

تذكرة خاشية العالم العلامة الحبر البعير

الفهامة الشيخ ابراهيم الباجوري

على شرح الشنشوري على متن

الرحبية في علم القرائن

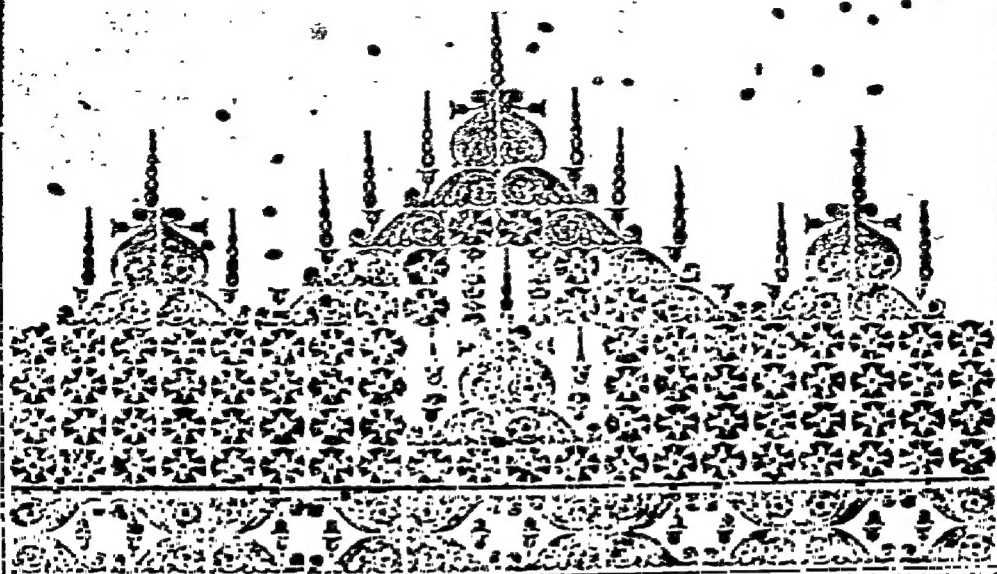
نفعنا الله تعالى بهم

جميعا ورحمهم الله

تعالى رحمة

واسعة

آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين * وأشهد أن لا إله إلا الله
وحدوه لا شريك له قديم السموات والارضين * وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله
أفضل الخلق أجمعين * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين *
أما بعد فيقول العبد الفقير * إلى مولاه القدير * إبراهيم الباجوري ذو التقصير *
قد طلب مني بعض الاحباب * الاذ كياء الانجباب * أن أكتب حاشية على
الفوائد السنشورية * في شرح المنظومة الرحيمية * تبرز مفاها قد استتر *
وتجمع ما في حواشها قد انتشر * فأجته لما طلب * متوسلا بسيد العجم
والعرب * وسميتها التحفة الغريبة * على الفوائد السنشورية * وهما أنا قد شرعت
في المقصود * بعون الله الملك المعبود * فقلت وبالله التوفيق * لا هدى بعديل
وأقوم طريق * بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء الشارح بالبسملة ثم بالحمد لله
بالكتاب العزيز وعملنا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم
فهو ابتداء وأقطع أو أجزم أي ناقص وقابل البركة وخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

بالحمد لله الخ واستشكل العلماء في الرواية بأن يدعى ما تعارضه إلا أنه ان استدأ
 الشخص بالبسملة فاتة البداءة بالبسملة وبالعكس وأجيب بأجوبة أشهرها أن الآية راء
 نوعان حقيقي وأضافي فالأول هو الابتداء بماتة قدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء
 وعليه حمل حديث البسملة والثاني هو الآية بداءة بماتة قدم أمام المقصود تسبقه شيء
 أم لا وعليه حمل حديث الحمدلة ولم يعكس مع انبجاع التعارض به أبعث الله كتاب
 والاجماع ثم ان بعضهم قال يناسب البسملة من فن الفرائض كذا كما يكون الباء
 باثنين عدد أصحاب الربع مثلا ونافسه المحقق الامير بأن هذا لا يليق لان فيه
 اخراجا لشرق النحل من المعاني الجلية الى المعاني المبتذلة الركة وأجاب بعضهم
 بأن هذا مأخوذ بطريق الرمز والاشارة لا بطريق النصريح والعبارة فان البسملة
 مشيرة ومتضمنة بجميع معاني القرآن كما هو مشهور ومن جملة معاني القرآن معاني
 آيات المواريث فتدبر (قوله الحمد لله) انما اختار التعبير بالجملة الاسمية تأسيا
 بالكتاب ولذا انتهى الى الدوام والاستمرار لکن لا بأصل الوضع بل بالقربة
 فلا يخفى ما صرحوا به من أن نحو قولك زيد منطلق لا يدل على أن من ثبوت
 الاطلاق يزيد وهذا الجملة خبرية لفظا انشائية معنى واستشكل بأن الحمد ثابت لله
 أزلا فلا يمكن العبد انشاؤه وأجيب بأنها لا تشاء الثناء بضمون الجملة الذي هو
 ثبوت الحمد لله لا انشاء نفس المضمون حتى يزعموا كرويصح أن تكون خبرية
 لفظا ومضى واستشكل بأن المطلوب من الشخص أن يكون حامدا لا مخبرا بالحمد
 فلا يخرج الشخص من عهدة الطلب بالاخبار بالحمد وأجيب بأن الاخبار بالحمد حمد
 لان معناه الثناء بالجميل ولا شك أن الاخبار بأن الحمد ثابت لله فيه ثناء
 جميل وحينئذ فالخبر بالحمد حامد فيخرج من عهدة الطلب بالاخبار لکن
 الاظهر الاول (قوله رب) يطابق على معان نظامها بعضهم في قوله

قريب محيط بملك و... * رب كثير الخير والولى للنعم
 وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
 وجامعنا والسيد احفظ هذه * معان أتت للرب قادع لمن نظم
 وأصله امارا ب فيكون اسم فاعل حذف ألفه تخفيفا ثم سكنت الباء الاولى
 وأدغمت في الثانية و امارا ب فيكون صفة مشبهة ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت
 في الثانية وعلى الأول فهو من رب كشد بمعنى جمع وأصله فيكون متعديا لا من ر با
 بالف بعد الاء المضعفة والإكان قياسه مرييا وعلى الثاني فهو من رب كشد أيضا
 لکن لم يزم أو أقام فيكون لازما لان الصفة المشبهة لا تبقى من المتعدى أو يجعل

مما خرج عن القياس وأضافته للعالمين من حيث افتقارهم له افتقاراً مطلقاً (قوله
 العالمين) التحقيق أنه جمع لعالم لأن العالم وإن كان يطلق على ما سوى الله تعالى
 يطلق أيضاً على كل جنس وعلى كل صنف فيقال عالم الحيوان عالم الأنبياء وهكذا
 فيضم جمعه على عالمين بالاطلاق الثاني ويكونه خاصاً بالعقلاء لأنه لا يجمع بالواو
 والنون إلا العقلاء وقيل يشمل غيرهم أيضاً كما صرح به الراغب وإنما كان غلب
 العقلاء على غيرهم في جمعه بالواو والنون لشرفهم نعم هو جمع لم يستوف الشروط
 لأن العالم ليس بعالم ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علماً أو صفة على أنه قد
 جرى في الكشف على أنه جمع استوفى الشروط لأن العالم في حكم الصفة فإنه
 علامة على وجود خالقه فما جرى عليه الأستلزام الخفي من أنه اسم جمع وتبعه
 عليه بعض الحواشي خلاف التحقيق وقد عللوا كونه اسم جمع لا جمعاً بأن عالمنا
 ليس به لم ولا صفة وبأن شأن الجمع أن يكون أعم من مفردة وهذا بالعكس فإن
 العالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء ولو خضع العالم بالعقلاء
 فقط لم يقدل أن غاية ما يستفاد بذلك مساواة المفرد لجمعه وشأن الجمع أن يكون أعم
 كما علمت وناقشه المحقق الأمير في ذلك بأن التعليل الأول لا يفتح أنه اسم جمع
 وإنما ينتج أنه جمع لم يستوف الشروط فلا يتقاس جمعه هذا الجمع وبأن التعليل
 الثاني كما يبطل الجمعية يبطل كونه اسم جمع فإن كلام من الجمع واسم الجمع لا بد
 أن يكون أعم من مفردة أي أكثر منه والافصاح في كونه اسم جمع حيث لم يساو
 الجمع في ذلك نعم اسم الجمع من باب الكل والجمع من باب السكينة ولذلك قالوا
 الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع أن الأول ما دل على الاتحاد الجمعية دلالة
 المركب على أجزائه فإذا قلت جاء القوم فقد حكمت على الهيئة الجمعية حكماً واحداً
 والثاني ما دل على الاتحاد الجمعية دلالة تكرار الواحد بحرف العطف فإذا قلت جاء
 الزيدون فقد حكمت على كل فرد فرداً كما نكثت جاء زيد وزيد وهكذا (قوله
 وأشهد الخ) هذه الجملة مستأنفة وليست معطوفة على جملة الجملة لعدم التناسب
 بين الجمليتين فإن جملة الجملة اسمية وهذه فعلية وإن نظرت لقولهم الجملة الاسمية
 أصلها الجملة الفعلية والأصل أحمد حمد الله حصلت المناسبة بهذا الاعتبار فيحسن
 العطف حيث أنه معني أشهد أعترف بلساني مع الأذعان بالقلب الذي هو حديث
 النفس التابع للعرف ولا يكفي الاعتراف باللسان فقط كما كان يفعل المنافقون
 ولا المعرفة من غير أذعان لأن بعض الكفار يعترفون الحق لكنهم غير مؤمنين
 لعدم الأذعان مع أن عندهم معرفة قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم

وقوله أن لا اله الا الله أى أنه أى الحéal والشأن لا اله الا الله فأين مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشأن ولا ناخبة للجنس ولله اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب
والأداة حصر ولفظ الجلالة بالرفع بدل من الضمير المستتر فى الخبر أو بال نصب على
الاستثناء لا على اليدلية من محل إبهام لانها لا تعمل الا فى التكرار اسم الله معروفة
وهى لا يقدر الخبر من مادة الوجود أو من مادة الامكان اختار بعضهم الاقل لانه
لو قدر من مادة الامكان لم يفد وجود الله تعالى والراجح الثانى لانه لو قدر من مادة
الوجود لم يفد نفي امكان غيره تعالى من الالهة مع أنه المقصود من الكلمة المشرفة
وأما وجوده تعالى فتتفق عليه بين أرباب المثل كلها فلا ضرر فى عدم افادته على
هذا التقدير والمعنى عليه لا اله يمكن الا لله فانه ممكن أى غير ممتنع فيصدق بالواجب
والجائز والواقع أنه واجب فهو كقولك الله موجود بالامكان العام بمعنى أن عدم
وجوده ليس بواجب بل مستحيل فيكون وجوده واجبا فضايط الامكان العام
سلب الضرورة بمعنى الوجوب عن الطرف المخالف لما نطق به بخلاف الامكان
الخاص فضايطه سلب الضرورة بالمعنى المذكور عن كل من الطرفين الموافق
لما نطق به والمخالف له فاذا قلت زيد موجود بالامكان الخاص كان المعنى وجوده
ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب فيكون وجوده جائزا والحق أن المنفى
فى الكلمة المشرفة المعبود بحق غير الله باعتبار الواقع كما انخط عليه كلام الشيخ
الامير والمعنى لا معبود بحق فى الواقع الا الله وفى الكلمة الشريفة أصبحت أحر من
ارادها فلا يراد بها (قوله وحده) أى حال كونه منقردا فهو حال من لفظ الجلالة
بتأويله بتكرار وقوله لا يشرىك له حال به حال فان عمدة فى كل منهما كانت الثانية
لتأكيده وان خصصنا الاول بكونه وحده فى ذاته والثانى بكونه لا شريك له
فى صفاته ولا فى أفعاله كانت الثانية للتأسيس وهو خير من التأكيده (قوله الملك)
بكسر اللام من الملك بضم الميم أى التصرف بالامر والنهى سواء كان له أعيان الملوكة
أم لا وأما مالك بالالف فهو من الملك بكسر الميم أى التصرف فى الأعيان المملوكة
سواء كان متصرفا أيضا بالامر والنهى أم لا وعلى هذا فينبى ما العوم والخصوص
الوجهى والله تعالى متصرف بالامر والنهى ويتصرف فى الأعيان المملوكة له فهو
ملك ومالك ولذلك قرئ بهما فى قوله تعالى مالك يوم الدين والفرقة بين الملك بضم
الميم والملك بكسرهما عرف طارئ والافه ما لعتان فى مصدر ملك كما قاله اليبضاوى
فى تفسيره (قوله الحق) أى الثابت من حق الشئ مثبت فهو تعالى ثابت أزلا
وأبدا لم يسبقه ولا يلحقه عدم بخلاف ما عداه فانه مسبوق بعدم وملحوق به

ولو بالقابلية كالجنبة والبار وهو المراد بالظلال في قوله الا كل شيء ما خلا الله
باطل ويصح أن يكون المعنى الحق ملكه أى أن ملكه بطريق الحق لا بطريق
التغاب فيكون قواد الحق احتراسا (قوله المبين) أم لا مبين بسكون الياء وكسر
الياء نقلت حركة الياء للساكن قبله ناو ومعناه المنهز للحق فيتبع ولا باطل فيجتنب
أو المظنة لا المهور الجحيمية الدالة على ملكه وحقيقته وهذا كله ان أخذ من آيات
بمعنى أظهر فان أخذ من آيات بمعنى بان أى ظهر فكان معناه البين الظاهر الذى
لا خفاء فيه (قوله وأشهد أن الخ) انما كرر لفظ الشهادة مع الاستغناء عنه بأشهاد
الاول فانه ساط على ذلك بواسطة العطف لمزيد الاعتناء بالشهادة المتعلقة بنبينا
صلى الله عليه وسلم وقوله سيدنا أى جميع المخلوقات انفسا وجنا وملائكة
والسيد يطلق على الخليم الذى لا يستغفره غضب وعلى من كثر سواؤه أى جيشه
وعلى غير ذلك (قوله محمدا) بدل من سيدنا وهذا الاسم أشرف أسمائه صلى الله عليه
وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا خصت به الحكمة المشرفة وقوله عبيده ورسوله
خبر ان لان وانما قدم الوصف بالعبودية على الوصف بالرسالة امتثالاً لقوله صلى الله
عليه وسلم لا تكن قولوا عبيدا لله ورسوله ومعنى العبودية هنا التذلل والخضوع
وأما العبادة فمعناها غاية التذلل والخضوع فالعبادة أبلغ من العبودية وابلغها
وصف شريف جليل ولذلك وصف بها فى أسنى المقامات كقوام الأسراء ومقام
انزال الكتاب وغير ذلك ومما يعزى للقاضى عياض

ومما زادنى شرفاً وتيهاً وكدت بأخصى أطال الله

دخولى تحت قولك يا عبادى وأن ميرت أحجـدلى نبيا

وفي جمعه بين العبد والسيد من المحسنات البديعية جناس الطباق وهو الجمع بين
ضد من فى الكلام (قوله خاتم النبيين والمرسلين) بحث فيه بأنه يلزم من ختم الأعم
ختم الأخص فذكر المرسلين مستدرك وأجيب بأنه ذكرهم لشرفهم (قوله صلى الله
عليه وسلم الخ) انما اختار التعبير بالماضى إشارة الى حقيقة ما كما قالوا فى أتى
أمر الله وقوله عليه أى على سيدنا محمد وفى التعبير بعلى إشارة الى أن الصلاة
والسلام تكتنانه صلى الله عليه وسلم كتمكن المستعمل من المستعمل عليه وفى
الكلام استعارة تبعية فى الحرف وتقريرها أن يقال شبه مطلق ارتباط دعاء
بمدحوله بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من الكلمات
للجزيات واستهتت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاصين لارتباط دعاء
بمدحوله خاصين والتحقيق أن صلى الله عليه وسلم لم يلى فلا حاجة للاستعارة (قوله وعلى آله)

عطف على الضمير في عليه بأعادة الخافض لانه لا يجوز ان يطف على الضمير المحرور
من غير اعادة الجار عند الجمهور وأجازوه ابن مالك والاشارة الى أن العطية الموصلة
للاصل والصحب دون العطية الموصلة له صلى الله عليه وسلم وانما قدم الاصل على
الصحب لان الصلاة على الاصل ثابتة بالنص كقوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم
صل على محمد وعلى آله وأما الصلاة على الصحب فهي ثابتة بالقياس والمرام بالا
في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام المدح والتقيا وفي مقام الزكاة بنو
هاشم وبني المطلب عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فبنو هاشم فقط
(قوله وصحبه) عطف على الاصل وهو من عطف الخاص على العام عموما مطلقا لما
علمت من أن المراد بالاصل في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وأما بالانظر لا تطلق
الاصل على بني هاشم وبني المطلب فيكون من عطف الخاص من وجه على العام
من وجه فانه يجمع الاصل والصحب في سيدنا على وينفرد الصحابي في سيدنا أبي بكر
وينفرد الاصل في الاشراف الا أن (قوله أجمعين) تأكيد في كل من الاصل والصحب
(قوله صلاة وسلاما) هما اسماء مصدران صلى وسلم منصوبان على المفعولية المطلقة
مبينتان لنوع عامهما وهو الصلاة والسلام الدائمات (قوله دائمين) استشهد كل
بأن الصلاة والسلام لفظان بنبضيان بمجرد النطق بهما فكيف يوصفان بالدوام
وأجيب بأن المراد دائمين من حيث ثوابهما وهذا متضمن للدعاء بقبول صلاة
المصلي وسلامه وباستمرار إيمانه وموته على الإيمان والحق أن الصلاة والسلام
هنا مطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما حقيقة ولا يصح أن يكون قوله دائمين
نعنا موصولا لاختلاف العالمين معنى ولا مقطوعا لانه شرطه تعيين المتبوع بدون
النعنات وهنالم يتعين هل هما دائمان أو لا وحيدته في حال من النكرة وان كان قليلا
على حد صلى رسول الله في مرضه جالساً وصلى وراءه رجال قياماً كذا قاله الشمس
الحفنى ونوقش بتوجيه كونه موصولاً بأن العالمين في حكم المتحددين معنى اذ معنى
الصلاة الرحمة والتعظيم ومعنى السلام التحية وهي رحمة وتعظيم ونوقش أيضاً
بتوجيه كونه مقطوعاً بأن المتبوع في هذا المقام متعين فان الاطلاق به صلى الله
عليه وسلم الصلاة والسلام الدائمات على أنه يمكن التخلص عن القلة بجعله حالاً من
محدوف مع العامل فيها والتقدير أطلبهم ما دائمين (قوله الى يوم الدين) أي الى يوم
الجزاء الذي هو يوم القيامة وأما النسخة الثمانية ولا انتهاء له وقيل انتهائه باستقرار
أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار والغرض من ذلك التأييد كما هو عادة
العرب فان عادتهم أنهم يأتون بمثل ذلك ويريدون منه التأييد كما في قوله

وصحبه أجمعين صلاة وسلاماً
دائمين متلازمين الى يوم
الدين

اذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وانتم ما أقام الاثم
 أى اذا غاب عنكم أسود العين وهو جليل معروف كنتم كراما وانتم الاثم مدة
 اقامته أى دائما وأبدا فتكون الغيبة هنا داخلة على خلاف الغالب فى المقيالى
 والمناسب للتأييد أن يراد بيوم الدين ما لا انتباه له كما هو القول الاول (قوله وبعد
 قد اشتهر) أن الواو نائبة عن أمأوهى نائبة عن مهمما والاصل الاصيل مهمما يكن
 من شىء فى قول بعد الخ فحذفت مهمما وكن ومن شىء وأقيمت امامة ما ذلك فصار
 أمأوهى بعض العلماء يعبر بذلك فى قول أمأوهى وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم
 خطاب فقال أمأوهى بعضهم يحذف أمأوهى يعوض عنها الواو فى قول وبعد كما هنا
 فالواو نائبة النائب ويصح أن تكون للاستتفاء أو لعطف قصة على قصة
 والظرف مبنى على الإضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أى النسبة التقييمية التى
 بين المضاف والمضاف اليه وهذه كلمة يؤتى بها الانتقال من أسلوب الى أسلوب
 آخر أى من نوع من الكلام الى نوع آخر وبين النوعين نوع مناسبة كما هنا فان
 بين ما قبلها وما بعدهما نوع مناسبة لان كلاً منهما دلالتاً على معنى من قبيل
 الاقتضاب المشوب بالتخلص أى الاقتطاع المخلوط بالتخلص وأما الاقتضاب المحض
 أى الاقتطاع الخالص فهو الانتقال من كلام الى آخر لا مناسبة بينهما كما فى قوله
 لورأى الله أن فى الشيب خيرا * باورته الولدان فى الخلد شيئا
 كل يوم تبدى صروف الليالى * خلقا من أى سعيد غريب
 فلا مناسبة بين البيت الاول والثانى فيسمى الانتقال فى ذلك الاقتضاب المحض
 وأما التخلص المحض فهو الانتقال من كلام الى آخر مع المناسبة الظاهرة كما فى قوله
 أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا * فقات كلا ولكن مطلع الجود
 فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال فى ذلك التخلص
 المحض والاصل أن أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض واقتضاب
 مشرب بتخلص وبقيت أبحاث فى هذه الحكمة مشهورة لا نظير يذكرها
 (قوله فى قول) الغاء واقعة فى جواب أمأوهى التى نابت عنها الواو وفى جواب الواو
 النائبة عن أمأوهى جعلها نائبة عن أمأوهى على جعلها للاستتفاء
 أو لعطف فتكون الغاء زائدة أو واقعة فى جواب أمأوهى المتوهم وكان مقتضى
 الظاهر أن يقول فأقول به مرة التكم فعدوله الى ياء الغيبة فيه التفتت على مذهب
 السكاكى وحده القائل بأنه لا يشترط فى تسميته التفتت أن يتقدم على ما يوافق
 الظاهر هذا ان لم ينظر لقوله أشهد فى ما تقدم ولا يتعلق الإسملة كأولف فان

نظرا لذلك كان التفاتنا أيضا على مذهب الجهم وراقتا بين بأنه يشترط في تسميته
 التفاتان تقدم ما ذكر ولا بد لالتفات من نكته ونكته هذا التوصل الى وصف
 نفسه بالافتقار لرحمة ربه على وجه كونه عذبة فانه اذا قال فاقول حال كوني فقيرا
 مثلا كان فضله (قوله الفقير) أي كثيرا لا فقرارا جعل مبيغة مبالغاة أودائه ان
 جعل ضفة مشبهة وهو مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله وقوله
 لرحمة ربه أي احسانه فهي صفة فعل بخلاف ما لو خسرت بارادة الاحسان فانها
 صفة ذات لكن المناسب هنا الاول وقد تقدم الكلام على الرب ((قوله القريب)
 أي قريبا بمعنى لا تحسب بالاستحالة عليه تعالى وقوله المحيب أي لمن دعاه ولا يخفى
 ما في هذين الوصفين من التلميح لقوله تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب
 أجيب دعوة الداعي اذا دعان (قوله عبد الله) يدل أو عطف بيان وهو اسم المؤلف
 وقوله الشنشوري ضبطه بدر الدين القرافي بشينين معجمين الأولى مفتوحة
 والثانية مضمومة وهذا هو المشهور على الالسننة وضبطه البولاق بكسر الشين
 الأولى وفتح الثانية وهو نسبة لشنشور بلدة بالترقية وقوله الشافعي أي المتعبد
 على مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فهو نسبة لشافعي والقاعدة أنه
 اذا حوى المنسوب اليه ياء النسب تحذف ويؤتى بأخرى كما قال ابن مالك في ومثله
 مما حواه احذف وقوله الغرضي نسبة للفرائض لعلمه بها وسياق الكلام
 على ذلك عند قول المصنف على مذهب الامام زيد الغرضي (قوله الخطيب)
 أي بالجامع الأزهر ولد سنة خمس أو ست وثلاثين وتسعمائة وتوفي سنة تسع
 وتسعين وتسعمائة ودفن في المحاورين بالحراء رحمه الله تعالى رحمة واسعة
 (قوله قد سألني الخ) هذه الجملة في محل نصب مقول القول وقيل للتحقيق وسأل
 بمعنى طالب وقوله ولدي عبد الوهاب ك ان شابا نشأ في عبادة الله تعالى مواظبا
 على الاشتغال بالعلم الشريف وتوفي وله من العمر نحو ست وعشرين سنة (قوله
 وفقه الله) هذه جملة معترضة بين مفعولي سأل قصد بها انشاء الدعاء لولده بالتوفيق
 وهو خالق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة لقول بعضهم وقد قيل سبيل الخير اليه
 ليخرج الكافر لان الراجح أن المراد بالقدرة عرض يقارن الله عمل يخلقه الله تعالى
 في العبد ولم يوجد من الكافر فعل الطاعة حتى تقارنه تلك القدرة فهو خارج
 من أول الامر فان فسدت سلامة الآلات أي الاعضاء كاليد والرجل وان كان
 هذا التفسير من جوحا احتيج لزيادة ما ذكر ليخرج الكافر فانه ليس بموفق مع
 سلامة آلاته فان عم كان توفيقا عاما يمتلئ بجميع الطاعات وان خص كان

الفقير الى رحمة الله ربه
 القريب المحيب عبد الله
 الشنشوري الشافعي الغرضي
 الخطيب بالجامع الأزهر قد
 سألني ولدي عبد الوهاب
 وفقه الله

توفيقاً خاصاً أي متعلقاً ببعض الطاعات ولم يذكر في القرآن الامرة واحدة ولذلك
يقولون بالتوفيق عزيز (قوله للصواب) أي للامر الموافق للواقع كأنه ارتكب
التجريد حتى احتاج لقوله للصواب فأراد من التوفيق خلق القدرة فقط فكأنه قال
خلق فيه قدرة للصواب أي لموافقة الواقع أو أنه رأى أن المقام يقتضي الإطناب
(قوله أنا أشرح) في تأويل مصدر مفعول ثان لسأل والمفعول الأول هو الياء
في سألتني أي سألتني شريح والشريح لغة الكشف والبيان ومنه قولهم اشرح لي ما في
ضميرك واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة على وجه مخصوص
كبيان الغافل والمفعول وتفسير الضمير وغير ذلك وقوله المنظومة صفة لموصوف
تختص أي المقدمة المنظومة من النظم وهو لغة الجمع واصطلاحاً الكلام الموزون
المقفي قصد بخلاف ما إذا كان لا قصداً كما يقع في القرآن فإنه لم يقصد كونه نظماً
وفي كلام الشارح إشارة إلى أن ما كان من بحر الرجز يسمى نظماً خلافاً لمن قال يعد
نثراً وقوله الرحبية أي المنسوبة لمؤلفها إلا ما مأم أبي عبد الله مجتنب عن علي ابن الحسين
الرحبي المعروف بابن المتقنة كذا في اللؤلؤة وغيرهما وفي البرهان في السبطين
الحسين الحسن وفيه أنه عرف بابن موفق الدين اه و يمكن الجمع وفي شرح
النبهتني وغيره ابن علي بن محمد ابن أحمد اه والرحبي نسبة للرحبة وفي القاموس
لهامعان من ساقرية بدمشق أو الياسمة وموضع بغداد قال وينور حبة بطن من حجر
وينور حبة محر كاطن من همدان ولم يعلم ما ينسب المؤلف له من ذلك (قوله أسكن
الله مؤلفها) جملة خبرية لفظاً انشائية معني قصد به الشارح انشاء الدعاء للمؤلف
وقوله الغرف جمع غرفة بضم الاوّل وفتح الثاني في الجمع وسكونه في المفرد وهو
المنزلة العالية وتجمع أيضاً على غرفات بضم الراء وفتحها وسكونها وقوله العالية صفة
كاشفة أن كانت بمعنى العالية لأن من شأن الغرف أن تكون عالية فإن كانت بمعنى
الزائدة في العلول كونهما صيغة مبالغة كانت صفة مخصوصة فكأنه قال أسكنه الله
الامكنة العالية الزائدة في العلول على غيرها (قوله فأجبت) معطوف على سألتني
والفاء مشعرة بالتعقيب وهو ظاهر أن كانت الاجابة بالوعد وكذا أن كانت بالشروع
لأن التعقيب في كل شيء بحسبه ولم يؤخر ولا يستخارة أو استشارة لما رأي
في الاجابة من الخير وقوله لذلك أي لا شرح المطلوب للسائل المستفاد من أشرح
(قوله سالكاً) حال من الناء في أجبت وقوله من الاختصار بيان لا حسن
المسالك مقدم على المبين لأجل السجع والاصل سالكاً أحسن المسالك من
الاختصار أي وذلك الأحسن هو الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى كما ذكره

للصواب أن أشرح المنظومة
الرحبية أسكن الله مؤلفها
والعرف العلية فأجبت لذلك
سالكاً من الاختصار
أحسن المسالك

شيخ الاسلام وغيره و بعضه م قال تقابل اللفظ سواء كثر المعنى أو نقص أو تساوى
 والمسالك جمع مسائل وهو طريق السلوك (قوله وعلمته) بكسر الميم فى المضافى
 والضمير عائد للشرح المفهوم مما تقدم وعبر بالمضافى بقوة رجائه حصول ما ذكر
 وكذا يقال فيما بعد فلا ينافى أن الخطبة سابقة على التأليف كما يقتضيه سابق
 الكلام حيث عبر فيما تقدم بالفعل المضارع بقوله فيقول ولا حقه حيث قال هذا
 أو أن الشروع فى المقصود وقوله عمل الطبيب للحبيب أى عملاً كعمل الطبيب
 المحبوب ففعل الأول بمعنى اسم الفاعل والثانى بمعنى مفعول والغرض من هذا
 التشبيه بيان كمال الاجتهاد فى تحصيل المراد لكن اعترض هذا بقول الأطباء الحب
 لا يطب محبوبه والماسق لا يطب معشوقه والوالد لا يطب ولده وأجيب بأن معنى
 قوتهم الحب لا يطب محبوبه لا يعالجونه فى جسده لئلا يتألم فلا ينافى أن الحب يصنع
 فهو معجون ويجمع فيه الادوية النافعة لمحبوبه وبالعكس فى النصيحة فالمعنى أن الشيخ
 بالغ فى الاجتهاد فى هذا الشرح وجمع فيه ما ينفع الطلبة كما بالغ الطبيب فى صنع
 المعجون لمحبوبه ويجمع فيه الادوية النافعة وأخذ الشارح ذلك من قول ابن هشام
 فى قواعد علمه عمل من طب لمن حب (قوله وقربت فيه العبارات أى تقرب)
 أى قربت فى الشرح المذكور العبارات لذهاب الغلظة تقريباً كاملاً لقوله أى
 تقريب منصوب على المفعولية المطلقة وهو موضوع لفائدة الكمال فان قلت
 فى كلامه ظهرفية الشئ فى نفسه لان العبارات هى نفس الشرح قلت يلاحظ
 فى العبارات التفصيل وفى الشرح الاجمال فله من ظرفية المفصل فى الجمل أو ظرفية
 الاجزاء فى الكل (قوله وتعرضت فيه للخلاف بين الأئمة) أى فى الجملة والافتقار
 لا يتعرض للخلاف فى كثير من مسائله والأئمة بتحقيق الممترين وتسهيل الثانية
 وبها قرئ فى السبع ويابد الماياه وبها قرئ من طريق الطينية لامن طريق
 الشاطبية والمراد بالأئمة عند الاطلاق الأئمة الاربعة المجتهدون (قوله وبينت فيه
 ما اجمعت عليه الأئمة) أى فى الجملة كما مر فى الذى قبله والمراد بالامة المجتهدون منهم
 الاربعة المشهورون وغيرهم لا غير المجتهدين اذ لا دخل لهم فى الاجماع (قوله وسميته
 الحج) أى وضعت عليه هذا الاسم والتحقيق أن أسماء الكتب من حيز علم الشخص
 كاسماء العلوم بناء على أنه لا ينظر لعدد الشئ بتعدد محله لانه تدقيق فلسفى لا يعتبره
 أرباب العربية فأن أسماء الكتب موضوعية لا لفاظ مخصوصة الدالة على المعانى
 مخصوصة وهى اذا كانت مستحضرة فى ذهن المصنف هى بعينها اذا كانت مستحضرة
 فى ذهن غيره غاية الامر أنه شئ واحد تعدد محله وهكذا أسماء العلوم فهى موضوعية

وعلمته عمل الطبيب للحبيب
 وقربت فيه العبارات أى
 تقربت وتعرضت فيه
 للخلاف بين الأئمة وبينت
 فيه ما اجمعت عليه الأئمة
 وسميته

للقواعد المخصوصة وهي اذا كانت مستحضرة في ذهن زيد هي بعينها اذا كانت
 مستحضرة في ذهن غيره غاية الامر انه شيء واحد تعدد محله فان نظرنا تعدد الشيء
 بتعدد محله كما عليه الحكماء فكل من أسماء الكتب وأسماء العلوم من قبيل علم
 الجنس فأسماء الكتب موضوعات للنوع الشامل لما في ذهن المصنف وغيره
 وأسماء العلوم كذلك فالتفرقة بينهما ما يجعل أسماء الكتب من حيث علم الجنس
 وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص تحكم (قوله القوائد الخ) هذا كله هو المفعول
 الثاني فكل كلمة من هذا التركيب بمنزلة الزاي من زيد فلا معنى له بعد العلمية وأما
 في الاصل فالقوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما بحجاء
 واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته وتيجته وأما من حيث
 انها في طرف الفعل فتسمى غاية فهم ما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا كما ان العلم
 والغرض كذلك فالعلمة هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل
 على الفعل وأما من حيث انها مقصودة للفاعل من الفعل فتسمى غرضاً والفائدة
 وان غاية أعم من العلم والغرض عموماً مطلقاً فتجتمع الاربعة فيمما لو حفر بقصد الماء
 وبمدي تمام الحفر ظهر الماء ويوجد الاقلاز ولا يوجد الاخيران كما لو حفر بقصد الماء
 فيه مدي تمام الحفر ظهر كثر فيقال له فائدة وغاية ولا يقال له علم ولا غرض وقال بعضهم
 قد تنفرد الفائدة عن الغاية فيمما لو حفر بقصد الماء فعلى نصف الحفر ظهر كثر
 ولم يقطع الحفر بل أتمه فيقال لهذا الكثر فائدة ولا يقال له غاية لانه ليس في طرف
 الفعل وردة بعضهم بأنه في طرف الفعل الذي قبله وأما الذي بعده ففعل جديد
 كما يعلم من شرح رسالة الوضع مع حواشيه او الشنشورية نسبة للشنشورية على
 الضبطين السابقين وقوله في شرح الخ أي الكائنة في شرح الخ وهو من ظرفية
 المدلول في الدال وقيل علمت أن هذا كله قبل العلمية والامداد بالتركيب كما
 علما (قوله وأما أسأل الله المنان) هكذا في نسخة وفي نسخة المنان ومعناها
 المنعم الا ان الثاني يفيد الكثرة من المن وهو الانعام ويطلق المنق أيضا على تعداد النعم
 وهو مذموم الامنية تعالى ومن الرسول والشيخ والوالد وقوله بفضلته متعلق بالمنان
 أو المنان على ما تقدم ويحتمل تعلقه بأسأل وتكون الباء للقسم وقوله ان ينفع به
 في تأويل مصدر مفعول ثان لا سأل والاول لفظ الجلالة لكن الاثرب أن يقال
 منصوب على التعظيم (قوله كما نفع بأصله) أي كنفعه بأصله فاصدورية أي آلة
 في تأويل ما بعدها بمصدر وأما قول العلماء تؤول مع ما بعدها بمصدر ففقيه تسمي والمراد
 ما قبلناه والمتبادر أن المراد بأصله الكتب التي ألف منها هذا الشرح ويحتمل أن

المراد به المتن لأن الشرح تابع لمتن فهو أصل له (قوله وأن يعصمني) معطوف على
أن ينفع فقد سأل المؤلف بشيئين النفع والعصمة والمراد بها العصمة الجسدية وهي
الحفظ من الذنب مع جواز وقوعه لا العصمة الواجبة وهي الحفظ من الذنب مع
استحالة وقوعه فالأولى يجوز سؤاله الثانية لا اختصاصها بالانبياء والملائكة
وقوله وقارنه أي على وجه التدريس أو لطلب العلة أو نحو ذلك (قوله من الشيطان)
يحمل أن المراد به ليس ويحمل أن المراد به كل متمردات وهذا هو الأولى
وقوله الرحيم أي الراجح الناس بالوسوسة أو المرجوم بالشبه لأن الشياطين
كانوا يسترقون السمع من السماء فوجوا بالشبه منه عالم من استراق السمع
فرجيم فعيل بمعنى فاعل أو مفتحولي (قوله فانه الخ) علة لقوله وأنا أسأل الله الخ
وقوله رؤف أي كثير الرأفة وهي تشدة الرحمة وقوله رحيم أي كثير الرحمة وهو
معلوم من قوله رؤف لكن مقام الثناء مقام الطناب وقوله جواد أي كثير الجود
وهو يتخفيف الواو في الأكثر وروى بالتشديد لكنه نادر كما يعلم من قول الشيخ
الذو شري

ومرسل بسند معتضد ❦ جاء الجواد في صفات السند

يتخفف الواو زوايا أكثر ❦ وشدة يروى ولكن ينذر

فعلى هذا يجوز عبد الجواد بالتخفيف والتشديد وان اشتهر بمنع التشدد وقوله كريم
أي كثير الكريم وهو معلوم من قوله جواد لكن مقام الثناء مقام الطناب كما علمت
والمبالغة هنا بمعنى الكثرة التي هي المبالغة التحوية لا بمعنى إعطاء الشيء فوق
ما يستحق التي هي المبالغة البيانية لأنها بهذا المعنى مستحيلة على الله تعالى (قوله
وهذا أو أن الشروع في المقصود) أي وهذا الزمن الحاضر وقت الأخذ في المقصود
الذي هو شرح الكتاب من أوله إلى آخره وليس المراد به المقصود بالذات لأن أوله باب
أسباب الميراث الخ وقوله بعون الملك المعبود أي متلبسا بأعانة الملك المعبود أي
المستحق للعبادة وتقدم الكلام على الملك (قوله قال المؤلف الخ) صريح في أن
البسملة من كلام المصنف وهو الذي أطبق عليه الشارحون ويدل له كتابته بقلم
الجبرة كغيرها من بقية نقوش المتن وكما لمقام المصنف فانه يقتضي أنه يبدأ بالبسملة
وفي الأثرية يحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم فيكون ابتداءه بالمحمد حقيقة
أم هو بعيد وكان شبهته أن المتن نظم والبسملة ليست نظما ويرد ذلك بأن الأولى
أن لا يدخل البسملة في النظم فافعله الشاطبي حيث قال بدأت بسم الله في النظم
أولا خلاف الأولى (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية (قوله بسم الله الرحمن

وان يعصمني وقارنه من
الشيطان الرحيم فانه رؤف
رحيم جواد كريم وهذا
أو أن الشروع في المقصود
بعون الله الملك المعبود قال
المؤلف رحمه الله تعالى آمين
(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الرحيم) اشتملت البسملة على خمسة ألقاظ الباء والاسم واغظ الجلالة والرحمن والرحيم وقد تكلم الشارح على الباء حيث ذكر متعلقها وأما معناها فأنه والاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السموة عند البصريين أو من وسم عند الكوفيين ومعناها ما دل على معنى واغظ الجلالة علم على الذات الاتقدس وقولهم الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تعين للمسمى لا من جملة المسمى كقولنا التحقيق وهو اسم الله الأعظم عند الجمهور والرحمن الرحيم بمعنى المحسن لكن القول هو المحسن بجلائل النعم والثاني هو المنعم بدقائق النعم والكلام على البسملة كثير وشهير (قوله أي افتتح) إشارة لمتعلق الباء كما تقدم وأقسامه ثمانية لأنه إما أن يكون فعلاً أو يكون اسماً وكل منهما مباءة مأموراً وما خاص وكل منها إمامة مقدّم وإمامة مؤخر فالجملة ما ذكرنا ولاها إن يكون فعلاً خاصة مؤخراً أما الإولى فلأن الفعل في العمل للأفعال وأما الثاني فلا لأن كل شارح في شيء يضمرفي نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له وأما الثالث فلا فإفادة الحصر والتقديم اسمه تعالى وقول الشارح أي افتتح مشتمل على وجهين من الثلاثة المذكورة كونه فعلاً وكونه مؤخراً ولم يشتمل على الوجه الثالث وهو كونه خاتمة ولا لك قال الشارح وأولى منه أقرب ووجهه ما علمت من أن كل شارح في شيء يضمرفي نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له وأيضا تقدّم به كذلك يفيد أن تكون جميع أجزاء التأليف ملابسة للبسملة فتعود بركتها عليهم وأنما قدر الشارح أولاً غير الأولى مع إمكان تقديم الأولى أشا كلمة قوله في الحمد نستفتح كما قاله الاستاذ الحفني (قوله أول الخ) لفظاً أول بالرفع على الابتداء وبذلك خبر عن علي أن الباء زائدة أولية تصوير والمعنى أول استفتاحنا القول ذكر حمد ربنا أو مصوره بذلك حمد ربنا ويصح قراءته بالنصب على أنه ظرف لمحدوف يتعاقب به قوله بذكر والتقدير نرتطق في أول استفتاحنا بذكر الخ والظاهر أن هذا إخبار من المصنف بأنه ذكر الحمد بعد ذلك ويشير قول الشارح فيما يأتي ثم حقق ما وعده به ويحتمل أن المصنف قصد بذلك إنشاء حمد لأنه اعتراف بأن الحمد رتبة التقديم وهذا يتضمن الثناء أفاده المحقق الأمير (قوله ما نستفتح) أي استفتاحنا فإمامة صدرية لا موصول اسمى بل موصول حرفي وإنما أتى بالنون الدالة على العظمة لإظهار تعظيم الله له حيث أهله للحمد تحتها بالنعمة والسبين والتأنيذ تان للتأكيد والمبالغة لا لطلب كفاية قوله تعالى يستفتحون على الذين كفروا أي يطلبون الفتح أي النصر عليهم ولأنه ضرورة كاستجواب الظن أي صار جراً ولا للنسبة وعدة الشيء على صفة مخصوصة كاستحسن العدل واستعجت الظلم (قوله أي نفتتح) أشار بذلك إلى أنه

ليس المراد بالاستفتاح الاستدعاء وهو الطلب كما قاله الكنا في بل المراد به الافتتاح
وقوله أي نبتدي مجرد توضيح هذا هو المتعين كما قاله العلامة لا يبرر يشير إليه كلام
الآثر لؤة وأما قول البولاق في ما كان الافتتاح يطلق على الاستدعاء وليس بمراد وإنما
المراد بالإستدعاء قال أي نبتدي فغير ظاهر لان الذي يطلق على الاستدعاء والطلب
الاستفتاح بالسين والتاء وهذا قد اندفع بالنفسير الأول في الشرح فالحق
ان التفسير الثاني لمجرد الایضاح والمراد نبتدي بدأ اضفيا فلا ينافي ابتداءه
أولا بالسملة على ما تقدم (قوله المقالا) فعول لنسبة فتح وهو صيدوي بمعنى
القول كما ذكره المشرح بعد (قوله بالغ الاطلاق) أي الالف التي جعل بها
اطلاق الصوت وامتداده يكفي قوله أقل اللرم غاذا والعلة با وقولي ان أصبت لتقدير
أصاها (قوله أي القول) تفسير للقال وقوله وهو الملفظ الخ تفسير للقول ولا يخفى
أن اللفظ يشمل المفرد والمركب وقوله الموضوع لمعنى ظاهر في المفرد وكذا
في المركب على الأصح من أن دلالة المركب رضية ومن يقول بأن دلالة عقابية
ببديل الوضع بالدلالة (قوله خلافا) أي أخالف بخلاف أو أقول ذلك حال كوني
مخالفًا وقوله على المزمحل أي كد زمقارب زيد وقوله أيضا أي كما أطلقه على
المستعمل (قوله كما نقله) أي نقل إطلاقه على المزمحل وقوله الجلال أي جلال
الدين واسمه عبد الرحمن ولقبه والده وهو صغير بجلال الدين واشتهر بابن المكتب
كما قيل ان أباه أرسل أمه تأتيد بكتاب من كتبه فوضعت بين الكتب والسيوطي
نسبة إلى سيوط مثلثة السين وهي بلدة شهيرة بالصعيد ويقال لها أسبوط بالهمزة
المضمومة كما نقله الاستاذ الحفني عن بعض حواشي الغيطي عن الليث السبيوطي
(قوله عن أبي حيان) هو أمين الدين بن يوسف بن علي ابن يوسف وهو نحوي لغوي
لازم بهاء الدين بن النحاس بن قدم القاهرة وتوفي بها وكان على مذهب داود
الظاهر (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية لها (قوله ويطلق) أي القول وعلى
هذا الاطلاق يعبدى بالباء فيقال قال أبو حنيفة بكذا أي رآه واعتقده وقوله على
الرأي والاعتقاد والعطف فيه للتفسير (قوله مجازا) أي حال كونه مجازا بالاستعارة
أو مجازا مرسلًا على الأول شبه الرأي والاعتقاد بمعنى القول وهو اللفظ الموضوع
لمعنى يجامع ترتب الفائدة على كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق
الاستعارة التصريحية الأصلية وعلى الثاني أطلق اسم المسبب وأريد السبب لان
الاعتقاد يتسبب عنه التلفظ بالامانع أو أطلق اسم الدال وأريد المدلول لان
القول يدل على الاعتقاد من قال الله واحد دلنا ذلك القول منه على اعتقاده

أي نبتدي (المقالة) بالغ
الاطلاق أي القول وهو
اللفظ الموضوع لمعنى خلافا
لمن أطلقه على المزمحل أيضا
كما نقله الجلال السبيوطي
عن أبي حيان رحمه الله
ويطلق على الرأي
والاعتقاد مجازا

لأنه وحيد أفاده العلامة الأمير بإيضاح ووقع في عبارة بعضهم في تقرير المجاز المرسل من أملاق اسم السبب على السبب إذا الاعتقاد يتسبب عن القول اهـ والظاهر عكسه كما قلناه (قوله والقول والمقال) والمقال مبتدأ وقوله مصدر متعبر عنها قال الاستاذ الخفني الأول قياسي قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر الممدى به من ذى ثلاثة كدردا

والأخيران شبها عيان اهـ بهض تحذف ونافسه المحقق الأمير بأن مقال لا مصدر ميمي وأصله مقول على وزن مفعول وصوغ مفعول من الثلاثي مطرد مقيس كمضرب ومقتل ومذهب فقال قياسي ومقالة تانيته (قوله لقول يقول) الأول ماضى والثاني مضارع كالأخفي (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كينصر فقلت الضمة للساكن قبلها فصار يقول والمراد بقوله هم الأصل كذا أن حق النطق أن يكون كذا وليس المراد أنهم نطقوا بذلك ثم غيروه وقوله قول أى بفتح الواو لا بكسرها والالكان مضارعه يقال ككضاف فان أصل ماضيه خوف بكسر الواو ولا بضمها والالكان لازما مع أنه متعد في نصب الجملة كقلت الحمد لله أو المفرد الذى فى معنى الجملة كقلت قصيدة أو المفرد الذى قصد به اغضاه كقلت زيدا أى هذا اللفظ وضمت القاف فى قلت ليعلم أن المحذوف واو ككسرت الباء فى بهت ليعلم أن المحذوف ياء وانما كسرت الخاء فى خفت مع أن المحذوف واو ليعلم أن أصلها الكسر (قوله تحركت الواو وانفتح ما قبلها) أى وجدت الواو متحركة ووجد ما قبلها مفتوحا وهكذا يقال فى الباء كما فى نحو باع فان أصله بيع فىقال فيه تحركت الياء وانفتح ما قبلها بالمعنى المذكور وقوله فقلت ألفا أى لا تتحقق لان حركة الواو والياء الذاتية ثقيلة عليهما ولو سكننا الصاد أمرت قبيل للحركة ولم يأمناء منها فاستجار بحرف يستقبل فيه الحركة وهو الالف فقلت الياء ليأمنيا من الحركة (قوله ويقال لما فشى) أى لما اشتهر وكثر وقوله من القول بيان لما فشى وقوله قالة وقالا وقيل لا كان الظاهر الرفع لأنه نائب فاعل ليقال ويحباب بأنه جار على مذهب الاخفش المحوذ لنياية الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول فيكون النائب عن الفاعل قوله لما فشى على حد قوله

وانما يرضى المنيب ربه مادام موثيا بذكر قلبه

ينصب قلبه لنياية الجار والمجرور وهو بذكر فانه نائب فاعل لمعية نا وأصله معنويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلت ضمة النون كسرة لتصح الياء ويحباب أيضا بأنه نصب على حكاية

ما وقع في قولهم قال قال الخ لكنه شاذ لا يحكي بغير أي الا التعليل بعد من كما اذا قال
 شخص رأيت زيدا اقول من زيدا (قوله ويقال اقولتني الخ) كان القياس اعلاله
 فيقال اقولتني كاتفتني وأمله اقولتني فيعمل بنقل حركة الواو للقاء ثم يقال تحركت
 الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا أن قلبت القاء ثم حذفت للقاء الساكنين
 وقديما قال ترك الاهدال هنا خوفا من أن يلتبس بأقولتني من البيع مثلا ابتداء
 كما جعلوا العيد على اعيادهم مع أن القياس أعواد لانه واوى فانه من عاد يعود لانه
 يلتبس بأعواد الخشب وقوله مالم أقبل أي الذي لم أقبله وقوله وقولتني أي مالم أقبل
 ففيه حذف من الثاني لدلالة الاول عليه وقوله نسبته الى أي فاه مرة في الاول
 والتضعيف في الثاني لفائدة النسبة (قوله ورجل) أي ويقال رجل وقوله مقول
 وزن مقول وقوله في مقول على وزن مفعال وقوله وقول على وزن فاعل وقوله
 كثير القول استفادة الكثرة من الاخيرين ظاهرة لكونهما من صيغ المبالغة
 وأما من الاول فباعتبار أصله لان الأصل مقول حذف ألفه تخفيفا فهو من صيغ
 المبالغة باعتبار أصله قاله الشمس الحفي وفي بعض الحواشي المقول بكسر الميم
 يطلق على اللسان كما في المصباح فاستفادة الكثرة فيه باعتبار أنه من أسماء الالة
 فلا حاجة الى ارتكاب حذف فيه يجعل الأصل مقول بالالف ثم حذفها اه وفيه
 تعريض بما تقدم لك عن الحفي مع أن كلام الشيخ الحفي أظهر وكلام بعض
 الحواشي فيه نظر لان أسماء الالة تصدق بالقلة الا أن يلاحظ جعله كله لسانا
 مبالغة والظاهر من ذلك كله ان الكثرة من مجرد وضع الواضع كما قاله العلامة
 الأمير فيكون الواضع وضع هذه الصيغ لا الكثرة (قوله وقوله) مبتدأ خبر يستفاد
 من قوله أي مالم يكن الخ فكأنه قال يقال في شرحه بذكر حمد مالم يكن الخ وأما
 قوله بذكر حمد الخ فقول القول وقال بعضهم اعل الا حسن جعل قوله مبتدأ وبذكر
 حمد وقوله وخبره محذوف أي واضح فلا يحتاج الى كلام عليه وقوله ربنا ليس من
 مقول القول وفسره الشارح بقوله أي مالم يكن الخ والاول هو المأخوذ من
 فهو كلام الشارح وضافة ذكر الحمد من اضافة العام للخاص ولك أن تحمل
 المذكور على المعنى المصدري فافهم والحمد على المعنى الجامع بالمصدر (قوله أي
 مالم يكن وسيدنا الخ) قد تقدمت لك هذه المعاني مع غيرها في النظم السابق (قوله
 أيضا) كذا في بعض النسخ وكتب بعض الفضلاء أي فسر بما ذكر كما فسر
 بغيره وكتب بعضهم قوله أيضا له مؤخر من تقديم أي معبودنا أيضا أي انه
 كما يطلق على المالك وما بعده يطلق على المعبود اه والاولى حذفها كما قاله المحقق

ويقال اقولتني مالم أقبل
 وقولتني نسبة الى ورجل
 مقول ومقوال وقول كثير
 القول وقوله (بذكر حمد
 ربنا) أي مالم يكن وسيدنا
 ومصلحتنا ومربينا ومعبودنا
 كما قاله الشيخ عز الدين رحمه
 الله تعالى أيضا

الأمير (قوله تعالى) أي تنزه ويرمى هنا بالالف المناسبة المقالا خطأ كما هو مناسب
لفظانه على ذلك بعض المحققين وإن كان حقه أن يكتب بالياء لأن أصل ألفه ياء
وكذا يقال في قوله العما وقوله عما وقوله الجاحدون أي من الكفر وإن كان صفة
فالمراد بالجاحدين ما يشبه الكافرين وأهل البدع وقوله علموا كبيرا أي تزيها
عظيم بحيث لا يشوبه شيء من ضلالهم ولا شتمهم وأخذ الشارح ذلك من معنى
التفاعل الذي يفهم من تعالى (قوله ثم حقق ما وعده) أي أثبتته في الخارج فانه
يقال حقق الشيء أثبتته في الخارج ولو قال الشارح ثم وفي ما وعده لكان أوضح
والوعد عند الإطلاق يستعمل في الخير وأما الشر فيستعمل فيه الإيعاد قال الشاعر
واني وإن أوعده أو وعدته * بخلاف الإيعادى ومنجزه وعدى

وقوله من ذكر الحمد بيان لما وعده والاولى أن يقول من الاستفتاح بذكر الحمد
لأنه الموعود به لا ذكرا الحمد مطلقا وقوله بقوله متعاقب بحق (قوله فالحمد الخ) الفاء
فاء الفصيحة سميت بذلك لأنها أفصح عن شرط مقدر واتقدر إذا أردت بيان
الحمد الموعود بالاستفتاح به فالحمد الخ وال في الحمد أما لا يستغراق كما عليه
الجمهور وأول الجنس كما عليه الزمخشري أوله هد كما عليه ابن النحاس وعلى كل
فاللام في الله أما الاختصاص أو الاستحقاق أو الملك فهي تسعة من ضرب ثلاثة
في ثلاثة يمتنع منها جعل اللام للملك مع جعل آل الله لأن جعل الموهود الحمد القديم
فقط لأن القديم لا ينصف بالملكية فان جعل الموهود حمد من يعتد بحمده قديما
كان أوحادنا ولو ظلت الهيئة الاجتماعية مع جعل اللام للملك حينئذ (قوله
أي الوصف الخ) هذا نفس غير موضوع القضية من حيث هو بقطع النظر عن حمد
المصنف نفسه وهذا التفسير شامل للحمد القديم بخلاف تفسير بعضهم بقوله أي
الثناء باللسان الخ وقوله بالجميل إشارة للمحمود به ولا فرق فيه بين أن يكون اختياريا
أولا وأما الممجد عليه فيشترط فيه أن يكون اختياريا حقيقة وهو ظاهر أوحدا كما
كذات الله وصفاته فيدخل الحمد عليهم ما في تعريف الحمد وإنما قلنا بكونهم ما من
الاختيارى حكما لأن الذات وصفات التأثير منشأ لأفعال اختيارية وغير صفات
التأثير كالسمع والبصر ملزم لله منشأ وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان وعليه فلا
يشترط في الممجد عليه أن يكون اختياريا وفهم بعض الحواشي أن قوله بالجميل
بيان للمحمود عليه فقيده بالاختيارى وجعل كلام الشارح أما على طريقة
المتقدمين المحوزين للتعريف بالاعم وأما على رأى الزمخشري والظاهر أنه إشارة
للمحمود به وقد علمت أنه لا يقيد بالاختيارى (قوله ثابت) إشارة لملق الجار

(تعالى عما يقول الجاحدون
عابرا كبيرا ثم حقق ما وعده
من ذكر الحمد الخ
فالحمد أي الوصف بالجميل
ثابت لله)

والجبرور وقدره من مادة الثبوت يشمل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص
والملك والاستحقاق (قوله وكل من صفاته تعالى جميل) أي ولو صفات الافعال
فإن أفعاله تعالى أتم أفضل أو عدل وكلاهما حسن ولذلك وجب الرضاء بالقضاء
وطاؤه بما تنصف بالحسن تارة والقبح تارة من حيث كسب العبد وأما من حيث
مرد ورهاعن المولى فالكل حسن أو ما أحسن قول سيدي محمد وفارضي الله عنه
سمعت الله في سرى يقول * أنا في الملك وحدي لا أزل

وحيث الكل عني لا قبح * وقبح القبح من حيثي جميل

فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته أي فحمد الله من حيث هو الذي هو موضوع
القضية وصف لله لا جرم المصنف الواقع منه هذه الجملة لأنه جدد بصفة واحدة وهي
استحقاق الحمد أو اختصاصه أو ملكه فكان المصنف قال الحمد لله باستحقاقه
الحمد أو اختصاصه به أو ملكه له وإن كان حمد الله من حيث هو وصفه تعالى
بجميع الصفات مع أن معناه الوصف بالجميل وهو يصدق بكل الصفات وببعضها
لأن الغرض العظيم ورعاية جميعها أبلغ فيه وبواسطة ذلك كان حمد الله وصفه
تعالى بجميع صفاته وينتج ذلك قياس نظامه هكذا حمد الله وصف له تعالى بالجميل
وكل وصف له تعالى بالجميل وصف له بجميع صفاته فحمد الله وصف له بجميع صفاته
فالصغرى وهي قوله الحمد لله وصف له بالجميل تعلم من قول الشارح في تفسير الحمد
أي الوصف بالجميل والكبرى وهي قولنا وكل وصف له تعالى بالجميل وصف له
بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من صفاته جميل مع ما ذكرناه من أن
الغرض العظيم ورعاية جميعها أبلغ فيه وأما النتيجة فقد ذكرها الشارح بقوله فهو
وصف لله الخ (قوله على ما أنعم) على تعليلية وما صدرية فهو موصول حرفي لا موصول
اسمي والاحتياج أنعم إذ هو مجرور بغير ما جريه الموصول والتقدير على
ما أنعم به فالموصول مجرور بعلى والغائب مجرور بالباء ولا يجوز حذفه حيث
الاشدوذ وهذا مانع لفظي وهناك مانع معنوي أيضا وهو أنه لو كانت ما موصولا
اسميا كان المجرور عليه المنعم به الذي هو أثر الانعام مع أن الحمد على الانعام أبلغ وأولى
من الحمد على الأثر لأن الأول حمد على فعل الله من غير واسطة والثاني حمد عليه
بواسطة الأثر هذا والذي اشتهر واختار الشيخ الامير أن الحمد على الأثر أبلغ وأولى
من الحمد على الانعام لأن الحمد على الأثر لا يتم إلا بحافظة التأثير فكان حمدان
فتدبر (قوله أي على انعامه) أشار بذلك إلى أن ما صدرية وليست موصولا اسميا
وقد علمت توجيه ذلك قوله وألفه لا إطلاق أي لا إطلاق الصوت كما مر (قوله

وكل من صفاته جميل فهو
وصف لله تعالى بجميع
صفاته (على ما أنعم) أي
على انعامه وألفه لا إطلاق

ولم يتعرض لذكر المنعم به الخ) أي حيث لم يقل على انعامه بكذا وكذا فلم يتعرض
 لذكر المنعم به لا كلاً ولا بعضاً لا اجمالاً ولا تفصيلاً فاقساماً بالتعرض لذكر المنعم به
 أربعة تعرض لذكر المنعم به كلاً تفصيلاً وهذا لا يمكن قال تعالى وان تعدوا نعمة الله
 لا تحصوها وتعرض لذكر المنعم به كلاً اجمالاً كان يقول الحمد لله على انعامه بجميع
 نعمه وتعرض لذكر المنعم به بعضاً تفصيلاً كان يقول الحمد لله على انعامه بالسمع
 والبصر وتعرض لذكر المنعم به بعضاً اجمالاً كان يقول الحمد لله على انعامه ببعض
 النعم فهذه الاقوال الثلاثة ممكنة بخلاف الاول كما هلت (قوله قال الشيخ سعد الدين
 التفتازاني الخ) أي في شرح قول الشيخ الخطيب القزويني في أوله تلخيص الحمد لله
 على ما أنعم فقال السعد ولم يتعرض لذكر المنعم به اجمالاً الخ وانما لم يقدم قوله قال الشيخ
 سعد الدين على قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به مع أنه من كلام السعد أيضاً لان
 الضمير في قول السعد ولم يتعرض راجع للشيخ الخطيب القزويني والضمير في قول
 الشارح ولم يتعرض راجع للشيخ الرحبي فلم يحسن نسبة ذلك للسعد (قوله ايهاماً
 لقصور العبارة الخ) اعترض بأن العبارة قاصرة عن الاحاطة به قطعاً ان كان الظاهر
 أن يسقط ايهاماً بأن يقول لقصور العبارة الخ وأجيب بأن المراد بالايهام الابقاع
 في الوهم بمعنى الذهن مع كون القصور محققاً فهو ايهام مطابق للواقع بالنظر للاحاطة
 بالكل تفصيلاً والابقاع في الوهم بمعنى القوة الواهية مع كون القصور غير متحقق فهو
 ايهام غير مطابق للواقع بالنظر للاحاطة بالكل اجمالاً فمع كونه يمكنه الاحاطة بالكل
 اجمالاً لا يوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة به لعظمه وكثرته فلمراد بالايهام
 المعنيان المذكوران على التوزيع ويحتمل أنه غلب الثاني على الاول فيسماه
 ايهاماً ويحتمل أن المراد ايهاماً كونه ذلك علم مع احتمال أن العلة شيء آخر فيكون
 المعنى ولم يتعرض لذكر المنعم به ايهاماً للسامع ان قصور العبارة عن الاحاطة به علم
 لذلك مع كونه يحتمل أن العلة غير ذلك والظاهر الجواب الاول وعلمت من هذا أن
 هذه علمة لصورتين أعني عدم التعرض لذكر المنعم به كلاً تفصيلاً أو اجمالاً وسبب
 الشارح الصورتين الأخيرتين بقوله ولثلاثتهم الخ كما يصرح بذلك صنيع
 الاستاذ الحنفى وبه فهم جعل العلة الاولى للاربعة ويصرح به كلام الشيخ الامير
 لكن يبعده تعبير الشارح بالاحاطة فتدبر (قوله ولثلاثتهم الخ) أي لو تعرض
 لبعض تفصيلاً أو اجمالاً فهو علمة لفي التعرض لبعض تفصيلاً أو اجمالاً كما علمت من
 القولة السابقة (قوله جدا) العامل فيه على الوجهين المذكورين في الشارح لفظ
 الحمد السابق ان قلنا ان أَل لا تمنع من اجمال المصدر أو العامل فيه محذوف والتقدير

ولم يتعرض لذكر المنعم به
 قال الشيخ سعد الدين
 التفتازاني رحمه الله تعالى
 ايهاماً لقصور العبارة عن
 الاحاطة به ولثلاثتهم
 اختصاصه بشئ دون آخر
 (جدا)

والبنغض والمسا عين تترك العلويات والمكوتيات تسمى البصيرة اها باختصار (قوله
والعمى مقصور) أى لا يمدود وسمى مقصورا لانه قصر عن ظهور الحركات فيه وقوله
يكتب بالياء أى لان ألفه منقلبة عن الياء لكن في عبارة المصنف يكتب بالالف
كما مر (قوله وهو فقد البصر) أى عما من شأنه ان يكون بصيرا وهذا على القول بأن
العمى عدمى وهو قول الحكماء فالنقابل بينه وبين البصر من تقابل العدم والملكية
واما على القول بأنه وجودى وهو قول أهل السنة فيعرف بأنه أمر وجودى يضاد
البصر فالنقابل بينه وبين البصر من تقابل الضدين واعلم ان البصر عند أهل السنة
قوة أودعها الله فى العيين يحصل الادراك عندها بخلق الله تعالى واماء عند الحكماء
وهو قوة أودعها الله فى العصبتين الخارجيتين من مقدم الدماغ فتعطف العصبية
التي من الجهة اليمنى الى اليسرى وبالعكس فيتلاقيان تلاقيا ملبيا هكذا
وقيل يتلاقيان كمتلاقي دالين مغلوبتين ظهر لكل منهما فى ظهر الاخرى
هكذا (قوله واطلاقه) أى العمى وقوله على عمى البصيرة كان الاولى ان
يقول على جهل البصيرة ويستغنى عن الجملة التي بعد ذلك والبصيرة عين فى القلب
وقيل قوة تتركها المعلقة قولات وقوله وهو الجاهل أى عمى البصيرة هو الجاهل وقوله
اطلاق مجازى بالاستعارة التصريحية وتقديرها ان يقال شبه الجاهل بمعنى العمى
بجامع التخيروعدم الاهتداء له مقصود بسبب كل منهما واستعير لفظ المشبه به وهو
العمى لالمشبه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله والعمى الضار هو عمى القلب)
كان الاولى تأخذ بذلك عن قوله وسمى الجاهل بالعمى الخ لانه فى الحقيقة توجيه
للاطلاق المجازى فقد وسط هذا بين المجاز وما يناسبه ثم أتى بما يقابل المتوسط
حيث قال واماعى البصر الخ فانه مقابل لقوله والعمى الضار هو عمى القلب ولا يخفى
ما فى ذلك من تشييت التركيب كما قاله العلامة الامير (قوله وسمى الجاهل بالعمى)
أى مجازا كما علمته مما سبق وقوله لان الجاهل الخ لا يخفى أن الجاهل اسم ان
وجهة يشبه الاعمى خبرها وقوله لكونه متخيرا علة متوسطة بين اسم أن وخبرها
(قوله واماعى البصر فليس بضار الخ) قد عرفت انه مقابل لقوله والعمى الضار
هو عمى القلب وقال ابن عباس لماعى فى آخر عمره

والعمى مقصور يكتب بالياء
وهو فقد البصر واطلاقه
على عمى البصيرة وهو الجاهل
الاطلاق مجازى والعمى
الضار هو عمى القلب وسمى
الجاهل بالعمى لان الجاهل
لكونه متخيرا يشبه الاعمى
واماعى البصر فليس
بضار فى الدين

ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر
أرى بقلبي دنياى وآخرتى * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر
قال الله سبحانه وتعالى الخ استدل على ما ادعاه من ان الضار انما هو عمى القلب
واماعى البصر فليس بضار فى الدين وسبب نزول هذه الآية أنه لما نزل قوله

تعالى ومن كان في هذه أعشى فهو في الآخرة أعشى قال ابن أم مكتوم أنا في الدنيا
أعشى أفأكون في الآخرة أعشى فنزلت (قوله فانها لا تعشى الابصار) أي فان
القصة لا تعشى الابصار عى ضارا في الدين فالضمير للقصة يفسره الجملة بعده والمنفي
انما هو المعنى الضار في الدين والإفحى الابصار واقع لا يصح نفيه وقوله ولكن
تعشى القلوب أي ولكن تعشى القلوب عى ضارا في الدين وقوله التي في الصدور
لأن كيد لان القلوب لا تكون الا في الصدور فهو على جسدك سمعت بأذني
وأبصرت بعيني ونظيره قوله تعالى ولون بأفواههم (قوله وقال قتادة الخ) أي
بذلك لانه يعلم منه أن فقد البصر الظاهر لا يضر وان فقد بصر القلب هو الضهار
وقتادة تابعي جليل ثقة يقال ولد كهم وقد اتفقوا على انه أحفظ أصحاب الحسن
البصري (قوله البصر الظاهر) أي الذي هو بصر العين وقوله بلغة أي شيء قليل
يلعب به الانسان ما يريد من ادراك الاشخاص والالوان وفي المختار البلغة ما ينتلج به
من العيش أي يكسب في به وقوله ومنفعة عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو النافع
أي في الدين فهو نافع نفعا كاملا وقوله انتهى أي كلام قتادة (قوله ولما حمد الله
تعالى صلى الخ) دخول على كلام المصنف ثم ان كانت الحرفة مجرد الربط فالامر
ظاهر وان كانت بمعنى حين اشكل الامر لان كلام من الحمد والصلاة معلقان
بالانسان وهو لا يكون موردا لما في آن واحد كما يقتضيه كلامه حينئذ لان المعنى
على هذا لو حين حمد الله صلى الخ وأجيب بأن المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله
لقوله تعالى الخ) أي امتثالا لقوله تعالى الخ فهو متعلق بمحذوف هو العلية في الحقيقة
ويحتمل أن التقدير لان الصلاة مطلوبة لقوله تعالى الخ وعلى الاول فاللام
للتعدي لا للتعليل وعلى الثاني بالعكس (قوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما) انما أكد في الآية السلام بالمصدر وهو قوله تسليما دون الصلاة لان
الصلاة مؤكدة بلفظة ان ولان الله تولاها بنفسه وتولتها ملائكة كنه كما أخبر
بذلك تعالى بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي ولانها قدمت لفظا والتقديم
يدل على الاهتمام ولان مصدرها وهو الصلاة في اطلاقه بشاعة بخلاف التسليم
فان قليل التأكيد كما يكون بالمصدر يكون باسم المصدر واجب بان التناسب
مطلوب بين التأكيد فان قيل كان يمكن الاتيان باسم المصدر فيه ما يحصل
التناسب مع عدم البشاعة أجيب بأن الاصل التأكيد بالمصدر فاذا أتى لا يسأل
عنه وانما يتذرع عن ترك التأكيد في الصلاة بما تقدم وأبدي العلامة الامير في ذلك
وجه آخر حاصله أن الصلاة لم تؤكد كونها الاستعمل في العامة بخلاف السلام فانه

قال الله تعالى فانها لا تعشى
الابصار ولكن تعشى
القلوب التي في الصدور
وقال قتادة رحمه الله تعالى
البصر الظاهر بلغة ومنفعة
وبصر القلب هو البصر النافع
ولما حمد الله تعالى صلى عليه
عليه وسلم لم يقل تعالى يا أيها
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما

يستعمل في العامة فلولم يؤكدهم انه يسلم على النبي كسلام العامة فالمعنى وسلموا
عليه تسليمًا عظيمًا كأن تقول السلام عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لا كسلام
بعضكم على بعض فهو من باب قوله تعالى لا تعجلوا دعاء الرسول بئسكم
بعضكم بعضا (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم) عطف على قوله لقوله تعالى وقوله
من صلى على في كتاب أي من كتب الصلاة على وتلفظ بها في كتاب فهذا الثواب
المخصوص لا يكون إلا لمن جمع بين الكتابة والتلفظ وإن كان المقتصر على أحدهما
يحصل له أجر والمتبادر أن المراد بالكتاب الأول المكتوب كالثاني على القاعدة
من أن النسخة إذا أعيدت معرفة كانت عينًا وجعل بعضهم الكتاب الأول
بمعنى المصدر والكتاب الثاني بمعنى المكتوب فيكون فيه شبه استخدام والمعنى
من صلى على في حال كتابة اسمي الخ ويكون حينئذ على خلاف القاعدة لأنها
أغلبية وقوله لم تنزل الملائكة تستغفر له أي بصيغة الاستغفار أو ما يرجع إليها
لحديث أن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم
ارحمه والظاهر أن المراد بالملائكة خصوص الحفظة كما قال بعضهم ويحتمل أن
المراد ما يشبههم وغيرهم وقوله ما دام اسمي في ذلك الكتاب أي مدة دوام اسمي
في ذلك الكتاب والمراد من اسمه اللفظ الدال عليه ولو ضميرًا أو وصفًا نحو عليه
الصلاة والسلام أو الصلاة والسلام على البشير ولو محي شخص اسم النبي من كتاب
فهل ينقطع ثواب المصلي أو لا وهل يحرم على الماسح أو لا والذي قرره بعض الأشيخ
أنه لا ينقطع ثواب المصلي وأنه يحرم على الماسح وأوله مقيد بما إذا محاه لغير عذر
لكونه قامدًا حينئذ قطع ثواب المصلي فيعامل بنقيض قصده ثم إن هذا الحديث
سنده ضعيف كما قاله ابن حجر في كتابه الدر المنضود وقال ابن الجوزي أنه
موضوع وقال ابن كثير أنه لم يصح من وجوه كثيرة (قوله فقال) عطف على
صلى (قوله ثم) هي هنا لترتيب الأخبار أو الرتبة متأخرة رتبة ما يتعلق بالخلق
وإن كان أفضل الخلق على الإطلاق عن رتبة ما يتعلق بالخلق وما أحسن
قول بعضهم

وقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى على في كتاب لم
تنزل الملائكة تستغفر له
ما دام اسمي في ذلك الكتاب
فقال (ثم الصلاة بعد

العبد عبدك ولو نساهي والمولى مولى وإن تنزل

وقوله الصلاة قد اشتهر أنها من الصلاة لأنها صلة بين العبد وربّه وهو من الاشتقاق
الكبير وهو لا يضرب فيه اختلاف ترتيب الحروف وقوله بعد تأكيده لاستفادة
البعديّة من ثم كذا قال بعضهم والاحسن أنه تأسيس لأنه خير من التأكيد ووجه
كونه تأسيسًا أن ثم لترتيب في الأخبار أو في الرتبة كما علمت وبعد لترتيب الوقوع

ففساد كل غير مفاد لاخرى (قوله أي بعدما تقدم) أي من البسملة والحمدلة
 وأشار السارح بذلك الى تقدير المضاف اليه المحذوف وقوله وهو هنا مبني على الضم
 أي واقفا بعد في كلام المصنف ونحوه من كل تركيب ذكر فيه بعدما حذف
 المضاف اليه مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والمراد بمعناه النسبة
 التقيدية التي بين المضاف والمضاف اليه وانما أطلقوا عليه اسم معناه بالاضافة الى
 ضمير المضاف اليه مع انها نسبة بين المضاف والمضاف اليه لانها لا تحقق الا بالمضاف
 اليه وليس المراد به مدلول المضاف اليه كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ثم ان ما ذكره
 السارح من البناء غير متعين اذ يجوز النصب من غير تنوين لحذف المضاف اليه
 ونية لفظه (قوله كما هو مقرر عند النحاة) أي لما هو مقرر عند النحاة من انه مبني
 على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فالكاف بمعنى لام التعليل (قوله والصلاة
 الخ) انما اخرج الكلام على الصلاة عن الكلام على بعدما مع ان المناسب لترتيب المتن
 العكس اطول الكلام عليه ما وقد ذكر معناها لغة فقط ومعناها شرعا فقط أقوال
 وأفعال مفتحة بآلة تكبير محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة ومعناها لغة وشرعا من
 الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وان شئت قلت
 من الله الرحمة ومن غيره ولو من الملائكة الدعاء لان الاستغفار يسمى دعاء وهذا
 صريح في انها من قبيل المشترك اللفظي وضابطه ان يتعد اللفظ ويتعد المعنى
 والوضع كلفظ عين فانه لفظ واحد لكن وضعه للبصرة بوضع وللجارية بوضع ولين
 الذهب بوضع وهكذا وهذا على تفسير الجمهور المتقدم وفسرها ابن هشام بالعطف
 بفتح العين ويختلف معناه باختلاف المسند اليه فبالنسبة لله تعالى الرحمة وبالنسبة
 للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيره التضرع والدعاء وان شئت قلت بالنسبة لله
 الرحمة وبالنسبة لغيره ولو للملائكة الدعاء وهو يشمل الاستغفار كما مر وعلى هذا
 التفسير فهي من قبيل المشترك المعنوي وضابطه ان يتعد اللفظ والمعنى والوضع
 لكن هناك افراد اشتركت في ذلك المعنى كلفظ أسد فانه لفظ واحد وضع وضع
 واحد المعنى واحد وهو الحيوان المفترس وهناك افراد اشتركت فيه ووجه ابن
 هشام في معنيته ما اختاره بوجوده منها ان الاصل عدم تعدد الوضع ومنها انه ليس لنا
 فعل يختلف باعتبار ما ينسب اليه ورده الذماني يورود افعال كثيرة كذلك على
 ان العطف الذي قال به هو يختلف معناه باعتبار ما ينسب اليه ومنها غير ذلك (قوله
 لغة) أي حال كونها من درجة في الالفاظ اللغوية فهو حال لكن فيه انه حال من
 المتبادر بخلاف بأنه جائز على أي سميونه أو يقدروا مضاف والاصل وتفسير الصلاة

أي بعدما تقدم وهو مبني على الضم كما هو مقرر عند النحاة والصلاة لغة

ولا يقال يلزم عليه حيثئذ انه حال من المضاف اليه وهو غير جائز الا بشرطه كما يعلم
من قول ابن مالك ولا تجزأ الا من المضاف له الخ لانه قول شرطه متحقق وهو كون
المضاف يقتضي العمل في المضاف اليه ليكون المضاف مصدرا ومعنى اللغة في اللغة
اللهج في الكلام أي الاسراع فيه وفي الاصطلاح ألفاظ موضوعات بأزاء معانيها
يعبر بها كل قوم عن اغراضهم (قوله الدعاء) قيل بخير وقيل مطلقا ولا يلزم من كون
الصلاة بمعنى الدعاء أن لا تتعدى في الخير بعلى كالدعاء فانه اذا عدى بعلى كان
للمضرة لانه لا يلزم في المترادفين ان يصح حلول أحدهما محل الآخر فلا يلزم من
كون فعل بمعنى فعل ان يتعدى تعديته وفي المسئلة خلاف عند الأصوليين (قوله
والصلاة المطالبة الخ) فيه إشارة الى ان صلاة الصلوة خبرية لفظا انشائية معنى
وهو المختار وقال الشيخ يس وجماعة بأنها خبرية لفظا ومعنى نظرا الى ان المقصود
التعظيم واطهار الشرف وذلك حاصل بالاخبار والمرضى الاول كما علمت (قوله
هي رفته) ظاهره انها أصل الرحمة وعليه ليس شكل العطف في قوله تعالى أولئك
عليهم صلوات من ربهم ورحمة لان العطف يقتضي المغايرة ويحجب بأن العطف
في الآية للتفسير وبعضهم فسر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف
في الآية من عطف العام على الخاص ويحذف فيه بأن قولهم المقرونة بالتعظيم
لخصوص المقام النبوي وليس من جملة المعنى الموضوع له (قوله وقيل مغفرة)
وجهه الاستدلال بأن الرحمة رقة في القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلا يناسب
تفسير الصلاة بها بل بالمغفرة وعليه فالعطف في الآية من عطف المغايرة وانما
جاءت فيها التعداد بعد الذنوب المغفورة ولا يخفى حسن الاحسان بعد الغفران
والمراد بالمغفرة بالنسبة لالانباء ورفع درجاتهم لا نحو الذنوب لاستحالة التماس في حقهم
ولذلك يقولون بالمغفرة لا تستدعي سبق الذنب (قوله وقيل كرامته) أي التي
يكرههم بها وهو قريب من الاول كما قاله الشيخ الامير بل وقريب مما قبله باعتبار
تفسير المغفرة برفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة
في القلب مستحيلة والمغفرة تشعر بالذنب فلا يليق تفسير الصلاة بذلك بل بالكرامة
(قوله وقيل ثناؤه عند الملائكة) أي ثناؤه تعالى على نبيه عند الملائكة اظهرا
لشرفه بينهم ووجه بعضهم هذا القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة مستحيلة والمغفرة
موهبة للذنوب والكرامة نوع من الكمال والنبي صلى الله عليه وسلم قد أفرغت
عليه الكمالات كلها فلا ينسب ان تفسر بالثناء عند الملائكة ورد بأنه ما من كمال
الا وعند الله أعلى منه وهذه الاقوال لا قوة لها (قوله ذكر هذه الواجهة الشيخ الخ)

الدعاء والصلاة المطالبة من
الله هي رفته وقيل
مغفرته وقيل كرامته وقيل
ثناؤه عند الملائكة ذكر
هذه الواجهة الشيخ شعاب
الدين ابن الماسم رحمه الله

كان المناسب ان يقول هذه الاقوال كما يصرح بذلك تعبيره بقوله وقيل كذا وقيل كذا فهي أقوال لاحتمالات حتى يعبر عنها بأوجه وأجيب بأنه عبر بأوجه
 إشارة الى ان تلك الاقوال لا ينبغي جعلها أقوالاً لتقاربها وإنما ينبغي جعلها أوجهها
 أفادتهم عنهم (قوله وقوله بالسلام) أي قرن الصلاة بالسلام أي عقبها به لأن مقارنة
 لفظ لا يخرج ذكره عقبه وقوله خروجهم من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر
 أي عند المتأخرين وأما عند المتقدمين فلا يكره الأفراد نعم هو خلاف الأولى قطعاً
 وبحل كراهته عند المتأخرين في غير الوارد وفي غير داخل الحجة الشريفة وفيما
 اذا كان منافقاً كان في صيغة واردة فلا كراهة وكذا لا يكره له داخل الحجة الشريفة
 الاقتصار على السلام فيقول بخضوع وإدب السلام عليك يا رسول الله واذا كان
 منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة لانه حقه وهل كراهة الأفراد خاصة بنينا صلى
 الله عليه وسلم أوجارية فيه وفي غيره الأصح الثاني لكنها في غير ثبوتها تكون خفيفة
 (قوله فقال) عطف على قرن وقوله والسلام عطف على الصلاة وقوله أي التحية
 تفسير بالسلام ولم يرتض بعضهم تفسير السلام بالأمان لانه صلى الله عليه وسلم
 لا يخاف خوف عذاب نعمته وإن كان يخاف خوف مهابة واجلال وقد يقال
 المراد الأملن مما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم وإن كان لا يخاف العذاب
 على نفسه يخافه على أمته فانه بالمؤمنين رؤوف رحيم والمراد من التحية في حقه صلى
 الله عليه وسلم ان يسمعه تعالى كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم كما قاله
 الشيخ السنوسي في شرح الجزائرية (قوله على نبي) أي كائن ان على نبي فهو
 متعلق بمحذوف خبر عنهم ما وليس من باب التنازع لانه لا يجزم في المصادر
 ولا في أسماء المصادر واتما قال على نبي ولم يقل على رسول اتباعاً لقوله تعالى ان الله
 ولائكم كتبه يصالحون على النبي وبعضهم جعل في كلام المصنف حذفاً والتقدير
 على نبي ورسول كما أن في كلامه الآتي وهو خاتم رسل ربه حذفاً والتقدير خاتم
 رسل ربه وأنبيائه فيكون في كلامه احتمال وهو أن يحذف من كل نظير ما أنتبه
 في الآخر (قوله دینه الاسلام) جملة من مبتدأ وخبر صفة لنبي مخصوصة ان قلنا
 بأن الاسلام لا يطلق الا على دين نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر من قول
 الشارح وهو نبينا وعلى هذا فنقول المصنف بعد ذلك محمد بنان للواقع وان قلنا
 بأن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضاً فليست الجملة صفة مخصوصة ويكون قول
 الشارح وهو نبينا أي في هذا المقام فلا ينافي انه يشمل غير نبينا أيضاً وقول المصنف
 بعد ذلك محمد مخصص للنبي المذكور ومعنى الجملة وهي قوله دینه الاسلام أحكامه

ونفي بالسلام بخروجهم من
 كراهة أفراد أحدهما عن
 الآخر فقال (والسلام)
 أي التحية (على نبي دینه
 الاسلام)

التي يتدين بها هي الاحكام المعبر عنها بالاسلام او المعنى فطرته التي آتى بها هي
 الانقياد والخضوع لالوهيته تعالى فالدين اما بمعنى الاحكام المبتدئين بها والاسلام
 بمعنى الاحكام المنقضية عنها واما بمعنى الطريقة والاسلام بمعنى الانقياد والخضوع
 وعلى هذين الحليين فالإخبار ظاهر واما على تفسير الشارح فالإخبار غير ظاهر
 لانه فسر الدين بما شرعه الله تعالى من الاحكام ثم فسر الاسلام بالانقياد والخضوع
 لالوهيته تعالى وخينه فلا يظهر الحمل والاخبار الا ان يقدر مضاف والتقدير دينه
 متعلق الاسلام فيظهر الحمل والاخبار يستقدر بهذا المضاف لان الاسلام بمعنى
 الانقياد والخضوع متعلق بكسر اللام والاحكام متعلق بفتحها فتدبر (قوله وهو
 نبينا) أي والنبي الذي دينه الاسلام نبينا وقد عرفت أن هذا يقتضي أن الاسلام
 لا يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم يحتمل أن المعنى وهو نبينا
 في هذا المقام فلا يشافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول
 الثاني والحق ان الخلاف لا يظن لان القول بأن الاسلام مخصوص بهذا الدين
 منظوره فيه للاسلام المخصوص والقول بأن الاسلام يطلق على كل دين منظوره فيه
 لمطلق الاسلام أفاء المحقق الامير (قوله قال الله سبحانه وتعالى) هذا استدلال
 على ان دين نبينا هو الاسلام ومحل الدليل قوله هو سماكم المسلمين لانه يعلم من
 تسمية المسلمين تسمية ديننا بالاسلام ولو استدلل بقوله تعالى اليوم اكملت لكم
 دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً لكان أوضح
 في الاستدلال (قوله ملة أبيكم) منصوب على الاغراء والتقدير الزموا ملة أبيكم
 ويحتمل أن المعنى وسع عليكم ملةكم توسعة ملة أبيكم كما يدل عليه قوله تعالى
 وما جعل عليكم في الدين من حرج فخذوا المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه
 فانه نصب انتصابه ولا يرد على الاول اننا مأمورون بزم ملة سيدنا محمد لا بزم ملة
 أبينا ابراهيم لانا نقول ملة أبينا ابراهيم هي ملة سيدنا محمد في الأصول وان خالفنا
 في بعض الفروع وقوله ابراهيم يدل من أبيكم أو عطف بيان وقوله هو سماكم
 المسلمين أي الله تعالى سماكم المسلمين فالضمير عائد على الله تعالى عند اكثر من
 ويدل له ما قرئ شأذا الله سماكم المسلمين والمعنى عليه الله سماكم المسلمين من
 قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة التي أنزلها من قبل القرآن وفي هذا القرآن
 ولا اشكال على هذا وبعضهم جعل الضمير راجعاً لابراهيم لانه قال ربنا واجعلنا
 مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك فاستجاب الله له فجعلها أمة محمد صلى الله عليه
 وسلم واستشهد كل هذا بعطف قوله وفي هذا على قوله من قبل فانه يقتضي

وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
 قال الله سبحانه وتعالى ملة
 أبيكم ابراهيم هو سماكم
 المسلمين

ان تسميتنا مسلمين وقعت من أيدينا ابراهيم في القرآن وهو غير صحيح اذ القرآن
انما أنزل بعده وأجيب بأنه ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر بل من
عطف الجمل والكلام فيه حذف والتقدير هو سماكم المسلمين من قبل وأنا سميتكم
المسلمين في هذا الضمير في الجملة الاولى لا ابراهيم وفي الثاني لله تعالى (قوله والنبي
الخ) شروع في تفسير الفاظ المتن ففسر لفظ النبي ولفظ الدين ولفظ الاسلام
ولما فسر الاسلام احتاج الامر لتفسير الايمان لما سبب يأتي من ان كل مؤمن مسلم
وبالعكس (قوله انسان أوحى اليه بشرع) اعترض بعضهم على التعبير بالانسان
حيث قال والنبي ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشرع ثم قال وقولنا ذكر اولي من قولهم
انسان لا اجماع على عدم استنباه اثني من بنى آدم اه وانك خير بأن ما ادعاه
من الاجماع ممنوع لانه قد ذهب الاشعري الى عدم اشتراط الذكورة في النبوة
ولذلك قيل

بنبوة بعض النساء كبريم * وآسية وهاجر وسارة
لكن الراجح اشتراط الذكورة فلم تكن الاثني نبية ولذلك قال صاحب بدأ الاماني
وما كانت نبيا قط اثني * ولا عبد ولا شخص ذو فعال
أي فعل قبح على ان الاعتراض انما يتجه على ان الانسان يقال للذكر والاثني
لا على ايه يقال للذكور فقط واما الاثني فيقال لها انسانية كما قال القائل
انسانية فتأنيده بدرا لدجي منها خجل (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي سواء
أمر بتبليغه أو لم يؤمر بتبليغه فان قيل قد تعلق الارسال بالنبي في قوله تعالى
وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الخ فيقتضي تراضيه - المتسلط الارسال
عليه ما هو ويكون العطف في الآية من عطف المرادف أحجب بأن المراد بالرسول
في الآية من أرسل بشرع جديد والمراد بالنبي فيهم ما نبي مخصوص وهو من أرسل
مقرر الشرع من قبله كسليمان وداود وغيرهما من أنبياء بني اسرائيل الذين بين
موسى وعيسى فإهم أرسلوا ليقرر وااتوا بالعطف حينئذ من عطف المغاير
وقيل المراد والله أعلم ولا نبأ تام من نبي فيكون من باب وزجج الخواجب والعيونا
فيقدوله عامل يناسبه ويكون من عطف الجمل ومعنى الآية على سبيل الاجمال
ان الله لم يرسل رسولا ولا نبيا على ما تقدم الا اذا دعي لامته حاكى الشيطان صوته
ودعي بأدعية لا تليق فيزيل الله ما بقي الشيطان ثم يحكم الله آياته وليس المراد
ان الشيطان يلقي في قراءة الرسول شيئا من عنده كما قال بذلك بعض المفسرين والله
أعلم بحقيقة الحال (قوله فان أمر بذلك فرسول أيضا) أي فان أمر بتبليغه فهو

والنبي انسان أوحى اليه
وان لم يؤمر بتبليغه
ثم مر
فان أمر بذلك فرسول أيضا
فالنبي أهم من الرسول

رسول كما انه نبي وقوله فالنبي اعم من الرسول أى عموما مطلقا لان كل رسول نبي
ولا عكس وبعضهم جعل الرسول اعم من النبي أيضا قال لان الرسول يكون من
الملائكة بدليل الله يعطى من الملائكة رسلا ويعلم من هذا مع الاول ان بينهما
العموم والخصوص الوجهين لكن الحق ان الرسول كالنبي لا يكون الا من نبي آدم
والمراد من كون الملائكة رسلا فى الآية انهم سفراء أى ثواب وواسطة بين الله
وبين رساله (قوله وقيل هباجعنى واحد) أى النبي والرسول متلبسان بمعنى
واحد وقوله وهو معنى الرسول أى وهو انسان أوحى اليه بشريع يعمل به وأمر
بتبليغه ويلزم على هذا القول ان من أوحى اليه بشريع يعمل به ولم يؤمر بتبليغه
ليس نبيا ولا رسولا ولعله ولى أو أرقى مرتبة من الولى فليحرر (قوله والنبي بالهمز
الخ) وانما نهى صلى الله عليه وسلم عن المهووز بقوله لا تقولوا يا نبي الله بالهمز
لانه قد يراد بمعنى الطريق فخشى صلى الله عليه وسلم فى ابتداء الاسلام سيق هذا
المعنى الى بعض الاذهان فنهى عنهم فليأقوى اسلامهم ولم يخش هذا التوهم
نسخ النهى عنه لزوال سببه (قوله من النبأ) أى مأخوذ من النبأ وقوله أى
الخبر تفسير للنبأ وقوله لانه مخبر عن الله تعالى علة لاخذة من النبأ بمعنى الخبر
ويصح قراءة مخبر بفتح الخاء لان الملائكة يخبره بالاحكام عن الله تعالى فبكرها
لانه يخبرناهم عن الله تعالى ان كان رسولا ويخبرنا بنبوته ليحترم ان كان نبيا فقط
فهو اما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله وبلاهمز) أى لكن بالتشديد وقوله
وهو الاكثر أى عدم الهمز أكثر من الهمز وقوله من النبوة أى مأخوذ من النبوة
بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو ويحتمل انه مخفف المهووز وقوله وهى الرتبة
اعترض بأن الذى فى القاموس انها المسكن المرتفع وأجيب بأنه يمكن حمل كلام
القاموس على التسامح لان الرتبة يلزمها المسكن المرتفع غالبا (قوله لان النبي
مرفوع الرتبة) أى ولانه رافع رتبة من اتبعه فهو اما بمعنى اسم الفاعل أو اسم
المفعول أيضا فعلى كل من أخذ من النبأ أو من النبوة فيه الوجهان وكون النبي
مرفوع الرتبة اماما مطلقا وذلك فى نبينا صلى الله عليه وسلم فانه مرفوع الرتبة على
غيره من الخلق مطلقا واما على غيره لا مطلقا وذلك فى غير نبينا فان كل نبي مرفوع
الرتبة على أمته وبعض الانبياء مرفوع الرتبة كما ولى العزم على بعض كفاى
الانبياء (قوله والدين ما شرعه الله تعالى) أى الدين شرعا ما شرعه الله تعالى
ويجوز على لسان الرسول وقوله من الاحكام بيان لما شرعه الله تعالى وما لغيره
فله معان منها الجزاء والحساب وغير ذلك وما ذكره الشرح من التعريف المختصر

وقيل هباجعنى واحد وهو
معنى الرسول والنبي بالهمز
من النبأ أى الخبر لانه مخبر
عن الله تعالى وبلاهمز وهو
الاكثر من النبوة وهى
الرتبة لان النبي مرفوع
الرتبة والدين ما شرعه الله
من الاحكام

مسألة تعرف المظنول وهو وضع المسمى سائق لذوي العقول السلية باختيارهم
المجود الى ما هو خير لهم بالذات لئلا يواضعوا الدارين وقد أوفقنا في حاشية
الجوهرة وغيرها (قوله والاسلام هو الخ) أي شرعا وأما لغة فهو مطلق الخضوع
والانقياد وقوله هو الخضوع والانقياد لا لوهية الله تعالى أي لا كما هي بمعنى
الخضوع والانقياد لها ظاهرا وان لم يفعل على التحقيق وقيل الاسلام هو الايمان
وبدل له قوله تعالى أفن شرح الله صدره للاسلام أفاده الشيخ الامير بزيادة (قوله
ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي) أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون معتبرا
ونافعا الا بقبول الامر والنهي باطنا بأن يصدق بذلك بقلبه (قوله والايمان هو
الخ) أي شرعا وأما لغة فهو مطلق التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا
أي بمصدق لنا وقوله هو التصديق أي حديث النفس وادعائها التابع للمعرفة
أولا لا اعتقاد ولو بالتقليد لانفس المعرفة لوجودها عند بعض الكفار الموجودين
في زمنه صلى الله عليه وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم فليس المراد
التصديق المنطقي الذي هو ادراك وقوع الشيء أولا وقوعه بل حديث النفس
وادعائها كما علمت وقوله بما جاء من عند الله أي وعلم من الدين بالضرورة كفرض
الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك وقوله والاقرار به أي بأن ينطق بالشهادة بين
المراد به الايمان بهما وظاهرا وكلام الشرح انه شرط وهو مذهب بعض العلماء
وعليه قالوا لا يمان مركب من جزئين أحدهما التصديق وهو لا يحتمل السقوط
وثانيهما الاقرار وهو يحتمل السقوط كالولم يتمكن من المنطق لا كراه أو نحوه
والراجح ان الاقرار شرط لاجراء الاحكام الدينية فقط كالصلاة عليه ودفعه
في مقابر المسلمين والارث منه ونحو ذلك فنصدق بقلبه ولم ينطق بلسانه كان مؤمنا
لا يمكن لا تجري عليه الاحكام الدينية رغم ذلك ما لم يطالب منه المنطق فيمتنع
والا كان كافرا جرما (قوله وهما وان اختلفا فهما ماصداقهما واحد) أي
والاسلام والايمان والحال انهما اختلفا من جهة المعنى المفهوم من لفظهما
والمذكور لهما محلهما واحد فالضمير العائد على الاسلام والايمان مبتدأ خبر جملة
قوله ماصداقهما واحد وأما الفاء فرائدة لترزين اللفظ والواو للحال وان وصلية والمراد
بالمفهوم المعنى المفهوم من اللفظ والمذكور له وليس المراد به المفهوم ضد المنطوق
والمناصق مركب مزجي فهو برفع القاف كفا في الاوالة عن ابن عبد الحق ويصح
رفعها على الحكاية من ماصدق عليه ومعنى هذا اللفظ الافراد لا يمكن المراد منه
المحل كما يصرح به قول الشرح بعينه ولا تعني بوحدهما ما سوى هذا وذلك

والاسلام هو الخضوع
والانقياد لا لوهية الله تعالى
ولا يتحقق الا بقبول الامر
والنهي
التصديق بما جاء من عند
الله والاقرار به وهما
وان اختلفا فهما ماصداقهما واحد

لان ما صدقتهما بمعنى افرادهما مختلف اذا ما صدقات الاسلام انقيادات كانت اذ زيد
 وانقياد عمرو وانقياد بكر الى غير ذلك وما صدقات الايمان تصديقات كتصديق
 زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر الى غير ذلك لكن محلها متحد فكل محل للايمان
 محل للاسلام وبالعكس كما يدل له قوله تعالى فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين
 فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وهذا في الايمان الكامل والاسلام المقتر شرعا
 والافتد يكون الشخص مصدقا بقلبه غير منقاد ظاهرا فيكون مؤمنا لا مسلما
 وقد يكون منقادا ظاهرا غير مصدق بقلبه فيكون مسلما لا مؤمنا ولذلك قال الله
 تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والحاصل ان الاسلام
 والايمان مختلفان معهما وما وافرادا لكن متحدان محلا باعتبار الايمان الكامل
 والاسلام المحكي والافتد مختلفان محلا أيضا فانهم (قوله فلا يصح في الشرع الخ)
 تفريق على اتحادهما ما صدقا لكن بمعنى المحل لا بمعنى الافراد كما علمت وقوله
 ان يحكم بالبناء للجهول ونائب القاعل الجار والمجرور بعد وقوله وبالعكس أي
 ولا يصح ان يحكم عليه بأنه مسلم وليس بمؤمن وقد عرفت ان هذا في الايمان
 والاسلام المتخيين الكاملين (قوله ولا نفى بوحدتهما سوى هذا) أي ولا نقصد
 ولا نريد بوحدتهما ما في الماصدق سوى هذا وهو الاتحاد في المحل فلا ينافي ان افراد
 الاسلام انقيادات وافراد الايمان تصديقات وقد مر تحقيقه (قوله مجرد) هو
 لبيان الواقع ان كانت الصفة أعني قوله دينه الاسلام مخصصة للنبي بسيدنا محمد
 وللخصيص ان كانت الصفة المذكورة غير مخصصة للنبي ويموز فيه أوجه
 الاعراب الثلاثة ولكن النصب لا يساعد الرسم لعدم رسم أي بعد الدال ولذلك
 لم يذكر الشرح الا ان يقال انه جرى على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع
 والمجرور وأولاهما من حيث الاعراب الجز على انه يدل لانه لا يجوز للتقدير
 وأولاهما من حيث التعظيم الرفع لاجل ان يكون الاسم مرفوعا وعمدة كما ان المسمى
 مرفوع الرتبة وعمدة الخلق (قوله بدل من نبي) أي هو بدل من نبي فان قيل
 القاعدة ان المبدل منه في نية المخرج والرمي فتفيد البدلية ان وصف النبوة ليس
 مقصودا وليس كذلك أحيب بأن القاعدة أغلبية وبأن ذلك بالنظر لعمل العامل
 وليس ذلك مخرجا على قاعدة ان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل
 وأعربت هي بدلا أو عطفا بيان لان بيان ذكره ومحمد معرفة والمشهور ان المعرفة
 لا تنعت بالنكرة فليس أصله نعتا للمحمد حتى يكون مبنيا على تلك القاعدة فواقع
 في المألوفة وغيرها من بناءه عليها اسمها وكانه عليه العلامة الامير (قوله فيكون)

فلا يصح في الشرع ان يحكم
 على أحد بأنه مؤمن وليس
 بمسلم وبالعكس ولا نفى
 بوحدتهما سوى هذا وقوله
 (مجرد) يدل من نبي فيكون
 مجرورا

محرورا) تفريع على كونه بدلا (قوله ويجوز رفعه الخ) ويجوز نصبه أيضا على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير برآمد محمدا وهذا تصریح بجواز قطع البندل وقد ذكره في التوضيح في باب العلم انتهى لؤلؤة (قوله على انه خبر لمبتدأ محذوف) أي والتقدير هو محمد وعلى تعليلية أي لانه غير مبتدأ محذوف (قوله وهو اسم من أسماء نبينا) بل هو أشهرها وأشهرها (قوله وهي كمانقل الخ) لا يخفى ان هي مبتدأ خبره ألف اسم والمراد بها حقيقة ما يشمل الاوصاف كالنشير والنذير ولا شك انها هذا الاعتبار تابع هذا العدد لكثرة صفاته المختصة به والغالبة عليه والمشتركة بينه وبين غيره من الانبياء ومنهم من جعلها تسعة وتسعين موافقة لاسمائه تعالى الحسنی وقد اوصاها جماعة كالكاظمي وابن العربي وابن سيد الناس الى أربع مائة وينبغي تحري التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم الاحاديث الواردة في ذلك وان كان متكاملا في الضعف (قوله واختار) أي المصنف وقوله هذا الاسم أي الذي هو محمد وقوله منها الخ ومنها انه أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ومنها انه قرن باسمه تعالى في كلتي الشهادة ومنها غير ذلك وقوله ان الله ذكره الخ أي في قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الخ وقوله انه أشهر أي أكثر شهرة من حيث المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية في الاستعمال فلذلك زاده بعده وقوله فن بعدهم أي قرنا بعد قرن الى قرب يوم الدين (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أي وأنبيائه أي يقال في شرحه كذا كما تقدم نظيره (قوله خاتم رسل ربه) بسكون السين كما هو لغة أي آخر رسل ربه وهمهم وهو نعت لمحمد لا يقال انه نكرة لانه اسم فاعل وهو لا يعرف بالاضافة والمعرفة لا نعت بالنكرة لانا نقول هو معرفة لانه وان كان اسم فاعل بسكونه بمعنى الماضي وهو حينئذ يعرف بالاضافة وانما كان صلى الله عليه وسلم آخر الرسل تسكون شريعتهم ناسخة لغيرها من الشرائع لا العكس ولانه هو المقصود من بينهم وحجت عادة الله بأن المقصود يأتي آخر العمل كما قال القائل نعم ما قال لسادة الاول * أول الفكر آخر العمل

هذا ويحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كان خاتم الذي يختم به وهو الخليفة التي فيها فاص من غيرها فان لم يكن فيها ذلك فهي فتحة بفتح كافي بعض كتب اللغة وانما شبه صلى الله عليه وسلم بالخاتم المذكور لانه صلى الله عليه وسلم منع من ظهور نبي معه أو بعده بتدأ نبوته كما يمنع الخاتم ظهور الشيء المطبوع غايه عند الطبع فالجامع مطلق المنع من الظهور (قوله أي وأنبيائه)

ويجوز رفعه على أنه خبر
مبتدأ محذوف وهو اسم من
أسماء نبينا صلى الله عليه
وسلم وهي كمانقل ابن الهيثم
عن أبي بكر بن عربي وعن
الذهبي رجهما الله ألت
اسم واختاره هذا الاسم
لوجوه منها أن الله تعالى
ذكره في القرآن في سياق
الامتداد ومنها أنه أشهر
وأكثر استعمالا في السنة
الحضارية والتابعين فن
بعدهم وقوله (خاتم رسل
ربه) أي وأنبيائه

اي ففي كلام المصنف اكتفاء على حذف قوله تعالى سرايل تقيمكم الحرأى والبرد
 وتقدم أن بعضهم يجعل في كلام المصنف احتياكا وانما احتج لذلك لان الرسل
 اخص والانباء أعم ولا يلزم من ختم الاخص ختم الاعم بخلاف العكس ويحتمل
 أن المصنف أراد بالرسول مطلق الانبياء من اطلاق الخاص واردة العام (قوله
 قال لله تعالى الخ) استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل
 ولا نبيا لانه وان كان المصنف به في الآية النبيين لكنه يلزم من ختمه
 للنبيين ختمه للمرسلين لانه يلزم من ختم الاعم ختم الاخص (قوله والصلاة
 والسلام على آله) قصد الشارح بذلك توضيح المعنى فقط ولم يقصد أن العطف
 في قول المصنف وآله من عطف الجمل والإصل هكذا والالزم حذف حرف
 الجر وابقاء عمله فهو وعطف على نبي من عطف المفردات لا على محمد لانه بدل من نبي
 والمعطوف على البديل بدل فيلزم أن الآل بدل من نبي وهو غير صحيح نعم يلزم على
 عطفه على نبي الفضل بين المعطوف عليه والمعطوف بالبديل وهو لا يضر
 لان القاعدة تقديم البديل على المعطوف عطف نسق (قوله وهم مؤمنوا بنى هاشم
 وبنى المطلب) المراد ما يشمل مؤمنات بنات هاشم وبنات المطلب ففيه تغليب
 الذكور على الاناث لشرفهم واما أولاد البنات فلا يدخلون وهذا التفسير تفسير
 للآل في مقام الركاة عند الشافعية واما عند المالكية فبنو هاشم فقط على
 المعتمد واعلم أن هاشما والمطلب ولدان لعبد مناف كعبد شمس ونوفل فهو وآل
 الاربعة أولاد عبد مناف والاولان شقيقان والاخيران كذلك وأولاد الاخيرين
 ليسوا بآل اتفاقا وأولاد هاشم آل اتفاقا والخلاف في أولاد المطلب فهم آل عندنا
 معاشر الشافعية والمطلب غير عبد المطلب الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم
 لانه ولد هاشم واسمه بشيمة الحمد وانما اشتهر بعبد المطلب لان عمه المطلب اردفه
 خلفه حين أتى به من المدينة الشريفة وكان بهيمة رثة فكان كلما سئل عنه
 قال عبدى حياء أن يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه (قوله
 وقيل جميع الامة) أى أمة الاجابة وهم الذين أجابوه صلى الله عليه وسلم
 في الايمان ولو عصاة وهذا التفسير يناسب مقام الدعاء كما هنا لانه يناسب التعميم
 فالإتيقن الاقتصار على هذا التفسير هنا (قوله وقيل عشرته الذين يتتبعون اليه) قال
 في المؤلوة العترة بكسر العين المهملة بعدها تاء نسل الانسان قال الازهرى وزوى
 ثعلب عن ابن اعرابي ان العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعتبر
 العرب من العترة غير ذلك انتهى (قوله وهم أولاد فاطمة ونسأهم) قال الاستاذ

قال الله تعالى ولكن رسول
 الله وخاتم النبيين
 (والصلاة والسلام على
 آله) وهم مؤمنوا بنى
 هاشم وبنى المطلب وقيل
 جميع الامة وقيل عشرته
 الذين يتتبعون اليه وهم
 أولاد فاطمة ونسأهم

الحق في فيه قصور فكان الظاهر ان يقول وهم أولاده وأولاد بناته ونسألهم
 اذ عثرته المنسوبون اليه لا يمتنعون من ذكرهم انتهى وأجيب بأن وجه تخصيصهم
 بالذكر أنهم هم الذين أعقبوا (قوله وقيل أقاربه من قریش) أي سواء كانوا
 من نسبه أو لا وقوله وقيل غير ذلك أي كما أقول بأنهم من أتقاء الامة وهذا مناسب
 لمقام المدح والذي ارتضاه بعض المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الآل بل
 يفسر بحسب القرينة (قوله من بعده) أي حال كون آله من بعده في الصلاة
 كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي تبعاً للصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تبعاً
 مطابقة وأما استعلا لا فقيه بل مكروهة وقيل خلافه الأولى وقيل بمجموعة والراجح
 الأول لأنها من شعار الانبياء ومحل الكرامة إذا كانت منها وإذا كانت منه صلى
 الله عليه وسلم فلا كرامة أذهى حقه فله أن يدعوه من شاء كما ورد في حديث الأهم
 صل على آل نبي أوفى (قوله وصحبه) عطف على نبي لأن العطف اذا تكرر
 بحرف غير مرتب يكون على الأول في القول الرابع وقوله من بعده أي في كلام
 المصنف الخذف من الثاني لدلالة الأول وقوله أيضاً أي كاذرت هذه الكلمة
 في الآل (قوله وهو اسم جمع لصاحب) أي لأن الأصح أن فعلاً ليس جمعاً
 لفاعل ومعنى صاحب من طالت عشرته به وهذا ليس مراداً هنا بل المراد به
 الصحابي فلذلك قال بمعنى الصحابي (قوله وهو من اجتماع الخ) أي اجتماعاً متعارفاً
 بخلاف الاجتماع غير المتعارف كمن كشف عنهم ليلته لئلا يسره ورأوه فيها
 وكذا كل من رآه في غير عالم الشهادة كالنمام لأن هذا ليس من الاجتماع المتعارف
 وقال ابن قاسم ان صح اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم به يسى والخضر فليس هذا
 من الاجتماع المتعارف انتهى والذي اعتمدته المشايخ ثبوت الصحبة لهما
 لأن اجتماعهما على الوجه المتبادر خلافاً لما ذكره ابن قاسم وان تبعه في الأولوة
 (قوله مؤمنًا) أي حال كونه مؤمنًا ولو تبعاً ليدخل الصغير ولو غير مميز وخرج بذلك
 من اجتمع به صلى الله عليه وسلم غير مؤمن به ولو آمن به بذلك لكن لم يجتمع به
 بعد الإيمان كرسول قبصر وقوله به تنازعه كل من اجتمع ومؤمنًا فيخرج به من
 اجتمع بغيره فيسمى حوارياً لا صحابياً ومن اجتمع به مؤمنًا بغيره كزيد بن عمرو بن
 نفيل فليس صحابياً وهو الذي جرم به شيخ الاسلام في الاصابة وعدّه بعض المحدثين
 من الصحابة (قوله ولو ساعة) أي ولو لحظة لطيفة فالمراد من الساعة اللغوية
 لا الفلكية وهذه غاية الرد على من يقول يشترط طول المدة فالراجح عدم
 اشتراطه بخلاف التابعي فإنه من اجتمع بالصحابي بشرط طول الصحبة والفرق عظيم

وقيل أقاربه من قریش
 وقيل غير ذلك (من بعده)
 أي تبعاً له (وصحبه) من
 بعده أيضاً وهو اسم جمع
 لصاحب بمعنى الصحابي وهو
 من اجتمع به مؤمنًا ولو ساعة

نور النبوة عن نور المحبة فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم يؤثر في تنوير القلب
بمجرد اللقاء اضعاف ما يؤثره اجتماع المؤمنين بالحق في دليل أن الجلب من
الاعراب كان بمجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق بالحكمة (قوله
ومات على ذلك) هذا شرط لدوام المحبة لا لأصلها أو الالم يكن مستقيماً لا به يقتضى
عدم الحكم بالمحبة لاحد حتى يموت على الاسلام وليس كذلك فمن اراد
انقطعت محبته ثم ان مات مرتداً كعبد الله بن خطال فهو غير صحيح ومن عاد
للاسلام عادت له المحبة لكن مجردة عن الثواب عندنا (قوله وقيل من طالت
محبة الخ) هذا القول يشترط هذه الامور الثلاثة وهي طول المحبة وكثرة
الحب ليسه والاخذ عنه (قوله وقيل غير ذلك) أى كالتقول بأنه من طالت محبته
فقط وكالتقول بأنه من روى عنه في كل من هذين القولين يشترط شيئا أو اثنين
يشترط الطول فقط وثانيه ما يشترط الرأية فقط كما يعلم مما كتبناه على الخطيب
في النقة وبه يدفع ما قيل هنا (قوله ولما جدد الله وصلى الخ) المناسب لما صرح به
في دخوله على الصلاة أن يقول ولما جدد الله وصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم
سأله تعالى الاعانة على ما قصده فقال الا أن يقال انه تفنن في الدخول (قوله قال)
جوابنا (قوله ونسأل الله لنا الخ) اعترض بأن مقام السؤال مقام ذلة وخضوع
فلا يناسبه الاتيان بنون العظمة فإكان الاولى أن يقول واسأل الله لي الخ
وأجيب بأنه أتى بنون العظمة اطهارا للتعظيم الله له تحمداً بالعملة لقوله تعالى وأما
بنعمة ربك فحدث وهذا لا يناقض ذله لاولاً وتواضعه في ذاته وبأنه أتى بنون العظمة
ومعه غيره تحقير النفسه عن ان يستعمل بالسؤال فشارك اخوانه فيه امكن
السؤال منهم حكماً وتقديرى لا تحقيقى لانه لم يتحقق منهم هذا السؤال (قوله
الاعانة) أى اعطاء العون والقوة وبين الاعانة والابانة جناس لاجق وضابطه
ان يختلف الكامتان في حرفين متباعدي المخرج كخروج العين والباء هنا وأصل
اعانة وابانة اعوان وابيان نقلت حركة الواو في الاول والياء في الثانى للساكن
قبله ما ثم يقال تحركت الواو والياء بحسب الاصل وانفتح ما قبله ما الا أن قامتا
ألفاً فاجتمع ألفان حذفنا احدى الالفين وعوض عنها التاء فصارا اعانة وابانة
فتضربفهما واحداً الا أن الاول واوى والثانى يائى (قوله فيما تواخينا) أى
على الذى تواخينا ففى معنى على لان الاعانة تتعدى بعلى وما اسم موصول بمعنى
الذى والعمائد محذوف وقوله أى تحرينا وقصدنا تفسير لقوله تواخينا والعطف
للتفسير أيضاً (قوله يقال) أى قولاً موافقاً للغة وهذا استدلال على التفسير

ومات على ذلك وقيل من
طالت محبته له وكثرت
محبة الله له والاخذ عنه
وقيل غير ذلك ولما جدد الله
تعالى وصلى على نبيه محمد
صلى الله عليه وسلم قال
(ونسأل الله لنا الاعانة
فما تواخينا) أى تحرينا
وقصدنا يقال فلان يتوخي
الحق ويتأخاه

الذي ذكره وقوله فلان يتوخي الحق ويتأخاه بالواو وتشديد الحاء في الاولى وبالهمز
وتشديد الحاء ايضا في الثانية وهذا يقتضي ان عبارة الناطم توخيها بالتشديد من
غير ألف وفي نسخة بالتخفيف مع الالف والمناسبات لما أن يقول الشارح فلان
يتوخي الحق الخ لكن هذه الثالثة ليست في الصحاح والمصباح بخلاف الاولتين
فانهما يؤخذان منهما (قوله أي يقصده ويتحراه) المناسب لتفسيره أولا ان
يقول أي يتحراه ويقصده ولكن الخطاب سهل (قوله ويقال تأخيت الشيء)
بصيغة الماضي مهموزة مشددة الحاء وقوله تحريته أي قصده وقوله والتحرى
طلب الاخرى أي طاب الاولى (قوله وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد)
الواو داخل على يستعمله والاصيل ويستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيرا
والضمير راجع للتحرى وما زائدة لتوكيد الكثرة واما في المعنى للاجتهاد للبيان
(قوله والالفاظ الثلاثة) أي التي هي لفظ التوخي والتحرى والاجتهاد وقوله
مقاربة أي يقرب بعضها من بعض وأنت خير بأن الذي نقله عن الشيخ زكريا
يقتضي الترادف والذي ذكره آخر ابي عبد الغبار في الجملة فليس في سابق
كلامه ولا حقه ما يقتضي التقارب ويحاجب بأن الذي ذكره عن شيخ الاسلام
من تساخرات الفقهاء والذي ذكره آخر ابي عبد المباركة في الجملة كالا يستعمل
في جبل الصخرة والخبر وهذا هو المراد بالتقارب ذكره الشمس الحقي بز يادة من
خاشية الشيخ الامير (قوله قال الشيخ زكريا الخ) هذا بيان لاستعمال الفقهاء
وقد عرفت أن فيه تسامحا لانه يقتضي الترادف (قوله بذل المجهود في طلب
المقصود) أي بذل الشخص مقدوره في طلب مقصوده (قوله انتهي) أي
كلام شيخ الاسلام زكريا (قوله ويقال اجتهاد الخ) أشار بذلك الى تخصيص
الاجتهاد بالامر المشق كحمل الصخرة دون غيره كحمل نواة وهذا يفهم من قوله بذل
المجهود الخ اذ لا يقال ذلك الا في الامر المشق ولذلك قالوا المقام للقاء المقيمة
للتفريع لان هذا فرع على ما قبله وقد يقال الواو قد تفي للتفريع (قوله وذكر
أبو عبيدة الخ) أشار بذلك الى تخصيص التوخي بالخير فتحصل أن الاجتهاد مختص
بالامر المشق خيرا كان أولا والتوخي مختص بالخير شقا كان أولا والتحرى مختص
بالامر الاخرى وهو أخص من الامر المشق (قوله وأعمل هذا هو السبب الخ) أي
ولعل كون التوخي لا يكون الا في الخير والسبب الخ وقوله دون التحري ومثله
الاجتهاد (قوله من الابانة) بيان لما توخينا وقوله أي الاظهار والكشف
تفسير الابانة والعطف للتفسير أيضا (قوله عن مذهب) متعلق بالابانة والمراد

أي يقصده ويتحراه ويقال
تأخيت الشيء أي تحريته
والتحرى طلب الاخرى
وكثيرا ما يستعمله الفقهاء
بمعنى الاجتهاد والالفاظ
الثلاثة متقاربة وقال
الشيخ زكريا رحمه الله
الاجتهاد والتحرى والتوخي
بذل المجهود في طلب المقصود
انتهى ويقال اجتهاد
في حمل الصخرة ولا يقال
اجتهاد في حمل نواة وذكر
عبيدة أن التوخي لا يكون
الا في الخير ولعل هذا هو
السبب في تخصيص الناطم
التوخي بالذ كر دون التحري
وقوله (من الابانة) أي
الاظهار والكشف (عن
مذهب)

والذهب هنا الاحكام التي ذهب اليها زيد الا في كاسيتير اليه الشارح بقوله
وهو المراد هنا (قوله مفعول يصلح الخ) أي هو على وزن مفعول يصلح الخ فهو
مصدر ميمي يصلح للحدث والمكان والزمان بحسب الاصل ثم نقل الاحكام المذهب
اليها والمنقول عنه اما المصدر فيكون من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول واما
المكان فيكون من باب الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها أن تقول شبهه
اختيار الاحكام بمعنى الذهاب بجماع ان كلا يؤصل لامة صود واستعير الذهاب
لاختيار الاحكام واشتق من الذهاب بمعنى اختيار الاحكام مذهب بمعنى أحكام
مختارة على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والمناسبة بين المكان والاحكام
ان كلا محل للتردد فالمكان محل لتردد الاقدام والاحكام محل لتردد الازهار
ولا مناسبة بين الزمان وبين الاحكام فلا يمتثل أن يكون منقولاً عنه وهذا كله
بحسب الاصل والافقد صار المذهب حقيقة اصطلاحية كما أشار اليه الشارح
بقوله واصطلاحاً الخ (قوله لامصدر) أي الحدث ولو عبر به لمكان أو وضع وقوله
والمكان أي مكان الذهاب وقوله والزمان أي زمان الذهاب كما صرح بذلك بعد
وقوله بمعنى الخ فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فالذهب راجع لامصدر وعمله راجع
للمكان وزمانه راجع للزمان وقوله وهو الموروز تفسير للذهب وقوله أو محله
أو زمانه معطوفان على الذهاب وجمله وهو الموروز مغترضة بين المتعاطفين ولا يصح
العطف على الموروز كما لا يخفى أفاده الشمس الحفنى (قوله واصطلاحاً الخ) معطوف
على محذوف يعلم مما سبق والتقدير هذه اللغة وقوله ما ترجع عند المجتهد أي الحكم
الذي ترجع عند المجتهد فواقعة على الحكم وقوله في مسألة مامة ملق بترجى أي
في أي مسألة كانت سواء كانت عقلية أو عقلية فإزادة للتعميم والمسألة هي
القضية من حيث انها يسأل عنها كما أنها تسمى مقدمة اكونها مقدمة قياس
ودعوى لكونها تدعى ونتيجة لكون الدليل ينتجها الى غير ذلك وتطلق أيضاً
المسألة على النسبة في القضية ويعبر عنها بأنها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم
وقوله بعد الاجتهاد ظرف لترجى وقوله فصار له معتقداً أو مذهباً هذا انقرب خارج
عن التعريف وايس منه والالزم الدور لاخذ المعرف في التعريف وهو موجب
للدور وعطف المذهب على المعتقد من قبيل عطف التفسير (قوله وهو المراد هنا)
أي المعنى الاصطلاحى بمعنى الاحكام التي ترجحت عند المجتهد هو المراد في عبارة
المصنف (قوله الامام) يجمع على اثمة وعلى امام فليس يعمل مفرداً وجعاً ومنه قوله
تعالى واجعلنا للمتقين اماماً لكن يلاحظ ان حركات المفرد كحركات كتاب ولا يحفظ

مفعول يصلح لامصدر
والمكان والزمان بمعنى
الذهب وهو الموروز أو محله
أو زمانه واصطلاحاً ما ترجع
عند المجتهد في مسألة ما بعد
الاجتهاد فصار له معتقداً
ومذهباً وهو المراد هنا
وقوله (الامام) أي الذي
يقدر به وقيل غير ذلك

ان حركات الجمع كحركات هجان وقوله أى الذى يقتدى به تفسير الامام وقوله وقيل
غير ذلك أى كالتول بأنه اللوح المحفوظ قال تعالى وكل شىء احصيناه فى امام مبين
والقول بأنها كتب الاعمال لكن لا يخفى ان هذه معان مسوقة لانه لا يناسب جعلها
مقابل تلك فى المقام فالاولى أن يقول الشارح ويطلق على غير ذلك نعم لو اعتبر
تفسيره بالحجة مثلاً لا تناسب ذلك أفاده العلامة الامير وقوله وأبدل من الامام وقوله
الحج أى بدل كل من كل (قوله زيد بن ثابت الخ) قد كانت الصحابة يعترفون له
بالتقدم فى الفرائض ومن جملة الاخذين عنه عبد الله بن عباس ترجمان القرآن
وقد بلغ من تعظيمه لزيد أن دلت عليه قدمت اليه ليركبها فأخذ ابن عباس بركابه فقال له
زيد دخل عنك يا ابن عم رسول الله فقال هكذا فعل يعلمنا فقبل زيد به وقال
هكذا فعل بأهل بيت نبينا رضى الله عنهم أجمعين ونفعنا بهم ام الاستاذ الحنفى
(قوله الصحابي) صفة اولى لزيد وقوله الانصارى صفة ثانية له والانصارى نسبة
للانصار وهم قبيلتان الاوس والخزرج فلم يعلم منه كونه أوسياً أو خزرجياً فلذلك
قال الشارح الخزرجى وهو صفة ثالثة له والخزرجى نسبة للخزرج فان قيل الانصار
جمع وقاعدة النسب انه لا ينسب للفظ الجمع بل لفردة أحيب بأن محل المقاعدة
مالم يصير علموا والنسب للفظه لانه أشبه الواحد كما قال ابن مالك

والواحد لا كرناسبا للجمع مالم يشابه واحدا بالوضع

والانصار سائر علماء على الاوس والخزرج لانهم نصروا صلى الله عليه وسلم (قوله
من بنى النجار) قبيلة مشهورة (قوله يكنى) يسكون السكاف وتخفيف النون أو بفتح
الكاف وتشديد النون وقوله وقيل الخ يحتمل تسكينه بالثلاثة كما قاله الشمس
الحنفى (قوله أبا خارجة) كان خارجة من فقهاء المدينة السبعة المنظومة فى قول
بعضهم

الاكل من لم يقتدى بأئمة فقسمته ضيرى عن الحق خارجة

فخذهم عبيد الله عروة فاسم سعيده أبو بكر سليمان خارجة

فالاول عبيد الله بن عتبة بن مسعود والثانى عروة بن الزبير والثالث فاسم بن محمد
ابن أبى بكر الصديق والرابع سعيد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن
والسادس سليمان بن يسار والرابع خارجة بن زيد (قوله قدم النبي صلى الله
عليه وسلم) أى حين الهجرة (قوله وهو ابن خمس عشرة سنة) أى والحال ان
زيد كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد الهجرة) أى الانتقال من مكة للمدينة
المشرفة لانه صلى الله عليه وسلم ولد فى مكة وهاجر الى المدينة (قوله قاله) أى

وأبدله من الامام قوله
(زيد) من ثابت بن الضحاك
الصحابي الانصارى الخزرجى
النجار يكنى أبا
من تبنى
سعيد وقيل أبا عبد الرحمن
وقيل أبا خارجة قدم النبي
صلى الله عليه وسلم المدينة
وهو ابن خمس عشرة سنة
وتوفى بالمدينة سنة خمس
وأربعين قاله الترمذى

قال ما ذكر من انه مات بعد الهجرة سنة خمس وأربعين وقوله الترمذي بكسر أوله
وثاناه وبضمهما ووقع الأول وكسر الثاني وهو منسوب لترذيلة من بلاد الحجاز
(قوله وقيل غير ذلك) في شرح التبيين لهذا المتن انه مات سنة أربع أو خمس
وخسين (قوله ومناقبه) أي خصاله الحميدة وقوله شهيرة أي مستفيدة بين
الناس وقوله وفضائله أي صفاته الجليلة فهي قريبة من المناقب وقوله كثيرة أي
في ذاتها والكثرة غير الشهرة (قوله روى ابن عمر الخ) هذا بيان لبعض
مناقبه ولبعض فضائله وقوله اليوم مات عالم المدينة هذا مقول القول ويوم
منصوب على الظرفية مفعول وعالم المدينة أي العالم فيها بالإضافة على معنى (قوله
بالجارية) اسم مكان بالشام (قوله من) اسم شرط ويسأل فعل الشرط وجوابه
فليأت الخ (قوله وقال مسروق الخ) انما سمي مسروقا لانه سرق في صغره ثم
وجد وكان ثقة عالما عابدا زاهدا كما نقله الشيخ السجاعي عن المناوي في شرح
الشمائل (قوله من الراشدين في العلم) أي النابتين في العلم جمع راسخ بمعنى
نابت بحيث يعرف تصاريق الكلام وموارد الاحكام ووقائع المواعظ ونقيل
عن الامام مالك رضي الله عنه انه سئل عن الراشدين في العلم فقال الراشخ من اجتمع
فيه أربعة أشياء التقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما بينه وبين خلقه والزهد
فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه قاله الشمس الحفنى (قوله
علم زيد) بناء الفعل للمفعول ونماية زيد مناب الفاعل وقوله بمحصلته فيداه علم
بمحصال كثيرة فلم اصرح باسمه او قد يقال لشهرتهما أكثر من غيرها وقوله بالقرآن
أي بعلمه وتأويله وقوله والفرائض أي عليها ولا يخفى أن قوله بالقرآن والفرائض
بدل من قوله بمحصلتين (قوله) فائدة خبر لمبتدأ محذوف أي هذه فائدة والغرض من
هذه القاعدة بيان المناسبات في اسم زيد التي تتعلق بالفرائض وقد افرد بعضهم
ذلك بتأليف التشعين الذهن بمسائل الفن اجمالا (قوله قد اجتمع في اسم زيد رضي
الله عنه) مناسبات ينبغي كسر الدين على معنى انها تناسب المقام وازدادة اسم
زيد من اضافة الاسم للمسمى أو للبيان وهذه المناسبات توجد في اسم زيد ولو
أريد غير الصحابي المشهور لكان الظاهر أنهم أرادوه مخصوصا لان السياق فيه
(قوله افراد) أي من جهة افراد بعض حروفه عن بعض وقوله وجمعا أي ومن جهة
جمع بعض حروفه الى بعض وقوله وعيدا أي ومن جهة عيدا حروفه وقوله
وطرحا أي ومن جهة الطرح وهو اسقاط عيدا من عيدا بشرط كون المطروح أقل
من المطروح منه وقوله وضربا أي ومن جهة ضرب عيدا حروفه في مثلهما

وقيل غير ذلك ومناقبه
شهيرة وفضائله كثيرة روى
ابن عمر رضي الله عنهما
قال يوم مات زيد اليوم مات
عالم المدينة وخطب عمر
رضي الله عنه بالجارية
فقال من يسأل عن
الفرائض فليأت زيد بن
نابت رضي الله عنه وقال
مسروق دخلت المدينة
فوجدت بها من الراشدين
في العلم زيد بن نابت رضي
الله عنه وقال الشعبي علم
زيد بن نابت بمحصلته
بالقرآن والفرائض (فائدة)
قد اجتمع في اسم زيد رضي
الله عنه مناسبات تتعلق
بالفرائض لم تجتمع في اسم
غيره افراد او جمعا وعيدا
وطرحا وضربا

كما سيأتي بيان ذلك كله (قوله فاما الافراد الخ) أي فاما المناسبات التي تتعلق به
 من جهة الافراد الخ (قوله فالزاي بسبعة) أي في الجمل وقوله وهي عدد اصول
 المسائل أي المتفق عليها وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر
 وأربعة وعشرون وقوله وعدد من يرث بالفرض وحده أي وهم الزوجان والجدتان
 والام وواحد من أولاد الام والتمتع ذدهنهم وانما هذا الواحد نوعا والتمتع ذنوعا
 لا اختلاف الفرض وقوله وعدد من يرث من النساء بالاختصاص أي وهن البنات
 وبنات الابن والام والزوجة والجدة والاخت والمعتقة (قوله والياء بعشرة) أي
 في الجمل وقوله وهي عدد الوارثين بالاختصاص وهم الابن وابن الابن والاب والجد
 والاخ وابن الاخ غير الأم والعم وابن العم غير الأم أيضا والزوج والمعتق وقوله وعدد
 الوارثات بالبسط وهن السبع السابقة بزيادة ثلاث لان الجدة اما جدة أب واما
 جدة أم فزادت واحدة والاخت اما شقيقة أو لاب أولام فزادت ثنتين وحينئذ
 فالزائد ثلاثة فاذا جمعت للسبعة كان المجموع عشرة بالبسط (قوله والذال بأربعة)
 أي بالجمل وقوله وهي عدد اسباب الارث أي التي هي القرابة والنكاح والولاء
 وجهة الاسلام ولا يرد قول المصنف اسباب ميراث الوري ثلاثة الخ لانه انما
 اقتصر على المتفق عليه وجهة الاسلام مختلف فيها كما يعلم مما يأتي وقوله والاصول
 التي لا تعول أي التي هي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية فهذه الاصول هي
 التي لا تعول (قوله واما الجمع) أي واما مناسبات جهة الجمع أي جمع بعض
 حروفه مع بعض وتحتنه أربع صور الزاي مع الياء والزاي مع الذال والياء مع الذال
 والزاي مع الياء والذال (قوله فالزاي مع الياء بسبعة عشر) أي لان الزاي بسبعة
 والياء بعشرة ومجموعهما ما ذكر وقوله وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصاص أي
 لان الوارثين بالاختصاص عشرة والوارثات بالاختصاص سبعة ومجموعهما ما ذكر
 (قوله والزاي مع الذال بأحد عشر) أي لان الزاي بسبعة والذال بأربعة
 ومجموعهما أحد عشر وقوله وهي عدد الوارثات على طريق البسط أي على طريق
 هي البسط لئلا يظن أنهم بطريق البسط عشرة فلذلك احتاج لقوله بزيادة
 مولاة المولاة أي معتقة المعتقة وقوله والياء مع الذال بأربعة عشر أي لان الذال
 بأربعة والياء بعشرة ومجموعهما ما ذكر وقوله وهي عدد الوارثين بالبسط اذ عدد
 بالبسط خمسة عشر لكن يخرج منهم المولى فالباقى أربعة عشر ولذلك قال الشرح
 خلا المولى أي من له الولاء وعالله بقوله لانه قد يكون أنثى والمنظور له هنا من كان
 ذكر اذ انما كالابن والاب وهكذا (قوله والزاي مع الياء والذال أحد وعشرون)

فاما الافراد فالزاي بسبعة
 وهي عدد اصول المسائل
 وعدد من يرث بالفرض
 وحده والياء بعشرة وهي
 عدد الوارثين بالاختصاص
 وعدد الوارثات بالبسط
 والذال بأربعة وهي عدد
 اسباب الارث والاصول
 التي لا تعول واما الجمع
 فالزاي مع الياء بسبعة عشر
 وهي عدد الوارثين
 والوارثات بالاختصاص
 والزاي مع الذال بأحد عشر
 وهي عدد الوارثات على
 طريق البسط بزيادة مولاة
 المولاة والياء مع الذال بأربعة
 عشر وهي عدد الوارثين
 بالبسط خلا المولى لانه قد
 يكون أنثى والزاي مع الياء
 والذال أحد وعشرون
 وهي عدد جميع من يرث
 بالفرض من حيث اختلاف
 أحوالهم

أى لان الزاى بسبعة والياء بعشرة والدال بأربعة ومجموعها أحد وعشرون وقوله
عدد جميع من يرث بالقرض أى فهم أحد وعشرون وقوله من حيث اختلاف
أحوالهم أى لا من حيث أرثهم بالقرض مع قطع النظر عن اختلاف أحوالهم
ككون الزوج تارة يرث النصف وتارة يرث الربع وكون الزوجة تارة ترث
الربع وتارة ترث الثمن وهكذا ولو قطع النظر عن ذلك لم يبلغ مجموعهم هذا
العدد وبواسطة النظر له بلغ مجموعهم ما ذكره بقوله كما سيأتى أى كالذى سيأتى
من اختلاف أحوالهم (قوله لان أصحاب النصف الخ) علة لقوله وهى عدد
جميع من يرث بالقرض من الحيية المذكورة وقوله والربع اثنتان أى وأصحاب
الربع اثنتان وصحة الاخبار بانهين عن اسم أن وهو أصح لطلب باعتبار أن المراد بالجميع
ما فوق الواحد وكذا يقال فى قوله والثالث اثنتان ولما قوله والثمن واحد أى وأصحاب
الثمن واحد فلا يقع فيه ذلك وصحة الاخبار فيه بملاحظة افراد هذا النوع فنوع
الزوجة تحت افراد أى زوجة واحدة واثنتان وثلاثة وأربعة (قوله وضبط ذلك
بعضهم) أى ضبط من يرث بالقرض الشيخ الجعبرى وقوله فقال غطف على ضبط
وقوله ضبط ذوى القروض من هذا الرجز أى ضبط أصحاب القروض من هذا
البيت الذى هو من بحر الرجز وقوله خذ مرتباً أى خذ ضبطهم حال كونه مرتباً
وقوله وقل هب ادبر وذلك لان الاصطلاح الجارى فى حساب الاحرف بالجل الى غير
ان الهاء بخمسة فهى لمن يرث النصف والياء يائنين فهى لمن يرث الربع
والالف بواحد فهى لمن يرث الثمن والدال بأربعة فهى لمن يرث الثلث والياء
بائنين كما علمت فهى لمن يرث الثلث والياء بسبعة فهى لمن يرث المسدس
(قوله واما العدد) أى واما مناسباته من جهة العدد أى عدد حروفه وقوله فعده
حروف اسمه ثلاثة وهى الزاى والياء والدال وقوله وهى عدد شروط الارث أى
التي هى تحقق موت المورث وتحقيق حياة الوارث بعد موت المورث والعلم بالجهة
المقتضية للارث وقوله وعدد الامول التى تعول أى وهى الستة والاثنا عشر
والاربعة والعشرون وان شئت قلت الستة وضعفها وضعف ضعفها وان شئت
قلت الاربعة والعشرون وضعفها وضعف نصفها وان شئت قلت الاثنا عشر وضعفها
ضعفها فالعبارتان الاولتان لا ترقى الى كمال الاولى مصرح فيها بأسماء الاعداد
دون الثانية والثالثة للتدلى والرابعة لتوسط أفاده فى الاولات (قوله واما الطرح)
أى واما مناسباته من جهة الطرح أى اسقاط عدد من عدد بالشرط السابق وقوله
فاذا طرحت الدال من الياء أى عدد الدال وهو اربعة من عدد الياء وهو عشرة

لان أصحاب النصف خمسة
والربع اثنتان والثمن واحد
والثلاثين اربعة والثلث
اثنتان والسادس سبعة وقوله
ضبط ذلك بعضهم فى ضمن
بيت فقال ضبط ذوى
القروض من هذا الرجز
خذ مرتباً وقل هب ادبر
واما العدد فعده حروفه
ثلاثة وهى عدد شروط الارث
وعدد الامول التى تعول
واما الطرح فاذا طرحت
الدال من الياء بقي ستة
وهى عدد القروض
القرآنية وعدد الموانع

وقوله بقى ستة أى بعد إخراج الأربعة من العشرة وقوله وهى عدد القروض
القرآنية أى التى هى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس ومعنى
كونها قرآنية أنها مذكورة فى القرآن وقوله وعدا الموانع أى المذكورة فى المتن
والنسخ وهى الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر أى الأصل
بالمذمة والحراية والردة والعياذ بالله تعالى. والذوق الحسمى (قوله وإذا طرحت
الدال من الزاى) أى عدد الدال وهو أربعة من عدد الزاى وهو سبعة وقوله بقى
ثلاثة أى بعد طرح الأربعة من السبعة وقوله وهى عدد الحروف أى عدد حروف
اسم زيد وقوله وتقدم ما فيها أى من أنها بعد شروط الارث وعدد أصول المسائل
التي تعول (قوله وإذا طرحت الزاى من الياء) أى عدد الزاى وهو سبعة من
عدد الياء وهو عشرة وقوله بقى ثلاثة أى بعد طرح سبعة من عشرة وقوله أيضا أى
كما بقى ثلاثة فيما قبله وقوله وتقدم ما فيها قد غلبت بيانه (قوله وأما الضرب) أى
ولما مناسباته من جهة الضرب أى ضرب عدد حروفه فى مثلها وقوله تبلغ تسعة
وهى قائمة من ضرب ثلاثة فى مثلها وقوله وهى عدد أصول المسائل وهى السبعة
المتفق عليها وزيادة اثنين وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون وقوله على الراجح أى
من أن الثمانية عشر والستة والثلاثين فى باب الجذ والاخوة تأملان وقيل
بتحديدهما (قوله وأكرما ذكرته) أى من ككون حروف زيد أفرادا وجمعا الخ
موافقة لأشياء تتعلق بالفرادى وقوله عدداً أشياء غير ذلك أى عدداً لأشياء غير
الذى ذكرته وذلك ككون الزاى بسبعة عدداً من يرث السادس وعدد الموانع
بزيادة اللعان على الستة الآتى بيانها وعدد أحوال الجذ والاخوة ككون الياء
بعشرة عدداً أصناف ذوى الارحام وعدد من يرث النصف والثلثين والثلث وعدد من
يرث النصف والثالث والربع والثلث وككون الدال بأربعة وهى عدد أحوال
الوارث من هكونه يرث ويورث وهو ظاهر وكونه لا يرث ولا يورث كالرفيق
ويورث ولا يرث كالمبعض وعكسه كالأنبياء وككون عدة حروفه ثلاثة بعدد
أحوال الارث بالغرض فقط وبالنسبة فقط أوهما معاً وعدد صفات الوارث
من حيث المحجب وعدمه فإنه قد يحجب بحج حرمان أو نقصان أو لا يحجب أصلاً
كما أفاد ذلك كالمستأداً الحنفى مع زيادة (قوله والله أعلم) أى بحقيقة الحال
وفى ذلك تفويض العلم إليه تعالى وأفعّل التفضيل على بابه أن نظير لفظه رافان نظير
للاواقع كان على غير بابه (قوله وانرجع الى كلام المؤلف) فيه ادخال لام الامر على
فعل التمسك المبدوع بالنون وهو منوع كفى الآية ولعميل خطائنا كم وقوله وقوله

وإذا طرحت الدال من
الزاى بقى ثلاثة وهى عدد
الحروف وتقدم ما فيها
وإذا طرحت الزاى من الياء
بقى ثلاثة أيضاً وتقدم ما فيها
وأما الضرب فاداً ضربت
حروفه وهى ثلاثة فى نفسها
تبلغ تسعة وهى عدد أصول
المسائل على الراجح وأكبر
مما ذكرته عدد أشياء غير
ذلك والله أعلم وانرجع الى
كلام المؤلف رحمه الله

أى فمقول قوله (قوله الفرضي نعت لزيد) وهو نسب الى واحد الفرائض وهو
 فرضية بوزن فعيلة قال في الخلاصة وفعل في فعيلة التزم ولذلك قال الشرح بفتح الفاء
 والراء وقوله أى العالم بالفرائض قال الشمس الحفنى الاظهر في التفسير ان يقال أى
 المنسوب للفرائض لمزيد عليهم السلام انتهى وهذا بناء على ان المراد بالنسب كماله هو
 الظاهر والذي حكاه صاحب المحكم عن ابن الاعرابى انه يقال للعالم بالفرائض
 فرضي وفارضي وفريض كعالم وعليم انتهى وبه تعلم انه ليس مقصودا به النسب
 بل هذا اسم للعالم بالفرائض وحيد فلا اعتراض على الشرح (قوله ويقال له فرضي)
 أى يقال للعالم بالفرائض فرضي بصيغة اسم الفاعل وقوله وفريض أى بصيغة
 المبالغة اتى على وزن فعيل وقوله كعالم وعليم نظير لفارضي وفريض الا قول الاول
 والثاني لا يأتى وقوله وفراض أى بصيغة المبالغة التى على وزن فعال ويصح ان يكون
 بصيغة نسب كيقال أى ذى بقل وهو قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى
 ظلم فظلام بصيغة نسب وليس بصيغة مبالغة والا لا اقتضت الآية ثبوت اصل الظلم
 وهو لا يصح قال تعالى ولا يظلم ربك أحدا وقوله وفرضي بسكون الراء أى نسبة
 لفرض فقد نسبوا الفرض كما نسبوا الفريضة وقوله أيضا أى كما يقال له فرضي بفتح
 الراء فهو راجع لقوله ويقال له الخ (قوله وأجاز ابن المهائم رحمه الله ان يقال
 فرائضي) أى نسبة لفرائض وقوله أيضا أى كما قيل فرضي وغيره مما تقدم وقوله
 وان قال جماعة انه خطأ أى فلا التفتات لقولهم انه خطأ معالين له بأن القاعدة انه
 اذا أريد النسب للجمع فانما ينسب لمفرده لا لذلك ووجه عدم الالتفات ان الجمع
 صار لقباً لهذا الفن فقد شبه الواحد وحينئذ ينسب الى لفظه كما يعلم من قول ابن مالك
 والواحد اذا كونا سببا للجمع مالم يشابه واحداً بالوضع

وقد تقدم نظيره في الانصاري (قوله والفرائض) أى بمعنى المسائل المسماة بالفرائض
 وقوله جمع فرضية بمعنى مفروضة أى ففعيلة بمعنى مفقولة وقوله أى مقدرة تفسر
 لمفروضة وقوله لما فيه من السهام المقدرة على الحذف أى وسهيت مسائل هذا الفن
 بالفرائض لما فيه من السهام المقدرة ويؤخذ من ذلك ان قولهم فرضية من باب
 الحذف والايصال أى حذف الجار وايصال الضمير والاصل مفروض فيها فحذف
 حرف الجر واتصل الضمير ومعلوم ان هذه العلة انما تظهر في المسائل التى فيها
 سهام مقدرة مع أن المسمى بالفرائض مسائل قسمة الموازيت بالفرض أو بالتعصيب
 فلا بد من ملاحظة التغليب ولذلك قال الشرح تغلبت على غيرها أى تغلبت
 الفرائض التى هي المسائل المشتملة على السهام المقدرة على غيرها وهو مسائل

قوله (الفرضي) بفتح الفاء
 والراء أى العالم بالفرائض
 ويقال له فرضي وفريض
 كعالم وعليم وفريض وأجاز
 بسكون الراء أيضا
 ابن المهائم أن يقال فرائضي
 أيضا وان قال جماعة انه
 خطأ والفرائض قال الخليل
 المحلى رحمه الله جمع فرضية
 بمعنى مفروضة أى مقدرة
 لما فيها من السهام المقدرة

التعصيب وسمى الكل فرائض وقيل المعنى فغلبت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وهي سهام التعصيب وعلى الأول فقول الشرح بعد أي فغلبت على التعصيب معناه فغلبت الفرائض على مسائل التعصيب وسمى الكل فرائض وعلى الثاني معناه فغلبت السهام المقدرة على سهام التعصيب والأول أظهر كما ارتضاء العلامة الخفقي وإن حقت الظاهر والتغليب لا بد منه فيهما فغلبت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وغلبت مسائل الأولى على مسائل الثانية كما أشار إليه الشيخ الأمير وانما غلبت مسائل الفرض على مسائل التعصيب لشرف الفرض على التعصيب لتقدمه عليه في القيمة على الورثة ولأن صاحب الفرض لا يسقط بغير الحجب وصاحب التعصيب يستحق ما يستحقه الفرض التركبة وهذا قول بأن التعصيب أشرف لأن صاحب التعصيب إذا انفرد حاز جميع المال بخلاف صاحب الفرض وسيأتي ذلك (قوله انتهى) أي كلام الجلال المحلى وقوله أي فغلبت الخ تفسير لكلام الجلال المحلى وقد عرفت توضيحه وقوله وجهات لقبها هذا العلم أي جعلت لفظة الفرائض اسمها على هذا الفن وسيأتي تعريفه أي سيأتي تعريف هذا العلم بعد قول المصنف فهناك فيه القول عن إيجاز مبرأ عن وصمة الالغاز ونصه هناك مقدمة علم الفرائض فقهه قسمة الموارد الخ (قوله وقوله) مبتدأ خبره ما خرد من قوله أورد المذكور فكانه قال يقال في شرحه كذا كما تقدم نظيره وعلى هذا أبدا فقس (قوله أذا كان ذلك الخ) أي لأن هذا أهم فاذل لتعليل وقوله أي المذكور انما يحتاج لهذا التأويل بالنظر لتفسير اسم الإشارة بالابانة فانها مؤنثة ولفظ ذا انما يشار به للمفرد المذكر فيحتاج لتأويل الابانة بالمذكر لا بالنظر لتفسير اسم الإشارة بتوخيها لانه مذكر من غير تأويل (قوله من أهم الغرض) أي من أهم القصدان فسر اسم الإشارة بالتوخي أو أهم المقصودان فسر اسم الإشارة بالمذكر من الابانة فانها مقصودة فتكون من أهم المقصود (قوله لمن يريد التصنيف في علم الفرائض) اعترض بأن التخصيص عن يريد التصنيف لا دليل عليه فان المدرس والطالب كذلك وأجيب بأن الذي يخص المصنف التصنيف فالتقديم يدب بالنظر لاهم (قوله فهو تعليل لما ذكر) أي من سؤال الاعانة على ما توأخينا من الابانة فكانه قال نسأل الله الاعانة على الذي قصدناه من الابانة عن مذهب الامام زيد لانه أهم من الغرض وكتب به منهم أن المناسب حذف فهو ويكون قوله تعليل خبر القول الواقع مبتدأ في الدخول على المتن اهـ يمكن تقدم لك ان خبره ما خرد من حل الشرح فلامناسبة للحذف (قوله قال العلامة الخ)

فغلبت على غيرها انتهى
أي فغلبت على التعصيب
وجعلت لقبها هذا العلم
وسيأتي تعريفه وقوله (أذا
كان ذلك) أي المذكور من
الابانة أو توخيها (من أهم
الغرض) لمن يريد التصنيف
في علم الفرائض فهو
تعليل لما ذكره من
سبب المارديني رحمه الله

انما في ذلك تقوية لما قبله وتوضيح الكلام المتن وقوله سبب المارد بني وهو بدر
 الدين محمد بن محمد بن أحمد دسكان في عصر السلطان قايتباي والمارد بنى نسبة
 لمارد بن بلدة بالجعم وكان المارد بنى جده الملبس لان الواقع انه ابن بنته وان كان
 السبب في الاصل ولد الولد ذكرنا كان أو أنى اه أمير بالمعنى (قوله فيما قصدناه)
 نفس لقول المصنف فيما توخينا وقوله من الاظهار والكشف تفسير الابانة
 الواقعة في كلام المصنف وعطف الكشف على الاظهار عطف تفسير وقوله
 لان هذا من أهم القصد تفسير لقول المصنف اذا كان ذلك من أهم الغرض (قوله)
 فانه لا يجيب من قصده) أى وانما سألت الله لانه تعالى لا يرد من قصده خائبا أى غير
 ظافر بقصوده فان الخيبة عدم الظفر بالمقصود وكان المناسب أن يقول من سأله
 بدل من قصده الا أن يقال المراد من قصده بالسؤال (قوله قال الله تعالى) هذا
 استدل على أنه تعالى لا يجيب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيه خفاء
 لان هذه الآية انما دلت على طلب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض
 العلماء الخ مع قوله قال الامام تاج الدين الخ فأتى بذلك لبيان وجه الاستدلال
 ولو استدل بقوله تعالى ادعوني أستجب لكم أو بقوله تعالى أجيب دعوة الداعي
 اذا دعان لم يحتج لذلك فانه ظاهر في الاستدلال على ما ذكر (قوله واستأثروا الله
 من فضله) أى شيئا من فضله لا وجوب عليه (قوله قال بعض العلماء الخ) قد عرفت
 انه أتى بذلك مع ما بعده لبيان وجه الاستدلال بالآية ومراده ببعض العلماء
 ابن عيينة كما في اللؤلؤة نقلنا عن الكنائى وقوله لم يأمر بالمسئلة أى في قوله
 تعالى واستأثروا الله من فضله وقوله اليعطى أى أخذ من قوله تعالى ادعوني
 أستجب لكم لكنه لا بد من توفر شروط الاجابة التى من أعظمها أكل الحلال
 واتقاء ما نهى الله من أعظمها أكل الحرام والاجابة اما بعين المطلوب أو بأحسن
 منه أو بدفع ضرر على الداعي واما أن تكون محجلة واما أن تكون موجهة فكل دعا
 مستجاب بغيره السابق (قوله انتهى) أى كلام بعض العلماء (قوله قال
 الامام تاج الدين بن عطاء الله) أى صاحب الحكم المشهورة نفعنا الله به وقوله
 متى وفقت الله للطلب أى للطلب منه وقوله فاعلم انه يريد أن يعطيك أى على
 الوجه الذى يريد لا على الوجه الذى تريد لقصورك كما في الحكم له (قوله انتهى)
 أى كلام ابن عطاء الله (قوله وقوله علماء الخ) لما كان ما تقدم متضمنا لان متعلق
 المقصود علم ولانه مخصوص علم الفرائض ولانه على مذهب الامام زيد بن ثابت علم
 ذلك بتعليل يشتمل على تلك الاشياء فقوله علماء بان العلم خير مما سعى الخ راجع

أى ونسأل الله لنا الاغاثة
 فيما قصدناه من الاظهار
 والكشف عن مذهب
 الامام زيد رضى الله عنه
 لان هذا من أهم القصد فانه
 لا يجيب من قصده قال تعالى
 واستأثروا الله من فضله قال
 بعض العلماء لم يأمر بالمسئلة
 وقال
 اليعطى انتهى
 الامام تاج الدين بن عطاء
 الله رضى الله عنه متى
 وفقت الله للطلب فاعلم انه يريد
 أن يعطيك انتهى وقوله
 (علماء)

لا الأول وقوله وبأن هذا العلم مخصوص بما الخ راجع للثاني وقوله وبأن زيدا خص
 لا بحاله الخ راجع لثالث (قوله منصوب على أنه مفعول لأجله) استشكله
 الشيخ الحنفى بأن شرط نصب المفعول لأجله أن يتقدم مع عامله فاعلا لا كفى قولك
 قت أجبل لالك فان فاعل الأجبال والقيام المتكلم وهذا ليس كذلك فان مرفوع
 كان اسم الإشارة وفاعل العلم المصنف وهذا على جعله علة لقوله اذ كان ذلك من
 أهم الغرض وأما على جعله علة لتواخيها فلا إشكال لان فاعل العلم والتوخي واحد
 وهو المصنف وأجاب الشيخ الأمير بأن الاقتصاد موجود بمعنى فكأنه قال أعده
 من أهم الغرض علما الخ لان المراد اذ كان ذلك من أهم الغرض عندي فالإيجاد
 موجود بمعنى كما قاله في قوله تعالى هو الذي يرزقكم البرق خوفا وطمعا فانهم
 أعربوا خوفا وطمعا مفعولين لأجله ما مع أن فاعل الخوف والطمع المخاطبون
 وفاعل يرزقهم هو الله تعالى لكن قالوا الاتحاد موجود بمعنى فانه في قوة أن يقال وهو
 الذي يجدهمكم تروون البرق خوفا وطمعا (قوله وهو) أى علما وقوله علة لقوله اذ كان
 الخ وعلى هذا فيكون علة لاهلته فهو من باب التدقيق وقوله أو تواخيها الخ وعليه
 فلا يرد الاشكال السابق كما علمت وقوله أى لأجل علمنا تفسير لمعنى كونه علة
 وفيه دخول على ما بعده (قوله بأن العلم) أى كل علم والعلم المعهود قال
 أما لا استغراق أو لا عهد كما سيذكره الشرح لكن فى الاحتمال الاول شئ ما من
 جملة العلوم ما لا ينفى تعاطيه كالعلوم الحكيمة وعلوم الهيئة ونحوها ويمكن أن
 يجاب بأن ما ذكره من نزل منزلة العدم لان الاعتبار انما هو بالعلم النافع واعلم ان العلم
 يطلق على الملكية وعلى الادراك الجازم المطابق للواقع عن دليل وعلى القواعد
 المدقنة والقنون المبينة وجملة هذا على القواعد والقنون أنسب لكن الشرح
 فسره بحكم الذين الجازم المطابق للواقع وكأنه لاحظ أن ذلك هو الثمرة المستمدة من
 القنون (قوله وهو حكم الذين الخ) هذا تعريف له عند الأصوليين والحكم هو
 ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والذهن قوة للنفس معدة لا كتساب
 الاراء والحكام فى الحقيقة هو النفس الناطقة والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم
 اليه من اضافة الشئ لآلته وقوله الجازم بالرفع صفة أولى للحكم ونسبة الجزم
 اليه مجازة على لان الجازم ضاحيه ويحتمل ان اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول
 فالجازم بمعنى المجزوم به على حدة وقوله تعالى فى عيشة راضية وخرج بذلك الظن
 والشك والوهم بناء على ان فى الشك والوهم حكما وان كان التحقيق ان الشك
 ليس حاكما وكذلك الوهم بالاولى وقوله المطابق للواقع بالرفع أيضا صفة ثانية

منصوب على أنه مفعول
 لأجله وهو علة لقوله
 اذ كان ذلك من أهم الغرض
 أو لقوله تواخيها أى لأجل
 علمنا (بأن العلم) وهو حكم
 الذين الجازم المطابق
 للواقع

للحكم والمراد المطابق متعلقه وهو النسبة لمحكوم فيه المتعلق الواقع وهو النسبة
 التي في علم الله الذي هو المراد بالواقع على أحد الأقوال فالمطابقة انما هي بين
 النسبة التي تدرك من الكلام والنسبة التي في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع
 لانه لا معنى لمطابقة نفس الادراك للواقع وبخرج بذلك حكم الذهن الجازم غير
 المطابق للواقع وهو الاعتقاد الفاسد وكان على الشرح أن يزيد قيداً ثالثاً وهو
 الدليل لاخراج حكم الذهن الجازم المطابق للواقع لغير دليل بل لتقليد و يسمى
 الاعتقاد الصحيح ويمكن أن يجاب بأنه سكنت عن ذلك للإشارة الى أن المراد بالعلم
 ما يشمل الاعتقاد الصحيح (قوله وهو خلاف الجهل) مراده بالخلاف المنافي
 الشامل للضد والعدم المقابل له لا للكبيرة لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين
 اصطلاحاً يجوز اجتماعهما وارتفاعهما ما والجهل والعلم ليسا كذلك بل بالنسبة
 للجهل البسيط وهو عدم العلم بالشيء عما من شأنه أن يكون عالماً يكون التقابل
 بينهما من تقابل العدم والملكية وهي الصفة الثبوتية كالعلم فيعبرون عنها بالملكية
 وعن مقابلهما بالعدم وبالنسبة للجهل المركب وهو ادراك الشيء على خلاف ما هو
 عليه في الواقع يكون التقابل بينهما من تقابل الضدين وهما الامران الوجوديان
 اللذان بينهما ما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان وانما يسمى الجهل بمعنى ادراك
 الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع جهلاً لا مركباً لاستلزامه من جهلين جهله
 بالشيء كما هو في الواقع وجذله بأنه جاهل فليس مركباً منهم حقيقة بل هو مستلزم
 لهما لانهم ما عدا ميان وهو وجودي والوجودي لا يكون مركباً من عدميين واطلاق
 الجهل على كل من البسيط والمركب حقيقة فهو من قبيل المشترك وقيل حقيقة
 في المركب محض في البسيط (قوله والالف واللام) كان الاولى التعبير بأن لان
 القاعدة ان الحكمة اذا كانت على حرفين عبر عنها بلفظها كقولهم من وفي وعن
 ومثلها ال واذا كانت على حرف واحد عبر عنها باسمها كقولهم واو والعطف وفاؤه
 ولام المجرى لكن الشرح عبر بذلك للتوضيح وقوله للاستغراق أي استغراق جميع
 افراد العلم النافع لان غير النافع بمنزلة العدم كما مر وقوله أو للعهد الشرعي أي العهد
 عند أهل الشرع وسكان الاولى أن يقول العلي لان المعهود من أقسام المعهود
 الشرعي وهي الذكر والحضور والعلي واجب بأن مراده العلي وعبر بالشرعي
 تنبيهاً على أنه المعهود عند علماء الشرع وعبارة السبوطي العلم المعهود أي الشرعي
 فكان الشرح تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أي العلم المعهود شرعاً
 هو علم التفسير الخ وقوله ويلحق ذلك ما كان آله أي ويلحق بالمذكور من

وهو خلاف الجهل والالف
 واللام فيه للاستغراق
 أو للعهد الشرعي وهو علم
 التفسير والحديث والفقهاء
 ويلحق بذلك ما كان آله

العلوم الثلاثة ما كان آله كالتعو (قوله فالعلم من خير الخ) اعترض من وجهين
الاول تغيير اعراب المتن والثاني اخلاؤه في كلام المصنف عن الخبر لا يقال عذر
الشرح في تغيير الاعراب افادة ان العلم به بعض الخير وبعض الاولي لا نقول افادة
ذلك يحصل بتقديره اضافي بأن يقول بعد قول المصنف خيرا أى بعض خير ويقول
بعد قوله اولى أى بعض اولى وانما يحتاج لذلك كله اذا جهات آل في العلم للعهد
العلمي لان علم التوحيد ليس من درجاته حيث أنه أفضل وأولى واماعلى
جعله اللاستغراق فلا يحتاج لذلك بل هو ضرر لا يهاجمه أن هناك مساويا له وأفضل
منه وليس كذلك وحاول في التلوة فجعل كونه من الخير لا ينافي كونه الخير على
الاطلاق والحق ان الابهام حاصل ويحل عدم الاحتياج للتقديم المذكور على
جمله اللاستغراق اذ لو خط مجموع الافراد بخلاف ما لو لو خط كل فرد على حدة
فانه يحتاج للتقديم بالسابق بالنظر اليه من دون البعض وأجيب عن الوجه الاول
بأن الحق جواز التغيير خصوصا اذا كان الشرح من جامع المتن كما هنا وعن الوجه
الثاني بأن الشرح أعاد المبتدأ الطول الفصل فهو من باب إعادة المبتدأ لا من باب
تقديم المبتدأ واثان نقول انه حل معنى لا حل اعراب انتهى لمخصمان حاشية
الحق وحاشية الامير مع زيادة لطيفة (قوله من خير ما سعى فيه) أى أفضل
الامر الذي سعى الانسان فيه كسائر المصنوع وقوله ومن اولى ماله العبد دعى أى
ومن اولى الامر الذي طالب العبد له ولا يخفى التحنيس بين سعى ودعى وقد مر من
ثانيا الاشارة الى ان اولى معطوف على خير المساطع عليه من فيقيد ان العلم بعض الخير
وبعض الاولى ولولم يقدر من ثانيا لاحتمال ان يكون معطوفا على الجار والمجرور معا
فيقيد ان العلم هو الاولى وهو منافي لجعله أولا بعض الخير ولك ان تقول لا منافاة
لان كون الشيء أفضل على الاطلاق لا ينافي كونه بعض الافضل كالنبي صلى الله
عليه وسلم فانه أفضل الخلق على الاطلاق ومع ذلك هو بعض الاشياء الذين هم
أفضل من غيرهم فيكون بعض الافضل افاده في التلوة لكن فيه ما تقدم (قوله
قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على خيرية العلم وأولوية لان الآية الاولى
فيها مدح العلماء ومدحهم متضمن لمدح العلم والآية الثانية دلت على رفع العلماء
درجات وهو بسبب العلم فقيمهم مدح العلم غمنا كآية الاولى واما الآية الثالثة
فقيمهم أمر حبيب به باستزادته من العلم فلولا شرفه لما أمر بذلك وجب ما ورد في مدح
العلماء محمول على العلماء العاملين والافعال العاملين مذمومون عامة الذم (قوله
انما يخشى الله من عباده العلماء) ينصب الاسم الشريف ورفع العلماء كما هو

(قال العلم من خير ما سعى فيه
(أولى ماله العبد
دعى) قال الله تعالى انما
يخشى الله من عباده العلماء

القرأة المتواترة وقضى شأدا برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء وهي أدلج في مدح
 العلماء من القرأة المتواترة لان الله في علمها انما يعظم الله من عباده العلماء فالمراد
 بالخشية في حق تعالى العظيم والمعنى على القرأة المتواترة انما يخاف الله خوفا مع
 اجلال من عباده العلماء لانهم لم يعلم بالله وبما يليق به ولهذا كان أشد الناس خوفا
 الانبياء وبعضهم حمل العلماء في هذه الآية ونحوها على علماء الباطن وهم من
 أطلعهم الله على مكنون غيبه بسبب تربيتهم تحت يد شيخ عارف بدسائس النفس
 وعلم من التفسير المذكور ان الخشية على القرأة المتواترة بمعنى الخوف مع اجلال
 قال الراغب الخشية خوف يشوبه تعظيم وأكثر ما يكون عن علم وقال السيوطي
 هي أشد الخوف (قوله برفع الله الذين آمنوا الخ) جواب انشروا بمعنى ارتفعوا
 مقابل تفسحوا وصدرا الآية بآيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس
 فافسحوا وفسح الله لكم واذا قيل انشروا فانشروا برفع الله الذين آمنوا الخ
 وقوله والذين أوتوا العلم ذهب ابن عباس الى ان الذين أوتوا العلم منصوب بفعل
 محذوف والتقدير يزيد الذين أوتوا العلم درجات فيكون قد تم الكلام عند قوله
 تعالى منكم وعلى هذا فلا استدلال بالآية على شرف العلم ظاهر واما على جملة
 معطوف على الذين آمنوا من عطف الخاص على العام فلا يظهر الاستدلال كذا
 قيل ووجه بعضهم الاستدلال بالآية على العطف أيضا بأن ذكر الخاص بعد
 العام لا بدله من نكتة والنكتة هنا شرفهم على غيرهم والى ذلك أشار الشيخ الامير
 حيث قال فخصوا بالذكر اهتماما هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
 (قوله وقل رب زدني علما) أي وقل يا محمد رب زدني علما فهو أمر للنبي صلى الله
 عليه وسلم بالاستزادة من العلم وهو دليل على شرفه (قوله والاحاديث الخ) لما
 استدلل على شرف العلم بالآيات القرآنية شرع يستدل على ذلك بالاحاديث
 النبوية وقوله كثيرة شهيرة لا يلزم من الكثرة الشهرة فلذلك ذكرها بعد هذا
 (قوله منها قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ومنها أيضا حديث البخاري ما جميع
 أعمال البر في الجهاد إلا كبصقة في بحر وما جميع أعمال البر والجهاد في العلم
 إلا كبصقة في بحر انتهى (قوله لاجسد الا في اثنتين) أي لا غبطة بمدوحة مدحا
 أكيد في خصلة من الخصال الا في اثنتين بناء على التأنيث فالمراد بالجسد في الحديث
 الغبطة التي هي تمنى مثل ما لا غير ويطرد الخبر من مادة المدح ونحوه لا من مادة الجواز
 اذ لو قيل لا غبطة جائزة الا في اثنتين لا يقضى ان الغبطة حرام في غير المستثنى
 وهو باطل وليس المراد بالجسد في الحديث الجسد المعروف وهو قنن زوال نعمة

وقال تعالى برفع الله الذين آمنوا الخ والذين أوتوا العلم درجات وقال تعالى وقل رب زدني علما وقيل في فضائل العلم والاحاديث في فضائل العلم كثيرة شهيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على ما آتاه الله في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس

الغير لانه حرام مطلقا فلو قيل لاحسد جائز الا في اثنتين لم يصح الاستثناء الا ان يجعل
منه قطعا لان المستثنى غبطة والمستثنى منه حسد وقوله رجل أى خصلة رجل فهو
على تقديره مضاف وهو اما بالجر بدل أو بالرفع خبر لانه قد حذف وقوله آناه الله مالا
بذلك الهمة أى أعطاء الله مالا وقوله فسلطه على ملكه في الخير بفتح الهمزة أى سلطه
على أهلاكه وانفاقه في الخير كالأصدقة وهذا بيان للخصلة الأولى وقوله ورجل أى
وخصلة رجل وهو بالجر أو بالرفع نظير ما تقدم وقوله آناه الله الحكمة بفتح الهمة أى
أعطاء الله الحكمة وهى بكسر الحاء تطلق على العلم النافع المؤدى الى عمل وهو
المناسب هنا وتطلق على اصابة الصواب قولاً وفعلًا وعقداً وعلى العلم بمحقائق
الاشياء على ما هي عليه وبما فيها من المصالح وغيرها وعلى علم الشرائع وفي شرح
الفاشي على الدلائل انها تفسر بالنبوة والقرآن والفهم فيه والله في دين الله
ومعرفة الاحكام والغطنة واللب والموعظة وتحقيق العلم والفهم عن الله والحمد
واتقان الفعل ووضع الاشياء مواضعها وتوفيتها حاجتها والحكم بالحق والعدل وقوله
فهو يقضى بها فيعلمها الناس أى يحكمهم بها بين الناس ويعلمها لهم بغير قضاء
كتدريس وهذا بيان للخصلة الثانية (قوله رواه البخاري من حديث ابن مسعود)
أى حال كونه من جملة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه
وسلم فحديث مفرد مضاف (قوله من سلك طريقا) أى حسية أو معنوية أو هما
معاً تشمل أنواع الطريق الموصلة الى تحصيل أنواع العلوم الدينية وقوله يلتبس فيه
علما أى يعلب في ذلك الطريق علما نافعا سواء جل أو قل وقوله سهل الله له طريقا
الى الجنة أى في الدنيا بأن يوفقه للعلم الصالح وفي الآخرة بأن يسلك به طريقا
لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة سالما وسبب ذلك ان العلم انما يحصل بتعب
ونصب وأحباب الاعمال أحزها بالحياة المملوءة والزاي المعجزة أى أشقها فن تحصل
للمشقة في تحصيل العلم سهل الله له طريقا الى الجنة وظاهر الحديث انه يترتب له
ذلك وان لم يحصل المطلوب فن بذل الجهد بذية صافية وان لم يحصل شيء ألتحق ببلادة
يحصل له الجزء الموعود به لعدم تقصيره لكن اذا حصل المقصود كان أعلى
والذي في الجامع الصغير سهل الله به والظاهر على هذه الرواية ان الضمير عائد
للسالك المفهوم من سلك وتكون الباء سببية بخلافه على الرواية التي هنا
فان الضمير عائد لمن واللام لام التمدية وبع ضمهم جعل اللام بمعنى الباء وجعل الضمير
في الروايتين زاحما للسلوك المفهوم من سلك وجوز ان تكون الباء للتعدي
والضمير فيها عائد لمن اتفق الروايتان (قوله وقال الشافعي رضي الله عنه الخ)

رواه البخاري من حديث
ابن مسعود عن النبي صلى
الله عليه وسلم من سلك
طريقا يلتبس فيه علما
سهل الله له طريقا الى الجنة
رواه الترمذي وحسنه عن
ابن مريم رضي الله عنه
وقال الشافعي طاب العلم
أفضل من صلاة النافلة

لما استدلل على شرف العلم بالآيات والاخبار استدل عليه أيضا بهذا الاثر
المنقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله طلب العلم أفضل من صلاة النافلة
أي طلب العلم النافع أكثر ثوابا من صلاة النافلة والكلام في العلم المنسوب
والأفعل العلم الفرض أفضل الفروض كما أن قوله أفضل التوافل وعن أبي هريرة وأبي
ذر رضي الله عنهم ما أنهم ما قالوا باب من العلم تتعلم أحب اليك من ألف ركعة تطوعا
وباب من العلم تتعلمه عمل به أو لم يعمل أحب اليك من مائة ركعة تطوعا سمعنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة فهو
شهيده ودون أبي هريرة رضي الله عنه لأن أعلم بابا من العلم أحب الي من سبعين
غزوة في سبيل الله إلى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من
طلب العلم) أي المنسوب والأفعل الفرض داخل في الفريضة والحاصل أن طلب
العلم ينقسم ثلاثة أقسام فرض عين وهو ما توقيف عليه العبادات أو نحوها وفرض
كفاية وهو ما زاد على ذلك إلى بلوغ درجة الفتوى كالنوى والرافعي ومنسوب
وهو ما زاد على ذلك إلى ما لا نهاية له ولا غاية له ودفع الشافعي بقوله وليس بعد
الفريضة أفضل من طلب العلم ما قد يتوقف من أن هناك شيئا دون الفريضة
في الثواب ويليه طلب العلم (قوله انتهى) أي كلام الامام (قوله وكفى
بالعلم شرفا أن كل أحد يدعيه) أي وكفى العلم من جهة الشرف ادعاء كل أحد له
وإن لم يحسنه فالباء زائدة في المفعول وإن ومع مولاها موقوفة بالمصدر وهو فاعل
كفى وثرفا منصوب على التمييز وقوله وبالجهل قبحا أن كل أحد ينكره أي وكفى
الجهل من جهة القبح إنكار كل أحد له ويقال فيه ما سبق في الذي قبله (قوله
وعلمنا بأن هذا العلم الخ) أي ولعلمنا بأن هذا العلم المشروع فيه الخ قال في العلم
للعهد الحضورى وبعضهم جعله للعهد الذكري لتقدم ذكره مكنيا عنه بمذهب زيد
القرضي وقوله وهو علم الفرائض اشار به إلى أن آل للعهد الحضورى أو للعهد
الذكري كما مر وقوله مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء أي مخصوص بالذي
قد شاع واشتهر فيه عند جميع العلماء وقوله بأنه أول علم الخ بدل من قوله بما قد
شاع فيه الخ وبعضهم جعله بيانا له والباء بمعنى من فكانت له قال من أول علم الخ
وقوله يقد في الأرض أي يقد من الأرض بقصد العلماء به لا بانتزاعه من صدور
العلماء الحديث أن الله لا ينزع العلم انتزاعا الخ وفي معنى من كما أشرنا إليه في المحل
وقوله بالكيفية أي ملتبسًا بكيفية أي بجميعة وأخذ هذا من إطلاق الفقد
في الأرض إذا شئء عند الإطلاق ينصرف لفرد الكمال ودفع به ما قد يتوهم

وليس بعد الفريضة أفضل
من طلب العلم انتهى وكفى
بالعلم شرفا أن كل أحد
يدعيه وبالجهل قبحا أن كل
أحد ينكره (و) علما
(أن هذا العلم) وهو علم
الفرائض (مخصوص بما قد
شاع فيه عند كل العلماء
بأنه أول علم يقد في الأرض

من ان المراد فقد بعثه (قوله حتى الخ) حتى للغاية ان لوحظ التمدد يرجح بأن
 يفقد شيئا فشيئا وتفرغية ان لوحظ الفقد دفعة وقوله لا يكاد يوجد الحق ان كاد
 كغيرها فيقرب مني وانما اثباتها ثابت فاذا قلت كاد زيد ان يقوم فالمعنى قرب زيد من
 القيام فانقرب من القيام ثابت لكن القيام بنفسه غير ثابت واذا قلت لا يكاد
 زيد يقوم فالمعنى لا يقرب زيد من القيام فانقرب من القيام منفي وكذا القيام بالاولى
 ولذلك كان قوله تعالى لم يكذب بها ابليس من أن يقال لم يرها وما قيل من ان اثباتها
 نفي وثبوتها اثبات على عكس غيرها والالتناقض قوله تعالى فذبحوها وما كادوا
 يفعلون مردود ولا تناقض في الآية لان امتناعهم من الذبح كان قبل الذبح ثم ذبحوها
 وشرط التناقض اتحاد الزمن فالمعنى فذبحوها آخر أو ما قربوا من فعلهم للذبح أولا
 وكلام المصنف انما ينشئ على الطريقة الاولى دون الثانية لانه يقتضي على
 الثانية انه يوجد لان كاد للنفي وقد دخل عايم النفي ونفي النفي اثبات (قوله أي
 حتى لا يقرب من الوجدان) المناسب أن يقول من الوجود وكذا يقال فيما بعد
 (قوله وما فقد حقيقة الخ) هذا جواب عما قد يقال قد أخبر المصنف بأنه يفقد حقيقة
 فكيف يخبرنا بما لا يقرب من الوجود وحاصل الجواب انه لا تنافي لانه اذا كان
 لا يقرب من الوجود كان مفقودا حقيقة (قوله وما فهمه الخ) مبتدأ خبره قوله
 فليس بظاهر وأدخل الفاء عليه لتسوية المبتدأ بالشرط في العموم وقوله حيث قال
 أي وقت ان قال فحيث بمعنى وقت ظرف لقوله فهمه وهو يصح كونه للتعليل بل هو
 الاظهر وقوله فليس بظاهر وكذا ما قيل من بناءه على الطريقة الضعيفة القائلة
 بأن اثبات كاد نفي وفهم اثبات فهذا البناء ليس بظاهر كما قاله الشيخ لا مبرر وان
 وقع في بعض الحواشي خلافه أما أولا فلهذا مردود والحق خلافه وأما ثانيا فلان
 المعنى على هذه الطريقة انه يوجد لان نفي النفي اثبات كما مر وهو خلاف ما ذكره
 الشيخ السبط (قوله لان لا النافية الخ) ولانه يقتضي الحكم على المفقود
 حقيقة بأنه يقرب من عدم الوجود وهو فاسد ويمكن حمله على ما قبل الفقد بما قبل
 فهو قبل الفقد بالفعل يقرب من عدم الوجود وهو تكلف لا داعي اليه (قوله عن ابن
 ماجه) يقرأ بالهاء وفتا ووصلا وكذا ابن سيده وابن بردزبه وما جده اسم أمه وهو
 ممنوع من الصرف للعلمية واجبة وقوله في المستدرك اسم كتاب للحاكم استدرك
 فيه على الشيخين الاحاديث التي تركها وقوله مرفوعا أي للنبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله تعلموا الفرائض) أي وجوبا كغائبا وكذا قوله وعلموه والضمير عائذ للفرائض
 بمعنى الغن فهو كالمفرد أو الضافي محذوف أي علم الفرائض وفي رواية للحاكم

حتى لا يكاد يوجد أي حتى
 لا يقرب من الوجدان وما
 فقد حقيقة بصدق عليه أنه
 لا يقرب من الوجدان وما
 فهمه الشيخ بدر الدين سبط
 المارديني رحمه الله من
 كلام المصنف حيث قال
 أي يقرب من عدم الوجدان
 فليس بظاهر لان لا النافية
 داخل في كلامه على يكاد
 لا على يوجد وانما شاع عنه
 العلماء انه أو ل علم يفقد
 لما روى ابن ماجه والحاكم
 في المستدرك عن أبي
 هريرة رضي الله عنه مرفوعا
 تعلموا الفرائض وعلموه
 الناس

تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرت بمقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن
حتى تختلفت الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفضل بينهما وانما قدم الامر بالتعلم
على الامر بالتعليم لان الشخص يتعلم ثم يعلم فالتعلم مقدم على التعليم طبعاً فقدم
وضع الفرائض وفق الوضع الطبع وضابط المتقدم بالوضع أن يكون المتأخر متوقفاً على
المتقدم من غير أن يكون المنة. ثم علة في التأخر كما هنا فان تعليم علم الفرائض متوقف
على تعلمه من غير أن يكون التعلم علة في التعليم والا لزم حصول التعليم عند وجود
التعلم لان المعلول يوجد عند وجود علته وكثيراً من الناس يتعلمون الفرائض
ولا يعلمونها انتهى مقتضاه من الاثوثة (قوله فانه نصف العلم) ان قلت يعارض ذلك
ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم
قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة قلت
انه حديث ضعيف ويتقدم برصده فالجمع بين الحديثين أن التخصيص باعتبار
أحوال الأحياء والأموال والتعليق باعتبار الأدلة فان العلم يتلقى من ثلاثة أشياء
من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن الحساب الذي
نشأ عنه هذا العلم قاله الامام العسقلاني كافي الاثوثة (قوله وهو يندى) أي
يسرع اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب وانتشار مسائله وارتباط بعضها
ببعض كما سيذكر الشرح وقوله وهو أول علم ينزع من أمي أي يموت أهله لانه
ينزع من صدورهم كاهو ظاهر اللفظ والدر في التعبير بالانتزاع التشبيه بالشيء
الذي ينزع من حيث انه لا يبقى له أثر في أقرب وقت (قوله ورواه البيهقي) بالواو
هكذا في النسخ التي بأيدينا ووقع لبعضهم رواه البيهقي بغير واو فكاتب عليها
كان المناسب أن يقول ورواه البيهقي بالواو وقوله وقال تغرد به حفص الخ أي
فيكون الحديث ضعيفاً وقوله وليس بالقوي أي وليس حفص عنه ناقله لانه تكلم
فيه (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض الشرح بذلك توجيه الحث على
تعلمه وتعليمه وسيأتي توجيه كونه نصف العلم ولا يخفى ان قوله علم الفرائض اسم
كان وجمله قوله من يشتغل به قليل خبرها وعلل قلة من يشتغل به بقوله لتوقفه على
علم الحساب الخ وقوله كان غرضه للنسيان جواب لما وكان الظاهر أن يقول
ولما كان علم الفرائض متوقفاً على علم الحساب فتشعب المسائل مرتبطة ببعض
مسائله ببعض كان المشتغل به قليلاً وكان غرضه للنسيان أفاده الاسمة اذا الحقي
(قوله وتشعب مسائله) أي انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أي
تعلق بعض مسائله ببعض (قوله كان غرضه للنسيان) أي شيئاً يعرض له النسيان

فانه نصف العلم وهو يندى
وهو أول علم ينزع من أمي
ورواه البيهقي في سننه وقال
انفرد به حفص بن عمرو
وليس بالقوي ولما كان
علم الفرائض من يشتغل به
قليل لتوقفه على علم الحساب
وتشعب مسائله وارتباط
بعضها ببعض كافي مسائل
النسيان كان غرضه
النسيان فلاجل هذا حث
صلى الله عليه وسلم على تعلمه
وعلمه

وقوله فلاجل هذا احت صلى الله عليه وسلم الخ أى فلاجل كونه عرضة للنسيان
أمر صلى الله عليه وسلم أمراً كيداً بتعليم وتعليمه (قوله وأما قوله فانه نصف العلم الخ)
مقابل لمجذوف والتقدير أما وجه كونه يسمى ووجه حنه صلى الله عليه وسلم على
تعليمه وتعليمه فقد علمه وأما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم
الاحكام الخ) أقسم لفظ معظم لأن بعض الاحكام المتعلقة بالموت كغسل الميت
وتمكينه والامالة عليه ودفنه لا يبحث عنه في الفرائض بل في علم الفقه وقوله
المتعلقة بالموت المناسب لما قبله المتعلقة بحالة الموت ويمكن أن يقال انه أشار بذلك
الى أن الاضافة فيما قبله للبيان أى بحالة هي الموت وحالة هي الحياة (قوله وقيل غير
ذلك) أى كلقول بأن المراد بالنصف هنا النصف كما قال الشاعر

أدامت كان الناس نصفان شامت وآخرين بالذي كتب أمتع

فان المراد بالنصفين الصنفين أى النوعين وقد ورد هذا البيت على لغة من يلزم
الثنى الالف ويجعل بعضهم من هذا المبنى قوله تعالى في الحديث القدسي قسمت
الصلاة بيني وبين عبدي نصفين لكن اذا كان المراد بالنصف الصنف بمعنى النوع
وان لم يكن مساوياً لم يكن فيه مدح الا بعنوان الظاهر وكالقول بحمله على المبالغة
في فضله على حد الخ عرفة وكالقول بأنه يكون نصفاً حقيقياً لو بسطت مسائله
وفيه ان غيره لو بسط لكثر أيضاً وكالقول بأنه باعتبار الثواب وهو هجوم على الغيب
ولبعضهم ان هذا الحديث من التشابه (قوله مما أضربنا عنه) بيان لغير ذلك
أى مما صرفنا عنه المهمة وتركناه وقوله خوف الاطالة علة لأضربنا عنه أى لخوفنا
اطالة الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أى في شأنه وقوله أيضاً أى
كما ورد ما سبق وقوله من الاحاديث أى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والا تار
أى عن الصعابة والتأنيب واتباعهم ثم ان قوله من الاحاديث والا تار حال من أشياء
مقدم وقوله مما يدل الخ بيان لأشياء مقدم أيضاً والاصل وقد ورد أشياء كثيرة
حالة كونه من الاحاديث والا تار ذلك الاشياء مما يدل الخ ولو قال من
الاحاديث والا تار الدالة الخ لكان أوضح كما قاله الشمس الحفنى (قوله على
شرفه وفضله) العطف لتفسير (قوله أشياء كثيرة) فن الاحاديث قوله صلى
الله عليه وسلم من علم فريضة كمن أعرق عشر رقاب ومن قطع ميراثاً قطع الله
ميراثه من الجنة وما روى عن ابن عمر موقوفاتكموا الفرائض كما تعلمون القرآن
ومن الا تار ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال اذا تحدثتم فتحذروا بالفرائض
واذا لهوتم فاهلوا بالزحى (قوله وعلمنا بأن زيدا الخ) أى ولعلمنا بأن زيدا الخ وقوله

وأما قوله فانه نصف العلم
فاختلف في معناه على
أوجه أقربها ان الانسان
حالتين حالة حياة وحالة
موت وفي الفرائض معظم
الاحكام المتعلقة بالموت
وقيل غير ذلك مما أضربنا
عنه خوف الاطالة وقد
ورد أيضاً في علم الفرائض
من الاحاديث والا تار
مما يدل على فضله وشرفه
أشياء كثيرة فراجعها
في المطولات (و) علمنا بأن
زيدا الامام المذكور

الامام المذکور أى الفرضی (قوله خص من بین الصحابة) أى خصه الله تعالى
وميزه عن بقية الصحابة حالة كونه بينهم ومن زائدة وقوله لا محالة أى موجودة
فلا تافيه للجنس وخبرها محذوف تقديره ما ذكرناه وهذه الجملة معترضة بين
العامل أعني خص ومعموله أعني قوله بما حياه الخ (قوله أى لاحيلة) أى
موجودة فخبرها محذوف كما تقرر والحيلة هى الحذف وجودة النظر والقدرة على
التصرف والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكر بمحض الفضل لا يحذف ولا جودة
نظر ولا قدرة على التصرف كذا فى حاشية الشيخ الحنفى قال العلامة الامير والظاهر
ان المناسب له مقام لاحيلة لا غير زيد فى نفى هذه الخصوصية عنه بل هى ثابتة له
ولا بد اى بعض تغيير (قوله ويجوز ان يكون من الحول) أى ان يكون هذا اللفظ
وهو محالة مأخوذاً من الحول والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكر لاحيلة له
فيه ولا قدرة له عليه أو لا حركة له فيه وقوله والقوة عطف تفسيراً فى الشرح بذلك
للتفسير لا لكونه مأخوذاً منه كما هو ظاهر وقوله أو الحركة أشار بذلك للخلاف
فى تفسير الحيلة فأولها كناية الخلف وفى بعض النسخ بالواو وهى بمعنى أو (قوله
وهى) أى محالة وقوله مفعلة أى بوزن مفعلة وقوله من أى من الحيلة والحول
فعلى أخذها من الحيلة أصلها محيلة بالياء وعلى أخذها من الحول فأصلها محولة بالواو
نقلت حركة الياء أو الواو لساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء أو الواو بحسب الأصل
وانفتح ما قبلها الآن قالت ألفاظ كذا يؤخذ من حاشية الشيخ الحنفى لكن قال
الشيخ لا ميرقد يقال ان الحول مادة الحيلة فأصلها حولة فقلبت الواو ياء لسكونها
أثر كسرة كما قالوا فى ميزان وميمات اه بالمدنى (قوله وأكثر ما تستعمل بمعنى
اليقين الخ) أى وأكثر ما تستعملها أن تستعمل فى معنى هو اليقين الخ فما
مصدرية فيؤول الفعل بعدها بمصدر وهو الاستعمال والباء بمعنى فى وهى متعلقة
بمحذوف تقديره أن تستعمل وإضافة معنى لما بعده للبيان ولعله عبر بأكثر تحريفاً
للصدق والافهودائم ولا يخفى ان المعانى التى ذكرها متقاربة وكل منها تفسير
لمجموع الاحتمالات لا محالة فقط والافسد المعنى وليس هذا المعنى حقيقة قيام هذا اللفظ لان
المعنى الحقيقى له لاحيلة فى انتفائه ويلزم من ذلك أن يكون يقيناً فهو تفسير باللائم
وقوله أو بمعنى لا بد أى لا قرار من كذا أو لا حاجة لقوله بمعنى لان العطف يفيد وقوله
والميم زائدة أى لانها بوزن مفعلة فاليم مقابلة بنفسها كما هو قاعيدة الزائد قال ابن
مالك وزائد بلفظه استثنى وقوله انتهى أى كلام ابن الاثير (قوله فيكون المعنى
الخ) هذان كلام الشرح توضيح للمقام وقوله حقيقة أو يقيناً كان المناسب لما قبله

(خص) من بين الصحابة
رضى الله عنهم (لا محالة)
قال ابن الاثير رحمه الله
فى النهاية أى لاحيلة
ويجوز أن يكون من الحول
والقوة أو الحركة وهى
مفعلة منها أو أكثر ما تستعمل
بمعنى اليقين أو الحقيقة
أو بمعنى لا بد والميم زائدة
انتهى فيكون المعنى وان
زيد اخص حقيقة أو يقيناً
أو لا بد (بما حياه)

ان يقول يقينا أو حقيقة ليكون على ترتيب اللف والخطب سهل (قوله بما جاءه)
 متعلق بخص والباء داخله على المقصور كما هو والكثير قال سيبدي على الإجهوري
 والباء بعد الاختصاص بكسر * دخوله ما على الذي قد قصر وا
 وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر المام السيد

أى والسعد أيضا لا تفاهيه ما على ذلك كما نص عليه بعض المحققين (قوله أى
 أعطاه) أى وصفه به وقوله والحيوة العطية أى الشئ المعطى وقوله والجاء
 العطاء أى نفس الفعل ان أريد من الجاء بفتح الجاء والمصدر الجاء يجبوا سكونه
 مصدر غير قياسى والقياس حيوا والشئ المعطى ان لم يرد منه المصدر بل أريد به
 اسم للشئ المعطى فالجاء بفتح الجاء مع المدا ما مصدر وما اسم للشئ المعطى
 والعطاء اما اسم مصدر لا عطى واما بمعنى الشئ المعطى واما الجاء بالكسر والمدا
 فاسم للشئ المعطى فقط والعطاء مصدر عطى بمعنى اخذ ليس مرادها لعدم
 مناسبة للمقام انتهى ملخصا من حاشية الاستاذ الحنفى (قوله خاتم الرسالة) أى
 ذريته اوهم المرسلون وقوله والنبوة أى ذوبها أيضا وهم الانبياء فى الكلام مضاف
 محذوف وأشار الشرح بذلك الى ان كلام المصنف فيه اكتفاء كما تقدم نظيره وقوله
 سيدنا بدل من خاتم وقوله محمد بدل بعد بدل ويصح غير ذلك (قوله من قوله) بيان
 لما جاء به والضمير من قوله عائد لخاتم الرسالة وقوله فى فضله أى فى بيان فضله وقوله
 أى فى فضل زيد غرضه تفسير الضمير ولو قال أى زيد لكان أخصر مع كونه مؤدبا
 لا مراد (قوله منها) أى حال كونه منها وهو حال من الضمير المضاف اليه لفظ قول
 لوجود شرط محيى الحال من المضاف اليه اذ المضاف مقتضى العمل فى المضاف اليه
 لكونه مصدرا قال فى الخلاصة ولا يخرج حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف
 عمله والمسئلة تامة مذكورة فى كتب النحو وقوله على فضله وشرفه قال فى التلوة
 نقلا عن ابن حجر ما مترادفان على معنى واحد وهو زيادة الاخلاق السكرية الظاهرة
 انتهى ببعض تفسير (قوله أفرضكم زيد مقول القول) أى أعلمكم فى الفرائض زيد
 (قوله باسناد جيد) أى حسن لكون روايته نقاة والاسناد يطاق على ذكر سند
 الحديث يقال أسندت الحديث أى ذكرت سنده كما يعلم من فن المصطلح وقوله قال
 أى ابن الصلاح وقوله وهو حديث حسن وهو ما عرفت طريقه واشتهرت رجاله
 بالعدالة والضبط دون رجال الصحيح كما قال فى البيهقونية

والحسن المعروف طريقا وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت
 وقوله انتهى أى كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذى) أى ورواه الترمذى

أى أعطاه والحيوة العطية
 والحيوة العطية (خاتم الرسالة)
 والنبوة سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم (من قوله) صلى
 الله عليه وسلم (فى فضله) أى
 فضل زيد بن ثابت المذكور
 (منها) على فضله وشرفه
 (أفرضكم زيد) ذكر ابن
 الصلاح أن الترمذى
 والنسائي وابن ماجه روه
 باسناد جيد قال وهو
 حديث حسن انتهى
 وروى الترمذى فى جامعه
 باسناد صحيح عن أنس
 رضى الله عنه بلفظ أعلم
 أمتى بالفرأض

فالمفعول محذوف كما قاله العلامة الحنفى وقوله باسناد صحيح أى ان يكون رجاله
أكثر ثقة من توثق رجال الحسن كما يعلم مما مر وقوله بلفظ أعلم الخ أى بلفظ هو
أعلم الخ فالإضافة للبيان (قوله وانما قال ذلك الخ) المحصور فيه محذوف دل
عليه قوله قال العلماء الخ والتقدير وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم بحجة أوجه
والمقصود بذلك الجواب عما تحقق من أفضلية غير زيد عليه كسيدنا على كرم الله
وجهه ولا يخفى ان خصوص المزية لا يقتضى عموم الأفضلية فلا تناقض أصلاً
(قوله للعلماء فى ذلك) أى فى توحينه ذلك وقوله بحجة أوجه أوفى الله صلى الله
عليه وسلم قال ذلك حثاً على الفرائض وعلى الرغبة فى تعلمها كرجية زيد لانه كان
منقطعاً الى الفرائض ثانياً هاته صلى الله عليه وسلم قال ذلك مدحاً لزيد وان شاركه
فى ذلك غيره كما قال أقرؤكم أبى وأهلكم بالحلل والحرام معاذ وأصدقكم لهجة
أبوذر واقضاكم على ثالثهما ان الخطاب لجماعة مخصوصين كان زيداً فرضهم
ولو كان الخطاب للعامة جميعاً لما استعاض أحد منهم محلته ومعه هذا الرواية
السابقة فى الترح وهو أعلم أمتى الخ رابعاً هاته صلى الله عليه وسلم أراد ان يربط
أشدهم اعتناء وحرصاً وخامساً ما ذكره الشرح وهذه الأوجه متقاربة فى المسائل
كما قاله المحقق الامير (قوله وعدها الى ان قال) أى وعدها منتهاً فى عددها الى
قوله فالجار والمجرور متعلق بمحذوف وقوله الخامس انه قال ذلك الخ انما اقتصر
عليه الشرح لانه أرجح الأوجه ومال اليه ابن الهائم رحمه الله كما فى اللؤلؤة (قوله
لانه) أى زيد او قوله كان أسرعهم حساباً أى من جهة الحساب وقوله وأسرعهم
جواباً أى من جهة الجواب فاذا حسب مسألة كان حسابه أصح من حسابهم
واذا سئل عن مسألة كان أسرع من غيره فى الجواب (قوله ثم قال) أى ابن الهائم
وقال الماوردى الخ مقول القول وقوله ولاجل هذه المعانى أى الأوجه الخمسة
وهذه عامة مقدمة على المعلول وهو قوله لم يأخذ الشافعى الخ وقوله الا بقوله أى
الاجماعات قوله (قوله وناهيك) بها يحتمل ان ناهيك متبداً والضمير خبر زيد
فيه الباء والمعنى الذى ينهاك عن ان تطلب غيره فى بيان فضل زيد هذه الشهادة
أوبالعكس والمعنى هذه الشهادة تنهاك عن ان تطلب غيرها ويحتمل ان الضمير
فاعل الوصف على حد فائز اولوا الرشدة وتكون الباء زائدة فى الفاعل ويحتمل
غير ذلك وقوله أى حسبك بها أى كافيتك هذه الشهادة قالها زائدة ويحتمل
ان حسب بمعنى الكفاية والباء متعلقة بمحذوف والمعنى كفايتك حاصل بها وهذا
تفسير بالالزام وقوله لانها غاية أى فى بيان فضل زيد فلا شىء فوقها وقوله فهى

زيد بن ثابت وانما قال ذلك
صلى الله عليه وسلم قال ابن
الهائم نقل عن الماوردى
رحمه ما الله للعلماء فى ذلك
خمس أوجه وعدها الى
ان قال الخامس انه قال
ذلك لانه كان أسرعهم حساباً
وأبسرهم جواباً ثم قال قال
الماوردى ولاجل هذه
المعانى لم يأخذ الشافعى
الا بقوله
رضى الله عنه وقوله
رضى الله عنه انتهى وقوله
(وناهيك بها) أى بهذه
الشهادة من سيد البشر
وخاتم الرسل صلى الله عليه
وسلم أى حسبك بها لانها
غاية تنهاك عن ان تطلب
غيرها فهى تكفيك انتهى

فكيف أتى به نتيجة للتعليل قبله (قوله فكان زيد بن ثابت أولى الخ) أي
 فتسبب على هذه الشهادة كون زيد المذكور أحق من غيره بما ذكره المصنف
 وهو قوله بالتابع التابع أي بأن يتبعه من أراد أن يتبع واحدا من الصحابة مثلا
 وكان المناسب لما سبق أن يقول بالإبانة عن مذهبه فيكون من أهم الفرض كما هو
 المدعى لأنه في سياق التعليل لذلك وقوله وتقليد لمقلد تفسير لا يتبع التابع
 لأن تقليد المقلد أخذه بقول الغير ولا معنى لاتباع التابعي إلا أخذه بقول المتبوع
 (قوله لا مري) علمه لأولوية وقوله أقواها هذه الأحاديث أطلق الجمع على ما فوق
 الواحد والأفلمة ثم حديثان بل روايتان فيكون قد نزل ما منزلة الحديثين
 المستقيمين (قوله والثاني أنه ما تكلم الخ) أي أن الحال والناس ما تكلم الخ
 فالصحيح للحال والناس وقوله فانه لم يقل قولاً الخ أي لا بدان بأخذه ولو لبعض
 الأئمة ولا يتفقون على هجره (قوله وذلك) أي المذكو ومن الأحاديث وعدم
 الاتفاق على هجر قوله بخلاف غيره وقوله يقتضي الترجيح أي ترجحه على غيره
 فيكون أولى بالتابع التابع له (قوله لاسيما) الصحيح وقوع الجملة بعدها كما هنا
 والمعنى هنا خصوصا أي أخص زيدا بأولوية الاتباع خصوصا والحال أنه قد نجا
 الشافعي فمما صاحب الحال محذوف وإذا وقع بعدها اسم جازفيه الجربا إضافة سبي
 إليه فتكون ما مزيدة والرفع على أنه خبر لمتدا محذوف والجملة صلة لما على جعلها
 موصولة أو مفعلة لما على جعلها مفعلة موصولة وجازفيه أيضا أن كان نكرة النصب
 على التمييز وما كافة وعلى كل من هذه الأحوال فلا نافية للجنس وسى اسمها
 منصوب بفتحة ظاهرة على الوجهين الأولين لأنه مضاف ومبنى على الفتح في محل
 نصب على الوجه الأخير لا به غيره مضاف على هذا الوجه وخبرها في الكل محذوف
 والتقدير على الوجه الأول لاسي أي لا مثل زيد أو رجل موجود وعلى الثاني لاسي
 الذي أوشى هو زيدا ورجل موجود وعلى الثاني لاسيما رجلا موجود وإن أردت
 مزيد الكلام على ذلك فعليك بكتب النحو وقال الشيخ الأمير وقد أوردنا لاسيما
 بمؤلف لطيف (قوله من أدوات الاستثناء عند بعضهم) هو مذهب الكوفيين
 وجماعة من البصريين وقد وجهه الدماميني بأن ما بعدهما مخرج مما قبلها من حيث
 أولوية بالاسم المتقدم فالمراد بالاستثناء الأخراج من المساواة وجعله بعضهم
 منقطعاً ولا وجه للأنقطاع فان قولك قام القوم لاسيما زيد في قوة قولك تساوى
 القوم في القيام لا زيد فهو أولى به لنكتة فافهم (قوله والصحيح) أنها ليست منها هو
 مذهب سيديويه وجهه وراي البصريين وتعبيره بالصحيح يقتضي أن مقابله باطل لكن

(فكان) زيد بن ثابت
 (أولى) من غيره (بالتابع)
 (التابعي) وتقليد المقلد
 لا مري أقواها هذه
 الأحاديث والثاني أنه
 ما تكلم أحد من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم لم
 في الفرائض إلا وقد وجد له
 قول في بعض المسائل قد
 هجره الناس بالاتفاق
 لا زيد فانه لم يقل قولاً
 هجوراً بالاتفاق وذلك
 يقتضي الترجيح كما قال
 القفال رحمه الله تعالى
 (لاسيما) قال ابن الهائم
 رحمه الله تعالى هي من
 أدوات الاستثناء عند
 بعضهم والصحيح أنها ليست
 منها بل هي مضادة
 للاستثناء

قد علمت ترجيمه فيكون صحيحاً أيضاً فيعمل الصحيح على الراجح وقوله بل مضادة
 للاستثناء اضرب انتقالي وكان المناسب ان يقول بل فادها مضاد للاستثناء
 أو يقول بل هي مضادة لاداة الاستثناء ويمكن ان أراد بالاستثناء أداته قد بر
 (قوله فان الذي بعده الخ) تعاليل لقوله بل هي مضادة للاستثناء وحامل
 التعليل انها لا تدخل والاستثناء لا يخرج فهي مضادة له وقوله داخل فيما دخل
 الخ أي داخل في الحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فان الذي بعده أداته
 خارج مما دخل فيه ما قبلها والتعبير بالدخول في الحكم فيه ضرب من التسميح
 فكان الاولى أن يقول لان الذي بعدها ثابت له ما ثبت للذي قبلها أو يقول فانها
 لا تدخل ما بعدها في ما قبلها وقوله وهو مشهود له بأنه أحق بذلك من غيره أي ومشهود
 للذي بعده بأنه أولى بالحكم من غيره وهو ما قبلها فتعبيره هنا بغيره وتعبيره قبله
 بما قبلها فتنه فإذا قلت قام القوم لاسيما زيد شهدت قرائن الاحوال بأن زيدا
 أحق بالقيام من بقية القوم وأفادت هنا ان زيدا في حال قصد الشافعي لمذهبه أحق
 بأولوية الاتباع منه في غير هذه الحالة فالذي بعده هاريد في حال قصد الشافعي لمذهبه
 والذي قبله هاريد في غير هذه الحالة والحكم هو أولوية الاتباع (قوله وقد نحا الخ)
 أي والحال انه قد نحا الخ أي قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد لا أنه قاده
 لان المجتهد لا يقدح في مقتضى ما سلكه من الشرح وقوله أي نحا مذهب الامام الخ
 طاهره أنه جعل الضمير في نحا عائداً على مذهب زيد مع أنه لم يتقدم له ذكر
 في العبارة القريبة فالاولى اعادته على زيد ثم يجعل على حذف مضاف ويمكن حل
 كلام الشرح على ذلك (قوله الامام) أي المتقدم به وقوله أبو عبد الله كنية
 للامام وقوله محمد اسم له وقوله ادريس أبوه وقوله العباس جده الاول وقوله عثمان
 جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام حيث قالوا الشافعي تفاؤلاً
 بالشفاعة وتبركاً بالنسبة اليه لانه صحابي ابن صحابي لانه لقي النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو مترعر أي شاب وأسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده الرابع
 وقوله عبيد بالتصغير جده الخامس وقوله عبد زيد جده السادس وقوله هاشم جده
 السابع ولا يخفى ان هاشم هاشم الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم
 لانه أخو أبيه وقوله المطلب جده الثامن وهو أخو هاشم جده النبي صلى الله عليه
 وسلم فهو صلى الله عليه وسلم هاشمي والامام الشافعي مطلق وقوله عبد مناف جده
 التاسع وقوله قصي جده العاشر وانما ذكره مع ان الامام يجتمع مع النبي صلى
 الله عليه وسلم في عبد مناف في تمييز العبد مناف المذكور هنا عن عبد مناف المذكور

فان الذي بعده ما دخل
 فيما دخل فيه ما قبلها
 ومشهود له بأنه أحق بذلك
 من غيره (وقد نحا) أي نحا
 مذهب الامام زيد المذكور
 الامام أبو عبد الله محمد بن
 ادريس بن العباس بن
 عثمان بن شافع بن السائب
 ابن عبيد بن عبد زيد بن
 هاشم بن المطلب بن عبد
 مناف بن قصي

في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن آمنة بنت
 وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة
 أبيه وهذا النسب المذکور للامام الشافعي نسب عظيم كافي
 نسب كائن عليه من شمس الضحى نورا * ومن فلق الصباح عودا
 فافيه الاسـ سيد من سيد * حاز المكارم والتقى والجودا
 وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد ابن فاطمة بنت عبد الله
 ابن الحسين بن الحسين بن علي بن أبي طالب كما قاله التاج السبكي في الطبقات
 ونقله الخطيب عن التنبية عن يونس بن عبد الأعلى وعلي هذا فهو من قریش
 وقيل من الأزد وقد قال صلى الله عليه وسلم الأزاد أزد الله في الأرض وهذا يدل على
 مزيد الشرف (قوله الشافعي) قد عرفت أنه نسبة لجده شافع وقوله القرشي
 نسبة لقریش وهي قبيلة مشهورة تجمعت مع في فهر وقيل النضر ولذلك قال
 العراقي في السيرة

أما قریش فالاصح فهر * جماعها والاكثرون النضر
 سمو بذلك لانهم كانوا يقرشون أي يقتشون عن خلة المحتاج فيسددونها وقوله
 المطالي نسبة لاه طلب أخى هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله الحجازي نسبة
 للحجاز وقوله المكي نسبة لماكة لانه حمل اليها وهو ابن سنتين ونشأ بها وقوله يلتقي
 مع النبي أي يجمع معه وقد أخذنا من طعن في نسب الامام الشافعي من فقهاء
 الحنفية وهو الجرجاني حيث قال ان أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي من
 قریش ويزعمون أن شافعا كان مولى لابي لهب فطلب من عمر أن يجعله من موالى
 قریش فامتنع فطالب ذلك من عثمان ففعل اه ولا شك أن هذا كذب وبهتان
 ولم يدكر هذا الطعن الا هذا المذهب وانما سجد عليه أن الناس أجمعوا على أن
 أبا حنيفة من موالى العتاقة أو الخلف والنصرة أراد أن يقابل ذلك بهذا البهتان
 وما مثله الا كما قال الله تعالى يريدون ليطغوا أنور الله بأفواههم والله متم نوره
 ولو كره الكافرون ذكروه الرازي في مناقب الشافعي (قوله ومناقبه شهيرة) أي
 خصاله الحميدة مشهورة وقوله وفضائله كثيرة أي خصاله الحميدة كثيرة والتعبير
 أو لا ياله أقرب وثانيا بالفضائل ثانياً وقوله وقد صنف الاثمة الخ قد للتحقيق وقوله
 قديماً أي في الزمن القديم وقوله وحديثاً أي في الزمن الحديث أي الحديث المقرب
 (قوله ولدرضى الله عنه سنة خمسين ومائة) وتوفي سنة أربع ومائتين كما سجد كره
 الشيخ فعمده أربع وخمسون سنة وولد أبو حنيفة سنة ثمانين وتوفي سنة

(الشافعي) القرشي المطالي
 الحجازي المكي رضى الله
 عنه يلتقي مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في عبد مناف
 ومناقبه شهيرة وفضائله
 كثيرة وقد صنف الاثمة
 رضى الله عنه في مناقبه
 قديماً وحديثاً ولدرضى
 الله عنه سنة خمسين ومائة

خمسین ومائة وهي السنة التي ولد فيها الامام الشافعي رضي الله عنه فعمره سبعون سنة وولد الامام مالك سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة فعمره تسع وثمانون وولد الامام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة احدى وأربعين ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولدهم ووفاتهم وعمرهم بقوله

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبها

والشافعي مـ ين بـ برند * وأحمد بسـ بقـ أمر جعد

فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فوفاتهم فالعمر

فيكن ضبط مولد أبي حنيفة لان الياء بعشرة والكاف بعشرين والنون بخمسين فالجملة ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين وسيف ضبط لموته لان السين بستين والياء بعشرة والقاف ثمانين فالجملة مائة وخمسون وهو قد توفي سنة مائة وخمسين وسطا ضبط لعمره لان السين بستين والطاء بتسعة والالف بواحد فالجملة سبعون وعمره كذلك وفي ضبط مولد الامام مالك لان القاف ثمانين والياء بعشرة فالجملة تسعون وهو قد ولد سنة تسعين وقطع ضبط لموته لان القاف بمائة والطاء بتسعة والعين بسبعين فالجملة مائة وتسعة وسبعون وكانت وفاته كذلك وجوف ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة والواو بستة والقاف ثمانين فالجملة تسعة وثمانون وكان عمره كذلك وقوله ضبط اتمكولة للبيت وصين ضبط مولد الامام الشافعي لان الصادق بتسعين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجملة مائة وخمسون وكان مولده كذلك وبير ضبط لوفاته لان كلامن البائين بائنين والراء بمائتين فالجملة مائتان وأربعة وكانت وفاته كذلك ونذ ضبط لعمره لان النون بخمسين والذال بأربعة فالجملة أربعة وخمسون وكان عمره كذلك وبسبى ضبط مولد الامام أحمد لان كلامن البائين بائنين والسين بستين والقاف بمائة فالجملة مائة وأربعة وستون وكان مولده كذلك وأمر ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعين والراء بمائتين فالجملة مائتان وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك وجعد ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة والعين بسبعين والذال بأربعة فالجملة سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله والذي عليه الجمهور انه الخ) هو المعتمد والاقوال التي بعده ضعيفة وقوله بغزة هي بلدة مشهورة من بلاد الشام وقوله وقيل بعسقلان هي قرية كبيرة قريبة من غزة وقوله وقيل باليمن لم ارتعشت هل منه بخصوصه وقوله بخيف مني أي بخيف هو مني فالاضافة بيائية والتخفيف الخلط وتسمى به المكان المعروف بمكة لاجتماع خلط الناس فيه اذ منهم الجيد

والذي عليه الجمهور انه ولد
بغزة وقيل بعسقلان وقيل
باليمن وقيل بخيف مني

والزدي (قوله ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين) أي نقل الى مكة التي هي أم القرى والحال انه ابن ستين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرة وثمة على مسلم بن خالد الزنجي وأذن له في الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم رحل الى مالط بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم بغداد فأقام بها ستين فاجتمع عليه علماء وهاو صنف بها كتابه القديم ثم عاد الى مكة فأقام بها مدة ثم عاد الى بغداد فأقام بها ثم خرج الى مصر العتيقة ولم يزل بها ناشر العلم بجماعها العتيق الى أن توفي رحمه الله عليه اه خطيب في شرح الغاية (قوله وتوفي بمصر) أي العتيقة كما مر وكانت السيدة نفيسة رضى الله عنها موجودة اذ ذاك فأرسلت الى السلطان الذي كان بمصر وطالبت أن يمر وعليها جنازة الامام ففعلوا فمات عليه مأمومة (قوله وهو ابن أربع وخسين سنة) كان المناسب التقرير لان لما ذكر سنة مولده وسنة وفاته علم مدة عمره الا أن يقال الواو قد تأتي للتفريع كما مر (قوله ودفن بالقرافة) ظاهر كلام الشرح ان مدفن الامام الشافعي من القرافة وهو موافق للذي في الخطط لما قرئ أنه في تربة أولاد عبد الحكم وعده في مشاهد القرافة وكيف هذا مع أن جميع ما في القرافة يجب هدمه نعم ذكر الشافعي في المن أن السيموطي أفتى بهدم مشاهد الصالحين بالقرافة قياسا على أمره صلى الله عليه وسلم بسد كل خوخة في المسجد الاخوخة أي بكر وهو فسخة في الجملة هذا المشهور أن مدفن الامام الشافعي ليس من القرافة بل من بيت ابن عبد الحكم وكان حوله الحوانيت أي الدكاكين فالقبة عليه ليست من بناء القرافة حتى يحتاج لما مر وسمى المحل المعروف بالقرافة لانه نزل به بطن من مغافر يقال لهم القرافة فسمى باسمهم وقال الشيخ العدوي ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل ألق رافة فرجوا وجعلوا علماء على هذا المحل لان الشخص يجدر رافة في قلبه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم

اذا ما ضق صدرى لم أجدي * مقر عبادة الا القرافة

لئن لم يرحم المولى اجتهدى * وقلة ناصري لم ألق رافة

(قوله وعلى قبره الخ) الجار والمجرور خبر مقدم وما هو لائق مبتدأ مؤخر ومن الجملة والاحترام بيان ما هو لائق مقدم عليه (قوله ومعنى كون الشافعي الخ) غرضه بذلك دفع ما قد يتوهمه بعض الأذهان القاصرة والطابع المتبادر أن الامام الشافعي قلده زيدا (قوله موافقة له في الاجتهاد) أي حالة كونه موافقا له في الاجتهاد لا مقلدا له (قوله لماسبق) غلة لئلا يكون قصده ومال اليه ولعل مراده بما سبق

ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين وتوفي بمصر له الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين وهو ابن أربع وخسين سنة ودفن بالقرافة بعد العصر يوم الجمعة وعلى قبره من الجملة والاحترام ما هو لائق بمقام ذلك الامام رحمه الله ورضي عنه ومعنى هكون الامام رحمه الله معنى مذهب زيد رضي الله عنه أنه قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد كما سبق حتى ترد حيث ترد وليس المراد انه قلده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا

الامران المذكوران بعد قول المصنف فكان أولى باتباع التابعي فانه قال هناك
لامرين أقواهما هذه الاحاديث الخ وقوله حتى ترد حيث ترد غاية في موافقته أي
حتى ان الامام الشافعي ترد بان قال قولين في المسئلة التي ترد فيها زيد بان
كان له فيها قولان (قوله فهالك الخ) أي اذا أردت بيان مذهب زيد فهالك الخ وقوله
فخذ يشير بذلك الى أن هالك اسم فعل بمعنى خذ والتحقيق أن اسم الفعل هافقط وأما
الكاف فمعرف خطاب مفتوحة في المذكر مكسورة في المؤنث وتثنى وتجمع فيقال
ها كما وهاكم وقد تبدل الكاف هرة ومنه قوله تعالى حكاية عن أوتي كتابه
بيمينه هاؤم اقرؤا كتابه (قوله فيه) الاظهر مطلقه محذوف صفة للقول بعده
والنقد يرفخذ القول الكائن فيه أي في مذهب زيد كما قال الشرح ويكون حينئذ من
طرفية الدال في المدلول (قوله القول عن ايجاز) أي حاله كونه ناشئا عن ايجاز كذا
كتب بعضهم والاظهر منه ان عن بمعنى مع أي حال كونه مصاحبا للايجاز وقوله أي
اختصاره مبنى على ترادف الاختصار والايجاز وهو المراد وقيل الاختصار هو الحذف
من عرض الكلام أي تكراره بزيد زيد والايجاز هو الحذف من طول الكلام أي
زيادته على المقصود كمنهاج ومنهج فالاختصار ترك التكرار والايجاز ترك الزيادة
وقيل غير ذلك وقد جرت عادة المتأخرين بالاختصار ليحفظ الكلام وعادة
المقدمين بالبسط ليفهم ولذلك قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ
(قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي لان الاختصار تقليل اللفاظ وتكثير
المعاني وهذا التقييد تبع فيه شيخ الاسلام والجمهور وعلى ان المدار على تقليل اللفاظ
سواء كثرت المعاني أو نقصت أو ساءت وقال الشيخ السجاعي فيما كتبه على
الخطيب ان ما ذكره الشرح هو ما ذكره أهل اللغة كالتنوير في دقائق المنهاج
وصاحب المصباح قال وحقيقة الاختصار الاقتصار على تقليل اللفظ دون المعنى اه
وحينئذ فحقيقة المختصر ما ذكره الشرح (قوله مبرء الخ) أي حال كون القول المذكور
مبرء الخ وقوله أي منزها تفسير لمبرء والمقصود من ذلك أنه واضح جذا وقوله عن
وصمة الخ أي عن وصمة هي اللفظ لا زفا لاضافة البيان وقوله واحد الوصم أي هي
واحد الوصم فهو خبر لمبتدأ محذوف وقوله والوصم اسم جنس جمعي أي اسم دال على
الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة افراد كما هو ضابط اسم الجنس الجمعي ويترك
بينه وبين واحد بالتاء غالبا كما هنا وكافي تمر وتيرة وقد يفرق بينه وبين واحد
بياء النسب كروم ورومي وأما اسم الجنس الافراد فهو ما صمدق على الجنس
من غير قيد تحققه في جماعة كما و تراب (قوله بمعنى العيب) الظاهر انه تفسير

(فهالك) أي فخذ (فيه) أي
في مذهب زيد رضي الله عنه
(القول عن ايجاز) أي
اختصار والمختصر ما قل
لفظه وكثر معناه (مبرء)
منزها (عن وصمة) واحد
الوصم والوصم اسم جنس
جمعي بمعنى العيب

للوصمة التي هي واحد الوصم بدليل الافراد حيث قال بمعنى العيب (قوله الالغاز)
 أي جنسها الصادق بالواحد فلا يرد ما قد يقال مقتضى كلام المصنف انه ليس مبرأ
 عن وصمة لغز واحد أو لغزين لأنه انما قال مبرأ عن وصمة الالغاز وحاصل الجواب
 ان آل للجنس الصادق بالواحد (قوله جمع لغز) بضم اللام وسكون الغين
 أو فتحها أو ضمها أو بفتح اللام مع سكون الغين أو فتحها ولغز بضم اللام وفتح الغين
 مشددة وزيادة باء ساكنة ولغز بزيادة ألف مقصورة ولغزاء بألف ممدودة ذكره
 في القوافي نقلاً عن الكناي (قوله وهو الكلام المعنى) أي المفعول فيه
 التعمية وهي الخفاء وقيل التعمية ترجع الى الخفاء في المعنى واللغز يرجع الى الخفاء
 في اللفظ فثال التعمية قوله ما مثل قولك للذي يشكو الحبيب اسكت رجوع
 أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكو الحبيب عندك اسكت عن هذه الشكاية
 فانه رجوع عما تشكو به فإرادته السؤال عن اللفظ المماثل لقولك اسكت وموصفه
 فانه مثل اسكت وعن اللفظ المماثل لرجوع وهو باء فانه مثل رجوع فالذي مثل قولك
 اسكت رجوع منه بقاء فان معناهما اسكت رجوع ومثال اللغز قول الآخر
 بأها العطار أعرب لنا * عن اسم شيء قل في سوك
 تراء بالعين في بقطة * كما ترى بالقلب في نوبك
 أي بين لنا عن اسم شيء قليل في سوك له صفة ذلك انك تراء بالعين في حال البقطة
 كما تراء بالقلب في نوبك وهو السكون فانك اذا قلبت نوبك وقراءته من آخره صار
 كما ونا وقد أحسن بعضهم حيث قال

انما الالغاز عيب يختب * فاطر كنم والترم حسن الادب

ان من أقبحها قولهم * عاجز أعشى ترقى فانقلب

أي لفظ عاجز أعشى أي بإزالة العين منه ترقى يجعل آحاده عشرات فالألف بواحد
 تجعل بعشرة والحرف الذي في الحساب بعشرة هو الباء والجيم بثلاثة تجعل بثلاثين
 والحرف الذي في الحساب بثلاثين هو اللام والزاي بسبعة تجعل بسبعين والحرف
 الذي في الحساب بسبعين هو العين فانقلب بقراءته من آخره صار اسم على (قوله)
 يقال الغز في كلامه عني وشبهه) أي أخفى وأوقع الشبهة بمعنى الاشتباه
 في الكلام وقوله واليربوع في حجره أي ويقال الغز اليربوع في حجره فهو معطوف
 على فاعل الغز في كلامه وقوله مال يميناً وشمالاً في حفره أي مال في حفر حجره
 جهة اليمين وجهة الشمال واليربوع بفتح الباء حيوان قصير اليد من طوئل الرجلين
 يفر حجره في هب الرياح الأربع ويتخذ فيه كوى أحدها تسمى النافقاء والثانية

(الالغاز) جمع لغز وهو
 الكلام المعنى يقال الغز
 في كلامه عني وشبهه فيه
 واليربوع في حفره مال
 يميناً وشمالاً في حفره

القاصماء والثالثة الرامطاء فاذا اطلب من هذه الكوة تخرج من النافقوا اذا اطلب
من النافقوا تخرج من القاصماء وهو من الحيوان الذي له رئيس مطاع فان قصر رئيسهم
حتى ادركهم أحد وصاد منهم شيئاً اجتمعوا على رئيسهم وقتلوه ولو اغتبر به ويحمل
أكله لان لعرب تسطييه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لانه من حشرات الارض. (قوله
ومعنى البيت) أى معنى جلته لانه قد ذكر معنى فرداته فغرضه هذا ذكر معنى
جلته (قوله فى علم الفرائض على مذهب زيد) كان مقتضى الحل السابق أن
يقول فى مذهب زيد من أول الامر فله زاد ذلك توضيحاً (قوله مختصراً) أخذه من
قوله عن إيجاز أى اختصار وقوله واضحاً من مذهبنا (أخذه من قوله مبرأ عن
وصمة الغار وقوله عن عيب الخفاء الاضافة للبيان (قوله مقدمة) خبر مبتدأ
محذوف على ما هو أظهر الاحتمالات فى مثل هذا المقام والمقدمة فى الأصل صفة
مأخوذة من قدم الم لازم بمعنى تقدم فهى بمعنى متقدمة أو من قدم المتعدى يقال
قدم زيد عمراً فهى بمعنى مقدمة من اعتنى بها وعلى هذين الوجهين فهى بكسر
الدال ويجوز فتحها على انها من قدم المتعدى فهى بمعنى أن الغير قدمها ثم نقلت
وجعلت اسماً بالاطابقة المتقدمة امام الجيش ثم نقلت فى الاصطلاح لمقدمة
الكتاب ومقدمة العلم والاولى اسم لالفاظ تقدمت امام المقصود لا ارتباط لها بها
وانتفاع بها فيه كمقدمة الشيخ السنوسى التى ذكرها بقوله اعلم ان الحكم العقلى
الخ والثانية اسم لمعان توقف عليه الشرع فى المقصود على وجه البصيرة كخذه
وموضوعه وغايته الى آخر المبادئ العشرة المنقومة فى قول بعضهم

ومعنى البيت فخذ القول
فى علم الفرائض على
مذهب زيد بن ثابت رضى
الله عنه ولا يختصراً واضحاً
منها عن عيب الخفاء
مقدمة

ان مبادئ كل فن عشرة * الحسد والموضوع ثم الثمرة
وقضاه ونسبه والواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجيـع حاز الشرفا
وهذه المقدمة مقدمة علم لان الشرح ذكر هذا العلم وموضوعه وحذف غايته التى
هى ثمرته لانها تعلم من التعريف حيث قال فيه الموصل لمعرفة ما يخص كل ذى حق
من التركة فيعلم ان غايته معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة فتحصل أن
مقدمة الكتاب الالفاظ ومقدمة العلم معانى فينبغي التباين لكن بين ذات
مقدمة الكتاب والالفاظ الدالة على مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهى
يجتمعان فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود الالفاظ الدالة على مقدمة العلم كأن
ذكر الالفاظ الدالة على الحد والموضوع والغاية فهذه الالفاظ مقدمة كتاب
ودال مقدمة علم وتقدم مقدمة الكتاب فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود غير

تلك الالفاظ كقدمة الشيخ السهرسفي فيقال لها مقدمة كتاب فقط وينفرد دال
 مقدمة العلم فيما اذا ذكر المؤلف الالفاظ الدالة على الحد والموضوع الخ بعد
 المقصود كما وقع في بعض الكتب فيقال لهذه الالفاظ دال مقدمة العلم لان
 مدلولها معان يتوقف عاين المذموم في المقصود وان ذكر ثدود لها آخر ولا يقال
 لها مقدمة كتاب لانها لم تقدم امام المقصود حتى يقال لها مقدمة كتاب
 وجعل المحقق الامير بينهما عموما وخصوصا مطلقا وجهها لان المعاني التي يتوقف
 عليها الشروع في المقصود ان آخرت لم تكن مقدمة فان قيل جعل مقدمة
 الكتاب الالفاظ ومقدمة العلم معاني تحكم واجيب بانه لا تحكم لان الكتاب
 اسم الالفاظ فناسب ان تكون مقدمة كذلك والعلم اسم للمعاني فناسب ان
 تكون مقدمة كذلك على انه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله علم
 الفرائض هو الخ) علم من هذا التعريف ان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه
 الموارث وعلم الحساب المخصوص أعني الموصل الخ وقد سبق ان كل علم يطلق
 على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى الملكية فان أريد من علم الفرائض
 المعنى الاول وهو الادراك كان فقه الموارث بمعنى فهم مسائل قسمة التركات وعلم
 الحساب المخصوص بمعنى ادراك مسائل الحساب المذكور فكأنه قال علم
 الفرائض هو فهم مسائل قسمة التركات وادراك مسائل الحساب المخصوص وان
 أريد من علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد والضوابط كان فقه الموارث
 بمعنى القواعد والضوابط المفهومة المتعلقة بالتركات وعلم الحساب المخصوص بمعنى
 المسائل الملمومة المتعلقة بالحساب المذكور فكأنه قال علم الفرائض هو القواعد
 والضوابط المفهومة المتعلقة بالتركات والمسائل الملمومة المتعلقة بالحساب
 المخصوص وان أريد من علم الفرائض المعنى الثالث وهو الملكية كان فقه الموارث
 بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل قسمة الموارث وعلم الحساب المخصوص
 بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب المذكور فكأنه قال علم
 الفرائض هو الملكية التي يقتدر بها على فهم مسائل قسمة التركات والملكية التي
 يقتدر بها على علم مسائل الحساب المخصوص والاحتمال الاول اقرب ثم الثاني
 ثم الثالث فتدبر (قوله فقه الموارث) خرج فقه غيرها كالوضوء والصلاة وقوله
 وعلم الحساب معطوف على فقه الموارث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كما مر
 الاشارة اليه وقوله الموصل الخ صفة لعلم الحساب ودخل فيه علم الجبر والمقابلة
 وما الحق به من الطرق المعمول بها في الوصايا والذريات وخرج منه ما لا يوصل

علم الفرائض هو فقه
 الموارث وعلم الحساب
 الموصل

لذلك كالارتماطيق وهي كلمة يونانية معناها خواص العدد كقولهم كل عدد
 مساو لنصف مجموع حاشيته المتساويتين قريبا أو بعدا كما أربعة بين خمسة وثلاثة
 أو ستة واثنتين وهكذا في مجموع الخمسة والثلاثة ثمانية وكذلك مجموع الستة
 والاثنتين ونصف الثمانية أربعة فصدق ان الأربعة تساوت نصف مجموع الحاشيتين
 القريبتين أو البعيدتين على السواء (قوله لمعرفة ما يخص كل ذي حق من
 التركة) كذا في بعض النسخ الصحيحة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظ حقه بعد
 ذلك وهو لا يناسب الا لو قال الشرح لا عطاء كل ذي حق حقه وأما على ما في الشرح
 فلا يناسب ولا يستقيم التركيب بذكره الا بجملة محرورا عطف بيان
 أو منصوبا بتقدير أعني ولا يخفى انه حشو ولا فائدة فيه فالأولى حذفه ثم ان المتبادر
 ان المراد معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة بالنسبة لحقوق الارث بخلاف
 نحو الديون والاقارب والوصايا فذكرها في كتبه استطرادا وقيل المراد معرفة ما يشمل
 ذلك ولا استطراد اهـ أمير يتصرف وزيادة من الحنفية (قوله وموضوعه
 التركات) أي من حيث قسمتها فرضوعه انما هو وقسمته التركات فاندفع ما يقال
 ان علم الفرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكافين والتركات ليست عملا
 ووجه الاندفاع ان التركات ليست موضوعه من حيث ذاتها بل من حيث قسمتها
 ولا شك ان قسمتها عمل وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية ومن
 المعلوم انه يبحث في علم الفرائض عن أحوال القسمة وقوله لا العدد أي لان العدد
 موضوع علم الحساب فلا يكون موضوعا لغيره لان كل علم يتميز عن غيره بموضوعه
 كما يتميز تعريفه فكما لا يكون تعريفه تعريفا لغيره لا يكون موضوعه موضوعا
 لغيره والالزام خاطئ بما خروجه ومنتع كذا قاله ابن المصنف في شرح الكفاية وتبعه
 الشرح ولذلك قال العدد (قوله خلافا لمن زعم ذلك) أي أخالف خلافاً وأقول
 ذلك حال كوني مخالفاً لمن زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد بن يحيى بن
 عبد السلام فانه قال ذلك في نهاية الرائض في علم الفرائض والانصاف انه حيث
 أدخل علم الحساب المتقدم في تعريفه أدخل العدد في موضوعه من حيث انما قيل
 والتصحيح كما قال العلامة الامير ومحل قولهم الموضوع لم لا يكون موضوع العلم آخر
 اذا جعل موضوع العلم الآخر مستقلاً بخلاف ما اذا كان منضمّاً لغيره كما
 فان الموضوع مجموع التركات والعدد لا العدد وحده والشئ مع غيره غيره في نفسه
 كما انه عامية في الأولوة فلا عن شيخ الاسلام (قوله واعلم) هذه كلمة يوثق بها
 لشدة الاعتناء بما بعده والمخاطب بذلك كل من يتأق من العلم بحال الانه

لمعرفة ما يخص كل ذي
 حق من التركة وموضوعه
 التركات لا العدد خلافاً
 لمن زعم ذلك واعلم انه يتعلق
 بتركة الميت خمسة حقوق
 مرتبة

موضوع لان يخاطب به معين وقوله انه يتعلق الخ أي ان الحال والشان يتعلق الخ
فالضمير للحال والشان وقوله خمسة حقوق أي لازائد عليهم ما يدل على الاستقراء من
موارد الشرع وأيضا الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت واما ثابت بالموت
والاقل اماما متعلق بالعين وامام متعلق بالذمة والثاني اما الاميت وهو مؤن التجهيز
واما الغير وهو اما ان يكون بثبوته من جهة الميت بحيث يكون له تسبب في ذلك
وهو الوصية أولا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على
بعض فالمراد بالترتيب هنا كما قاله شيخ الاسلام المعنى الاقوى وهو كون كل شيء
في مرتبة لا المعنى الاصطلاحي وهو كون الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الشيء
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر انتهى مخصصا من اللؤلؤة
(قوله اولها الحق المتعلق بعين التركة) انما تقدم ذلك على مؤن التجهيز لان صاحبه
كان يتقدم به في الحياة نعم تتعلق الغرما بالاموال بالجر لا يقتضي ان يتقدم حقهم
على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله كالزكاة والحنابة والرهن) اشار بالسكاف
الى ان افراد الحق المتعلق بعين التركة ليست منحصرة فيما ذكره وقد نظمها
بعضهم في قوله

يتقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ومرهون مبيع مغلس
وجان قراض ثم قرض كتابه * ورد بعيب فاحفظ العلم تراس

فصورة الميراث نذر الله على أن أخصي بهذه أو تصدق بها أو نحو ذلك فتقدم
اخراجها للجهة المعنية وهذا مبني على انه لا يزول ملكه عنها حتى تذبح ويتصدق
بها حتى تعد من الحقوق المتعلقة بعين التركة والصحيح زوال ملكه عنها بالنذر
وصورة المسكن سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة
ان تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة لكن قال السبكي
لا حاجة لذلك لانها اذا كان النصاب باقيا فالاصح ان تتعلق الزكاة بالنصاب تتعلق
شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة واجاب عنه شيخ الاسلام بجهة اطلاق التركة
على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالاصح من ان تعلقها تتعلق شركة نظرا
لجواز تأدية الزكاة من محل آخر واما اذا كان النصاب بالغاء فتكون الزكاة من
الديون المرسلات في الذمة كما في شرح الترتيب وصورة المرهون أن تكون التركة
مرهونة بتدين على الميت فيقضى منها دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر الحقوق
وصورة المبيع للمغلس ان يشتري عبدا مثلا بثمن في ذمته ويموت المشتري مغلسا
ويجد البائع مبيعه فله الفسخ وأخذ المبيع فيه تقدم به واستشكاه السبكي بأنه

اولها الحق المتعلق بعين
التركة كالزكاة والحنابة
والرهن

إذا فسح خرج المبيع عن التركة فلا استثناء وأجيب بأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لا من أصله على التصحيح وتخرجه عن التركة من حين الفسخ لا يضر كالأضرار خروج العبد الجاني عما يبيعه في الجناية وصورة الجاني أن يقتل السيد بنفسه أو يقطع طرفاً خطأ أو شبهه عمد أو بعد الإقصاء فيه كقتله ولده أو فيه قصاص وإن كان عتي على مال أو أنفق مال إنسان ثم مات سيد العبد وأرش الجناية مملوكة برقبته فالجني عليه مقدم في هذه الصورة بأهل الأمر من أرش الجناية وقيمة العبد وصورة القراض أن يقارضه على مائة ريال ليتجر فيه أو الربح بينهما ما مناصفة مثلاً فبعد أن ظهر الربح وقبل قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحصته من الربح وصورة القرض أن يقرضه ديناراً ثم يموت المقرض عن عين المال الذي اقترضه فالمقرض مقدم به وصورة الكفالة أن يقبض السيد بحكم الكتابة من المكاتب ويموت قبل الأثناء الواجب عليه فالملك كاتب مقدم على غيره بأقل مما قول لأنه الواجب في الأثناء وصورة الرذالة عيب أن يرذل المشتري المبيع بعيب بعده موت البائع وكان الثمن باقياً فيقدم به المشتري ولو اجتمع بعض هذه الحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح الجعبري الزكاة ثم حق الجناية ثم حق الرهن ثم حق بيع المغلس ثم حق القراض وانظر إلى وافي (قوله فيقدم على مؤن التجهيز) أي فيقدم الحق المتعلق بعين التركة على مؤن التجهيز خلافاً للحنابلة كما في التلوة (قوله والثاني مؤن التجهيز) إنما قدمت على الديون المرسلات لأن الحى إذا جرح عليه بالفلس يقدم بما يحتاج إليه على ديون الغرماء فكذا الميت بل أولى لأن الحى يسعى على نفسه ووليت قد انقطع عن سعيه ولأنه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذى وقصته ناقته كفنه في ثوبه ولم ينسئ فصل صلى الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا وترك الأسيه فصلا في وفائع الأحوال إذا كانت قولته ينزل منزلة العموم في الحال وإذا ثبت ذلك في الممكن فساير مؤن التجهيز في معناه أمارة في التلوة نقلاً عن شيخ الإسلام (قوله بالمعروف) أي حالة كونه من بابسة بالمعروف بحيث تكون من غير اسراف ولا تقير ولا تنظر إلى ما كان عليه في الحياة من اسرافه وتقيراته انتهى لؤلؤة (قوله فإذا كان الميت فاذا الخ) لا حاجة له في المقام لأنه من التفصيل الذى يذكر في كتب الفقه (قوله فتجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة) أي ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت ابناً بالغاً صحيحاً لم يجزه بالموت وما لو كان الميت مكاتباً لأن الكتابة تنفسخ بالموت وأما البعض فمؤن تجهيزه على قريبه وعلى سيده بحسب ما فيه من الرق والحرية أن لم تكن بينه وبين سيده مهابة

فيقدم على مؤن التجهيز
والثاني مؤن التجهيز
بالمعروف فان كان الميت
فاقد المأجزة فتجهيزه على
من عليه نفقته في حال الحياة

والأفعلى من مات في نوبته ولومات من تجب نفقته على غيره وقبل ان يخرج
 مؤن تجهيزه مؤن صاحب المال وصـ قـ تركته فهل يقدم الاقول لتقديم حقه
 أو الثاني لتبين انه عاجز عن تجهيز غيره خلاف ولعمد الثاني (قوله فان تعذر في
 بيت المال) ولا يراد في كفن من جهر من بيت المال على ثوب واحد وكذا من
 كفن من وقف على الا كفا فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وإما من
 كفن من مال من تجب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فيه ما
 على الثوب الواجب كافي الأول وقد عني شيخ الاسلام (قوله فان تعذر فعلى أغنياء
 المسلمين) أي فرض كفاية كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياء المسلمين
 من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن تجهيز (قوله وهذا الخ) تقييد لاصل الكلام
 أعني تعاق مؤن التجهيز بالتركة فاسم الإشارة عائد لكون مؤن التجهيز يخرج من
 التركة وقوله في غير الزوجة أي غير الزوجة التي تجب نفقتها الأخذ بما بعد في صدق
 بالزوجة التي لا تجب نفقتها بالنسبة وأوصغراً وأولهم تسليهاً لما لا يوافقها وهي أمة
 وقوله وإما الزوجة التي تجب نفقتها الخ مثل الزوجة حادها غير المـ كترارة اذ ليس
 لها إلا الأجرة وشملت الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة بانها وهي حامل وقوله مؤن
 تجهيزها على الزوج المؤسر أي لا من تركتها وأخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز
 زوجة أبيه وار لزمه نفقتها بالحياة وأخرج بالمؤسر المعسر فلا يلزمها مؤن تجهيزها
 فتخرج من أصل تركتها إلا من حصته فقط وضابط المعسر من لا يلزمه النفقة
 المعسر من ونحوه بل ان يقال من ليس عنده فاضل عما يترك له فليس وضابط المؤسر
 على العكس فيه أولوصار مؤسراً بالانجر اليه من لارث لزمه مؤن تجهيزها وهذا
 مذهب الشافعية وكذا الحنفية وإما عند غيرهما فيؤن تجهيزها من تركتها ولو كان
 الزوج غني أو وجه الأول ان علاقة الزوجية باقية لانه يرثها ويغسلها ونحو ذلك
 ووجه الثاني ان التجهيز من توابع النفقة والنفقة واجب للزوجة وهو قد انقطع
 بالموت (قوله والثالث الديون المرسله في الذمة) أي المطلقة عن تعلقها بعين التركة
 وانما قدمت على الوصية لانها أحق واجب على الميت بقضاؤه واجب والوصية تبرع
 فذلك أخرت فان قيل قد قدمت الوصية على الدين في قوله تعالى من بعد وصية
 يوصي بها أودين أجيب بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأنها لان شأنها ان تشيخ
 بها الأنفس لا يكون لها مأخوذ لا في نظير شيء وينت السنة تقديم الدين عليها
 ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الأدمي اذ مات قبل أدائها اوضاقت التركة
 عنها ما لقوله عليه الصلاة والسلام لا دين لله أحق بالقضاء مما قبل الموت فان كان

فان تعذر نفقته في بيت المال
 فان تعذر فعلى أغنياء
 المسلمين وهو ما لا يوافقها
 الزوجة وأما الزوجة التي
 تجب نفقتها فيؤن تجهيزها
 على الزوج المؤسر ولو كانت
 غنية والمرسله في الذمة وهي
 مؤخره عن مؤن التجهيز

محجور عليه قدم دين الا دمي جزما والا قدم حق الله جزما ومحل هذا التفصيل
ان لم تتعلق الزكاة بالعين والا قدمت سواء كان محجورا عليه أم لا ولو اجتمع عليه
ديون لله تعالى فالأوجه كما قاله السبكي انه ان كان النصاب موجودا قدمت
الزكاة والا فالتسوية ومن جق الله لسقوط الصلاة اذا أوصى به وهو كل صلاة
نصف صاع ولو الوتر عند الحنفية كما في شرح السراجية للسيد الجرجاني
واذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كما ذكره النبتقي هنا ان يخرج الكفارة عن
صلاة للمساكين ثم يهبها للمساكين لا تصدق ثم يخرجها عنه عن صلاة أخرى وهكذا
حتى يبرأ من عليه الصلاة وقد نقل عن المزي في ذلك فينبغي ان تفعل احتياطا انتهى
لخصنا من اللؤلؤة وحاشية الشيخ الامير (قوله والرابع الوصية الخ) انما قدمت على
الارث تقديم المصلحة الميت كما في الحياة واوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقوله
بالتثالث الخ كان الاولى حذف ذلك من هنا لار التفصيل بين الامضاء والارث
لا غراض لا تختصنا اذا الغرض هنا ذكر الترتيب وقوله لاجنبي أي من ليس بوارث
وان كان قريبا من لا يرث وقوله فان كانت بخلاف ذلك أي بأن كانت بأكثر من
الثالث أو كانت لوارث وقوله نفقه تفصيل الخ وهو انه ان كان للميت وارث خاص
فوصيته بأكثر من الثلث منعقدة لا يمكن تتوقف على اجارة الورثة بالنسبة للزائد
وان لم يكن له وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثلث باطلة فيما زاد عليه
لان الحق للمسلمين ولا يجوز ولا يخرج على قولي تفريق الصفقة فهو مستثنى من
القاعدة المعروفة واذا أوصى للوارث توقفت الوصية على اجازة باقي الورثة
ولو كانت بأقل مما قول (قوله والخامس الارث) المراد به تسلط الوارث على
التركة بالتصرف ايحى تأخره عما قبله والا فلا يصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة
الى مالك الوارث انه هي لثاوة (قوله وهو) أي الارث لا بمعنى التسلط المذكور
بل بمعنى الاستحقاق وقوله المقصود بالذات أي المقصود لذاته واما غيره فهو مقصود
لغيره (قوله وله أركان) أي للارث بمعنى الاستحقاق اركان لا يتحقق الا بها
في مات ولا وارث له أوله وارث ولا مال له فلا ارث منه وقوله وفي ثلاثة مورث الخ
فاذا مات زيد عن ابنه وخلف شيئا فزيد مورث وابنه وارث والشيء الذي خلفه
حق موروث ولولم يصح بيعه كالاختصاص ومنه كلب الصيد مثلا ولولم يكن مالا
ولا اختصاصا كالقصاص وحد القذف (قوله وله شروط) أي للارث شروط
وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت حكما كما في المغترة اذا حكم
القاضي بموته أو تقديره كما في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه توجب غرة

والرابع الوصية بانثالث فما
دونه لاجنبي فان كانت
بخلاف ذلك نفقه تفصيل
مذكور في كتب الفقه
كقيمة الحقوق السابقة
والخامس الارث وهو
المقصود بالذات في هذا
الكتاب وله أركان وهي
ثلاثة مورث ووارث وحق
موروث وله شروط يعلم
أكثرها من ميراث العرق
والدمى وسياقي في آخر
الكتاب

وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء تقديرا كحمل انفصل
حيما حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت ولو نطقه والعلم بالجهة
المقتضية للارث وهذا مختص بالقاضي ومثله المقتضى وقوله يعلم أكثرها من ميراث
الح المراد بالأكثر الشرطان الأولان وخرج بالأكثر الشرط الثالث فإنه لا يعلم
منه ما ذكره وقوله وسياقى أى الاكثر (قوله وله أسباب وموانع) أى للارث أسباب
ثلاثة وموانع ثلاثة على ما ذكره المصنف فيهما وقوله ذكرهما أى الأسباب
والموانع وقوله بقوله أى في قوله وطرفية المذكور في هذا القول المخصوص من ظرفية
العام في الخاص

(باب أسباب الميراث)

أى باب بيان أسباب الارث فالميراث بمعنى الارث وإن كان يستعمل بمعنى الموروث
أيضا كما سيذكره الشرح وانما بوب الكتاب لانه أسهل في وجدان المسائل
وأدعى لحسن الترتيب والنظم ولأن القارى إذا ختم بابا وشرع في آخر كان أنشط
وابعث له كالمسافر إذا قطع فرسخا وشرع في آخر ولذا كان القرآن سورا وأعرض
على الترجمة بأن فيها قصورا لانه كما ذكر أسباب الارث ذكر موانعه وأجيب بأن
فيه حذف الواو مع ما عطف فيكون فيها كفاية كما أشار إليه الشرح بقوله أى
وموانعه واعتذر بعضهم بأن الترجمة لشيء والزيادة عليه لا تعد عيبا وانما يعد عيبا
الترجمة لشيء والتمس عنه ومحمل ذلك إذا كان التبويب من المؤلف كما لا يخفى
وقد قيل إن الناظم لم يترجم وعليه فلا يظهر ذلك كما قاله الاستاذ الحنفى وقال الشيخ
الاميرانية يظهر ولو كان المترجم غير المصنف لانه ينزل منزلته قال ولا يظهر فرق
خلافا لما في الحاشية (قوله والباب الح) قد اشتملت الترجمة على ثلاثة ألفاظ
الأول لفظ الباب والثاني لفظ الأسباب والثالث الميراث وقد أخذ الشرح بتكلم
عليه على هذا الترتيب (قوله المدخل) أى والمخرج ففيه حذف الواو مع ما عطف
والمراد بالمدخل بفتح الهمزة مكان الدخول لأنفس الدخول ولا زمانه وإن صلح لهما
ومع الالف مصدر ميمي وحيد فالحار والمجرور بعده متعلق بحذوف أى الموصول
الى الشئ لأن اسم المكان لا يعمل - حتى في الجار والمجرور وعديله وهو الظرف
(قوله واصطلاح اسم المجلة مختصة) أى متميزة وقوله من العلم لا يتمشى على التحقيق من
أن أسماء التراجم موضوعة للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة إلا أن
يقدره ضاف بأن يقال من دال العلم بمعنى المسائل المدلولة للألفاظ المخصوصة وقوله
تختصه فصول فهو سائل أى يندرج تحته الح وكان عليه أن يقول تختصه فصول

وله أسباب وموانع ذكرها
بقوله *(باب أسباب
الميراث)* أى وموانعه
والباب لفظ المدخل الى
الشيء واصطلاح اسم
المجلة مختصة من العلم تختص
فصول ومسائل غالبا

وفروع ومسائل غالباً والاندراج المذكور من اندراج الاجزاء تحت كلها ومحملة
بالنسبة للمسائل ان اريد بها الجمل وان اريد منها المعاني فكان اندراجها تحت
الباب من اندراج المدلول تحت الدال وعليه فالمراد بالاندراج ما يشتمل اندراج
الاجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للقصول واندراج المدلول تحت دالة وهذا
بالنسبة للمسائل وقوله غالباً راجع لما اوقد لا يذ كرفيه الا فصل كتاب امهات
الاولاد وقد لا يذ كرفيه الامثلة واحدة واتفق ذلك في نحو البخاري فيعقد
للحديث في الحكم الواحد باباً والحاصل ان اسماء التراجم المشهورة خمسة الاول
كتاب وهو اسم مجمل مختصة مشتملة على ابواب وفصول وفروع ومسائل غالباً
والثاني باب وهو اسم مجمل مختصة مشتملة على فصول الخ والثالث فصل وهو اسم
مجمل مختصة مشتملة على فروع الخ والرابع فرع وهو اسم مجمل مختصة مشتملة على
مسائل الخ والخامس مسألة وهي تطلق على مجموع القضية وعلى النسبة وتعرف
بانها مطالوب خبري يبرهن عليه في العلم ومعانيها بالاعوية لا تخفى عليك (قوله
والاسباب الخ) لما تكلم على الحكمة الاولى من الترجمة شرع بتكلم على
الحكمة الثلثية منها (قوله وهو لغة ما يتوصل به الى غيره) أي سواء كان
حسبياً كالجمل ومنه قوله تعالى فليدب سبب الى السماء أو معنوياً كالعلم فانه
سبب للخير ومنه قوله تعالى رأيتناه من كل شيء سبباً فان بعضه -م فسر به العلم
(قوله وامطالاجا ما يلزم الخ) هذا ما عرفه به كثيرون وعرفه الا مدى بأنه كل
وصف ظاهر منضبط مع عرف الحكم شرعي وهو ان سبب لكونه تعريفاً للسبب
الشرعي الذي الحكم فيه ولا يضر الا تبيان فيه بكل لانه قد جعله ضابطاً لجميعها
فأقي بكل المفيدة للاحاطة والتعريف الاول يشمل العقلي كالنظر فانه سبب عقلي
لالم على المختار والشرعي كالصحية الموضوعية للعقب فانها سبب له والعمادي كحر
الرقبة فانه سبب القتل (قوله لذاته) راجع للطرفين فكأنه قال ما يلزم من وجوده
الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو في الاول لرفع ما قد يقال برده على
التعريف بالنظر للشق الاول ما لواقترن بالسبب مانع أو فقد شرط كان اقترن
بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فانه لم يلزم من وجوده
الوجود كمن لا لذاته بل لمانع أو لفق شرط وفي الثاني لرفع ما قد يقال برده على
التعريف بالنظر للشق الثاني ما اذا وجد السبب عند عدم السبب لكونه خلفه
سبب آخر كان فقدت القرابة وخلفها نكاح أو ولاء فانه لم يلزم من عدم السبب
عدم الارث لكن لا لذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لعين السبب

والاسم - باب جمع سبب
وهو لغة ما يتوصل به الى غيره
وامطالاجا ما يلزم - من
وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذاته

كما هو المناسب للوجود الخارجي من ان كلا من الاسباب سبب مستعمل
والا فالسبب في الحقيقة واحد لا بعينه وحينئذ فلا يتأتى وجود السبب بدون
السبب أصلاً وقرر الشيخ العدوي ان قوله لذاته ترصيع لعق من فاتها التعليل والمعنى
ما يلزم من أجل وجوده للوجود ومن أجل عدمه العدم وحينئذ فلا مرد ما ذكر
فهو مجرد التوضيح (قوله والميراث الخ) شروع في اللفظة الثالثة من الترجمة
(قوله يطلق بمعنى الارث) أي كما يطلق بمعنى الموروث وسبأني وضافة معنى
لما بعده لا بيان وقوله وهو المقصود بالترجمة أي بافظ الميراث المذكور في الترجمة
(قوله وهو) يحتمل ان الضمير عائذ على الميراث بمعنى الارث ويحتمل عوده
على الارث وقوله البقاء فالوارث بمعنى الباقي لانه باق بعد موت المورث ومنه اسمه
تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد فناء خلقه وقوله وانتهى قال الشيء الخ لا يخفى عايل
انه ان زيد على هذا سبب أو نحوه كان معناه اصطلاحاً لكن فيه ان الارث صفة
الوارث والانتقال صفة الشيء المتقل كالمال المستقل من المورث للوارث فاعل
الانساب أن يقول وأخذ الشيء الخ أو واستحقاق الشيء الخ بذلك قوله وانتهى قال
الشيء الخ (قوله وهو) فيه الاحتمال ان التقدمان في الضمير قوله وقوله مصدر
ورث بكسر الواو وقوله وراثته وميراثا وارثا مصار ثلاثة الاقوالان مزيدان والثالث
مجرد وأصل ميراث موراث قلبت الواوياء كما في ميزان وميثاق (قوله وأصله
الواو) أي أصل الارث المادة المتلبسة بالواو وفي عبارة تسامح والضمير عائذ على
الارث لا الميراث لانه يمنع منه قوله فقلبت همزة الميراث وان كان أصله الواو أيضاً
لم يكن لم تقلب واو همزة بل ياء كما مر (قوله ويطلق بمعنى الموروث) هذا مقابل
لقوله قبل ذلك يطلق بمعنى الارث فذلك اطلاق مصدرى وهذا اطلاق غير
مصدرى بل بمعنى اسم المفعول وقوله والارث عطف على الموروث من قبيل عطف
المرادف قال تعالى ويا كلون التراث كلاً لما وأصله وارث كتحاء في وجاء (قوله
وهو لغة) الضمير راجع للارث بمعنى الموروث بدايل قوله ومنه خبره مسلم الخ
وان كان الظاهر من السياق انه راجع للميراث بمعنى الموروث والمعنى واحد وقوله
الاصل والبقية ومنه سمي مال الميت ارثاً لان أصله كان للغير وهو بقية من سلف
لمن خلف (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو الاصل والبقية وقوله خبره مسلم
أي الارث في خبره مسلم وقوله ثبتوا بضم الهمزة والباء وقوله على مشاعركم أي
معالم دنسكم وهي المأثورات وتعلق المشاعر على الحواس وعلى مواضع المناسبات
وقوله فانكم على ارث أبيكم ابراهيم هذا هو محل الشاهد وقوله أي أصله وبقية منه

والميراث يطلق بمعنى الارث
وهو المقصود بالترجمة وهو
لغة البقاء وانتهى قال الشيء
من قوم الى قوم آخرين
وهو مصدر وراث
وراثته وميراثا وارثا وأصله
الواو قلبت همزة ويطلق
بمعنى الموروث والارث وهو
لغة الاصل والبقية ومنه خبر
مسلم ثبتوا على مشاعركم
فانكم على ارث أبيكم
ابراهيم أي أصله وبقية منه

أى أصل دينه وبقية من دينه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله ما ضبطه
القاضي الخ. هذا تعريف له بالمعنى الاسمي أعني كونه أسما للموروث كما هو
سياق كلام الشرح والاسباب انما تحسن للمصدر وهو المراد في الترجمة كما تقدم
(قوله الخونجي) قال العلامة الامير بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح النون
نسبة لخونجة ككورجة بلدة كذا في القاموس اهـ والمسموع من أفواه
المشايع الخونجي بفتح الخاء والواو وسكون النون (قوله بأنه) متعلق بضبطه
وقوله حق جنس يتناول المال وغيره كحق الخيار والشفعة والقصاص ويكمله
المشتهر قبل دبعه والخبرة المحترمة وقوله قابل للتجزى قيد أول مخرج لولاية النكاح
فانه وان انتقلت للابعد بعد موت الاقرب لكن لا تقبل التجزى لكل واحد
من الاخوة بعد الاب مثله ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم وأخرجوا به
أيضا الولاء فانه وان انتقل للابعد بعد موت الاقرب لا يمكن لا يقبل التجزى
والتجزى انما هو الارث به فهو داخل في التعريف وأما نفس الولاء فكما للنسب
لا يتجزى كذا قيل والحق انه يقبل التجزى بنفسه على ان التحقيق انه ثابت
للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخر فوائده فيكون خارجا بقوله بعد ثبت لمستحق
بعد موت من كان له ذلك فان قيل ان الخيار والشفعة والقصاص من جملة الموروث
مع انها لا تقبل التجزى اذ ليس شيئا يفرز ويقسم أجيب بأنه ليس المراد بقبول
التجزى قبول الافراز والقسمة بل المراد به قبول أن يكون لهذا نصفه ولهذا ثلثه
ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى وان لم تقبل الافراز والقسمة
وقوله ثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك قيد ثان يخرج به الحقوق الثابتة
بالشراء والاتهاب ونحوهما فان كلامه ما حق ثبت للمستحق لكن لا بعد موت
من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة أو معجزة لم ترجع له التركة لزوال
الملك عنه بتحقيق موته والقول بأنه حين عيده موته خلاف الغرض ولو مسح شخص
جدا قسمت تركته لتزيل ذلك منزلة الموت وفيه اساءة على قولهم تعند امرأته عدة
الرفاة أو حيوانا يؤخر قسم التركة الى موته وقبله كالمال الضائع يجب حفظه وهو
كفرقة الطلاق فتعند امرأته عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته الا بعد جديد
فان مسح نصفين فالعبرة بالنصف الاعلى كذا قيل وهو لا يشمل التنصيف طولا
ولا شملا والاحسن أن يقال ان فعل ما للحيوان من حركة وتنفس فحيوان
والانجاء ادوقوله لقراءة بينهم أو نحوها أي من زوجية وولاء واسلام وهذا قيد ثالث
فخرج به الوصية بناء على القول بأنها ملك بالموت فانهما حق ثبت لمستحق الخ لكن

وشرعا ما ضبطه القاضي
أفضل الدين الخونجي رحمه
الله بأنه حق قابل للتجزى
ثبت لمستحق بعد موت من
كان له ذلك لقراءة بينهم
أو نحوها

لا اقاربة أو نحوها (قوله وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب) أي من بيان محتررات قيوده وشرحه ونحو ذلك وعبارته بعد ذلك الضابط فقولنا حقبة ناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص الخ وقد علمت المهتم منهم ما توضحها (قوله أسباب) مبتدأ ثلاثة خبر وقوله أي ارث أشار به إلى أنه ليس المراد بالميراث الموروث وقوله الوري هو في الأصل اسم للخلق بمعنى المخلوقين والمراد به هنا خصوص الآدميين والجن فهو عام أريد به خاص كما أشار إليه الشرح وقوله أي الآدميين أي والجن لأنهم مكافون بفروع شريعتنا اجتماعا وان كنا لا ندري تفاصيل كيفية فهم وقوله وإن كان الوري في الأصل الخلق أي والحال أن الوري في الأصل الخلق وإنما سموا بذلك لما وارثهم الأرض أو أوارت بعضهم لبعض (قوله متفق عليهم) دفع به ما يقال إنها أربعة بزيادة الإسلام (قوله كل من الأسباب الخ) أتى به بعد قوله أسباب ميراث الوري ثلاثة دفع لما قد يتوهم من أن الارث إنما يكون عند اجتماع الأسباب الثلاثة فأفادك أن كل واحد يفيد الارث على الاستقلال فالمراد الكل الجبهي لا الكل المجموعي والتنوين في كل عوض عن المضاف إليه والأصل كل واحد من الأسباب الخ (قوله أي صاحبه) تفسير للرب وقوله والمراد المتصف به إنما قال ذلك لأن المفهوم من قولك صاحب كذا عدم قيام كذابه وانفصاله عنه ألا ترى لقولك زيد صاحب مال فإن المال منفصل عن زيد وغير قائم به وهذا ليس مرادا بل المراد أنه متصف به (قوله وهي) مبتدأ لكن لا يصح الاخبار عنه به ككاح لان المبتدأ كناية عن الأسباب الثلاثة فلا يصح الاخبار عنه بواحد منها وأشار الشرح لتصحيح الاخبار بقوله أولها لان الخبر حينئذ جملة قوله أولها فكاح وسيعطف عليه قوله وثانيها ولاء الخ وقوله وثالثها نسب ولك طريق ثان لتصحيح الاخبار وهو ملاحظة العطف قبل الاخبار فان قيل قد صرحوا بجمع العطف إذا كان الخبر المجموع أجيب بأن محل ذلك إذا كان المجموع مؤولا بواحد كما في قولهم الرمان حلوا مض أي من بخلاف ما إذا قصد كل منها في ذاته أفاده العلامة الأمير (قوله أولها فكاح) هو لغة الضم والجمع وشرعا ما ذكره الشرح بقوله وهو عقد الزوجية الصحيح وخرج بالعقد وطء الشبهة وإن لحق به الولد وطء الزنا وبالصحيح الفساد فلا أثر لذلك في الارث لكن المختلف في فساده كالصحيح عند المالكية في إيجاب الارث إلا فكاح الخيار وكاح المريض لانحلال الأول ونهى الشارع عن ادخال وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده ككاح الخامسة ولا عبرة بذهب

وقد ذكرت ما في هذا
الضابط في شرح الترتيب
(أسباب ميراث) أي ارث
(الوري) أي الآدميين
وإن كان الوري في الأصل
الخلق (ثلاثة) متفق عليها
(كل من الأسباب) يفيد
(أي صاحبه والمراد
ربه) أي صاحبها (الوراثه) أي
المتصف به (أي الأسباب
الارث) وهي (أي الأسباب
الثلاثة أولها) وهو
عقد الزوجية والصحيح

الحوارج حيث جوزوا نكاح أكثر من أربع كما قال القائل
 وليس كل خلاف جاء معتبرا * الخلاف له حظ من النظر
 وما وقع في كشف الغوامض من أن الفاسد لا يرث به اتفاقا لا يغتر بظاهره ويمكن
 حمله على المتفق على فسادهم ولو اختلف مذهب الزوجين ولم يترا فاعمالهما كم قاله عبرة
 عندنا معاشر الشافعية بمذهب الزوج كافي للوفاة عن ابن حجر (قوله وإن لم
 يحصل وطء ولا خلوة) أي سواء حصل وطء أو خلوة أم لا (قوله ويورث به
 من الجانبين) فيرث الزوج الزوجة إذا ماتت وبالعكس إجماعا حيث لا مانع
 وقوله لقوله تعالى الخ دليل لقوله ويورث به من الجانبين فقوله تعالى ولا لكم نصف
 ما ترك أزواجكم دليل لارث الزوج من الزوجة وقوله ولهن الربع مما تركنكم
 دليل لارث الزوجة من الزوج ولذلك قال الشرح الخ (قوله ويورث الزوجان
 في عدة الطلاق الرجعي) أي لأن الرجعية زوجة لا في جواز الوطء وقوله ولو كان
 الطلاق في الصحة أي سواء كان الطلاق في الصحة أم في المرض (قوله لا الزوجة
 المطلقة بائنا) أي كأن طلقنا وثلاثا وقوله في مرض الموت أم لو كان في الصحة
 فلا ارث بينهما إجماعا فالقيد المذكور لبيان محل الخلاف وقوله عندنا أي فلا ترث
 عندنا معاشر الشافعية مطلقا أي سواء انقضت عدتها أم لا سواء تزوجت أم لا
 وقوله خلافا للأئمة الثلاثة أي أخالف خلافا للأئمة الثلاثة أو أقول ذلك حال
 كوني مخالفا للأئمة الثلاثة وقدير مذهبهم بقوله فانها الخ (قوله ما لم تنقض
 عدتها) فإن انقضت لا ترث عندهم وقوله ما لم تنقض فان تزوجت لا ترث عندهم
 وقوله ولو انقضت عدتها واتصلت بأزواج أي ما لم يصح من مرضه صحت بينة قال
 في شرح الترتيب وهذا إذا اتهم في طلاقها بالقرار من ارثها ما إذا لم يثبت كالأبواب أنها
 بسؤالها أو عاق طلاقها على شيء لها منه بدأي غني ولا تأثم بتركه فقهه عامة
 أو عاق طلاقها في الصحة على شرط فوجد في المرض ونحو ذلك فلا ارث لها لعدم
 التهمة في القرار من ارثها انتهى لكن المعتمد عندهم أنها ترث في الجميع سدا للذرائع
 وطردها لذلك على وتيرة واحدة وإن كانت العلة في الأصل النهي عن إخراج وارث
 (قوله وعند المالكية أيضا) كما كان عندهم ما سبق وقوله فاعقد باطل ثم إن مات
 قبل الدخول فلا تستحق صداقا ولا ارثا وإن دخل بها فعليه الأقل من ثلث ماله
 أو المسمى أو صداق المثل وقوله ولا ترثه أي ولا يرثها أيضا فقد السبب كما هو
 مقتضى حكمهم به طلاق العقد وقوله ولو تزوجت المريضة الخ هذه المسئلة عكس
 ما قبلها وقوله لم يرثها أي لبطلان العقد ولا ترثه أيضا لهذه العلة وفي كلام الشرح

وإن لم يحصل وطء ولا خلوة
 ويورث به من الجانبين لقوله
 تعالى ولا لكم نصف ما ترك
 أزواجكم الخ ويورث
 الزوجان في عدة الطلاق
 الرجعي باتفاق الأئمة
 الأربعة ولو كان الطلاق
 في الصحة لا الزوجة المطلقة
 بائنا في مرض الموت عندنا
 خلافا للأئمة الثلاثة
 فانها ترثه عند الحنفية ما لم
 تنقض عدتها وعند الحنابلة
 ما لم تنقض عدتها وعند المالكية
 ولو انقضت عدتها واتصلت
 بأزواج وعند المالكية
 أيضا لو تزوج المريض
 في مرض الموت امرأة فاعقد
 باطل ولا ترثه ولو تزوجت
 المريضة في مرض الموت
 رجلا لم يرثها

احتباك ولا توافق الشافعية على عدم الارث بنكاح المرض الا فيما اذا اعتق
 أمته في المرض وعقد عليهم فانها لا ترث للزوم الدور فانها لو ورثت لمكان عتقها
 تبرعا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح
 اجازتها اذا اعتقت فتوقف عتقها على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها فتخلص
 من الدور بقولنا فتعق ولا ترث (قوله وثانيها ولاء) هو لغة السلطنة والحصرة
 ويطلق على القرابة قال الجوهرى يقال بينهم ولاء بالفتح أى قرابة وشرعا ما سيذكره
 الشرح بقوله وهو عصوبة الخ وسمى ذلك ولاء لا لتساب العتيق الى معتقه كالتساب
 الولد لوالده وقوله وهو بفتح الواو مدود احترام من الولاء بكسر الواو (قوله والمراد
 ولاء العتاقة) أى ولاء سببه العتاقة بمعنى العتق وليس المراد ولاء الموالاة والمخالفة
 التى كانت فى الجاهلية وصورتها ان يقول الرجل لا آخره معي هدمك أى هدمى
 بسفك دمى كهدمك بسفك دمك وسلمى سلمك أى سلمى صلمك وحرى حربك
 تربنى وأرنتك وتنصرنى وأنصرك وتعقل عني وأعقل عنك فيوافقه الآخر ويصير
 كل حليف للآخر ومواليه ووارثا له وقد أبطل المشرع ذلك (قوله وهو) أى
 أم ظلالا كما مرّت الإشارة اليه وقوله عصوبة أى ارتباط بين المعتق والعتيق
 كالارتباط بين الوالد وولده ووجه الشبه ان العبد كان فى حال الرق كالمعدوم
 لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صيره موجودا كاملا لكونه حينئذ يملك
 ويتصرف كما ان الولد كان معدوما بالاب تسبب في وجوده فكل من المعتق
 والاب تسبب في الوجود وقوله سببها نعمة المعتق على رقيقه أى سبب تلك العصوبة
 انعام المعتق على رقيقه بالاعتاق لكن التعبير بالمعتق فيه قصور لانه لا يشمل
 ما لو ورث انسان أمه أو فرعه فعتق عليه قهر اخاه الولاء ومع ذلك لا يقال فيه
 عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق دون الاعتاق ولذلك اعترض
 ابن كمال باشا على السيد الجرجاني في تعبيره بالمعتق وشنع عليه بأنه أفصح عن قوله
 البضاعة فى هذه الصياغة وأجيب بأن ذلك نادر فالحق بالغالب والسيد الشريف
 مقتبس من حديث جده صلى الله عليه وسلم حيث قال انما الولاء لمن أعتق
 فلا يستحق هذا التشفيع وعرف بعضهم الولاء بأنه معة حكيمية تؤجب لموصوفها
 حكم العصوبة عند عدمها وبعضهم ترك تعريفه أدبامع النبي صلى الله عليه وسلم
 لانه عرفه بقوله الولاء لكمة النكح لا يباع ولا يوهب قال الاينى هذا منه
 صلى الله عليه وسلم تعريف حقيقة شرعا ولا يحد بأتم منه اه لمخصان حاشية
 الامير بزيادة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سببها

(و) ثانيها (ولاء) وهو
 بفتح الواو مدود والمراد ولاء
 العتاقة وهو عصوبة سببها
 نعمة المعتق على رقيقه
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 انما الولاء لمن أعتق منه
 عليه من حديث عائشة
 رضى الله عنها

نعم العتق ووجه الاستدلال أن تعليق الحكم بالعتق يؤذن بعلمية مأمنه
الاشتقاق والموصول ومما في قوة المشتق فكانه قيل الولاء للعتق لاجل
اعتاقه فيعلم من ذلك أن الاعتاق هو سبب الولاء وقوله وإنما الولاء لمن أعتق أي
لا لغيره لكن يلحق به من تسبب في العتق بشراء أصله أو فرعه وشبهه الارث كما تقدم
وقوله متفق عليه أي بين البخاري ومسلم وقوله من حديث عائشة أي حال كون
ذلك الحديث من الأحاديث التي روتها عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فحديث المضاف لعائشة مفرد مضاف يعم (قوله ويرث به المعتق) أي لا العتق قال
شيخ الإسلام وإنما كان الارث بالولاء ثابتاً من جانب المعتق خاصة لأن الأنعام من
جهته فقط فاختص الارث به اهـ وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث عتيقاً
من معتقه فضعيف كما قاله الترمذي وبفرض صحة فيحمل على أعطائه مصلحة
لا ارثاً وقوله من حيث كونه معتقاً إنما زاده هذه الحيثية لئلا ترد الصورة الاتية
وهي مالواشترى ذمي عبداً وأعتقه ثم التحق بدار الحرب واسترق واشترى عتيقه
وأعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن من حيث كونه معتقاً لا من حيث كونه
عتيقاً ومثل هذه الصورة مالواشترى عتيقاً أباه عتيقه وأعتقه فان العتيق يرث من
سيده كما أن السيد يرث من عتيقه لكن لا من حيث كونه عتيقاً بل من حيث
كونه معتقاً لا من حيث كونه سيده فيثبت له ولأهله السراية كما ثبت لسيد ولأهله المباشرة وكذلك
مالواشترى شخصاً أمه فعتقت عليه ثم ملكت أباه لها وأعتقه فانه يثبت للولد
على أمه ولأهله المباشرة ولأهله عليه ولأهله السراية انتهى لؤلؤة فلا عن شيخ الإسلام
بتصرف (قوله وعصبته المتعصبون بأنفسهم) أي كابن المعتق وأبيه وأخيه
وجده واحترز بقوله المتعصبون بأنفسهم عن بنات المعتق مع بنيه فانهن عصبات
بالنير وعن أخوات المعتق مع بناته فانهن عصبات مع الغير فلا ارث لهن بالولاء
(قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على كون الولاء سبباً للارث
الذي ذكره المصنف في المتن فالحديث دليل على كلام المصنف (قوله الولاء لجمعة
كلمة النسب) أي علة وارتباط كعلة وارتباط النسب فالجمعة بضم اللام
وتفتحها لغة كما في المصباح العلة والقرابة فيثبت للمشبه ما ثبت للمشبه به وقد ثبت
للمشبه به الارث فيثبت للمشبه لكن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه
فلا يقال التشبيه يقتضي أنه يرث به من الجانبين كما في النسب مع أنه لا يرث به
الامن جانب واحد وقوله لا يباع ولا يوهب أي لا يجوز بيعه ولا هبته (قوله وقد
يرث العتيق المعتق) أي فيتصور الارث به من الجانبين كما في الصورة التي

ويرث به المعتق من حيث
كونه معتقاً وعصبته
المتعصبون بأنفسهم على
تفصيل سابق يأتي به
ان شاء الله تعالى آخر
الكتاب لقوله صلى الله
عليه وسلم لم الولاء لجمعة
كلمة النسب لا يباع
ولا يوهب رواه الشافعي
رحمه الله وقد يرث العتيق
المعتق كما لو اشترى ذمي
عبداً وأعتقه ثم التحق
السيد بدار الحرب فاسترق
فاشترى عتيقه فاعتقه
فكل منهما يرث الآخر
حيث لا مانع من حيث
كونه معتقاً لا من حيث
كونه عتيقاً

ذكرها وكافي الصورتين السابقتين وقوله كما لو اشترى ذمي عبدا الخ أشار
بالكاف الى عدم الحصر في هذه الصورة بل مثلها الصورتان السابقتان وقوله
حيث لا مانع أى كقتل أو نحوه وهذه حيثية تقييد وقوله من حيث كونه معتقدا
مرتبط بقوله وقد يرث العتيق أو بقوله فكل منهم ما يرث الآخر وهذه حيثية
تعليل (قوله وثالثها نسب) أى وثالث الأسباب نسب من جهة العلأ والسفل
أو التوسط وقوله وهى الابوة أى مباشرة وقوله والبنوة أى مباشرة أيضا وقوله
والادلاء بأحدهما أى الانتساب بأحد الابوة والبنوة فالمدلى بالابوة الاجداد
والجدات والاخوة والاخوات والاعمام والعومات والاخوان والخالات والمدلى
بالبنوة أولاد من اتصف بها ولو أنثى فدخل في ذلك ذو الارحام ولا يضر تأخيرهم
عن غيرهم كما لا يضر تأخير الاخ عن الابن في كونه وارثا بالقربة اه لؤلؤة نقلا عن
شرح الترتيب (قوله فيرث بها الاقارب) تفريع على جعلها سببا للارث وقوله
وهم أى الاقارب وقوله الاصول أى كالأب والجد وقوله والفروع أى كالابن وابن
الابن وقوله والحواشى أى كالاخ وابن الاخ وقوله الايات الخ هذا استدلال
على قوله فيرث بها الاقارب وقوله وما الحق بذلك أى بالمذكور من الايات
والاحاديث وقوله باجماع أو قياس أى من اجماع أو قياس فالباء بمعنى من البيانية
فهو بيان لما ألحق بذلك ويحتمل ان الباء للتصوير فيكون ماذا كصورة المراد الحق
بذلك وقوله على تفصيل الخ مرتبط بقوله فيرث بها الاقارب (قوله ويورث به من
الجانبين تارة) أى يورث بسببه من الجانبين في حالة وقوله كالابن مع أبيه أى
لانه اذا مات أحدهما ورثه الآخر وكذلك الاخ مع أخيه وقوله ومن أخذ الجانبين
أخرى أى ويورث به من أحد الجانبين دون الجانب الآخر في حالة أخرى وقوله
كالجدة أم الام مع ابن بنتها أى لانها ترثه اذا مات وهو لا يرثها اذا ماتت لانه من
ذوى الارحام (قوله وأخر القربة الخ) المناسب وآخر النسب الخ لان لفظ
النسب هو الواقع في كلام المصنف لكن معناه القربة وهذا جواب عما قد يقال
لم آخر القربة المعبر عنها بالنسب مع انها أقوى الاسباب وحاصل الجواب عن ذلك
انه آخرها لاسيما إقامة النظم ولطول الكلام عليها فالجواب من وجهين وقوله
وان كانت أقوى الأسباب أى والحال انها أقوى الأسباب لانها من أصل الوجود
فان الشخص في وقت ولادته يكون ابنا أو أخا ونحو ذلك بخلاف النكاح والولاء
فان كلاهما ما يطرأ أو يضاف لا تزول والنكاح قد يزول بأن يطلقها مثلا ولا يترتب
تحتجب النكاح تقصانا والولاء حرمانا وهما لا يحجبانهما وأيضا يورث بها بالعرض

وثالثها (نسب) أى قرابة
وهى الابوة والبنوة والادلاء
بأحدهما فيرث بها الاقارب
وهم الاصول والفروع
والحواشى للآية الكريمة
والاحاديث الصحيحة
وما ألحق بذلك باجماع
أو قياس على تفصيل
سيتأتى بعضه ويورث به من
الجانبين تارة كالابن مع
أبيه والاخ مع أخيه ومن
أخذ الجانبين أخرى كالجدة
أم الام مع ابن بنتها وأخر
القربة وان كانت أقوى
الاسباب

والتعصيب والنكاح يورث به بالغرض فقط والولاء يورث به بالتعصيب فقط فهذه
أوجه للقوة تغنيك عما قيل هنا كما قاله العلامة الأمير (قوله لاجل تهبيء النظم)
أي أسست قوامته وقوله ولطول الكلام عليها بحث فيه الأستاذ الحفني بأن هذا
لا يظهر إلا لو ذكر أحكام القرابة عقبها حتى يؤثر طول الكلام عليها في إقرار أن
طول الفصل بكثرة الكلام على ما حقه التقديم وأجاب الشيخ الأمير بأنه أراد
أن تكون بقرب المباحث المتعلقة بها وقوله لأن أكثر الأحكام الآتية فيها أي
وبعضها في النكاح وفي الولاء فتدبر (قوله متفق عليه) تصحح لكلام المصنف
فالمعنى فيه انما هو السبب المتفق عليه فلا ينافي أن هناك سببا مختلفا فيه وقوله
والا فهناك الخ أي وإن لا نقل ذلك فلا يصح لأن هناك الخ وهذا كذا نظر ههنا
العبارة فإن شرطية مدغمة في لا النافية وإست استثنائية كما قد يتوهم وقوله
سبب رابع وزاد الخفية خامسا وهو ولاء الموالاة بعد القرابة والعقود ومورثه
أن يقول الرجل لشخص أنت مولاي ترثني إذا مات وتعتقل عني إذا جئيت فيقول
قبلت فيثبت بذلك الارث للمولى وعصبته عند عدم القرابة والمعتق كما قاله الأمير
نقلنا عن السراجية وأهل هذا غير ما تقدم عن الجاهلية فتأمل (قوله جهة الاسلام)
أي جهة هي الاسلام فلاضافة للبيان قال شيخ الاسلام في شرح الفصول وفي جعله
جهة الاسلام سببا تنبيهه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين
وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية
بثلث ماله لهم ليس بشيء وكذلك قول البولاق أشار به إلى أن الاسلام ليس سببا
لدارث والائتم استيعاب المسلمين اه فهو ليس بشيء وأيضا وعدم لزوم الاستيعاب
لتعذره فيجوز تخصيص طائفة مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثلث لقوم غير
محصورين كالفقراء فاه لا يجب استيعابهم بل يجوز أن لا يورثوا من جهة الوصية
السبكي اه الظاهر اه شيخ الاسلام أفاده في اللؤلؤة مع زيادة من حاشية الحفني
(قوله فيرث به الخ) تفريع على جعل جهة الاسلام سببا في الارث أي فيرث
بسبب الاسلام أي فالضمير عائذ للاسلام ويصح أن يكون عائذ الجهة الاسلام
ولم يؤثر الضمير لا كتسابه التذكير من المضاف اليه والمراد أنه يرث أرثا مراعاه فيه
المصلحة فليس فيه أرثا محض ولا مصلحة محضة إذ لو كان أرثا محضاً لا تمتنع صرفه لمن
يهار وجوده أو اسلامه أو حرية بعد موت المورث ولفضل الذكر على الأنثى
ولم ينصرف للرجل مع أبيه ولو كان مصلحة محضة مجاز صرفه لأمه كاتبة أو لأمه كافر
إذا اقتضت المصلحة الدفع له وفي القاتل وجهان أحدهما المنع وقوله بيت المال أي

لاجل تهبيء النظم ولطول
الكلام عليها لأن أكثر
الأحكام الآتية فيها
(ما بعد من) أي هذه
الاسباب (لله وارث)
جميع ميراث بمعنى الارث
(سبب) أي متفق عليه
والا فهناك سبب رابع
مختلف فيه وهو جهة
الاسلام فيرث به بيت المال
إن كان منتظما عندنا على
الارجح

المحل الذي يحفظ فيه مال المسلمين تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة
المسلمون كما تقدم تحقيقه والافلامعنى ان يكون البيت الذي هو محل حفظ المال
وارثا في نسبة الارث له تسمع وقوله ان كان منتظما أى بأن كان متوليه عادلا
بحيث يصرف المال الذي فيه في مصارفه الشرعية وقوله عندنا أى معاشر
الشافعية وقوله على الاربح راجع لقوله يرث وقوله ان كان منتظما والمقابل
للاول انه مصلحة بحيث يعطى منه لمقاتل ونحوه والمقابل للثاني انه يرث وان لم
ينتظم لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف فائهم كالزكاة وربما يفرق
بأن الزكاة مستققة لها شركاء والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب
(قوله وسواء كان منتظما أم لا) على الاربح عند المالكية هذا هو ظاهر كلام
ابن الحاجب والشيخ خليل لكن ذكر الخطاين نقولا صريحة في اشتراط الانتظام
وهو المعتمد كما في شرح الاجهوري فلا يصرف له شيء وان كان غير منتظم بأن كان
متوليه جائرا بل يرد على من يرد عليه فان لم يكن فلذوى الارحام فان لم يكونوا صرفه
شخص عارف بوجوه الخير فيه ساوهم أو جاور على ذلك ويجوز له ان يأخذ منه لنفسه
يقدر كفايته كما هو مذکور في الفقه (قوله ولا يرث عند الحنفية والحنابلة) أى
سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض
وبقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الخال وارث من لا وارث له يعل عنه
ويرثه فظاهر ذلك كله ان بيت المال لا يرث وأجاب عن ذلك في شرح الترتيب
فراجعه (قوله ثم اعلم أن الموانع الخ) هذا دخول على قول المصنف ويمنع
الشخص من الميراث الخ (قوله وفي اللغة الحائل) ومنه قولهم هذا مانع بين
كذا وكذا أى حائل بينهما وقوله واصطلاحا ما يلزم الخ وعرفه الا مدى
بأنه الوصف الوجودي المنضبط بالمعرف نقيض الحكم وذلك كالرق فانه وصف
وجودي منضبط بمعرف نقيض الحكم الذي هو الارث ونقيضه عدم الارث
ويصدق التعريف الذي ذكره الشرح بالرق أيضا فانه لا يلزم من وجوده عدم
الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال أن لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد
شرط تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولا يلزم من عدمه أيضا عدم الارث
لاحتمال أن لا يكون رقيقا ويرث لوجود الشرط وعلم من ذلك ان المانع انما يؤثر
بطرف الوجود بخلاف السبب فانه يؤثر بطرف الوجود والعدم وبخلاف الشرط
فانه انما يؤثر بطرف العدم كما سيأتي (قوله لذاته) راجع للشق الاول وللشق
الثاني بطرفه فالعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من وجوده العدم لذاته فلا يرد

وسواء كان منتظما أم لا
عند المالكية ولا يرث عند
الحنفية والحنابلة والظاهر
فيه مما يطول فراجعه
في كتابنا شرح الترتيب ثم
اعلم ان الموانع جمع مانع
وهو في اللغة الحائل
واصطلاحا ما يلزم من
وجوده العدم ولا يلزم من
عدمه وجوده ولا عدم لذاته

ما اذا كان على الشخص نجاسة وفقه الماء فانه يهمل فاقدا الطهورين وعليه الاعادة
 فلم يلزم من وجود النجاسة عدم صحة الصلاة لكن لالذاته بل لوجود المرخص وهو
 فقه الماء والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم
 لذاته فلا يرد وجود الارث عند عدمه لوجود السبب وتحقق الشروط فانه وان لم
 من عدمه وجود الارث لكن لالذاته بل لوجود السبب وتحقق الشروط ولا يرد
 أيضا عدم الارث عند عدمه لفقد الشرط كأن لم يتحقق حياة الوارث بعدموت
 المورث فانه وان لم من عدمه عدم الارث لكن لالذاته بل لعدم الشرط وفي الحقيقة
 هذا الشرط للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من التعليل كآلة قدم التنبيه عليه
 في تعريف السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه اذ الشرط ما يلزم من
 عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كتتحقق حياة الوارث
 بعدموت المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث
 لاحتمال ان تتحقق حياة الابن بعدموت أبيه ولا يرب لقيام المانع به كالمرق
 أو القتل ولا يلزم من وجود عدم الارث لاحتمال ان تتحقق حياة الوارث بعدموت
 المورث ولم يوجد مانع مع توفر بقية الشروط فالشرط انما يؤثر بطرف العدم وقولنا
 لذاته راجع للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه فالعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم
 من عدمه العدم لذاته فلا يرد ما اذا فقدت الطهارة وفقه الشخص الماء والتراب
 فانه يصلى فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من عدم الشرط عدم صحة الصلاة
 لكن لالذاته بل لوجود المرخص وهو فقه الطهورين والمعنى بالنظر للشق الثاني
 بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد ما اذا وجد الشرط
 لكن اقترن به مانع كان تحققت شروط الارث لكن مع الرق أو القتل فانه وان لم
 من وجود الشرط عدم الارث هنا لكن لالذاته بل للمانع ولا يرد أيضا ما اذا وجد
 الشرط وانتفت الموانع وتحققت بقية الشروط فانه وان لم من وجوده الوجود
 لكن لالذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح كما مر (قوله وموانع
 الارث ستة) وما زاد عليها اقتسميتها مانع اتساهل لان المراد بالمانع كما قاله الرافعي
 ما يجتمع السبب والشرط بخلاف اللعان والزنا فان عدم الارث فيهما بالانتفاء السبب
 وبخلاف استتھام تاريخ الموت بغرق وتحوه والشك في وجود القريب وعدم
 وجوده كالمفقود والحمل فان عدم الارث فيهما بالعدم وجود الشرط وهو يتحقق وجود
 الوارث عند موت المورث وعدم المتولى النبوة من الموانع فان من خصائص الانبياء
 انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة

عكس الشرط وهو مانع
 الارث ستة اقترن المصنف
 وجه الله

والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع ان من تعاق به لا يرث ولا يرث كالرق
 اولاً يرث فقط كالمقتل وليس لنا مانع يترتب عليه ان من تعلق به لا يرث
 فقط كما في الانبياء فانهم يرثون ولا يرثون والحكمة فيه ان لا يمتني قريبهم موتهم
 لاجل الارث فهلاك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان تكون أموالهم صدقة
 بعدهم تعظيماً لاجورهم كما أشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم
 ما تركناه صدقة واما قوله تعالى حكاه عن زكريا فذهب لي من لدنك وليا يرثني
 ويرث من آل يعقوب فالمراد منه وراثته النبوة والعلم لا وراثته المال اه لؤلؤة
 تصرف (قوله على المتفق عليه منها وهو ثلاثة) أي التي هي الرق والقتل
 واختلاف الدين واما الثلاثة الباقية فمختلف فيها كما سيأتي في الشرح (قوله
 فقال) عطف على اقتصر (قوله أي الذي قام به سبب الارث) أي ووجد فيه
 الشرط بخلاف من لم يقم به سبب الارث كالمتني بالعنان وابن الزنا فان عدم الارث
 فيه لا انتفاء السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كمن شك في وجوده وعدمه
 كالمتقود فان عدم الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله علة واحدة) أشار
 بذلك الى ان قول المصنف واحدة صفة لموصوف محذوف دل عليه قوله من علة
 ثلاث (قول أحد هارق) كان المناسب احدا هارق لكنه راعى الخبر
 وهكذا يقال في قوله وثانيه اقتل وقوله وثالثها اختلاف دين (قوله وهو) أي
 شرعاً أو مالغية فعناه العبودية وقوله وعجز حكمي أي حكم به الشارع لا حكمي
 اذا بعد قدرة على التصرف حسا لكن لا شارع منعه منه وحكم بعدم تقوذه وقوله
 يقوم بالانسان أي يتصف به الانسان ذكرا كان أو أنثى وهذا القيد لبيان الواقع
 وقوله بسبب الكفر أي بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان وخرج بذلك الحجر
 الحكمي الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف
 كما في الصبي والمجنون (قوله وهو مانع من الجانبين) أي جانبي الرقيق وقريبه
 مثلا وقوله فلا يرث الرقيق هو مع قوله ولا يرث مفرع على قوله وهو مانع من
 الجانبين وقوله بجميع أنواعه أي التي هي القن والمدير والمطلق عتقه بصفة
 والموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمبعوض (قوله لانه لو ورث لكان لسيدته)
 أي لكان التالي باطل فهذا قياس استثنائي ذكر الشرح الشرطية منه وطوى
 الاستثنائية لانه ذكر تعليلها بقوله وهو أجنبي من الميت فكأنه قال لكان
 التالي باطل لانه أجنبي من الميت وبيان الملازمة في الشرطية ان الرقيق لا يملك
 فجميع ما تحت يده من اكساب ونحوها لسيدته اه حقني تصرف (قوله

على المتفق عليه منها وهو
 ثلاثة فقال (وعتق الشخص
 الذي قام به سبب الارث
 من الميراث) أي الارث
 علة واحدة من علة ثلاث
 أحدها (رق) وهو عجز
 حكمي يقوم بالانسان
 بسبب الكفر وهو مانع
 من الجانبين فلا يرث الرقيق
 بجميع أنواعه لانه لو ورث
 لكان لسيدته وهو أجنبي
 من الميت ولا يرث لانه
 لا يملك له ولو ملكه سيدته

(ولا يورث) أي بل مات تحت يده من الأكساب ونحوها السيد وقوله لأنه لا مال له
 أي أصلا وهو هذا ظاهر في غير المكاتب وكذا في المكاتب لأنه بموته تنفخ الكتابة
 فيرجع ما يملكه السيد وقوله ولو لم يملكه سيده أي بأن وهبه شيئا فلا يملكه وهذه
 غاية الرد على القول بأنه يملكه إذا لم يملكه سيده (قوله لكن البعض يورث
 عنه الخ) هذا استدراك على قوله ولا يورث فقط فالقاعدة أنه لا يرث الرقيق
 ولو لم يملكه ولا يورث إلا أن كان مبعضا فيورث عنه ما يملكه ببعضه الحر وبعضهم
 استثنى أيضا ما لو كان كافرا له أمان فجنى عليه حال حرته وأمانه ثم نقض
 الأمان فسي واسترق فميرت عليه الجناية ومات حال رقه فان قصد الرقية يكون
 لورثته قال اللقيني وليس له بصورة يورث فيها الرقيق مع رقه جميعه إلا هذه
 لكنهم إنما أخذوها بالنظر للحرية السابقة ولاستثناء بالنظر لكونه حال الموت
 رقيقا وقوله على الأرجح عندنا أي معاصر الشافعية ومقابل الأرجح أنه بين ورثته
 ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية كذا في المأثورة وقال البولاق في حاشيته
 مقابله قولنا أحدهما أنه لما لم يملكه بعضه وهو مذهب الإمام مالك والثاني لبيت المال
 (قوله ولا يرث ولا يورث كالقن عند المالكية والحنفية) أي تغليب الجانب الرق
 وما ملكه بعضه الحر يكون لما ملك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس أنه كالحر
 في جميع أحكامه وبه قال الحسن والنخعي والشافعية وجابر والثوري وأبو يوسف
 ومحمد وزفر فيرث ويورث ويحجب كالحر اهـ أو لؤة (قوله ويورث) أي ويورث
 عنه جميع ما يملكه بعضه الحر عند الحنابلة كذهبنا فلومات ابن مبعوض نصفه
 حر ونصفه رقيق عن أبيه وأمه فلامه ثلث ما ملكه بعضه الحر ولا يملكه باقيه عندنا
 وعند الحنابلة وأما عند المالكية والحنفية فلا شيء لهما أو ماله لما ملك بعضه وقوله
 ويرث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية أي يرث بقدر ما فيه من الحرية
 ويحجب بذلك القدر مما له لبعضه الحر بمحكم الأحرار وبعضه الرقيق بمحكم الأرقاء
 فلومات حر عن أم وأخ حرين وابن مبعوض نصفه حر ونصفه رقيق فاللام سدس
 ونصف سدس لأن الابن يحجب من الثلث بنصفه الحر عن نصف السدس ولو كان
 حرا كاملا يحجب عن السدس كله والكل من الابن المبعوض والاخ الحر نصف
 الباقي لأن الابن يرث نصفه الحر ونصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف
 ويرث الاخ النصف الآخر فالمسئلة أصاها من ستة للام واحد ونصف فانكسرت
 على مخرج النصف وهو اثنان يضران في ستة باثني عشر للام ثلاثة وهي سدس
 ونصف يبقى تسعة ولا نصف لها صحيح فانكسرت على مخرج النصف أيضا وهو

لكن البعض يورث عنه
 جميع ما يملكه ببعضه الحر
 على الأرجح عندنا ولا يرث
 ولا يورث كالقن عند
 المالكية والحنفية ويرث
 ويورث ويحجب على حسب
 ما فيه من الحرية عند
 الحنابلة

اثنان يضربان في اثني عشر بأربعة وعشرين للام ستة وللابن تسعة وللأخ مثاها
ولو كان هناك ابنان معضبان وأخ حرام كان لكل من الابنين الربع وللأخ
النصف وقيل قياسه ان تجمع حريته ما فهي حريته ابن تام ويقسم المال بينهما
ويستقطب الأخ وهذا كله عند الحنابلة ولا يخفى في الحكم عندنا (قوله وثانيهما قتل)
أي مطلقا عندنا وسيأتي فيه تفصيل عند الأئمة الثلاثة مذكور في الشرح (قوله
وهو مانع للقاتل فقط) أي عن الارث ولو قال المقتول ورثه فوصية وقوله
للام مقتول معلوم من معنى فقط ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق
الأخر فمات الأسفل لم يرثه الأعلى لأنه قاتل له وإن مات الأعلى ورثه الأسفل
لأنه غير قاتل له نعم له الأثرعي وهو ظاهر وقوله فقد يرث قاتله وذلك كأن يجرح
عم ابن أخيه جرحا يسري إلى النفس ثم مات العم قبل ابن أخيه المجروح وفيه حياة
مستقرة فإنه يرثه قطعا قال السبط وهذا خارج عن عبارة النظم أفاده في اللأثرة
(قوله واختلفت الأئمة في القاتل) أي واختلفت الأئمة الأربعة في القاتل الذي
لا يرث وقوله فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل أي فعندنا معاشرا للشافعية
لا يرث من له مدخل وتسبب في القتل تسببا قريبا فلا يرث ما إذا أحبل الزوج
زوجته فماتت بالولادة فإنه يرث وإن كان له تسبب في قتلها بالاحبال لأنه تسبب
بميد وقوله ولو كان بحق أي سواء كان القتل بغير حق أو كان بحق خلافا للأئمة
الثلاثة فإن القاتل يرث عندهم إذا كان القتل بحق كما يعلم من كلام الشرح
الآتي (قوله كمقتص) أي قاتل قصاصا وهذا أو ما بعده مثال لمن له مدخل
في القتل بحق المأخوذ غاية وقوله وإمام فلا يرث ممن أمر بقتله وقوله وقاض فلا يرث
من حكم بقتله عندنا وإماما عند المالكية فيرث بلا خلاف كما في الخطاب وغيره
وقوله وجب لاد فلا يرث ممن قتله وقوله بأمرها أو أمر أحدهما انما قيد بذلك ليكون
من أفراد من له مدخل في القتل بحق وإماما عدم ارثه فلا تقيد بذلك وكان الظاهر ان
يقيد كلامنا بالشاهد والمزكي بالصادق ليكون كل منهما ممن له مدخل في القتل
بحق وقوله وشاهد كأن يشهد على قريبه بما يوجب القتل وقتل بشهادته فلا يرث
منه وقوله ومزكي أي للشاهد والمزكي كأن طلبت زكاة للشاهد بما يوجب القتل
أو زكاة المزكي فزكاه وقتل بذلك فلا يرث منه سد الباب وعملا بظاهر الخبر (قوله
ولو كان بغير قصد) أي سواء كان القتل بقصد أو كان بغير قصد وقوله كنائب
المتمثيل للقاتل بغير قصد المأخوذ غاية فلا يرث النائب ممن قتله ولا المحنون ممن قتله
ولا الطفل ممن قتله ولا يرث خبر رفع القلم عن ثلاثة عن النبي حتى يبلغ وعين النائب

(و) ثانيهما (قتل) وهو مانع
للقاتل فقط لا لام مقتول فقد
يرث قاتله واختلفت الأئمة
في القاتل فعندنا لا يرث من
له مدخل في القتل ولو كان
بحق كمقتص وإمام وقاض
وجبالد بامرهما أو أحدهما
وشاهد ومزك ولو كان بغير
قصد كنائب

حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق لان المرفوع انما هو قلم التكليف وما نحن
فيه من قبيل خطاب الوضع وخالف أبو حنيفة فقال برث القتال اذا كان صبيا
أو مجنونا لا ارتفاع القلم عنهما وقد علمت ان المرتفع انما هو قلم التكليف ولا تعلق له
بالارث (قوله ولو قصده مصلحة) أي ولو قصد بالقتل أي بسببه كالضرب
وبط الجرح مصلحة للمقتول كالتأديب والتداوي وقوله كضرب الاب ابنه
للتأديب مثال لسبب القتل المقصود به المصلحة وكذا قوله وبط الجرح للعاجلة أي
شقه الجرح للعاجلة المريض والبط يفتح الباء وتشديد الطاء المهمة مصدر بط كذا
ومثل ذلك سقيه دوا أفضى الى موته كما في شرح الترتيب (قوله الاصل
في ذلك) أي الدليل على عدم ارث القتال وقوله ليس للقتال من الميراث شيء أي
ليس لمن له مدخل في القتل شيء ومن الارث (قوله والمعنى فيه تهمة الاستحجال
في بعض الصور) أي والعلة في عدم ارث القتال خوف استحجال الوارث للارث
بقتل مورثه في بعض الصور وهو ما اذا قتله عمدا فاقضت المصلحة حرمانه من الارث
عمدا لابقاعده من استحجال بشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه والاستحجال انما هو
بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا فذهب أهل الحق ان المقتول ميت بعمره كما قال
صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقوله وسد الباب في الباقي المناسب وسد الباب في الباقي كما في بعض النسخ لانه
معطوف على قوله تهمة الاستحجال أي وسد باب القتل في باقي الصور وهو ما اذا
كان القتل بغير قصد كما في النائم والمجنون والطفل (قوله ولا مدخل للمقتي
في القتل) أي ولو أخطأ في الاقضاء ومثله راوى الحديث ولو ضعيفا وكذلك القتال
بالعين والقتال بالمال ومن أتى لامرأته بلحم فاكلت منه حية ثم أكلت منه الزوجة
فماتت ومن أحبل زوجته فماتت بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث
بمقتضى جلد فجلد فماتت فالنظر فيه محال لكن ظاهر اطلاقهم منعه بذلك وقوله
وان كان على معين أي وان كان اقراه على شخص معين كان استفتي في زيد
بخصوصه اكونه قتل عمدا وانا فأتى بقتله وقوله لانه ليس يلزم أي بل محبر
بالحكم فقط وقوله بخلاف القاضى أي فانه يلزم لا محبر فقط (قوله وعند الحنفية
كل قتل الخ) حاصل الامر ان القتل عندهم اما قتل خطأ كان يرمى الى صيد
فيصيب انسانا فيموت فيوجب الديّة على الساوقة والكفارة عليه أو شبهه عمدا كان
يتعمده ضربه عمدا لا يقتل غالبا كسوط فيموت منه فكذلك مع الاثم أو جاري مجرى

ولو قصده مصلحة كضرب
الاب ابنه للتأديب وبطه
الجرح للعاجلة والاصل في ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم ليس
للقاتل من الميراث شيء
والمعنى فيه تهمة الاستحجال
في بعض الصور وسد الباب
في الباقي ولا مدخل للمقتي
في القتل ولو كان على معين
لا يه ليس يلزم بخلاف
القاضى وعند الحنفية كل
قتل الخ

الخطأ كأن نام فاقبل عليه فقتله أو وطئته دابته وهو راكعاً فكذا ذلك أيضاً
بلائهم أو قتل بالسبب كأن حفر بئراني ملكه فبات فيه أمورة فيوجب الدية على
العاقلة ولا كفارة ولا اثم وعلوم ان القتل بحق لا يوجب شيئاً والقتل العمد العدوان
يوجب القصاص والاثم دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فإذا تمدهم هذا فنقول
قوله كل قتل أوجب الكفارة مع الارث أى كالقتل الخطأ أو شبه العمد
أو الجارى مجرى الخطأ وقوله وما لا فلا أى وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث
وذلك كالقتل بالسبب والقتل بحق واحترز بالعدوان عن العمد غير العدوان
كقتل من خرج عن طاعة الامام من المورثين فإنه عمد غير عدوان ولذلك لا يمنع
الارث عندهم وقوله فإنه لا يوجب الكفارة عندهم أى بل يوجب القصاص مع
الاثم وقوله ومع ذلك يمنع الارث أى ومع كونه لا يوجب الكفارة يمنع القاتل
من الارث لانه قطع المولاة التى فى مبنى الارث قوله (وعند الحنابلة كل قتل
المخ) حاصل الامر ان القتل عندهم لما قتل عمد عدوان فيوجب القصاص أو قتل
خطأ أو شبهه عمد فيوجب الدية أو قتل قريبه للمسلم الواقف فى صف الكفار فرمى
صفهم ولم يعلم فيهم مسلماً فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت عليه ما يوجب
القتل فقتله فلا يوجب شيئاً فإذا علمت ذلك فنقول قوله كل قتل مضمون بقصاص
أى كالقتل العمد العدوان وقوله أو يدية أى كقتل الخطأ أو شبه العمد وقوله
أو بكفارة أى كقتل قريبه المسلم الواقف فى صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم
مسلماً وقوله يمنع من الميراث أى يمنع القاتل من الارث وقوله وما لا فلا أى
وما لا يكون مضموناً بشيء كالقتل بحق فلا يمنع من الميراث (قوله وعند المالكية
يرث قاتل الخطأ من المال دون الدية) أى من المال الموجود عنده قبل الموت
والافالدية مال وانما ورث من المال المذكور لعدم تجبيله القتل وانما لم يرث
من الدية لوجوبها عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً وجب عليه ويحجب فى المال
المذكور دون الدية فلو قتل ابن أباة خطأ فبات عنه وعن زوجته وللزوجة ربع
الدية وعن المال فان القاتل لا يرث فى الدية فلا يحجبها عنها وما فى شرح السراجية
عن سيدنا مالك من أن الزوجين لا يرثان فى الدية غير معول عليه وتعليقه
بأن الزوجية انقطعت بالموت يقتضى عدم ارث الزوجين مطلقاً وقوله ولا يرث
قاتل العمد العدوان أى لا من مال ولا من دية ومحل ذلك اذا كان القاتل بالغاً عاقلاً
بخلاف ما اذا كان صبياً أو مجنوناً لان عمدهما كالخطأ فلا يحرم من الارث على
العمد واعم بعضهم أى حيث قال سواء كان كبيراً أو صغيراً طاعاً أو مكرهاً انتهى

أوجب الكفارة منع الارث
وما لا فلا الا القتل العمد
العدوان فإنه لا يوجب
الكفارة عندهم ومع ذلك
يمنع الارث وعند الحنابلة
كل قتل مضمون بقصاص
أو يدية أو بكفارة يمنع
من الميراث وما لا فلا وعند
المالكية يرث قاتل الخطأ
من المال دون الدية
ولا يرث قاتل العمد العدوان

فان شاك في القتل هل كان عمداً أو خطأ منع القتال من الميراث لان الشك كاف
 في المنع وهذا في غير ارض الولاء فيرث عندهم قاتل العمد والخطأ الولاء فيرث قاتل
 السيد الولاء على العتيق فاذا مات العتيق عنه ورث ماله بالولاء واعلم ان شبه
 العمد عند ناداخلي في العمد مدعته بهم لا مقابل له فقد فسروا العمد بأن يقصد
 الشخص ضرب غيره ولو عمداً لا يقتل غالباً فليس القتل عندهم الا قسمين عمداً وخطأً
 فليدفع ما يقتل شبه العمد تنازعه المفهوم وان خرج بالعمد وان قاتل العمد غير
 العمد وان كان قتله لدفعه له عن نفسه أو لكونه خارجاً عن طاعة الامام كما تقدم
 (قوله والباب واسع) أي باب القتل واسع من حيث جملته وقوله وروعه كثيرة في قوة
 الدليل لما قبله له فكأنه قال لان فروعه أي مسائله كثيرة وقوله ومحل بسطها
 كتب الفقه أي فلا ينبغي بسطها هنا (قوله وثالثها الاختلاف دين) أي اختلاف
 دين الوارث والميت وقوله بالاسلام والاكفر متعلق باختلاف فكل منهما ما دين
 لكن الاسلام دين حق والاكفر دين باطل حديد على ان الكفر يسمى ديناً قوله
 تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولا ينال فيه قوله تعالى ان الدين عند
 الله الاسلام لان المعنى والله أعلم ان الدين المرضي عند الله الاسلام ولذا كان
 اختلاف الدين من الجانبين وايضاً قال كافر وقطع ما بينه وبين الله فقطع الله الارث
 بينه وبين المسلمين (قوله فلا توارث بين مسلم وكافر) تقرير على جعل اختلاف
 الدين مانعاً من الارث وقوله لخبر الصحيحين لا يرث استدلال على عدم التوارث
 بين المسلم والكافر فلو مات الكافر عن ابن مسلم وعم كافر ورثه الم دون الابن
 ولو مات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه الم دون الابن فوجود الابن كالعدم
 (قوله أما عدم ارث الكافر المسلم) فبالاجماع أي ان ادم كافر احتى قسمت التركة
 فان أسلم الكافر قبل قسمة التركة لم يرث لكن لا بالاجماع بدليل ما سيذكره عن
 الامام أحمد من أنه يرث حينئذ ترغيبه في الاسلام به عليه العلامة الامير (قوله
 وأما كونه) أي عدم ارث المسلم الكافر وقوله فعند الجمهور رأى فنثبت عند
 الجمهور وقوله خلافاً لما عاذ أي حال كونهم مخالفة بين المعاذ الخ (قوله ودائمه) محتمل
 أن يكون بالمجرم مطوعاً على مدخول الام في قوله خلافاً لما عاذ الخ والظاهر قراءته
 بالرفع وقوله والجواب عنه مبتدأ على الاحتمال الاول ومعطوف على ما قبله على
 الاظهر وقوله ذكرته في شرح الترتيب الضمير عائذ على الجواب على الاحتمال الاول
 وعلى الله كونه من الدائلي والجواب على الاظهر ولا يكون الجواب متعلقاً بالدليل
 كما كاشى الواحد فلذلك لم يقل ذكرته بها بل أفرد الضمير وعبارته في شرح

والباب واسع وفروعه
 كثيرة ومحل بسطها كتب
 الفقه (و) ثالثها اختلاف
 الدين بالاسلام والاكفر
 ولا توارث بين مسلم وكافر
 بخبر الصحيحين لا يرث
 المسلم الكافر ولا الكافر
 المسلم أما عدم ارث الكافر
 المسلم فبالاجماع وأما
 كونه فعند الجمهور خلاف
 لما عاذوه معاوية ومن وافقه ما
 ودائمه ما والجواب عنه
 ذكرته في شرح الترتيب

الترتيب وذهب معاذ بن جبل رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله
عنه ما إلى توارث المسلم من الكافر غير لاسلام يزيد ولا ينقص وقياسا على النكاح
والاغتنام أي فكما ان المسلم يتزوج الكافرة بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر
وكما ان المسلم يفتن مال الكافر كذلك يرث المسلم الكافر وأجيب بأن الخبران صحيح
فعنه يزيد بنعق البلاد ولا ينقص بالارتداد أو ما الفياس فردوه بأن العبد يتكلم بالحرية
ولا يرثها أو المسلم يفتن مال الحربي ولا يرثه انتهى به بعض تصرف (قوله وسواء أسلم
الكافر الخ) وهذا تعميم في عدم ارث الكافر من المسلم فإذا مات المسلم فلا يرثه
الكافر سواء أسلم قبل قسمة تركته المسلم أم لم يسلم قبلها وقوله وسواء بالعقوبة الخ
أي وسواء كان الارتباط بين المسلم والكافر بالعقوبة الخ وقوله والنكاح والولاء
أي أو النكاح أو الولاء فالواو فيه ما بمعنى أو وقوله خلافا للإمام أحمد أي أخالف
خلافا أو أقول ذلك حال كوني مخالفا للإمام أحمد وقوله في المسئلةين أي المشار
إليهما بالتعقيب وقوله حيث قال ان أسلم الكافر الخ أي لأنه قال ان أسلم الكافر الخ
ولا يخفى ان قوله قال ان أسلم الكافر الخ مقابل للتعقيب الأول وقوله وقال المسلم يرث
من عتيقه الخ مقابل للتعقيب الثاني فمحل كون الكافر لا يرث المسلم عنده ما دام
على كفره حتى قسمت التركة ومحل كون المسلم لا يرث الكافر عنده في غير
الولاء واستدل على الثانية بخبر التساء لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده
أو أمته صححه الحاكم قلنا الولاء فرع للنسب فهو أولى منه بعدم الارث وأما الخبر
فلم يأت به أن ما يده مسيده كما في الحياة لا الارث من العتيق لأنه سببه عبدا
كما في الأولوة نقل عن شيخ الاسلام (قوله فائدة) أي هذه فائدة فهي خبر مبتدأ
محدوف على الاظهر من الاحتمالات المشهورة وقد تقدم معنى الفائدة لغة
واصطلاحا فارجع اليه ان شئت (قوله استثنى بعضهم الخ) انما اعتبر أمته لردّه
كاسياني وقوله فان الولد يرث الخ علة للاستثناء وقوله مع حكمننا باسلامه أي مع
حكمننا باسلام الولد بسبب اسلام أمه فالباء الاولى للتعدية والثانية للاستبينة فلم
يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بهما بل واحد والحكم باسلام أمه باسلام أمه هو
مذهبنا والمشهور في مذهب المالكية انه لا يحكم باسلام الولد غير المميز لا تبع
لاسلام أبيه (قوله قال ابن الهيثم الخ) غرضه بذلك رد الاستثناء وقوله والمتجه عدم
استثناء ذلك أي عدم استثناء ما ذكر وهو ما لو مات كافر الخ وقوله لأنه ورث
منذ كان حيا أي وقت كونه حيا فلم يرث مسلم من كافر وانما ورث كافر من كافر
فلا استثناء وانما استثناء بعضهم نظر الحال الولادة وهي شرط لتحقيق الارث (قوله

وسواء أسلم لم الكافر
قبل قسمة التركة أم لا
وسواء بالعقوبة أو النكاح
أو الولاء خلافا للإمام أحمد
رحمه الله في المسئلةين
حيث قال ان أسلم الكافر
قبل قسمة التركة ورث
ترغيبا له في الاسلام وقال
المسلم يرث من عتيقه
الكافر فائدة استثنى
بعضهم من عدم تورث
المسلم من الكافر ما لو مات
كافر عن زوجة حامل
وهو قلنا الميراث للحمل
فأسلمت ثم ولدت فان الولد
يرثه مع حكمننا باسلامه
باسلامها قال ابن الهيثم
رحمه الله قلت والمتجه عدم
استثناء هذه لأنه ورث منذ
كان حيا وهذا معنى قول
بعض الفضلاء لنا

وهذا) أي كونه ورث وقت كونه حيا من حيث لازمه وهو كون الحمل مالكا
لما ورثه وقوله معنى قول بعض الفضلاء الخ كان المناسب أن يقول هو المراد من
قول بعض الفضلاء الخ واستشكك كل ذلك بأنهم قد فسروا الجهاد بما ليس حيوانا
ولا أمل حيوان ولا منفصلا عن حيوان وهذا يخرج للعمل فلا يظهر أن مراد بعض
الفضلاء بالجهاد المنجذ فإنه إذا أوصى له شخص بشيء أو وجهه له وقبل له الناظر
ملكه لم يجز ويجب بأن تفسير الجهاد بما ذكرناه وفي بعض الأبواب غير أنه
في بعض الأبواب ما لا روح فيه وحينئذ قد ذكر بعض الفضلاء صحيح في الحمل لكنه
لا يظهر بعد نفي الروح فيه فالأولى أن يراد به هنا ما لم يتحقق حياته وحينئذ فهو
صحيح في الحمل مطلقا لأنه لا يتحقق حياته مادام حيا كما أشار إليه العلامة الأمير
(قوله انتهى) أي كلام ابن الهائم بقوله أي لأن العبرة في الارث الخ تقيم وتوضح
لكلام ابن الهائم فلما كان قوله لا له ورث مذكرا كان حلا محتاجا لبيان ولقد مر
خارجية أشار لبيان بقوله لأن العبرة في الارث الخ ولما قدمه الخارجية بقوله والحمل
كان وقت الموت الخ ثم فرع على ذلك قوله فلم يرث مسلم من كافر أي كما يقتضيه
الاستثناء وإنما ورث كافر من كافر قال بعضهم والحكم على الحمل قبل نفي الروح
فيه بالكفر فيه نظر لأن الكفر انما يتصف به بعد نفي الروح فيه اه ويرد بأنه منعقد
كافر امتي لم يكن في أصوله مسلم تبعه الوالدية الكافر من قدير (قوله والله أعلم) فيه
تبر من دعوى الاعلمية وان نظرا حقيقة الأمر كان أفعل التفضيل على غير يابه وان نظر
لظواهر كان على يابه (قوله ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شيء الخ) بحث
فيه بأنه لا يقتضي ذلك لأنه لا مانع من أن يراد فهم ما سيحى نعم الفهم يقتضي
ذلك لما فيه من معنى التفريع وبالحجة فكان الأولى في الدخول أن يقول ولما
كان ما سبق يطلب فهمه قال فافهم الخ (قوله أي أعلمه علما جازما) أي فالمراد
بالفهم المأمور به الجازم لا مطلق الإدراك ولما كان ذلك لا بد له من دليل يدل عليه
قال بدليل الخ فقول المصنف فليس الشك كاليقين تمثيل للأمر بالفهم بالمعنى
المذكور (قوله هو التردد الخ) هذا تفسير له عند الأصوليين وأما تفسيره عند
الافقهاء فمما لقي التردد الشامل للظن والوهم وهو الانسب هنا لمقابله باليقين
وقوله بين حكمين الخ مبني على أن الشك معه حكمان متكافئان والتحقيق
أن الشك لا حكم عنده وإنما هو متصور للعارفين ويمكن على بعد أن يقال المراد بين
حكمين عند غير الشاك فلا ينافي أنه لا حكم عنده وقوله لا مزية لاحدهما على
الأخر أخرج الظن والوهم لأنه ان كان براحية فظن وان كان برحوة

جهاد بملك انتهى أي
لأن العبرة في الارث بوقت
الموت والحمل كان وقت
الموت محكما بغيره فلم
يرث مسلم من كافر والله
أعلم ولما كان التعبير بالفهم
يقتضي سبق شيء يفهم
اقال (فافهم) أي الطالب
ما قلته لك أي أعلمه علما
جازما بدليل قوله (وليس
الشك) وهو التردد بين
حكمين لا مزية لاحدهما
على الآخر

فوهم وقد عرفت ان الانسب أن يفسر هنا بطلق التردد في شمل كلام من الظن
والوهم (قوله كاليقين) أي مثل اليقين وقوله أي الحكم المجازم أي الإدراك
المجازم صاحبه (قوله فائدتان) أي هاتان فائدتان وقوله الاولى أي الفائدة
الاولى وذكر فيها الخلاف في كون الكفر ملة واحدة أو لا كما قال أهل الكفر
كلمة ملة واحدة أو ملل الخ (قوله الاصح من مذهبننا ان الكفر كلمة الخ) فيتوارث
الكفار بعضهم من بعض الاما سيأتي استثنائه ولو اختلفت أديانهم كاليهود
والنصارى والمجوس وعبداء الاوثان فان قيل كيف يتصور ذلك مع ان من انتقل
من دين لا يخرج عن الاسلام لا يقر عليه أحيب بأن له صوراً منها الولاء كأن يفتق
يهودى نصرانياً ومنها النكاح كأن ينكح نصراني يهودية ومنها أن يكون أحد
أبويه يهودياً والآخر نصرانياً فيغير الولد دينه ما بعد بلوغه كما جزم به الراعي حتى
لو جاء له ماله ان كان لا حدهما أن يختار اليهودية والاخر ان يختار النصرانية
ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة والاخوة مع الاختلاف باليهودية
والنصرانية أفاده في الأولوة نقلاً عن شيخ الاسلام (قوله والثاني ملل) وعليه
فلا يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرث اليهودى النصراني وبالعكس
وقوله والنصارى ملة الخ كان الاولى أن يقول والنصرانية ملة واليهودية ملة
وما عداهما ملة الا أن يقدّم مضاف أي ودين النصراني ملة ودين اليهود ملة ودين
من عداهما ملة وهذا أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن
مالك وتبعه عليه العلامة خليل وعليه فيقع التوارث بين المجوس وعبداء الشمس
مثلاً وماني القولين ما ذكره ابن مرزوق عن أكابر المذهب واعتمده الاجهوري
ان اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداهما ملل كثيرة فالمجوسية ملة وهلم جرا وعليه
فلا يقع التوارث بين المجوس وعبداء الشمس مثلاً (قوله وامل كل من القولين
دليل مذكور في المطولات) فدلّل من قال بأن الكفر كلمة ملة واحدة قوله تعالى
فماذا بعد الحق الا الضلال وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى ولن
ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ودليل من قال بأن الكفر كلمة
ملل قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث
أهل ملتين وأجاب الاول بأن معنى الآية ولكل من دخل دين محمد صلى الله عليه
وسلم جعلناه القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهدو بأن المراد بالملتين في الحديث
الاسلام والكفر بدليل ان في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر اهـ شرح
الترتيب بتصرف (قوله الفائدة الثانية) ذكر فيها ثمانية الموانع الستة كما هو

(كاليقين) أي الحكم
المجازم فائدتان هل الكفر
كلمة ملة واحدة أم ملل
الاصح من مذهبنا ان الكفر
كلمة ملة واحدة وهو مذهب
الحنفية والثاني الكفر ملل
وهو مذهب المالكية
والحنابلة فالانصارى ملة ومن عداها
ملة ولكل من القولين دليل
مذكور في المطولات الفائدة
الثانية

التعقيق في عدها وما زاد عليها فتسميته ما زعمه تساهل كما تقدم (قوله بقي من
 موانع الارث ثلاثة أيضا) أي كما كان ماذ كره المصنف ثلاثة فيكون المجموع ستة
 وقد عرفت ما في الزائد (قوله أحدها اختلاف ذوى الكفر الأصلي) قضيه
 وإن لم يختلف الدار وعليه فلو عده الامام الذمة لطائفة فاطمة بدار الحرب لم
 يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قيده الصميرى في شرح الكفاية بكون أهل الذمة
 بدارنا وعليه ففي المسئلة المذكورة يتوارث أهل الذمة مع أهل الحرب لكونهم
 فاطنين بدارهم قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة واعلم
 ان اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين الحربين فيرث الحربى الرومى من الحربى
 الهندى خلافا لابي حنيفة اه شرح الترتيب وقوله فلا توارث بين ذمى وحربى أى
 لعدم الموالاة بينهما بخلاف العادل والباغى فلا أثر لاختلافهما بذلك لاجتماعهما
 فى أشرف الجهات وهو الاسلام أفاده فى المؤلثة (قوله وفاقا للحنفية) أى نقول
 ذلك حال كوننا موافقين للحنفية وقوله وخلافا للمالكية والحنابلة وحال كوننا
 مخالفين للمالكية والحنابلة (قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسر هاء من عاهدناه
 وعاهدنا على ترك القتال بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوتنا وعشر سنين عند
 ضعفنا وقوله والمستأمن هو من عقد له الامان كأن قال له الامام أو غيره ادخل
 دارنا بأمان وأما الذمى فهو من عقد له الامام ذمة على ان عليه كل سنة دينار مثلاً
 وقوله وجهان أى فى جواب ذلك وجهان وقوله أوجهما كالذمى أى انهما كالذمى
 وعليه فلا يجرى التوارث بينهما وبين الحربى وقوله خلافا للحنفية أى والمالكية
 والحنابلة وعبارة شرح كشف الغوامض والثانى انهما كالحربى لانهم مالم يستوطنوا
 دارنا وبه قالت الاثمة الثلاثة اه وعلى هذا فيجوز التوارث بينهما وبين الحربى
 (قوله الثانى الردة) لا يغنى عنها اختلاف الذين لانه لا توارث بين أخوين ارتدا
 الى النصرانية مثلاً فى المؤلثة من انهاد اخية فى عبارة النظم وهى اختلاف الدين
 سهو وهى اسم من الارتداد وهى لغة الرجوع والانصراف عن الشئ واصطلاحاً
 قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعل ككفر أو اعتقاده أو قوله أو قوله أعادنا الله
 والمسلمين منها أى أجازنا الله والمسلمين منها (قوله فلا يرث المرتد ولا يرث) أى
 لانه ليس بينه وبين أحد موالاة ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارث
 ولا الردة فيما لو قطعت يده مثلاً ثم ارتد لانه لا يستوفيه ارثاً كما نقله السبكي عن
 الاصحاب وقياس ذلك يأتى فى هذا القذف وذكر فى المؤلثة ان الراعى وابن اللبان
 وغيرهما نقلوا عن مالك رضى الله عنه أنه قال اذا ارتد فى مرض موته فاتهم بأنه قصد

بقي من الموانع ثلاثة أيضاً
 أحدها اختلاف ذوى
 الكفر الأصلي بالذمة
 والحاربة فلا توارث بين ذمى
 وحربى فى الأظهـ وفاقاً
 للحنفية وخلافاً للمالكية
 والحنابلة وهل المعاهد
 والمستأمن كالذمى أو كالحربى
 وجهان أربعة - ما كالذمى
 بخلاف للحنفية الثانية الردة
 أعادنا الله والمسلمين منها
 فلا يرث المرتد ولا يرث

حرمان الورثة من المال ورثته لذكر قال العلامة الامير هذا غير معقول عليه لبعده
 هذه التهمة كما في الشيخ عبد الباقي وغيره اهـ فالتمتع عندهم عدم الارث (قوله
 حتى لو ارتد اخوان الخ) تفريع على ما قبله وقوله مشيلا الاولى تأخير عن قوله
 الى النصرانية ليكون راجعا اليها ايضا فيفيد ان الارتداد الى غير النصرانية
 كالارتداد اليها كما يفيد ان غير الاخوين مثلهم ما وقوله لا توارث بينهم ما أي لانهم ما
 لا يقران على ما انتقلا اليه ولا عبرة بالموالاتية بينهم ما لانها جنة كعدم كما فاده
 في التوارث (قوله ومال المرتد في) فيخمس عندنا كما هو مقرر في الفقه ومثل
 المال غيره مما ينفع به كجاء الميتة وكاب الصيد وهذا ان قرى مال بضم اللام
 والاولى قراءته بكسرهما وحينئذ تكون ما اسما موصولا وعليه فالمعنى والذي ثبت
 للمرتد في فيه دخل في ذلك الحقوق المنتفع بها ولو غير مال ولا يخفى ان محل كون مال
 المرتد فيا بعد موته وأما في حياته فوقوف فان أسلم أخذه وان مات كان فيا (قوله
 ولو كان أنثى) أي فالهنا في بعد موتها كالدكر وقوله خلافا للحنفية أي حيث
 قالوا لماله لورثته اشواءا كنسبته في حال ردتها أو اسلامها كما في شرح الترتيب
 والفرق بين الذكرو والانثى عندهم ان الانثى لا تقتل عندهم بل تحبس حتى تسلم
 بخلاف الذكرو فانه يقتل (قوله وسواء ما اكتسبه الخ) وهذا التعميم راجع
 لقوله ومال المرتد في وسواء خبر مقدم وما اكتسبه الخ مبتدأ مؤخر والمعنى
 ما اكتسبه في حال الاسلام وما اكتسبه في حال الردة سواء أي مستويان في ان
 كلا في وعلم من ذلك ان أو بمعنى الواو لان التسوية لا تكون الا بين شيئين وقوله
 خلافا لهم أيضا أي خلافا للحنفية كما في المسئلة التي قبلها وقوله حيث قالوا الخ أي
 لانهم قالوا الخ وقوله ما اكتسبه في حال الاسلام لورثته المسلمين أي وما اكتسبه
 في حال ردتهم لبيت المال والعبرة بورثته المسلمين يوم موته لا يوم ردتهم (قوله وسواء
 أسلم قبل قسمة التركة الخ) هذا التعميم راجع لقوله فلا يرث المرتد لا لقوله ومال
 المرتد في فكان الاولى أن يقدم ذلك عليه لان هذه التسوية متعلقة بكونه غير
 وارث لا بكونه غير موزع منه كما قاله الاستاذ الحنفى فاذا مات المسلم عن قريبه
 المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت وقوله
 خلافا للحنابلة أي حيث قالوا بأنه ان أسلم قبل قسمة التركة يرث (قوله ولا ينزل
 لحوقه بدار الحرب منزلة موته) أي فيكون ماله موقوفا كما لو لم يلحق بدار الحرب
 فان مات كان فيا وان أسلم رجيع له وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا ان لحوقه
 بدار الحرب ينزل منزلة موته فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فان أسلم

حتى لو ارتد اخوان مشيلا الى
 النصرانية لا توارث بينهم ما
 ومال المرتد في ولو كان أنثى
 خلافا للحنفية وسواء
 ما اكتسبه في حال الاسلام
 وفي حال الردة خلافا لهم
 ايضا حيث قال ما اكتسبه
 في حال الاسلام لورثته
 المسلمين وسواء أسلم قبل
 قسمة التركة أم لا خلافا
 للحنابلة ولا ينزل لحوقه بدار
 الحرب منزلة موته خلافا
 للحنفية

رد الورثة ما بقي بأيديهم ولا يرجع عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد حكم
الحاكم بل هو له والارجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب (قوله والورثة كالرثة)
أي فلا يرث الزنديق ولا يرث الزنديق هو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وكان
يسمى في الصدر الاول منافقا وقبل من لا ينتقل أي يختار ديننا وقيل من ينكر الشرع
جملة وقوله خلافا للمالكية أي حيث قال المال الزنديق لورثته اذا مات قبل
الاطلاع على زندقته لاحتمال توبته أو طعنه في الشهود ولو كان حيا وأما اذا اطاعنا
على زندقته باقراره ودام عليها الى أن مات فلا يرث اجماع الامة أقبح من المرتد فأداه
العلامة الأمير (قوله والذي الذي لا وارث له يستغرق) أي بأن لم يكن له وارث
أصلا أو له وارث لا يستغرق كقوله به كون ماله أي فيما إذا لم يكن له وارث
أصلا وقوله أو الفاضل بعد الفرض أي فيما إذا كان له وارث لا يستغرق كقوله
ولا يستتر في ذلك انتظام بيت المال لان انتظامه انما هو شرط في الارث
لا في التولية فلو خلف عمة مثلا أو بنتا للمال كله في الاولى والباقي بعد نصف البنت
في الثانية لبيت المال ولا شيء للعممة ولا رد على البنت كما قاله الشرح في شرح
الترتيب قال ولا شك في ذلك وان توقف فيه بعض المعمرين وادعى ان البنت
تأخذ الباقي ردًا وان العممة مثلا تأخذ الجميع مع الالبان لم نجد أحدا خص الرد بالمسلم
اذا كان بيت المال غير منتظم وجوابه ما تقدم اه أفاده في الاثنية (قوله
والثالث) وهو آخر الموانع الستة الدور المحكمي علم من اقتصاره على الستة انه
لو كان الموروث حيدا أو وارثا محرمًا لا يمتنع ادته وهو كذلك على الاصح والدور
الرجوع لا مبدأ كالدائرة التي لا يدري أين طرفاها وقيل له المحكمي لتعلقه بالاحكام
وخرج به الدور الكوني والدور الحسائي فالدور الكوني أي التعلق بالكون
الذي هو الوجود وتوقف كون كل من الشئين على كون الآخر وهذا هو الواقع
في فن التوحيد والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضي كون الشئ سابقا مسبوقا
كما لو فرضنا ان زيدا أوجد عمرًا وان عمرًا أوجد زيدا فان ذلك يقتضي ان زيدا سابقا
من حيث كونه مؤثرا مسبوقا من حيث كونه أثرًا وكذلك عمرًا وبخلاف المعنى
كالابوة مع البنوة والدور الحسائي أي المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدارين
على العلم بالآخر ولذا يقال له الدور العلي وهو ذا دور في الظاهر فقط لجواز ان
يحصل العلم بشئ آخر غيرهما في الحقيقة لا دورا لا اذا أردت علم أحدهما
من الآخر مثال ذلك ما اذا ذهب أحد من اثنين للآخر عدا فذهب الثاني للأول
ولا مال لغيره وماتا فلا يعلم مصع فيه هبة كل منهما أو قدر ما يرجع اليه الا بعد

والورثة كالرثة خلافا
للمالكية والذي الذي
لا وارث له يستغرق يكون
ماله أو الفاضل بعد الفرض
فيما الثالث وهو آخر الموانع
الستة هو الدور المحكمي

العلم بالاخر لان هبة الاول صححت في ثلث العبد فصار مالا للثاني ولما وردت عليه
 هبة الثاني صححت في ثلث الثالث فصار ثلث الثلث المذكور من مال الاول فتسرى
 اليه الهبة فايرد ثلثه للثاني بالهبة ثم يرد هبة الثاني ثلث ما رد لسريان هبته فيه
 وهكذا فلا يقف على حد في الترداد بينهما ما يحصل العلم بطريق الجبر والمقابلة
 وببأنه ان تقول صححت هبة الاول في شيء من العبد فبقي عنده عبد الا بشيئا
 وصححت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء فصار مع الاول عبد الا ثلثي شيء لان ثلث
 الشيء رجع له هبة الثاني فبقي عنده ثلثا الشيء ويضم ثلث الشيء لما عند الاول
 فيكون معه عبد الا ثلثي شيء ومعلوم أنه لا بد من أن يكون الباقي مع الواهب
 بعدل ضعف ما صححت فيه هبته وقد قلنا صححت هبة الاول في شيء مجهول من العبد
 بقطع النظر عن هبة الثاني وحينئذ فنقول ما بقي مع الاول وهو عبد الا ثلثي شيء
 بعدل شيئين هما ضعف ما صححت فيه هبته أي يساويه ما أورد ذلك فاجبر كلا
 من الطرفين بأزالة النقص بأن ترد المستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الاول
 وهو ما بقي مع الاول عبدا كاملا وتجعل الطرف الثاني شيئين وثلثي شيء فتقول
 عبيد كامل يقابل شيئين وثلثي شيء ثم تنسبط الشيئين اثنا ثمانية جنس الكسر
 أعني ثلثي شيء فصار هذا الطرف ثمانية كل واحد منهم ما ثلث شيء وبعد ذلك
 فاقسم الطرف الاول وهو العبد الكامل على الثمانية التي كل واحد منهم ما ثلث
 شيء يخرج لكل ثلث شيء فمن العبد فيعلم أن ثلث الشيء ثمن العبد وأن الشيء
 ثلاثة أثمان العبد فيكون معنى قولنا صححت هبة الاول في شيء أنها صححت في ثلاثة
 أثمان العبد ومعنى قولنا فبقي عنده عبد الا شيء أنه بقي عنده خمسة أثمان العبد
 ومعنى قولنا صححت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء أنها صححت في ثلث الثلاثة أثمان
 وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الاول عبد الا ثلثي شيء أنه صار مع الاول ستة أثمان
 وهي ضعف ما صححت فيه هبته لأنها صححت في ثلاثة أثمان وضعفها ستة أثمان ومعنى
 قولنا فبقي عنده أي الثاني ثلثا الشيء أنه بقي عنده ثمان وهما ضعف ما صححت فيه
 هبته لأنها صححت في ثمن وضعفها ثمان فقد بقي لورثة كل من المريطين ضعف ما صححت
 فيه هبته أفاده العلامة الامير بزيادة ايضا وبه يتضح ما في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام
 في شرح الكفاية (قوله وهو ان يلزم من التوريت عدمه) هذا تعريظ للدور
 الحكمي المانع من الارث الذي الكلام فيه والا فالدور الحكمي أعم وضابطه
 كل حكم أدى ثبوته لانفيه فيدور على نفسه ويكره عليهم بالبطلان ومن صور
 ما اذا قال لجاريته ان صليت صلاة كاملة فأنت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس

وهو ان يلزم من التوريت
 عدمه

فالمشهور أنها لا تعتق بحال واليه رجع الغزالي أيضا لا للتعلق بالمقتضى الى الدور
 لأنها لو اعتقت لكان كشف الرأس خلافا في صلاتها فلم تصل صلاة تامة فلم تعتق
 وقيل تعتق بعدها لا قبلها أو يانعي قوله قبلها فلا تجرى عليها الأحكام الحرة لا بعد
 الصلاة من حاشية العلامة الأمير (قوله كان يقر الخ) أي وكان يعتق الأخ والحال
 أنه لم يقر عبد من من التركة في شهدان يابن لأميت ويقبل القاضي شهادتهما فيثبت
 نسبه ولا يرث للدور لأنه لو ورث للملك العبد فيبطل عتقه ما قبطل شهادتهما
 لرقه ما قبطل النسب فلا يرث فثبتت الارث يؤدي الى نفيه وقوله أخ أي بخلاف
 الاب فإنه اذا استلحق مجهول النسب ثبت نسبه ويرث وقوله حائز أي أخذ بجميع
 التركة فشرط المقر أن يكون حائزا عند ناسوء كان واحدا كما في المثال أم متعدها
 كما لو أقر أخوة يابن وقوله يابن لأميت علم منه أن شرط عدم ارث المقترب نسبه كونه
 يحجب المقر حرمانا فلا يقر من يحجبه نفعانا كالأقارب أو بنون يابن آخر ثبت نسبه
 وارثه واستشككاه امام الحرمين كفي كشف الغواض بأن المقر في هذه الصورة
 خرج عن كونه حائز لجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان مقتضى الظاهر أن
 لا يرث قال لكن الاصحاب لم يتقاروا بذلك اهملنا من الاثر وقاشية الأمير (قوله
 فيثبت نسبه ولا يرث للدور) أي لأنه لو ورث لم يكن الأخ حائزا بل يكون محجوبا
 فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه فلذلك نقول يثبت
 نسبه ولا يرث في أظهر وقولي الشافعي وهذا انما هو بالنظر للظاهر والا فيجب على
 المقر باطنا أن كان ما دق في اقراره أن يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاؤه المال
 والقول الثاني للشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحمد ونقل عن أبي حنيفة وقيل
 لا يثبت نسبه ولا يرث وهو مذهب داود والظاهرى وعند مالك وأصحابه يرث
 ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائزا عندهم
 كذا بخط بعض الفضلاء (قوله فراجع) أي ما ذكر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة
 قوله فيما تقدم أي الذي قام به سبب الارث مع ما يتبع ذلك وقوله في قولي الخ الجار
 والمجرور خبر مقدم وإيمامة متأخر ووجه الاعماله يشير الى ان الشيء لا يسمى
 مانعا الا اذا تحقق سبب الارث واللعان ليس كذلك لان انتفاء الارث فيه لا انتفاء
 السبب وهو النسب كما وضحه الشارح وقوله خلافا لمن زعم ذلك أي ان اللعان مانع
 وقوله فان انتفاء الارث الخ علة لقوله ليس بمانع والظاهر حمله على اللعان الى ذلك
 وقوله بين الملاعن أي الذي هو الزوج وقوله ومن يدلى به أي كاشيه وقوله وبين المنفى
 أي الولد المنفى باللعان وقوله لا انتفاء السبب علة لا انتفاء الارث وقوله وهو أي السبب

كان يقر الخ حائزا يابن لأميت
 فيثبت نسبه ولا يرث للدور
 وفي الاقرار بمانع انتفاء
 وخلاف بين الاثمة فراجع
 في كتابنا شرح الترتيب
 والله أعلم تنبيه في قولي
 الذي قام به سبب الارث
 وبعد قول المصنف وينع
 الكشعر الى ان اللعان ليس
 بمانع خلافا لمن زعم ذلك
 فان انتفاء الارث فيه بين
 الملاعن ومن يدلى به وبين
 المنفى لا انتفاء السبب وهو
 النسب

(قوله وليست أمه ولا عصبتها الخ) غرض الشارح بذلك الرد على الخبالة في قولهم
 أن أم من لا أب له شرعاً عصبة له فإن لم تكن فمعصيتها غرادر الشارح الرد على الخبالة
 في قولهم بذلك لا بيان لمذهب الشافعي كما يدل له قوله خلافاً للإمام أحمد إذا علمت
 ذلك علمت اندفاع ما أطال به الاستدلال الحقني في عجاسيته حيث قال ما حاصله أن كان
 المراد نفي كونهما وعصبتها عصبة له من النسب فلا داعي لذلك إلا ما لا يتوهم
 من له أدنى اشتغال بالغن كون الأم عصبة من النسب وأما عصبتها فربما يتوهم
 كونها عصبة له من نفي كونهما كانت عصبة له قبل النفي فيحتاج للتنبيه على كون
 عصبتها ليست عصبة له وإن كان المراد نفي كونهما وعصبتها عصبة له من الولاء
 احتج لذلك الإمام أيضاً وصورة ذلك أن يتزوج امرأة عتيقها فتأتي بولد فينفيه باللعان
 فربما يتوهم كونها وعصبتها عصبة للمنفى بالولاء الذي يسرى من الأب إليه فيحتاج
 للتنبيه على نفي كونهما وعصبتها عصبة له لأن ثبوت العصوبة لها ولعصبتها على
 المنفى بواسطة ثبوتها على أبيه وقد انتهت أبوتها فانتفت العصوبة لها ولعصبتها
 على المنفى فمدبر (قوله وتوأم اللعان ليسا بشقيقين) لا يخفى أن التوأم أن ولدان
 اللذان ليس بينهما شهرة أشهر وكانا في بطن واحدة فإذا كانا منفيعين باللعان
 لم يكونا شقيقين لانتفاء قرابة الأب لأنه نفي نفسه عنهما باللعان فلا توارث بينهما
 إلا بقرابة الأم لثبوت قرابتهما بينهما ما كتوأمي الزنا وقوله خلافاً للمالكية أي حيث
 قالوا أنهم من أشقيان واستشكك كل كونهما شقيقين بعدم قرابة الأب شرعاً وأجيب
 بتحقيق كون أبيهما واحداً ولو استلحقهما الأب وأحد هما للحقاه وعلى هذا فيتوارثان
 بالتعميم أفاده في الأولاد (قوله وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الأئمة لاربعة)
 فلا يتوارثان إلا بقرابة الأم عند الأئمة لاربعة فإن قيل ما الفرق بين توأمي اللعان
 وتوأمي الزنا عند المالكية أجيب بأن الفرق أنه يصح استلحاق الأولين دون
 الآخرين (قوله وإذا كذب الشافي نفسه) أي بأن قال أنا كاذب في لعاني أو في نفي
 وقوله ولو بعد موت الولد أي سواء كان كاذب نفسه قبل موت الولد بأن كان حياً
 أو بعد موته وإن لم يخلف ولداً ولا أخاً وقوله ثبت النسب أي نسب الولد من أبيه
 وقوله وترتب عليه مقتضاها أي من الأثر وغيره وقوله ولا انتفغات للثمة أي ولا نظر
 لانتهاها به بأنه كاذب نفسه لكونه يرث ما تركه فيما إذا كان بعد الموت بل لو قتله
 واستلحقه لحقه ولا يقتل به وقوله ولو كان ذلك بعد القسمة أي ولو كان كذابه نفسه
 الواقع بعد موت الولد بدقسمة تركه الولد فهو غاية في الغاية وقوله وبه قال الشافعي
 أي وبما ذكر من ثبوت النسب بالأب كذاب وترتب مقتضاها عليه قال الشافعي

وليست أمه ولا عصبتها
 عصبة له خلافاً للإمام أحمد
 وجه الله وتوأم اللعان ليسا
 بشقيقين خلافاً للمالكية
 وتوأم الزنا ليسا بشقيقين
 عند الأئمة الأربعة
 وإذا كذب الشافي نفسه
 ولو بعد موت الولد ثبت
 النسب وترتب عليه
 مقتضاها ولا انتفغات للثمة
 ولو كان ذلك بعد القسمة وبه
 قال الشافعي وهو قياس
 مذهب الإمام أحمد رحمه الله

وقوله وهو قياس مذهب الامام احمد أي موافق لمذهب الامام احمد (قوله وقال أبو حنيفة ومالك الخ) حاصله ان في ذلك تفصيلا وهو انه ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما وان كان ميتا فان خلف ولدا أو ولدا ولدا أو أبا ولده أو لم يخلف وقل المال في ذلك وتنقض القسمة والافلا ثبوت ولا نسب كما يعلم معظم ذلك من كلام الشارح (قوله ثبت نسبه) أي وحده ويقع التوارث بينهما وقوله وكذا ان مات الخ أي فثبت النسب ويحد ويرثه وقوله وخلف الخ أي أو لم يخلف وقل المال وقوله ولدا أي أو ولد وولد وقوله أو أخا ولده أي بأن كانا توأمين وقوله وتنقض القسمة فيهما أي فيما اذا خلف ولدا أو أبا ولده وقوله وللحاجة الخ عليه لقوله وكذا ان مات الخ وقوله الى ثبوت نسب الولد أي فيما اذا خلف ولدا أو مثل الولد ولد الولد وقوله أو الأخ الموجد أي فيما اذا خلف أخا ولده وقوله من الثاني متعلق بنسبه وقوله والافلا ثبوت ولا ارث أي وان لا يخلف ولدا ولا أخا ولده معه فلا ثبوت لنسبه ولا ارث له منه وقوله لانه لا حاجة لثبوت النسب اذا لم يخلف ولدا ولا أخا ولده معه وهو تعليل لقوله والافلا الخ فتدبر (قوله واعلم انه لا يختص الاستحقاق بالثاني) هذا عندنا وأما عند المالكية فيختص الاستحقاق بالاب والذي يكون من غيره اقرار لا استحقاق وقوله بل لو استلحقه الوارث أي الخائر ولو عا ما اذا مات بلا وارث فلو اقر الحق به الامام مجهول النسب وكان الميت مسلما كما قيده في المهورات لحقه كما أفاده في الاثارة وقوله كما لو استلحقه المورث أي الذي هو الثاني ولو عبر به لكان أولى لانه لا نسب بقوله لا يختص الاستحقاق بالثاني وقوله قال ابن المصنف قال الرافعي الخ هذا تأييد وتقوية لما قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بقوله وبهذا أي بعدم اختصاص الاستحقاق بالثاني وهو متعلق بقوله قطع

(باب الوارثين)

لما تكلم على أسباب الارث وموانعه شرع يتكلم على الوارثين فقال باب الوارثين وفي تعبيره بالوارثين تغليب للدكتور على الاناث لشرعهم فاندفع ما يقال ان في الترجمة قصور لانه ترجم للوارثين دون الوارثات مع انه ذكرهما معا ويمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء فقوله باب الوارثين أي والوارثات أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه على ما فيه وفي بعض النسخ افراد كل بترجمة واعلم انه كان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار ويقولون لا تورث أموالنا من لا يركب الخيل ولا يضرب بالسيف وكانوا أيضا يتوارثون بالحلف أي العهد والنصرة وكان

وقال أبو حنيفة ومالك وجهه الله ان كان الولد حيا حين التوكيد ثبت نسبه وكذا ان مات وخلف ولدا أو أخا ولده وتنقض القسمة فيهما — ما لا حاجة الداعية الى ثبوت نسب ولده أو الأخ الموجد من الثاني والافلا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة الى ثبوت النسب اذا واعلم انه لا يختص الاستحقاق بالثاني بل لو استلحقه الوارث بعد موت الثاني لحقه كما لو استلحقه المورث قال ابن المصنف قال الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا قطع معظم العراقيين انتهى
(باب الوارثين)

ذلك في صدر الاسلام ايضا على المشهور كما يدل عليه قوله تعالى وللذين طأقت
 ايمانكم فآتوهم نصيبهم ثم نسخ ذلك واقر التوارث بالهجرة فمكان المهاجر اذا ترك
 اخوان احدهما مهاجرا والاخر غير مهاجر كان ارثه للمهاجر فقط كما ذكره
 الماوردي وظاهره انه لا بد ان يكون بين المهاجرين قرابة لكن ظاهر اطلاق
 القاصي أي الطبيب وابن الرقعة انه لا يشترط ذلك وهو اقرب الى ظاهر قوله
 تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا الى قوله حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك
 بالوصية للوالدين والاقر بين ثم نسخ ذلك بآيات الموارث افاده في الاوالة (قوله
 اجماعا) استزبه عن الاختلاف في ارثهم وهم ذوو الارحام وقوله بالاسباب الثلاثة
 خرج به الوارثون بجهة الاسلام وقد يقال انهم خرجوا بقوله اجماعا لان الارث
 بجهة الاسلام غير مجمع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان للوارثين واشار به
 لتغليب السابق وهو من باب عموم المجاز ان اريد به معنى عام يشمل الحقيقة والمجاز
 من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ان اريد لكل من الحقيقة والمجاز على حالهما
 من غير ارادة معنى عام يشملهما ما وقد تقدم انه يمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء
 أو انه ترجم لشيء ورد عليه فلا تغفل (قوله والوارثون من الرجال) بسكون النون
 لا وزن وكذا يقال في قوله والوارثات من النساء وفي بعض النسخ في بدل من وعليها
 فالوزن صحيح وفي التي نمرح عليهم العلامة أبو محمد والمراد بالرجال ما قابل النساء وهو
 الذكور يشمل الصبيان كما يدل عليه قوله بعد فجملة الذكور هؤلاء فعبر المصنف
 أولا بالرجال ثم أشار لتفسيرهم بما يشمل الصبيان كما عبر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالرجل ثم فسر به الذكور في قوله ألقوا الفرائض بأهلها فبات في الذكور رجل ذكر
 وقوله بالاختصاص أراي وأما بالاسماء فجملة عشرة كما سيأتي وقوله اجماعا لا حاجة اليه
 ثانيا بعد ذكره عقب الترجمة وما أوجب به من أن قوله أولا اجماعا أي في الوارثين من
 الذكور والارثات وقوله ثانيا اجماعا أي في الوارثين من الرجال فقط لا يجدي شيئا
 لانه حيث كان الاول في الوارثين من الذكور والارثات أغنى عن الثاني الخاص
 بالرجال (قوله عشرة) استعرض القاصي أبو الطيب على هذا الذكور عشرة بأن
 ابن الابن لا يشمل النازل الاجازا وقد ارتكبوه حيث قالوا وابن الابن وان نزل
 وكذا الكلام في أب الأب فحيث ارتكبوا المجاز فكان الاصر أن يقولوا وابن
 الابن وان سفل والأب وان علا وأوجب بأنهم قصدوا التنبيه على إخراج ابن البنت
 وأب الام افاده في الاوالة (قوله أسماءهم معروفة) أورد عليه ان أسماء من
 ذكر كليات فالمناسب التعبير بالعلم لان المعرفة انما تستعمل في الجزئيات وقد دفع

اجماعا بالاسباب الثلاثة من
 الرجال والنساء (والوارثون
 من الرجال) بالاختصار
 اجماعا (عشرة أسماءهم
 معروفة) أي معلومة

الشرح هذا لا يراد به أية معلومة فأشار بذلك إلى أن التعقيب مترادف العلم
 والمعرفة ثم ذكر في الفائدة كلام السعد استدل على صحة ذلك وقال البولاق
 برد أن التعبير بالعلم أثرى خروجاً من الخلاف وأجاب بعضهم بأنه عبر بالمعرفة لأنها
 تستعمل في سبب جهل وهو حال المبتدئ واستعملت في العلامة الأمير فراجع (قوله
 مشهور) أي مشهورة فالتمس زائدة وقوله عند الفرضيين إنما احتاج لهذا لأن
 الزاد الاشتراكية يقدح في الأمر كما قاله الأمير (قوله فائدة قال الشيخ الخ) قد عرفت
 أن الشرح ذكر ذلك استدل على صحة دفع الإراد السابق وعلم منه أن الإراد
 مبني على مذهب ضعيف وهو التفرقة بين العلم والمعرفة (قوله أنه أي النسفي الخ)
 توضيحه أن النسفي الذي هو صاحب العقائد عبر بالمعرفة في أوائل أسباب العلم
 أوائل الكتاب فأخبر العلامة بعد بأنه حاول بمبيرة بالمعرفة دون العلم التنبيه
 على أن المراد به ما معنى واحد دون التفرقة الضعيفة وعدم إطلاقها على الله تعالى
 لعدم الاذن وتعرف إلى الله في الرضا يعرف في الشدة مشاكلة لا تكفي في الاذن
 فيطلق على الله عالم دون عارف وأدعى شيخ الإسلام في رسالة الحدود أنه يطلق على
 الله عارف أيضاً لوروده قال ويمنع استدعاؤها سابق الجهل (قوله حاول التنبيه)
 أي رآه وقصد وقوله على أن مرادنا بالعلم والمعرفة واحد أي معنى واحد فلا فرق
 بين الكلليات والجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا القول الرابع وبما
 يوهم التفرقة قول النجاة علم العرفانية تتعدى لواحد والعلمية تتعدى لاثنتين والحق
 كما أفاده الرضي أنه من محكمات العرب في استعمالاتهم من غير فرق في المعنى
 (قوله لا كما اصطلاح عليه البعض) ظاهره أن المخالف بعض واحد وليس كذلك بل
 المخالف فرقتان فثبت هذا البعض فرقتان كما سيظهر من كلامه فرقة تقول أن
 العلم يختص بالمركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول أن العلم يختص بالكليات
 والمعرفة بالجزئيات فتعبر الشرح بأول حكمية الخلاف وقوله من تخصيص العلم
 بالمركبات أي على أول القولين المرجوحين وقوله أو الكلليات أي على ثانيهما
 وقوله والمعرفة بالبسائط أو الجزئيات فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب في توزيع
 الخلاف وقر الشيخ العدوي أن المراد بالمركبات النسب التامة المدلول عليها
 بالقضايا كشموت القيام لزيد المدلول عليه بقولك زيد قائم وبالبسائط المفردات
 المدلول عليها بغير القضايا كزيد لا خصوص النقطة التي هي الجوهر الفرد أو العرض
 القائم بالجوهر الفرد على التحقيق لأنه لا يحسن في مقابلة المركبات بالمعنى السابق
 والمراد بالكليات الأمور التي تصدق على كثيرين كالإنسان والحيوان

(مستفزة) عند الفرضيين
 فائدة قال الشيخ سعد الدين
 التفتازاني رحمه الله في شرح
 العقائد أنه أي النسفي رحمه
 الله حاول التنبيه على أن
 مرادنا بالعلم والمعرفة واحد
 لا كما اصطلاح عليه البعض
 من تخصيص العلم بالمركبات
 أو الكلليات والمعرفة

والجزئيات بما لا يصدق على كثيرين كزيد وعمر والحياضل أن الاقوال ثلاثة
 القول بالترادف وهو التحقيق والقول بتخصيص العلم بالمركبات وهي النسب
 الزامة سواء كانت كليات أو جزئيات والمعرفة بالسائط وهي المفردات كذلك
 وعلى هذا نقول علمت أن الانسان حيوان وأن زيد قائم دون عرفت ما وتقول عرفت
 الانسان وزيد دون علمت ما والقول بتخصيص العلم بالكليات نسباً أو غيرها
 والمعرفة بالجزئيات نسباً أو غيرها وعلى هذا نقول علمت أن الانسان حيوان
 وعلمت الانسان دون عرفت ما وتقول عرفت أن زيد قائم وعرفت زيد دون علمت ما
 فظهر لك أنهم ما على ثانی القولين المرجوحين لا يمتنعان بالتصور خلافاً لمن خصهما
 فتدبر (قوله انتهى) أي كلام الشيخ سعد الدين (قوله اذ تقر ذلك) أي
 اذا ثبت ذلك في قرار وهو ذه السامع أو محله من السكاغذ فالقول باعتبار المعنى
 والثاني باعتبار الجنس واسم الإشارة راجع لكونها عشة فقولها اذ تقر ذلك
 مرتبط بأول الكلام ليرتب عليه الجزاء كما أفاده الشيخ الأمير (قوله الابن) انما
 بد أنه لانه مقدم حتى عن الاب في الميراث وقوله وابن الابن فيه موضع الظاهر موضع
 للمضمرة والوزن كما قاله الاستاذ الحفني (قوله من انزلا) أي في أي زمن نزل ابن
 الابن فهو ما ظرف زمان أو أي زمن نزل ابن الابن فهما نائبة عن المفعول المطلق
 أو هو ما نزل ابن الابن فهو وارث فهما شرطية ولا يخفى أن الالف في نزلا لا إطلاق
 واعلم أن الفقهاء شبهوا عمود النسب بالشئ المذلي من علوف أصل كل انسان أعلى
 منه ولذلك يقولون في الأصل وإن علا وفرعه أسفل منه ولذلك يقولون في الفرع
 وإن سفل وإن نزل ونحو ذلك فهو عكس الشجرة وذلك لأن مرتبة الأصول أرفع
 من مرتبة الفروع في الشرف لا في الارث فتأدبوا مع الأصول يجعلهم في جهة العلو
 وأيضا الاب مقدم على ابنه في الزمان وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر
 (قوله بدرجته) متعلق بنزلا وقوله أودرجات أي ثنتين فأكثر فالمراد بالجمع
 ما فوق الواحد وقوله بمحض الذكورة متعلق بنزلا أيضا لكن يلزم عليه تعلق
 حرفي جرمي واحد بعامل واحد ألا أن تجعل الباء الأولى للتعددية والثانية للابنية
 أي حال كونه ما تنسأ في حال نزوله بمحض الذكورة أي الذكور المحض أي الخالص
 عن شوب النساء فهو من إضافة الصفة للوصف (قوله فخرج بذلك) أي
 بقوله بمحض الذكورة وقوله ابن بنت الابن أي وأما ابن البنت فخرج بقول
 المصنف وابن الابن وقوله ونحوه أي نحو ابن بنت الابن وقوله من كل المخ بيان
 لنحوه أي كابن ابن بنت الابن وابن بنت ابن الابن (قوله والجدة) يحتمل أن

أو الجزئيات انتهى والله
 أعلم اذ تقر ذلك فالقول
 من العشرة (الابن) الثاني
 (ابن الابن) من انزلا بدرجته
 أودرجات بمحض الذكورة
 فخرج بذلك ابن بنت الابن
 ونحوه من كل من في نسبه
 لا بنت أبي (و) الثالث
 (الاب) الرابع (الجدة)
 أي من الاب
 من جهة

الضمير في له عائد على الميت المعالوم من السياق والا قرب انه عائد على الاب وهو
الاولى للوجهين الاتيين وقد اشار الشرح لاختيار هذا بقوله أي للاب ولما كان
قد سوهم أن الجدة للاب لا يشمل أبا الاب لان الجدة للاب لشخص أبواب الاب لذلك
الشخص دفع الشرح ذلك التوهيم بمجمل الام بمعنى من وقد ير المضاف حيث قال
أي من الاب أي من جهته وحينئذ فلا إشكال لان الجدة من جهة الاب يشمل
أبا الاب وكون الام بمعنى من واقع في كلام العرب كما في قوله سمعت له صراخا
أي منه (قوله وخرج به) أي بقوله له على جعل الضمير للاب وقوله الجدة من جهة
الام أي الجدة الممتدة للميت من جهة الام فيشمل أباها وأبا أبيها وإن علفا بقوله كما في
الام أي وكما في أبي الام (قوله وإن علفا) أي الجدة وقوله أي بمحض الذكور أي
حال كونه متلبسا بمحض الذكور رأي بالذكور المحض فهو من إضافة الصفة
للموصوف كأمير ((قوله وهكذا)) لا حاجة إليه بعد الكاف وقد يقال انه للتوكيد
ولدفع توهيم أن الكاف استقصائية (قوله وخرج بذلك) أي بقوله بمحض
الذكور وقوله كل جذا دلي يأتي أي من جهة الاب كما في أم الاب وأما الجدة الذي
أدلى يأتي من جهة الام كما في الام فقد خرج بقول الناظم له على جعل الضمير
للأب كما مر (قوله وإن ورثت) أي سواء ورثت تلك الانثى أم لا فالاولى
كما في أم الاب فان الانثى التي أدلى بها ترث والثانية كما في أم أبي أم الاب فان
الانثى التي أدلى بها لا ترث لكونها أدلت بذكر بين اثنين (قوله وما قررت به) من
جعل الضمير في قوله له عائد الى الاب أي حيث قال أي للاب وقوله اولى من عوده
الى الميت قال بعضهم في عود الضمير الى الميت مناسبة للضميرين الاتيين في قول
الناظم المدلى اليه وفي قوله وابن العم من أبيه فان الشرح جعله ما راجع من الميت
وأيا اذ جعل الضمير عائدا الى الميت دخل في عبارة الناظم أبواب الاب بلاته كلف
بمخلافه على جعله عائدا الى الاب فانه لم يدخل في عبارة الناظم الابنة كلف وقد
تقدم بيانه (قوله للوجهين) لا يخفى أنه لم يأت بالوجهين على غلط واحد ولو قال
أحدهما أنه لو أعاد الضمير الى الميت لم يعد الى مذكور في اللفظ لوافق الثاني أو قال
والثاني أنه على عوده الى الاب يخرج الجدة أبو الام لوافق الاول فتدبر (قوله
أحدهما أن فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ) أي بخلافه على جعله عائدا
على الميت فانه ليس فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ بل الى معلوم من المقام
وقوله والثاني أنه لو عاد للميت لم يخرج الخ أي بخلاف ما لو عاد للاب فانه
يخرج به الجدة المذكور وقوله في الجدة أبو الام بدل من الجدة وقوله الآن يقال

ونخرج به الجدة من جهة
الام كما في الام وقوله (وان
علفا) أي بمحض الذكور
كما في أبي اب وأبيه وهكذا
ونخرج بذلك كل جذا دلي
بأنثى وإن ورثت وما قررت به
من جعل الضمير في قوله له
عائدا الى الاب اولى من
عوده الى الميت للوجهين
أحدهما أن فيه عود الضمير
الى مذكور في اللفظ والثاني
أنه لو عاد للميت لم يخرج به
الجدة أبو الام الآن يقال الجدة
أبو الام ليس جذا حقيقة

الجد الخ فيكون خارجا من أول الامر وقوله ليس جدا حقيقة أي لان النسب ليس
 الالاء وأيضاً فجعل آل في الجد لا يخرج الجد أباً بالام كما يدل له قول الناطم
 معروفة مشتهرة لان المعروف عند الفرضيين ان الجد الوارث اسماءه والجد من
 جهة الاب لامن جهة الام (قوله والخامس الاخ الخ) لا يخفى ان الناطم بصدده عدد
 العشرة الوارثين من الرجال وصنيع الشرح مناسب لما هو بصدده حيث قال
 والخامس الاخ فجعل الاخ خبر المبتدأ محذوف وعليه فقول الناطم قد أنزل الله به
 القرآن كالتعليل لما قبله بخلاف ما قد يتوهم من كلام الناطم من ان الاخ مبتدأ
 وقد أنزل الله به القرآن ناخراً فان هذا ليس مناسباً لما هو بصدده (قوله أي سواء
 كان من جهة الاب فقط الخ) علم من ذلك ان الاخوة ثلاثة أصناف الاخوة
 الاشقاء ويقال لهم بنو الاعيان سمو بذلك لانهم من عين واحدة أي أب واحد
 وأم واحدة والاخوة للاب ويقال لهم بنو العلات سمو بذلك لان الرجل علاز وجمته
 الثانية بعد الاولى فهو يشبه العلل وهو الشرب الثاني بعد النهل وهو الشرب
 الاول والاخوة للام ويقال لهم بنو الاخياف سمو بذلك لانهم من اخلاط الرجال
 لامن رجل واحد والاخياف الاخلاط ذكره في اللؤلؤة في غير هذا المحل (قوله
 وهو الاخ الشقيق) سمي بذلك لما شاركته في شق النسب فكأنهما انشقا من شيء
 واحد (قوله قد أنزل الله به القرآن) أي بارئ به والباء بمعنى في أوباء الملابس وقد علمت
 ان هذا كالتعليل لما قبله (قوله اما الاخ للام ففي قوله تعالى الخ) أي اما ارث
 الاخ للام فقد أنزله الله في قوله تعالى الخ وقوله وان كان رجل يورث الخ يحتمل
 أن كان ناقصة ورجل اسمها وكلاهما خبرها ويحتمل انها تامة ورجل فاعل بها
 وكلاهما حال من الضمير المستتر في يورث وعلى كل فجملة يورث صفة لرجل وقوله
 أو امرأة عطف على رجل وفيه الحذف من الثاني لدلالة الاول أي يورث كلاله
 وجملة وله أخ أو أخت في محل نصب على الحال وأورد الضمير لان العطف بأو فرجعه
 في الحقيقة أحدهما ولذلك أتى بالضمير مذكراً ويحتمل انه عائد على الميت
 المورث لتقدم ما يدل عليه والكلاية هو الميت الذي لا والده ولا ولد من تكمله
 النسب ذهب بطريقه وهما الولد والولد وهذا أشهر الاقوال العشرة في معناها
 (قوله أي من أم) هذا تخصيص للآية واستدل على ذلك بقوله كما قرئ به
 في الشواذ فالكافي بمعنى لام التعليل وما مصدرية أي للقراءة به في الشواذ والقراءة
 الشاذة تكبر الواحد في الاحتجاج بها على الصحيح اذ مثل ذلك لا يكون الا بتوقيف
 وخالف في ذلك النووي في شرح مسلم فقال انها ليست تكبر الواحد لانهم لم تنقل

(و) الخامس (الاخ من أي
 الجهات كانا) أي سواء كان
 من جهة الاب فقط أو من
 جهة الام فقط أو من جهة
 معا وهو الاخ الشقيق (قد
 أنزل الله به القرآن) أما الاخ
 للام ففي قوله تعالى وان كان
 رجل يورث كلاله أو امرأة
 وله أخ أو أخت أي من أم
 كما قرئ به في الشواذ

الاعلى وجه انها قرآن والقرآن لا يثبت الا بالتواتر وهي غير متواترة فلم تثبت قرآنا
واذا لم تثبت قرآنا لم تثبت خبرا اهـ والحق انها تكبر الواحد (قوله واما الاخ
للأبوين والاخ للاب ففي قوله تعالى الخ) أى واما ارث الاخ الأبوين وارث الاخ للاب
فقد أنزله الله في قوله تعالى الخ وقوله وهو أى الاخ لأبوين أو لأب لانهم أجمعوا على
انه هذه الآية في الاخوة لأبوين أو لأب وفي ذلك مع ما تقدم من حمل الآية الاولى
على الاخوة للام جمع بين الآيتين كما قاله شيخ الاسلام اذ لو حملت كل آية على
مطلق الاخوة كانت الاخيرة ناسخة للاولى ولم يعكس اقوة لاقوة لأخوة أبوين أو لأب
على الاخوة للام (قوله المدلى) أى المنتسب وهو صفة للاخ وقوله اليه متعلق
بالمدلى والضمير عائدا لميت المعلوم من المقام كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله
شيخ الاسلام في شرحه على الكفاية انه اذا أطلقت النسبة فهي الى الميت فان
أريد غيره صرح به فاذا أطلق الاخ مثالا لم يراد أخو الميت وقوله بالاب متعلق بالمدلى
وهو صادق بصورتين كما أشار اليه الشرح بقوله وحده الخ وقوله وهو ابن الاخ
للأب أى ابن الاخ المدلى بالاب وحده وهو ابن الاخ للاب وقوله أو مع الخ عطف
على قوله وحده وقوله وهو ابن الاخ لأبوين أى ابن الاخ المدلى بالاب مع الادلاء بالام
هو ابن الاخ لأبوين (قوله فخرج بذلك) أى بقوله المدلى اليه بالاب وقوله المدلى
بالام وحدها أى المدلى الى الميت بالام وحدها وقوله وهو ابن الاخ من الام أى وابن
الاخ المدلى بالام وحدها وهو ابن الاخ من الام (قوله فاسمع سمع تدبر) أى
تأمل للعاني وقوله وتفههم أى ادراك للمعاني وقوله واذا عان أى رضى قلبي بها وأشار
الشرح بقوله سمع تدبر وتفهمم واذا عان الى انه ليس مراد المصنف الأمر بالسماع
طلاقا لانه لا ينفع الا اذا كان كذلك وقوله مقالا مصدر ميمي بمعنى القول كما أشار
اليه الشرح بقوله أى قول ولا وقوله صادقا أخذه من قوله ليس بالكذب وكان الاولى
تأخير عنه ليكون كالتفسير له ولان تقديمه يخرج قوله ليس بالكذب عن
التأسيس الى التأكيذ والاولى من الثانى (قوله لانه مجمع عليه) علة لقوله
صادقا ليس بالكذب وقوله لو روده الخ سند للاجماع وقوله أو غير ذلك كالقياس
(قوله والخبر) مبتدأ وقوله وان كان فى الأصل محتملا للكذب حال فالاولو للحال
وان وصلية والمراد من قوله فى الأصل فى ذات الخبر قطع النظر عن فائده أى والحال
انه فى حد ذاته محتمل للكذب عقلا وان كان الخبر لا يدل الاعلى الصدق واقتصر
على الكذب مع ان الخبر محتمل للصدق والكذب لانه منشأ الاعتراض وقوله
لكن اخبار البارى الخ استدراك على محذوف كما ان خبر المبتدأ محذوف

وأما الاخ للأبوين والاخ
للأب ففي قوله تعالى فى آخر
سورة النساء وهو يرثها
ان لم يكن لها ولد (و) السادس
(ابن الاخ المدلى اليه) أى
الميت المعلوم من المقام
(بالأب) وحده وهو ابن الاخ
للأب أو مع الادلاء بالام
أيضا وهو ابن الاخ للأبوين
وخرج بذلك المدلى بالام
وحدها وهو ابن الاخ من
الام (فاسمع) سماع تدبر وتفهم
واذا عان (مقالا) أى قول
صادقا (ليس بالكذب)
لانه مجمع عليه لوروده
فى القرآن العظيم والاخبار
الحيصة وغـ يرد ذلك والخبر
وان كان فى الأصل محتملا
للكذب لكن اخبار البارى
تعالى وأخبار الرسل عليهم
الصلاة والسلام مقطوع
بصحتها وكذا ما أجمع عليه
أوتواتر

والتقدير والخبر وان كان محتملا لا الكذب لا يمتنع له هنا وانما يمتنع له لو كانت اخبار
الباري واخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام غير مقطوع بصدقها المكن اخبار
الباري المخ والغرض بهذه العبارة الجواب عما يقال ان ما في القرآن والاخبار الواردة
عنه صلى الله عليه وسلم خبر والخبر محتمل لا الكذب فلا يكون الاجماع المستند
لما في القرآن والاخبار منتجا لكون ما ذكره المصنف قولاً مصادقاً ليس بالمكذب
وحاصل الجواب ان احتمال الخبر للكذب من حيث ذاته بقطع النظر عن قائله
وما هنا منظور لقائله وهو مقطوع بصدقه وقوله مقطوع بصحتها الانسب بصدقها
فيكون الاجماع المستند اليها منتجا للصدق وقوله وكذا ما اجمع عليه أى كالقياس
فانه مجمع عليه وهذا راجع لقوله سابقاً او غير ذلك وقوله او تواتر أى من غير الاخبار
لثلاثين رجع الاخبار المتواترة وذلك كالاخبار بأن مكة موجودة (قوله والسابع
والثامن المخ) انما جمعها الشرح معنا ولم يقل والسابع الم والثامن ابن الم
كسابق الكلام ولا حقه الاشارة الى ان قوله من آية راجع له ما عاقلوا
قال ما تقدم اتوهم انه راجع لابن الم فقط وقوله والم وابن الم فيه اظهار في مقام
الاضمار للوزن وقوله من آية أى وحده أو مع الام والضمير راجع للميت كما قاله
الشرح وقد تقدم ان النسبة عند الاطلاق تنصرف للميت (قوله والمراد المخ) انما
قال والمراد المخ لان الم من جهة أب الميت وابن الم من جهة أب الميت يصدقان بأن
آية لامة وابن آية لامة فالاول يقال له عم من جهة أب الميت والثاني يقال له
ابن الم من جهة أب الميت فدفع ذلك بقوله والمراد المخ وقوله خرج بذلك المخ أى
بواسطة المراد الذي بينه الشرح وقوله الم للام أى اخواب الميت لامة وقوله وبنوه
أى بنو الم للام (قوله فاشكر لذي المخ أى بالدعاء له أو بالذكر الجميل أو نحو ذلك
كالصدق عنه فجزاه الله خيراً ورجه رجوة واسعة (قوله أى الاختصار)
تفسير للايجاز بناء على تراء فهم ما كما مر وقوله أى الايقاظ تفسير للتنبية لغة
واما اصطلاحاً فهو عنوان البحث اللاحق تفصيلاً للمفهوم من الكلام السابق
اجمالاً (قوله فانه ينهى المخ) علة لقوله فاشكر المخ وقوله على هؤلاء الورثة
في بعض النسخ عن هؤلاء الورثة وعليها كتب الحنفى وعن غيرهم معنى على
فان مادة التنبية انما تعدي بها وقوله بعبارة مختصرة أى موجزة (قوله وسبأني
في معنى ذلك) أى في معنى الشكر وقوله اما حديث شريفة أراد بالجمع ما فوق
لواحد لان الذي ذكره هناك حديثان فقط وهما قوله صلى الله عليه وسلم من منع
اليه معروف فقال لغسله جزاك الله خيراً فقد ابلغ في الثناء وقوله عليه الصلاة

(و) السابع والثامن (الم)
ابن الم من آية أى الميت
والمراد عم الميت أخو آية
شقيقة وعمه أخو آية لآية
وأبناءؤها وخرج بذلك الم
للأم وبنوه (فاشكر لذي أى
أصاحب الاجاز) أى
الاختصار (والتنبيه) أى
الايقاظ فانه ينهى على
هؤلاء الورثة بعبارة مختصرة
وسبأني في معنى ذلك
أخاديت شريفة عند قوله
واشكر فاطمه

والسلام من صنع اليه معروف فليكا فته فان لم يستطع فليذ كره فن ذ كره فقد
شكره (قوله فجزاه الله خيرا) أى أعطاه ثوابا عظيما جزاء على ذلك وقوله ورحمة
رحمة واسعة أى وأحسن اليه احسانا واسعا كثيرا وهذا شكر من المشرح للناظم
كما صنعناه (قوله المعتق) أى حقيقة أو حكما كما أشار لذلك بقوله ذوالولاء فانه وصفه
بذلك دفعا لما يتوهم من انه قاصر على مباشرة العتق وقد وضح ذلك الشرح بقوله
ولما كان المراد به الخ وقوله المعتق وعصبته أى المتعصبين بأنفسهم كما قيده بذلك بعد
وقوله وصفه الخ جواب لما أى ولو كان المراد به المباشر للعتق فقط لم يحتج لهذا الوصف
لعلمه من المعتق اذ الولاء له وقوله من المعتق وعصبته الخ يبان لذى الولاء وقوله
المتعصبين بأنفسهم احتراز عن عصبته غير المتعصبين بأنفسهم بل بالغير ومع الغير
فلا ارث لهم بالولاء كما قال المصنف

وليس في النساء طرأ عصبه ❦ الا التي منت بعق الرقبه

(قوله فجملة الذكور الخ) هذا اجمال بغد تفصيل وعلم منه ان المراد بالرجال
مطلق الذكور كما تقدم التنبيه عليه وقوله المجمع على ارثهم أى بخلاف المختلف
في ارثهم من ذوى الارحام لكن هذا يغنى عنه ما سبق أول الباب وانما أعاده
لطول الفصل ولئلا يغفل عنه وقوله بالاختصار متعلق بقوله العشرة وأتى به وان
علم مما سبق عقب قوله والوارثون من الرجال توطئة لما بعده (قوله واما باليسط
فخمسة عشر) مقابل لقوله والوارثون بالاختصار عشرة (قوله الابن وابنه)
هذان من أسفل النسب وقوله والاب والجد هذان من أعلاه وقوله والاخ الشقيق
الى قوله وابن العم للاب تسعة بدخول الغاية وهؤلاء من حواشيه وقوله والزوج
وذو الولاء هذان من غير النسب (قوله ومن عدا هؤلاء من الذكور فن ذوى
الارحام) المناسب في المقابلة فن المختلف في ارثهم وهم ذوو الارحام وقوله كابن البنت
محتراز ابن الابن وقوله وأب الام محتراز أب الاب وقوله وابن الاخ للام محتراز ابن الاخ
الشقيق أولاب وقوله والعم للام وابنه محتراز العم الشقيق أولاب وابنه ما وقوله
والخال لم يحتراز عنه فيما تقدم بشىء (قوله ونحوهم) لاحاجة اليه مع الابن
بالكاف فى أول الامثلة الا انه أتى به للتوكيد ولئلا يتوهم ان الكاف استقصائية
والحاصل ان ذوى الارحام ثلاثة عشر ستة ذكور وهم ابن البنت وابن الاخ للام
والعم للام وابنه والجد من قبل الام والخال وسبعة من النساء وهن العممة والخاله
وابنة البنت وأم الجدة الساقط وبنت العم وبنت الاخ وبنت الاخت وسبأ فى كيفية
توريثهم ان شاء الله تعالى (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام

فجزاه الله خيرا ورحمة رحمة
واسعة (و) التاسع (الزوج
(و) العاشر (المعتق) ولما
كان المراد به المعتق وعصبته
وصفه بقوله (ذو) أى
صاحب (الولاء) من المعتق
وعصبته المتعصبين بأنفسهم
(فجملة الذكور) المجمع
على ارثهم (هؤلاء) العشرة
بالاختصار واما باليسط
فخمسة عشر الابن وابنه
وان نزل والاب والجد أبوه
وان علا والاخ الشقيق
والاخ للاب والاخ للام
وابن الاخ الشقيق وابن
الاخ للاب والعم الشقيق
والعم للاب وابن العم الشقيق
وابن العم للاب والزوج وذو
الولاء من عدا هؤلاء من
الذكور فن ذوى الارحام
كابن البنت وأب الام وابن
الاخ للام والعم للام وابنه
والخال ونحوهم ولما أنهى
الكلام على الذكور
المجمع على ارثهم شرع
بذكر النساء المجمع على
ارثهن

المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله فقال معطوف على شرع وقوله المجمع على
تور يثنى واحترز عن ذوات الارحام (قوله والوارثات من النساء) بسكون الهاء
لا وزن كما مر والنساء اسم جمع لا واحد له من لفظه وقوله بالاختصاص اراى
واما بالبسط فعمدة كما سيأتى (قوله لم يعط اثني غير من الشرع) أى ذوات الشرع
فهو على تقدير مضاف أو ان الشرع بمعنى الشارع وغيره من امصقة لاثني أو حال
منها وساغ مجيء الحال من النكرة لوقوعها في حيز اثني وقوله أى عطاء مجمعا عليه
أى الشرع به تعجيها لقول المصنف لم يعط اثني غير من الشرع فان الشرع أعطى
ذوات الارحام عنه من قال بتور يثنى وتوضيح ذلك أن المصنف في كلام المصنف
انما هو اعطاء الشرع اثني غير من اعطاء مجمعا عليه فلا ينافى انه أعطى اثني غير من
اعطاء مختلفا فيه (قوله فان ذوى الارحام الخ) مهلة المحذوف والتقدير برفلا ترد
ذوات الارحام فان ذوى الارحام الخ والمراد بذوى الارحام ما يشمل ذوات الارحام
بدليل قوله من الذكور والاناث محل التعليل انما هو الاناث فذكر الذكور
زيادة فائدة (قوله فالاولى من النساء الخ) أى اذا أردت بيان النساء السبع
فأقول لك الاولى من النساء الخ (قوله وان نزل أبوها) هو أولى من قول
بعضهم وان نزلت لانه يشمل بنت بنت الابن وقوله بمحض الذكور احتراز عن التي
نزل أبوها لا بمحض الذكور كبنات ابن بنت الابن (قوله أم مشفقة) هو بيان
للسان بترث ولو كانت غير مشفقة وجعله بعضهم احتراز عن القاتلة لانها غير
مشفقة لكن هذا خلاف المتبادر اذ القاتلة تقدم حكمها في الموانع فالظاهر انه لبيان
الشان كما نبه عليه الشرح وقوله من أشفقت أى مأخوذ من أشفقت أى من
مصدره وهو الاشفاق وقوله خفت تفسير لا شفقت وقوله والاسم منه الشفقة أى
اسم المصدر من الاشفاق المدلول عليه بالفعل الشفقة فهى اسم مصدر وقوله والام
من شأنها ذلك أى من حالها ومقتضاها الاشفاق فلذلك وصفها المصنف بقوله مشفقة
فهو لبيان الشان كما علمت (قوله بآيات الهاء) أى التي هى التاء وسميت هاء
لانه يوقف عليها هاء (قوله وهى الاولى فى الفرائض) انما لم يكن متعينا لحصول
التمييز بغير الهاء كصريح الوصف وجعله بعضهم متعينا فان قيل لم تثبت التاء
فى قوله تعالى ولا لكم نصف ما ترك أزواجكم مع تعلقه بالفرائض أجيب بأن القرينة
أغنت عن اثباتها وتلك القرينة عود ضمير جمع الاناث عليهن فى قوله تعالى ان لم
يكن لهن ولد وخطاب جميع الذكور فى قوله تعالى ولا لكم نصف الخ فان قيل
فى كلام الناطم قرينة وهى قوله والوارثات من النساء فهى الاستغنى بها عن اثبات

فقال (والوارثات من
النساء) بالاختصاص (جمع
لم يعط اثني غير من الشرع)
أى عطاء مجمعا عليه
فان ذوى الارحام من
الذكور والاناث فى ارشاد
خلاف سنده كره آخر
الكتاب ان شاء الله تعالى
فالاولى من النساء السبع
(بنت و) الثانية (بنت ابن)
وان نزل أبوها بمحض
الذكور (و) الثالثة (أم
مشفقة) من أشفقت على
الشيء خفت عليه والاسم
منه الشفقة والام من
شأنها ذلك (و) الرابعة
(زوجه) بآيات التاء وهو
الاولى فى الفرائض

للتمييز وان كان الاشهر الافصح تركها (و) الخامسة (جدة) من جهة (١١٠) الام أو من جهة الاب عن تفصيل

وهو ان أم الام وأمهاتها
المدييات بأنات خالص وأم
الاب وأمهاتها المدييات
بأنات خالص مجمع عليهم ما
فان أدلت الجدة بالجدة كأم
أبي الاب فلا ترث عند
المالكية وترث عند الحنابلة
وان أدلت بأبي الجدة كأم
أبي أبي الاب فلا ترث عند
الحنابلة وأمام ذهبنا
ومذهب الحنفية فيرث
جميع من ذكرنا وكذا كل
جدة تدلي بجدة وارث وأما
الجدة التي تدلي بذكر بين
أثنين ويعبر عنها بجدة
المديية بذكر غير وارث
فهى من ذوى الارحام
باتفاق الاثمة الاربعة
وستأتى فى كلام المصنف
ان شاء الله تعالى (و)
السادسة (معتقه) وكذا
عصبتها المتعصبون بأنفسهم
كاسيأتى (و) السابعة
(الاخت من أى الجهات
كانت) أى سواء كانت
شقيقة أو لاب أو لام (فهذه
عدهن) بالاختصار (بانت)
أى ظهرت وأما عدهن
بالسطر ف عشرة البنات و بنت
الابن والام والجدة من قبلها

التاء أجيب بأنه أتى بها للإشارة الى انها ماضية في الفراض في الجهة والوزن أيضا
انتهى حنفى (قوله للتمييز) أى بين الذكر والانثى ولذلك استحسنه الشافعى
فى الفراض وقوله وان كان الافصح والاشهر تركها الواو والحاء وان وصلية (قوله
من جهة الام أو من جهة الاب) أى أو من جهتهما فأو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله
وهو) أى التفصيل (قوله مجمع عليهم) أى على ارثهما (قوله فلا ترث عند
المالكية) أى لان الجدة لا ترث عندهم الا التى اتصلت بالام وأمهاتها والى
اتصلت بالام وأمهاتها (قوله فلا ترث عند الحنابلة) أى ولا ترث عند المالكية أيضا
كما علمت بالاولى من التى قبلها (قوله فيرث جميع من ذكرنا) أى من أم الام وأمهاتها
وأم الاب وأمهاتها وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وقوله وكذا كل جدة تدلى بذكر
وارث أى فانها ترث (قوله وأما الجدة الخ) مقابل لقوله وكذا كل جدة تدلى
بذكر وارث فان هذه أدلت بذكر غير وارث سواء كانت من جهة الام كأم أبي
الام أو من جهة الاب كأم أبي أم الاب وقوله ويعبر عنها بالجدة الخ ويعبر عنها
أيضا بالجدة الفاسدة وبالجدة الساقطة وقوله المديية بذكر غير وارث أى انما جمعنا
عليه فلا ينافى انه وارث انما يختلف فيه لانه من ذوى الارحام وقوله فهى من ذوى
الارحام الاولى فهى من ذوات الارحام الا أن يقال المراد بذوى لارحام ما يشمل
ذوات الارحام (قوله معتقه) فنرث عتيقها ومن اتى اليه بنسب كانه أو ولاء
كعتيقه فليس ارثها خامس بمن باثرت عتيقه ولم يقل ذوات الولاء كما قال فى المتن
ذو الولاء للإشارة الى انه لا عصبية من النساء فى الولاء الا المعتقة وهذا أولى من قوله
فى الأول أو اما ضرورة النظم أو لانه حذف من هنا دلالة ما سبق عليه (قوله
وكذا عصبتها الخ) اعترض بأنه ان أراد عصبتها من الذكور كما هو ظاهر وقوله
المتعصبين بأنفسهم فلا محل لذلك هنا لان الكلام فى ارث النساء وان أراد عصبتها
من النساء مع التجوز فى قوله المتعصبين بأنفسهم فلا يصح اذ لا عصبية من النساء
فى الولاء الا المعتقة كما علمت وأجيب باختصار الاول كما هو الظاهر ويجعل مجرد
فائدة بقطع النظر عن المقام واختيار الثانى ويحمل على معتقة المعتقة والجمع
باعتبار امكان تعددها كأن تعتق ثلاث من النساء أمة وتلك الامة أعتقت أمة
فتدبر (قوله بالاختصار) لاجابة اليه لعله من قوله بالاختصار عقب قوله
والوارثات من النساء الا أن يقال أعاده توطئة لقوله وأما عدهن بالبسط (قوله
فعشرة) ثلاث منهن يرثن من أعلى النسب وهى الام والجدة من قبلها والجدة
من قبل الاب واثنين من أسفلها وهما البنت وبنت الابن وثلاث من الحواشى وهن

فائدة اذا انفرد واحد من
 الذكور ورث جميع المال
 الا الزوج والاخ للام وكل
 من انفردت من النساء
 لا تحوز جميع المال الا
 المتقنة ومن يقول من
 العلماء بالرد يقول بكل من
 انفرد من الرجال يحوز
 جميع المال الا الزوج
 فقط وكل من انفردت من
 النساء تحوز جميع المال
 الا الزوج. فلو اجتمع
 كل الرجال ورث منهم ثلاثة
 الابن والاب والزوج واذا
 اجتمع كل النساء ورث منهن
 خمسة البنت وبنت الابن
 والام والزوجة والاخت
 الشقيقة أو يمكن الجمع من
 المصنفين ورث الابوان
 والولدان وأحد الزوجين
 وسقط من عدا ما ذكر
 لما سطره في المحب والمه
 أعلم ولما أنهى الكلام
 على الورثة من الذكور
 والانات شرع بهين
 كل ما يرثه واحد منهم

الاخت من الابوين والاخت من الاب والاخت من الام واثنان من غير النسب
 وهما الزوجة وذات الولاء وبعضهم يزيد واحدة وهي مولاة المولاة ويجعل الوارثات
 بالبسط احدى عشرة (قوله فائدة) ذكر فيها حكم انفرد واحد من الذكور
 أو واحدة من النساء وحكم اجتماع كل الرجال أو كل النساء أو يمكن الجمع من
 المصنفين (قوله اذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال) أي لانه عاصب
 وحكم العاصب انه اذا انفرد حاز جميع المال وقوله الا الزوج والاخ للام أي مالم
 يكن كل منهم ابن عم والا ورثا جميع المال فرضا وقصصيا (قوله وكل من انفردت
 من النساء لا تحوز جميع المال) أي لانها ليست عصبية وقوله الا المتقنة أي فانها
 اذا انفردت تحوز جميع المال لانها عصبية (قوله ومن يقول الخ) أي هذا عند
 من يقول من العلماء بعدم الرد ومن يقول الخ (قوله الا الزوج فقط) أي دون
 الاخ للام فانه اذا انفرد يحوز جميع المال فرضا ورثا واما الزوج فلا يرث عليه مالم
 يكن ذا رحم لان الرد انما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الا الزوجة (قوله
 واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة) أي وما عداهم محجوب بالابن والاب فيجعل
 كأن الميت خلف هؤلاء الثلاثة فقط ومثلتهم من اثني عشر لان فيهما ربعا وسدسا
 والسدس والرابع من اثني عشر فالزوج الربع ثلاثة والاب السدس اثنان
 والابن الباقي وهو سبعة (قوله واذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة) أي
 وما عداهن محجوب فالجدة محجوبة بالام وذات الولاء محجوبة بالاخت الشقيقة
 مع البنت كما حجت بها الاخت للاب والاخت للام محجوبة بالبنت ومثلتهن
 من أربعة وعشرين لان فيهن اثنا وسدسا وهما من أربعة وعشرين فللبنت
 النصف اثني عشر وللبنت الابن السدس تكملة الثلثين وهو أربعة وللأم
 السدس أربعة أيضا وللزوجة الثمن ثلاثة يبقى واحد تأخذه الاخت لانها عصبية
 مع الغير كما قال المصنف والاخوات ان تكن بنات فهن معهن معصيات (قوله
 أو يمكن الجمع من المصنفين) أي بأن اجتمع كل الذكور وبقيت الاناث
 فيما اذا ماتت الزوجة أو كل الاناث مع بقية الذكور فيما اذا مات الزوج وقوله
 ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين أي الذكر ان كان الميت أثنى والاثنى ان كان
 الميت ذكرا والمسئلة الاولى من اثني عشر لان فيهما ربعا وسدسا فالزوج الربع
 ثلاثة والابوين السدسان أربعة يبقى خمسة للابن والبنت ليست منقسمة على
 ثلاثة رؤس لان الابن برأسين والبنت برأس تضرب الثلاثة في اثني عشر بسبعة
 وثلاثين فالزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة والابوين أربعة في ثلاثة ثمانية عشر يبقى

خمس عشرة فللابن عشرة والبنات خمسة فأصلها من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين والمسئلة اثمانية من أربعة وعشرين لان فيها ثمانية سدس فللزوجة الثمن ثلاثة وللأخوين السدس ثمانية يبقى ثلاثة عشر ليست منقسمة على الابن والبنات فأنكسرت على ثلاثة رؤس تضرب الثلاثة في الأربعة والعشرين باثنين وسبعين فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون فللابن ستة وعشرون والبنات ثلاثة عشر وأشعر قوله أو يمكن الجمع بأنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لأنه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة ولا ترد مسئلة الملقوف وهي ما لو كان هناك شخص ملقوف فأقام رجل بينة بأنه زوجته وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة بينة بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فاذا هو خنثى له آلتان لان الأصل ما قاله الاستاذ أبو طاهر ان بينة الرجل مقدمة لان لحوق الأولاد بالزوجة بطريق المشاهدة ولحوقهم بالاب أمر حكمي ولا يقال هذه الشهادة إنما تفيد لحوق الأولاد بالملقوف لأن الرجل الزوج لانا نقول حيث لحقها الأولاد قطع بأنها أنثى فهي زوجة بمقتضى الشهادة وقيل الارث لكل من المدعين وأولادها فالزوج يدعى الربع فتنازعه الزوجة في نصفه وهو الثمن فيقسم بينهما بمقتضى دعواها وأولاد الزوجة ينازعونه في نصفه الآخر بناء على انه الفاضل بعد أمهم فيقسم بينهما وبينهم ونصيب الأبوين لا يختلف والباقي بين الأولاد من الغريقين وتوضيح ذلك أن أصل المسئلة باعتبار ربع الزوج مع سدس أحد الأبوين اثنا عشر لوجود الربع والسدس فيها فللزوجة الربع ثلاثة يقسم نصفها بينه وبين الزوجة ويقسم نصفها لآخر بينه وبين أولادها فللزوجة ربعها وأولادها كذلك ولأربع لها صحح فيضرب مخرجها وهو أربعة في اثني عشر ثمانية وأربعين وأصلها باعتبار ثمن الزوجة مع سدس أحد الأبوين أربعة وعشرون فيتنازع الزوج مع الزوجة في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينه وكل من الثلاثين لأنصف له صحح فيضرب مخرجها وهو اثنان في أربعة وعشرين ثمانية وأربعين فعلى كل من الأصلين تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة وللزوجة ثلاثة ولأولادها ثلاثة ولكل من الأبوين السدس ثمانية يبقى عشرون تقسم بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة ولأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم فيكمل لهم ثلاثة عشر فاذا فرض أن الأولاد من كل من الجهتين خمسة فالثلاثة عشر

لا تقسم عليه فتضرب عدد در و سهم الخمسة في الثمانية والاربعين يحصل ما ثمان
وأربعون فن له شيء من الثمانية والاربعين أخذه ضر وباقى جز السهم وهو
خسة فللزوج ستة في خمسة ثلاثين وللزوجة ثلاثة في خمسة بخسة عشر
ولكل من الابوين ثمانية في خمسة بأربعين ولأولاد الزوج عشرة في خمسة
بخمسين لكل منهم عشرة ولأولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة بخسة وستين
لكل منهم ثلاثة عشر فالجملة ما ثمان وأربعون هذا توضيح ما في الاؤلوة عن شيخ
الاسلام (قوله مقدمة الارث الخ) أى حال كونه مقدمة الارث الخ وقوله
لقد قدمه على التعصيب اعتبارا أى في الاعتبار فيعتبر أول الارث بالفرض ثم يعتبر
الارث بالتعصيب لانه لا يعرف ما يعطى للعاصب الا بعد معرفة ما يعطى لصاحب
الفروض وان جاز اعطاء العاصب أولا وقوله وان كان الارث بالتعصيب أقوى أى
لان الوارث به قد يستحق كل المال ولان ذا الفرض انما فرض له لضعفه لثلاثة عشر
القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الاناث وهذا ما جزم به الرشيدى في شرح
الجمهرية واختاره الشرح في شرح الترتيب حيث قال وهذا هو الذي ينبغي اعتماده
وجزم ابن المنظم في شرح الاشبهة بالعكس لعدم سقوطه بضيق التركة وهذا هو
المشهور وال خلاف في ذلك مما لا يظهروه مرة (قوله فقال) عطف على شرح
(قوله باب الفروض المقدرة) أى باب بيانها ومعنى الفروض الانصباء المقدرة
لكن يرتكب فيها التحريد بأن يراد بها الانصباء والا لزم التكرار وقال الشيخ
الامير ما معناه ان الفروض غلبت عليها الاسمية فلذلك صرح بعدها بالمقدرة وقوله
في كتاب الله تعالى متعلق بالمقدرة وقوله والنايت بالاجتهاد عطف على الفروض
وكذلك قوله ومستحقها وأشار بهذا الى قصور في الترجمة فان الناظم ذكر فيما يأتى
الفرض الثابت بالاجتهاد حيث قال فنلت الباقي لها مرتب و ذكر فيما يأتى أيضا
مستحق الفروض بقوله فالنصف فرض خمسة افراد الخ (قوله يقال لمعان) أى
يطلق على معان وقوله أمالها أى الكثير والغالب أو ان غيره متفرع عليه اسريان
معناه فيه في الجملة وكان الانسب بما بعده أن يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ
وقوله الخز بقى الحساء المهمة وهو ابتداء القطع التدريجي وقوله والقطع أى ولو دفعة
فيئنها عموم وجهى ومن ذلك قولهم فرض الخياط الثوب اذا خزها وقطعها (قوله
ومنها التقدير) أى ومنها العظيمة ومنها الانزال ومنها البيان ومنها السنة ومنها
الاحلال قال تعالى فنصف ما فرضتم أى قدرتم وتقول فرضت الرجل أعطيته وقال
تعالى ان الذى فرض عليك القرآن لرادك الى معاد أى أنزله وقال تعالى سورة

مقدمة الارث لتقدمه على
التعصيب اعتبارا وان كان
الارث بالتعصيب أقوى
فقال (باب الفروض
المقدرة في كتاب الله تعالى) *
والنايت بالاجتهاد
ومستحقها والفروض جمع
فرض وهو في اللغة يقال لمعان
أمالها الخز والقطع ومنها
التقدير وفي الاصطلاح

أنزلناها وفرضناها بأبواب الخفيف أي بيناها وتقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن وقال تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي فيما أحل الله له اه شيخ الاسلام (قوله النصيب) أي الحظ من الشيء فخرج النصيب المستغرق وقوله المعتذر خرج النصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج به أيضا نفقة القريب لأن المدارفها على قدر الكفاية وقوله شرعا أي من جهة الشرع أي الشارع وخرج به الوصية فانها مقدرة جملة لا شرعا أي يجعل الموصي لأباصل الشرع وقوله لو ارث خرج به نحو العشر في الزكاة فانه مقدرة شرعا لغير وارث وقوله خاص لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فمخرج بمخرج به النصيب وقوله الذي لا يزداد الخ اعترضه العلامة القليوبي بأنه لا حاجة اليه وان جعل لبيان الواقع لم يصح لانه ليس من حقيقته فان زيادته بالرد وقصانه بالعول أمر عارض والتعاريف انما تكون بالحقائق وحينئذ فلا يحتاج للعوارض وأجيب بأن قوله الذي لا يزداد الخ بيان وتوضيح للفرض لا من تمام الحمد (قوله إلى الفرض والنصيب) جرى في ذلك على ظاهر المتن والا فالمراد إلى الارث بالفرض والارث بالنصيب (قوله أيها الناطق في هذا الكتاب) فالأمر ورابع لم غير معين وهو من قبيل المجاز وانما أثر التعبير بأعلم على غير ما من أفعال الأمر كاعرف وافهم اقتداء بالقرآن فانه ورد فيه الأمر بأعلم قال تعالى فأعلم أنه لا اله الا الله وغير ذلك (قوله بأن الارث الخ) ضمن اعلم معنى اجزم فعداه بالباء أو أنها زائدة لصحة الوزن وقوله نوعان أي لأن الوارث اماله سهم مقدرة شرعا فانته بالفرض أولا فبالنصيب وقوله لاثالث لهما أي في الارث المتفق عليه فلا يرد الرد ولا بيت المال ولا ذووالارحام على أن الارث بالرد تابع للفرض بدليل أنه يرد بحسب القروض عند تعددها (قوله فرض ونصيب) لما كان الفرض والنصيب ليسا نوعين للارث وانما نوعاهما للارث بهما حول الشرح العبارة إلى قوله أي ارث به لكن لا حاجة إلى هذا التأويل الاعلى جعل الارث بالمعنى المصدرى وأما على جعله بمعنى الورث المعرف بأنه حق قابل للتجزئة الخ فلا حاجة اليه لان الفرض والنصيب نوعان له (قوله أنفا) هو الزمن القريب ويستعمل للماضي والمستقبل فعناء في الزمن القريب (قوله على ما قسمها) أي حال كونه التقسيم الذي ذكرناه على التقسيم الذي ذكره الفرغينيون أو على التقسيم الذي اعتبره الشارع وأشار الشرح إلى أن على بمعنى الباء وأن ما مصدرية حيث قال أي بهذا التقسيم أي حال كونه متلبسا بهذا التقسيم ولا ينبغي أن الالف في قسمها للإطلاق ونائب الفاعل ضمير يعود على الارث (قوله

النصيب المقدرة شرعا لو ارث
خاص الذي لا يزداد الا بالرد
ولا ينقص الا بالعول وقدم
المصنف رحمه الله تعالى
على ذكر القروض تقسيم
الارث إلى الفرض
والنصيب فقال (واعلم)
أي الناطق في هذا الكتاب
(بأن الارث نوعان) لاثالث
لهما (هما) أي النوعان
(فرض) أي ارث به وتقدم
معناه أنفا (ونصيب) أي
ارث به وسيأتي تعريفه
(على ما قسمها) أي بهذا
التقسيم

والمراد أنه لا يخلو منهما) أى وليس المراد ما هو ظاهر العبارة من أن الارث إما
بالفرض فقط أو بالتعصيب فقط ولا يكون بهما معاً انه قد يكون بهما معاً ولذلك
قال الشرح لماسياً أى انه قد يجتمع مع الارث بهما أى بالفرض والتعصيب (قوله
والارث بذلك الاعتبار) أى وهو انه لا يخلو عنهما وقوله يكون أربعة أقسام وهى
الارث بالفرض فقط كارث الزوج والارث بالتعصيب فقط كارث الابن والارث
بالفرض والتعصيب ولا يجتمع بينهما كارث البنات فترث بالفرض ان لم يكن معها
معصب وترث بالتعصيب ان كان معها معصب والارث بالفرض والتعصيب ويجمع
بينهما كارث الاب مع البنات وقوله كما سنذكره أى فى التمهيد الثانية آخر باب
التعصيب (قوله بالفرض فى نص الكتاب) أى الفروض المذكورة فى نص
الكتاب قال فى الفرض للجنس الصادق بالمتعبد فلذلك صح الاخبار عنه بقوله
سنة وازدافه نص للكتاب من اضافة الصفة للموصوف أى الكتاب النص أى
الصريح وهو ما دل دلالة صريحة وقوله أى القرآن العزيز تفسير للكتاب قال فيه
للهمد (قوله والسابع) أى الذى هو ثلث الباقي وقوله ثبت بالاجتهاد أى
فلا يرد على قول المصنف ستة لانه انما ذكر الفروض المذكورة فى نص الكتاب
(قوله لا فرض فى الارث) أى من الارث بمعنى الموروث وقوله بنص القرآن أى
بذلك لتعظيم كلام المصنف فانه قد يرد على اطلاقه ثلث الباقي ويدل لهذا القيد قوله
فى نص الكتاب (قوله ألبتة) بقطع الممزة لان ألبتة فيه جعل ككافة من
الكافة وقال الشيخ الاميرالحق ان ممزة حمزة وصل والتاء فيه للوحدة كانه قال
أجزم بذلك الجزم الواحد الذى لا ترد فيه كفى الدمامين على المعنى وقوله أى قطعا
أى أقطع بذلك قطعا فهو مفعول مطابق لفعل محذوف وقوله والبت أقطع أى لان
البت أقطع فهو مفعول لتفسير قبليه (قوله فخرج بقولنا بنص القرآن) أى
فلا يرد على قول المصنف لا فرض فى الارث سواها بعد تقييده بما ذكر (قوله
والفروض الستة الخ) اعلم ان لهم فى عقد الفروض طرقا ثلاثة الاولى طريقة
التدلى وهى ان تذكر أول الكسرا لعل على ثم تنزل الى ما تحتها وهكذا كأن تقول
الثلثان والنصف ونصف كل ونصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما ونصف
والنصف ونصفه ورابعه وعبارة المصنف قريبة من ذلك الا انه أخر الثلثين لضيق
النظم كما سنبذكره الشرح والثانية طريقة الترتي وهى ان تذكر أول الكسرا لادق
ثم ما فوقه وهكذا كأن تقول الثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث
الثلث ونصفه ونصفه والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث

والمراد أنه لا يخلو منهما كما
سبقت أى أنه قد يجتمع الارث
بهما والارث بذلك الاعتبار
يكون أربعة أقسام كما
سنذكره ان شاء الله تعالى
(الفرض فى نص الكتاب)
أى القرآن العزيز (سنة)
والسابع ثبت بالاجتهاد
(لا فرض فى الارث) بنص
القرآن (سواها) أى الفروض
الستة (ألبتة) أى قطعا
والبت أقطع وأما السابع
الذى هو ثلث الباقي فخرج
بقولنا بنص القرآن
والفروض الستة

التوسط وهي أن تذكر أولا الكسر الوسط ثم تنزل درجة وتضعه درجة كأن تقول
 الربع والثالث ونصف كل وضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثالث
 ونصفه وضعفه والمقصود من العبارات واحد فهو وثقتن في التعبير (قوله أحدها
 نصف) إنما بدأ به المصنف كالجهر لانه أكبر كسره مفرد كذا علة السبكي
 ثم قال وكنت أود لو بدأ بالثلثين لأن الله تعالى بدأهم ما حتى رأيت بعضهم بدأ بها
 فأعجبني ذلك والنصف بتثنية نونه والرابعة نصيف كرخيف والخامسة نص يضم
 النون وتشديد الصاد وقوله وثانيها ربع بسكون الباء في كلام المصنف والافقيه
 ثلاث لغات ضم الباء وسكونها وربع بوزن فاعيل وهكذا في الثمن وقوله ثم نصف
 الربع يضم الباء وقوله ورابعها الثالث بسكون اللام في كلام المصنف والافقيه
 اللغات الثلاث التي في الربع وهكذا في السدس وقوله بنص الشرع أي حال كون
 ذلك متلبسا بنص الشارع عليه وقوله في القرآن متعلق بنص وقوله والثلاثان يضم
 اللام في كلام المصنف والافقيه ثلاث لغات ضم اللام وسكونها وثلاثان كرخيفان
 وحينئذ فبحر هذه اللغات الثلاث في جميع الفروض ويزيد النصف بما تقدم
 (قوله وها) أي الثلاثان ثني الضمير هنا نظرا لفظ الاثنين وأفرده في قوله لا تأتي
 وهو كذلك لابتداء الابن وفي قوله بمد وهو للاختين كما يزيد نظرا لكونها ما فرضا
 كما أشار إليه الشرح هناك وقوله التمام أي التمامان وقوله للفروض متعلق بالتمام
 (قوله ويقال بعبارة أخرى النصف الخ) هذه طريقة الدلي المختصرة وقوله التي
 أخصرها الربع الخ هذه طريقة التوسط المختصرة وأما طريقة الترتي فلم يصح
 بها الشرح وقد تقدمت وقوله وضعفه أي ضعف كل منهما (قوله وإنما أخرج الثلثين
 الخ) هذا جواب عما يقال قد سلك المصنف طريقة التدلي حيث قال نصف وربع
 الخ فلم أخرج الثلثين عن الثلث والسدس مع أن تلك الطريقة تقتضي تقديمهما
 وحاصل الجواب من وجهين الأول ضيق النظم والثاني أنه كسر مكرر وما قبله
 كسور مفردة والمفردة قد تم على المكرر ولأنه جزء منه والجزء مقدم على الكل
 (قوله بخالف الغيرة) أي لأن غيره ذكر الثلثين قبل الثلث والسدس وقوله بخالف
 لماسيد كره عند ذكر أصحاب الفروض أي لأنه ذكر أصحاب الثلثين قبل ذكر
 أصحاب الثلث والسدس (قوله ثم رغب في الحفظ بقوله الخ) أي حيث أمر به
 وعلة بقوله فكل حافظ امام وقوله أيها الناظر أي فالحافظ غير معين
 كما تقدم في نظيره (قوله فإن حذف المعلوم الخ) علة لاتعميم قبله فكأنه قال
 وإنما علمنا في ذلك لأن حذف المعلوم الخ (قوله فكل حافظ امام) أي لأن كل

أحدهما (نصف و) ثانيها
 (ربع) وهو نصف النصف
 (ثم نصف الربع) وهو
 الثمن وهو ثلثها (و) رابعها
 (الثلث و) خامسها السدس
 بنص الشرع في القرآن
 العزيز (و) سادسها
 (الثلاثان وها) أي الثلثان
 (التمام) للفروض الستة
 ويقال بعبارة أخرى
 النصف والثلاثان ونصفهما
 ونصف نصفهما أو يقال غير
 ذلك من العبارات التي
 أخصرها الربع والثلث
 ونصف كل منهما وضعف
 كل وإنما أخرج الثلثين عن
 الثلث والسدس بخالفها
 لغيره وخالفا لماسيد كره
 عند ذكر أصحاب الفروض
 لضيق النظم ولأنه كسر
 مكرر وما تقدمه كسور
 مفردة ثم رغب في الحفظ
 بقوله (فأحفظ) أيها الناظر
 في هذا الكتاب ما ذكرته
 لك وما لم أذكره من هذا العلم
 وغيره فإن حذف المعلوم
 يؤذن بالعموم (فكل حافظ
 امام) أي مقيم على غيره
 خصوصا إن انضم إلى حفظه
 فهم معناه بل ربما يذهب أن
 الحفظ بغير فهم لا عبرة به

حافظ امام فهو تعليل للامر بالحفظ وقوله خصوصاً ان انضم الخ أى أخصه بذلك خصوصاً ان انضم الخ فهو في حال كونه ينضم الى حفظه فهم المحفوظ أولى منه في حال كونه لا ينضم الى حفظه فهم المحفوظ وقوله بل ربما يدعى الخ اضراب عما قبله لانه يقتضى أن مجرد الحفظ معتبر وقد قالوا فهم سطرين خیر من حفظ قرین ومناظرة اثنين خیر من هذين (قوله وينبغي تقييد العلم بالكتابة أيضاً) أى كما ينبغي حفظه فلا يتصرف الشخص على الحفظ وحده ولا على الكتابة وحدها وما أحسن قول بعضهم

العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيودك بالحبال الواقعة
فن الحياقة أن تصيد غزالة * وتسيرها بين الخلائق طائفة

وقوله لما ورد في معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص أن يكتب عنه فانه قال يا رسول الله انا اسمع منك الحديث فتكتبه قال نعم قلت في الرضى والسخط قال نعم فاني لا أقول فيه ما لا أحقاه وهذا ما عليه عامة الناس وكره بعضهم الكتابة وهو محمول على ما اذا عول عليهم دون النور القلبي الذي هو حقيقة العلم (قوله اذا عرفت ذلك) أى ما ذكر من افروض الستة وقوله وأردت معرفة أصحاب هذه الفروض أى التى سبق ذكرها (قوله فالتصف الخ) الفاء الفصيحة كما أشار اليه الشرح وقوله فرض خمسة أفراد أى مفروض الخمسة موصوفة بأنها أفراد فأفراد صفة الخمسة وما نقل عن حاشية الشيخ الحنفى من أنه حال فلم يحددها فيها ولعله في بعض النسخ وعليه فمكسره للروى مع كونه منصوباً على الحال بناء على أن الضرورة تجوز مخالفة حركة الاعراب وفيه خلاف وقوله أى كل واحد منهم منفرد بالرفع جملة مفسرة لأفراد وفي بعضها نصب منفرد على أنه حال من نائب فعل محذوف والتقدير يعتبر منفرداً أى عن من ينسأ به وهذا القيد لبيان الواقع بالنسبة للزوج إذ لا يكون إلا منفرداً وبعد ملاحظة انفراده عن الفرع الوارث بنسبه الذى يمكن اجتماعه من ذوى النصف الزوج والاخت الشقيقة أو التي لا بكافى الأولوة عن شيخ الاسلام (قوله أحدهم) المناسب لما يأتى أن يقول الا قول وقوله عند عدم الفرع الوارث بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث وقوله بالاجماع بمنع ما أنه يتعلق بالوارث وعليه فالمنعنى أنه يشترط لارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث المجمع على أنه بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث أو كان هناك فرع وارث مختلف في أنه كونه بنت فلا ينجبه من النصف الى الربع الا الفرع الوارث

وينبغي تقييد العلم بالكتابة
أيضاً لما ورد في معنى ذلك
اذا عرفت ذلك وأردت
معرفة أصحاب هذه
الفروض (فالتصف فرض
خمس أفراد) أى كل واحد
منهم منفرداً أحدهم
(الزوج) عند عدم الفرع
الوارث بالاجماع ذكرنا
كان أو اثني لقوله تعالى
ولكم نصف ما ترك
أزواجكم ان لم يكن لهن ولد

المجمع على ارثه ويحتمل أنه راجع لامل الكلام فيكون استدلالا على كون الزوج يرث النصف ويؤيد الاحتمال الاول قوله ذكر اركان أو اثني فانه تعميم في الفرع الوارث وقوله لقوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج يرث النصف على الاحتمال الاول وسند الاجماع على الاحتمال الثاني وعلى كل فلا حاجة الى أن يقال الاولى ان يأتي بالواو فيقول وقوله تعالى الخ اذ لا يتجه ذلك الا لو كان الاجماع دليلا اول والاية دليلا ثانيا وقوله وانكم نصف ما ترك أزواجكم أي ولا كل زوج نصف ما تركته زوجته فهو من مقابلة الجمع بالجمع يقتضي القسمة على الاتحاد وقوله ان لم يكن لمن أي لا ذواج بمعنى الزوجات (قوله وانما لم يذكر اشتراط الخ) جواب عما يقال لم يذكر المصنف أنه يشترط في ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه شرط وقوله للعالم به الخ فيه أنه قد يتوهم قبل الوصول الى ماسيأتي في ارثه الربع انه يرث النصف بدون شرط فكان على المصنف أن يذكر الاشتراط هنا لدفع هذا التوهم من أول الامر على أنه قد جرت العادة بذكر القيود مع الاول ويحيلون عليه فيه بعده والمصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم الخ المراد بالمفهوم ما قابل المنة فوق فاذ قل ما دل عليه اللفظ لافي محل النعاق والثاني ما دل عليه اللفظ في محل النطق (قوله الاثني الواحدة) لاحاجة لقوله الواحدة هنا وفيما يأتي لفهمه من قوله افراد فيجعل على أنه توضيح للمقام وقوله عند انفرادها عن معصها أي بخلاف ما لو كانت مع معصها فانه يكون للذكر مثل حظ الانثيين وقوله كما سيذكره أي في عموم قوله عند انفرادها عن معصها (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على ارث البنت الواحدة النصف وقوله وان كانت واحدة أي وان كانت المتروكة واحدة فاسم كان ضمير يعود على المتروكة المعلومة من السياق وواحدة خبرها هذا على قراءة النصب وقرئ بالرفع على أن كان تامة وواحدة فاعل أي وان وجدت واحدة (قوله بنت الابن) بخلاف بنت البنت فهي من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله عند فقد البنت فأكثر أي واما عند وجود البنت فلها الثلث تكملة الثلثين وعند وجود الاكثر من البنت فلا شيء لها ما لم تعصب بابن ابن كما سيأتي (قوله وفقد الابن أيضا) أي وعند فقد الابن كفقد البنت فلو كان هناك ابن حجمه سواء كان أباه أو لا وقوله وعند انفرادها عن معصها أي كما سيذكره في عموم قوله عند انفرادها عن معصها وقوله من أخ أو ابن عم بيان للمعصها (قوله اجماعا) استدلال على كون بنت الابن ترث النصف بالشروط وقوله قياسا سند الاجماع وقوله لان ولد الولد

وانما لم يذكر اشتراط عدم الفرع في ارث الزوج النصف للعالم به من مفهوم ماسيأتي في ارث الربع (و) الثاني (الاثني) الواحدة (من الاولاد) وهي البنت عند انفرادها عن معصها وهو اخوها كما سيذكره لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف (و) الثالث (بنت الابن) الواحدة (عند فقد البنت) فأكثر وفقد الابن أيضا وعند انفرادها عن معصها لها من أخ أو ابن عم اجماعا قياسا على بنت الصلب لان ولد الولد كالذكر وحجبا للذكر كالانثى والاثنى كالاثنى

الخ علة للقياس وكان الاولى أن يقول ولد الابن لان قوله ولد الولد يشمل ابن البنت
وبنت البنت وقوله ارثا وحيا أى من جهة الارث والحجب وقوله المذكور كذا ذكر
والاثنى كالاثنى هذا تفصيل لما أجمله أولا بن به أن المراد أن ابن الابن كالابن ارثا
وحيا وان بنت الابن كالبنت كذلك وحيت كان المراد ما ذكر فلا مرد أن كلامه
يقضى أن ابن الابن كالابن والبنت ارثا وحيا وأن بنت الابن كالابن كذلك مع أنه ليس
كذلك ولا يحتاج للجواب بأن المعنى في معلق الارث والحجب (قوله والاخت)
المراد بها خصوص الشقيقة والقرينة على ذلك قوله فيما بعد وهكذا الاخت التي
من الأب وقوله لواحدة قد علمت ما فيه وقوله الشقيقة قد بينا القرينة على كون
المراد بالاخت خصوص الشقيقة وقوله عند انفرادها عن معصب لها أى
كما سيذكره في عموم قوله عند انفرادها عن معصب وقوله من أخ شقيق أوجد
بيان للمعصب وفهم منه أنها لو كانت مع أخ شقيق لا يفرض لها النصف بل يعصبها
وكذا مع الجدة الا في مسائل المعادة فند يفرض لها فيه ما مع وذلك كزوجة وجد
وشقيقة وأخوين فالزوجة الربع والاحظ للجد ثالث الباقي فيبقى النصف فتأخذه
الشقيقة ولاثنى للاخوين كما سيأتى في الشرح وقوله بل وعن الاولاد وأولادهم
لا وجه لهذا الاضراب فالاولى حذف بل واحترز بذلك اذا كانت مع الاولاد
وأولادهم فانه لا يفرض لها النصف معهم بل تحجب بالابن وابن الابن وتكون
عصبة مع لبنت أو بنت الابن وقوله المذكور والاناث أى لو ارتين بخصوص
القرابة فلا يرد أن ولد البنت لا يمنع الاخت عن نصفها وقوله وعن الأب أى
والأخت به (قوله في مذهب كل مقي) أى حال كون هذا الحكم مندرجا
في الأحكام التي ذهب اليها كل مجتهد فالمراد من المذهب الأحكام والمراد بالمقتى
المجتهد كما أشار إليه الشرح بقوله أى مجتهد وهو المستنبط للأحكام من الكتاب
والسنة (قوله لان ذلك مجمع عليه) أى لان الحكم المذكور وهو كون
الاخت لها النصف مجمع عليه عند العلماء وهذا تلييل لحكم المصنف بأن ذلك
في مذهب كل مقي أو يلاحظ التنصّل ثم الاجمال فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه
(قوله وأصل المذهب مكان الذهاب) اقتصر عليه مع أنه مصدر ومبى يصلح للزمان
والمكان والحدث كما تقدم في كلامه لانه المعنى المنقول عنه فيما يظهر بخلاف
الزمان فلا يصح النقل عنه لعدم المناسبة بينه وبين المنقول اليه وبخلاف الحدث
فانه وإن صح النقل عنه لكن الاظهر نقله عن المكان وقوله ثم أطلق على ما ذهب
اليه الخ أى على سبيل الاستعارة التصريحية وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد أى

(و) الرابع مع (الاخت)
الواحدة الشقيقة عند
انفرادها عن معصب لها من
أخ شقيق أو جد بل وعن
الاولاد وأولادهم المذكور
والاناث فـ من الأب
(في مذهب كل مقي) أى
مجتهد لان ذلك مجمع عليه
وأصل المذهب مكان
الذهاب ثم أطلق على
ما ذهب اليه المجتهد وأصحابه
من الأحكام في المسائل
اطلاقا مجازيا

كالامام الشافعي وقوله واصحابه أي واصحابه فالواو بمعنى أو فذهب اليه أصحاب
 المجتهد العارفون بقواعده ومداركه بعدم مذهبهم بخلاف غير العارفين فقد سئل
 ابن عرفة دل يجوز ان يقال في طريق من الطرق انها مذهب مالك فأجاب بأنه
 ان كان مستخرجها عارفا بقواعده وأعمل فكره جاز ولا فلا وقوله من الاحكام
 في المسائل بيان لما ذهب اليه المجتهد واصحابه والمراد بالاحكام النسب النامة
 وهي جزء من المسائل المركبة من الموضوع والمحمول والنسبة نظرية الاحكام
 في المسائل من ظرفية الجزء في الكل كما قاله الاستاذ الحنفى ومن قال من ظرفية
 المدلول في الدال أراد بالمسائل الحمل الدالة على الاحكام وقوله اطلاقا مجازيا أي
 بطريق الاستعارة التصريحية لكن هذا بحسب الاصل والافتقار المذهب
 حقيقة عرفية في الاحكام الذكورية (قوله وهذا كذا الخ) أي مثل الاخت
 الشقيقة الاخت التي من الاب في ارب النصف وقوله وهي الخامسة كان الاولى
 تأخير عن قوله الاخت التي من الاب وقوله وفي بعض النسخ وبعدها هذه النسخة
 تقييد اشتراط عدم الشقيقة لارث الاخت التي من الاب بالنصف وقوله الاخت
 مبتدأ مؤخر وهذا خبر مقدم وقوله الواحدة قد عرفت ما فيه وقوله التي من الاب
 صفة للاخت وقوله عند انفرادها عن معصب لها أي كما ذكره المصنف في عموم
 قوله عند انفرادها عن معصب وقوله من أخ لاب أو جديان لا معصب لها وقوله
 وعن من شرطنا فقده في الشقيقة أي من الاب والاولاد وأولادهم الوارثين
 بخصوص القرابة والاخ الشقيق وقوله وعن الاشقاء من ذكر وأنثى لا يخفى
 ان الذكور الشقيق داخل فيما شرط فقده سابقا فهو مندرج في قوله وعن من شرطنا
 فقده في الشقيقة كما به عليه العلامة الامير (قوله وقوله) مبتدأ وقوله عند
 انفرادها من قول القول وخبر المبتدأ محذوف يؤخذ من تفسير الترح أي نقول
 في شرحه كذا وكذا كما تقدم وبعضهم قال أي راجع لماعدا الزوج من وارثان
 النصف وقوله عند انفراد كل واحدة منهن أي من البنت وبنت الابن والاخت
 الشقيقة والتي من الاب فهو راجع لماعدا الزوج كما علمت وقوله عن معصب
 متعلق بانفرادها من قوله من ذكرته في كل واحدة منهن بيان للمعصب على
 الاجمال وقد تقدم تفصيله (قوله والاصل في ارب كل واحدة من الاختين النصف)
 أي الدليل على ارب كل من الاختين النصف وقوله قبل الاجماع أفاد ان ذلك
 مجمع عليه ومستند الاجماع الآية وقال المحقق الامير لا حاجة اليه مع انه أخذ
 الاجماع في الدليل بعد انتهى لكن قد علمت فائدة وهذا الاجماع غير الاجماع

(وهكذا) وهي الخامسة
 وفي بعض النسخ وبعدها
 (الاخت) الواحدة (التي
 من الاب) عند انفرادها
 عن معصب لها من أخ لاب
 أو جدي عن من شرطنا فقده
 في الشقيقة وعن الاشقاء
 من ذكر وأنثى فقوله (عند
 انفرادها) أي عند انفراد
 كل واحدة منهن (عن
 معصب) من ذكرته في كل
 واحدة والاصل في ارب
 كل واحدة من الاختين
 النصف قبل الاجماع

المذكور بعد فتدبر (قوله ان امرؤ) أى ان ذلك امرؤه وفاعل فعل محذوف يفسره
 المذكور لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى الافعال على طريقة المصريين وقوله
 ليس له ولد أى ولا ولد ابن وقوله وله أخت أى شقيقة أولاب اساذ كره بعد من
 الاجماع وقوله فلهما نصف ماترك أى فللاخت شقيقة كانت أولاب نصف ماترك
 الميت (قوله لانهم أجمعوا الخ) تعليل لكون الآية دالة على ارث كل من
 الاختين النصف فكأنه قال وانما كانت الآية دالة على ما ذكر لانهم قد
 أجمعوا الخ وقوله على ان الآية أى التى فى آخر السورة وهى قوله تعالى ان امرؤ
 هلك الخ وأما التى فى أولها وهى قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الخ
 فأجمعوا على انها فى الاخوة للام دون الاخوة لابوين والاخوة لاب وفي ذلك جمع
 بين الاثنين كما قال شيخ الاسلام وقد تقدم ذلك فراجع (قوله ثم اعلم ان الذى
 علم الخ) فى ذلك تترك على المصنف فى كونه لم يعلم من كلامه الا اشتراط فقد
 المصعب لكل واحدة من الاربع ونوقش بأنه علم من كلامه أيضا اشتراط
 انفرادهن عن المساوى حيث قال خمسة أفراد واشتراط فقد البنت فى بنت الابن
 حيث قال وبنت الابن عند فقد البنت وعلم منه أيضا اشتراط فقد الشقيقة
 فى الاخت التى للاب وأجيب بأن المراد الذى علم من كلام المصنف صراحة
 فلا ينافى ما ذكر وفيه تأمل (قوله وأما ما ذكرته) أى من الشروط وقوله غير
 ذلك أى حال كونه غير فقد المصعب فهو حال من مقبول ذكرته وقوله فانما
 تركه لغيره الخ غرضه بذلك الاعتذار عن التورك السابق وأشار بلطف الى
 ان المصنف سلفا فى ذلك حيث قال كغيره من المصنفين وقوله اكتفاء به ذكره فيما
 سياتى أى فى بيان بعض أصحاب الفروض الآية وفى باب الحجب (قوله ولوذكروا
 جميع ما يحتاج اليه الخ) أى كأن يقولوا فى بيان أصحاب النصف شرط ارث
 الزوج النصف عدم الفرع الوارث ثم يقولوا فى بيان أصحاب الربع شرط ارث
 الزوجة للربع عدم الفرع الوارث وقوله لا تدى الى التكرار والتطويل أى
 لان احدى العبارتين كافية عن الاخرى (قوله والربع) بسكون الباء ليصح
 الوزن وقوله فرض اثنين أخذه الشرح من كلام المصنف بعد وليس من باب
 حذف الخبر (قوله فرض الزوج) أى مفروض للزوج وقوله ان كان معه من
 ولد الزوجة من قدمه أى ان وجد مع الزوج الشخص الذى منعه من النصف
 ورده الى الربع وهو ولد الزوجة فكان تامة بمعنى وجد ومن ولد الزوجة بيان ان
 قدمه فهو بيان مقدم على المبين ومن قدمه فاعل كان ويحتمل ان يولد

قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس
 له ولد وله أخت فلهما نصف
 ماترك لانهم أجمعوا على
 ان الآية نزلت فى الاخوة
 للابوين والاخوة للاب
 دون الاخوات للام ثم اعلم
 ان الذى علم من كلام
 المصنف رحمه الله هو اشتراط
 فقد المصعب لكل واحدة
 من الاربع وأما ما ذكرته
 غير ذلك فانما تركه كغيره
 من المصنفين اكتفاء به ذكره
 فيما سياتى ولوذكروا
 جميع ما يحتاجوا اليه
 فى جميع الفروض لا تدى
 الى التكرار والتطويل
 (والربع) فرض اثنين
 ذكر الاول منه ما يقوله
 (فرض الزوج ان كان معه
 من ولد الزوجة من قدمه)

الزوجة هو الفاعل بزيادة من في الاثبات على طريقة من يجوز ذلك ومن قدمه
صفة لولد الزوجة ويكون احترافا عن ولد الزوجة الذي لا يمنع الزوج كالتقابل
والرقيق والاول هو الاظهر (قوله عن النصف) متعلق بمنعه وأشار به الى أنه
ليس المراد أنه منعه عن الارث بالحكمة وقوله ورده الى الربع عطف على منعه
وقوله وهو الابن أو البنت تفسير لمن قدمه عن النصف ورده الى الربع فلا فرق
بين الذكور والبنات بل والخنثى وقوله سواء كان أى الابن أو البنت وأفسرد الضمير
لان العطف بأو فرجعه أحدهما أو ان مرجعه الولد وقوله منه أو من غيرها بل ولومن
زنا لانه ينسب اليها وقد اضاف الله تعالى الولد في الآية الى الزوجات فيحمل الولد
من الزوج أو من غيره كما يؤخذ من شرح كشف الغوامض (قوله لقوله تعالى
فان كان لمن ولد الخ) استدلال على ارث الزوج الربع ان كان للزوجة ولد (قوله
وهو أى الربع الخ) يعلم من ذلك ان المرأة جعلت على النصف من الرجل
بحق الزواج كافي للنسب فان الأصل فيه ذلك فلا يضر تساوى الاخ والاخت
للام ولا الشقيق وأخته في الميركة كافي شرح الترتيب (قوله لكل زوجة)
أى منفردة عند زوجها وقوله أو أكثر أى عند زوج واحد لاننا لو جعلنا لكل
زوجة الربع لاستغرق المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله الى أربع
أى منتهى ما في الكثرة الى أربع في الحر وأما في العبد فالى اثنين فقط بدخول الغاية
فيهما ولا تصور الزيادة على الأربع في الارث وقيل يتصور ذلك فيما لو أسلم الكافر
على أكثر من أربع وأسلم معه أو في العدة ومات قبل الاختيار قاله شيخ الاسلام
في شرح الفصول الكبير ونقله الشرح في شرح الترتيب ثم قال وهذا لا يرد
لان الوارث انما هو أربع في ضمن هؤلاء وجزاء الصلح بتساو أو تفاضل على ما هو
مذكور في كتب الفقه للضرورة اه أقامه في التواؤمة (قوله مع عدم الاولاد)
أى وهذا ثابت مع عدم الاولاد وقوله الذكور والبنات أى والخنثى وقوله للميت
أى المنسوب للميت وهو الزوج وقوله من الزوجة أو من غيرها أى سواء كانوا من
الزوجة أو من غيرها كزوجة أخرى لا من زنا لانهم ليسوا بمنسوبين للميت حينئذ
(قوله فيما قدرنا) أى وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد بسبب ما قدرنا وبين
في كتاب الله تعالى فليست في الظرفية بل للسمعية والالزم ظرفية الشيء
في نفسه لان ما قدر هو وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد وهذا اذ لوحظ ما قدر
خاصا وهو المقدرة في قوله تعالى ولهن الربع الخ فان لوحظ عاما وهو المقدرة في القرآن
بقطع النظر عن خصوص هذه الآية كان من ظرفية الخاص في العام وهذا هو

عن النصف ورده الى الربع
وهو الابن أو البنت سواء
كان منه أو من غيره لقوله
تعالى فان كان لمن ولد فلكم
الربع مما تركن وذكر
الثاني بقوله (وهو) أى
الربع (لكل زوجة) الى
أربع (مع عدم الاولاد)
الذكور والبنات للميت
من الزوجة أو من غيرها
(فما قدرنا) أى فرض في قوله
تعالى ولهن الربع مما تركن
ان لم يكن لكم ولد

التأدي من كلام المصنف وأما كلام الشرح فهو مناسب للحل الأول والمناسب
 للثاني أن يقول فيما قد روي في كتاب الله كقوله تعالى ولهن الربع الح (قوله)
 ولما كان الولد لا يشبه ولد الابن حقيقة الح) فهذا أحد القولين والاخر انه
 يشمله حقيقة والاشهر انه لا يشمله الا مجازا وعليه فيستدل على حكم أولاد البنين
 بالاجماع المستند للقياس كما ذكره الشرح بخلافه على القول الاخر فانه يستدل
 عليه بالآية وفي الأول أنه يستدل بالآية عليه مع كونه مجازا بناء على جواز
 استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه كما عليه اما من الشافعي رضي الله عنه لكن
 الشرح قد استدل عليه بالاجماع المستند للقياس (قوله بقوله) أي في قوله
 فلا يلزم المحذور النحوي الذي تقدم التنبيه عليه (قوله وذكر أولاد البنين)
 مبتدأ خبر جملة قوله نعم أي يعتبر وليس المراد انه يعتمد من خلاف كما نص عليه
 العلامة الأمير وقوله الذكر والاثنا عشر في أولاد البنين لا في نفس البنين
 كما لا يخفى وقوله حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد أي لا ناعتمد برنا القول الكائن
 في ذكر الولد فالحيثية للتعليل وظرفية القول في الذكر من ظرفية العام في الخاص
 والمراد ذلك الخاص فكأنه قال لا ناعتمدنا ذكر الولد وقوله في حب الزوج من
 النصف الى الربع أي كما سبق في قوله والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد
 الزوجة من قدمه وقوله والزوجة من الربع الى الثمن أي كما سيأتي في قوله
 والثلث للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات الا أنه لم يعتبر بالولد كما ترى وكان
 الأولي أن يقول الشرح في حل كلام المصنف في ارث الزوج للربع عند وجودهم
 وارث الزوجة له عند عدمهم لانه السابق في كلام المصنف فيكون معنى البيت
 وذكر أولاد البنين اثباتا في ارث الزوج للربع ونفي في ارث الزوجة له يعتبر
 لا ناعتمد برنا القول الكائن في ذكر الولد اثباتا في ارث الزوج للربع ونفي في ارث
 الزوجة له (قوله لان أولاد الابن الح) على لقول المصنف وذكر أولاد البنين
 يعتمد مع علمه وهي قوله حيث اعتمدنا القول الح وقوله كالاولاد أي مثلهم فان
 الابن كالابن وبنت الابن كالبنات كما وضع ذلك بقوله الذكر كالذكر والاثني
 كالاثني وقوله عند عدمهم أي عند عدم الاولاد وقوله ارثا وحجبا أي من جهة
 الارث والحجب أو في الارث والحجب (قوله بالاجماع) دليل على كون أولاد
 الابن كالاولاد وقوله قياسا على الاولاد مستند بالاجماع وقوله كما قدمته أي عند
 قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله والثلث) بسكون الميم ليصح الوزن وقوله
 فرض مصنف واحد اخذه الشرح من كلام المصنف بعد كما تقدم نظيره وقوله

ولما كان الولد لا يشبه ولد
 الابن حقيقة صرح بأولاد
 الابن بقوله (وذكر أولاد
 البنين) الذكور والاثنا
 عشر حيث اعتمدنا القول
 في ذكر الولد في حب
 الزوج من النصف الى
 الربع والزوجة من الربع
 الى الثمن لان أولاد الابن
 كالاولاد عند عدمهم ارثا
 وحجبا بالاجماع الذكر
 كالذكر والاثني كالاثني
 قياسا على الاولاد كما قدمته
 (والثلث) فرض مصنف
 واحد وهو المذكور في قوله
 (للزوجة والزوجات)
 الى أربع

للزوجة أى الواحدة وقوله والزوجات أى فيشتركن فيه كما تقدم في الربع والمراد بالجمع ما فوق الواحدة وقوله الى أربع أى منتهيا عدد من الى أربع في الحر وأما في العبد فاثنتين فقط ولا يتصور الزيادة على الأربع في الارث كما مر (قوله مع البنين) أى جنسهم فيشتمل الواحد والاكثر كما أشار اليه الشرح بقوله الواحد فأكثر وكذا يقال في قوله أو مع البنات الواحدة فأكثر تنبيهه لوطاقتها بأشياء في حال مرضه وقتلنا بأنهما ترث فتمادى الحال الى أن ولده قبل موته فهل تأخذ الربع نظرا لحال الطلاق أو الثمن نظرا لحال الموت احتمالا ان اصحاب الوافي قال وأظهرهما الاوّل كذا في اللؤلؤة نقلا عن شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي لكن قال العلامة الامير والعبرة بوقت الموت وما في اللؤلؤة هنا لا يوافق مذهب المالكية اهـ بعض تغيير (قوله لقوله تعالى فان كان لَكُمْ ولد) استبدال على ارث الزوجة فأكثر للثمن مع البنين أو مع البنات (قوله أو مع أولاد البنين) أى جنسهم كما مر في نظيره وسيشير اليه الشرح وقوله المذكور أو البنات تعميم في أولاد البنين وقوله الواحد أى من المذكور وقوله أو الواحد أى من البنات وقوله فأكثر أى منه ما وأشار بذلك الى أن المراد الخمس كما بينها عليه سابقا وقوله قياسا على الأولاد أى لئلا ينسب أولاد البنين على الأولاد وقوله كما سبق أى في شرح قوله وذكر أولاد البنين يعتمدنا القول في ذكر الولد وكتب بعضهم أى عند قوله وبنات الابن عند فقد البنت (قوله فاعلم) المفعول محذوف قدره الشرح بقوله ذلك أى ارث الزوجة الثمن مع البنين أو البنات أو مع أولاد البنين وقوله ولا تظن الجميع الخ قال الداخلة عليه جنسية فتأمل معنى الجمعية وقوله بل الواحد منهم كذلك أى بل الواحد من البنين أو البنات أو أولاد البنين كالمجمع فيما ذكر وهذا اضرب انتعالى وقوله أى اعلم ذلك فيه إشارة الى أن المفعول محذوف مع تفسير افهم باعلم (قوله والثلاثان) بضم اللام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول القطع في الحشو وهو ممنوع فيه والقطع حذف آخر التفعيلة وتسكين ما قبله فإذ كره بعض الشراح من جواز التسكين سهوا لا أن يكون بالنظر لفظ الثلاثان بقطع النظر عن الواقع في كلام المصنف والافلتين فيه الضم لأجل الضرورة وقوله فرض أربعة اصناف أخذ الشرح من كلام المصنف بعد كما مر (قوله للبنات) أى مفروض للبنات وقوله جمعا أى حال كونهن جمعا فهو حال من البنات وقوله والمراد ثنتان فأكثر أى وليس المراد ثلاثة فأكثر دون الثنتين كما قد يتوهم من التعبير بصيغة

(مع البنين) الواحد فأكثر (أو مع البنات) الواحدة فأكثر لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم (أو مع أولاد البنين) المذكور والبنات الواحد أو الواحد فأكثر قياسا على الأولاد كما سبق (فاعلم) ذلك (ولا تظن الجميع) المذكور في لفظ البنين والبنات وأولاد البنين (شرطا) بل الواحد منهم كذلك كما أوضحته (فأفهم) أى اعلم ذلك (والثلاثان) فرض أربعة أصناف ذكر المصنف الاوّل منهم بقوله (للبنات جمعا) والمراد ثنتان فأكثر وقد صرح بذلك في قوله (ما زاد عن واحدة) من ثنتين أو أكثر (فسمعا) صرح طاعة واذعان

الجمع وقوله وقد صرح بذلك أي قد صرح النصف بذلك المراد أي بما يفيد أنه لم
يقبل ثنتين فأكثر وإنما قال ما زاد عن واحدة وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد الخ بدل
من البنات أو من جمعها ويصح أن يكون خبرا للمبتدأ محذوفاً وانتقدوا الجمع ما زاد
الخ وقوله عن واحدة أي مرتقيا عن واحدة وقوله من ثنتين أو أكثر بيان لما زاد
عن واحدة وقوله فسمع أي قاسم ما قلته لك سمعاً فهو مقول مطلق لمفعول محذوف
وجواباً كما سيذكره الشرح فيما يأتي وقوله سمع طاعة أي امتثال وقوله
وإذا كان أي قبول (قوله موافقة للاجماع) أي حال كون ذلك موافقاً للاجماع
فهو حال ويصح أن يكون مفعولاً لاجله أي لاجل موافقه للاجماع وقوله وما روى
مبتدأ خبره وقوله فنسبكم وقوله بالغاء لأن المبتدأ اسم موصول يشبه الشرط في العموم
وقوله إن للبتين النصف أي من أن للبتين النصف وهو بيان لما روى وقوله افهوم
قوله تعالى الخ دليل لما روى عن ابن عباس وتوضيح ذلك أنه تعالى جعل الثلثين
للبنات بقية وكونهن فوق اثنتين فاقضى بفهومه أن للبتين النصف كالبت
الواحدة ويرد ذلك بأن المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم للبتين سعد بن
الربيع بالثلثين كما صححه الترمذي وغيره وستأتي أجوبة أخرى (قوله فإن كن
نساء الخ) أي فإن كانت المتروقات نساء الخ فالضمير الذي هو وتكون للنسوة عائد
على المتروقات كما نقله المحب الطبري عن الكوفيين واختاره وقيلاً هو عائدة على
الاناث التي في ضمن الاولاد المذكورة في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فإن
الاولاد تشمل الذكور والاناث فكأنه قيل في اولادكم الذكور والاناث وقواء
السهمي وضعف ما قاله الطبري بأن فيه عود الضمير على ما ليس في اللفظ وترك
ما في المعطو على كل فلما لم يصرح بمرجع الضمير اقتضت الحكمة أن يقال نساء
لكن القائدة تحمل بما بعده أعني قوله تعالى فوق اثنتين وهو متعلق بمحذوف
صفة نساء ويقال لثل هذا خبر وما عكافى قولك زيد رجل فاضل وقوله فإن كن
ماترك أي فلام متروقات اولاد اناث لثلاث ماترك الميت وهذه الجملة جواب الشرط (قوله
فإن كن) خبر المبتدأ كما علمت وقوله لم يصح عنه كالتعليل لكونه منكرًا وقوله
والذي صح عنه موافقة القياس أي في أن للبتين الثلثين (قوله ودليل الاجماع)
أي الدليل الذي استند اليه الاجماع وقوله الآية المذكورة أي بناء على أن لفظة
فوق في الآية ليست مقحمة وليس فيها تقديم ولا تأخير ولا حذف فالآية على هذا
دالة على حكم ما زاد على البنتين فقط ودليل حكم البنتين القياس على الاختين
كما سيذكره الشرح وأما على أن لفظة فوق مقحمة فتكون الآية دالة على حكم

موافقة للاجماع وما روى
عن ابن عباس رضي الله
عنه ما أن للبتين النصف
لفهوم قوله تعالى فإن كن
نساء فوق اثنتين فإن كن
ماترك فذكر لم يصح عنه
والذي صح عنه موافقة
القياس كما قاله ابن عبد البر
ودليل الاجماع فيما زاد على
الثلثين الآية المذكورة
وهي قوله تعالى فإن كن
نساء فوق اثنتين فإن كن
ماترك

البتين وعلى أن فيهما تقديم وتأخير واحد فالأصل اثنتان ففروق تكون دالة على
حكم البتتين فما زاد ولا حاجة للقياس فتدبر (قوله وفي البتتين) أي ودليل
الاجتماع في البتتين وقوله القياس على الاختين أي بالطريق الأولى فهو قياس
أولوى لأن البتتين أقرب من الاختين فمفهوم الآية معطل لهذا القياس واقتضاه
صلى الله عليه وسلم لم يبق سعة بالثلثين كما مر فإن قيل حيث ورد أنه صلى الله عليه
وسلم قضى للبتين بالثلثين فلا حاجة لقياس لوجود النص أحجب بأن هذا الخبر
لم يبلغ ابن عباس فلا يحتج به عليه (قوله وهذا) أي قياس البتتين على الاختين
وقوله من أحسن الأجوبة عن شبهة ابن عباس ومنه أيضاً أن في الآية تقديم
وتأخير واحد فالأصل اثنتان ففروق ومنها أن لفظة نفوق صلبة على حذف ضربوا
فروق الأعناق وتعب هذا بأن الأسماء لا يجوز زيادتها في كلام العرب لغير معنى
فبالك بأفصح الكلام وقوله انصت فيه إشارة إلى أنهم لم تصح عنه كما تقدم
التصريح به في كلامه وقوله وهي أي شبهة ابن عباس وقوله مفهوم قوله تعالى
فوق اثنتين أي وهاتين الثنتين لهما النصف وقد علمت أن المفهوم معطل (قوله
خاتمة) أي هذه فائدة وهي مطلقة بقوله سمعنا (قوله لانه بدل من اللفظ بـفـهـلـه)
أي لأن المصدر عرض عن اللفظ بـفـهـلـه وقوله والمخذوف عامله وجوبا قسمان أي
من المصدر الاتي بدلا من اللفظ بـفـهـلـه والاقالة مصدر المخذوف عامله وجوبا كثير
(قوله واقع في الطلب وهو قياس) ولا فرق في الطلب بين أن يكون أمرا كقوله
تعالى فضرِب الرقاب أي فاضربوا أو نهيا كقولهم لا تفعلوا أي لا تفعلوا وادعاء
كقوله سقيا أي أسقناك الله أو استنقها ما كقوله أتوا نيا وقد جدد قرناؤك وقوله
وواقع في الخبر وهو سمعنا لقياسي كما قاله المصنف كقولهم عندئذ كر النعمة
جدا وشكروا وعند الامتنال سمعنا وطاعة (قوله فيجوز أن يكون الخ) تفريع
على قوله والمخذوف عامله وجوبا قسمان وقوله فيكون المعنى الخ تفريع على
التفريع الذي قبله (قوله ويجوز أن يكون الخ) فيه مع ما بعده أنه سمعنا يحفظ
ولا يقياس عليه فالمتعين أن يكون واقعا في الطلب ولا يقال أن سمعنا من جملة ما سمع
لأننا نقول المسموع سمعنا وطاعة مع الاستماع فقط كما وقع لناظم وقد جرت هذه الأمور
بجري الأمثال فلا تغير عما وردت عليه وقوله فيكون المعنى سمعنا ما ورد الخ
أي فيكون المعنى على هذا الاحتمال سمعنا من العلماء ما ورد الخ وقد علمت
ما فيه (قوله وهو) أفرد الضمير باعتبار كون الثلثين فرضا كما أشار إليه
الشرح بقوله أي الغرض المذكور فهو توجيه لأفراد الضمير وقوله كذلك أي مثل

وفي البتتين القياس على
الاختين وهذا من أحسن
الأجوبة عن شبهة ابن
عباس رضي الله عنه — ما
السابقة ان سمعت عنه وهي
مفهوم قوله تعالى فوق
اثنتين فائدة قوله سمعنا
منصوب على أنه مفهول
مطابق وعامله سمع — ذوق
وجوبا لانه بدل من اللفظ
بفعله والمخذوف عامله وجوبا
قسمان واقع في الطلب
وواقع في الخبر فيجوز أن
يكون قوله سمعنا واقعا
في الطلب ويكون المعنى
فاسمع لمن يقول باستحقاق
الثلثين فأكثر من البنات
للثلاثين ويجوز أن يكون
من قبل المصدر الواقع
في الخبر فيكون المعنى
سمعت ما ورد من القول
باستحقاق الثلثين فأكثر
للمثلثين سمعنا والله أعلم ثم
ذكر أنه أتى بقوله (وهو)
أي الغرض المذكور وهو
الثلثان (كذلك لبنات
الابن) ثنتين فأكثر قياسا
على البنات

كونه للبنات وقوله لبنات الابن أى ساراد على واحدة مثل ما ذكره في البنات
كما أشار إليه الشرح بقوله اثنتين فأكثر وقوله قياسا على البنات أى لان بنت
الابن كالبنات كثر (قوله فافهم) أى يالهم الخاطب وقوله أى اعلم لم تفسر
اقوله فافهم وقوله مقالى مصدر ميمى بمعنى قولى كما ذكره الشرح بقوله أى قولى هذا
أى المذكور وقوله فافهم صافى الذهن أى مثل فهم انسان صافى الذهن فهو على
حذف مضاف وموصوف وقوله أى خالصه تفسيرا لصافى الذهن وقوله من كدورات
الشكوك والاهام أى من كدورات هى الشكوك والاهام فالإضافة للبيان
أو من المشكوك والاهام الشبهة بالكدورات فالإضافة من إضافة المشبهة به
للمشبه وفى كلامه حذف الواو مع ما عطف أى والظنون أو يقال المراد بالشكوك
والاهام ما قابل اليقين فيشمل الظنون (قوله والذهن الفطنة) أى لغة فهذه
هى لغوى والفطنة قوة للنفس مجردة لا كساب الراء وهى مرادفة للذكاء
بالذال المعجمة وضد ما لا بد وقوله والمراد هنا العقل ويصح هنا المعنى الاول أيضا
فلا داعى الى صرفه عن أصل معناه الى هذا المراد والصحيح فى تفسير العقل أنه نور
روحانى به تدرك للنفس العلوم الضرورية والنظرية والراجح أن محله القلب وله
شعاع متصل بالدماع وقيل محله الدماغ وهو اختيار أصحاب أبى حنيفة (قوله
ويقال ذهن الخ) أى فيكون الذهن بمعنى الحفظ فهذه الإشارة لعنى آخر للذهن
وقوله حفظ قلبه ما أودعه أى من المعارف والاسرار (قوله وهو) أفرد الضمير
لما تقدم وقد أشار الشرح بقوله أى الغرض المذكور فهو وتوجيه لا فراد الضمير
كما مر فى نظيره وقوله للاختين أى مفروض للاختين وقوله شقيقتين أولاب أى
الاولاء فقط وقوله كما سيصرح به أى فى قوله هذا اذا كن الخ وقوله فما يريد عن
ثنتين أى لما يريد عنهما وقوله وهكذا الحاجة اليه مع الكاف الا ان يجعل للتأكيذ
(قوله قضى به) أى حكم به وقوله أى بما ذكره تفسيرا لقوله به وقوله من فرض
الثلاثين بيان لما ذكره وقوله مطلقا أى عن التقييد بصنف مخصوص فيكون راجعا
للاصناف الاربعة وقوله لولاختين فأكثر أى أو فرضه للاختين فأكثر وقوله
وهو المتبادر أى المتوسط قوله قضى به الخ بين حكم الاختين وبين قوله هذا اذا كن
الخ فكل منهن مائة علق بالاختين فيكون ما توسطه ما كذلك (قوله أى أفتوايه)
تفسيرا لقضى به الاحرار والعبيد كما فسروا علقها بتنا وماء باردا بأنات متنا وماء
بارد او يحتمل أنه تقدير للعامل بناسب العبيد كما قد روى فى المثل المذكور
وسقيتم ما فكللام المصنف على خذ علقها بتنا وماء باردا وقوله فان العبد لا يكون

(خافهم) أى أعلم (مقالى)
أى قولى هذا (فهم صافى
الذهن) أى خالصه من
كدورات الشكوك والاهام
والذهن الفطنة والمراد هنا
للعقل ويقال ذهن بالضم
ذهنية حفظ قلبه ما أودعه
وذ كر الصنفين الثالث
والرابع بقوله (وهو) أى
الفرض المذكور وهو
الثلاثين (للاختين)
شقيقتين أولاب كما سيصرح
به (فما يريد) عن ثنتين
كثلاث وأربع وهكذا
(قضى به) أى بما ذكره
من فرض الثلاثين مطلقا
أولاختين فأكثر وهو
المتبادر (الاحرار والعبيد)
أى أفتوايه فان العبد
لا يكون قاضيا

التصريح به لكنه شبه عليه لئلا يغفل عنه (قوله وضابط أصحاب الثلثين أن تقول الخ) هذا الضابط يشمل الاصناف الأربعة المذكورة في المتن وقوله اثنتين قيد أول وقوله متساويتين قيد ثان وقوله من يرث النصف قيد ثالث وسيذكر ما خرج بالقيدين الأولين وخرج بالقييد الثالث الاختان لأم وقوله وهي أي العبارة المذكورة وقوله الزوج أي فانه وإن كان من يرث النصف لكنه واحد فلا يرث الثلثين وقوله مثل بنت وأخت أي فانه ما وإن كانتا من يرث النصف لكنهما ليستا متساويتين بل أحدهما بنت فلها النصف والآخرى أخت لغير أم فلها الباقي لكونها عصبية مع الغير (قوله ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان) أي لانه لو اجتمع بنات وبنات ابن مثلاً فالثلثان للبنات وقوله انتهى أي كلام الشيخ زكريا (قوله والثلث) بسبب كون اللام وقوله فرض اثنتين أخذه الشارح من كلام المصنف بعد كما تقدم مراراً ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما ما للثلث كما في الأول (قوله فرض الأم) أي مفروض للام وقوله بشرطين عدمين الشرط الأول عدم الولد وولد الابن والشرط الثاني عدم عدد من الأخوة ويعلم من ذلك أن عدم ولد الابن من تمة الشرط الأول كما سيشرح اليه الشارح وليس شرطاً مستقلاً فتكون الشروط ثلاثة كما قد يتوهم من منيع المصنف حيث أخر قوله ولا ابن ابن معها أو بنته عن قوله ولا من الأخوة الخ وأجاب الشارح عن ذلك في الدخول الآتي (قوله أحدهما أن تكون الخ) أي أحد الشرطين كونها الخ وكان الأولى حذف الـكون لانه أمر بثوقي لا عدمي لانه حال فينافي ما قبله وكذا يقال فيما بعده وقوله حيث لا ولد أي بقيد عدم الولد فالحيثية حيثية تقييد وخبر لا محذوف تقديره موجود وقوله ذكر كان أو أنثى تعميم في الولد وكذلك قوله واحداً كان أو تمة متداً وقوله ولا ولد ابن أشار به إلى أنه من تمة الشرط الأول كما مر التنبيه عليه وقوله كما سيذكره قريباً وسيأتي الاعتذار عن تأخيره في الدخول كما علمت (قوله وثانيها أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الأولى حذف الـكون لما مر وقوله لا من الأخوة جمع أي لا جمع من الأخوة موجود وقوله اثنان أو أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار إلى ذلك أي كما أشار المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله ذو عدد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بأن يقال اثنان ثلاثة وهـكذا وقوله فان العدد الخ تعليل للإشارة إلى ما ذكره بقوله ذو عدد وقوله حقيقة أقله اثنان فلا يطلق العدد على الواحد إلا محازاً من تسمية الجزء باسم كاله لتركب العدد منه وحقيقة العدد ما سوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على

وضابط أصحاب الثلثين
أن تقول الثلثان فرض
اثنتين متساويتين فأكثر
من يرث النصف وهي عبارة
ابن المصنف رحمه الله قال
الشيخ زكريا رحمه الله
وخرج بقوله اثنتين الزوج
وبقوله متساويتين مثل
بنت وأخت لغير أم
ولا يتصور اجتماع صنفين
لكل منهما ما للثلثان انتهى
(والثلث) فرض اثنتين
أحدهما ذكره بقوله
(فرض الأم) بشرطين
عدمين أحدهما أن تكون
(حيث لا ولد) ذكر كان
أو أنثى واحداً كان
أو تمة متداً ولا ولد ابن كما
سيذكره قريباً (و) ثانيهما
أن تكون حيث (لا من
الأخوة جمع) اثنان فأكثر
كما أشار إلى ذلك بقوله
(ذو عدد) فان العدد حقيقة
أقله اثنان

السواء وذلك كسنة لانه يساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين على السواء
 رهـ ا خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفه ماسسة وسأوى أيضا نصف
 مجموع حاشيتيه البعيدتين على السواء كما ربيعة وثمانية فان مجموعهمـ ما اثنا عشر
 ونصفه ماسسة وان شئت قات حقيقة العدد والكثرة المجمعة من الاحاد (قوله
 ليس الجمع الخ) تفريع على قوله اثنان أو أكثر وقوله من أن أقله ثلاثة بيان
 لحقيقته عـ لم من ذلك ان اطلاقه على الاثنين مجاز وقوله ووضح ذلك أى أن المراد
 اثنان أو أكثر وقوله كائنين أخوين هذه صورة وقوله أو اثنين أختين هذه صورة
 وقوله وكذلك أخ وأخت هذه صورة وبقي الخنثيان والخنثى والذكر والخنثى
 والانثى فالمرسست وقوله أو ثلاث من الاخوة عطف على قوله كائنين أو اثنين
 وقوله الذكور أى فقط وهذه صورة وهى ثلاثة ذكور وقوله أو الاناث أى فقط
 وهذه صورة وهى ثلاث اناث وقوله أو الذكور والاناث أى معا وتحت ذلك
 سورتان الاولى ذكر واثنين الثمانية أنثى وذكران وقوله أو الخنثائى المنفردين
 وهذه صورة وهى ثلاث خنثائى وقوله أو مع الذكور أى أو خنثائى مع الذكور
 وتحت ذلك سورتان الاولى خنثى وذكران الثانية ذكر وخنثيان وقوله أو الاناث
 أى أو خنثائى مع الاناث وتحت ذلك سورتان الاولى خنثى واثنين الثانية أنثى
 وخنثيان وقوله أو مع ما أى أو خنثائى مع الذكور والاناث وهذه صورة وهى
 خنثى وذكر وأنثى فتلخص أرتحت قوله أو ثلاث عشر صور وقوله وذلك كله أى
 ما ذكر من قوله كائنين أو اثنين الخ وقوله معنى قوله حكم الذكور فيه كالاناث
 أى حكم الذكور من الاخوة فى الجمع المذكر كوركم الاناث فالضمير راجع
 للجمع لانه المحدث عنه خلافا لمن رجه له عدد ومراده الذكور والاناث ولو احتمالا
 فيشمل الخنثائى والحكم ان كل ما يمنع الام من الثلث الى السدس (قوله ولا فرق
 فى الاخوة الخ) اذا اعتبرت ذلك مع ما تقدم تزايد الصور وسبب أنى أن جملة اخس
 وأربعون صورة وقوله كونهم أشقاء أى وحدهم وقوله أولاب أى وحدهم وقوله
 أولام أى وحدهم وقوله أو مختلفين أى بأن كان بعضهم أشقاء وبعضهم لاب أولام
 أو كان بعضهم لاب وبعضهم لام وقوله ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أى
 ولا فرق بين كون الاخوة وارثين أو محجوبين فالاول كالمومات عن أم وأخوة
 فانهم وارثون والثانى كالمومات عن أم وبهذا أخوة لام وقوله أو بعضهم عطف على
 الضمير فى المحجوبين الواقع نائب فاعل ومما لا يجب البعض المومات عن أم وحدة
 وأخت شقيقة وأخت لام فان الأخت لام محجوبة بالجذون الأخت الشقيقة

فليس الجمع على حقيقة
 من أن أقله ثلاثة ووضح
 ذلك بقوله (كائنين)
 أخوين (أو اثنين) أختين
 وكذلك أخ وأخت
 (أو ثلاث) من الاخوة
 الذكور أو الاناث
 أو الذكور والاناث أو الخنثائى
 المنفردين أو مع الذكور
 أو الاناث أو مع ما وذلك
 كله معنى قوله (حكم الذكور
 فيه كالاناث) ولا فرق
 فى الاخوة بين كونهم أشقاء
 أولاب أولام أو مختلفين
 ولا بين كونهم وارثين
 أو محجوبين أو بعضهم محجب
 شخص والمحجوب بالوصف
 من الاولاد والاخوة
 وجوده كالمعدم

وقوله يجب شخص راجع لقوله أو محجوبين أو بعضهم وهو من إضافة المصدر
لفاعله فلا يحجبون الأم إذا كانوا محجوبين كلهم أو بعضهم إلا إذا كانوا محجوبين
بالشخص بخلاف ما إذا كانوا محجوبين بالوصف كأن كانوا قاتلين أو أرقاء وقوله
والمحجوب بالوصف الخ أي لأن المحجوب بالوصف الخ فهو تامل لما قبله لأن الواو قد
تأتى لتعميل وقوله من الأولاد والاختوة الأولى أن يقول من الاختوة وكذا من
الأولاد لأن الكلام في الاختوة (قوله والأول في ذلك) أي الدليل على ذلك أي أرث
الأم الثالث بالشرطين المذكورين وقوله فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثالث
أي ولا يبه الباقي وأفادت هذه الآية اشتراط عدم الولد ولم تفد اشتراط عدم الاختوة
فلذلك احتج لضميمة مفهوم قوله تعالى فإن كان له اختوة فلامه السادس كما أشار
إليه الشارح بقوله مع مفهوم قوله تعالى فإن كان له اختوة فلامه السادس
فإن مفهومه أن أخذها الثالث مشروط بعدم الاختوة وقوله تعالى في الآية الأولى
وورثه أبواه مشعر بأنه لا وارث له سواهما فالعني وورثه أبواه فقط وحينئذ فلا ينافي
ما قاله الجمهور في الغراوين من أن لها ثالث الباقي كما سيأتي لأنه ورث فيه ما مع
الأبوين الزوج أو الزوجة كما قاله الجمهور ولائم القرآن لا يخالف له والمراد من
الأبوين الأب والأم ففيه تغليب الأب لشرفه (قوله ولما كان أولاد الابن الخ) دخول
على كلام المصنف وقوله أرثا وحجبا أي من جهة الإرث والمحجب أو في الإرث والمحجب
وقوله ذكرهم جواب لما وقوله مؤخر لهم الخ أي حال كونه مؤخر لهم الخ وقوله
لأن اشتراط عدم الاختوة الخ أشار بذلك إلى الاعتذار عن تأخير أولاد الابن عن
الاختوة مع أن عدم ولد الابن من تمة الشرط الأقول كما مر وحاصل الاعتذار
أن اشتراط عدم الاختوة ثابت بالنص واشتراط عدم ولد الابن ثابت بالقياس على
الأولاد لما كان ثابتا بالنص مقدم على ما كان ثابتا بالقياس (قوله فتأمل) عطف
على ذكرهم (قوله ولا ابن ابن) بآيات هرة ابن الثاني للضرورة وقوله واحدا كان
أو أكثر تعديهم في ابن الابن وأشار به إلى أن الإضافة للجنس الصادق بالواحد
والمتعد وكذا يقال في قوله أو بنته كما أشار إليه الشارح بقوله واحدة كانت أو أكثر
(قوله ففرضها الثالث) أي إذا علمت ذلك ففرضها الثالث فالفاء الفصيحة لأنها
أفحمت عن شرط متقدر وقوله إن انتفى من ذكر أي ففرضها الثالث فجواب الشرط
محدوف دل عليه ما قبله والمراد من ذكر الولد والجمع من الاختوة وابن الابن وبنته
لا خصوص ابن الابن وبنته كما هو قضية قوله قياسا الخ (قوله كما بينته بهذه
العبارات) أي مثل ما بينته في هذه العبارات من أن فرضها الثالث إن انتفى من ذكر

والأصل في ذلك قوله تعالى
فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه
فلامه الثالث مع مفهوم
قوله تعالى فإن كان له اختوة
فلامه السادس ولما كان
أولاد الابن كالأولاد أرثا
وحجبا ذكرهم مؤخر لهم
عن الاختوة لأن اشتراط
عدم الاختوة في أرثها ثابت
بالنص بخلاف أولاد الابن
فبالقياس فقبل (ولا ابن
ابن) واحدا كان أو أكثر
(معها) أي الأم (أو بنته)
أي بنت الابن واحد
كانت أو أكثر (ففرضها
الثالث) أي إن انتفى من
ذكر (كما بينته) بهذه
العبارات

(قوله قياسا على الأولاد) أي قياسا لابن الابن وبنته على الأولاد وقضية ذلك
 أن قوله ففرضها الثلث كما بينته مرتبط بقوله ولا ابن ابن معها الخ فقط وليس كذلك
 كما تقدمت الإشارة إليه وقوله كما أشرت إليه أي في الدخول حيث قال بخلاف
 أولاد الابن في القياس (قوله وروى عن ابن عباس الخ) كان الأولى تقديم ذلك
 على قوله ولا ابن ابن معها الخ لأنه متعلق بالاخوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ
 الخ وقوله أنه قال لا يردها عن الثلث الاثلاثة وهو ناظر في ذلك لكون اخوة
 في الآية جمعا وأقل الجمع ثلاثة وروى عنه أنه قال لعثمان لم صار الاخوان بردان
 الام من الثلث الى السدس فانما قال الله فان كان له اخوة والاخوان في لسان قومك
 ليس باخوة فقال لا استطيع ان أرد قضاء قضى قبلي وهضي في الامصار وقوله
 لظاهر قوله تعالى الخ انما قال لظاهر لاحتمال أن يراد بالجمع ما يشمل الاثنين وقوله
 وأقل الجمع ثلاثة من تمة التعليل (قوله وروى عن معاذ الخ) قد علمت أن الأولى
 تقديمه على قوله ولا ابن ابن معها الخ وقوله أنه قال لا يردها عن الثلث الا اخوة الخ
 وهو ناظر في ذلك لكون الاخوة في الآية لانه كور فقط أو مع الإناث على سبيل
 التغليب دون الإناث الخالص وهذا غير ما نظر اليه ابن عباس كما لا يخفى وقوله وأما
 الاخوات الصنف أي الخالص وقوله فلا يردها عن الثلث لانه عند السدس أي فلا ترد
 الاخوات الخالص الام عن الثلث للسدس عند معاذ وقوله لان اخوة الخ عليه لقوله
 فلا يردها الخ وقوله ولا ناث الخالص الخ بخلاف غير الخالص فانه يدخلان فيها
 وقوله ولا يدخلان في ذلك أي لا يدخلان في الاخوة استقلا (قوله وأما الخواتم
 خلافه ما) أي خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بأنه يردها عن الثلث للسدس
 اثنتان أو اثنتان كما تقدم ويردها عنه به أيضا لان الخالص (قوله وجوابها مذکور
 في المطولات) فجواب ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل الجمع عند
 بعضهم وقد أجمع التابعون بعد ابن عباس على جهة باثنين والاجماع المنع قد بعد
 الخلاف حجة على الأصح وجواب معاذ أن المراد ما يشمل الاخوة والاخوان لكن
 غلب في اللفظ حكم التدكير فهو صادق بالذکور فقط وبالإناث فقط وبهما معا
 وحينئذ فتحجب الام بالإناث الخالص عن الثلث للسدس أفاده في التلوة عن شرح
 الترتيب (قوله ولما كانت الام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وليس هناك
 الخ أي والحال أنه ليس هناك الخ فالجمله حاله وقوله في مسائلين متعلق بقوله لا يترث
 الثلث وقوله تسميان بالغراوين أي لشهرتهما ما كالكوكب الا غرو قيل لان الام
 غرت قيمه ما بلفظ الثلث وهو اما سدس أو ربع وقوله وبالعمرتين أي وتسميان

قياسا على الأولاد كما أشرت إليه
 وروى عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أنه قال لا يردها
 عن الثلث الاثلاثة من
 الاخوة لظاهر قوله تعالى
 فان كان له اخوة وأقل
 الجمع ثلاثة وروى عن
 معاذ رضي الله عنه أنه قال
 لا يردها عن الثلث الا
 الاخوة الذكور أو الذكور
 مع الإناث وأما الاخوات
 الصنف فلا يردها عنه
 للسدس عند لان الاخوة
 جميع ذكور والإناث
 الخالص لا يدخلان في ذلك
 وأما الخواتم خلافه ما
 وجوابه ما مذکور
 في المطولات ولما كانت
 الام قد لا يترث الثلث وليس
 هناك فرع وارث ولا عهد
 من الاخوة والاخوان
 في مسائلين تسميان
 بالغراوين وبالعمرتين
 ذكرهما مة ذمهما ما على
 الصنف الثاني بمن يترث
 الثلث لان ذلك من جملة
 أحوال الام مع عدم من
 ذكر

بالعمرين لقضاء عمر بن الخطاب فيهما بذلك وتسميان أيضا بالغريبتين وقوله
 ذكرهما جواب السؤال وقوله مقدمهما ما أي حال كونه مقدمهما وقوله لأن ذلك
 أي عدم أثرها الثالث في المسئلتين المذكورتين وهو تعليل لقوله مقدمهما الخ وقوله
 مع عدم من ذكر أي من الولد وولد الابن والعدد من الاخوة وقوله فقال عطف على
 ذكرهما (قوله وان يكن) مضارع كان التامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي يوجد
 وقوله زوج وأم وأب فقط أي دون غيرهم فصورة المسئلة ان تموت الزوجة عن زوجها
 وأمه وأبيه أقل الزوج النصف وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي كما سيذكره الشارح
 والمسئلة من ستة لان فيها نصفان ثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين اللذين
 هما خرج النصف في ثلاثة التي هي مخرج الثلث ستة فأصلها بالاتفاق ستة ومن
 زعم من المصنفين ان فيها اقولا آخر بأن أصلها اثنان وتصح من ستة فقد وهم
 كافي للأئمة عن شارح كشف الغواص (قوله فثلث الباقي بعد فرض الزوج)
 أي وهو في الحقيقة سدس كما سيذكره الشارح فان فرض الزوج النصف وهو ثلاثة
 وثلث الباقي بعده واحد اذا الباقي بعد فرض الزوج ثلاثة وثلثها واحد وقوله مرتب
 أي رتبة الشارع بمعنى أئنته وبينه (قوله وهذه إحدى الغراوين) والميت في هذه
 هي الزوجة والوارث فيها هو الزوج وقوله والثانية الخ والميت فيها هو الزوج
 والوارث فيها هو الزوجة فهي على العكس مما قبلها (قوله وهذا كذا الخ)
 أي والامر مثل هذا في أن للام ثلث الباقي اذا كان الأب والام مع زوجة وقوله
 للام ثلث الباقي تفسير بالتشبيه ولو جعله وجه الشبه كما قررناه لكان أظهر وقوله
 بعد فرض الزوجة أي الذي هو الربع وثلث الباقي بعده واحد وهو في الحقيقة
 ربع كما سيذكره الشارح واعلم أن ما تأخذه الام في المسئلتين بالفرض لا بالتعصيب
 خلافا لما أورده الصيلا في شرح المختصر من أنها تأخذ في الحالين بالتعصيب
 بالأب كافي للأئمة (قوله اذا كان الأب والام مع زوجة) فصورة المسئلة أن يموت
 الزوج عن أبيه وأمه وزوجته فالزوج الربع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي
 كما سيذكره الشارح والمسئلة من أربعة مخرج الربع فلان زوجة الربع واحد وللأم
 ثلث الباقي واحد وهو ربع في الحقيقة وللأب الباقي وهو اثنان وفي هذه الصورة
 قد اجتمع الربع مع مثله فيكون ستة ثمانية من قولهم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل
 منهم الربع (قوله فصاعدا) أي مرتفعان فصاعدا اسم فاعل من صعد اذا ارتفع وهو
 حال من محذوف والاعمال فيه محذوف أيضا والتقدير فذهب العدد حال كونه
 صاعدا ولا يجوز ذكر هذا الفعل لجريان تلك الحال مجرى الامثال فلا تعبير

فقال (واي يكن) أي يوجد
 (زوج وأم وأب) فقط
 في فريضة (فثلث الباقي)
 بعد فرض الزوج (لها) أي
 الام ثابت (مرتب) وهذه
 هي إحدى الغراوين
 والثانية ذكرها بقوله
 (وهكذا) للام ثلث الباقي
 بعد فرض الزوجة اذا كان
 الأب والام (مع زوجة
 فصاعدا)

عما وردت عليه فانهم لم تسمع الا مع حذف عاملها افادة المحقق الامير (قوله فذهب
 عدوها) أي عدد الزوجة بمعنى الجنس وقوله الى حالة الصعود حل معنى والا فالحال
 بمعنى في لا بمعنى الى وقوله فهو منصوب الخ فربيع على ذكر الحالة في الحل وقوله
 بالحالية أي بسبب كونه حالا وقوله من العدد أي المحذوف مع فعله والتقدير فذهب
 العدد صاعدا وقوله ولا يجوز فيه غير النصب أي فلا يجوز أن يقال فصاعدا بالرفع
 على أنه خبر مبتدأ محذوف، مثلاً وذلك لما علمت من أنها اجرت مجرى الامثال فلا تغير
 عما وردت عليه وقوله ولا يستعمل الا بالفاء أو بثم وهما عاطفتان على محذوف أي
 حصل كذا فذهب العدد الخ أو ثم ذهب العدد الخ وقد يكون على مذكور نحو
 قصدة بقرهم فصاعدا وقوله عن ابن سيده بسكون الميم لا ووقفا كما قدم
 التنبيه عليه (قوله فلا تكن الخ) أي إذا علمت ما ذكر فلا تكن الخ وقوله قاعدا أي
 غير مجتهد ~~بوقفاً~~ روى انس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال متعلم كسلان أي غير مجتهد في طلب العلم أضل عند الله من سبع مائة
 عابد مجتهد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من الذنوب ذنوباً لا يغفرها صلاة
 ولا صيام ولا حج ولا جهاد الا الهوم في طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طاب
 العلم وأدركه كان له كفلان من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت همة في طلب العلم سمى في السماء نبيا
 وكتب الله له بكل شجرة على جسده ثواب نبي وكانما اعتق بكل قدم رقبة وبني الله له
 بكل عرق في جسده مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب ~~اهـ~~ برماوي
 (قوله بل شمر الخ) اضرب انتقالي عما قبله وقوله لما أي للعلوم وقوله عن ساعد
 الجد والاحتماد فيه استعارة بالكناية وتخيل فشبه الجد والاحتماد بانسان
 ذي ساعد تشبها مضمر في النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه
 وهو الساعد فاثباته تخيل وشمر ترشيح والغرض من ذلك الحث على الاهتمام بالعلوم
 وادامة الاشتغال بها والمجد بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد فغطفه عليه من قبيل عطف
 التفسير ويطلق أيضا على ضد الهزل وأما بالفتح فهو والنسب معروف وأما بالضم فهو
 الرجل العظيم وقوله وقم على قدم العناية والسداد فيه استعارة بالكناية وتخيل
 أيضا فشبه العناية والسداد بانسان ذي قدم تشبها مضمر في النفس وطوى لفظ
 المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه وهو القدم فاثباته تخيل وقم ترشيح والغرض
 من ذلك الحث على الاهتمام بالعلوم وادامة الاشتغال بها كما مر في الذي قبله
 والعناية الاهتمام والسداد الصواب وقوله فان ذلك أي ما ذكر من التشمير عن

أي فذهب عدوها الى حالة
 الصعود على الواحدة الى
 أربع فهو منصوب بالحالية
 من العدد ولا يجوز فيه غير
 النصب ولا يستعمل
 الا بالفاء أو بثم نقله الشيخ
 ذكره عن ابن سيده
 (فلا تكن الخ) بل شمر لما عن
 قاعدا بل شمر لما عن
 ساعد الجد والاحتماد وقم
 لما على قدم العناية
 والسداد فان ذلك من سبيل
 الرشد

ساعده الجهد والاجتهاد وقيام على قدم العناية والسداد وقوله من سبيل الرشاد
 أى من الطريق الموصل للاهتداء فالسبيل بمعنى الطريق والرشاد بمعنى الاهتداء
 (قوله فى زوج الخ) أى اريدت بيان ما لكل من الورثة فى المسئلتين فأقول لك
 فى زوج الخ وقد عرفت أن المسئلة الاولى من ستة لار فيها نصفان وثالث الباقي
 والخارج من ضرب اثنين اللذين هما مخرج النصف فى ثلاثة اتى هى مخرج الثلث
 ستة وان المسئلة الثانية من أربعة مخرج الربع لانه بعد اخراج الربع من مخرجه
 يبقى ثلاثة وهى منقسمة على مخرج ثالث الباقي وحينئذ فالمخرج الجامع لهما هو مخرج
 الربع فيكون هو اصل المسئلة كما سيأتى (قوله للزوج النصف) أى وهو ثلاثة
 وقوله والام ثلث الباقي أى وهو واحد وقوله وهو فى الحقيقة سدس أى لانه واحد
 من ستة لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي تأدياً مع لفظ القرآن كما سيذكره وقوله
 وللأب الباقي أى وهو اثنان (قوله وفى زوجة الخ) هذه هى المسئلة اثنان وهى وقوله
 للزوجة الربع أى وهو واحد وقوله والام ثلث الباقي أى وهو واحد وقوله وهو
 فى الحقيقة ربع أى لانه واحد من أربعة لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي تأدياً مع لفظ
 القرآن كما سيذكره الشارح وقوله وللأب الباقي أى وهو اثنان فالام فى هذه المسئلة
 الربع فرضاً وقد اجتمع فيها ربعان ولذلك الغرض فعضهم فيها بقوله

قل لمن اتقن الفرائض فهما * أيما امرأة لها الربع فرض

لا يعول ولا برد وايست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا

ثم قل لى ربمان فى أى ارث * ثابتان وما لذلك نقض

(قوله وأبقى لفظ الثلث فى فرض الام) أى دون معناه فانه ليس بثالث حقيقة وقوله
 وان كان فى الحقيقة سدساً أو ربعاً أى والحال انه فى الحقيقة سدس فى الصورة
 الاولى وربع فى الثانية وقوله كما قلناه راجع لقوله وان كان فى الحقيقة سدساً
 أو ربعاً وقوله تأدياً مع القرآن أى حيث قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فللمن الثلث
 وقد تقدم ان الآية مشهورة بأنه لا وارث له سواهما فلا يخالفها ما ذكره الجمهور
 فى الغرارين بل يلائمها (قوله وهذا) أى ما ذكر من أن الام فى المسئلتين
 المذكورتين ثلث الباقي وقوله ما قضى به عمر أى حكم به وقوله وواقفه الجمهور أى
 جمهور العلماء وقوله ومنهم أى من الجمهور (قوله ولذلك لا نألو أعطينا الخ) أى وذلك
 ثابت لا نألو أعطينا الخ فذلك مبتدأ والخبر محذوف وهذا كذا نظيره هذه العبارة
 (قوله اما تفضيل الخ) أى لان الام تأخذ حينئذ اثنين والأب يأخذ واحداً
 وقوله واما أنه لا يفضل الخ أى لان المسئلة تكون حينئذ من اثني عشر لان فيها

فى زوج وأم وأب للزوج
 النصف والام ثلث الباقي
 وهـ وفى الحقيقة سدس
 وللأب الباقي وفى زوجة
 وأم وأب للزوجة للربع
 والام ثلث الباقي وهو
 فى الحقيقة ربع وللأب
 الباقي وأبقى لفظ الثلث
 فى فرض الام فى السورتين
 وان كان فى الحقيقة سدساً
 أو ربعاً كما قلنا تأدياً مع
 القرآن وهذا ما قضى به عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه
 وواقفه الجمهور ومنهم
 الاثنية الاربعة وذلك لانا
 لو أعطينا الام الثلث كاملاً
 لزم اما تفضيل الام على
 الأب فى صورة الزوج واما
 انه لا يفضل عليها التفضيل
 المهور فى صورة الزوجة
 مع ان الام والأب فى درجة
 واحدة

ربعا وثلاثا أعطينا الام ثلاثا كما لا فللزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة
لو أعطينا له اولا اب الباقي وهو خمسة فهو وان فضلها بنصف السدس لم يفضل
عليها الله فضيل المعهود وهو أن يعطى مثل الاصل وقوله مع أن الام والاب في درجة
واحدة أي والاصل أنه اذا اجتمع ذكر وأنثى في درجة واحدة يكون للذكر ضعف
مال الأنثى واستشكل الامام ذات بما اذا اجتمع مع الام والاب والاخت للام
فانه يسوي بين الذكر والأنثى فيهما وأجيب بأن قولهم الاصل كذا لا ينفي
خروج بعض الافراد لدليل كافي للثبوت (قوله خالف ابن عباس الخ) أي
خالف الجمهور وقوله لظاهر نص القرآن أي في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
أبواه فلأمه الثلث وأجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنها فيما لا ورثه أبواه
خاصة واحتج أيضا بخبر الحقوا القرأين بأهلها سابق فلا ولي رجل ذكر فيكون
الباقي للاب كالجدة وأجاب الجمهور بأن عصوبة الاب غير ممتصة وخالف الجدة
لأنه في درجة الام والمجدد بعد درجة منها انتهى للثبوت بتصرف (قوله ووافق ابن
سيرين الجمهور في مسألة الزوج) أي لأنه لو أعطيناها في الثلث كما لا لفضلت الاب
ولأن لها في هذه المسئلة السدس وهو فرضها في الجدة وقوله وابن عباس في مسألة
الزوجة أي ووافق ابن سيرين ابن عباس في مسألة الزوجة لأنها لا تفضل
الاب بل فضلها بنصف السدس وقد عرفت المساواة بين الذكر والأنثى
في أولاد الام فالمفاضلة بشيء أولى ولأنها لو أعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة
لكان لها الرابع وهي لا ترثه قط فيكون لها الثلث لثبوتها بالنص وفيه أن قاعدة
الباب أمام مساواة الذكر والأنثى أو تفضيله عايمها التفضيل المعهود وكلاهما مفقود
في صورة الزوجة أفاده في التلوة عن شيخ الاسلام (قوله ثم رجع) أي التناظر
وقوله بعد فراغه من أحوال الام الخ أي من كونها لها الثلث كما لا في غير مسئلتين
الغراوين وكونها لها ثلث الباقي فيهما ما وقوله الى بيان متعلق برجع وقوله وهو أي
بقية من يرث الثلث وذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله فقال عطف على رجع (قوله
وهو لاثنين) بإثبات المهر من اثنين ان سكنت هاء هو فان ضمت فلا تثبت المهر
وأشدد الرضى في شرح الشافعية للإمام ابن الحاجب عن اثبات مهر اثنين قوله
لى في محبة — — — — — شهود أربع — — — — — وشهود كل قضية اثنان
خفقان قلب واضطراب جوارح — — — — — ونحول جسم واعتقال لسان
(قوله أي ذكرين) أي ولو احتمل الا في شمل الخنتين وقراءه وكذلك ذكر وأنثى أي
ولو احتمل الا في احداهما فيشمل الذكر والأنثى ويشمل أيضا الأنثى والأنثى (قوله

ووافق ابن عباس رضى
الله عنهما وقال الام فيهما
الثلث كما لا ظاهر نص
القرآن ووافق ابن سيرين
الجمهور في مسألة الزوج
وابن عباس في مسألة
الزوجة ثم رجع بعد
فراغه من أحوال الام عند
عدم الفرع الوارث والعهد
من الاخوة الى بيان بقية
من يرث الثلث وهو الصنف
الذي قال (وهو — — — — —)
أي الثلث (لاثنين) أي
ذكرين (أو أنثيين)

من ولد الام) أي من جنس ولد الام وقوله فقط أي دون الاب وقوله وهم الاخوة
للأم أي وأولاد الام فقط هم الاخوة للأم والحمكة في كون أولاد الام يرثون
الثالث تارة والسادس أخرى أنهم يدلون بالام وهي ترث الثالث تارة والسادس
أخرى (قوله بغير مين) أي حال كون ماذ كرمنا بغير مين (قوله وهكذا) أي مثل
هذا وبين الشارح معنى التشبيه المذكور بقوله يكون الثالث لهم وقوله ان كثروا
أوزادوا أي فالثالث لهم فخراب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله وأوهنا بمعنى
الواو) اذ المتعاطفان مترادفان وأوهنا بطفها المتبائن وان يصح أن تكون على
حقيقة تحمل الزيادة على ما فوق الكثرة كما قاله المحقق الأمير (قوله والمقصود الخ)
أي على ما مشى عليه من أن أو بمعنى الواو تكون المتعاطفين مترادفين وعطف أحد
المترادفين على الآخر يفيد التوكيد (قوله وكذا قوله الخ) أي فالمقصود به التوكيد
وقوله فإلهم فيما سواه زاد أي فليس للأخوة للأم زيادة فيما سوى الثالث وقوله لأنهم
لا يستحقون الخ تعاميل لقوله فإنهم الخ وقوله تعاميل لقوله تعاميل
(قوله والزاد هو الطعام الخ) هذا في الاصل والمراد به هذا الشيء الزائد فالعنى ليس
لهم شيء وزائد فيما سواه (قوله وفي البيت جناس ناقص طرفي) الجناس بكسر
الجيم مصدر جناس اذا وافق فهو موافقة الكلمتين ثم ان كانت الموافقة في أنواع
الحروف وأعداد ما وهيا تها وترتيبها فهو جناس تام كقوله

أطال ليالك حتى ماله سحر أم نوم عينيك أهل الحى قد سحروا

والاعتبار مدة الاشباع في الاولى وان نقصت إحدى الكلمتين عن الاخرى
فهو جناس ناقص كقوله

يمذون من أيد عواص عواصم

أي يمدون سوا عدم من أيد ضاربة بالعصا حافظه وحامية فعواص جمع عاصية من
عصاه اذا ضربته بالعصا والعواصم من عصمه اذا حفظه وجماه ولو وقع الزيادة
في الطرف يسمى مطرفا فان زيادة الميم في طرف الكلمة وحمل الشارح ما هنا جناسا
ناقصا طرفا نظرا لنقص إحدى الكلمتين مع زيادة الاخرى في الطرف فان لفظة
زاد الثانية ناقصة عن الاولى بواو في طرفها مع عدم اعتبار المذ في الثانية وهي
وان كانت في الاولى كلمة مستقلة لكونها فاعلا لكن الفعل مع فاعله كالكلمة
الواحدة والاظهار انه جناس تام لا اعتبارا بشباع الروى كما في البيت السابق المثل به
للجناس التام لا الاستقلال الاولى علمت من أن الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة
انتهى مخلصا من التولوة مع زيادة (قوله ويستوي الاناث والذكور فيه)
وشد عن ابن عباس أن لذكر مثل حظ الانثيين لجل المطلق على المقيد ومراعاة

وكذلك ذكر
ولد الام) فقط وهم الاخوة
للأم (بغير مين) أي كذب
(وهكذا) يكون الثالث لهم
(ان كثروا أوزادوا) عن
الانثيين وأوهنا بمعنى الواو
والمقصود بالجمع بين لغتي
الكثرة والزيادة التأكيد
وكذا قوله (فإلهم فيما
سواه) أي الثالث (زاد)
لأنهم لا يستحقون أكثر منه
لقوله تعاميل فان كانوا أكثر
من ذلك فهم شركاء في الثالث
والزاد هو الطعام في السفر
وفي البيت جناس ناقص
مطرف (ويستوي الاناث
والذكور فيه) أي في الثالث

بالمطابق قوله تعالى فهم شركاء في الثالث لانه أمالقت فيه الشركة ولم يبين فيه
كونها على التسوية أو المفاضلة ومراعاة بالمقييد قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالا
ونساء فلذلك كمثل حفظ الاثنين فانه قيد بكون القسمة على المفاضلة وأجاب
القاضي أبو الطيب بأن قوله تعالى وإن كانوا أخوة الخ في الأخوة لغير أم خامة
بدليل أنه جعل فيه للاتي النصف حيث قال تعالى وله أخت فانه نصف ما ترك
وهو بمنزلة ما لم يكن لها ولد الآية ولا يكون ذلك في الأخوة للأم وأما قوله فهم
شركاء في الثالث فهو في الأخوة للأم وأطلقت فيه الشركة وذلك يقتضي المساواة
أفاده في المؤاونة فلا عن شرح الفصول الكبير لشيخ الإسلام (قوله كما قد أوضح
المستطور) أي كالذي قد أوضحه المستطور وقوله أي المكتوب تفسيره المستطور
وقوله وهو القرآن العظيم أي في هذا المقام والافه ويشمل كل كتاب فهو عام وأيده
خاص بقربة المقام وقوله في قوله تعالى متعلق بأوضح وقوله فإن التشرية
الخ علة للإيضاح في قوله تعالى فهم شركاء في الثالث (قوله وهذا) أي هذا
الحكم وهو مساواة الاناث والذكور وقوله مما خالف الخ أي من الأحكام التي
خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ علة لقوله مما خالف الخ وقوله في أشياء أي خمسة
كما صرح به بعد (قوله لا يفضل ذكركم على أنثاهم) أي لأن إرثهم بمحض الرحم
فقط كالأبوين مع الابن فانه يسوي بينهما حيثنذ وكذلك العتق والمعتقة إذا اشتركا
في العتق فيسوي بينهما لاستوائهما في العتق فالخاصل أن كل ذكر وأثنى اتحدا
جهة وقربا فله ضعف مالها إلا ما ذكرناه في المؤاونة عن شيخ الإسلام (قوله
اجتماعا) أي في حال الاجتماع وقوله وانفرادا أي في حال الانفراد فهو ما منصوبان
على نزع الخافض أو من جهة الاجتماع والانفراد فهو ما منصوبان على التمييز وهما
شيئان من الخمسة فأنثاهم كذكركم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فإن البنت
إذا اجتمعت مع الابن عصمها فله ضعف مالها وأنثاهم كذكركم عند الانفراد أيضا
بخلاف غيرهم فإن البنت إذا انفردت لها النصف والابن إذا انفرد له جميع المال
(قوله ويرثون مع من أدلوا به) أي بخلاف غيرهم فهم يرثون مع الأم التي أدلوا بها
وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كابن الابن فانه لا يرث مع الابن فالقاعدة أن من أدلى
بواسطة حبيته تلك بواسطة الأولاد الأم (قوله ويحببهم من نقصانا) أي ويحبب
هم من أدلوا به حبب نقصان فان الأم تحبب بهم من الثالث إلى السادس بخلاف
غيرهم فلا يحبب من أدلى به بل من أدلى به يحببه (قوله وذكركم أدلى بأنني ويرث)
أي بخلاف غيرهم فانه إذا أدلى بأنني لا يرث كابن البنت وهذا في النسب وأما

(كما قد أوضح المستطور)
أي المكتوب وهو القرآن
العظيم في قوله تعالى فهم
شركاء في الثالث فإن
التشرية إذا أطلقت يقتضي
المساواة وهذا مما خالف فيه
أولاد الأم غيرهم فانهم
خالفوا غيرهم في أشياء
لا يفضل ذكركم على
أنثاهم اجتماعا ولا انفردا
ويرثون مع من أدلوا به
ويحببهم من نقصانا
وذكركم أدلى بأنني ويرث

في الولاء فيرث وان أدلى بأنتي كابن المعتقد وانما قال وذكروهم لان انتباههم لا يتخالف
 أنتي غيرهم فانه عهد أن الانتي تدلي بأنتي وترث كام الام أماد في الخلوثة عن شرح
 الحكمة في الشيخ الاسلام (قوله فلهذه) أي الامور التي تتخالف فيها اولاد الام
 غيرهم (قوله فائدة) أي هذه فائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة الى أن الثالث
 فرض ثلاثة ذكرا المصنف منهم اثنين وترك الثالث رهوا الجدة في بعض أحوال الدواني
 أن ثالث الباقي كما هو فرض للام في الغراوي فرض للجدة في بعض أحواله وعذر
 المصنف في ترك هذين أن ذلك سيعلم مما سيأتي في باب الجدة والاختوة (قوله بقي ممن
 يرث الثالث الجدة في بعض أحواله) وذلك اذ لم يكن هناك صاحب فرض وكان
 الثالث أو فرله من المقاسمة لزيادة الاختوة على مثليه كجدة وثلاثة اختوة فله الجدة الثلث
 وقوله وبقي ممن يرث ثالث الب في الجدة أيضا في بعض أحواله وذلك اذا كان هناك
 صاحب فرض وكان ثالث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن السدس كزوجة وجد
 وثلاثة اختوة لغير أم فالزوجة الربع وللجدة ثلث الباقي وقوله وسيأتي ذلك الخ
 غرضه بذلك الاعتذار عن ترك ذلك هنا (قوله والسدس) بسكون الدال ليصح
 الوزن وقوله فرض سبعة أي مفروض السبعة وقوله من العدد تكملة ولا فائدة فيه
 الاتصاف بالنظم كما قاله الاستاذ الغني (قوله ذكروهم اجمالا) أي وسيد ذكروهم
 تفصيلا بقوله فالاب يستحقه الخ وحيدته فلا حاجة لتقييد الشارح لكل واحد من
 السبعة بما ذكره معه لان مراد المصنف ذكروهم اجمالا وما ذكروهم تفصيلا فسيأتي
 لكن الشارح يحل الفائدة (قوله أب مع الفرع الوارث) فله السدس معه فقط
 ان كان الفرع ذكرا ومع ما بقي بعد الفروض ان كان أنثى كما سيد ذكره الشارح
 (قوله وأم مع الفرع الوارث) فلهما السدس سواء كان ذكرا أو أنثى وقوله أو عدد
 من الاختوة والاختوات فلها مع العدد منهم السدس ^{تبيينه} لو اجتمع مع
 الام فرع وارث وعدد من الاختوة كان الحجب مضاعفا للفرع كما قاله ابن الرفعة لانه
 أقوى انتهى أولوثة (قوله ثم بنت ابن فأكثر مع بنت واحدة) فلها أول السدس
 تكملة الثلثين وقوله وكذا الخ فبنت الابن النازلة فأكثر بمنزلة بنت الابن فأكثر
 غير النازلة وبنت الابن الواحدة العليا بمنزلة بنت الصلب (قوله وجد مع الفرع
 الوارث) فله السدس معه فقط ان كان الفرع ذكرا ومع ما بقي بعد الفروض ان كان
 أنثى كما مر في الاب وقوله في حال من أحواله مع الاختوة وذلك اذا كان معه ذو فرض
 والسدس أو فرله من ثلث الباقي ومن المقاسمة كزوج وأم وجد وثلاثة اختوة
 فالزوج النصف والام السدس والاوفر للسدس وهو سهم كامل فان المسئلة

فهذه خمسة أشياء فائدة في
 ممن يرث الثلث الجسد
 في بعض أحواله مع الاختوة
 وبقي ممن يرث ثلث الباقي
 الجدة أيضا في بعض أحواله
 مع الاختوة وسيأتي ذلك
 في باب الجدة والاختوة والله
 أعلم (والسدس فرض سبعة
 من العدد) ذكروهم اجمالا
 بقوله (أب) مع الفرع
 الوارث (وأم) مع الفرع
 الوارث أو عدد من الاختوة
 والاختوات (ثم بنت ابن)
 فأكثر مع بنت واحدة وكذا
 بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت
 ابن واحدة أعلى منها
 (وجد) مع الفرع الوارث
 وكذا في حال من أحواله مع
 الاختوة وسيأتي

من ستة ولو قاسم أو أخذ ذلك الباقي لا أخذ أقل من ذلك (قوله والاخت بنت
 الاب الخ) فلها السدس مع الشقيقة تكمله الثلثين (قوله ثم الجدة) فلها السدس
 وقوله فأكثر أي فيشتركون فيه (قوله وولد الام) أي الاخ والاخت من الام
 فقط وقوله الواحد قيد بخلاف المتعدد فله الثلث وقوله ذكرًا كان أو أنثى تعميم
 في ولد الام وقوله تمام العدة أي هو متمم عدة السبعة فتمام بمعنى متمم وهو خبر لمبتدأ
 محذوف وليس خبرا عن قوله ولد الام لانه ليس مبتدأ بل معطف على ما قبله
 لكونه في مقام التعداد وقوله فهو السابع تفريع على قوله تمام العدة (قوله
 وهذا كله) أي كون كل واحد من السبعة له السدس وقوله حيث لا حاجب
 في الجميع أي المجموع والافلاب والام لا يحجبهم شخص بل وصف فان أريد
 بالحاجب ما يشمل الوصف الذي يجب من قام به كان الجميع باقيا على ظاهره
 (قوله ثم أردف ذلك) أي اتبع ذكرهم اجالا وقوله ببيان الحسالة التي الى آخره
 وهذا هو المراد بالتفصيل فيما تقدم وقوله فقال عطف على أردف (قوله فالاب الخ)
 أي اذا أردت بيان ذلك تفصيلا فأقول لك الاب الخ (قوله مع الولد) أي حال كونه
 مع الولد وقوله ذكرًا كان أو أنثى وكان عليه أن يقول أيضا واحدا أو متعددا كما ذكره
 في جانب الام ولعله حذفه من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان خلاف الغالب
 أول غير ذلك (قوله فان كان الولد ذكرًا فلا شيء للاب غير السدس) أي
 لان جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة في الارث بالتعصيب فليس للاب الا السدس
 فرضا وللابن الباقي (قوله وان كان أنثى) أي وان كان الولد أنثى وقوله وفضل بعد
 الفروض شيء بخلاف ما اذا لم يفضل فلا يأخذ شيء يسوي السدس وقوله أخذه
 أيضا تعصيا أي كما أخذ السدس فرضا وقوله فيجمع الخ تفريع على قوله أخذه
 أيضا تعصيا وقوله اذ ذاك أي اذ ذاك موجود فذاك مبتدأ والخبر محذوف والحجة
 في محل جر باضافة اذ اليها وادبعتي حين ظرف ليجمع واسم الإشارة عائد على كون
 الولد أنثى وفضل بعد الفروض شيء (قوله فهذا) أي الذي هو الاب (قوله وهكذا الام)
 أي والام مثل هذا والاشارة للاب كما قاله الشيخ الامير وقوله تستحق السدس بيان
 لما استغني عن التشبيه (قوله بتزيل الصمد) أي حال كون استحقاق كل من الاب
 والام للسدس مع الولد ثابتا بتزيل الصمد فهو راجع لكل من الاب والام والصمد
 اسم من اسمائه تعالى ومعناه الذي لا حروف له وقيل الذي يصمد أي يقصد في الخواص
 على الدوام وقيل غير ذلك فائدة في صل على الله عليه وسلم من قال يا صمد في كل
 يوم أربعين مرة آمن من سلطان الجوع بقية عمره ذكره في الاثر (قوله حل) أي

(والاخت بنت الاب)
 فأكثر مع الاخت الشقيقة
 الواحدة (ثم الجدة) فأكثر
 (وولد الام) أي الواحد
 ذكرًا كان أو أنثى (تمام
 العدة) فهو السابع وهذا
 كله حيث لا حاجب في
 الجميع ثم أردف ذلك ببيان
 الحسالة التي يرث فيها كل
 واحد منهم السدس فقال
 (فالاب يستحقه) أي
 السدس (مع الولد) ذكرًا
 كان أو أنثى فان كان الولد
 ذكرًا فلا شيء للاب غير
 السدس وان كان أنثى
 وفضل بعد الفروض شيء
 أخذه أيضا تعصيا فيجمع
 اذ ذاك بين الفرض
 والتعصيب كما سنوضحه
 ان شاء الله تعالى فهذا هو
 الاول من يرث السدس
 والثاني الام وقد ذكرها
 بقوله (وهكذا الام) تستحق
 السدس مع الولد ذكرًا
 كان أو أنثى واحدا كان
 أو متعددا (بتزيل الصمد)
 حل وعلا

عظيم من اجل الله وحي العظمة وقوله وعلا أى ارتفع عما لا يليق به وقوله فى كتابه
العزيم متعلق بتنزيل (قوله قال تعالى الخ) بيان للذى نزل الله تعالى فى كتابه العزيز
وقوله ولا يويه أى ولا يوى الميت وفيه تغليب الاب لشرفه والجوار والمجور وخبر
مقدم والسادس مبتدأ مؤخر وقوله لكل منهم ما يدل من قوله لا يويه وفائدة هذا البدل
دفع توهم الاشتراك فى السادس لوقيل لا يويه السادس وانما يقال ولا يكل من
أبويه السادس مع أنه لا إشهاد فى ذلك لانه فى الابدال اجمال ثم تفصيل وهو
أرسخ فى النفس وقوله مما ترك متعلق بالسادس وقوله ان كان له ولد أى ان كان
للميت ولد فان قيل لا شك أن حق الوالدين أعظم من حق الولد فما الحكم
فى جعل نصيب الولد أعظم أجيب بأن الحكم فى ذلك ان الوالدين ما بقى من
عمرهما الا القليل غالباً فكان احتياجهما الى المال قليلاً وأما الولد فهو فى زمن
الصبا فكان احتياجه الى المال كثيراً انتهى شرح الترتيب (قوله وما أحسن هذا
الترتيب) أى شىء عظيم حسن هذا الترتيب أى أن تعجب من حسنه وقوله
فانه الخ علة لتعجب من حسن الترتيب فى هذه المنظومة وقوله من أجل الخ علة
لقوله أعقب الاب بالام وقوله جمع بينهم ما فى الآية التى هى قوله تعالى ولا يويه
لكل واحد منهم ما السادس (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف
وقوله وكان الخ عطف على كان الاولى وقوله بالقياس أى ثابته بالقياس وقوله
أعقب جواب لما وقوله ذلك أى حكم الاب والام مع ولد الصلب وقوله فقال
عطف على أعقب (قوله وهكذا الخ) أى وحال الاب والام مع ولد الابن مثل
حالهما مع الولد فى استحقاق السادس وقوله يرث كل الخ بيان لما استفيد من
التشبيه لانه المناسب لتعريف المصنف فيما تقدم بالاستحقاق أن يقول يستحق
كل الخ لكنه عبر باللام لانه يلزم من الاستحقاق الارث (قوله مع ولد الابن)
يسكون العين واثبات هزة الابن ليصح الوزن وقوله ذكر اثنى كان علميه
أن يقول أيضاً واحداً كان أو متعدداً كما مر فى نظيره (قوله الذى ما زال الخ) صفة
لولد الابن وقوله أثره أى حكمه وقوله أى الولد كان مقتضى الظاهر أى الابن لانه
المذكور فى كلام الناظم لكن السارح لم يرجع الضمير لابن وقسمه بالولد ليشمل
البنت فان بنت الابن تقفوا اثر البنت لا اثر الابن كما يعلم من قوله بعد الذ كر كالأثر
والاثنى كالأثنى أفاده المحقق الامير (قوله أى يتبعه) تفسير ليقفوا وقوله أى يقتدى
تفسير ليجتدى (قوله الذ كر كالأثر والاثنى كالأثنى) تفصيل لما أجمله أولاً كما تقدم
غير مرة (قوله فتلخص من هذا كله) أى من قوله فالاب يستحقه مع الولد الى هنا

فى كتابه العزيز قال الله
تعالى ولا يويه لكل واحد
منهم ما السادس مما ترك
كان له ولد وما أحسن هذا
الترتيب فى هذه المنظومة
فانه أعقب الاب بالام مؤخراً
لليجدهم ما من أجل ان الله
جمع بينهم ما فى الآية
الكريمة ولما كان الولد
فى الآية الكريمة خاصاً
بولد الصلب حقيقة وكان
أرث كل من الاب والام
للسدس مع أولاد الابن
بالقياس على الأولاد
أعقب ذلك بحكمهما مع
أولاد الابن فقال (وهكذا)
يرث كل من الاب والام
السادس (مع ولد الابن)
ذكر اثنى أو اثنى (الذى
ما زال يقفوا اثره) أى الولد
أى يتبعه (ويجتدى) بالذال
المعجمة أى يقتدى به
فى الارث والحجج قياساً
عليه الذ كر كالأثر والاثنى
كالأثنى فتلخص من هذا كله
ان الاب يرث السادس مع
الابن أو ابن الابن أو البنت
أو بنت الابن وأن الأم ترث
السادس مع الابن أو ابن
الابن أو البنت أو بنت الابن

وحاصله أن الأب يستحق السدس مع واحد من أربعة والأم تستحقه مع واحد من هذه الأربعة لكن تزيد على الأب بأنها ترث السدس مع العدد من الأخوة وهذا سيذكره المصنف بقوله وهو لها أيضا الخ فلذلك دخل عليه الشارح بقوله ولما كانت الأم تزيد الخ (قوله مطلقا) أي أشقاء أولاد أولاد أم وقوله ذكر ذلك جواب لما واسم الإشارة راجع لكون الأم لها السدس مع عدد من الأخوة والأخوات (قوله أيضا) أي كآه ولها مع الولد وولد الابن وقوله مع الاثنين أي حالة كونها مع الاثنين ولو كانتا متضيقين لهما رأسان وأربعة أي أربعة أرجل وفرجان فهما كالأثنين في جميع الأحكام من ارث وحجب وغيرها كما نقل عن ابن المقطان فيرثان الثلث من أخيه - م - الأم ويحجبان الأم من الثلث إلى السدس وقال ابن حجر الظاهر أن تعدد غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بحياة كان الحكم كذلك (قوله من أخوة الميت) المراد بالأخوة ما يشبه الأخوات فغيره تغليب والميت في كلامه بالتخفيف وإن كان فيه التشديد أيضا والتخفيف فرع المشدد فهو ما يعنى واحد وقيل المشدد من سيموت ومنه قوله تعالى إنك ميت وأنهم ميتون والتخفيف من مات بالفعل ول بعضهم

ولما كانت الأم تزيد على الأب بأنها ترث السدس مع العدد من الأخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله (وهو) أي السدس (لها) أي الأم أيضا (مع الاثنين من أخوة الميت) فأكثر مطلقا

أي أسا ثلثي تفسير ميت وميت * فذو ذلك قد فسرت أن كنت تعقل في كان ذاروح فذلك ميت * وما الميت الأم من إلى القبر يحصل والظاهر القول بالاتحاد فكل من التخفيف والمشدد حقيقة فيمن مات بالفعل مجاز فيمن سيموت من باب مجاز الأول وخرج بالأخوة بنوهم فلا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس فإن قيل لم يحجب أولاد الابن كآيه ولم يحجبها ابن الأخ كآيه أجيب بأن الأخ لا يطلق على ابنه بخلاف الابن فإنه يطلق على ابنه مجازا إذا تعادل قيل حقيقة وأيضا أولاد الابن أقوى من أولاد الأخوة انتهى ملخصا من اللؤلؤة وغيرها (قوله فأكثر) أي من اثنين وقوله مطلقا أي أشقاء أولاد أولاد أم وقوله فلذا أي لقولنا فأكثر وقوله فقس هذين الظاهر من كلام المصنف أن هذين مفعول فقس فيكون هو المقيس وأما المقيس عليه فهو محذوف والتقدير فقس هذين أي الاثنين على ما زاد عليهم ما كالثلاثة ووجه ذلك أن الثلاثة لم يختلف في أنها تحجب بخلاف الاثنين فقد قال ابن عباس بعدم حجبتها - م - أو الجمهور يقيسون الاثنين على الثلاثة في حجبتها وقر الشارح المتن بتقريرين الأول أن هذين منصوب بترفع الخافض ومفعوله محذوف والتقدير فقس على هذين أن الاثنين الواقعيين في كلامي ما زاد عليهم كالثلاثة وقد أشار الشارح لذلك بقوله أي عليهم ما في كلامي ما زاد المقيس

عليه هو الاثنان والمائتين هـ وما زاد والمراد أنه مقيس في الذكر والنصوير
 لا في الحكم لانه ثابت بالنص فالهـ نصف صرح بالاثنين ولم يصرح بما زاد فلذلك
 أمر ك بأن تقيس على الاثنين ما زاد عليهم ما والثاني أن هذين مفعول قس لكن على
 تقدير مضافين والمقيس عليه محذوف أي قس بعض أفراد هذين على بعض
 أفرادهما الآخر ووجه ذلك أن الآية وهي قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه
 السدس لا تشمل بحسب ظاهرها نحو الاختين وانما تشمل بعد جعل الجمع على
 ما فوق الواحد الاخوين فأكثر والاخ والاخت فأكثران راعينا التغليب فيكون
 نحو الاختين مقيسا على نحو الاخوين وقد أشار الشارح لذلك بقوله أو قس بعض
 افراد الاثنين الخ (قوله أي عايمها) أشار به إلى أن هذين في كلام المصنف منصوب
 على نزع الخافض وقوله في كلامي أي حال كونها في كلامي وقوله ما زاد أي الذي زاد
 عليهم ما كالثلاثة وهذا مفعول قس على هـ ذا الحل وعليه فالقيس عليه الاثنان
 والمقيس ما زاد وقد عرفت أنه مقيس في الذكر والنصوير فقط وقوله أو قس بعض
 افراد الاثنين أشار به إلى أن هذين مفعول قس لكنه على تقدير مضافين وقد
 عرفت وجهه وقوله عايمها الآية أي نحو الاختين وهذا بيان لبعض افراد
 الاثنين المقيس وقوله على ما شملته منها أي على ما شملته الآية من الافراد وكان
 المناسب أن يقول على بعض افرادهما الاخر ما شملته (قوله فان ارثهم الماسدس
 الخ) عليه لقوله فقس هذين على الحل الثاني وقوله مخصر في خمس وأربعين صورة
 وجه الحصر أن الاخوة باعتبار الذكورة والانوثة والخنوثة ثلاثة وباعتبار كونهم
 أشقاء أو ألاب أو لام ثلاثة أيضا فاذا ضربت الثلاثة الاولى في الثلاثة الثانية كان
 الحاصل تسعة وهي أخ شقيق أخت شقيقة خنثى شقيق أخ لاب أخت لاب خنثى
 ب أخ لام أخت لام خنثى فاذا رتبتهما هكذا أو أخذت الاول مع نفسه ومع ما بعده
 ثم الثاني مع نفسه ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنين الناشئة من هذه التسع
 خمسا وأربعين صورة يراها أن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق مع أخت شقيقة مع
 خنثى شقيق مع أخ لام مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى
 لام فهذه تسع ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب
 مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان
 ثم تقول خنثى شقيق مع خنثى شقيقة مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع
 أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه سبع ثم تقول أخ لاب مع أخ لاب مع أخت
 لاب مع خنثى لاب مع أخ لاب مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ستة ثم تقول أخت

فلذا قال (فقس هذين)
 أي عليهم ما في كلامي ما زاد
 أو قس بعض افراد
 الاثنين عايمها الآية
 على ما شملته منها أي
 الماسدس مع اثنين من
 الاخوة مخصر في خمس
 وأربعين صورة يراها
 في شرح الترتيب والثالث
 الجيد وقد ذكره بقوله

لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه خمس
 ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه أربع
 ثم تقول أخ لام مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثلاث ثم تقول أخت
 لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذان اثنتان ثم تقول خنثى لام مع خنثى لام فهذه
 واحدة والجملة خمس وأربعون ولو أخذت كل واحد مع ما قبله أيضا لتكررت
 وثلاثون صورة والحاصل أن أصل الصور إحدى وثمانون صورة حاملة من ضرب
 تسعة في تسعة وإذا أسقط منها المكرر وهو ست وثلاثون بقي منها خمس وأربعون
 وقوله ينتهي في شرح الترتيب قد علمته بمأمر (قوله والجد) هو عند الإطلاق
 لا تصرف الأثوار فلذلك قال الشارح أي الذي لم يدخل الخ فأخذه من إطلاق
 الجد فانه متى أطلق في عباراتهم فالمراد به الوارث كما قاله الاستاذ الحفني وقوله مثل
 الاب عند فقده أي وأما عند وجوده فهو محجوب به (قوله في حوز ما يصيبه) أي
 أخذ ما يخصه وبين الشارح ذلك بالسدس أما مع التعصيب أو مع عدمه
 أو بالتعصيب وحده كما تعلمه من عبارته فقوله من السدس الخ بيان لما يصيبه وقوله
 جامع بينه وبين التعصيب أي أن كان الفرع الوارث أنتى وقوله أو غير جامع أي
 أن كان الفرع الوارث ذكر أو قوله والارث الخ عطف على السدس فهو بالجر لأنه من
 جملة البيان قبله (قوله ومذه) قرر الشارح فيه تقريرين الأول أنه مصدر بمعنى اسم
 المفعول كما أشار لذلك بقوله أي ممدوده وفسره بقوله أي رزقه الموسع وعليه فهو
 معطوف على ما يصيبه ويسلط عليه حوزا تقدير حوز مده أي ممدوده أي
 رزقه الموسع الثاني أنه بمعنى حجه على طريق الاستعارة التصريحية المنية
 على مجاز مرسل كما سيأتي بيانه وعليه فهو معطوف على حوز وتسلط عليه
 في فالتقدير وفي مده أي حجه فتقدير الشارح في يناسب الحل الثاني والمناسب
 للحل الأول تقدير حوز ولو ابقاه بدون تقدير شى ثم يقدر في كل من الحلين
 ما يناسبه كان أولى (قوله أي ممدوده) أشار به إلى أنه ليس مصدر بمعنى اسم
 المفعول وقوله أي رزقه الموسع تفسير للتفسير قبله والرزق في كلامه بكسر الراء
 وإسكانه المعطى وأما بالفتح فهو نفس الإعطاء وقوله من قولهم أي مأخوذ
 من قولهم وقوله فيكون الخ تقرير على تفسير المذهب الممدود وقوله تأكيده القول
 في حوز ما يصيبه الأولى تأكيده القول ما يصيبه لأن المراد من كل منهما النصيب
 (قوله ويصح أن يكون المراد الخ) توضيح ذلك أن المذهب الحقيقي الذي هو مذهب القامة
 وطول الباع يستلزم المحجب الحسى فأطلق التوأريد لازمه وهو المحجب الحسى

(والجد) الذي لم يدخل
 في نسبته للميت أنتى (مثل
 الاب عند فقده) أي الاب
 (في حوز ما يصيبه) من
 السدس مع الفرع الوارث
 جامع بينه وبين التعصيب
 أو غير جامع على ما سنبينه
 أن شاء الله تعالى والارث
 بالتعصيب عند عدم الفرع
 المذكور على ما سيأتي
 (و) في (مذه) أي ممدوده
 أي رزقه الموسع من قولهم
 هذا لله في رزقه أي وسعه
 فيكون تأكيده القول
 في حوز ما يصيبه ويصح
 أن يكون المراد بقوله

بجاء من سلامن اطلاق الملزوم على الا لازم ثم شبه الحجب المعنوي بالحجب الحسي
بجاء مع مطلق الحجب في كل واستعير المذم من الحجب الحسي للحجب المعنوي على
طريق الاستعارة التصريحية المبينة على الجواز المرسل كبناء الاستعارة المسكنية
على المبرحة في قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يغشى
الانسان من الاصفرار والتحول الناشئ عن الخوف والجوع من حيث الاشتغال
باللباس ثم شبهه من حيث الكراهية بالمطعم والمر البشع تشبيها مضمرا في النفس
وابتات الاذقة تخييل افاده الاستاذ الحفني (قوله أي حجب) الاولى حذف أي
والاضافة في حجب من اضافة المصدر لفاعله كما هو المناسب للاستثناء بعده اول فاعوله
ويصح أن يراد ما هو أعم وقوله من قوله أي مأخوذ من قوله وقوله أي طويل
الباع هذا تفسير باللازم لانه يلزم من كون الرجل مديد القامة أن يكون طويل
الباع وفي نسخة حذف أي وهي ظاهرة وقوله فكان الحاسب الخ توجيه لاخذ
مذهبه بمعنى حجب من قوله المذكور وقوله لقوته علة متوسطة بين اسم كان وخبرها
(قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من الاحكام وقوله ارنا أي من جهة الارث وأخذه
من قوله في حوز ما يصيبه وقوله وجبا أي من جهة الحجب وأخذه من قوله ومذهبه
على الحل الثاني (قوله الا في ست مسائل) أي فليس الجذب فيها كالأب ومذهب
أي ثوران الجذب كالأب في جميع الاحكام كافي شرح كشف الغوامض (قوله
على ثلاثة منها) أي من الستة وقوله الاولى منها أي من الثلاثة التي اقتصر المصنف
عليها (قوله الا اذا كان هناك الخ) هذه الصور الثلاث من حالات الأب كما هو قضية
قول المصنف أو أبوان معه ما روج ووث والمناسب لذلك أن يقول الشارح مع الأب
بدل قوله مع الجد ثم يقول فليس الجد كالأب في ذلك (قوله فليس كالأب) هذا
نتيجة الاستثناء وقول لكونهم الخ علة لهذه النتيجة بالنظر اضماع الشارح وعلة
للاستثناء في كلام المصنف والمآل واحد والضمير المضاف اليه السكون في محل رفع
باعتبار أنه اسم للسكون وفي محل جرب اعتبار الاضافة وبالا اعتبار الاقل عطف عليه
ضمير الرفع في قوله وهو فاسقط ما قد يقال كيف يعطف ضمير الرفع على ضمير الجر
وقوله أي الاخوة بالرفع أو بالجر بالا اعتبار من المذكورين وقوله في القرب متعلق
بأسوة وقوله الى الميت متعلق بالقرب وقوله وهو قد عرفت أنه عطف على الضمير
المضاف اليه السكون باعتبار كونه في محل رفع لكونه اسم السكون وقوله أسوة
خبر السكون خلافا لما جعل قوله في القرب خبر السكون وجعل الضمير مبتدأ وأسوة
خبره اذا لم يحصل لذلك وقوله أي سواء في جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى

ومذهبه أي حجب من قوله
رجل مديد القامة
أي طويل الباع فكان
الحاسب لقوته مديد القامة
طويل الباع اذا تقرر ذلك
فالجذب كالأب عند فقد ارنا
وجبا الا في ست مسائل
اقتصر المصنف على ثلاث
منها فذكر الاول منها بقوله
(الا اذا كان هناك) مع الجد
(اخوه) أشقاء أو آب
فليس كالأب في ذلك
(لكونهم) أي الاخوة
(في القرب) الى الميت
(وهو) أي الجد (أسوة) أي
سواء في جهة واحدة لانهم
فرع الأب والجد أصلا
فيرثن معه على تفصيل
سماي في بابهم ان شاء الله
تعالى

وأما الأب فيجبهم كإسيائي
 في باب الحجب أن شاء الله
 وأما الأخوة للام فالأب
 والجد في جبههم سواء كما
 سيأتي أبضا وذكرا الثانية
 بقوله (أو) بمعنى الواو أي
 والأذا كان هناك (أبو أن)
 أي أب وأم (معها) أي
 أي الأب والام (زوج ورث)
 فان للام مع الأب ثلث
 الباقي كما تقدم ومع الجدة
 لو كان بذله ثلث جميع المال
 كما صرح به بقوله (فالام
 للثلاث مع الجد) لو كان بدل
 الأب (ترث) فتكون المسئلة
 زوجا وأما وجاهد أفلا زوج
 النصف وللأم الثلث كاملا
 وللجد الباقي ولم ينظر إلى
 كونها تأخذا كترمنه لأنها
 أقرب منه بخلافها مع الأب
 فانها في درجة واحدة
 كما تقدم وذكرا الثانية بقوله
 (وهكذا ليس) الجد (شبهها
 بالأب في زوجة الميت وأم
 وأب) فان لها مع الأب ثلث
 الباقي كما تقدم ولو كان الجد
 بدل الأب كانت المسئلة
 زوجة وأما وجاهد أفلا يكون
 للام الثلث كاملا وللزوجة
 الباقي مع الباقي للجد

مستويين وقوله لانهم الخ أي لان الأخوة الخ وهو علة للعلة أعني قوله لكونهم في القرب
 وهو أسوة وقوله والجد أصله أي أصل الأب فكل من الأخوة والجد يدلي بالأب
 وقوله فيرون معه تفرع على التعليل قبله (قوله وأما الأب فيجبهم) وعند أي
 حنيفة أن الجد يجبهم كالأب (قوله وأما الأخوة للام الخ) مقابل للتقييد بالاشقاء
 أو لأب (قوله كما سيأتي أيضا) أي كما أن ما قبله سيأتي (قوله بمعنى الواو) لم يجعلها
 على حقيقة سائبة لا يتوهم أن المستثنى إحدى الصورتين مع أن كلامه ما مستثنى
 (قوله فان للام الخ) أي فليس الجد كالأب في ذلك لان للام الخ وقوله كما تقدم أي
 في قوله وان يكن زوج وأم وأب فثالث الباقي لها مرتبة وقوله ومع الجد لو كان بذله الخ
 أي وللأم مع الجد لو كان بدل الأب الخ ومذهب أبي ثوران لها مع الجد ثلث الباقي
 فهو كالأب عند في الغراوين بل في جميع الأحكام كما تقدم (قوله كما صرح به) أي
 لكون الأم لها ثلث المال مع الجد والباء هنا للتعدية وقوله بقوله أي في قوله فالام
 هنا للظرفية فلا يلزم المحذور والنحو (قوله فالام الخ) أي لان للام الخ فهو علة
 للاستثناء وقوله للثلاث بسكون اللام ولام الجرفية للتقوية لان العامل ضعف
 بالتأخير وقوله لو كان بدل الأب هذا علم مما قبله فلا حاجة إليه وقوله ترث هو
 العامل في الثلث وهو متعدي بنفسه لكن ضعف بالتأخير فأتى باللام للتقوية كما علمت
 (قوله فتكون المسئلة الخ) وصورتها أن تموت الزوجة عن زوجها وأما وجاهد
 ومصلحتهم من ستة لان فيها نصفان وثلثا أصل من ضرب اثنين مخرج النصف
 في ثلاثة مخرج الثلث ستة وقوله فللزوجة النصف أي ثلاثة وقوله وللأم الثلث
 كاملا أي اثنان وقوله وللجد الباقي أي واحد (قوله ولم ينظر إلى كونها تأخذا الخ)
 جواب عما يقال يلزم من كونها ترث الثلث كاملا مع الجد في هذه الصورة أنها تأخذ
 أكثر من الجد مع أنكم منعتم ذلك مع الأب وحاصل الجواب أنها لما كانت أقرب
 من الجد لم ينظر لكونها تأخذا كترمنه بخلافها مع الأب فانها في درجة واحدة فمنعت من
 أن تأخذ أكثر منه وأعطيت ثلث الباقي (قوله وهكذا ليس الخ) أي وليس الجد
 شبيها بالأب في هذه المسئلة مثل هذا أي ما سبق من المسائلتين المستثنيتين فهذه
 المسئلة مثلهما في الاستثناء وقوله في زوجة الميت بسكون الباء مخففة وبمع
 تشديد بها مع تسكين التاء للوصول بنية الوقف وقوله فان لها مع الأب الخ تعليل
 للاستثناء وقوله ولو كان الجد بدل الأب الخ من تمام التعليل وليس منقطعا عنه
 كما قد يتوهم وقوله كانت المسئلة الخ وصورتها أن يموت الزوج عن زوجته وأما
 وجاهد ومصلحتهم من اثني عشر لان فيها ثلثا وربعان والخارج من ضرب ثلاثة مخرج

الثالث في أربعة مخرج الربع اثنا عشر وقوله فيكون لأم الثلث كاملاً أي في أربعة
 وقوله وللزوجة الربع أي ثلاثة وقوله والباقي للجد أي وهو خمسة (قوله لأن الجد
 الخ) أي ولم ينظر لكون الجد لم يفضل عليها التفضيل المعهود بأن يعطى ضعف ما لها
 الخ لأن الجد وقوله وإن لم يفضل عليها الخ أي والحال أنه لم يفضل عليها التفضيل
 المعهود عند الفرضين وإن فضل عليها بنصف السدس وقوله لا محذور في ذلك أي
 في عدم تفضيله عليها التفضيل المعهود وقوله لكونها الخ علة لقوله لا محذور في ذلك
 وقوله بخلافها مع الأب أي فإنها في درجة واحدة ففي عدم تفضيل الأب عليها
 التفضيل المعهود محذور فلذلك أعطيت ثلث الباقي (قوله ولما ذكر الخ) دخول
 على كلام المصنف وقوله في مشاركته أي الجد بخلاف الأب وقوله وكان الخ عطف
 على ذكر وقوله أحوال ذلك أي المذكور من مشاركة الجد للأخوة وقوله أخر جواب
 لما وقوله حكمهم أي حكم الجد والأخوة وقوله إلى أن يعقد له باباً إلى أن يترجم
 لحكمهم باب وقوله ونبه على ذلك أي على تأخيرها إلى أن يعقد له باباً وقوله بالوعد
 متعلق بنبه وقوله بذكره متعلق بالوعد وقوله فقال معطوف على نبه المعطوف على
 آخر الواقع جواب لما (قوله وحكمه وحكمهم الخ) لو قدم هذا البيت على قوله
 أو أبوان الخ لكان أنسب لعلقه بقوله إلا إذا كان هناك أخوة الخ وقوله أي الجد
 والأخوة تفسير للضميرين على ألف والنشر المرتب فالأول للثاني والثاني للثاني وقوله
 مجتمعين أي حالة كونهم ما يجتمع معين وأما إذا كانوا متفردين فيعلم حكمهم ما من هنا
 ومن باب التعصيب وقوله مكمل البيان أي حال كونه مكمل البيان وقوله في باب
 معقود لذلك أتى به مع علمه مما سبق لأجل قوله ينسب باب الجد والأخوة (قوله
 والرابعة مما خالف الخ) هذا شروع في الثلاث مسائل التي تركها المصنف من
 المسائل الست التي يخالف فيها الجد الأب وقوله إن الأخوة لغير أم أي بأن كانوا
 أشقاء أو لأب وقوله وبنيهم أي بنى الأخوة لغير أم وقوله يحجبون الجد في باب الولاء
 لأنهم فرع الميت والجد أصله والفرع أقوى ولم يعمل بمثل ذلك في النسب لأجماع
 الأئمة على خلافه فصدنا عن العمل بذلك لأجماع وعلى هذا فلو مات العتيق عن
 أخي معتقه أو ابن أخيه وجدته فلا شيء لجد المعتق لحجبه بالأخ أو ابنة وقوله بخلاف
 الأب أي فلا يحجبونه بل هو يحجبهم فلو مات العتيق عن أبي معتقه وأخيه وابن
 أخيه فلا شيء لأخ المعتق أو ابنة لحجبه بالأب (قوله والخامسة أن الأب يحجب
 أم نفسه) أي الجدة التي تدعى به وقوله ولا يحجبها الجد فترث أم الأب مع الجد لكونها
 لم تدل به فلا يحجبها نعم الجد يحجب أم نفسه أيضاً وما وإن اشتركا في أن كلا يحجب

لأن الجد وإن لم يفضل عليها
 التفضيل المعهود لا محذور
 في ذلك لكونها أقرب منه
 بخلافها مع الأب كما تقدم
 ولما ذكر أن الجد يخالف
 الأب في مشاركته الأخوة
 وكان الكلام في تفصيل
 أحوال ذلك مما يطول آخر
 حكمهم إلى أن يعقد له باباً
 يخصه في المحل اللائق به
 نبه على ذلك وبالوعد بذكره
 فقال (وحكمه وحكمهم)
 أي الجد والأخوة مجتمعين
 (سبأني) إن شاء الله تعالى
 (مكمل البيان في الحالات)
 الآتية في باب معقود لذلك
 يسمى باب الجد والأخوة
 والرابعة مما خالف فيه الجد
 الأب أن الأخوة لغير الأم
 وبنيهم يحجبون الجد في باب
 الولاء بخلاف الأب والخامسة
 أن الأب يحجب أم نفسه
 ولا يحجبها الجد

أم نفسه ثم استثنى في أم الأب لا يحجبها الأب ولا يحجبها الجد فهذا هو محل المخالفة
 فسقطت المناقشة والتنظير في استثناء هذه الصورة بأن كلا يحجب أم نفسه
 ووجه سقوطها أن المنظور اليه في المخالفة أم الأب فقط فالأب يحجبها والجد
 لا يحجبها (قوله والسادسة أن الأب الخ) وجه المخالفة بينهم ما جريان الخلاف في الجد
 دون الأب كما صرح به الشارح حيث قال تفارق الأب الجد في جريان الخلاف
 وليس الخلاف لفظيا كما زعم كبار من أصحابنا فنظر المكون الجد يأخذ الباقي
 جميعه اتفاقا سواء قلنا بأنه يرث السدس فرضا والباقي تعصيا كالأب أو قلنا بأنه
 يأخذ الباقي جميعه تعصيا لظهور ثمرة الخلاف في مسألة حسابية ومسألة فقهية
 أما المسألة الحسابية فتأصيل المسألة فإن قلنا بأن الجد يرث السدس فرضا والباقي
 تعصيا وهو الأصح فأصل المسألة ستة مخرج السدس والالتقان لمخرج النصف
 له دخوله في مخرج السدس وإن قلنا بأنه يرث الباقي جميعه تعصيا فأصلها اثنان لمخرج
 النصف وأما المسألة الفقهية فهي ما لو أوصى بشيء مما بقي بعد الفروض كان أوصى
 لزيد بنصف ما بقي بعده فإن قلنا بالأصح كان للبنت النصف وللجد السدس
 وما بقي بين الجد والموصى له فتكون المسألة من ستة فإذا أخذت البنت النصف
 والجد السدس بقي اثنان بين الجد والموصى له وإن قلنا بمقابله كان للبنت النصف
 ويشترك الجد والموصى له في الباقي فتكون المسألة من اثنين فإذا أخذت البنت
 سهمها من اثنين بقي سهم على الجد والموصى له لا ينقسم عليهم ما مع المباينة فيضرب
 عدد درة سهمها وهوانان في أصل المسألة على هذا وهوانان فيحصل أربعة للبنت اثنان
 ويبقى اثنان بين الجد والموصى له هذا كله إن أجاز الجد الوصية لأن فيها إدخال الضيم
 على الجد دون البنت فكأنه صرح بأنه لا يضام ذوو الفروض ويختص الضيم بالعاصب
 فتعقر هذه الوصية إلى إجازة من دخل عليه الضيم لأنها متضمنة للوصية لو أرت وهو
 البنت بأنه لا يدخل عليها الضيم فلم يدخل عليه الضيم أن لا يغير فتبطل الوصية
 للوارث بأنه لا يدخل عليه الضيم بخلاف الوصية للأجنبي فلا تعقر لإجازة لانها دون
 الثالث فإذا لم يجز الجد فلا تبطل الوصية لزيد بل تبطل الوصية للبنت بأنه لا يدخل
 عليها الضيم وحينئذ فلا يختص الضيم بالجد بل يدخل على البنت أيضا فعلى الأصح
 من أن للجد السدس فرضا والباقي تعصيا فتكون المسألة من ستة مخرج السدس
 يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفروض وهو سهم لكن مخرجه قبل الفروض لإلغاء
 الوصية بكونه بعد الفروض والباقي للبنت نصفه وللجد سدسه فرضا والباقي
 تعصيا فان اختصرت نظرت للنصف فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا نصف لها
 صحيح فتضرب مخرجه وهوانان في ستة باثني عشر فالموصى له سهمان يبقى عشرة

والسادسة أن الأب في نحو
 بنت وأب يرث السدس
 فرضا

فلا بنت خمسة وللجد مثلها فرضا وتعيينا وان لم تحتصر نظرت للسدس فتقول الباقي
بعد الوصية خمسة ولا سدس لها صحيح فتضرب مخرجها وهو ستة في ستة ستة
وثلاثين فالوصى له ستة يبقى ثلاثون فللبنت خمسة عشر وللجد مثلها فرضا
وتعصيا وعلى مقابل الاصح يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفرض وهو في الحقيقة
ربع لكن نخرجه قبل الفرض لما مر والباقي بين البنت والجد نصفين وتصح المسئلة
من ثمانية لان الوصية فيها بالربع ومخرجه أربعة فاذا أخذ الوصى له سهم لم يكن
لثلاثة الباقية نصف صحيح فيضرب مخرجه وهو ثمان في أربعة ثمانية فالوصى له
سهمان وللبنت ثلاثة وللجد مثلها افاده في الأولوة (قوله بلا خلاف) هو محل المخالفة
بين الاب والجد وقوله فكذلك أي فيرث الجد الثالث فرضا والباقي تعصيا لكن فيه
الخلاف كما أشار إليه بقوله على المرح أي على القول المرح وهو الوجه اذ لا فرق
بين الاب والجد وقوله وبه قطع أي جزم وقوله الشيخ أبو محمد الجويني أي الذي هو والد
امام الحرمين (قوله وقيل أنه يأخذ الخ) مقابل للمرح وهو ضعيف وقوله ففارق
الاب الخ ففرع على ما قبله وقوله في جريان الخلاف أي في الجد دون الاب كما علم مما
مر وقوله وان كان المرح أنه كهو أي والحال أن المرح ان الجد مثل الاب وفي كلامه
ادخال الكاف على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة
للجنس الصادق بالواحدة والمتعددة وجهه الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد
قوله أو بنات الابن المتعاضيات أي المتساويات في الدرجة فان كانت واحدة أقرب
فالسدس لها وحدها وقوله تأخذ أي ان كانت واحدة وقوله ويأخذن أي ان كن
أكثر وكذا يقال في قوله اذا كانت أو كن (قوله تسكلمة الثلثين) أشار بذلك الى
أن السدس لبنت الابن ليس فرضا مستقلا كما قاله الشهاب عميرة فيكون النصف
معه فرضا واحدا وهو الثلثان ومقتضاه ان أصل مسئلة البنت وبنت الابن من ثلاثة
اعتبارا بالثلثين ثم يقال انه كسرت على مخرج النصف والسدس الخ والظاهر ان هذا
ليس بلازم فأصلها ستة اعتبارا بالسدس ولا تعتبر ما تقدم انتهى أمير تصرف
(قوله للاجماع) دليل أول وقوله ولقول ابن مسعود الخ دليل ثاني ولم يترك العاطف
ويجعله سند الاجماع لانه لم يعلم أنه سنده وقوله لا قضين الخ انما قال ذلك بعد أن سئل
عنهما أبو موسى الأشعري فقال للبنت النصف والاخت النصف ولا شيء لبنت الابن
وقال للسائل وات ابن مسعود فسيوافقنا فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتمدين
لا قضين الخ فقال أبو موسى لا تسألوني أولا تزالوا تحير ما دام هذا الخبر فيكم (قوله
وما بقي فلاخت) انما عبر بذلك دون والاخت الثلث لانها عصبية مع الغير والعاصب

والباقي تعصيا بلا خلاف
ولو كان الجد بدل الاب
فكذلك على المرح وبه قطع
الشيخ أبو محمد الجويني وقال
النووي انه الاصح والارجح
وقيل انه يأخذ الباقي جميعه
تعصيا ورجحه صاحب
التممة وقال انه المذهب المختار
ولم يرجح الرافعي رحمه الله
شيئا من الوجهين ففارق
الجد الاب في جريان الخلاف
وان كان المرح أنه كهو فيها
والرابع من يرث السدس
بنت الابن وقد ذكرها بقوله
(وبنت الابن) أو بنات
الابن المتعاضيات (تأخذ)
أو يأخذن (السدس اذا
كانت) أو كن (مع البنت)
الواحدة تسكلمة الثلثين
للاجماع ولقول ابن مسعود
رضي الله عنه في بنت وبنت
ابن وأخت لا قضين فيها
بقضاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم للبنت النصف
ولبنت الابن السدس
تكملة الثلثين وما بقي
فلاخت رواه البخاري
وغیره

وقس على ذلك كل بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها وقد أشار إليه بقوله (مثلاً يحتذى) أي اجعل ذلك مثلاً يقتدى به ويقاس عليه غيره والخامس من يرث السدس الاخت للاب وقد ذكرها بقوله (وهكذا الاخت) التي أدلت بالاب فقط فأكثر تأخذ السدس (مع الاخت) الواحدة (التي بالابوين يا أخى) تصغير أخ (أدلت) تكملة الثلاثين بالاجماع قياساً على بنت الابن فأكثر مع بنت الصلب وتقيدي بالواحدة في كل من ابنت والاخت الشقيقة وقولي تكملة الثلاثين كل ذلك ليخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين أو كانت الاخت للاب مع شقيقتين فإنها لا ترث السدس بل تسقط ما لم تعصب كما سيأتى والسادس من يرث السدس الجدة فأكثر وقد ذكرها بقوله (والسدس فرض جدة) صحيحة (في النسب) لافي الولاء

بأخذ ما أثبتت الفروض من غير تحديد بثلاث أو غيره وإن اتفق أنه ثلث أو غيره (قوله وقس على ذلك) أي بنت الابن مع البنت وقوله كل بنت ابن نازلة الخ أي كبرت ابن الابن فأكثر مع بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار إلى ذلك أي إلى قياس بنت الابن النازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها على بنت الابن فأكثر مع البنت (قوله مثلاً) مفعول ثان لفعل حذف مع مفعوله الأول كما أشار إليه الشارح بقوله أي اجعل ذلك مثلاً لوجه يحتذى بالبناء للمجهول صفة لما لا وقوله يقتدى به تفسير ليحتذى وقوله ويقاس عليه غيره عطف تفسير (قوله وهكذا الاخت الخ) أي ومثل هذا الاخت الخ في كونها تأخذ السدس تكملة الثلاثين فقول الشارح تأخذ السدس الخ تفسير لما أفاده التشبيه وقوله التي أدلت بالاب فقط صفة للاخت وأخذ الشارح من قول المصنف مع الاخت التي الخ وقوله بالابوين متعلق بأدلت وفيه تقديم معمول الصلة عليها (قوله يا أخى) هذه جملة معترضة أتى بها للاستعطاف ولك في أخى أن تعتبره غير مضاف لياء المتكلم فنقرأه بالضم ولك أن تعتبره مضافاً لها فتقرأه بالفتح أو بالكسر وهو حيفته من منصوب بفتحة مقبذرة لكن لا يظهر الضم على الاعتبار الأول إلا لو كان ذكره مقصودة والظاهر أنه ذكره غير مقصودة كقول الواعظ يا غافلاً والموت يطلبه فيكون منصوباً بالكر ترك تنوينه للضرورة وقوله تصغير أخ أي فأصله أخويلان التصغير يراد الأشياء إلى أصولها وأخ أصله أخو حذف منه الواو تخفيفاً فيقال في التصغير أخيو ثم يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أدلت) وإنما كسرت ياء أدلت مع أنها ساكنة أمالة لاروى (قوله تكملة الثلاثين) فيه الإشارة السابقة وقوله بالاجماع استدلال على الحكم المذكور وقوله قياساً الخ سند للاجماع (قوله وتقيدي بالواحدة) مبتدأ أول وقوله وقولي تكملة الثلاثين معطوف عليه وقوله كل ذلك مبتدأ ثان وقوله ليخرج الخ أي كائن ليخرج الخ خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله فإنها الخ) علة لقوله ليخرج الخ والضمير لبنت الابن أو الاخت للاب وقوله ما لم تعصب أي ما لم يعصب بنت الابن ابن ولو أنزل منها وما لم يعصب الاخت للاب أخ لاب أوجد (قوله والسدس) بسكون الدال وقوله فرض جدة أي مفروض لها وقوله صحيحة أي وارثة واحترق بذلك من الجدة الفاسدة وهي المدلية بكريبن اثنيين كام أبي الام كاسياً في الشارح وقوله في النسب ينبغي أنه متعلق بفرض ويكون المعنى بنسب النسب في سببية وقوله لافي الولاء أي لا بسبب الولاء كام أبي المعنى وفيه أنه لا خصوصية لذلك لأن جميع الفروض

لا مدخل لها في الولاء اذ لا يرث بها الا العصبية بالنفس وان جعل متعلقا بجدة
 فلا يحسن قوله لا في الولاء لان الولاء لا يقتضي جدة وأم أي المعتق ليست جدة لبيت
 فلم يجعل محترمة الجدة من الرضاع لكان أظهر (قوله واحدة) بالجر صفة لجدة
 ومفهومة وهو الاكثر فيه تفصيل يعلم من قوله وانما تساوى نسب الجدات الخ ولذا
 قال الشارح أو أكثر كما سيأتي في كلامه قريبا والكاف فيه بمعنى على أي على
 ما سيأتي من التفصيل وحيث فلا اعتراض على المصنف في التقييد بالواحدة انتهى
 حقي (قوله سواء كانت) فيه اشارة الى أن قوله كانت الخ في تأويل مصدر مبتدأ
 محذوف الخبر وهو سواء وانما تقدير كونها كذلك أو كذا فهو على حد سواء عليهم
 أنذرهم أم لم تنذرهم ونوقش بأن الذي يعطف به بعد هذه التسوية أم دون أو قال
 في المعنى اذا عطف بعد الهمة بأوفان كانت همة لتسوية لم يحز قياسا وقد اطلع
 الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال محل عدم جواز
 العطف بأو بعد همة التسوية اذا صرح بها فان لم يصرح بها كما هنا جاز العطف بأو كما
 نص عليه السيرافي فيجوز سواء على قت أو قدمت وكذلك قول الفقهاء سواء كان كذا
 أو كذا ونوقش أيضا بأنه لا دليل على الخبر لذي قدره مع أن عبارة الناطم في حد
 ذاتها صحيحة يجعل جملة كانت الخ صفة أخرى لجدة وقد يقال كلام الشارح مجرد
 مزج فهو محل معنى لا محل اعراب حتى يعترض بأنه لم يعهد مثل هذا الخلاف (قوله
 لام أو لاب) اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما اشار لذلك الشارح بقوله
 أي من قبل الام أو من قبل الاب والمحجوز لذلك ان ظاهر المتن لا يصدق الا بالجدة
 للام والجدة للاب دون أم الام وأم الاب والمراد جدة الميت من جهة الام ومن جهة
 الاب فجعلنا اللام بمعنى من وفي الكلام مضافا محذوف يشمل الكلام أم الام وأم
 الاب تنبيهه قال الماوردي الجدة المطلقة هي أم الام واختلف أصحابنا في أم الاب
 هل هي جدة باطلاق أو بالتقييد واختلفوا فيمن سئل عن ميراث جدة هل يجب
 قبل أن يسأل عن أي الجدتين أراد أولا والاصح أنه ان كان هناك حاجب لام الاب
 لم يجب حتى يسأل عن أي الجدتين أراد والا أجاب من غير سؤال أفاده في اللؤلؤة
 عن شيخ الاسلام (قوله وسواء كان معها ولد أم لا) وسواء كان له اخوة أم لم يكن
 فغرضه بهذين التعميين الاشارة الى أن الجدة ليست كالام فترث السدس مطلقا
 وشذ عن ابن عباس أن لها الثلث عند عدم الولد والجمع من الاخوة والسدس
 عند وجود الولد أو الجمع من الاخوة فتكون كالام كما ان الجد كالاب وأجاب الجمهور
 بأنهم أحقوا الجد بالاب لقوته لان ابن الاب وهو الاخ للاب يقوم مقامه في العصبية

(واحدة) أو أكثر كما سيأتي
 في كلامه قريبا سواء
 كانت لام أو (كانت
 لا ب) أي من قبل الام
 أو من قبل الاب وسواء كان
 معها ولد أم لا وسواء كان له
 اخوة أو لم يكن

لمسورد في ذلك والسابع
 من يرث السدس من الواحد
 من ولد الام وقد ذكره بقوله
 (وولد الام) ذكر اكان او
 أنثى (ينال السدس) اجاعا
 لقوله تعالى وان كان رجل
 يورث كلالة أو امرأة وله أخ
 أو أخت فإكل واحد
 منه. والسدس والمراد الاخ
 أو الأخت للام كما قرئ به
 في الشواذ (والشرط في افراد
 لا ينسب) للآية الكريمة
 المذكورة فانهم اذا كانوا
 متعددين كان لهم الثلث
 كما تقدم وفي بعض النسخ بدل
 هذا البيت
 وولد الام له اذا انفرد
 سدس جميع المال نصا قد ورد
 وهو بمعناه بل اصرح لان
 فيه التصريح بأن ذلك
 قد ورد بالنص أي في القرآن
 العزيز ولما أنهى الكلام
 على من يرث السدس شرع
 يتكلم في شيء من أحوال
 الجذات استطرادا واعلم
 قبله أنه اذا اجتمع جذات
 فتارة يكن في درجة واحدة
 وتارة يكن بعضهم اقرب
 من بعض وعلى كل تقدير
 فتارة يكن من جهة واحدة
 وتارة يكن من جهتين

فكذا أبوه أي أبو الاب وهو الجد ولم يلحقوا الجدة بالام لضعفها لان ابن الام وهو الاخ
 للام لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث بل يستحق السدس فكذلك أمها وهي الجدة
 (قوله لما ورد في ذلك) أي من قضائه صلى الله عليه وسلم للجدة أم الام بالسدس
 وقضاء أبي بكر لها به أيضا وقضاء عمر به لام الاب وقال هولاء ان انفردت وان اجتمعت
 مع التي من قبل الام فهو لك (قوله وولد الام الخ) كان الانسب أن يقدم هذا البيت
 على قوله فرض جدة في النسب ليكون الكلام على الجذات متصلا ببعضه ببعض
 (قوله ينال السدس) أي يأخذه وقوله اجاعا أي بالاجماع وقوله لقوله تعالى سند
 للاجماع وتقدم الكلام على هذه على الآية مستوفى (قوله والشرط) أي لاستحقاقه
 السدس وقوله في افراده من ظرفية العام في الخاص أو تجعل في معنى من البيانية
 فالمعنى والشرط الذي هو افراده فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه وقوله لا ينسب أي
 لا ينسب نسبانه (قوله للآية) أي التي هي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
 الخ وقوله فانهم الخ علة للمعلول مع علمته (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض
 النسخ وفي بعض النسخ الخ فهو عطف على محذوف وقوله نصا قد ورد أي قد ورد
 بالنص كما أشار إلى ذلك بعد وقوله وهو بمعناه أي وهذا البيت بمعنى البيت الاول
 ثم ترقى عن ذلك الى كونه اصرح منه حيث قل بل هو اصرح وكان الاظهر أن يقول
 بل هو ازيد معنى أو أفيد وقوله قد ورد بالنص أي متابسا بالنص أو بالباء بمعنى في وهو
 الذي يشير اليه قوله أي في القرآن العزيز (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول
 على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله استطرادا) أي على وجه
 الاستطراد وهو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة وأصله ان الصائد قصد صيدا
 بعينه فعرض له صيدا آخر فطرده لاعتقاده قصد ومضى في أثره كما قاله الشنواني
 فان قيل الجذات من جملة أصحاب السدس فلم يخرج الكلام عن محله حتى
 يكون استطرادا أجيب بأن الاستطراد في الجملة فانه بالنظر لقوله وان تمكن قرني
 لام حجت الخ فانه من مباحث الحجب وأجيب أيضا بأنه لما كان لها
 أحكام تخصها كان مقتضى الظاهر أن يجعل لها بابا مستقلا كباب الجدة
 والاختوة فقد ذكرها في غير محلها للاتق بها فلذلك كان استطرادا أي يؤيد
 ذلك ما في بعض النسخ من الترجمة بباب الجذات كما في النسخة التي شرع عليها
 السيوطي (قوله واعلم قبله) أي قبل التكلم في شيء من أحوال الجذات وقوله
 انه اذا اجتمع الخ أي أن الحال والشأن اذا اجتمع الخ وقوله فتارة يكن في درجة
 واحدة أي وقد ذكر المصنف ذلك بقوله وان تساوى الخ فكونهم في درجة هو مراد

ابن زياد وساعة قال الوفي وهو قياس قول أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقوله (في القسمة العادلة الشرعية) وفي بعض النسخ المرضية يشير به الى ما روى الخواكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين في الميراث بالسدس وقيس الاكثر منهما عليهما فائدة اذا كانت احدي الجدتين محجوبة بالاب كمالو خلف جدة أم أم واحدة أم أب مع الاب فالسدس للأولى وحدها والباقي للأب على الأرجح وقيس لام الأم نصف السدس والباقي للأب لانه الذي يحب أمه فترجع فائدة الحجب اليه وهذا عندنا وأما عند الخنابلة فالسدس بينهما ولا يحجب أم نفسه وعن هذه الجدة المحجوبة احتريز بقولي آنفا بأن لا يكون فيمن حدة محجوبة والله أعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدهما أقرب من الاخرى وهما من جهتين مقدما ما اذا كانت القسري من جهة الأم فقال (وان تسكن) الجدة (قربى لام) أي من جهة الأم كام أم (حيت أم أب) أي من جهة الاب (يعدى) كام أم أب وكام أم أب

أبيه وأم أبي أبيه ودعدا أم أم أبي أبيه كذا يؤخذ من اللؤلؤة فانظرها ان شئت (قوله بحسب الجهات) أي وان ورثت ذات الجهتين بالجهة التي امتازت بها فإلزم ترث بها لكونها ذات رحم أو محجوبة سوى بينهما لقطعها فلو كانت ههنا أم أبي أبيه وأم أبي أمه كأن تزوج ابن ابنها بنت ابنها الا آخر فجاءهما ولد لم ترث بالثانية قطعا وكذا لو كانت ههنا أم أمه وأم أبي أبيه كأن فكح ابن ابنها بنت بنتها فولد لهما ولد فلا ترث بالجهة الثانية قطعا لانها محجوبة لبعدها من جهة الجهة أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله مثلا) أي ولدات الجهات الثلاثة ثلاثة أرباعه ولدات الجهة ربعة (قوله الوفي) قال الحنفى بفتح الواو وتشديد الهمزة كما ضبطه في شرح الملقبات الوردية (قوله في القسمة) أي حال كون ذلك ثابتا في القسمة وقوله العادلة أي غير الجائرة وقوله الشرعية أي المنسوبة للشرع وقوله وفي بعض النسخ المرضية أي التي ارتضاها الغرضيون (قوله على شرط الشيخين) أي عن رجالهما فعلى معنى عن شرطهما بمعنى رجالهما لا الاقرب والمعاصرة أو المعاصرة فقط لان هذا انما هو شرط في الحديث المعنعن وهو الذي يقال في سنده عن فلان عن فلان الخ (قوله وقيس الاكثر الخ) بل ثبت بالنص بتوريث ثلاث جدات ففي مراسيل أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم وثلاث جدات أي وهن أم أم الأم وأم أم الاب وأم أبي الاب كما فهم من الراوى بذلك اهـ من اللؤلؤة (قوله فائدة) أي هذه فائدة وذكر فيها حكم ما اذا كانت احدي الجدتين محجوبة بالاب (قوله كمالو خلف جدة أم أم) لا يخفى أن أم أم بدل من جدة وكذا يقال في قوله وجدة أم أب (قوله وهذا) أي ما ذكر من القواين وقوله عندنا أي معاشر الشافعية وقوله وأما عند الخنابلة فالسدس بينهما ما أي لان الاب لا يحجب أم نفسه عندهم وكذا الجد لا يحجب أم نفسه أيضا عندهم (قوله وعن هذه الجدة) متعلق باحتريز بعده وقوله آنفا أي قريبا (قوله وهما من جهتين) أي وأما اذا كانتا من جهة فسيذكر في قوله وتسقط البعدي بذات القسري وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله وان تسكن) اسم تسكن ضمير يعود على الجدة كما أشار اليه الشارح بقوله الجدة وهو بدل من الضمير أو على تقدير رأى فيكون بنفسه الضمير وقربى خبر تسكن وقوله لام الام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أي من جهة الام وقد تقدم نظير ذلك وقوله أم أب أي اما من جهة الاب كما أشار اليه الشارح بقوله أي من جهة الاب فليست قاصرة على أم الاب كما قد يتوهم من ظاهر العبارة (قوله كام أم أي وكام أم أب) أشار بتعداد المثال

الى كام أم (يعدى) كام أم (حيت أم أب) أي من جهة الاب (يعدى) كام أم أب وكام أم أب

(وسد ساسلبت) أى أخذته وحدها كاملا لانها اقرب منها مذ كرحكم ما اذا كانت القربى من جهة الاب فقال
(وان تكن) الجدة القوي (بالعكس) من الاولى بان كانت القربى من جهة الاب كام أب والبعدي من جهة الام
كام أم أم (فالقولان) فيهما مذ كوران (في ككتب أهل العلم) من الشافعية وغيرهم رضى الله عنهم (منصوصان)
للامام الشافعي رضى الله عنه وهما ايضا (١٥٥) روايتان عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أحدهما

(لا تسقط البعدي) من جهة
الام بالقربى من جهة الاب
بل يشتركان في السدس
(على الصحيح) وبه قال مالك
رضى الله عنه لان التي من
جهة الام وان كانت أبعد
فهي أقوى لكون الام
أصلا في ارث الجدات فعديل
قرب التي من قبل الاب قوة
التي من جهة الام فاعده لا
فاشتركا والقول الثاني
أنها تحجب ابا على الاصل
من أن القربى تحجب البعدي
وبه قال أبو حنيفة رضى الله
عنه وهو المفتى به عند
الحنابلة رحمه الله تعالى
(واتفق الجمل) أى المعظم
من الشافعية والمالكية
(على الصحيح) لهذا القول
الاول ولما كان في عبارته
السابقة وهي قوله وكان
كلهم وارثان ايماء الى أنه

الى أنه لا فرق بين أن تدلى للاب بأنتى كفى المثال الاول أو يذ كر كفى الثاني
أفاده الحنفى (قوله وسد ساسلبت) اذا حققت النظر وجدت السلب لنصف
السدس لانها لو لم تحجب الاخرى لاشتركتا لكان المصنف نظرا لكونها أخذت
السدس بتمامه أفاده العلامة الامير وقيد بشير له قول الشارح كاملا (قوله
بالعكس) أى متلبسة بالعكس وقوله بأن كانت الخ تصويرا للعكس (قوله
في ككتب) بسكون التاء وقوله من الشافعية وغيرهم بيان لأهل العلم (قوله
أحدهما لا تسقط الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف لا تسقط الخ خبر
لمبتدأ محذوف وقوله لان التي الخ علة لقوله لا تسقط الخ وقوله وان كانت أبعد أى
والحال أنها أبعد كلها وموضوع المسألة (قوله لكون الام أصلا) أى لان ارث
الجدات بطريق الامومة وظاهر أن أصلها للأم كما في السيد على السراجية
وغيره فاندفع بذلك التوقف في معنى أصلها وقوله فعديل قرب الخ ينبغي ان قرب
مفعول مقدم وقوة فاعل مؤخر وقوله فاعده لا واشتركا صوابه فاعده لئلا واشتركتا
بتاء التانيث لانها تلزم في الفعل المسند لضمير المؤنث الحقيقي التانيث (قوله
والقول الثاني أنها تحجبها) أى ان القربى تحجب البعدي وقوله جريا على الاصل
أى القاعدة وقوله من أن الخ بيان للاصل بمعنى القاعدة (قوله والمالكية)
ضبطه بعضهم بالرفع عطفا على المعظم لا بالجر عطفا على الشافعية لان المالكية
مجمعون على ذلك (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف الا ترى وقوله ايماء
أى اشارة وقوله بينها جواب لما (قوله فإلماحظ) أى نصيب وقوله من الموارث
أى من الامور الموروثة فالوارث جمع ميراث بمعنى الموروث (قوله فلا ترث
الا الخ) تفريع على التعليل (قوله فائدة) أى هذه فائدة ذكر فيها حاصل القول
في الجدات فقوله حاصل القول أى في الجدات وقوله عندنا أى معشر الفرضيين (قوله

من الجدات غير واردة وهي المعبر عنها بالجدة الفاسدة وهي التي احتررت عنها فيما سبق بقولي صحيحة بينها بقوله (وكل
من أدات) من الجدات (بغير وارث) كام أبى الام فان أب الام غير وارث ويعبر عنها بالتي تدلى بذ كر بين أنثيين
(فإلماحظ من الموارث) لانها من ذوى الارحام فلا ترث الا عند من قال بثوريث ذوى الارحام كما تقدمت الاشارة
الى ذلك في الكلام على الوارثات فائدة

القسم الاول من أدلت بمحض اناث) أى بالاناث الخالص وهذه واردة باجماع
 الأئمة الاربعة وقوله المدليات باناث خالص أى بخلاف ما لو كان هناك ذكر بين
 الاناث فانها لا ترث حيثئذ (قوله والقسم الثانى من أدلت بمحض ذكور) أى
 بالذكور الخالص وقوله كأم الأب هذه واردة باجماع الأئمة الاربعة وكذا أمهاتها
 المدليات بمحض الاناث وقوله وأم أبى الأب هذه ترث عند الأئمة الثلاثة ولا ترث
 عند المالكية ومثلها فى ذلك أمهاتها المدليات بامات خالص وقوله وأم أبى أبى
 هذه ترث عند الشافعية والحنفية دون المالكية والحنابلة وقوله وهكذا بمحض
 الذكور أى كأم أبى أبى أبى أب (قوله والقسم الثالث من أدلت باناث الى ذكور)
 أى لا باناث خالص ولا بذكور خالص بل باناث الى ذكور وقوله كأم أم أب هذه
 مجمع على ارثها كما علم مما مر وقوله وكأم أم أبى أب هذه واردة عند غير المالكية
 كما علم مما مر أيضا وقوله وهكذا أى كأم أم أم أبى أب (قوله وكل جدة كانت
 من هذه الاقسام الثلاثة) أى التى هى من أدلت بمحض الاناث ومن أدلت بمحض
 الذكور ومن أدلت باناث الى ذكور وقوله فهى واردة عندنا وعند الحنفية أى
 وأما عند المالكية فلا ترث الأم الأم وأمها وأم الأب وأمها المدليات بمحض
 الاناث فيها وأما عند الحنابلة فتترث هاتان الجدتان وأم أبى الأب وان أدلت بمحض
 الاناث (قوله وهى المعبر عنها بالجدة الصحيحة) أى الوارثة والضمير راجع للجدة
 التى من هذه الاقسام الثلاثة (قوله والقسم الرابع عكس الثالث) أى خلافه
 فالمراد العكس العكس كما أشار اليه بقوله وهى من أدلت بذكور الى اناث (قوله
 وهى غير واردة عندنا كالحنفية) أى والمالكية والحنابلة (قوله ثم اذا تأملت
 ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الأم الاجدة واحدة فقط) أى لانه اذا اجتمع
 جدات من جهة الأم كأم أم وأم أم وأم أم وأم أم ورث منهن الاولى فقط وغيرها
 محجوب بها لان القربى من كل جهة فمحجب بعدها وكذا الواجتماع أم أم وأم أم
 أم فالوارث الاولى فقط دون الثانية لانها أدلت بمحض الاناث دون الثانية لانها
 أدلت بذكور بين اثنين (قوله وباقي الجدات الوارثات كلهن من جهة الأب)
 أى كأم أم أم الأب وأم أم أبى الأب وأم أبى أبى الأب فهؤلاء الثلاثة كلهن
 وارثات وأما أم أبى الأب فقير وارثة لادلائها بذكور بين اثنين (قوله والكلام
 فى الجدات مما يطول) محصله أن أول درجة من درجات الاصول فيها الأب والأم
 والثانية فيها اثنان وهما أب وأم أو أم وأب فليسقط شىء من هذه
 الدرجة والثالثة فيها اربع ضعف ما قبلها وهن أم أم وأم أم وأم أم وأم أبى أب

حاصل القول ان الجدات
 عندنا على اربعة اقسام
 القسم الاول من أدلت
 بمحض اناث كأم الأم
 وأمها المدليات باناث
 خالص والقسم الثانى من
 أدلت بمحض ذكور كأم
 الأب وأم أبى الأب وأم أبى
 أبى الأب وهكذا بمحض
 الذكور والقسم الثالث
 من أدلت باناث الى ذكور
 كأم أم أب وكأم أم أبى
 أب وهكذا وكل جدة كانت
 من هذه الاقسام الثلاثة
 فهى واردة عندنا وعند
 الحنفية وهى المعبر عنها
 بالجدة الصحيحة والقسم
 الرابع عكس الثالث وهى
 من أدلت بذكور الى اناث
 كأم أبى الأم وهى السابقة
 فى قوله وكل من أدلت بغير
 وارث الخ وهى المعبر عنها
 بالفاسدة وهى غير واردة
 عندنا كالحنفية الا على
 القول بنورث ذوى
 الارحام كما سبق ثم اذا
 تأملت ما سبق ظهر لك
 أنه لا يرث من قبل الأم
 الاجدة واحدة فقط وباقي
 الجدات الوارثات كلهن من

وهذه الثلاثة وارثات وأم أبي أم وهي غير وارثة والرابعة فيها ثمار ضعف ما قبلها
 ومن أم أم أم الأم وأم أم أم الأب وأم أبي أبي الأب وهذه الأربعة
 وارثات وأم أم أبي الأم وأم أبي أم الأم وأم أبي أم الأب وهذه
 الأربعة غير وارثات والخامسة فيها ستة عشر ضعف ما قبلها وهذا كذا والوارث
 في كل درجة سمي بأي العبد المسمى باسم موافق لاسم تلك الدرجة لوارث من
 الدرجة الثانية اثنتان ومن الثالثة ثلاثة ومن الرابعة أربعة وهكذا وهذا
 بحسب الامكان العقلي كما قاله في شرح الترتيب وان لم يوجد في الخارج اجتماع
 حداث كثيرة بحسب العادة لان الذي يتصور اجتماعه عادة أربع أم أم الأم وأم أم
 الأب وأم أبي الأب وأم أبي الأم فالثلاثة الاولى وارثات والرابعة ساقطة وانما
 تذكر الزيادة للتميز في الحساب وتشهين الاذهان (قوله بالعجب) أي ما يتعجب
 منه لحسنه وقوله بالعجب بضم البين وتشديد الجيم وهو أكثر من تخفيفه وهو
 تأكيد كيد للعجب لانه بمنه أفاده الخفي (قوله ولو قدمه على البيت السابق) أي الذي
 هو وكل من أدات بغير وارث الخ وقوله كان أنسب أي ليكون الكلام على القربي
 والبعدي متصلا به ببعض فان كلامنا هنا وفيما قبل البيت السابق متعلق بحكم
 القربي والبعدي لكن ما هنا متعلق بحكم القربي والبعدي من جهة واحدة
 وما قبل البيت السابق متعلق بحكم القربي والبعدي من جهتين وتعبيره بأفضل
 التفضيل يقتضي أن في صنيع المصنف أصل المناسبة وهو كذلك لان الكلام كما
 في ارث الجدات اه حفي يتصرف (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله وتسقط) أي
 من الورثة وقوله الجدة البعدي يشير الشارح الى أن البعدي صفة لموصوف محذوف
 أي الجدة البعدي وقوله بالجدة ذات القرب أي صاحبة القرب وسقوطها بها انما هو
 بالنظر لجهة تها وان لم تسقط من جهة أخرى وذات كان يكون لزنب بنتان حفصة
 وخضرة وحفصة ابن وخضرة بنت بنت فتزوج ابن حفصة بنت بنت خضرة فأتت
 بولد فإذ مات هذا الولد عن زينب وخضرة ورثت زينب من جهة كونها أم أم أب
 مع خضرة التي هي أم أم أم وليس لنا جدة ترث مع بنتها الوارثة الا هذه ونحوها
 كما نقل عن البولاق (قوله سواء كانت الخ) تعميم في القربي والبعدي وقوله لانها
 مدلية بها أي مدلية الى الميت بأم الأم فتسقط بها (قوله أو كانتا من جهة الأب
 والبعدي مدلية) أي والحال ان البعدي مدلية الخ فالواو للحال وقوله أيضا أي
 كان التي قبلها سقطت اتفاقا وقوله لانها أدلت بها أي أدلت الى الميت بأم الأب
 وتسقط بها (قوله أو كانتا من جهة الأب والبعدي لا تدلي الخ) أي والحال

وقد أدلت منه في شرح
 الترتيب بالعجب العجيب
 والله أعلم ثم ذكر حكم ما إذا
 كانت إحدى الجدتين
 أقرب من الأخرى وهما من
 جهة واحدة ولو قدمه على
 البيت السابق لكان
 أنسب فقال (وتسقط)
 الجدة (البعدي) الجدة
 (ذات القرب) سواء كانتا
 من جهة الأم أم أم أم
 اتفاقا لانها أدلت بها أو كانتا
 من جهة الأب والبعدي
 مدلية بالقربي كما أم أب
 وأما اتفاقا أيضا لانها أدلت
 بها أو كانتا من جهة الأب
 والبعدي لا تدلي بالقربي

كلام أم أبي الأب على
الاصح المنصوص في زوائد
الروضة ومصر صورهذه
ما إذا كانت القرى من
جهة أم أبي الأب كما أم أبي الأب
والبعدي من جهة أمهات
الأب كما أم أم الأب وفيها
وجهان أرجحهما كما قاله
العلامة شهاب الدين ابن
المسائم رحمه الله أنها ترجحها
قال ومستندى في ترجيح
ذلك ما قطع به الاكثرون
حتى في المجرى والمنهاج ان
قربى كل جهة ترجح
بعدها انتهى والوجه
الثاني أنها لا ترجحها بل
يشتركان في السدس وظاهر
كلام الشيخ سراج الدين
البلقيني رحمه الله ترجحه
فلاجل هذا الاختلاف
في بعض صور هذه الحالة
قال (في المذهب الاول)
بني الاربع المقتضى به في بعض
هذه المسائل وأما في بعضها
وتفقا كقررت في فخران
اللاف في هذه المسائل
باعتبار المجموع لا باعتبار
الجميع وقوله (فقل) أيها
الناظر في هذا الكتاب (لى
حسبى) أي يكفى من ذكر
المسائل في أصحاب الفروض أو في الجذات فقيما ذكرته كفاية

ان البعدى لا تدلى الخ فالوار للرجال كما في سابقه (قوله على الاصح) أى من وجهين
للاصحاب لا من قولين الامام وتعبيره بالا صريح يقتضى ان الخلاف قوى لان مقابل
الاصح صحيح وقوله المنصوص أى المصرح به وليس المراد المنصوص عليه الامام
فلاننا في ما قلناه من انها موجهة للاصحاب لا قولنا لا امام أفاده الحنفى (قوله ومن
موجهة) أى كونها من جهة الأب والبعدي لا تدلى بالقرى وقوله وفيها وجهان
أى للاصحاب فان الوجوه للاصحاب والاقوال لا امام (قوله انها ترجحها) أى ان القرى
من جهة أم أبي الأب ترجح البعدي من جهة أمهات الأب (قوله ان قربى كل جهة
ترجح بعداها) أى من تلك الجهة وان لم ترجحها من جهة أخرى وقد تقدم مثاله وقوله
انتهى أى كلام ابن المسائم (قوله والوجه الثاني أنها لا ترجحها) أى بعدم ادلائها
بها وقوله بل يشتركان في السدس اضرابا نقالى (قوله فلاجل هذا الاختلاف)
علة مقيدة على المعلل وهو قوله قال الخ وقوله في بعض صور هذه الحالة أى التى هي
ما إذا كانت الجذتان من جهة واحدة واحداهما قرى والاخرى بعدي (قوله
في المذهب الاول) أى في القول الاربع عند الشافعية وأما عند المالكية الثلاثة
فمحل وفاق ولا يخفى ان الاول يفتح الله مربعة للذهب (قوله وأما في بعضها
فاتفقا) أى فتسقط البعدي بالقرى اتفاقا (قوله فخران) للاف الخ) تنوع
على قوله يعنى الاربع المقتضى به في بعض هذه المسائل وأشار بهذا الى دفع الاعتراض
على المصنف وقوله باعتبار المجموع أى البعض كما هو المتبادر من كلام الشارح
وان كان اطلاق المجموع على البعض تسميحا ويحتمل ان اثره بالمجموع المبيحة
الاجتماعية وهذا هو الذى درج عليه العلامة الامير وعليه فاله في ان المبيحة
الاجتماعية فيها خلاف لان في بعضها خلافا وقوله لا باعتبار الجميع أى كل فرد
فرد لان بعض الافراد متفق عليه (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أى
يكفىنى والتقدم بقرينة قول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره فاندفع ما لم يعضم
هنا (قوله أى يكفىنى من ذكر المسائل الخ) أى يكفىنى ما حصل من ذكر المسائل الخ
وظاهر هذا الحل ان حسب اسم فعل بمعنى يكفىنى وهو قول مرجوح لان اسماء
الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية وقد دخلت على حسب كفاية قوله تعالى
فانحسب الله فالحق انه اسم بمعنى كفى ويحاج عن الشارح بأن ما ذكره تفسير
لامراده منه لا تنفس يراد به في الموضوع له أفاده الحنفى (قوله فقيما ذكرته كفاية) أى
لا رقيما ذكرته كفاية فهو تعالى لا امر بالقول أو لامة قول فاله في على الاول انما
أمرتك بأن تقول حسبى لا رما ذكرته فيه كفاية وحيد فيقرأ ضم النامون

ذكرته والمعنى على الثاني كافئ ما حصل من ذكر المسائل لان ما ذكرته فيه
الكفاية وحيدته فغير ارفع اية (قوله للبتي) بالهه من ابتدأ بالهمز ايضا وبلاهر
من ابتدأ بلاهر ايضا وأهل المدينة يقولون يدينا بمعنى بدأ والمبتدى هو الذي ابتدأ
في العلم ولا يدري على تصوير المسئلة فان قدر على تصويرها ولم يمكنه إقامة لدليل
عليها فموسط وان أمكنه إقامة الدليل عليه فمفتى (قوله ولا يتصر) أى ما ذكرته
وقوله عن افادة المنتهى أى والتوسط بالاولى فهو مفهوم بالاولى من المنتهى أو انه
أراد بالمبتدى فيما تقدم ما قبل المنتهى فيشمل المتوسط أو أراد بالمنتهى هنا ما قبل
المبتدى فيشمل المتوسط وهذا كما يندفع ما قد يقال انه أهل المتوسط (قوله وقد
تناهت) اتفعل ليس على يابه كما أشار به الشارح قوله أى انتهت وقوله قسمه
الفروض أى ما يؤخذ منه قسمه الفروض والافلاذى انتهى بيان الفروض
ومستحق الاقسامه الفروض (قوله وبيان كل الخ) عطف على قوله قسمه الفروض
وأشار الشارح به الى القصور في كلام المصنف (قوله من غير الخ) أى حال كونها
من غير الخ وقوله ولا غرض لازم لما قبله (قوله فائدة) أى هذه فائدة ذكر فيها انه
علم مما تقدم ان أصحاب الفروض ثلاثة عشر والمراد بهم من يرث بالفرض وان كان
قد يرث بالتعصيب كالاب ولا يرث الاخ الشقيق في الشركة لانه وازورث بالفرض
فيما سكن به الاولاد الام والكلام فيمن يرث بالفرض استقلاله على ان هذه نادرة
فهى كالتقدم (قوله اربعة من الذكور) هو مع قوله وتسع من النساء تفصيل لما
أجمله قبل ذلك وقوله لا المعقبة أى فاتها ترث بالتعصيب (قوله ولما انتهى الكلام
الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع في العصبات أى في بيان العصبات وهو
جواب لما قوله فقال عطف على شرع

§ (باب التعصيب أى باب بيان ذى التعصيب وأقسامه) §

(قوله مصدر عصب) أى هو مصدر عصب بالتشديد وقوله يعصب بضم اؤه وتشديد
ثالثه وقوله تعصينا الاحاج اليه لانه المحدث عنه فكان الاولى حذفه وقوله فهو
عاصب بيار لاسم الفاعل وكان حق التعبير معصب بكسر الصاد مشددة لانه هو
اسم الفاعل لعصب بالتشديد وأما عاصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب (قوله
ويجمع العاصب على عصبية) أى مثل طالب وطالبة وكاتب وكتبة وقوله ويجمع
العصبية على عصبات أى مثل عصبية وقصبات فعصببات جمع الجمع (قوله ويسمى
بالعصبية الواحد وغيره) أى يطلق على الواحد وغيره عصبية فيقال زيد عصبية
والزيدان عصبية والزيدون عصبية وظاهر هذا انه اسم جنس افرادى وهذا يخالف

للمبتدى ولا يتصر عن
افادة المنتهى ومن أراد
التجرف في ذلك فعليه
بالكتب المطولة ومنها
كتابنا شرح الترتيب (وقد
تناهت) أى انتهت (قسمه
الفروض) بين مستحقها
وبيان كل منهم على ما أردناه
(من غير اشكال) أى
التباس (ولا غرض) أى
خفا فائدة علم مما تقدم
أن أصحاب الفروض ثلاثة
عشر أربعة من الذكور
وهتم الزوج والاخ للام
والاب والجد وتسع من
النساء جميع النساء الا
المعتقة والله أعلم ولما
انتهى الكلام على
الفروض ومستحقها شرع
في العصبات فقال § (باب
التعصيب) § مصدر عصب
يعصب تعصينا فهو عاصب
ويجمع العاصب على عصبية
ويسمى بالعصبية الواحد
وغیره

قوله أولاً انه جمع لما صاب الآن يقال ان فيه استعمالين فيستعمل جمعاً وهو الذي
 أشار اليه الشارح بقوله ويجمع العاصب على عصابة ويستعمل اسم جنس افرادى
 وهو الذي أشار اليه الشارح بقوله ويسمى بالعصابة الواحد وغيره ويجمع
 ان استعماله في الواحد مجاز من استعمال اسم الكل في الجزء وهو الذي استظهره
 العلامة الأمير حتى قال ابن الصلاح اطلاقها على الواحد من كلام العامة
 واشباههم من الخاصة كقافي الألوثة (قوله قرابة الرجل) أي ذو قرابة الرجل
 فهو على تقدير مضاف ليصح الاخبار به عن العصابة فان القرابة بمعنى من المعاني
 والعصابة اسم للذوات فلا يصح الاخبار إلا بتقدير هذا المضاف ويصح أن يكون
 القرابة بمعنى الأقارب كما يدل له قوله سموها بالخ حيث أعاد عليه ضمير جمع المذكور
 وقوله لا يه أي دون أو أضعف قرابته حيث أدلوا برحم أنثى وأيضاً فالغالب اسم
 من قبيلة أخرى وفي هذا التعريف ضرورة لأنه لا يشمل الآباء ولا الأبناء مع أن الاحاطة
 لا تتم إلا بهم فالأبناء من تحت والآباء من فوق والاختوة وبنوهم والأعمام وبنوهم
 في الجوانب القريبة والبعيدة (قوله سموها بالانهم الخ) أي سمي أقارب الرجل
 بالعصابة لأنهم الخ فالعصابة مأخوذة من العصب بمعنى الاحاطة وقد استقيدهم
 كلام الشارح ان عصب بمعنى أحاط يمتد بالباء وبمعنى شدة يعتدي بنفسه (قوله
 وكل ما استدار حول شيء فقد عصب به) أي أحاط به وقوله ومنه أي من العصب
 بمعنى الاحاطة وقوله أي العمائم سميت بالعصائب لاحاطتها بالرأس (قوله وقيل
 سموها) أي وقيل سمي أقارب الرجل بالعصابة وقوله لتقوى بعضهم ببعض أي
 لتقوى بعضهم الأقارب بالبايض الآخر وقوله من العصب أي مأخوذة من العصب
 وقوله وهو الشدة والمنع فبعضهم يشد بعضاً وينع من تطاول الغير عليه (قوله يقال
 الخ) استدل على تفسير العصب بالشدة وقوله والرأس أي وعصبت الرأس وقوله
 شدتها الأولى شدته كقافي بعض النسخ لان الرأس مذكراً لأن المولد من ربها
 أنه وباعتبار أنها جارية أو هامة (قوله ومنه) أي من العصب بمعنى الشدة وقوله
 العصا به أي العمامة وقوله لشدة الرأس بها أي سميت العمامة بالعصا به لشدة الرأس
 بها (قوله ومدار هذه المادة) أي التي هي العين والصاد والباء وقوله على الشدة
 والاقوة والاحاطة أي والمنع لذكوله اتفاقاً فهذه المادة تدل على هذه المعاني والعصابة
 اصطلاحاً ما سياتي أي الذي هو كل من أحرز كل المال الخ (قوله وحق ان نشرع
 في التعصيب الخ) أي وجب صناعة ان نشرع الخ فيحق بفتح الحاء مبنياً للفاعل بمعنى
 وجب قال في المختار حق الشيء يوجب بالكسر أي وجب انتهى وانما وجب صناعة

والعصابة لغة قرابة الرجل
 لا يه سموها بالانهم عصبوا
 به أي أحاطوا به
 فما استدار حول شيء فقد
 عصب به ومنه العصائب
 أي الجمائم وقيل سموها
 لتقوى بعضهم ببعض
 العصب وهو الشدة والمنع
 يقال عصبت الشيء عصباً
 شدته والرأس بالعمامة
 شدتها ومنه العصا به لشدة
 الرأس بها وقيل غير ذلك
 ومدار هذه المادة على
 الشدة والاقوة والاحاطة
 والعصابة اصطلاحاً ما سياتي
 في قوله (وحق ان نشرع
 في التعصيب)

أن نشرع في التعصيب لأن العادة جرت بذلك كالتعصيب به - إذ كرا الفروض ويصح
كما قال النبتيتي أن يقرأ وحق بضم الحاء مبنياً للمفعول ويؤيده قول النحاة في زيد
أبوك عطوفاً المقدم برأحقه عطوفاً لأنه يقتضي أنه يستعمل متعبداً فيصح بناؤه
للمجهول اهـ والمختص من الحنفى مع الأمير (قوله الخ) إنما ذكر ذلك لأن تعريف العصبية
اصطلاحاً سيأتي بعد وقوله أى في الارث به أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف
توسعة الحذف بحروفي مع الباء والاولى أن يقول أى في بيان ذى التعصيب (قوله
بكل قول) أى بكل مقول يتسره فالحقول بمعنى المقول والاستغراق عرف في لانه
بحسب ما يتسره والا فلا يستغراق الحقيقي غير ممكن وبعضهم قال أى بقول كل
فالمراد أنه بذلك بقاعدة كلية ثم قال فاندفع الاعتراض بأنه لم يأت بكل قول
موجز أى لأن كل قول بمعنى القول الكلى وفيه بعد لا يخفى (قوله موجز بفتح الجيم)
أى موجز فيه فهو من باب الحذف والايصال ويصح كسرهما على أنه اسم فاعل
لكن يكون الاسناد مجازياً أى موجز صاحبه وقوله مختصر تفسير لموجز بناء على
أن الإيجاز والاختصار مراد فان على معنى واحد (قوله مصيب) اسم فاعل من أصاب
وأصله مصوب بوزن مكرم نقلت حركة الواو للساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لمساكنها
التركية وقوله ليس بخطأ تفسير لمصيب لانه من الصواب الذى هو ضد الخطأ
(قوله فكل من الخ) أى إذا أردت بيان العصبية فأقول كل من الخ فالقاء فاء الفصيحة
ويصح أن تكون للاستئناف واعتراض آتية بكل بأن التعريف لبيان المساهمة
وكل للأفراد فلا يصح الاتيان بها في التعريف وأجيب بأنه ضابط لا تعريف لكن
هذا قد يخالفه قول الشارح وهذا تعريف العاصب الخ فلا حسن ما قاله بعضهم
من أن التعريف ما بعد كل وانما دخلت عليه للدلالة على أن التعريف محيط بأفراد
المعرف لانها مفيدة للاحاطة فتبدل على أنه لم يخرج عن هذا التعريف شيء
من أفراد العصبية (قوله أحرز كل المال) أى جمع كل التركة (قوله من القرابات)
توقف فيه بأنه ليس بعربى لانه جمع قرابة كما قاله الشارح وهى فى الاصل مصدر
وهو لا يثنى ولا يجمع الا اذا تنوع لانواع وأجيب بأن القرابة أنواع فلذلك جمعت
وبأن محل المنع اذا بقي المصدر على مصدرته وما هنا بمعنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى
القريب والقرابات بمعنى الأقارب واليه يشير قول الشارح أى الأقارب (قوله أو
الموالى) أى أو من الموالى فهو عطف على القرابات بمعنى الأقارب وقوله من المعتقن
وعصبتهم بيان للموالى (قوله أجماعاً) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو أحرار
العاصب من النسب أو الولاء جميع المال وقوله لقوله تعالى الخ سند لا جاع بالنظر

الى آخره أى فى الارث به
(بكل قول موجز) مختصر
(مصيب) ليس بخطأ
(فكل من أحرز كل المال)
عنه لا انفرد (من)
القرابات) جمع قرابة أى
الأقارب (أو الموالى) من
المعتقن وعصبتهم أجماعاً
لقوله تعالى وهو يرثها ان
لم يكن لها ولد وغيره الخ
كلاخ

لبعض أفراد العاصب من النسب وهو الاخ شقيقا كان أو لاب فالضمير في الآية
 راجع للاخ وقوله وغير الاخ كالاخ أى وغير الاخ من سائر العصابات مقيس على
 الاخ فالقياس سند الاجماع بالنظر لغير الاخ (قوله أو كان ما يفضل الخ) عطف على
 اخر زعمه أى أو لم يحرز كل المال بل كان ما يفضل الخ وقوله بعد الفرض أى جنسه
 الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار إليه الشارح فقوله الشامل للواحد وما زاد وقوله له
 أى لمن (قوله اجماعا) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو كون ما يفضل بعد الفرض له
 وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ سند الاجماع ويقولنا هنا وفيما مر دليل للحكم
 المستفاد مما تقدم اندفع ما يقال كيف يستدل عليه كسائر التصديقات مع أنه هنا
 للمتمم ووجه اندفاعه أنه دليل للحكم المستفاد من ذلك واعلم أنهم قالوا المعروف
 مع التعريف كقولهم الانسان حيوان ناطق على صورة التصديق وهو في الحقيقة من
 قبيل التصور فهو على حذف أى (قوله ألحقوا) بفتح الهمزة من ألحق المزي بفيه الهمزة
 وقوله الفرائض أى جنسها الصادق بالواحد والمتعدد وقوله فبأى بعد الفرائض
 (قوله فلاولى رجل) أى فلا أقرب رجل فالمراد بالأولى الأقرب لا الأحق
 لأنه كما قاله شيخ الاسلام لو كان المراد به الأحق لحل عن الفائدة لا نالادري
 من هو الأحق بخلاف الأقرب فانه معروف والتعديد بالرجل لا يغلب والا فالفائدة
 عصبية وقوله ذكر بدل من رجل فان قيل ما فائدة بعد رجل مع فهمه منه أجيب
 بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي قيل ذكر إشارة إلى أنه
 في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر لا البالغ فهو مبين للمراد فان قيل هلا اقتصر على قوله
 ذكر لحصول هذا المعنى مع الاختصار أجيب بأنه يفوت حينئذ افادة إطلاق
 الرجل بمعنى الذكور قال في شرح الترتيب نقلا عن ابن الهيثم فان قلت هذا الحديث
 يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستحقة للباقي فيخرج العصبية بغيره ومع غيره
 قلت يخص مفهوم هذا الحديث وهو أن غير الذكور لا يستحق الباقي بالنص والاجماع
 الذكوري على أن العصبية بالغير ومع الغير تستحق الباقي اهـ بعض تغيير (قوله
 فهو أخوالعصبية) أى ملازمها والمتصف بها كفى قولهم أخوالحلم لأن شأن
 الاخ بصاحب أخاه وبلازمه ومن هذا قولهم يا أبا العرب لمن صاحبهم ولازمهم وقوله
 بالنفس أى بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لأن الحكم الأول وهو احراز كل المال عند
 الافراد مخصوص بالعصبية بالنفس وقوله المفضل أى التي فضلها الفرضيون وقوله
 على غيرها من أنواع العصبية أى وذلك الغير هو العصبية بالغير والعصبية مع الغير
 وقوله وعلى الفرض كما اخترته الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع إليه ان شئت

(أو كان ما يفضل) كالاخ
 (بعد الفرض) الشامل
 (الواحد وما زاد) اجماعا
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 ألحقوا الفرائض بأهلها
 فما بقى فلاولى رجل ذكر
 (فهو أخو العصبية)
 بالنفس (المفضلة) على
 غيرها من أنواع العصبية
 وعلى الفرض كما اخترته
 في شرح الترتيب

(قوله وهذا تعريف للعاصب بالحكم) أي الذي هو أحرار جميع المال عند الانفراد
وكون ما يفضل بعد الفروض له ولا يخفى أن قوله بالحكم متعلق بتعريف والتعريف
بالحكم من قبيل التعريف بالخاصة لأن الحكم خاصة للمعرف وقوله والتعريف
بالحكم دورى أي موجب للدوران بالحكم على الشيء فرع عن تصوره فصار
التعريف متوقفا على المعرف بواسطة أخذ الحكم فيه ومن المعلوم أن المعرف
متوقف على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء الدور في غرض الشارح
بذلك الاعتراض على المصنف وأجيب بأنه تعريف لفظي فهو وإن يعرف بالحكم
ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف أن الأب مثلا إذا انفرد حاز جميع المال
وإذا اجتمع مع ذي فرض أخذ ما بقي لكن يجهل أنه يسمى بلفظ عاصب وأجيب أيضا
بأن الحكم يتوقف على تصور المحكوم عليه بوجه ما وإن لم يكن بالتعريف حتى
يجيء الدور على أن الحق أن الحكم إنما يتوقف على تصور المجهول جنسا في التعريف
كالاسم في تعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ لأنه هو المحكوم عليه فلم يتوقف
على تصور المعرف حتى يجيء الدور أفاده المحقق الأمير (قوله كما هو معلوم عند
العقلاء) أي مثل ما هو معلوم عند علماء العقول وهم المناطقنة ولذلك قال
في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

(قوله وأحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والأحكام الثابتة للعاصب بالنفس
ثلاثة وهي أنه إذا انفرد حاز جميع المال وإذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقيت
الفروض وإذا استغرقت الفروض التركة سقط (قوله ذكر من اثنين) أي
وهما الأولان (قوله إلا الأخوة الأشقاء في المشرقة) هذا الاستثناء بحسب الظاهر
والأشقاء في المشرقة انتقلوا للفرض فليسوا عصبية أه أمير بالمعنى (قوله
والأخت في الأكدرية) فيه تسميح لأنه جعل موضوع كلامه العاصب بنفسه
والأخت في الأكدرية عصبية بالغير وهو الجد لأنه كالأخ في سهمه والحكم لكن
سهل الأمر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء كما سيذكره الشارح أفاده الأمير
(قوله وستأنيان) أي المشرقة والأكدرية (قوله وإنما ترك المصنف الخ) غرضه
بذلك الاعتذار عن المصنف في تركه للحكم الثالث ويعتذر عنه أيضا بأنه تركه
لأنه لا يطرد فان بعض العصبية كالابن لأنيان معه استغراق حتى يسقط به
بل لا يسقط بحال وشذ بعضهم فجعله ليس عصبية كما أنه ليس صاحب فرض ويرده
ما تقدم من حصر الارث في الارث بالفرض أو بالتعصيب (قوله للعالم به من الثاني)

وهذا تعريف للعاصب
بالحكم والتعريف بالحكم
دورى كما هو معلوم عند
العقلاء وأحكام العاصب
بنفسه ثلاثة ذكر منها
اثنين وترك الثالث وهو أنه
إذا استغرقت الفروض
التركة سقطت إلا الأخوة
الأشقاء في المشرقة والأخت
في الأكدرية وستأنيان
وأنما ترك المصنف هذا الثالث للعالم به
من الثاني

أى من مفهومه فانه قال أو كان ما يفضل بعد لفرض الخ و يفهم منه أنه اذا لم يفضل
بعد الفرض شىء سقط (قوله والعاصب بغيره ومع غيره) اعلم أنهم عرفوا العاصب
بغيره بأنه كل أتى عصبه اذ كرو عرفوا العاصب مع غيره بأنه كل أتى تصير
عصبته باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح والا فكل من لقسمين عصبته بسبب
مما جئته لا غير فكل منهما عصبته بالغير وعصبته مع الغير و فوق الراجح بأن العصبته
با غير يجب فيه كيون الغير عصبته بنفسه بخلاف العصبته مع الغير فان الغير فيه ليس
عصبته وذلك لان الباء اللصاق ولا يتحقق اللصاق بين الشيتين الا بمشاركتهما
في الحكم فالباء في قولهم عصبته بغيره تفيد المشاركة في حكم العصبية بخلاف
مع فانهما الاقتران وهو يتحقق بدون مشاركة في الحكم كما في قوله تعالى وجعلنا
مع أخاه هارون وزيراً فان موسى لم يشارك هارون في الوزارة فالغير في قولهم عصبته
مع غيره لا يكون عصبته كالم يكن موسى وزيراً (قوله كالعاصب بالنفس في هذه
الاحكام) قال شيخ الاسلام وفي كون الحكم الثماني يشترك فيه أقسام العصبية
نظراً لان العاصب بغيره لا يأخذ الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح
ذلك بتأويل أنه أى بأن يقال المراد أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره
يأخذ جزءاً من الباقي (قوله الا الحكم الاول) أى الذى هو كونه يحوز جميع المال
اذا فرد ووجه استثناء ذلك ظاهر لانه لا يتأتى افراد العاصب بغيره والعاصب
مع غيره (قوله ثم بعد تعريف العاصب الخ) فقد عقب التعريف المذكور بالعد
للايضاح وقوله بهذا التعريف أى الذى هو قوله فكل من أحرز الخ وقوله المنتقد
بالدال المهملة أى المعارض من الانتقاد وهو الاعتراض فانه اعترض بأنه دورى كما
صرح به الشارح آنفاً وبأنه دخل فيه كل كما علمت وبأنه قاصر على العاصب بالنفس
ولا تجدد تعريفه للعاصب سائماً من الانتقاد ولذلك قال ابن الهائم في كفايته
وليس يخرج حده من نقد فينبغي تعريفه بالعد

(قوله وقد شرع في عددهم) أى عد العصبية المفهومين من العاصب كما قاله الحنفى
(قوله وهم خمسة عشر) الاولى عدم حصرهم في هذا العدد اذ الجداً أفراد كثيرة
وكذا أفراد العلم من الاولى جـ د الـ ب وجد الجـ د وهـ كـ ا و من الثانية عـ م الـ ب و عـ م
الجـ د وهـ كـ ا (قوله ولم يسمو في عددهم أتى بكاف التمثيل) أى لا دخال ما لم يذكره
كأخ المعنى وابن أخيه وهكذا وحينئذ فلا مرد للاعتراض الآتى في الشارح بأن فيه
نوع قصور ولا حاجة للجواب الذى ذكره الشارح هناك (قوله فقال) عطف على
شرع أو على أتى بكاف التمثيل (قوله كـ لـ ب الخ) قد علمت أن الكاف للتمثيل (قوله

والعاصب بغيره ومع غيره
كالعاصب بالنفس في هذه
الاحكام الا الحكم الاول
ثم بعد تعريف العاصب
بهذا التعريف المتقدم شرع
في عددهم وهم خمسة عشر
ولما لم يستوف عددهم أتى
بكاف التمثيل فقال
كـ لـ ب

أبي (أب) بدل من الجذ أو على تقدير رأى التفسيرية وقوله وجد الأب أي أب أب
 الأب وأشار الشارح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذو لكن هذا مستغنى عنه
 بكاف التمثيل (قوله وجد الجد) أي أب أب أب الأب وأشار بقوله وإن علا إلى ما فوق
 ذلك (قوله والابن) انما أخره عن الأب والجد مع أنه أقوى منه - ما لأنه قيل بأنه ليس
 بمصائب كما حكاه المتولي وقد تقدم التنبيه عليه (قوله عند قربه) أي بأن كان
 بلا واسطة كقوله وهو ولد الصلب الأولي ابن الصلب لصدق الولد بالابن وقوله
 والبعد أي وعند بعده وعلم من ذلك أن المراد بالابن ما يشمل ابن الابن وإن نزل
 وقوله بمحض المذكور أي بالذكور الخالص واحترز بذلك من نحو ابن بنت الابن
 (قوله والابن) أطلقه المصنف لكنه أراد به الأخ الشقيق أولاب بقريته ذكره الأخ
 للام في أصحاب القروض كما أشار لذلك الشارح (قوله بدليل ما سبق في القروض)
 أي من ذكر أن للأخ للام السدس (قوله وابن الأخ) أطلقه المصنف لكنه أراد به
 ابن الأخ الشقيق أولاب لأن ابن الأخ للام من ذوى الأرحام كما أشار لذلك
 الشارح (قوله كما سبق الخ) أي فإنه سبق التقييد بذلك لأن ابن الأخ للام من ذوى
 الأرحام كما علمت (قوله والاعمام) يقال فيه ما تقدم وقوله للام أي لا الاعمام للام
 وهم أخوة أيلت لآمه وقوله بدليل ما سبق أيضا أي من أن الاعمام للام من ذوى
 الأرحام (قوله وكاعمام الميت الخ) أنت خير بأن المصنف لم يقيد بأعمام الميت
 فيشمل إطلاقه أعمام الميت وأعمام الأب وأعمام الجد وإن علا لكن الشارح نظر
 للواقع في عبارة الفرضين من التقييد بأعمام الميت (قوله وهكذا) أي ومثل هذا
 أعمام أبي الجد وأعمام جد الجد وإن علا (قوله والسيد المعتقد) المراد به ما يشمل
 السيدة المعتقد كما أشار لذلك الشارح بقوله ذكرنا أن أوأني وقوله ذى الانعام
 بالمعتقد أي صاحب الانعام بالمعتقد وهذا مستغنى عنه بقوله المعتقد فهو ككلمة
 (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي المذكور وقوله بنوهم بأشباع الميم وقوله جميعا
 أي حال كون بنوهم جميعا فهو حال في اللفظ لكنه توكل في المعنى فكأنه قال
 بنوهم أجمعون كما سيذكره الشارح في الفائدة (قوله وإن نزلوا بمحض المذكور) أي
 بخلاف نحو ابن بنت العم (قوله قال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه به الاعتراض على
 المصنف وسيد كرا جواب لكن قد علمت أنه لا يرد هذا الاعتراض لأنه أشار إلى
 بذكره بكاف التمثيل ولا يلزمه استقصاء الأفراد (قوله وفيه نوع قصور) أي
 في كلام المصنف نوع من القصور وقوله حيث اقتصر الخ أي لأنه اقتصر الخ فالجئته
 للتعليل (قوله ويمكن الجواب عنه بأنهم الخ) بحث فيه بأنه لو التفت لهذا ما ذكر

والجد (أبي الأب وجد) الأب (وجد الجد) وإن علا
 (والابن عند قربه) وهو
 ولد الصلب (والبعد) وهو
 ابن الابن وإن سفل بمحض
 المذكور كما تقدم (والأخ)
 لا يوين أولاب للام بدليل
 ما سبق في القروض
 (وابن الأخ) لا يوين أولاب
 للام بدليل ما سبق
 في الجمع مع علي أرهم من
 الرجال (والاعمام) لا يوين
 أولاب للام بدليل ما سبق
 في القروض أيضا وكاعمام
 الميت أعمام أبيه وأعمام
 جده وهكذا (والسيد المعتقد
 ذى الانعام) بالمعتقد ذكرنا
 كان أوأني (وهكذا بنوهم
 جميعا) أي بنو الاعمام وبنو
 المعتقد وإن نزلوا بمحض
 المذكور قال الشيخ بدر الدين
 سبط الساردين رحمه الله
 تعالى في شرح الكتاب وفيه
 نوع قصور حيث اقتصر على
 ابن اعتق وسكت عن باقي
 عصبة المعتصمين بأنفسهم
 انتهى ويمكن الجواب عنه
 بأنهم دخلوا في قوله سابقا
 أو الموالى

هذا شياً لان جميع ما ذكر داخل تحت قوله من القرابات أو الموالى فكل العصبية من النسب داخلون تحت القرابات والسيد المعتبر داخل تحت الموالى فالحق ان كلام المصنف تمثيل للمجهول ولا يلزمه الاستقصاء كما تقدم (قوله ولم يذكر المصنف الخ) أى فعلة عدم ذكره هنا هي علة عدم ذكره سابقاً في الاسباب وهي الاختلاف فيه (قوله فائدة) أى هذه فائدة وغرضه - هذه الفائدة دفع ما قد يتوهم من أنهم لا يكونون عصبية الا عند الاجتماع في زمن واحد ووجه الدفع ان جميعا وان كان حالاً في اللفظاً كيد في المعنى فلا يقتضى اشتراط الاجتماع (قوله قال البيضاوى الخ) - هذه توطئة لا مقصود منها فالآية نظير لما هنا وقوله جميعا حال الخ مع قول قول البيضاوى وقوله ولذلك لا يستدعى الخ أى ولكونه تارة كيد في المعنى لا يستلزم الخ وقوله أقولك جاوا جميعاً أى فانه يستدعى اجتماعهم على المحي في زمن واحد فهو راجع للمنفى بالميم (قوله فكذا هنا) أى فهو حال في اللفظاً كيد في المعنى (قوله ولا يستدعى أن يكون الخ) أى لان كل واحد عصبية عند انفراده وكذا عند اجتماعه مع غيره ولو حجب به لان كلامنا في مجرد تسميته عصبية فافهم انتهى أمير بعض تغيير (قوله وهم بنوهم) أى بنوهم بنوهم اذ هو المضاف له حقنى في كلام الشارح تسميم (قوله وقوله) مبتدأ خبره متصيديه من كلامه أى نقول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره وقوله فكن لما أذكره الخ أى اذا علمت ما ذكرته فكن لما أذكره الخ وقوله أى من الاحكام أى من دال الاحكام أى لانه الذى يذكر ويسمع لان نفس الاحكام (قوله سمع تفهم واذعان) أى سمعاً معه تفهم للاحكام وقبول لما لا سمعاً خالياً عن ذلك لانه كالعدم (قوله ثم اعلم الخ) غرضه التوطئة لكلام المصنف بعد وقوله انه أى الحال والشأن وقوله فتارة يستويان أو يستوون الخ أى كائناً أو بينين وأخوين أو أخوة وعين أو أعمام ولا يخفى ان قوله يستويان راجع لقوله عامسان وان قوله أو يستوون راجع لقوله فأكثر فیه لف ونشر مرتب وكذا يقال في قوله فيشتركان أو يشتركون المفرع على ذلك وقوله في المال أى ان لم يكن هناك أصحاب فروض وقوله أو ما أبقت الفروض أى ان كان هناك أصحاب فروض (قوله وتارة يختلفون) كان المناسب اسما بقاءه أن يقول وتارة يختلفان أو يختلفون وقوله في شىء من ذلك أى المذكور من الجهة والدرجة والقوة فمثال الاختلاف في الجهة مالوا اجتماع ابن وأخ ومثال الاختلاف في الدرجة مالوا اجتماع ابن وابنه ومثال الاختلاف في القوة مالوا اجتماع الاخ الشقيق والاخ للاب (قوله فيجب بعضهم بعضاً) أى فيجب بعض العصبية بعضاً فالابن يجب الاخ ابن الابن والشقيق

ولم يذكر المصنف وجه الله بيت المال كالم يذكره سابقاً في الاسباب فائدة قال البيضاوى رحمه الله في تفسير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعاً فبما فيها حال في اللفظاً كيد في المعنى كانه قيل اهبطوا أنتم أجمعون ولذلك لا يستدعى اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك جاوا جميعاً انتهى فكذا هنا كانه قيل بنوهم أجمعون ولا يستدعى أن يكون المراد مجتمعين وهو حال من المضاف وهو بنوهم والله أعلم وقوله (فكن لما أذكره) أى من الاحكام (سميعاً) أى سامعاً سمع تفهم واذعان ثم اعلم انه اذا اجتمع عامسان فاكثر فتارة يستويان أو يستوون في الجهة والدرجة والقوة فيشتركان أو يشتركون في المال أو ما أبقت الفروض وتارة يختلفون في شىء من ذلك فيجب بعضهم بعضاً

يجب الذي لا ب (قوله وذلك) أى يجب بعضهم بعضا المفهوم مما قبله وقوله على قاعدة ذكرها الجعبرى الخ حامل تلك القاعدة أنه عند الاختلاف في الجهة كمالوا اجتماع ابن وأخ يقدم بالجهة وعند الاتحاد فيهما مع الاختلاف في الدرجة كمالوا اجتماع ابن وابنه يقدم بقرب الدرجة وعند الاتحاد في الجهة والدرجة مع الاختلاف في القوة كمالوا اجتماع أخ شقيق وأخ لاب يقدم بالقوة (قوله حيث قال) أى لانه قال وقوله بالجهة التقديم أى فالتقديم في الارث بالجهة عند الاختلاف فيها والجهات سبع ستأتى في كلامه وقوله ثم يقربه أى ثم التقديم بقرب العاصب في الدرجة عند الاختلاف فيها فالضمير عائدا على العاصب المعلوم من المقام خلافا لمن جعله راجعا للمقدم المفهوم من التقديم لانه يصير التقديم هكذا ثم التقديم بقرب المقدم وهو غير ظاهر المعنى كما قاله الاستاذ الحنفى وقوله وبعدم التقديم بالقوة اجعل أى وبعدم الجهة والقرب اجعل التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وتقدمت أمثلة ذلك (قوله وذكر المصنف بعظمها) أى الذى هو التقديم بالدرجة وهذا قد ذكره بقوله وما الذى البعدى الخ والتقديم بالقوة وهذا قد ذكره بقوله والاخ والعم الخ ولم يذكر المصنف التقديم بالجهة وهذا كله نشأ من قصر الشارح كلام المصنف على الدرجة حيث قال وما الذى الدرجة البعدى الى آخره والاولى جعله شاملا للجهة أيضا فيكون المعنى وما الذى البعدى جهة أو درجة الخ وعلى هذا فيكون المصنف ذكر كل القاعدة لا بعض الككن قال المحقق الامير البعد والقرب في الاصطلاح انما يقال في درجات جهة واحدة والقول بأنه ذكر الجميع وأن المراد بعدى جهة أو درجة بعيد انتهى أى فالشارح نظر للاصطلاح وقصر كلام المصنف على الدرجة وأخبر بأنه ذكر بعض القاعدة (قوله وما الذى الخ) ما نافية ملغاة لا عمل لها على المختار والجار والمجرور خبر مقدم وحظ مبتدأ مؤخر بزيادة من لانه يشترط العمل ما هذه ان لا يتقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فاشي عليه الشارح في الفائدة مبنى على قول لبعض النحاة (قوله الدرجة البعدى) قد عرفت ما فيه من القصور وعلمت ان الشارح نظر للاصطلاح (قوله وان كان قويا) أى وان كان ذو الدرجة البعدى قويا فلا ينظر للقوة حيث تقدم ابن أخ لاب على ابن أخ شقيق كما سيصرح به الشارح (قوله مع الوارث) أى حال كونه مع الوارث الخ وأشار الشارح بتقدير الوارث الى أن قول المصنف القريب صفة لموصوف محذوف وقوله القريب أى درجة على كلام الشارح وعلى كلام غير مدرجة وجهة (قوله اذا كان) أى ذو الدرجة

وذلك مبنى على قاعدة
ذكرها الجعبرى رحمه الله
تعالى في بيت واحد حيث
قال
في الجهة التقديم ثم يقربه
وبعدم التقديم بالقوة
اجعل أى كالمصنف
بعضها بقوله (وما الذى)
الدرجة (البعدى) وان كان
قويا (مع) الوارث
(القريب) اذا كان من جهة
واحدة (في الارث) من
خط ولا نصيب

البعدى والقريب في الدرجة وقوله من جهة واحدة أى حكمه الواجب اجتماع ابن وابنه
 وقوله في الارث أى الموروث وقوله من - خطأ ولا نصيب العطف فيه لتفسير (قوله
 محبته بالاقرب منه درجة) أى محبب ذى الدرجة البعدى بالوارث الاقرب
 منه درجة وهذا قليل لقول المصنف وما لذى البعدى الخ (قوله وان كان
 ضعيفا) أى وان كان الاقرب درجة ضعيفا فيقدم اقربيه في الدرجة وان كان
 ضعيفا في القرابة كفى المثال الذى ذكره الشارح (قوله كابن أخ لاب وابن ابن
 أخ شقيق) الاول قريب درجة لكنه ضعيف قرابة والثاني بعيد درجة لكنه
 قوى قرابة وقوله فلاشئ لثاني مع الاول أى فلاشئ لابن ابن الاخ الشقيق
 مع ابن الاخ لاب وقوله اجماعا أى بالاجماع وقوله لكونه أبعد منه درجة
 أى لكون الثاني الذى هو ابن ابن الاخ المشقيق أبعد من الاول الذى هو ابن الاخ
 لاب وهذه العلة سند للاجماع فلذلك لم يأت بالعاطف وقوله وان كان أقوى من
 الاول أى والحال ان الثاني أقوى من الاول فى القرابة فالاول للحال وان لم يكن
 (قوله وكابن وابن ابن) الاول قريب فى الدرجة والثاني بعيد فيه وقوله وان لم
 يدل به أى وان لم يدل ابن الابن بالابن كان ملكت الميت عن ابن وابن ابن آخر (قوله
 وكابن وجد) فى هذا المثال فذر لان كلامه الآن فى اختلاف الدرجة مع اتحاد
 الجهة وهذا المثال اختلفت فيه الجهة كالمدرجة لما يأتى من أن الابوة جهة
 والجدوة مع الاخوة جهة نعم الجدوة والابوة عند الحنفية جهة واحدة وعليه
 فالتمثال ظاهر فتدبر (قوله وكابن أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الاول
 قريب فى الدرجة والثاني بعيد فيه مع الضعف فى القرابة ان كان ابن ابن أخ لاب
 وقوله وكبشقيق أولاب وابن عم شقيق أولاب الخ بقسميه قريب فى الدرجة
 عن ابن العم بقسميه (قوله فلاشئ لثاني مع الاول) راجع لما عدا المثال
 الاول لانه قد قال فيه فلاشئ لثاني مع الاول فلخرج اليه أيضا لتكرار
 وقوله لبعد أى لبعد الثاني عن الاول فى الدرجة (قوله فائدة) أى هذه فائدة
 وقوله ما حجازية بكسر الحاء ويصح كونها تسمية وقوله ولذى البعدى خبرها الخ
 قد عرفت ان ما جرى عليه الشارح طريقة لبعض النحاة والراجح خلافه وعليه
 فسامعة لا عمل لما ولذى البعدى خبر مقدم وحظ مبتدأ مؤخر بزيادة من كما تقدم
 (قوله وجاز تقديمه لكونه جارا ومجرورا) أى على قول لبعض النحاة قال فى شرح
 الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا
 انتهى لکن الراجح خلافه كما مر وقوله من جهة واحدة فيه تسميح لان من ليست من

محبته بالاقرب منه
 درجة وان كان ضعيفا
 كابن أخ لاب وابن ابن أخ
 شقيق فلاشئ لثاني مع
 الاول اجماعا لكونه أبعد
 منه درجة وان كان أقوى
 من الاول وكابن وابن ابن
 وان لم يدل به وكابن وجد
 وكابن أخ شقيق وابن ابن
 أخ شقيق أولاب وكبشقيق
 شقيق أولاب وابن عم
 شقيق أولاب فلاشئ
 لثاني مع الاول فى جميع
 هذه الصور لبعد فائدة
 ما هذه حجازية ولذى البعدى
 خبرها مقدم وجاز تقديمه
 لكونه جارا ومجرورا

الاسم (قوله وهو مجرور بمن الزائدة) لكن في محل رفع لكونه اسماً على ما مشى عليه الشارح أو لكونه مبتدأ على الراجح وقوله لتنصيب العموم أي للتنصيص على العموم وهذا تعليل لزيادة من أوصل العموم مستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي لأن النكرة في سياق النفي تعم وزيادة من التنصيص على العموم (قوله وسوغ زيادتها الخ) أي وجوز زيادتها الخ وذلك لأنه يشترط لجواز زيادتها تقدم النفي ويكون مجروراً هنا نكرة فلا تترادف في الإثبات ولا فيما إذا كان مجروراً به معرفة وبمعنهم جواز زيادتها مطلقاً كما هو مقر في علم النحو (قوله ولا يخفى ما في عطف النصيب على الخط) أي في قول المصنف من حفظ ولا نصيب وقوله من التوكيد بيان لما وقوله فانه ما يعني واحد أي لانهم ما تلبسان به منى واحد فانه مترادفان وعطف أحد المترادفين على الآخر يفيد التوكيد وقوله قال القرطبي الخ تأكيداً لقوله فانه ما يعني واحد (قوله والاخ الخ) هذا شروع في التقديم بالقوة مع الاتحاد في الجهة والدرجة وقول الشارح لام وأب أخذ من كلام المصنف بعده فقول المصنف لام وأب راجع لكل من الاخ والعم وقوله وابن الاخ لام وأب وابن العم لام وأب أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذفاً واتحاداً في المصنف ذلك لأنه يعلم بالمقايسة (قوله أولى من المدلى بشطر النسب) أي أحق من المدلى بالمت بنصف النسب من العصبات فلا يرد الاخ للام كما سيذكره الشارح لكن كلام المصنف يقتضي أن المدلى بشطر النسب له حق وليس كذلك لأنه لا حق له بالكلية مع المدلى بالجهتين ولذلك قال بعضهم أفعل التفضيل على غير بابيه لكن نص بعض المحققين على أن أفعل التفضيل متى اقترن بمن لا يكون إلا على بابيه فليتأمل (قوله وهو) أي المدلى بشطر النسب وقوله في الاولى أي صورة الاخ للاب والام وقوله في الثانية أي صورة العم للاب والام وقوله في الثالثة أي صورة ابن الاخ للاب والام وقوله في الرابعة أي صورة ابن العم للاب والام (قوله فيجيبه) أي فيجيب المدلى بالجهتين المدلى بشطر النسب وقوله في جميعها أي في جميع الصور الأربعة وقوله لأنه أقوى منه أي لأن المدلى بالجهتين أقوى من المدلى بجهة واحدة (قوله لا يقال ظاهر عبارته يقتضي الخ) أي حيث عبر بقوله أولى من المدلى بشطر النسب والاخ للام مدلى بشطر النسب فيقتضي ظاهره أنه محبوب بالاخ الشقيق وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فانه مدلى الخ هو تعليل لقوله يقتضي الخ (قوله لا نأقول كلامه الخ) أي فالاخ للام خارج بقربة السياق لأن سياق كلامه في العصبات وليس منها الاخ للام (قوله تنبيهان) أي هذان تنبيهان وقوله الاقول أي التنبيه الاول

ومن خطأ اسمها مؤخر وهو مجرور بمن الزائدة لتنصيب العموم وسوغ زيادتها سبق النفي وكون مجرورها نكرة ولا يخفى ما في عطف النصيب على الخط من التأكيد فانه ما يعني واحد قال القرطبي في مختصر الصحاح النصيب الخط من الشيء والله أعلم (والاخ) لام وأب (والعم لام وأب) وابن الاخ لام وأب وابن العم لام وأب (أولى من المدلى بشطر النسب) وهو الاخ للاب في الاولى والعم للاب في الثانية وابن الاخ للاب في الثالثة وابن العم للاب في الرابعة فيجيبه في جميعها لأنه أقوى منه لا يقال ظاهر عبارته يقتضي حب الاخ للام بالاخ الشقيق فانه مدلى بشطر النسب لا نأقول كلامه في المدلى بشطر النسب من العصبات وهو الاخ للاب وأما الاخ للام فليس من العصبات بل الاخ للام من ذوى القروض فيرث مع الاخ الشقيق بالقرض تنبيهان *

(قوله بعض القاعدة) قد علمت ما فيه وقوله قبل ايضاح ذلك أي المذكور من القاعدة (قوله ان جهات العصوبة عندنا سبع) وكذلك عند المالكية وأما عند الحنابلة فست باسقاط بيت المال وعند الحنفية انها خمس بادراج الجدود في الابوة وادخال بني الاخوة في الاخوة واسقاط بيت المال ولذلك قالوا في عدها البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء (قوله البنوة) انما كانت البنوة أقوى من الابوة مع اشتراكهما في الادلاء الى الميت بأنفسهما كما قاله المشيخي في شرح الفصول لان الله تعالى بدأ بالبنوة في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين والعرب تبدأ بالآباء ثم بالأولاد ولان الابن يعصب أخته والاب لا يعصب أخته اه باختصار (قوله ثم الجدود والاخوة) أي فكلاهما جهة واحدة وانما كانتا جهة واحدة لان كلام الجدوالاخ لغير أم دلي بالاب وتقديم الاخ وابنه على الجد في الولاء لانهم ما فرع الاب والجد أصله والفرع أقوى من الأصل وصدا عن ذلك الاجماع في النسب كالم (قوله ثم بنو الاخوة) وانما كانوا جهة مستقلة لان بني الاخوة يحبون بالجد بخلاف الاخوة فانهم يشتركون وقد علم من كلامه أن الاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق وهو كذلك لان قرب الدرجة أكد من قرابة الأم ألا ترى ان الاخ للاب يعصب أخته وابن الاخ الشقيق لا يعصب أخته وعن ابن منصور البغدادي أن ابن العم الشقيق مقدم على الاخ للاب تنزيلا لاه منزلة أبيه كما نزل ابن الابن منزلة أبيه والقول بهذا يوجب القول بأن ابن الشقيق يقدم على الاخت للاب ولا فائل به اه من الأولوة بتصرف (قوله ثم العمومة) وأدرجوا فيها بني العمومة فان ترتيب بين العم وابنه ترتيب قرب لا ترتيب جهة بخلافه في الاخ وابنه كما علم مما تقدم (قوله اذا علمت ذلك فاذا اجتمع الخ) أي اذا علمت ترتيب الجهات السبع فأقول لك اذا اجتمع الخ وقوله فمن كانت جهة الخ أي عند الاختلاف في الجهة وقوله وان بعد أي فلا ينظر لقرب ولا بعد بل للجهة عند الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ متعاقبة مقدم من قوله فهو مقدم (قوله فان ابن ابن اخ شقيق أولاب مقدم على العم) أي لان جهة بني الاخوة مقدمة على جهة العمومة وقوله وذلك معنى قول الجعبري الخ اسم الاشارة راجع لقوله فمن كانت جهة مقدمة الخ (قوله فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لما قدر أشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الجهة وقوله فالقريب درجة أي عند الاختلاف في الدرجة وان كان ضعيفا أي وان كان القريب من جهة الدرجة ضعيفا في القرابة وقوله على البعيد أي من جهة الدرجة وقوله وان كان قويا أي

الأول قد ذكرت ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بعض القاعدة التي ذكرها الجعبري وغيره واعلم قبل ايضاح ذلك ان جهات العصوبة عندنا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدود والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال اذا علمت ذلك فاذا اجتمع عصبات فمن كانت جهة مقدمة فهو مقدم وان بعد على من كانت جهة مؤخرة فان ابن ابن اخ شقيق أولاب مقدم على العم وذلك معنى قول الجعبري رحمه الله في الجهة التقديم فان اتحدت جهتهما فالقريب درجة وان كان ضعيفا مقدم على البعيد وان كان قويا كالمثلثة آنفا وذلك معنى قول الجعبري رحمه الله ثم يقر به

في القرابة وقوله كمالته آنفاً أي قريباً بعد قول المصنف وما لذي البغدي الخ فانه
قال هناك كابن أخ لاب وابن ابن أخ الخ وقوله وذلك معنى قول الجعبري الخ اسم
الإشارة راجع لقوله فالقريب درجة الخ (قوله فان اتخذت درجة ما أيضاً)
أي كما اتخذت جهتها ما وهذا مقابل لمقدراً شرب إليه بقولي أي عند الاختلاف
في الدرجة وقوله فالقوى وهو ذو القرابة بين أي كالأخ الشقيق وابنه وقوله على
الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة أي كالأخ للاب وابنه وقوله كما سبق تمثيله
قريباً أي في قوله والأخ لام وأب الخ وقوله وذلك معنى قول الجعبري
الخ اسم الإشارة راجع لقوله فالقوى الخ (قوله قد تأتي في أصحاب الفروض) أي فقط
فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم فيهم بالجهة تقديم البنات أو بنت
الابن على ولد الام ومثال التقديم فيهم بالقرب تقديم البنات على بنتي ابن لم يعصبا
ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الأخنتين الشقيقتين على الأخنتين لاب لم يعصبا
وقوله وفي أصحاب الفروض مع العصباء أي فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة
فمثال التقديم بالجهة تقديم الاب أو الجد على الأخوة للام ومثال التقديم بالقرب
تقديم ابن علي بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الأخ الشقيق على الأخت للاب
فتحصل أن الأمثلة ستة ثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض فقط وثلاثة للتقديم
في أصحاب الفروض مع العصباء (قوله وعليها) أي على تلك القاعدة والجار والمجرور
متعلق بقوله لا تأتي ينبغي كما لا يخفى (قوله وهي) أي القاعدة الأخرى وقوله ان كل
من أدلى بواسطة حجة تلك الوسطة أي كابن الابن مع الابن وكام الام مع الام وكام
الاب مع الاب فلا فرق بين أن يكون كل من المدلى والمدلى به عصبية أو صاحب فرض
أو صاحب فرض مع عصبية أفاده في اللواؤة (قوله الولد الام) أي الأخ الام فانه
يرث مع الوسطة التي أدلى بها وهي الام ووجه استثنائه ان شرط حجب المدلى
بالمدلى به اما اتحاد جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق الوسطة كل التركة
لوانقرضت كالأب مع الأخ واما الام مع ولدها فليست كذلك لانها تأخذ بالامومة
وهو يأخذ بالأخوة ولا تستحق جميع التركة اذا انقرضت اه شرح القصول للسهب
(قوله ينبغي باب الحجب) قد علمت أنه يتعلق به الجار والمجرور (قوله ولما انتهى الكلام
الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع في القسم الثاني جواب لما وقوله فقال
عطف على شرع (قوله والابن) جملة الشارح على ان ابن الحقيقي فلذلك قال ومثله ابن
الابن ويحتمل أن المصنف أراد به ما يشمل الابن المجازي وهو ابن الابن وقوله والأخ
المراد به ما يشمل الشقيق والذي لاب دون الذي لام كما أشار إليه الشارح بقوله

فان اتخذت درجة ما أيضاً
فالقوى وهو ذو القرابة بين
مقدم على الضعيف وهو
ذو القرابة الواحدة كما سبق
تمثيله قريباً وذلك معنى قول
الجعبري رحمه الله ووددهما
التقديم بالقوة اجمع — لا
التقديم * الثاني هذه
القاعدة كما هي في العصباء
قد تأتي في أصحاب الفروض
وفي أصحاب الفروض مع
العصباء وعليها مع قاعدة
أخرى وهي ان كل من أدلى
بواسطة حجة تلك الوسطة
الاولد الام ينبغي باب الحجب
والله أعلم — ولما انتهى
الكلام على القسم الاول
من العصبية وهو العصبية
بنفسه شرع في القسم الثاني
وهو العصبية بغيره فقطال
(والابن)

شقيقا كان أولاب (قوله مع الاناث) أى جنسهن قال للجنس وهى اذا دخلت على
 جمع اوطات منه معنى الجمعية فيصدق بالواحدة والاكثر كما اشار اليه الشارح بقوله
 بالواحدة قأكثر (قوله المساوية أو المساويات) الاقل راجع للواحدة والثاني
 راجع للاكثر فقيه لف ونشر مرتب وقوله لئلا يخلط لان المصعب
 قد يكون غير أخ كما سيأتى وقوله فى الدرجة والهوة أى والجهة أيضا فيخرج نحو بنت
 وأخ وايس قوله فى الدرجة والقوة راجعا لكل من البنات والاخوات بل قوله
 فى الدرجة راجع للبنات وقوله والقوة راجع للاخوات والا فليس فى البنات
 تفاوت بالقوة والضعف حتى يظهر التقييد فيهن بالمساواة فى القوة وليس
 فى الاخوات تفاوت فى الدرجة حتى يظهر التقييد فيهن بالمساواة فى الدرجة (قوله
 يعصباتهن فى الميراث) أى يجعل لهن نصبة فى الارث فلما ذكر مثل حظ الانثيين
 وقوله فتكون الانثى الخ تفريع على قوله يعصباتهن وقوله مع الذكرا المساوى لها أى
 فى الدرجة والقوة والجهة كما تقدم (قوله فالعصبة بغيره أربع) تفريع على قول المتن
 والابن والاخ أى مع قول الشارح ومثله ابن الابن وقوله فى الاخ شقيقا كان أولاب
 فيعلم من ذلك ان العصبة بغيره أربع (قوله وتزيد بنت الابن) أى فى التعصيب بالغير
 وقوله عليهن أى على باقيهن والا فلا معنى لزيادة بنت الابن على نفسها كما فى الحنفى
 وقوله بأنه يعصها ابن ابن فى درجتها أى بأن كان ابن عمها لانه هو الذى تزيد تعصيه
 على الباقي وأما اذا كان أخاها فقد تقدم ولا تزيد وقوله مطلقا أى سواء كان لها
 شىء من الثلثين أم لا كما يدل عليه ما بعده (قوله ويعصها ابن ابن أنزل منها) أى
 بأن كانت عمته أو عمة أبيه أو جده وقوله اذا لم يكن لها الخ أى بأن يكون هناك
 بنتان فيعصها حينئذ لا تستغرق البناتين فأكثر الثلثين بخلاف ما اذا كان لها شىء
 من الثلثين فلا يعصها حينئذ وقوله من نصف الخ وظاهر ذلك أن النصف يقال له
 شىء من الثلثين ولو لم يصاحبه سدس وفيه ما فيه اهـ أى ببعض تصرف لكن
 الشارح نظرا لكون النصف يصدق عليه أنه شىء من الثلثين فى الواقع وان لم
 يعتبر الفرضيون ذلك بل يعدونه فرضا مستقلا وقوله أو سدس عطف على نصف
 وقوله أو مشاركة فيه أى فى السدس وأما النصف فلا يتأتى فيه مشاركة اذا
 لا يكون لاثنتين فأكثر وقوله أو فى الثلثين أى أو مشاركة فى الثلثين وهو ناظر لكل
 بنت على حدة فكل واحدة لها مشاركة فى الثلثين والا فالحموع له الثلثان
 بنماهما (قوله وتزيد الاخت) أى فى التعصيب بالغير وقوله بأنه يعصها الجد أى
 لانه بمنزلة الاخ فى الأدلاء بالاب (قوله الامثلة) أى هذه الامثلة فهى خبر لمبتدأ

ومثله ابن الابن (والاخ)
 شقيقا كان أولاب (مع)
 الاناث) الواحدة قأكثر
 المساوية أو المساويات
 لئلا يخلط فى الدرجة والقوة
 (يعصباتهن فى الميراث)
 وتكون الانثى منهن مع
 الذكرا المساوى لها عصبة
 بالغير فالعصبة بغيره أربع
 البنت وبنت الابن والاخت
 الشقيقة والاخت للاب
 كل واحدة منهن مع أخيها
 وتزيد بنت الابن عليهن بأنه
 يعصها ابن ابن فى درجتها
 مطلقا ويعصها ابن ابن أنزل
 منها اذا لم يكن لها شىء
 فى الثلثين من نصف أو
 سدس أو مشاركة فيه
 أو فى الثلثين وتزيد الاخت
 شقيقة كانت أولاب بأنه
 يعصها الجد كما سيأتى فى باب
 الجد والاخوة الامثلة

محذوف كسائر التراجم وهي ترجمة لما سبذ كره من أمثلة المنطوق والمفهوم فأمثلة
المنطوق فيما تعصيب وأمثلة المفهوم لا تعصيب فيها وكان لا يظهر أن يذكر الخارج
قبل الأمثلة كان يقول وخرج بقوله ما إذا لم يكن لها شيء من الثلاثين ما إذا كان لها
شيء منها فلا يعصبها ثم يقول الأمثلة (قوله بنت فأكثر) أي منها كالبنتين
فما فوقهما وقوله مع ابن فأكثر أي منه كالابنتين فما فوقهما وقوله المال بينهما أي
أن كان هناك بنت مع ابن وقوله أو بينهما أي أن كان هناك أكثر وقوله للذكر مثل
حظ الأنثيين أي مثل نصيبهما والحكمة في ذلك أن الذكر ذو حاجتين حاجة لنفسه
وحاجة لغيره والآنثى ذات حاجة فقط وأيضا فالآنثى قليلة العقل وكثيرة الشهوة
فاذا أكثر عليها المال عظم فسادها والرجل كامل العقل قليل الشهوة فاذا أكثر
عليه المال صرفه فيما يفيد له الشاء الجليل في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة
وروي أن جعفر الصادق سئل عن ذلك فقال إن حواء أخذت حفنة من الخنطة
وأكلتها وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعتهما إلى آدم
فلما جعلت نصيبها ضعف نصيب الذي كثر قلب الله الأمر عليها فجعل نصيب الذي كثر
ضعف نصيب الآنثى انتهى من الأوالة (قوله ومثل ذلك) أي المذكور وهو
بنت فأكثر مع ابن فأكثر وقوله سواء كان الخ تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها
هذا مما زاد به بنت الابن على غيرها (قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف
على قوله بنت ابن مع ابن ابن وكذلك قوله وأخت لاب مع أخ لاب وقوله فأكثر
في الجميع أي في جميع ما تقدم ما عدا المثال الأول لأنه صرح فيه بذلك فهو راجع
للامثلة الثلاثة السابقة فالعنى بنت ابن فأكثر مع ابن ابن فأكثر وأخت شقيقة
فأكثر مع أخ شقيق فأكثر وهكذا (قوله بنت) وبنت ابن وابن ابن في درجاتها
فيعصبها في هذا المثال ولو كان لها شيء من الثلاثين لم يعصبها لأنه إذا كان في درجاتها
يعصبها مطلقا كما تقدم وقوله سواء كان الخ تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها
قد علمت أنه مما زاد به بنت الابن على غيرها وقوله لبنت النصف وهو ثلاثة
وقوله ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضا فلا ابن الابن اثنان ولبنت
الابن واحد وأصل المسئلة من اثنين مخرج النصف لكن انكسر الباقي وهو
واحد على ثلاثة رؤس لأن ابن الابن برأسين وبنت الابن برأس تضرب الثلاثة
في اثنين بستة (قوله بنت ابن وابن ابن) أنزل منها هذا مثال لما إذا كان لها
شيء من الثلاثين وهو النصف فهو من أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد
وقوله والباقي له أي وهو واحد أيضا والمسئلة من اثنين مخرج النصف ولا تعصيب

بنت فأكثر مع ابن
المال بينهما أو بينهما للذكر
مثل حظ الأنثيين ومثل
ذلك بنت ابن مع ابن ابن
سواء كان أخا لها أو ابن عمها
وأخت شقيقة مع أخ شقيق
وأخت لاب مع أخ لاب
فأكثر في الجميع بنت وبنت
ابن وابن ابن في درجاتها
سواء كان أخا لها أو ابن عمها
لبنت النصف ولبنت الابن
مع ابن الابن الباقي للذكر
مثل حظ الأنثيين بنت ابن
وابن ابن ابن أنزل منها لها
النصف والباقي له فـ لا
يعصبها إلا استغنائها بفرضها

بنات وبنات ابن فأكثر
وابن ابن ابن لبيت النصف
وابنت الابن فأكثر
السدس ~~تكملة~~ الثلثين
والباقي لابن ابن الابن
النازل فلا يعصبها للمار
بنات ابن وابن ابن ابن
الثلثان والباقي له كما ربت
وبنت ابن وبنت ابن ابن
وابن ابن ابن ابن نازل
لبيت النصف ولبنت الابن
السدس ~~تكملة~~ الثلثين
والباقي لبيت ابن الابن مع
ابن ابن ابن الابن المذكور
لأن كرم مثل حظ الاثنين
وقس على ذلك أخت
شقيقة أولاد مع جد المال
بينهم ما للذكر مثل حظ
الأنثيين كما سيأتي في باب
الجسد والاخت والاصل
في ذلك كما — به قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم
للذكر مثل حظ الأنثيين
وقوله تعالى وإن كانوا إخوة
رجالاً ونساءً فللذكر مثل
حظ الأنثيين وقياس أولاد
الابن على أولاد الصلب مع
ما سيأتي في باب الجسد
والاخت إن شاء الله تعالى
ولما نهى الكلام على

في هذه الصورة لأن لها النصف وهو ليس في درجتها بل أنزل منه ساول ذلك قال
الشارح فلا يعصبها الخ (قوله بنت وبنات ابن فأكثر وابن ابن ابن) هذا مثال
لما إذا كان لها شيء من الثلثين وهو السدس أو مشاركة فيه فإن كانت بنت
ابن واحدة فلها السدس مع البنت وإن كانتا اثنتين فأكثر فكل واحدة مشاركة
في السدس وقوله لبيت النصف أي وهو ثلاثة وقوله ولبنت الابن فأكثر السدس
أي وهو واحد ولا يخفى أنه منه ~~تكملة~~ على أكثر من واحدة والتصحیح ظاهر وقوله
والباقي أي وهو اثنان فالمسئلة من ستة مخرج السدس وقوله فلا يعصبها للمار أي من
استغنائها بغيرها (قوله بنتا ابن وابن ابن ابن) هذا مثال لما إذا كان لها شيء
من الثلثين وهي مشاركة في الثلثين فكل واحدة لها مشاركة فيهما وإن كان
المجموع له الثلثان وقوله لهما الثلثان أي وهما اثنان وقوله والباقي أي وهو واحد
فالمسئلة من ثلاثة مخرج الثلثين وقوله للمار أي من استغنائها بغيرها فلا يعصبها
(قوله بنت وبنات ابن وبنات ابن ابن وابن ابن ابن نازل) هذا المثال من أمثلة
المنطوق بالنظر لبيت ابن الابن لأنها ليس لها شيء من الثلثين فبعضها ومن أمثلة
المفهوم بالنظر لبيت الابن لأن لها شيئاً من الثلثين وهو السدس ولعل الشارح نظر
لهذا فذكر ذلك من أمثلة المفهوم وقوله لبيت النصف أي وهو ثلاثة من أصل المسئلة
فإن أصلها ستة مخرج السدس وقوله ولبنت الابن السدس أي وهو واحد
وقوله والباقي أي وهو اثنان لكن الاثنان لا ينقسمان على بنت ابن الابن وابن ابن
ابن الابن وهما بثلاثة بتسعة رؤس فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة بثمانية
عشر فلبيت ثلاثة في ثلاثة ولبنت الابن واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة
فلا ابن ابن الابن أربعة ولبنت ابن الابن اثنان وقوله المذكور رأي الناظر
(قوله وقس على ذلك) أي قس على ما ذكر من الأمثلة باقياً (قوله أخت شقيقة
أولاد مع جد) هذا هو الذي زادت به الاخت على غيرها قوله المال للمار أي
أي اثناً فلهما اثنان ولها واحد لأن الجسد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل
في ذلك كما) أي الدليل على ذلك كما وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم
دليل لتعصيب الابن فأكثر البنت فأكثر وقوله وقوله تعالى وإن كانوا إخوة الخ
دليل لتعصيب الاخ فأكثر الاخت فأكثر وقوله وقياس الخ دليل لتعصيب ابن
الابن فأكثر بنت الابن فأكثر وقوله مع ما سيأتي الخ أي من أنه مع الإناث كاخ
وهذا دليل لتعصيب الجد للاخت (قوله ولما نهى الكلام) هذا دخول على
كلام المصنف وقوله شرع في القسم الثالث جواب لما وقوله وهو أي القسم الثالث

القسم الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث من العصبية وهو العصبية مع غيره وهو اثنان فقال وقوله

وقوله اثنان أى باعتبار كون الاخوات اما شقيقات أولاب وقوله فقال عطف على
 شرع (قوله والاخوات) أى جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه
 الشارح بقوله والمراد الواحدة فأكثر وقوله ان تكن الخ لا يخفى ان جملة الشرط
 وجوابه خبر المبتدأ وقوله أى توجد إشارة الى أنه مضارع كان التامة وقوله بنات أى
 جنسهن كما أشار إليه الشارح بقوله واحدة أو أكثر وقوله أو بنات ابن كذلك أى
 واحدة أو أكثر (قوله فهن مهن الخ) هذه الجملة جواب الشرط ثم انه يحتمل أن يكون
 الضمير الأول للاخوات والثانى للبنات وحينئذ يقرأ معصيات بفتح الصاد على انه
 اسم مفعول كما سلكه الشارح ويحتمل أن يكون الضمير الأول للبنات والثانى
 للاخوات وحينئذ يقرأ معصيات بكسر الصاد على انه اسم فاعل وعلى هذا فمعنى
 اللام والأول أحسن (قوله وهذا معنى قول القرطبيين الخ) أشار به الى أن ما يوجد
 فى بعض كتب الفرائض وغيرها من انه صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا الاخوات
 مع البنات عصبات ليس له أصل يعرف فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
 وانما هو من كلام القرطبيين وقوله الاخوات مع البنات عصبات أى جنس
 الاخوات الصادق بالواحدة مع جنس البنات الصادق بالواحدة أيضا عصبية
 وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات ليدخل النقص على الاخوات دون
 البنات فيما لو كان هناك بنات مع اخوات فانه لو فرضنا الاخوات لعالت المسئلة
 ونقص نصيب البنات ولا يمكن اسقاط الاخوات فجعلن عصبات ليدخل النقص
 عليهن خاصة كما قاله امام الحرمين وحكى غيره فى ذلك الاجماع انتهى لؤلؤة
 (قوله والاصل فى ذلك حديث ابن مسعود) أى الدليل على ذلك حديث
 ابن مسعود وقوله حيث قال وما بقى فلاخت أى فيبدل ذلك على انه عصبية
 (قوله وهذا بشرط الخ) أى وما ذكر من ان الاخت مع البنت عصبية مع الغير متلبس
 بشرط الخ وقوله فان كان معها أخوها الخ وذلك لان الاخ أقوى من البنت
 فيعصب أخته فتصير عصبية بالغير لا مع الغير (قوله تمة) أصلها تمة كتمة كملة
 نقلت حركة الميم الاولى للتاء الثانية وأدغمت الميم فى الميم فصارت تمة بفتح التاء
 الاولى وكسر الثانية ويجوز اتباع أوله لثانية فى الكسر وهو المشهور وعلى
 الاسنة (قوله حيث صارت الاخت الشقيقة عصبية مع الغير) أى بأن كانت
 مع البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالاخ الشقيق أى صارت بمنزلة وقوله
 فتحجب الاخوة للاب فترى على قوله صارت كالاخ الشقيق والمراد بالاخوة
 ما يشمل الاخوات بدليل قوله ذكرنا كانوا أو انا ومن بعدهم من

(والاخوات) الشقيقات
 أولاب والمراد الواحدة
 فأكثر (ان تكن) أى
 توجد (بنات) واحدة
 أو أكثر أو بنات ابن كذلك
 (فهـن) أى الاخوات
 (مهنـن) أى البنات
 (معصيات) بفتح الصاد وهو
 معنى قول القرطبيين
 الاخوات مع البنات
 عصبات والاصل فى ذلك
 حديث ابن مسعود رضى
 الله عنه السابق فى باب
 السدس حيث قال وما بقى
 فلاخت وهـذا بشرط
 أن لا يكون مع الاخت
 أخوها فان كان معها أخوها
 فهـى عصبية بالغير لا مع
 الغير تمة فتصير عصبية
 الاخت الشقيقة عصبية مع
 الغير صارت كالاخ الشقيق
 فتحجب الاخوة للاب
 ذكرنا كانوا أو انا ومن
 بعدهم من العصبات

العصبات أى كبنى الاخوة وكالاعمام وبنهم (قوله وحيث صارت الاخ
 للاب عصبه مع الغير) أى بأن كانت مع البنت أو بنت الابن وقوله صارت
 كالاخ للاب أى صارت بمنزله وقوله فتجب بنى الاخوة تفريع على قوله
 صارت كالاخ للاب وقوله ومن بعدهم من العصبات أى كالاعمام وبنهم (قوله
 ولما فهم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله ان جميع الذكور عصبات أى لذكر
 المصنف لهم في التمثيل للعاصب وقوله الا الزوج والاخ للام أى فليس العصبه لذكر
 المصنف لهما في أصحاب الفروض مع كونه لم يذكر الزوج في باب التعصيب خصوصاً
 وقد قال فيه من القرابات أو الموالى والزواج ليس كذلك وتقدم أنه أراد بالاخ
 خصوص الشقيق أو لأب دون الذى لام بقربنة ذكره في أصحاب الفروض وقوله
 وان جميع النساء صاحبات فرض أى لذكر المصنف لمن في أصحاب الفروض مع
 كونه عد في التعصيب الذكور فقط وقوله الا المعلقة أى فهى عصبه لذكرها
 في قوله والسيد المعلق ذى الانعام اذ المراد به الشخص ذكرًا كان أو أنثى (قوله
 صرح الخ) جواب لما وقوله بذلك في النساء أى بكونهن صاحبات فرض الا المعلقة
 وقوله بقوله أى في قوله فلا محذور (قوله وليس في النساء) أى من النساء فى معنى
 من وقوله طرأ على قراءته بفتح الطاء بكونه مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف يقدر من
 المعنى أى أقطع بذلك قطعاً وعلى قراءته بضم الطاء بكونه حالاً فى اللفظاً كيدا
 فى المعنى فكأنه قال فى النساء جميعهم كما تقدم نظيره فى قوله بنوهم جميعاً وقوله
 عصبه بنفسها أى فلا ينافى ان فيهن عصبه بالغير ومع الغير فليس مراد المصنف
 فى العصبه منهن مقابل خصوص العصبه بالنفس كما أشار اليه الشارح بالتقييد
 بقوله بنفسها (قوله الا الانثى التى الخ) أشار الشارح الا أن التى صفة لموصوف
 محذوف وقوله منت من المن وهو الانعام كما أشار اليه الشارح بقوله أى أنتم ومنه
 اسمه تعالى المنان فهو بمعنى المنم وقوله بعنق الرقبه أى الذات فقد أطلق اسم
 الجزء على الكل فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزيئية وانما اختير اسم الرقبه
 لان الرق كالغل فى الرقبه (قوله من ذكر وأنثى) بيان للرقبه بمعنى الذات
 وقوله فهى عصبه بيان لقاد الاستثناء وقوله للعقيق أى لثبوت الولاء عليه
 بالمباشرة وقوله وان اتمى اليه أى انتسب الى العقيق لثبوت الولاء عليه بالسراية
 وقوله بنسب أو ولاء متعلق بانتمى فمن اتمى اليه بنسب كإبنه ومن اتمى اليه بولاء
 كعتيقه وقوله على تفصيل أى حال كون ذلك كأنما على تفصيل وقوله سياتى بعضه
 أى فى الفصول المذكورة فى الخاتمة (قوله تيمات) أى ثلاثة (قوله ابن كل

وحيث صارت الاخ
 للاب عصبه مع الغير
 صارت كالاخ للاب فتجب
 بنى الاخوة ومن بعدهم من
 العصبات والله أعلم ولما فهم
 مما سبق أن جميع الذكور
 عصبات الا الزوج والاخ
 للام وأن جميع النساء
 صاحبات فروض الا المعلقة
 صرح بذلك فى النساء بقوله
 (وليس فى النساء) كقوله
 (طراً) بفتح الطاء أى قطعاً
 وبضمها أى جميعاً (عصبه)
 بنفسها (الا) الانثى (التى
 منت) أى أنتم (بعنق
 الرقبه) أى الرقبه من
 ذكر وأنثى فهى عصبه
 للعقيق ولن اتمى اليه
 بنسب أو ولاء على تفصيل
 مذكور فى الولاء سياتى
 بعضه ان شاء الله تعالى
 * تيمات * الاولى ابن كل
 أخ لغيره برأى كأييه
 الا فى مسائل

أخلفه يرأى كأييه فابن الأخ الشقيق كأييه وابن الأخ للاب كأييه وأما ابن الأخ
 للام فليس كأييه بل من ذوى الأوصام (قوله لا يردون الأم الخ) أى لان ابن الأخ
 لا يسمى أخا بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابناً محارماً وقوله ولا يعصبون أخواتهم
 أى لانهن من ذوات الأوصام وقوله ولا يرثون مع الجدة أى تحجبهم عنه وقوله بخلاف
 آبائهم أى فى الثلاثة فيردون الأم من الثلث الى السادس ويعصبون أخواتهم
 ويرثون مع الجدة (قوله وابن الشقيق يسقط فى المشتركة) أى لانه لا قوة له وقوله
 بالأخ للاب أى ويسقط بالأخ للاب لان جهة الاخوة مقدمة على جهة بنى
 الاخوة وقوله وبالاخت الخ أى لما تقدم من انها حيث صارت عصبة مع الغير
 صارت كذلك وهو يجب ابن الأخ فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب الأخ
 للاب أى لان جهة بنى الاخوة متأخرة عن جهة الاخوة فالأخ للاب هو الذى
 يحجب ابن الأخ كما ذكره قبل وقوله بخلاف أييه أى فى جميع هذه المسائل فلا
 يسقط فى المشتركة بل يقاسم الاخوة للام فيها كما سيأتى ولا يسقط بالأخ للاب
 بل الأخ للاب هو الذى يسقط به ولا يسقط بالاخت بل يعصبان ان كانت
 شقيقة ويحجمان ان كانت لاب ويحجب الأخ للاب (قوله وابن الأخ للاب يسقط
 بابن الأخ الشقيق) أى لان ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للاب وقوله
 وبالاخت للاب الخ أى لما تقدم من انها حيث صارت عصبة مع الغير صارت
 كالأخ للاب وهو يحجب ابن الأخ للاب فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب ابن
 الشقيق أى لما علمت من ان ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للاب وقوله
 بخلاف أييه أى فى هذه المسائل الثلاثة فلا يسقط بابن الأخ الشقيق بل يحجب ولا
 يسقط بالاخت للاب بل يعصبان ويحجب ابن الشقيق لان جهة الاخوة مقدمة
 على جهة بنى الاخوة (الورثة أربعة أقسام) أى من حيث الارث بالفرض
 فقط والارث بالتعصيب فقط والارث بينهما ولا يجمع بينهما والارث بينهما
 بينهما (قوله قسم يرث بالفرض وحده) أى دون التعصيب وقوله من الجهة التى
 يسمى بها أى باسم موافق لها فى المادة وهى الزوجية واحترز بذلك عما لو كان الزوج ابن
 عم مثلاً فإنه يرث بالتعصيب أيضاً لان تلك الجهة يمل من جهة كونه ابن عم (قوله
 وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض وحده وقوله الأم فيرث بالفرض وحده من
 جهة الأمومة وقوله وولدها أى ولد الأم الذى ذكره لا بنتى فيرثان بالفرض وحده
 من جهة الاخوة للام وقوله والجدان أى الجد من جهة الأم والجد من جهة الاب

لا يردون الأم من الثلث
 الى السادس ولا يعصبون
 أخواتهم ولا يرثون مع الجدة
 بخلاف آبائهم وابن الشقيق
 يسقط فى المشتركة وبالأخ
 للاب وبالاخت شقيقة
 كانت أولاب اذا صارت
 عصبة مع الغير ولا يحجب
 الأخ للاب بخلاف أييه
 وابن الأخ للاب يسقط بابن
 الأخ الشقيق وبالاخت
 للاب اذا صارت عصبة مع
 الغير ولا يحجب ابن الأخ
 الشقيق بخلاف أييه والله
 أعلم الثانية الورثة أربعة
 أقسام قسم يرث بالفرض
 وحده من الجهة التى
 يسمى بها وهم سبعة الأم
 وولدها والجدان

فيرثان بالفرض وحده من جهة الجدودة وقوله والزوجة أى الزوج والزوجة فيرثان
 بالفرض وحده من جهة الزوجية (قوله وقسم يرث بالتعصيب وحده) أى
 دون الفرض وقوله كذلك أى من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لها
 فى المادة كإبن العم فإنه يرث بالتعصيب وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق
 لها فى المادة وهى بنوة الأعمام واحترز بذلك عما لو كان إبن العم زوجا فإنه يرث
 بالفرض أيضا لمن تلك الجهة بل من جهة كونه زوجا (قوله وهم) أى القسم الذى
 يرث بالتعصيب وحده وأتى بضمير الجمع مراعاة للخبير وقوله جميع العصبية فإنه
 جمع فى المعنى وقوله جميع العصبية بالنفس أى كالإبن والأخ وابن العم وابن العم
 غير الأب والجدة أى فإنهما ليس إرتبهما قاصرا على الإرتب بالتعصيب وحده من
 الجهة التى سميها وهى الأبوة والجدودة كما أنه ليس قاصرا على الإرتب بالفرض
 وحده من الجهة المذكورة بل تارة يرثان بالفرض وحده وتارة بالتعصيب وحده
 وتارة بهما والجهة فى الأحوال كلها واحدة كما سيوضحه الشارح (قوله وقسم
 يرث بالفرض مرة) وذلك إذا لم يكن هناك معصب وقوله بالتعصيب أخرى أى مرة
 أخرى وذلك إذا كان هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما أى بين الفرض والتعصيب
 وقوله وهن أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى وأما التى بضمير جمع
 النسوة مراعاة للخبير وهن ذوات وأشار بقوله ذوات النصف إلى خروج الزوج
 إذا يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف
 فيرث بالفرض إن لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب إن كان هناك معصب
 لهن والجهة واحدة فيهما (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك إذا كان هناك
 إبن أو إبن ابن أو بقى بعد الفروض قدر السدس فأقل أو لم يبق شئ ويعال بالسدس
 وقوله وبالتعصيب مرة وذلك إذا لم يكن هناك فرع وارث لأذكر ولا أنثى وقوله
 ويجمع بينهما مرة وذلك إذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض
 أكثر من السدس (قوله وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب
 مرة ويجمع بينهما مرة وقوله الأب والجدة يرث الأب بجهة الأبوة والجدة بجهة الجدودة
 وقوله فإن كلا منهما يرث أى بالفرض وحده وقوله مع إبن أو إبن إبن فيكون للإب
 أو الجدة السدس وما بقى للإبن أو إبن الإبن وقوله وحيث بقى الخ عطف على قوله
 مع إبن أو إبن إبن أى وفى حالة هى ما إذا بقى الخ وقوله قدر السدس أى كما لو مان
 عن أم وبنتين وأب أو جد فالأم السدس ستهم والبنتين الثلثان أربعة أسهم والباقي
 وهو قدر السدس سهم للأب أو الجدة فالمسئلة من ستة وقوله أو دون السدس أى

وقسم يرث بالتعصيب وحده
 كذلك وهم جميع العصبية
 بالنفس غير الأب والجدة
 وقسم يرث بالفرض مرة
 وبالتعصيب أخرى ولا يجمع
 بينهما وهن ذوات النصف
 والثلثين كما سبق وقسم يرث
 بالفرض مرة وبالتعصيب مرة
 ويجمع بينهما مرة وهو الأب
 والجدة فإن كلا منهما يرث
 السدس مع إبن أو إبن إبن
 وحيث بقى بعد الفروض
 قدر السدس أو دون
 السدس أو لم يبق شئ
 يعال بالسدس أو يفرع
 بالوارث من ذكر أو أنثى

ويعال بما يكمل السدس وذلك كالمومات الزوجة عن زوج وبنين وأب أو جده
للزوج الربع ثلاثة والبنين الثلثان ثمانية والباقي سهم وهو دون السدس فيعال
بسهم آخر يكمل السدس ويعطى للأب أو الجدة فأصل المسئلة من اثني عشر
وتعول لثلاثة عشر وقوله أول سبق شيء أي ويعال بالسدس وذلك كالمومات
الزوجة عن زوج وأم وبنين وأب أو جده فالزوج الربع ثلاثة واللام السدس
سهمان والبنين الثلثان ثمانية مع أن الباقي سبعة فيعال لما يواحدو يعال أيضا
للأب أو الجدة بالسدس سهمين فأصل المسئلة من اثني عشر وتعول خمسة عشر
(قوله ويرث) أي كل منهما وقواه بالتعصيب أي وحده وقوله إذا خلا أي كل منهما
وقوله عن الفرع الوارث أي ولو كان هناك ذو فرض آخر كزوجة وقوله من ذكر
أو أنثى بيان للفرع الوارث (قوله ويجمع) أي كل منهما وقوله بين الفرض
والتعصيب أي فيرث البعض بالفرض والبعض بالتعصيب وقوله إذا كان
هناك الخ أي كالمومات عن بنت وأم وأب أو جده فالبنت النصف ثلاثة واللام
السدس واحد سبق انسان وهما أكثر من السدس فيأخذ الأب أو الجدة واحدا
بالفرض وواحدا بالتعصيب (قوله قد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب) أي
بجهة البنت وجهة العمومة في ابن هو ابن ابن عم وبجهة الاخوة وجهة الولاء في أخ
هو معتق (قوله كان هو ابن ابن عم) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا
التعصيب وصورته أن تزوج المرأة ابن عمها فتأتي منه بابن فذلك الابن ابنها وابن
ابن عمها وقوله وكأخ هو معتق صورته أن يشترى شخص أمه ثم يعتقه فهو
أخوه ومعتقه (قوله فيرث بأقواهما) أي فيرث الشخص الذي اجتمع فيه
جهتا تعصيب بأقوى الجهتين وقوله والأقوى معلوم من القاعدتين أي قاعدة
الجعبري وقاعدة كل من أدلى بواسطة حجة تلك بواسطة الأولاد الأم فيعلم من
القاعدتين المذكورتين أقوى الجهتين فأقوى الجهتين في الابن الذي هو ابن ابن عم
جهة البنت لأنها مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الاخ الذي هو معتق
جهة الاخوة لأنها مقدمة على الولاء (قوله وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض) أي
كالبنية والاختية من الأم في بنت هي أخت من أم وكل أمومة والاختية
من الأب في أم هي أخت من أب (قوله ولا يكون ذلك إلا في نكاح المجوس) أي
ولا يكون اجتماع جهتي الفرض في شخص إلا في نكاح المجوس لاستباحتهم وطء
الحارم وقوله وفي وطء الشبهة أي من المسلمين وغيرهم وإنما يمكن ذلك في نكاح
المسلمين لأن الشرع منع من نكاح الحارم (قوله فيرث بأقواهما) أي فيرث

ويجمع بين الفرض
والتعصيب إذا كان معه
أنثى من الفروض فضل بعد
الفروض أكثر من السدس
وسقت الإشارة إلى ذلك
والله أعلم بالذاتة قد يجتمع
في الشخص جهتا تعصيب
كان هو ابن ابن عم وكان
هو معتقا فيرث بأقواهما
والأقوى معلوم من
القاعدتين السابقتين
في العصبات وقد يجتمع
في الشخص جهتا فرض ولا
يكون ذلك إلا في نكاح
المجوس وفي وطء الشبهة
فيرث بأقواهما إلا بهما على
الأرجح

الشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض بأقوى الجهتين لا بالجهتين معا وقوله على
 الأرجح وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وعمر ابن عبد
 العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وأحمد وإسحاق
 وبه قال ابن سريج وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مخرج به عند
 المالكية أنه يرث بالأكثر اهلاؤا زيادة قوله والقوة أي قوة إحدى الجهتين
 على الأخرى وقوله بأحد أمور ثلاثة أي وهو يجب أحداهما الأخرى يجب حرمان
 وعدم يجب أحداهما يجب حرمان بالشخص والأخرى يجب وكون أحداهما أقل
 حجبا من الأخرى كما يعلم من الشارح قوله الأول أن يجب أحداهما الأخرى أي
 يجب حرمان فجهة البنتية يجب جهة الاختية من الأم يجب حرمان (قوله كبرت
 هي أخت من أم) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة يجب
 أحداهما الأخرى وقوله كان يظا محوسى أمه أو أن يظا شخص أمه وط عشية وقوله
 فتلد بنتا أي فتلد أمه بنتا منه وقوله ثم يموت عنها أي عن تلك البنت وقوله
 فترث بالبنتية أي لا بالأختية للأم لان البنتية أقوى لحجبها للاختية للأم (قوله
 والثاني أن تكون أحداهما لا يجب) أي يجب حرمان بالشخص والأخرى يجب
 فجهة الأمومة أو البنتية لا يجب يجب حرمان بالشخص وجهة الاختية من الأب
 يجب بالابن والأب والأخ الشقيق (قوله كأب أوبنت هي أخت من أب) هذا
 تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بعدم يجب أحداهما وقوله كان يظا
 محوسى بنته أي أو يظا شخص بنته وط عشية وقوله فتلد بنتا أي فتلد بنته بنتا
 منه وقوله ثم يموت الصغرى عن الكبرى أي فقد اجتمع في الكبرى جهتا فرض لأنها
 أمها وأختها من أبيها وقوله فترث بالأمومة أي لا بالأختية من الأب لان الأمومة
 لا يجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية من الأب فانها يجب حرمانا به (قوله
 أو عكسه) أي بأن يموت الكبرى عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهتا فرض
 لأنها بنتها وأختها من أبيها وقوله فترث منها بالبنتية أي لا بالأختية للأب لان البنتية
 لا يجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية للأب كما مر (قوله والثالث أن تكون
 أحداهما أقل حجبا) أي أن تكون إحدى الجهتين أقل حجوبة من الأخرى
 فحجب مصدر المبنى للمجهول لأنه بمعنى المحجوبة (قوله كجدة أم أم هي أخت من
 أب) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بكون أحداهما أقل
 حجبا من الأخرى وقوله كان يظا محوسى أي أو يظا شخص بنته وط عشية وقوله
 فتلد بنتا أي فتلد بنته الأولى بنتا منه وقوله ثم يظا الثانية أي بنته الثانية وقوله فتلد

والقوة بأحد أمور ثلاثة
 الأول أن يجب أحداهما
 الأخرى كبرت هي أخت
 من أم كان يظا محوسى أمه
 فتلد بنتا ثم يموت عنها فترث
 بالبنتية الثاني أن تكون
 أحداهما لا يجب كما
 أوبنت هي أخت من أب
 كان يظا محوسى بنته فتلد
 بنتا ثم يموت الصغرى عن
 الكبرى فترثها بالأمومة
 أو عكسه فترثها بالبنتية
 الثالث أن تكون أحداهما
 أقل حجبا كجدة أم أم هي
 أخت من أب كان يظا
 محوسى بنته فتلد بنتا ثم يظا
 الثانية فتلد بنتا ثم يموت
 السقلى عن العليا بعد موت
 الوسطى والأب فترثها
 بالجدودة دون الاختية

فإنما أى قبلد منه الثانية بتنا منسه وقوله ثم تموت السفلى عن العليا أى فقد اجتمع
 فى العليا جهة تافرض لانها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وقوله بعد الوسطى
 أى بعد موت الوسطى لانها لو كانت حية لحببت العليا من جهة كونها جدة وترث
 حية ثم تذا بالاختية كما سيذكره بعد وقوله والاب أى وبعد موت الاب فهو معطوف على
 الوسطى وإنما قيد بذلك لتسكون جهة الاختية غير محبوبة كما أن جهة الجدوة غير
 محبوبة وبعضهم جعله معطوفا على العليا لان موت الاب ليس شرطاً فى ارث العليا
 لكونها ترث بالجدوة من جهة الام والاب لا يحجبها من تلك الجهة وان محبها من
 جهة الاختية للاب وقال الشيخ الامير لو حذف ما خر عطفه على الوسطى أو العليا
 وقوله فترث بالجدوة دون الاختية أى لان الجدوة من جهة الام وان حببت بالام
 الا أنها أقل محبوبة من الاختية للاب فترث بالجدوة السادس مع أنها لو ورثت
 بالاختية لاستعقت النصف وهناك قول ضعيف صرح به عند المالكية أنها
 ترث بالالاكثر كما تقدم (قوله فلو كانت الخ) مقابل لمحذوف والتقدير هذا اذا لم تكن
 الجهة المقوية محبوبة فلو كانت الخ والجهة المقوية كالجدوة والضعيفة
 كالاختية للاب فى المثال المذكور وقوله كأن تموت السفلى أى التى هى البنت
 الاخيرة وقوله عن الوسطى أى التى هى أمها وأختها من أبيها وقوله والعليا أى وعن
 العليا أى التى هى جدتها أم أمها وأختها من أبيها وقوله فترث العليا بالاختية أى
 فترث العليا التى هى جدة أم أم وأخت لاب بالاختية للاب لا بالجدوة تحجبها بالام التى
 هى الوسطى فترث النصف لكونها اخت لاب وقوله والوسطى بالامومة أى
 وترث الوسطى أى التى هى أم وأخت لاب بالامومة لا بالاختية لان الامومة
 لا تحجب بخلاف الاختية كما تقدم وبه اياهنا فى حال أى جدة لها النصف فرضاً
 وأى حاجب يريد نصيب محبوبة بوجوده وأى جدة ورثت مع الام ولذلك قال الشيخ
 الامير ملغزافها

أمولاي قللى فى الفرائض جدة * لها النصف فرضاً ما سمعنا بمثلها
 وما حاجب قد زاد محبوبة به * فاحجبها والارث ينمى لاجله
 وما جدة نالت مع الام ارثها * وأدلتها أرشدتاك لسؤله
 وقال العلامة السجاعي ملغزافها ايضا

أين لى هذاك الله ما هى جدة * عن الارث لم تحجب دواماً بنتها
 وبنت لها أم وقد دورنا معا * فتألف لأم ثم نصف لأمها
 وأجابه بعضهم بقوله

فلو كانت المحبوبة المقوية
 محبوبة ورثت بالضعيفة
 كان تموت السفلى فى المثال
 الاخير عن الوسطى والعليا
 فترث العليا بالاختية
 والوسطى بالامومة

جوابك يا هذا الامام يكون في * نكاح مجوسي لبنت فبنتها
 فأولاده مذى ان تمت كانت أمهم * لها الثالث — يراثا ونصف لامها
 بأختية لاميت فاسم هذا الذي * طلبت جياك الله فضل أولى النهى
 (قوله وقد يجتمع في الشخص جهة فرض وتعميب) أى كجهة أخوة الام أو الزوجة
 وجهة العمومة فى ابن عم هو أخ لام أو زوج (قوله دكان غم) هو أخ لام هذا
 تمثيل للشخص الذى اجتمع فيه جهة فرض وتعميب صورته أن يتعاقب أخوان
 على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ثم يموت أحدهما البنين عن الآخر فهو ابن عمه
 وأخوه لامه وقوله أو زوج أى ابن عم هو زوج وصورته أن تزوج المرأة با بن عمها
 ثم تموت عنه فهو ابن عمها وزوجها (قوله ورث بها حيث أمكن) أى ورث بالجنين
 معا وقت امكانه لعدم الحاجب وبقاء شىء للعاصب فان لم يمكن بأن وجد مانع للارث
 باحدى الجهتين ورث بالآخرى كما لو كان مع ابن العم الذى هو أخ لام بنت فان البنت
 تمنعه من الارث بالاخوة للام فيرث بالتعميب فقط (قوله ولم أنهى الكلام الخ)
 دخول على كلام المصنف وقوله أردف ذلك بباب الحجب أى تتبع الكلام على
 العصبات بباب الحجب وقوله مع أن بعضه سبق فى العصبات أى كقوله
 وما لذى البعدى مع القريب * فى الارث من حفظ ولا نصيب
 وقوله

والاخ والعم لام وأب * أولى من المدلى بشطر النسب
 وأشار المشرح بذلك الى أن فى كلام المصنف تكرار فى الجملة (قوله فقال)
 عطف على أردف

* (باب الحجب) *

أى باب بيان ذى الحجب وهو المحجوب وهو باب عظيم فى الفرائض ويحرم على من
 لا يعرف الحجب أن يفتى فى الفرائض كما فى شرح الترتيب (قوله وهو لغة المنع)
 فالحجب لغة المنع ومنه قول الشاعر

له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن مطالب العرف حاجب
 قال به عنهم يعنى به النبي صلى الله عليه وسلم أى له صلى الله عليه وسلم لم مانع عن كل
 أمر يشينه وليس له مانع عن مطالب المعروف والاحسان (قوله واصطلاحا منع
 من قام به سبب الارث) أى كالعقوبة فنع من لم يقم به سبب الارث لا يستحق حجا
 اصطلاحا وقوله من الارث بالكسبة أى من الموروث بكسبته وهذا يسمى حجب
 الحرمان وقوله أو من أوفر حظيه أى أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب النقصان

وقد يجتمع فى الشخص جهتا
 فرض وتعميب كابن عم هو
 أخ لام أو زوج فيرث بها
 حيث أمكن والله أعلم ولما
 أنهى الكلام على العصبات
 أردف ذلك بباب الحجب
 مع أن بعضه قد سبق
 فى العصبات فقال * (باب
 الحجب) * وهو لغة المنع
 واصطلاحا منع من قام به
 سبب الارث من الارث
 بالكسبة أو من أوفر حظيه

فأول التنويع لا لشك (قوله وهو) أي الأعم في الترجمة لأن المراد به في الترجمة
الحجب بالأشخاص فقط كما سيذكره الشارح وقوله حجب بالأوصاف أي بسببها وقوله
وهي الموانع السابقة أي التي هي الرق والقتل واختلاف الدين الخ ما سبق وقوله
وحجب بالأشخاص أي بسببهم - م - قوله وهو المراد عندنا (طلاق) فتى أطلق الحجب
فالمراد به الحجب بالأشخاص نقصانا لا حرمانا لكن هذا في التراجم كافي ترجمة المتن
وأما في الافتاء فالمراد به الحجب بالأشخاص حرمانا فإذا قيل في الافتاء فلان محجوب
كان المراد أنه محجوب بالتخصص حرمانا (قوله وهو المقصود بالترجمة) أي وهو
المراد بالنصف بترجمته أي بقوله باب الحجب (قوله وهو قسمان) الضمير عائد للحجب
بالأشخاص وقوله حجب نقصان أي حجب يترتب عليه النقصان (قوله وهو سبعة
أنواع الخ) قد ذكر الشارح منها واحدا وثانيتها انتقل من تعصيب إلى تعصيب أقل
منه - كانت يقال الاخت من النصف بالتعصيب إذا كانت مع البنت إلى الثلث
بالتعصيب إذا كانت مع أخيها وثالثتها انتقل من فرض إلى تعصيب أقل منه كانت يقال
البنت من النصف خرضا إلى الثلث بالتعصيب مع ابن ورابعها انتقل من تعصيب
إلى فرض أقل منه عكس ما قبله كانت يقال الأب أو الجسد مع الابن من ارث جميع
المال تعصيفا إلى السدس فرضا وخامسها مراجعة في الفرض كافي البنات فان بعضهم
يزاحم بعضها في الثلثين وسادسها مراجعة في التعصيب كافي البنات فان بعضهم يزاحم
بعضها في التعصيب وسابعها مراجعة بالمول كافي أم وزوج وأخت لغير أم ولا يخفى
عليك أن الخامس وما بعده لا ينعين فيه الحاجب من المحجوب بل لك أن تعتبر كل
واحد منهم حاجبا ولك أن تعتبره محجوبا به من حاشية الأمير بتصرف (قوله ذكرتها
في شرح الترتيب) قد علمتها (قوله منها الانتقال الخ) في التعبير بالانتقال مسامحة
لأنه فرع عن ثبوت المنقل عنه أولا كان ثبت للزوج النصف أولا ثم ينقل عنه
إلى الربع وأجيب بأنه اعتباري فيلاحظ أن له النصف أولا ثم انتقل عنه إلى الربع
ويؤيد ذلك أن ارث الزوج للنصف شرطه عدم الفرع الوارث وارثه للربع شرطه
وجوده والاصل عدمه وقوله من فرض أي كالنصف وقوله إلى فرض أقل منه أي
كالربع (قوله ويعلم أكثرها) أي أكثر الأنواع السبعة (قوله وحجب حرمان) أي
حجب يترتب عليه الحرمان وهو مطوف على قوله حجب نقصان (قوله وقد سبق
بعضه) أي كحجب الأخ الأب بالأخ الشقيق وقوله شيئا منه أي من أفرادها وقوله
مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله والجسد محجوب عن
الميراث) أي عن الارث وقوله بالأب أي بسبب الأب (قوله لأنه أدلى به) أي لأن

وهو قسمان حجب بالأوصاف
وهي الموانع السابقة
وحجب بالأشخاص
وهو المراد عندنا إطلاق
وهو المقصود بالترجمة وهو
قسمان حجب نقصان وهو
سبعة أنواع ذكرتها في شرح
الترتيب منها الانتقال من
فرض إلى فرض أقل منه
كحجب الزوج من النصف
إلى الربع ويعلم أكثرها
مما سبق وبما سياتي
لأنه أمل وحجب حرمان وقوله
سبق بعضه في العصبات
وذكرها شيئا منه مقدما
حجب الأصول فقال (والجسد
محجوب عن الميراث بالأب)
لأنه أدلى به

وقوله (في أحواله) أي الأب
أو الجد (الثلاث) يشير به
إلى الأحوال الثلاثة التي
ذكرتها من الأثر بالفرض
أو التعصيب أو بهما وتسقط
الجدات من كل جهة) أي
من جهة الأم أو من جهة
الأب (بالأم) أما التي من
جهة الأم فلا دلالة لها وأما
التي من جهة الأب فلا تكون
الأم أقرب من يرث بالأمومة
(فافهمه) أي ماذا كثرته لك
(وقس ما أشبهه) فيجب
كل جد قريب كل جد
أبعد منه لادلائه به وتجب
الجدات بعضهن بعضا على
التفصيل السابق ويجب
كل من الأب أو الجد الجدة
التي تدلى به دون غيرها
(وهكذا) يسقط (ابن
الابن) وبنت الابن (بالابن)
وكذا كل ابن ابن وبنت ابن
فإلّا بن ابن ابن أقرب منه
(فلا تبغ) أي تطالب (عن)
هذا (الحكم الصحيح) أي
المجموع عليه (عدلا) أي ميلا
إلى حكم باطل بأن تورث
ابن ابن مع ابن

الجدات تنسب إلى الميت بواسطة الأب (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يشير به إلى
وقوله في أحواله بمقتضى أن الضمير للأب أو للجد كما أشار إليه الشارح وقوله من الأثر
بالفرض الخ بيان للأحوال الثلاث (قوله وتسقط الجدات من كل جهة) أي تسقط
من الودثة وقوله أي من جهة الأم أو من جهة الأب أي أو من جهة أمها أو من جهة أبيها
فلا دلالة لها (أو) أي تسقط
أما سقوط التي من جهة الأم فتثبت لادلائها بالأم وقوله وأما التي من جهة الأب
فلا تكون الأم الخ أي وأما سقوط التي من جهة الأب فتثبت لكون الأم الخ ووجه
كون الأم أقرب من يرث بالأمومة أنها ترث بالأمومة بلا واسطة والجدات يرثن
بالأمومة بواسطة والتي من جهة الأب ترث بالأمومة بواسطة الأب أي باعتبار
كونها أم أب والتي من جهة الأم ترث بالأمومة بواسطة الأم أي باعتبار كونها أم أم
ولهذا يتضح معنى أماتها فيما سبق (قوله فافهمه) أي اعلم وقوله أي ماذا كثرته أي
من حب الجد بالأب وسقوط الجدات بالأم (قوله وقس ما أشبهه) أي في حب البعد
بالقريب والضمير لما ذكر من حب الجد بالأب وحب الجدات بالأم وبين الشارح
ما أشبهه حب الجد بالأب بقوله فيجب كل جد قريب كل جد أبعد منه وبين ما أشبهه
حب الجدات بالأم بقوله وتجب الجدات بعضهن بعضا البعض الجاهل بالجد
القريبة من جهة الأم والبعض المحبب كالجددة البعيدة من جهة الأب وقوله ويجب
كل من الأب أو الجد الجدة التي تدلى به أي جدة الميت التي تدلى بكل من الأب
أو الجد فالأب يحب الجدة التي تدلى به وهي أمه وأمهاتها والجد يحب الجدة
التي تدلى به وهي أمه وأمهاتها وقوله دون غيرها أي غير التي تدلى به كأم الأم وأم
الأب بالنسبة للجد (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي ماذا ذكر وبين الشارح مفاد
التشبيه بقوله يسقط وقوله ابن الابن مبتدأ خبره هكذا قبله وقوله وبنت الابن
أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف وقوله بالابن أي وبنت
الابن وقوله وكذا كل ابن ابن وبنت ابن الخ أي فيسقطان حال كونهما نازلين
بابن ابن أقرب منهما (قوله فلا تبغ الخ) أي إذا علمت ماذا كثر فلا تبغ الخ رقا
عن هذا الحكم أي الذي هو حب ابن الابن بالابن ويحتمل شموله لحب الجد
بالأب والجدات بالأم وقوله مع ذلك المشهور وقراءته بكسر الدال لا كفتحها لأن ما جاء على
ففتحها الآن ما جاء على معن مما فعله على وزن ضرب يضرب فإن أريد منه الحدث
فقياسه الفتح وإن أريد منه المكان أو الزمان فقياسه الكسر والمراد منه هذا الحدث
كما أشار إليه الشارح بقوله أي ميلا فقياسه الفتح ويكون الكسر سماعا وقوله

أن تورث الخ تصويراً للحكم الباطل (قوله وتسقط الاخوة) أي جنسهم فيشمل
 الواحد والاكثر وقوله سواء كانوا اشقاء الخ تعميم أقول في الاخوة وقوله وسواء كانوا
 ذكورا الخ تعميم فإن فيهم وقوله بالبنين أي جنسهم المصادق بالواحد والاكثر كما
 أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ وقوله وسيصرح به في بني الابن أي بقوله سبيان
 فيه الجمع والوحيدان (قوله وبالاب الادنى) أي وتسقط الاخوة بالاب الادنى أي
 الاقرب واحترز به عن الاب الاعلى كما أشار إليه الشارح بقوله دون الاعلى فلا
 تسقط الاخوة به وقوله وهو أي الاعلى (قوله كما روينا) الاولى قراءته بالبناء
 للمجهول وخينثذ فاصله روى لنا فدخله الحذف للجار والابصال للضمير وصرح قراءته
 بالبناء للمعلوم وهو الذي يشير إليه الشارح وكأنه لم يرتض الا قول لان الحذف
 والابصال سماعي (قوله ذلك) أي سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى واسم
 الإشارة مفعول وبنما على بناءه للمعلوم وقوله في معنى ما ورد الخ أي بسبب اخذ
 بمفهوم معنى اللفظ الذي ورد في القرآن وهو لفظ الكلاله في آيتها أعني قوله تعالى
 وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة الآية وقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم
 في الكلاله الآية فالآية الاولى تفيد بمفهومها يجب الاخوة للام بالولد أو بالوالد
 والثانية تفيد بمفهومها أيضا يجب الاخوة للاشقاء أولابهما فإذا ه المعنى (قوله
 فان الكلاله من لم يخلف الخ) أي ومفهومه أن من خلف ولدا أو والدا فلا شيء لاخوته
 فيعلم من هذا سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى (قوله أو كما روينا ما يؤدي
 الى ذلك) أي الى سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى وأرمانعة خلوتجوز الجمع
 وكذلك أوالتي فيما بعد فان ذلك كما هو مروي عن القرآن مروي عن الرسول ومروي
 عن الفقهاء والغرضيين وغيرهم وقوله في قوله أي من قوله في معنى من البيانية
 لانه بيان لما يؤدي الى ذلك وقوله فسابق فلاولى الخ وفي رواية فهو الأولى الخ
 وفي رواية فسأبقت الفروض الخ وفي رواية فسأبقت الورثة الخ (قوله ولا شك
 ان كلاله الخ) هذه ضمنية للحديث بين بها الشارح وجه كونه يؤدي الى سقوط
 الاخوة بالابن وبالاب وقوله وكذا ابن الابن الخ أي بذلك ليسين انه يعلم من
 الحديث وان كان ابن الامن سيد كره المصنف (قوله أو كما روينا ذلك) أي سقوط
 الاخوة بالبنين وبالاب وقد عرفت ان أرمانعة خلوتجوز الجمع وقوله وغيرهم
 أي من بقية العلماء وقوله فانه مجمع عليه أي لان هذا الحكم مجمع عليه فهو تعلقيل
 لقوله عن الفقهاء والغرضيين وغيرهم (قوله ولما كان الابن حقيقة خاصا الخ)
 أي ولما كان الابن حال كونه حقيقة خاصا الخ وقوله وكان ابن الابن الخ عطف على

(وتسقط الاخوة) سواء
 كانوا اشقاء أولاب أولام
 وسواء كانوا ذكورا أو إناثا
 أو خناثي (بالبنين) والمراد
 الواحد ذكرا أو إناثا وهو معلوم
 وسيصرح به في بني الابن
 (وبالاب الادنى) دون الاعلى
 وهو الجد (كما روينا) ذلك
 في معنى ما ورد في القرآن
 العزيز فان الكلاله من لم
 يخلف ولدا أو والدا أو كما
 روينا ما يؤدي الى ذلك
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في قوله فسابق
 فلاولى رجل ذكر ولا شك
 ان كلاما من الابن والاب
 وكذا ابن الابن أولى من
 الاخوة أو كما روينا ذلك
 عن الفقهاء والغرضيين
 وغيرهم فانه مجمع عليه
 ولما كان الابن حقيقة
 خاصا بان الصلب وكان ابن
 الابن كالأب في حجب
 الاخوة إجماعا

كان الاولى وقوله اجماعا أى بالاجماع وهو دليل لكون ابن الابن كالابن وقوله
 صرح بذلك أى بكون ابن الابن كالابن فى حب الاخوة وقوله بقوله أى فى قوله
 فالباء الثانية بمعنى فى والباء الاولى للتعدية (قوله وبني البنين) أى وتسمي
 الاخوة بجنس بني البنين الصادق بالواحد والاكثر كما سيصير به (قوله كيف
 كانوا) كيف اسم استهزام فى محل نصب على أنه خبر لكان ان كانت تافهة أو على
 أنه حال ان كانت تامة بمعنى وحدوا الواو واسمها على الاول وطاقها على الثانى وقوله
 على أى حالة تفسيره كيف على كل من الاحتمالين وان أفهم كلام بعضهم قسره على
 الثانى وقوله من قرب أو بعد بيان لاى حالة (قوله ولما كان من المعلوم الخ) كان
 الاخصر منه أن يقول ولما كان الواحد من بني البنين وكذا من البنين كالجمع فى حب
 الاخوة صرح بذلك بقوله سميان الخ وقوله بأنه أى المحال والشان والقاعدة أن خبر
 الشان يفسره ما بعده وهو هناك قوله ليس المراد الخ وقوله الجمع بالنصب على أنه
 خبر ليس وقوله بل الواحد الخ اضرب انتقالي وقوله فى ذلك سواء أى مستويان
 فى حب الاخوة وقوله صرح بذلك أى بكون الواحد والجماعة سواء وقوله بقوله
 أى فى قوله كما تقدم غير مرة (قوله سميان) بكسر النون ثنية سى وهو خبر مقدم
 والجمع وما عطف عليه مبتدأ مؤخر وقوله أى سواء تفسير سميان وقوله فيه متعلق
 بسميان والخبر للحكم السابق كما اشار اليه الشارح بقوله أى الحكم الخ (قوله
 الجمع) المراد به ما فوق الواحد فيصدق بانثنين فأكثر كما أشار اليه الشارح بقوله
 الصادق الخ (قوله والوحدان) بضم الواو جمع واحد كرعيان جمع راع وشبان
 جمع شاب كفى القاموس والصحيح أو بكسر الواو جمع أحاد بمعنى واحد كغلمان
 جمع غلام وضبطه العلامة الحنفى بالكسر وجعله جمع الواحد ثم حكم بشذوذه
 وهو تليق لا يعول عليه كما قاله المحقق الامير (قوله جمع واحد) لكن الجمع
 ليس مراد ابل المراد به الواحد محاذر من اطلاق اسم الكل وارادة الجزء
 لان المفرد جزء الجمع وانما كان المراد به الواحد لقابلية الجمع المراد به ما فوق الواحد
 (قوله فلا تظن الجمع شرطا) تفريع على قوله سميان فيه الجمع والوحدان أى
 فلا تظن الجمع الواقع فى عبارة المصنف شرطا فى جمعهم الاخوة (قوله ولما كان
 الاخوة للام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله عن يحجب به الاشياء أى وهو
 ثلاثة الابن وابن الابن والاب فالاخ الشقيق يحجب بثلاثة والابح لا يحجب
 بهؤلاء الثلاثة وبالاخ الشقيق وكذلك الشقيقة اذا صارت عصبية مع الغير
 كما تقدم وابن الاخ الشقيق يحجب بهؤلاء وبالجد وبالاخ للاب وكذلك الاخت

صرح بذلك بقوله (أو بنى
 البنين كيف كانوا) أى
 على أى حالة كانوا من قرب
 أو بعد ولما كان من المعلوم
 انه ليس المراد بنى البنين
 وكذا بالبنين فى حب الاخوة
 الجمع بل الواحد والجماعة
 فى ذلك سواء صرح بذلك
 بقوله (سميان) أى سواء
 (فيه) أى الحكم المذكور
 وهو حب الاخوة بهم
 (الجمع) الصادق بانثنين
 فما زاد (والوحدان) جمع
 واحد فلا تظن الجمع شرطا
 ولما كان الاخوة للام
 يحجبون به الاشياء

للأب إذا صارت عصبية مع الغير كما مر وابن الأخ للأب يحجب بهؤلاء وبابن الأخ
 الشقيق والعم الشقيق يحجب بهؤلاء وبابن الأخ للأب والعم للأب يحجب بهؤلاء وبابن
 الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بهؤلاء وبابن العم للأب وابن العم للأب يحجب بهؤلاء
 وبابن العم الشقيق والمولى المعتق ذكرنا كان أو أنثى يحجب بهؤلاء وبابن العم للأب
 أم من الأولوة تصرف (قوله وزيادة على ذلك) أي ويزائد على ما يحجب به الأشقاء
 فالزيادة بمعنى الزائد ولذلك قال صرح بالزائد يصح أن يكون على تقدير مضاف
 أي ذي زيادة والموج لذلك أن الزيادة لا تحجب وانما يحجب الزائد الذي هو ذو الزيادة
 (قوله صرح بالزائد) جواب لما وقوله بقوله أي في قوله كما مر مرارا كثيرة (قوله ويفضل
 ابن الأم) أي ويزيد الأخ للأم على الأخ الشقيق والأخ للأب فيعلم من ذلك أن الأخ
 للأم يسقط بما يسقط به الأخ الشقيق والأخ للأب من الابن وابن الابن والأب ويزيد
 عليهم ما يابى يسقط بما سببه من الجد والبنت وبنت الابن فيسقط ب ستة ولا يسقط
 بالأخ الشقيق (قوله وكذا بنت الأم) أي فابن الأم ليس بقيد وقوله وهما أي ابن الأم
 وبنت الأم وقوله الأخ والأخت للأم فالمراد من ابن الأم الأخ للأم والمراد من بنت
 الأم الأخت للأم (قوله بالاستسقاط) متعلق بيفضل وكان المناسب لقوله سابقا
 وتسقط الأخوة الخ أن يعبر بالسقوط لأنه لاحق هنا اسقاط الغير له والخطب سهل
 وقوله بالجد أي بسبب الجد (قوله فافهمه) أي فاعلم الحكم المذكور وهو
 اسقاط الأخ للأم بالجد وهو المراد باسم الإشارة في قول الشارح أي ذلك فهو تفسير
 للضمير وقوله فهمه ما صححنا أي مطابقا للواقع وقوله على احتياط أي ثبت وقوله
 ويقين أي جزم وقوله لا على شك وتردد العطف فيه للتفسير (قوله وبالنات) أي
 ويفضل ابن الأم بالاسقاط بالنات أي بمنسبهن الصادق بالواحدة فأكثر
 كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله وبنت الابن أي بمنسبهن الصادق
 بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله كذلك أي الواحدة فأكثر (قوله
 كما صرح به) أي بأن المراد بالواحدة فأكثر في البنات وبنت الابن وقوله بقوله أي
 في قوله فالبناء يعني في وقوله جمعنا ووجدنا أي سواء كن جمعنا وهو ما فوق الواحدة
 فيصدق باثنين فأكثر أو وجدنا بضم الواو وكسر ها والمراد به الواحدة بدليل
 مقابله بقوله جمعنا كما تقدم (قوله فقل لي زدني) أي لانه ينبغي طلب الزيادة
 من العلم قال تعالى وقل رب زدني علما وقوله من هذا العلم المتفق عليه وغيره أي
 لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم (قوله فتخلص) أي من كلام المصنف وقوله أن
 الأخوة للأم المراد بهم ما يشمل الأخوات للأم وقوله يحجبون بستة أي بأحد ستة

وزيادة على ذلك صرح
 بالزائد بقوله (ويفضل ابن
 الأم) وكذلك بنت الأم
 وهما الأخ والأخت للأم
 بالاستسقاط أي الحجب
 بالجد فافهمه أي ذلك
 فهم ما صححنا (على احتياط)
 ويقين لا على شك وتردد
 (وبالنات) الواحدة فأكثر
 (وبنت الابن) كذلك كما
 صرح به بقوله (جمعنا
 ووجدنا) من البنات
 وبنت الابن (فقل لي
 زدني) من هذا العلم المتفق
 عليه ومن غيره فتخلص أن
 الأخوة للأم يحجبون بستة
 بالابن وابن الابن والبنت
 وبنت الابن والأب والجد
 إجماعا لآية الكلاله
 الاولى

وقوله بالان وابن الابن الخ يدل من قوله بسنة وقوله اجماعاً أي بالاجماع وقوله
 الآية الكلاية الأولى أي لفهومها وآية الكلاية الأولى من قوله تعالى وان كان
 رجل يورث كلاله الخ وقيد بالأولى لأنها المثبتة للمدعي بفهومها لسكون المراد
 بالاخوة فيها الاخوة للام وأما آية الكلاية الثانية التي هي قوله يستفتونك
 قل الله يفتيكم في الكلاية الخ فالمراد بالاخوة فيها الاخوة لابوين أو لاب (قوله
 لان الكلاية من لم يخلف ولداً والداً) أي لان معنى الكلاية ميت لم يخلف ولداً
 وان نزل ولداً والداً وان علا وقوله وقيل فيه اغتر بذلك مما ذكرته في شرح الترتيب أي
 وقيل في الكلاية غير هذا القول مما ذكرته في شرح الترتيب قال فيه وقيل الكلاية
 اسم للورثة اذ لم يكن فيهم ولد ولا والد وقيل ميت فاقد للولد وقيل ورثته فاقدوه
 وروى ان توقف فيها عن عمر رضى الله عنه اه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف
 بقوله

وفي المراد بالكلاية اختلف * والا كثرون أنه مما عرف
 فقيل وارثون ما فيهم ولد * والدوقيل ميت فقد
 دين وقيل فاقد للولد * أو وارثين فاقدوه فاعد
 والتوقف في حناه بروى عن عمر * وعز وسابق إلى الجمل اشهر

(قوله لكن خص الخ) هذا استدراك على قوله الآية الكلاية مع قوله لان
 الكلاية من لم يخلف ولداً والداً لان الام والجدة دخلتا في ذلك والتخصيص
 في الحقيقة لاه فهوم وهو أنه لو لم يكن كلاله بأن كان له ولداً أو والد لا ميراث للاخوة
 فيخرج من ذلك الام والجدة وكذلك خص من مفهوم الكلاية في الآية الثانية
 البنات فانما لا تنجب الاخوة الا شقاء أو لاب والعمدة في ذلك السنة (قوله ثم بنات
 الابن) أي جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما اشار إليه الشارح بقوله الواحدة
 فأكثر وقوله يسقطن أي من عدد الورثة لمجبهن بالبنات عند حوزهن الثلثين
 (قوله متى حاز البنات الثلثين) أي متى استحق البنات الثلثين بأن كن اثنتين
 فأكثر فالمراد من الحيابة الاستحقاق لا الاخذلانه لا يتوقف سقوط بنات الابن
 عليه والمراد بالبنات ما يشمل بنتين فأكثر ولا يخفى أن جواب الشرط محذوف
 دل عليه ما سبق والتقدير متى حاز البنات الثلثين سقطت بنات الابن (قوله
 يافتي) أي يا من له تنبيه في القرائن شاهاً بالام لا سخياً أم لا وان كان الفتي في الاصل
 الشباب أو الصغى كما سيذكره الشارح وفيه إشارة إلى أنه ينبغي لطالب العلم عرف
 زمن الشبوية في طلب العلم لانه زمن القوة والنشاط المحتاج اليه ما فيه وينبغي له

لان الكلاية من لم يخلف
 ولداً والداً وقيل فيه
 غير ذلك مما ذكرته
 في شرح الترتيب
 خص من الكلاية الام
 والجدة ولا يجبيان ولد الام
 بالاجماع (ثم بنات الابن)
 الواحدة فأكثر (يسقطن
 متى حاز البنات الثلثين)

أيضا ان يكون سخيا فية كرم بنفسه وبذل ماله في طلب العلم ليحصل له مقصوده
 (قوله لفهوم قول ابن مسعود الخ) أي فان مفهوم قوله ولينت الابن السادس
 كما في الثانيين أنه لو كل الثلثان للبنات بأن كن اثنتين فأكثر فلا شيء بانت
 الابن وقوله حيث قال أي لانه قال ولو حذف ذلك ماضو ويكون ولينت الابن
 السادس الخ مقول القول في قوله لفهوم قول ابن مسعود وقوله وأخبر أن ذلك الخ
 أي حيث قال لا تضيبن فيه بآية قضاء النبي صلى الله عليه وسلم وغرض الشارح بذلك
 دفع ما قد يقال كيف يقول وقد يستدل بكلام ابن مسعود مع أن كلام الصحابي
 ليس بحجة ووجه الدفع أنه أخبر بأن ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم
 فالمستدل به في الحقيقة هو قضاء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والفتي في الاصل)
 أي في اللغة أنه قال في الاصل لان المراد به هنا من له نفيه في الفرائض وقوله الشاب
 أو السخي هما اطلاقا للفتي (قوله الا اذا عه من الذكر) أي الا اذا قوا من الذكر
 أخوا كان أولا فلا يسهطن (قوله من ولد الابن) بقطع المهمة للرزق ومن بيانية مشوبة
 بتبعيض أي الذي هو بعض ولد الابن وقوله وهو القريب المبارك أي الذي جعل
 الله فيه بركة وسما في تعريفه في الفائدة وقوله سواء كان في درجة بنت الابن أي
 بأن كان أخاها أو ابن عها وقوله أو أيرل منها أي بأن كانت عمته أو عمة أبيه أو جده
 وقوله لا احتياجهما إليه أي لا احتياج بنت الابن الى الذكر من ولد الابن وهو علة
 لتعصيبه لها فكأنه قال وانما عه بها لا احتياجهما إليه وانما احتياجهما إليه لانه لم
 يفضل لها من الثلثين شيء (قوله على ما ذكرنا) أي حال كون ذلك جاريا على
 ما ذكره الفرزيون ولا يخفى ما في آخر المضارعين من التجنيس وقد تقدم مستوفي
 عند قوله وهكذا ان كثروا أو زادوا الخ وقوله أي الفرزيون تفسير للضمير وهو
 الواو وهم مملوون من السياق (قوله وقدمته في باب التعصيب) أي في شرح قوله
 والابن والاخ مع الاناث * يعصبانهن في الميراث
 (قوله خلافا لابن مسعود) أي حال كونهم مخالفين لابن مسعود فهو حال
 من الواو في ذكره ووافق ابن مسعود أبو ثور من أئمتنا وعلم من كلام الشارح
 ان في المسئلة قولين وفيها قول ثالث للبصريين وهو التفصيل بين أن يكون ابن
 الابن في درجته افيهم سواء أن يكون أنزل منها فلا يعه بهما في المسئلة ثلاثة أقوال
 (قوله حيث جعل الخ) أي لانه جعل الخ وانما جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر
 خاصة وأسقط بنات الابن لانه لو جعل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لزدحق
 البنات على الثلثين ولا يزدحقهن على الثلثين ولان الانثى انما تصير عصة بالذكر

لفهوم قول ابن مسعود
 رضى الله عنه السابق
 في بنت وبنت ابن وأخت
 حيث قال للبنت النصف
 ولينت الابن السادس
 كما في الثانيين وأخبر أن ذلك
 بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم
 والفتي في الاصل
 الشاب أو السخي (الا اذا
 عه من الذكر من ولد
 الابن) وهو القريب المبارك
 سواء كان في درجة بنت
 الابن أو أنزل منها لا احتياجهما
 إليه (على ما ذكرنا) أي
 الفرزيون وقدمته في باب
 التعصيب خلافا لابن
 مسعود رضى الله عنه
 حيث جعل الفاضل بعد
 فرض البنات للذكر خاصة
 وأسقط بنات الابن

إذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد كالبنات والاخت وأما إذا لم تكن كذلك فلا تميز به عصبية كبنات الاخ وبنات العم وأجيب عن الاول بأن استحقاق البنات بالفرض واستحقاق بنات الابن بالعصبة وبأسبابان مختلفتان وعن الثاني بأن بنات الابن صاحبة فرض عند الانفراد ألا ترى أنها تأخذ النصف عند عدم لبنات بخلاف بنات الاخ وبنات العم (قوله ما قلناه في بنات الابن مع بنات العم) أي من سقوط بنات الابن مع بنات العم وقوله يجرى في كل بنات ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين الخ وتسقط بنات الابن الازالة مع من ذكر (قوله كبنات ابن مع بنات ابن) لبنات الابن الثلثان ولا شيء لبنات ابن الابن الا اذا عصبها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكنت وبنات ابن وبنات ابن لبنات النصف وبنات الابن السدس تكمل الثلثين ولا شيء لبنات ابن الابن الا اذا عصبها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكنت ابن وبنات ابن وبنات ابن ابن لبنات الابن النصف وبنات ابن الابن السدس تكمل الثلثين ولا شيء لبنات ابن الابن الا اذا عصبها من في درجتها أو أسفل منها (قوله فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث) أي لاستغراق الثلثين كليين والباقي يرد عليهم ان لم يكن هناك عاصب (قوله الا اذا كان معها) أي مع النازلة (قوله كما سبقت الاشارة الى ذلك) أي في باب التعصبة حيث قال هناك وتزيد بنات الابن بأنه يعصبها ابن ابن في درجتها مطلقاً ويعصبها ابن ابن أنزل منها إذا لم يكن لها شيء في الثلثين الخ (قوله ومثلان الاخوات الخ) أي في اسقاط الاخوات لاب عند استغراقهن الثلثين الا اذا كان هناك أخ لاب فيعصبهن وقديين ذلك المصنف بقوله اذا أخذن فرضهن الخ (قوله أي ومثل البنات) أشار الى أن التضمير راجع للبنات (قوله الا لا يبدلين بالقرب من الجهات) أي الا لا يتسببن الى الميت بسبب قربهن من جميع الجهات والمراد بالجميع ما فوق الواحد لأن بالقرب جهة من جهة الاب وجهة الام وكان الاولى لشارح أن يقول أي جهة الاب والام بدل قوله أي جهات الاب والام تنبيه على أن المراد بالجميع ما فوق الواحد ولذلك قال سبط المارد بنى بعد قول النظم من الجهات أي جهة الاب والام ويمكن أن يكون الجمع باقياً على حقيقة نظراً الى تعدد الجهة باعتبار تعدد الاخوات لانه لكل أخت جهتان فيجتمعا أن يكون انبان الشارح بالجمع في التفسير اشارة لذلك أفاده الرشيدى (قوله وهن) أي الاخوات الا لا يبدلين بالقرب من الجهات (قوله اذا أخذن فرضهن) أي اذا أخذن الشقيقات مفروضهن وفي بعض النسخ حفظهن أي نصيبهن والمراد بالاخذ

بتمتة * ما ذكرناه في بنات
ابن ابن مع بنات العم يجرى
في كل بنات ابن نازلة مع من
يستغرق الثلثين من بنات
ابن العاليات كبنات
ابن ابن مع بنات ابن وكنت
وبنات ابن وبنات ابن ابن
وكنت ابن وبنات ابن ابن
وبنات ابن ابن ابن فلا شيء
للنازلة في الصور الثلاثة
الا اذا كان معها في درجتها
أو أسفل منها ابن ابن
فيعصبها كما سبقت
الاشارة لذلك والله أعلم
(وهناهن) أي ومثل البنات
(الاخوات الا لا يبدلين
بالقرب من الجهات) أي
جهات الاب والام وهن
الاخوات الشقيقات (اذا
أخذن فرضهن واقياً)

الا انه دخله الطي على التخفيف وقوله وابنه أي ابن ابن الاخ وقوله وان نزل غاية
 في ابنه وقوله سواء كان شقيقا أو لاب تعميم في الاخ وقوله بالمعصب بكسر الصاد
 المشددة لانه اسم فاعل ومفعوله ما بعده (قوله من مثله) يحتمل ان من فكرة موصوفة
 ومثله بالنسب على انه صفة بمعنى مماثل له أي تنفي مماثله له في الدرجة ويحتمل انها
 موضوعة ومثله بالرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف أي التي هي مثله وحذف صدر الصلة
 هنا نادرا لعدم الطول وقوله من بنات الاخ بيان لمن مثله وهو شامل لاختواته وبنات
 عمه وقوله لانهن من ذوى الارحام الاولى من ذوات الارحام وهو تعليل لعدم
 تعصمهن (قوله أو فوقه) عطف على مثله على الوجهين فيه وهو معلوم بالاولى من
 المعطوف عليه كما سيظهر اليه الشارح بالتعليل وقوله في النسب تنازعه كل من مثله
 وفوقه وقوله من بنات الاخ أي الا لاقى فوقه وهو بيان لمن فوقه وقوله لذلك أي
 لانهن من ذوى الارحام وفي بعض النسخ كذلك بالكاف بدل اللام والاولى أظهر
 وقوله أو من الاخوات أي الاب وهو عطف على من بنات الاخ وقوله المحتاجات اليه
 أي لانه ليس هن شيء في الثلثين وقوله لانه الخ تعليل لعدم تعصم بنات ابن الاخ من
 فوقه من خصوص الاخوات لانه قد عدل ذلك في بنات الاخ ويحتمل دخولهن
 ويكون التعليل بالنسبة لهن تأكيذا (قوله فائدة) أي أولى بدليل ما سيأتى من
 قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وانما حذف الوصف هنا للعلم به (قوله القريب
 المبارك) أي الذي جعل الله فيه البركة وقوله هو من لولاه اسقطت الا تبنى الخ أي
 كان الابن مع بنت الابن عند استغراق البنات لثلاثين وقوله سواء كان أخاها
 مطلقا أي عن التقييد بكونه في أولاد الابن فيشمل الاخ للاب مع أخته وقوله أو ابن
 عمها أي بأن كانت بنت ابن مع ابن ابن آخر وقوله أو أنزل منها أي بأن كانت
 بنت ابن مع ابن ابن ابن وقوله في أولاد الابن أي لافي الاخوة والاخوات للاب
 (قوله وأما القريب المشوم) مقابل للقريب المبارك والمشوم الذي لا بركة
 فيه من المشوم ضد اليمين وهو بضم الشين وبالواو ويصح بسكون الشين وبالهمز
 قبل الواو وهذا أصل للأول فحذفه بنقل حركة الهمز للشين وحذف
 الهمز وقوله فهو الذي لولاه لورثت أي كان الابن مع بنت الابن في الصورة
 الآتية في الشارح كما سيأتى توضيحه (قوله ولا يكون ذلك الامساويا للابن) أي
 أي ولا يكون القريب المشوم الامساويا للابن في الدرجة وقوله من أخ مطلقا
 أي عن التقييد بكونه ابنت الابن فيشمل الاخ للاخت من الاب وقوله أو ابن
 عم ابنت الابن أي بأن كانت بنت ابن مع ابن ابن آخر (قوله وله صور) أي

(بالا) وب من مثله) من
 بنات الاخ لانهن من ذوى
 الارحام (أو فوقه في النسب)
 من بنات الاخ كذلك أو من
 الاخوات المحتاجات اليه
 لانه لالم يعصب من فوقه
 درجة لم يعصب من فوقه
 بالاولى فائدة القريب
 المبارك هو من لولاه اسقطت
 الا تبنى التي يعصبها سواء
 كان أخاها مطلقا أو ابن عمها
 أو أنزل منها في أولاد الابن
 وأما القريب المشوم فهو
 الذي لولاه لو رثت ولا يكون
 ذلك الامساويا للابن من
 أخ مطلقا أو ابن عم ابنت
 الابن وله صور منها زوج
 وأم وأب وبنت وبنت ابن

للقريب المشوم صور يصور به أو قوله منها الخ أي ومنها زوج وأم وأخ للام وأخت
 شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك فلزوج النصف ثلاثة والام السدس واحد والآخر
 للام كذلك بقي واحد فيعال عليه باثنين وتكون الثلاثة لأخت فالمسئلة من ستة
 وتعمل اثمانية وسقطت لأخت للاب والآخر كذلك لاستغراق الفروض التركة
 فلولا الآخر للاب لورثت لأخت للاب السدس ~~تكملة~~ الثلثين فهو مشوم عليها
 وهذا المثال في الأخوة وهو الذي أهله المزارع (قوله فلزوج الربع) أي وهو ثلاثة
 وقوله والام السدس أي وهو اثنان وكذلك قوله وللأب السدس وقوله وللبنت
 النصف أي وهو ستة فيعال لها واحد وقوله وللبنت الابن السدس أي فيعال لها
 باثنين وقوله فتعمل المسئلة إلى خمسة عشر أي وأصاها اثنا عشر لأن فيها ربعا
 وسدسا وقوله فلو كان الخ أي هذا ان لم يكن معهم ابن ابن فلو كان الخ فهو مقابل
 لمخذوف وقوله لاستغراق الفروض ~~علة~~ سقوطها ~~أو قوله وتكون~~ اذ ذاك أي
 وتكون المسئلة وقت ذلك حاصل كما تقدم نظيره وقوله فلولا لورثت أي فلولا ابن
 لابن لورثت بنت الابن السدس وقوله فهو أخ مشوم عليها أي عاد عليها شومه
 (قوله المحجوب بالوصف) أي المحجوب بوصف قام به من الأوصاف السابقة في قول
 المصنف ويمنع الشخص من الميراث الخ وقوله وجوده كعدمه أي لانه والحالة هذه
 كالاجنبي وقوله فلا يجب أحدا تقربا على قوله وجوده كعدمه وقوله لا حرمانا
 ولا نكحنا هذا ما عليه جماهير العلماء ونقل عن ابن مسعود أن الكافر والقاتل
 ولزريق يجب غيره حرمانا ~~لكن~~ لم يصح عنه والجميع عنه انهم لا يجبون أحدا
 حرمانا وذهب ابن مسعود إلى يجب الزوجين والام نقصانا بالولد والأخوة الكفار
 والأرقاء والقاتلين لظاهر قوله تعالى فإن كان له أخوة ولم يقل وارثين ولا غير وارثين
 أفاده الرشيدى (قوله والمحجوب بالشخص) أي حرمانا كما هو معلوم من الإطلاق
 وقوله لا يجب أحدا حرمانا لا يقال يراد الآخر المشوم لانه محجوب بالشخص وقد يجب
 أخيه حرمانا لانه قول الآخر المشوم ليس محجوبا بالشخص وانما سقط لاستغراق
 الفروض التركة ولذلك سقطت هي معه فالجواب في الحقيقة انما هو الاستغراق
 (قوله وقد يجب نقصانا) أي وقد يجب المحجوب بالشخص غيره يجب نقصان وقوله
 وذلك أي ~~كون~~ المحجوب بالشخص يجب غيره نقصانا وقوله في مسائل ذكرتها
 في شرح الترتيب قد ذكرتها هنا واحدة بقوله منها أم وأب وأخوة كيف كانوا
 أو سواء كانوا أشقاء أو آب أو أم فالأخوة مع كونهم محجوبين بالاب يجبوا الام
 من الثلث إلى السدس والثانية أم وجد وعدد من أولاد الام فللام السدس والباقي

فللزوج الربع وللأم
 السدس وللأب السدس
 وللبنت النصف وللبنت
 الابن السدس فتعمل
 المسئلة خمسة عشر ولو كان
 معهم ابن ابن سقطت
 معه بنت الابن لاستغراق
 الفروض وتكون اذ ذاك
 عئلة لثلاثة عشر فلولا
 لورثت كما بينا فهو أخ مشوم
 عليها والله أعلم فائدة ثانية
 المحجوب بالوصف وجوده
 كالعدم فلا يجب أحدا
 لا حرمانا ولا نقصانا
 والمحجوب بالشخص لا يجب
 أحدا حرمانا وقد يجب
 نقصانا وذلك في مسائل
 ذكرتها في شرح الترتيب
 منها أم وأب وأخوة كيف
 كانوا فالام السدس والباقي
 للاب ولا شيء للأخوة
 يجبهم بالاب والله أعلم

للجد ولا شيء، لا ولا دالام محجبهم بالجد فالأخوة لالام مع كونهم محجوبين بالجد
 الالام من الثلث الى السدس والثالثة أم وأخ شقيق وأخ لالاب فالالام السدس والبالقي
 فالأخ الشقيق ولا شيء، والأخ لالاب فالأخ لالاب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق محجب
 معه الالام من الثلث الى السدس والرابعة أم وأخ شقيق أولاب وجد وأخ لالام فالالام
 السدس والبالقي بين الجد والأخ الشقيق أو الذي لالاب ولا شيء، والأخ لالاب فالأخ
 لالام محجب بالجد ومع ذلك محجب مع الأخ الشقيق أولاب الالام من الثلث الى
 السدس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لالاب فالالام السدس والبالقي
 النصف والزوج النصف فهي من ستة وتقول لالام سبعة ولا شيء، والأخ لالاب فقد
 محجب مع الأخت الالام من الثلث الى السدس مع كونه محجوباً بالاستغراق الفروض
 التركة بالنظر لكونه محجوباً بالأشخاص المستغرقين للتركة والسادسة مسائل
 المعادة بجد وأخ شقيق وأخ لالاب فالأخ الشقيق بعد الأخ لالاب على الجد فيأخذ
 الثلث بولم يعد له عليه لاخذ النصف فالأخ لالاب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق محجب
 الجد من النصف الى السدس انتهى ما ذكره في شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب
 بالوصف يتأق دخوله على جميع الورثة) فقد يكون الابن رقيقاً مثلاً وكذلك الاب
 ونحوه فيجب بالوصف وهو الرق مثلاً وقوله والمحجب بالشخص نقصاناً كذلك أي
 يتأق دخوله على جميع الورثة فيجب الابن مثلاً بالشخص نقصاناً بمراجعة ابن
 آخر له وهو كذا (قوله وأما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على ستة) أي
 لا دلالة لهم الى الميت بأنفسهم وهم أقرب اليه وأقوى ادلاء فلو حجبهم غيرهم حرماناً
 لزم ترجيح الضعيف على القوي وهو متنع وقوله وهم الاب والالام الخ فهم الانوان
 والولدان والزوجان لكن الزوجان لا يجتمعان الا في مسألة المفقوف وهي نادرة
 فلذلك عدلهم بعضهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الانوان
 والولدان واحد الزوجين (قوله وضابطهم) أي الستة الذين لا يدخل عليهم المحجب
 بالشخص حرماناً وقوله كل من أدلى الى الميت بنفسه أي كل وارث انتسب الى الميت
 بنفسه لا بواسطة وقوله غير المعتق والمعتقة أي لان عصبات الولاة مؤخرون عن
 عصبات النسب بالاجماع ولان الولاة أضعف من النسب فكل منهم ما يدل الى
 الميت بنفسه ان كان محجباً بالشخص محجب حرماناً لما ذكر (قوله ولما انتهى
 الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ أي والحال انه كان الخ
 فالواو للحال وقوله من أحكام العام خبر ان كان تقدم وقوله انه اذا استغرقت الخ
 في تأويل مصدر اسمها مؤخر أي سقوط العامب عند استغراق الفروض التركة

فائدة نالمة المحجب بالوصف
 تأتي دخوله على جميع
 الورثة والمحجب بالشخص
 نقصاناً كذلك وأما المحجب
 بالشخص حرماناً فلا يدخل
 على ستة وهم الاب والالام
 والابن والبنات كل من
 والزوجة وضابطهم كل من
 أدلى للميت نفسه
 المعتق والمعتقة والله أعلم
 ولما انتهى الكلام على
 العصبات والمحجب وكان
 من أحكام العامب وان لم
 يصرح به لكونه عاماً
 اذا استغرقت الفروض
 التركة سقط العامب

نحوه كانه قال وكان سقوط العاصب عند استغراق انقروض التركة من أحكام العاصب وقوله وان لم يصرح به أى وإطلاق انه لم يصرح به وقوله لكونه معلوماً من مفهوم قوله أو كان ما يفضل بعد المفروض له اذ فهو به انه اذا لم يفضل بعد المفروض شيء فلا شيء له كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه ما ظهر في محل الاختصاص كان كفيه أن يقول سقط والضمير المستتر يعود على العاصب لتقدم ذكره (قوله الا الاخت لا غير أم في الا كدرية) أى فلا تسقط فيها مع كونها عصبية بالجد لانها تأخذ أولاً بالفرض ثم تعصب وقوله والا اخوة الاشقاء في المشتركة أى فلا يسقطون فيها مع كونهم عصبية أى لا تنقلهم الى الارث بالفرض فالاستغناء ظاهرى كما تقدم (قوله وكانت الا كدرية الخ) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب الخ وقوله ذكرهنا المشتركة جواب لما وقوله وعدها باباً أى ترجع لها باب وقوله فقالت عطف على ذكر

(باب المشتركة)

أى باب بيان المسئلة المشتركة ولقب بذلك لما فيها من انتشارك بين أولاد الابوين وأولاد الام في فرض واحد (قوله بفتح الراء) هو المشهور وكذا فتح الراء الواقعة بعد التام في المشتركة وقوله أى المشترك فيها أى فدخله الخلاف للجار والايصال للضمير وان كان سماعياً فقد وقع في كلام المؤلفين كاتقياسى (قوله وبكسرهما) أى بكسر الراء وقوله مجازاً أى عقلياً لان المشترك حقيقة المجتهد ظاهر والمشارع باطناً لكن لما كانت المسئلة مشتملة على الاخ الشقيق المشترك لا ولا دالام في قرابتها التي هي سبب في التشريك بينه وبينهم نسب انتشارك اليها فهو على حد قولهم أثبت الربيع البقل وليس مجازاً من سلاخلافان وهم فيه (قوله المشتركة سماء بعد الشين) أى مع فتح الراء بمعنى انها مشتركة فيها وبكسرهما على نسبة الاشتراك اليها مجازاً لان المشترك حقيقة هم الاخوة وقوله وتسمى بالجمارية وبالجمرية وباليمة السامية أى من أنهم قالوا هب أن أبانا حماراً واجعله حماراً ملقى في اليم (قوله وفيه نظير) أى لان المنبرية التمه تفرق اصطلاحاً في المسئلة التي سئل عنها سيدنا على وهو على المنبر كلسية أى وبعضهم علم انظر بأنه لم يثبت ورد بأنه ثبت برواية الترمذي أفاده الامير (قوله وان تجد زوجاً الخ) هكذا في أكثر نسخ المتن وفي بعضهم أو ان يكن زوج الخ وعليه اشرح بعضهم وقوله وأما اقتصر المصنف عليهم ان مثلها الجنة كما أشار اليه الشارح بقوله أوجدة لان المشتركة التي وقعت للعامة رضى الله عنهم فيها أم لا جدة لا يمكن الجدة فأكثر كلام في الحكم وقوله ورنأ

الا الاخت لا غير أم في الا كدرية والا اخوة الاشقاء في المشتركة كما أشرت الى ذلك في باب التعصيب وكانت الا كدرية مستأني في باب الجد والاخوة ذكرهنا المشتركة وعدها لها باباً يقال

(باب المشتركة)

يفتح الراء كما ضبط ابن الصلاح والنووي رحمه الله أى المشترك فيها وبكسرهما على نسبة التشريك اليها مجازاً كما ضبطها ابن يونس وحكي الشيخ أبو حامد المشتركة سماء بعد الشين وتسمى بالجمارية وبالجمرية وباليمة السامية أى من أنهم قالوا هب أن أبانا حماراً واجعله حماراً ملقى في اليم (قوله وفيه نظير) أى لان المنبرية التمه تفرق اصطلاحاً في المسئلة التي سئل عنها سيدنا على وهو على المنبر كلسية أى وبعضهم علم انظر بأنه لم يثبت ورد بأنه ثبت برواية الترمذي أفاده الامير (قوله وان تجد زوجاً الخ) هكذا في أكثر نسخ المتن وفي بعضهم أو ان يكن زوج الخ وعليه اشرح بعضهم وقوله وأما اقتصر المصنف عليهم ان مثلها الجنة كما أشار اليه الشارح بقوله أوجدة لان المشتركة التي وقعت للعامة رضى الله عنهم فيها أم لا جدة لا يمكن الجدة فأكثر كلام في الحكم وقوله ورنأ

(واخوة للام) اثنين فأكثر
(حازرا الثلثا واخوة أيضا
لام وأب) أي أشقاء ذكرنا
وأكثر ولو كان معه أب
أو أختا (و) قد (استغرقوا)
أي المذكورون غير الأشقاء
(المال) بفرض (النصب)
جميع نصيب فالسبعة ثلثه أصلها
سبعة للزوج النصف ثلاثة
وللام أو الجدة السدس
واحد وللأخوة للام الثلث
اثنان ومجموع الانصباء
سبعة فلم يبق للعصبة
الشقيق شيء فكان
مقتضى الحكم السابق
أن يسقط لاسـ تغرق
الفروض وذلك هو الذي
قضى به عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أولا وهو
مذهب الامام أبي حنيفة
والامام أحمد بن حنبل
رحمهم الله تعالى وهو أحد
قولين عندنا وأحمد بن
الرواية بين عن زيد بن
نابت رضي الله عنه ثم
وقعت لعمر بن الخطاب
فأراد أن يقضى بذلك فقال
له زيد بن ثابت هموا آباهم
كان حمارا فما زادهم الأب

الاقرب

قيداً تزيه عما إذا قام به ما مانع من الارث وقوله فورث ضبطه بعضهم بصيغة فعل
الامر والظاهر ضبطه بصيغة الماضي كما يدل عليه قوله حازر فإنه بصيغة الماضي
كما ترى (قوله واخوة للام) أي وتجوز أيضاً أخوة للام وقوله اثنين فأكثر أشار به إلى
أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله حازر والثلثا بألف الاشباع لا وزن أي استحقوه
وورثوه والجملة وصف للأخوة للام وهو لبيان الواقع أولاً احتراز عما إذا قام بهم مانع
من الارث (قوله واخوة أيضاً لام وأب) أي وتجوز مع من ذكر أخوة أشقاء كما وجدت
أخوة للام والمراد بالأخوة الأشقاء الجنس الصادق بالواحد والاكثر سواء تمحضوا
ذكر أو أؤكان معهم ذكر أو أنثى كما أشار إليه الشارح بقوله ذكرنا كثيراً (كثيراً)
(قوله وقد استغرقوا الخ) أي والحال أنهم قد استغرقوا الخ فالجملة حالية كما أشار إليه
الشارح بتقدير وقد وهذا مجرد توضيح ولا يفقد علم من المثال فلاحاجة إليه بقوله أي
المذكورون تفسير للخبر الذي هو الواو وقوله بفرض النصب أي بالنصب المفروضة
فهو من إضافة الصفة للموصوف بعد تأويل الفرض بالمفروض والنصب جمع نصيب
كما قاله الشارح (قوله فالمسئلة الخ) تفريع على ما قبله وقوله أصلها ستة أي خرج
السدس الذي هو فرض الام أو الجدة ولا نظر لفرض الزوج وفرض الأخوة للام
لدخول مخرج كل منهما ما في مخرج السدس ويختلف فتحكيها باختلاف عدد
الأخوة من الصنفين فلو كان فيهما أخ وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث
وهو اثنان بين الأربعة بالسوية لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة
لا تقسم وتوافق بالنصف فيضرب نصف الأربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر ومنها
تصح فالزوج ثلاثة في اثنين بسبعة والام أو الجدة واحد في اثنين باثنين وللأخوة
اثنان في اثنين بأربعة بين الأربعة كل واحد منهم أفاده الرشيد (قوله فكان
مقتضى الحكم السابق) أي وهو أنه إذا استغرقت الفروض التركة سقط
العاصب وقوله لاسـ تغرق الفروض أي لاسـ تغرقها التركة وقوله وذلك أي
سقوط الشقيق وقوله هو الذي قضى به عمر أي هو الذي حكم به (قوله ثم وقعت لعمر
ابن الخطاب) أي في العام المقبل كما في شرح الترتيب وقوله فأراد أن يقضى
بذلك أي أن يحكم بالسقوط وقوله فقال له زيد الخ كون قائل ذلك هو زيد هو
الاعتماد كما رواه غير واحد منهم البيهقي وقوله هموا آباهم كان حمارا أي افترضوا
آباهم كان حمارا وهذا كناية عن عدم اعتبار قرب الأب فيجعل كالحمار والخطاب
أما المعروف وحده والجمع للتعظيم وإماله ولمن كان معه من الصحابة وفي بعض الروايات
هب وهي ظاهرة (قوله فما زادهم الخ) هذا تعليل لمحذوف والنقد لا يجرمون

حينئذ بالقرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب وقوله ولو كان الخ تفريع
على قوله بالسوية وقوله فيم أى في هذه المسئلة التي هي المشتركة وقوله أخذت
كواحد من الذكور أى لما علمت من أن الاخوة الاشقاء انما يرثون حينئذ بالفرض
من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب (قوله فهذه المسئلة المشتركة) أى
إذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعد معرفة حكمها أو قول لك هذه المسئلة اسمها
المشتركة وأشار اليها بإشارة الحاضر القررب لا يستصارعها وقربها منادى وقوله
المشهورة أى بهذا الاسم وقوله من زمن الصحابة بيان لا يتبدل من الشهرة وقوله
الى هذا الوقت بيان لانهائه (قوله ولا بد في تسميتها الخ) أى ولا بد في تسمية هذه
المسئلة بما ذكر من المشتركة والحجارية والحجرية واليمنية من هذه الاركان الاربعة
والا فلا تسمى بما ذكر ولا بد في الحكم فيها بما ذكر من التشريك بينهم في الثلث
من هذه الاركان الاربعة والا فلا يحكم فيها بما ذكر وقوله بما ذكر راجع للتسمية
والحكم (قوله وهي) أى الاركان الاربعة وقوله وذو سدس أى صاحب سدس
وقوله من أم أوجدة بيان لذى السدس والتعبير بذى السدس اشتمل من التعبير
بالام وان كانت هي التي وقعت للصحابة كما تقدم (قوله ومحرز أركانها) مبتدأ
ومابعده عطف عليه والخبر قوله هذا كور في المطولات فلم يكن زوج أو ذو سدس
من أم أوجدة أو ابن من ولد الام لبقى شيء بعد الفروض تأخذ من الاشقاء تعصبا
ولو كان بدل الاشقاء اخوة لاب لسقطوا باستغراق الفروض التركية وكذا لو كان
أخ لاب وأخت كذلك فقسقط الاخت مع الاخ ويسمى الاخ المشوم ولو كان
بذلهم أخت شقيقة أو لاب لا يعمل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لاب أعيل
لهما بالثلثين أو خنثى شقيق فتعقد برذكوته بشارك الاخوة للام في الثلث
وبتعقد برأثوته لا بشارك بل يعال له فيجعل للذكير مسئلة وللتأنث مسئلة
وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتى الذكر والتأنث ويعامل
كل بالاضرفى حقه ويوقف ما بقى فمسئلة الذكور مع تعقد ران أولاد لام
اثنان تصح من ثمانية عشر لان أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس
واحد يبقى اثنان على ولدى الأم والشقيق فلا ينقسم الاثنان على الثلاثة فتضرب
الثلاثة في ستة ثمانية عشر فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة والأم واحد في ثلاثة
بثلاثة واسكن واحد من ولدى الأم والخنثى اثنان ومسئلة الانثى من تسعة لانه
يعال بالنصف للاثني الشقيقة فتعول من ستة الى تسعة وبين المسألتين بداخل
لان التسعة داخلة في الثمانية عشر فيكتفى بالأكبر ويجعل هو الجامعة فتصح

(فهذه المسئلة المشتركة)
المشهورة من زمن الصحابة
رضى الله عنهم — اسم الى هذا
الوقت ولا بد في تسميتها
والحكم فيها بما ذكر
هذه الاركان الاربعة
وهي زوج وذو سدس من
أم أوجدة واثنان فأكثر
ومحرز أركانها

المسألة من ثالث الجماعة وهي ثمانية عشر فاذا قسمت الثمانية عشر التي هي
 الجماعة على مسألة التذ كبير وهي ثمانية عشر لكان خرو السهم واحدا فهو جزء
 سهم مسألة الذكورة ولو قسمت على مسألة التأنيث وهي تسعة لكان جزء السهم
 اثنين فهو ما جزء سهم مسألة الانوثة فلزوج من مسألة الذكورة تسعة في واحدة
 تسعة ومن مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى الستة فقط معاملة له
 بالاضر في حقه وهو الانوثة واللام من مسألة الذكورة ثلاثة في واحد بثلاثة ومن
 مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين فيعطى اثنين فقط معاملة له بالاضر في حقها
 وهو الانوثة ولكل واحد من ولدي الام من مسألة الذكورة اثنان في واحد باثنين
 ومن مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين فيعطى كل واحد من ولدي الام اثنان على كل
 من الذكورة والانوثة وللخنثى من مسألة الذكورة اثنان في واحد باثنين ومن
 مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى اثنين فقط معاملة له بالاضر في حقه
 وهو الذكورة فيوقف الباقي وهو أربعة فان باثني فهي له وبكل لها ستة وهي
 نصف عائل كالزوج وان بان ذكرا أخذ الزوج ثلاثة وبكل لها تسعة وهي
 النصف وأخذت الام واحد او بكل لها به ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من
 ولدي الام والخنثى اثنان وهذا عند المشافعية وأما عند المالكية فتضرب الجماعة
 في حالي الخنثى وهما التذ كبير والتأنيث فالخامس من ضرب ثمانية عشر في اثنين
 ستة وثلاثون فتقسم على كل من المسألتين يخرج جزء السهم فجزء سهم مسألة
 الذكورة اثنان وجزء سهم مسألة الانوثة أربعة ويجمع نصيب الوارث من كل من
 المسألتين ويعطى نصف المجموع ولاوقف فلزوج من مسألة الذكورة تسعة في اثنين
 ثمانية عشر ومن مسألة الانوثة ثلاثة في أربعة باثني عشر فالمجموع ثلاثون يعطى
 نصفها خمسة عشر واللام من مسألة الذكورة ثلاثة في اثنين بستة ومن مسألة
 الانوثة واحد في أربعة بأربعة فالمجموع عشرة تعطى نصفها خمسة ولكل واحد
 من ولدي الام من مسألة الذكورة اثنان في اثنين بأربعة ومن مسألة الانوثة واحد
 في أربعة بأربعة فالمجموع لكل واحد منهما ثمانية يعطى نصفها أربعة والخنثى من
 مسألة الذكورة اثنان في اثنين بأربعة ومن مسألة الانوثة ثلاثة في أربعة باثني عشر
 فالمجموع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فقد أخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة
 وولداها ثمانية كل واحد منهما بأربعة والخنثى ثمانية ومجموع ذلك ستة وثلاثون
 وايضا هذه المسألة يعلم مما يأتي في باب الخنثى المشكل (قوله وتوجيه كل من
 المذهبين) أي مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه

وتوجيه كل من المذهبين

مذهب القائلين بالتشريك القياس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت
عصوبته بالعم مثلاً فإنه يرث بقراءة الام فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته
باستغراق الفروض التركية ورث بقراءة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم
التشريك ان الاصل في العاصب سقوطه عند استغراق الفروض التركية وقد
استغرقت هنا (قوله والمعایاة بها) أي الالغاز بها وسمي معایاة لأنه يرث العي ولما
كان الغالب ان من استشركات عليه يستشكل عليك عبر بصيغة المعایاة وصورة
المعایاة بها أن يقال لنا عاصب استغرقت الفروض التركية ولم يسقط أو يقال
أخ شقيق ورث بالفرض أو يقال شقيقة ساوت الشقيق في القسمة وأما ما قالوه
في تصوير المعایاة بها من ان امرأة وجدت قومًا يقتسمون تركه فقالت لا تجعلوا
فاني حبيلى فان ولدت أنثى أو أنا وورثت أو وورثت وان ولدت ذكراً أو ذكوراً ولو مع
اناث لم يرث أو لم يرثوا فهذه المرأة زوجة أبي الميتة في المشتركة والمقتسمون هم
الزوج والام وأولادها ففيه نظر لأنه مع عدم الاشقاء فليست مشركة فليست هذه
الصورة من المعایاة بها بل من المعایان به مرض محذوراتها وأجيب بأن المرأة أم
لميتة المذكورة فلا يشاء موجودون وهم جملها وقولها فان ولدت أنثى أو أنا
ورثت أو وورثت أي بالعلول وقولها فان ولدت ذكراً أو ذكوراً ولو مع اناث لم يرث أو لم
يرثوا أي على مذهب عدم التشريك وحينئذ فهذه الصورة من المعایاة بها (قوله
انما قلت بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط) أي لا من كل الوجوه كما مر في كلامه
وقوله ان لا يرثوا لو كان معهم أم أخت أو أخوات لاب أي ما لو كان مع الاخوة من
الصنفين أخت لاب أو أخوات كذلك وقوله فانهم سقطت الخ أي جريا على الاصل
من حجب أولاد الاب بالعصبة الشقيق بالاجماع قال في كشف الغوامض ولا نعلم
أحدًا استثنى من الاجماع الشقيق في المشتركة ثم قال وقد أخطأ بعض المفتين
في عصرنا فافقوا بأنه يفرض للاخوات للاب في المشتركة وتقول الى تسعة أو الى
عشرة لان الاخ الشقيق انما ورث فيها بقراءة الام والغيب قراءة الاب فلا يجب
الاخوات للاب كالاخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفاً في ذلك وهو قول مختار
فاسد مخالف لا طلاق الاجماع وأطال في تقريره فراجع ان شئت (قوله ولا يفرض
للاخت للاب النصف) أي لحجبها بالشقيق وقوله وتقول لتسعة عطف على المنفى
فهو منفي أيضاً وقوله وللأخوات للاب الثلثان أي ولا يفرض للاخوات للاب
الثلثان لحجبهن بالشقيق وقوله وتقول لعشرة عطف على المنفى فهو منفي أيضاً مثل
ما قبله فالمعنى فيه ما لا يفرض لها أولهن ولا يعال لها أولهن (قوله كما قد توهم بعضهم)

والمعایاة بها أم ذكر في المطولات
ومنها كتابنا شرح الترتيب
انما قلت بالنسبة لقسمة الثلث بينهم
فقط لئلا يرثوا لو كان معهم
أخت أو أخوات لاب فان
سقطت بالعصبة الشقيق
ولا يفرض للاخت للاب
النصف وتقول لتسعة أو
للاخوات للاب الثلثان
وتقول لعشرة عطف على
بعضهم وهو توهم باطل والله
أعلم

هو الشيخ مبراج الدين الجوجري والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ
داود المالكي وغيرهم وقوله وهو توهيم باطل أي لمخالفته للأجماع على أن الأخ
الشقيق يحجب أولاد الأب ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه استثنى من الاجماع
لأخ الشقيق في الميركة والواقعة في عصر السبط وقد بسطها في شرح كشف
الغوامض وقد تقدم بعض عبارته (قوله ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء) أي
في دال شيء وقوله وفاء بوعده أي لأجل وفائه بوعده فهو مفعول لإجله وقوله
السابق أي في قوله وحكمه وحكمهم سيأتي المخ وقوله فقال عطف على شرع

(باب الجد والأخوة)

أي باب بيان أحكامهم ما مجتمعه من كفايته يرأيه الشارح بقوله والمراد أيضا
حكمهم معهم وحكمهم معهم والمراد بالجد عند الإطلاق الجد الصحيح وإن علا
وهو حقيقة في الجد الأدنى مجاز في غيره والجد في الأصل من جددت الشيء
إذا قطعه قال ابن المصنف ويشبه أن يتلخ لهذا المأخذ معنى قريب وهو أن الأب كان
طرفا للنسب فلما ولد لابنه ولد خرج أبوه عن أن يكون طرفا وصار هو الطرف فلما قطع
عن ذلك سمى جده أبه في محدودا ويحمل غير ذلك انتهى والأخوة بكسر الهمزة
على المشهور وحكي في شرح الفصيح الضم قال ابن المصنف ولا شهر في واحد أخ
بالتحريف وحكي عن جماعة أخ بالتشديد انتهى (قوله أي من الأبوين أو من
الأب فقط) أي لا من الأم لأن الأخوة من الأم محجوبون بالجد وقوله سواء كان
أحد الصنفين أي الأخوة من الأبوين والأخوة من الأب فقط وقوله منهم إلا حاجة له
بعد قوله أحد الصنفين وقوله منفردا عن الآخر أي كأن انفردت الأخوة من
الأبوين عن الأخوة من الأب فقط أو بالعكس وقوله أو كانا مجتمعا أي أو كان
الصنفان مجتمعين والمناسب لما قبله أو مجتمعين مع أي أو كان أحد الصنفين مجتمعين
مع الآخر (قوله والمراد الواحد أكثر) أشار بذلك إلى أن آل للجنس الصادق
بالواحد والمتمدد وقوله من الذكور أو من الإناث الخ أشار بذلك إلى أن فيه تظليل
الذكور على الإناث وقوله والمراد أيضا أي كأن المراد ما تقدم وقوله حكمهم معهم
وحكمهم مع أي بيان حكمهم ما مجتمعه من ولا يلزم من بيان حكمهم معهم بيان
حكمهم مع أي مسائل المعادة فإن بيان حكمهم معهم لم يتضمن بيان حكمهم معهم
وقوله أما حكمهم منفردا الخ محترز للمعية وقوله فقد تقدم أي في باب التعصيب (قوله
واعلم أن الجد والأخوة) أي مجتمعين كما علمت وقوله لم يرد فيهم أي في حكمهم
وقوله وإنما ثبت حكمهم أي من حجب الجد للأخوة لكونه كالأب كما هو مذهب أبي

ثم شرع المصنف رحمه الله
في شيء من أحكام الجد
والأخوة وفاء بوعده السابق

فقال

(باب الجد والأخوة)
أي من الأبوين أو من الأب
فقط سواء كان أحده
الصنفين منهما منفردا عن
الآخر أو كانا مجتمعين
والمراد الواحد فأكثر من
الذكور أو من الإناث
أو منهما والمراد أيضا حكمه
معهم وحكمهم معهم أما
حكمهم منفردا عنهم وحكمهم
منفرد من عنده فقد تقدم
واعلم أن الجد والأخوة لم يرد
فيهم شيء من الكتاب
ولا من السنة

بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم ومن أنهم
يرثون معه على التفصيل الآتي كما هو مذهب الامام علي بن أبي طالب وزيد بن
ثابت وابن مسعود (قوله فذهب الخ) أي إذا أردت ذلك فذهب الخ (قوله
وجماعة من الصحابة والتابعين) أي كابن الزبير وعبادة بن الصامت وأبي بن
كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري وعمران بن حصين
وكسرة بن عطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وطاوس
إلى غير ذلك (قوله والمرني) هو ومن بعده شافعية وقوله وغيرهم أي كابي ثور ومحمد بن
نصر المروزي والاستاذ أبي منصور البغدادي (قوله أن الجد كالأب) أي فهو نازل
منزله فكما أن الأب يحجب الأخوة كذلك الجد فلذلك فرع على ما ذكره قوله
فيجب الأخوة مطلقا أي ولو من الأبنين أو الأب (قوله وهذا هو المتي به عند
الحنفية) أي كون الجد كالأب هو المرجح عند الحنفية (قوله ومذهب الامام علي
الخ معطوف على قوله فذهب الامام أبي بكر الخ (قوله أنهم يرثون معه) أي
أن الأخوة من الأبنين أو الأب يرثون مع الجد وقوله على تفصيل وخلاف ذكرته
في شرح الترتيب حاصل ما ذكره فيه من التفصيل والخلاف أن مذهب علي بن أبي
طالب في المشهور عنه أن للجد الباقي بعد فرض الأخوات إن لم يكن معهن أخ مالم
ينقص عن السدس والاقاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس ولم يكر ثم أحد
من البنات أو بنات الابن فإن نقصت عنه أو كان الباقي بعد فرض الأخوات أقل منه
أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس وعنه أنه كواحد منهم
أبد أو مذهب زيد ما سبذكره المصنف ومذهب ابن مسعود أن الجد يقاسمهم مالم
ينقص حظه عن الثلث وأن بنى البنات لا يعتد بهم مع بنى الاعيان في القسمة ففي
جد وشقيق وأخ لأب للجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وأن الأخوات
المنفردات معه ذوات فروض لا عصبات به فإذا كانت معه أخت شقيقة وأخت
لأب فلا لأبى النصف ولثانية السدس وله الباقي عنده ونقله الرشيدى عن الطائى
(قوله مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل من الفريقين) فمن الأدلة للفريق الأول
أن ابن الابن نازل منزلة الابن في إسقاط الأخوة وغيره فليكن أبو الأب نازلا منزلة
الأب في ذلك ولذلك قال ابن عباس ألا يتقي الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا
ولا يجعل أب الأب أباً وأجيب عن ذلك بأن الأخوة إنما حجبوا بالأب لا بالأخوة
وهو منتف في الجد فلا ينزل منزلة الأب ومن الأدلة للفريق الثانى أن ولده الأب يدلى
بالأب فلا يسقط بالجد كام الأب كما فى المؤلفات عن شرح الترتيب (قوله ومذهب

وانما ثبت حكمهم باجتهاد
الصحابة رضى الله عنهم
فذهب الامام أبي بكر
الصديق وابن عباس رضى
الله عنهم ما وجماعة من
الصحابة والتابعين رضى
الله تعالى عنهم ومن تبعهم
كابي حنيفة والمرني وابن
سريج وابن اللبان وغيرهم
أن الجد كالأب فيجب
الأخوة مطلقا وهذا هو
المفتى به عند الحنفية
ومذهب الامام علي بن أبي
طالب رضى الله عنه وزيد
ابن ثابت رضى الله عنه
وابن مسعود رضى الله عنه
أنهم يرثون معه على تفصيل
وخلاف ذكرته في شرح
الترتيب مع ذكر الأدلة
والاجوبة لكل من
الفريقين

الامام زيد) أى ومن ذكر معه (قوله ونبتدى) باسقاط الهمزة تخفيفا وهو لغة
وقوله الآن أى فى هذا الوقت الحاضر وقد يقع على القريب الماضى
والمستقبل تنزيلا له منزلة الحاضر وقوله بما أردنا إرادته أى بالاحكام التى
أردنا إيرادها أو بالعبارات التى أردنا إيرادها فمما واقعة على الاحكام
مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله فى الجدة والاخوة) أى
حال كون ذلك فى بيان ارث الجدة والاخوة وقوله لامن الام فقط أى بأن كانوا
من الابوين أو من الاب (قوله اذ وعدنا) أى لاننا وعدنا بذلك ووعدنا يكون للخبير
وأوعدنا نشر ولذلك قال الشاعر

وانى وان أوعدته أو وعدته * لخلف ايعادى ومنجز موعدى

وقد قال بعض فقهاء العرب فى دعائه يامن اذا وعدنى واذا أوعدنى وقد يستعمل
وعدى فى الشر بقرينة وقوله فى باب الفروض متعلق بوعدنا وقوله حيث قال الخ أى
لانه قال الخ فهو تعليل لقوله اذ وعدنا (قوله فأتى نحو ما أقول السمعا) أى اذا أردت
ذلك فأتى بقطع الهمزة من ألقى جهة الذى أقوله لسمعا بألف الاطلاق فنحو بمعنى
جهة كما هو أحد معانيه فى اللغة وما موصول اسمى بمعنى الذى والعائد محذوف
(قوله واسمع سماع تفهم واذعان) أى لا سماع جهل وانكار لان ذلك لا ينفع
(قوله واجمع) أى أحضر وقوله فى ذهابك أى فى عقلك وقوله حواشى جمع
حاشية وهى الأطراف ولذلك قال الشارح أى أطراف والمراد بها الكلام بتمامه
وانما خص الحواشى التى هى الأطراف بالذكر لان أول الكلام يأتى فى غفلة
وآخره فى سآمة فالشأن أن كلامهم ما لا يحفظ ولم يظهر النظم نصب حواشى
لضرورة النظم (قوله وهو القول المفرد) لكن هذا ليس مرادنا بل المراد بها
الكلام كما يشير إليه قوله والمراد أنك تصنى لما نورد من العبارات فهى من باب
قول ابن مالك * وكلمة بها كلام قديوم * (قوله جمعا) منصوب على أنه
مفعول مطلق وقوله مصدر مؤكد أى لانه يفهم معناه من عامله كفى قولك
ضربت ضربا (قوله والمراد) أى من كلام المصنف وقوله أنك تصنى الخ هذا هو
المراد من القاء السمع وقوله وتجمع الخ هذا هو المراد من جمع حواشى الكلمات
وقوله أول الكلام وآخره أى ووسطه لما علمت من أن المراد بالكلام بتمامه
وقوله ونهت الخ هذا هو المراد من المصدر المؤكد وهو قوله جمعا وقوله عسى أن تظفر
ببعض المراد أى عسى أن تفوز ببعض المراد (قوله وانما قدم هذا الكلام الخ) أى
وانما قدم على المقصود هذا الكلام الذى هو قوله فأتى نحو ما أقول الخ (قوله خطر)

ومذهب الامام زيد بن ثابت

رضى الله عنه هو مذهب

الاثنية الثلاثة مالك

والشافعى وأحمد بن حنبل

رضى الله عنهم ووافقهـم

محمد وأبو يوسف والجمهور

رحمهم الله تعالى وهو

ما ذكره المصنف رحمه الله

حيث قال (ونبتدى الآن

بما أردنا) إرادته (فى الجدة

والاخوة) لامن الام فقط

(اذ وعدنا) فى باب الفروض

حيث قال وحكمه وحكمهم

سيأتى (فأتى نحو ما أقول

السمعا) وسمع سماع تفهم

واذعان (واجمع) فى ذهابك

(حواشى) أى أطراف

(الكلمات) جمع كلمة

وهى القول المفرد (جمعا)

مصدر مؤكد والمراد أنك

تصنى لما نورد من

العبارات فى الجدة والاخوة

وتجمع أول الكلام وآخره

وتفصـيله واجماله وتهم

بذلك اهتماما واثنا عسى

أن تظفر ببعض المراد وانما

قدم هذا الكلام لان باب

الجدة والاخوة خسر صعب

المرام

بفتح الخاء وكسر الطاء وقوله معيب المرام تفسير لما قبله (قوله فلقد كان السلف
 الصالح الخ) لم يكن هذا قبل تدوين المذاهب الأربع واستقرار الأمر عليها إلا بعد
 ذلك ولا فتحكم الجدمع الأخوة عند كل مجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم واضح
 لا خفاء فيه ولا معوية في الإفتاء به فالوعود الواردة في الأفتاء والقضاء به إنما هو
 في زمن تعارض المجتهدين واختلاف آرائهم فيه اه حنفى (قوله ته وقون الكلام فيه
 جدا) أى لانه ورد أجرؤكم على قسم الجدا أجرؤكم على النار رواه اندارقطنى
 والصحيح أنه من كلام عمر رضى الله عنه كفى اللؤاؤة (قوله فغن على رضى الله عنه
 من سره أن يقتحم جرائم جهنم) أى من أفرجه أن يدخل أصول جهنم ومعظمها
 فسرده بمعنى أفرجه ولا قبحام للدخول والجرائم الأصول والمعظم جمع جرثومة بمعنى
 الأصل والمعظم والمقصود من ذلك التنفير من التكلم في الجد والأخوة ولا فلا يفرخ
 أحدا دخول أصول جهنم (قوله وعن ابن مسعود رضى الله عنه سلوا عن
 عضائكم) أى مشكلات أموركم جمع عضلة كمغرف جمع غرفة وقوله واتر كونا
 من الجد والأخوة أى لا تسألوا عن مسائل الجد وقوله لأحياء الله ولا يباه أى
 لا مأكله ولا اعتمده بالتحية كفى الصحاح قال ابن قتيبة يقال حيالك الله أى ملكك
 من التحية وهى الملك ومنه التحيات لله أى الملك لله وبياك الله أى اعتمدك وروى
 بياك أضحكك انتهى والغرض من ذلك التنفير من صعوبة حكمه لا حقيقة الدعاء
 اه حنفى (قوله وورد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه لما طعنه أبو لؤاؤة)
 وسبب ذلك أنه كان عبدا لله غيره وكان مجوسيا وقيل نصرانيا وكان سيده جعل
 عليه كل يوم أربعة دراهم وكان يطحن على الرحاء فكام عمر ليخفف عنه من ذلك
 فقال له ليس عليك بكثير اتق الله وأحسن إلى مولاك فغضب اللعين وعمد إلى
 الحداد وعمل له خنجر اقضته في وسطه وله طرفان وسمه ولما دخل عمر في صلاة
 أصبح لسبع بقيت من ذى الحجة وكبر الاحرام طعنه بذلك الخنجر فقال قتلى
 الكلب فهرب وبيده خنجره فصار لا يمر على أحد يميننا ولا شمالا الا طعنه حتى طعن
 ثلاثة عشر رجلا مات منهم سبعة أو تسعة فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح
 عليه برنسا فلما علم أنه مأخوذ فخنجر نفسه وكادت الشمس أن تطلع فتقدم عبد
 الرحمن بن عوف وصلى بالناس ثم مات عمر ودفن بجانب أبى بكر لا ربيع بقيت من
 ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وكانت خلافته عشر
 سنين وستة أشهر وخمس أيام وقيل ثلاثة عشر يوما اه لؤاؤة بزيادة (قوله لا أقول
 في الجد شيئا) أى لا أقول في إرث الجد شيئا يؤتى به والا فقد روى عنه الاقوال

قائمة كان السلف الصالح
 رضى الله عنهم ته وقون
 الكلام فيه جدا فغن على
 رضى الله عنه من سره أن
 يقتحم جرائم جهنم فليقتض
 بين الجد والأخوة وعن ابن
 مسعود رضى الله عنه سلوا
 عن عضائكم واتر كونا
 من الجد لأحياء الله ولا يباه
 وورد عن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه أنه لما طعنه
 أبو لؤاؤة وحضرته الوفاة
 قال احفظوا عنى ثلاثة
 أشياء لا أقول في الجد شيئا
 ولا أقول في الكلاله شيئا

المتقدمة ونقل السبب في شرح الجهرية عن القاضي أبي الطيب أن عمر أقول جسد
 قاسم الاخوة وكذلك يقال في قوله ولا أقول في الكلالة شيئا نقله الرشيدى عن
 الطامى (قوله ولا أولى عليكم احدا) أى بل تولون من شئتم (قوله اذا تقرر
 ذلك فلنرجع الى كلام المؤلف) أى اذا ثبت ما ذكره فترجع الى شرح كلام
 المؤلف (قوله فقوله) مبتدأ خبره محذوف أى نقول فى شرحه كذا وكذا (قوله
 واعلم بأن الجد الخ) أى واجزم بأن الجد الخ فضعف اءلم معنى اجزم فعدمه بالبلاء
 وقوله أى مع الاخوة أى لا وحده (قوله أحوال) جمع حال وهى تذكرة وتوثيق وقوله
 باعتبار أى بسببها (قوله فباعتبار أهل الغرض مضموم) أى مع الجد والاخوة
 وقوله وجودا وعدم أى من جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لابد من اعتبار
 هذين الحالتين فيما بعد حتى تنأتى الاحوال الاتية كما سبغ فيه لك (قوله وباعتبار
 ماله من المقاسمة) أى مقاسمة الاخوة وقوله والثالث أى ثلث جميع المال
 كما هو المتبادر ويحتمل أن المراد به ما يشمل ثلث الباقي وقوله وغيرهما أى من
 السدس وثالث الباقي ان لم ندخله فى الثلث وقوله خمسة أحوال أى لانه ان لم يكن
 معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثالث المال فان كان معه صاحب فرض فله
 أحوال ثلاثة المقاسمة وثالث الباقي وسدس جميع المال فالجملة خمسة أحوال
 اجمالا (قوله وباعتبار ما تصور فى تلك الاحوال الخمسة عشرة أحوال) أى
 لانه اذا كان معهم صاحب فرض فاما ان تتعين المقاسمة واما ان تتعين ثلث الباقي
 واما ان تتعين سدس جميع المال أو تستوى له المقاسمة وثالث الباقي أو المقاسمة
 وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلثة وان لم يكن
 معهم صاحب فرض فاما ان تتعين المقاسمة أو تتعين ثلث جميع المال أو يستوى فى
 ما اذا كان معهم صاحب فرض سبعة أحوال وفيما اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة
 أحوال والجملة عشرة (قوله وباعتبار أفراد الصنفين معه واجتماعهم مامعه
 أربعة أحوال) أى لانه اما أن يكون معه أحد الصنفين أو يجتمع مامعه وعلى كل
 اما أن يكون معه صاحب فرض أولا فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض
 وعدمه حتى تحصل الاربعة أحوال والمراد بالصنفين الاخوة الاشقاء والاخوة لاب
 ولم يعد أحد الصنفين حالين مع أن أحدهما اما اشقاء أو اب لان الحكم متحد فى كل
 منهما (قوله أنبيك) بضم الهمزة من أنباء ويجوز فقهما من نبأ فان الجوهرى جعل
 الفعل منها دلالة وارباعيا وأبدلت هزتها ياء بعد تسكينها تخفيفا وقوله عنهن انما أتى
 بنون النسوة لضيق النظم والافكان مقتضى الظاهر أن يقول عنها (قوله اما

ولا أولى عليكم احدا اذا
 تقرر ذلك فلنرجع الى
 كلام المؤلف رجه الله نقوله
 (واعلم بأن الجد) أى مع
 الاخوة (ذو) أى صاحب
 (أحوال) باعتبار
 فباعتبار أهل الغرض
 معهم وجودا وعدمه حالان
 وباعتبار ماله من المقاسمة
 والثالث وغيرهما خمسة
 أحوال وباعتبار ما تصور
 فى تلك الاحوال الخمسة
 عشرة أحدا
 أفراد الصنفين معه
 واجتماعهم مامعه أربعة
 أحوال (أنبيك) أى أخبرك
 (عنهن) أى عن تلك
 الاحوال

تصريحاً) وذلك كالمقاسمة وثلاث جميع المال وغيرهما بما يأتي التصريح به
 في كلامه وقوله وأما ضمننا من تفاريع الكلام وذلك في مورد مساوات الثلث
 أو السدس أو ثلث الباقي للمقاسمة فإنها تفهم من تفاريع الكلام ضمننا لم يصح
 بها المصنف (قوله على التوالي) أي على التتابع وقوله بحسب الحاجة أي
 بقدر حاجة الظاهر فلا يراد أنه يتخلل تلك الأحوال كلمات قليلة كتكملة بيت ونحو
 ذلك (قوله بقاسم الأخوة الخ) هذا شروع في تفصيل الأحوال فذكر أولها وهو
 المقاسمة سوله كان معه ذو فرض أم لا هكذا قال بعضهم وعليه فكان المناسب
 في قول المصنف فتارة يأخذ الخ التعبير بالواو لا بالفاء لأنه ليس تفرعاً على ما قبله
 بل بيان لحالة أخرى مقابلة للمقاسمة وأفاد العلامة الأمير أن هذا البيت يعني
 قوله بقاسم الأخوة الخ ذكره المصنف مجزئاً ولا يضر حذفه وقوله فتارة الخ بفاء
 الفصيحة تفصيل للأحوال الجملة اهـ فاشارة لأحوال أجمالاً بقوله بقاسم الأخوة الخ
 فإنها تؤخذ منه أجمالاً منعوقاً ومما تم فصلها بقوله فتارة الخ منطوقاً ومفهوماً
 كما سيأتي (قوله فيهن) أي حال كون المقاسمة معدودة منهن فهو متعلق بمحذوف
 هو حال وفي معنى من كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ فليس المراد أنه يقاسم
 الأخوة في جميع الأحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله أي في تلك الأحوال)
 تفسيراً لم يرفع إعادة الجار وهو في (قوله والمراد أن المقاسمة الخ) انما عبر الشارح
 بالمراد لأن ظاهر المتن خلاف المراد فإنه يوهـم أن المقاسمة تكرر للجد في جميع
 الأحوال كما تقدم وقوله في عدد تلك الأحوال أي في معدودات هي تلك الأحوال
 وقوله ومن جملتها نفس يرميها قبله وهذا على النسخة التي فيها والمقاسمة الخ بالواو
 التي لا يستثنى في وعلم أفا المقاسمة مبتدأ والخبر محذوف أي تكون إذا لم يعد الخ
 وفي بعض النسخ ومن جملتها المقاسمة الخ وعليه فالجار والمجرور خبر بر تقدم
 والمقاسمة مبتدأ مؤخر (قوله والمقاسمة المذكورة) أي مقاسمة الأخوة
 ولا حاجة لذلك لأن قوله إذا لم يعد الخ ظرف لقوله بقاسم الأخوة إلا أن يقال أنه
 حل بمعنى (قوله إذا لم يعد الخ) صادق بأن تكون المقاسمة خبراً له من الثلث
 أو السدس أو ثلث الباقي وبأن تكون مساوية لما ذكر ومفهومة أنه إذا عاد
 عليه القسم بالاذى لا يقاسم وأصل يعد يعود فلما دخل عليه الجازم حذف
 الضمة فالتقى ساكناً فحذفت الواو وحركت الدال بالكسر تخلصاً من التقاء
 الساكنين وقوله بالاذى متعلق بـ يعد والاذى مصدر أذى كتعب (قوله أي بالضرر)
 تفسير للاذى وقوله بالنقص أي بسببه وقوله عما سيذكره أي من ثلث أو سدس

أما تصريحاً وأما ضمننا من
 تفاريع الكلام (على
 التوالي) أي ولا بحسب
 الحاجة (بقاسم الأخوة
 فيهن) أي في تلك الأحوال
 والمراد أن المقاسمة في تعداد
 تلك الأحوال ومن جملتها
 والمقاسمة المذكورة (إذا لم
 يعد القسم عليه بالاذى)
 أي بالضرر والحاصل أنه
 بالنقص عما سيذكره

(قوله سواء كان معهم الخ) كتب بعضهم أن الأولى حذف هذا التعميم وفرض
الكلام فيما إذا لم يكن معهم صاحب فرض لقوله فيما بعد أن لم يكن ثم ذوسهام أه
لكن قد عرفت أن هذا البيت ذكر أراجاة الاحوال وما بعده تفصيل له فالتعميم هنا
في محله فتدبر (قوله وبيان ذلك) أي ومبين ما ذكر من قوله تقاسم الاخوة فيمن إذا لم
يعد القسم عليه بالأذى فيبان بمعنى معين مبتدأ خبره قوله أنه الخ والضمير في قوله أنه
للحال والشان (قوله وأما أن يكون) أي وأما أن يكون معهم صاحب فرض (قوله)
فان لم يكن معهم صاحب فرض فله خير الأمرين الخ) أي وان كان معهم صاحب فرض
فله خير الأمور الثلاثة المقاسمة وثلاث الباقي وسدس جميع المال (قوله فتارة
الخ) أي إذا أردت بيان الاحوال فتارة الخ فالغاء فاء الفصيحة وكتب بعضهم أن
الأولى أن يقول وتارة وقد تقدم ترجيح كل من التقديرين وتارة بمعنى حالة طرف
لما أخذوا ثلثا بسكون اللام وقوله كاملا صفة وشا وظاهر كلام المصنف أنه يأخذ
الثلث في هذه الحالة فرضا وهو ظاهر نص الام أيضا كما قاله ابن الرفعة وصرح به
ابن الهائم في شرح كفايته لكن ظاهر كلام القرطبي والرافعي أنه يأخذه بالتعصيب
قاله السبكي وهو عندي أقرب وقال في شرح الترتيب والأولى ما جرى عليه ابن
الهائم وهو ظاهر عبارات كثيرة من الفرضيين أفاده في الأصول (قوله وذلك) أي
كونه نازلا عنه بالقسمة وقوله في صور غير مقتصرة أي في عدد كالجسمة والثلثة
فيما بعد وضابطها أن تزيد الاخوة على مثليه بحد وأخوين وأخت وبحد وثلثة
اخوة وهكذا إلى ما فوق (قوله منها جد وأخوان وأخت) أي ومنها جد وثلاث اخوة
إلى ما زاد كما علمت (قوله فان لم يكن نازلا عنه) أي عن الثالث وهذا مفهوم قول
المصنف ان كان بالقسمة عنه نازلا وقوله بأن كانت المقاسمة الخ تصويرا لعدم
كونه نازلا عنه (قوله وذلك) أي كون المقاسمة أحظ وقوله في خمس
صور أي مقتصرة في خمس صور وقوله وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثليه أي
بأن يكونوا مثلا ونصفا فما زاد ذلك كما في الأصول (قوله وهي) أي الخمس صور
وقوله جد وأخ فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة أذهب ما يخصه فيها نصف المال
وهو أكثر من الثلث كما لا يخفى وقوله جد وأخت فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة
أذهب ما يخصه فيها الثلثان وهما أكثر من الثلث قطعا وقوله جد وأختان فالمقاسمة
أحظ له في هذه الصورة أذهب ما يخصه فيها النصف كالصورة الأولى وقوله جد وثلاث
أخوات فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة أذهب ما يخصه الخمسان وهما أكثر
من الثلث لأن العدد الجامع للأكبر من خمسة عشر فثلاثة خمسة وخمسة ستة وهي

سواء كان معهم صاحب
فرض أم لا وبيان ذلك أنه
أما أن لا يكون مع الجد
والاخوة صاحب فرض
وأما أن يكون مع الجد
والاخوة صاحب فرض
فان لم يكن معهم صاحب
فرض فله خير الأمرين من
المقاسمة ومن ثلث جميع
المال (فتارة يأخذ ثلثا
كاملا) (ان كان بالقسمة عنه)
أي عن الثلث (نازلا)
وذلك في صور غير مقتصرة
منها جد وأخوان وأخت
فان لم يكن نازلا عنه بأن
كانت المقاسمة أحظ وذلك
في خمس صور ضابطها أن
تكون الاخوة أقل من مثليه
وهي جد وأخ جد وأخت
جد وأختان جد وثلاث
أخوات جد وأخ وأخت

أكثر من الخمسة بواحد وهو ثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا في الصورة
 الباقية أعني قوله جذ وأخ وأخت أمه مخلصا من الأثر (قوله أرك كانت
 المقاسمة والثلث الخ) عطف على قوله بأرك كانت المقاسمة أحظ فهو
 من جملة تصوير عدم كونه نازلا عن الثلث بالمقاسمة وقوله سيمان كان مقتضى
 الظاهر سيمين لكن قد يقال جرى على لغة من يلزم المنثى الألف في الأحوال
 الثلاثة (قوله وذلك) أي كون المقاسمة والثلث سيمين وقوله في ثلاث صور
 أي مخصص في ثلاث صور وضابها ما أن تكون الأخوة مثليه كما قاله العلامة الأمير
 (قوله وهي) أي الثلاث صور وقوله جذ وأخوان فيستوى له المقاسمة والثلث
 فإنه إن قاسم أخذ ثلثا وإن لم يقاسم فكذلك وهكذا يقال فيما بعد (قوله فإنه
 يقاسم الأخوة) جواب الشرط في قوله فإن لم يكن نازلا عنه وقوله إذا ذلك أي وقت
 كون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سيمين فاذ بعني وقت ظرف لقوله
 يقاسم وأسم الإشارة راجع لكون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سيمين
 وهو مبتدأ وخبر محذوف والقد راذك ثابت أو طاسل أو نحو ذلك (قوله كما علم
 من كلامه السابق) أي من قوله يقاسم الأخوة فيمن أذا لم يعد القسم عليه بالأذى
 (قوله فظاهر كلامه الخ) أي حيث قال يقاسم الأخوة الخ فإنه صادق بما إذا كانا
 سيمين وقوله اختيار التعبير بالمقاسمة أي كأن يقول يقاسم الجذ فأخذ الثلث تعصيا
 لا فرضا وقوله حيث استوى الأمران أي في صور استواء المقاسمة والثلث (قوله
 وهو أحد ثلاثة أقوال) فويل يعبر بالمقاسمة وعليه فإنه بالتعصيب وقيل يعبر
 بالثلث وعليه فإنه بالفرض وقيل بالتخير فيتحير المفتي بين أن يعبر بالمقاسمة أو بالثلث
 ولذلك قال شيخ الإسلام في شرح الفصول وحكي بعض العلماء في أثره ثلاثة
 أقوال يرث بالفرض يرث بالتعصيب يتخير المفتي وقال السبكي رحمه الله الأولى
 التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض أصحابنا إن الأخذ بالفرض إن أمكن كان
 أولى لقوة الفرض وتقديم ذوى الفروض على العصبية وقال المتولي إذا استوى للجد
 المقاسمة والثلث يعطى الثلث دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخير وتظهر
 فائدة هذه الأقوال كما قاله ابن المأثم في الوصية كما لو وصى بثلث الباقي مثلا
 بعد الفرض ومات عن جد وأخوين وأجاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى
 الثاني تبطل لعدم ما تتعاق به بعديتها وأما على الثالث فالظاهر الصحة على تقدير
 اختيار المفتي التعبير بالثلث وفي الحساب كما لو كان هناك جد وأربع أخوات
 فعلى الأول أصلها من ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول الأمر

أو كانت المقاسمة والثلث
 سيمان وذلك في ثلاث صور
 وهي جد وأخوان جد وأخ
 وأختان جد وأربع
 أخوات فإنه يقاسم الأخوة
 إذا كان كما علم من كلامه
 السابق فظاهر كلامه
 اختيار التعبير بالمقاسمة
 حيث استوى الأمران وهو
 أحد أقوال ثلاثة ذكرتها
 في شرح الترتيب

وعلى الثالث تختلف باختلاف لتعريفها قيل من انه لا يفرق للخلاف فائدة ليس
 بشيء أفاده في التلاوة مع بعض زيادة (قوله وهذا كله) أى ما ذكر من المقاسمة
 أو الثالث وقوله ثم يفتح المثلية نظرفه كان ولذلك فسرهما الشارح بقوله أى هناك
 (قوله ذووسهم) بصيغة الجمع كما يقتضيه قول الشارح أى أصحاب أى بعض
 المصحح ذووسهم بصيغة الأفراد في المضاعف ولا يستقيم الوزن عليه الا لو كان بدل
 ثم هناك كما يدرك ذلك من لدا في المصاحف من العروض أفاده الاستاذ الحنفى (قوله
 أى أصحاب فروض) تفسير للمضاف والمضاف اليه فالفروض تفسير للمصاحف وأصحاب
 تفسير لذووعلى نسخة الجمع ويمكن توجيهه على نسخة الأفراد بأنه عبر في التفسير
 بالجمع إشارة الى أن ذووان كان مفرد لفظ المقصود منه الجمع كافي الزيات (قوله
 من الزويتين الخ) بيان لأصحاب الفروض وانما اقتصر على ما ذكره لان المتعذر
 ارثه مع الجدوالاخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كافي التلاوة
 (قوله فاقنع بايضاحى) أى فارض بتوضيحي وقوله لك متعلق بايضاحى وقوله الاحكام
 مقول لا يضافى وقوله عن استقهاى بقاء الاطلاق وباء التكلم ويكون من اضافة
 المصدر لقوله (قوله أى طلب الفهم) أشار بذلك الى أن السنين واتاء فى استقهاى
 لأطلب وقوله منى ربحا يشير الى أن بقاء استقهاى بقاء المتكلم كما هو أحد الاحتمالين
 وقوله بطلب زيادة الايضاح أى بسبب ذلك فالباء التسمية (قوله فاني الخ) تعليل
 لقوله فاقنع بايضاحى وقوله قد أوضحتها أى الاحكام (قوله وسياقى معنى القناعة
 وشىء مما ورد فيها) عبارته فيه آخرباب الحساب بعد قوله فاقنع من القناعة
 وهى الرضى بالسير من العطاء من قوله ثم قنع بان كسر قنوعا وقناعة اذ ارضى
 والا حاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روى البيهقي في الزهد عن جابر
 رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى
 وفي النهاية لابن اثير رحمه الله حديث عزم من قنع وزل من طمع انتهى (قوله
 ما ذكره من المقاسمة والثالث حالان الخ) كتب عليه بعضهم ما نصه فيه ان المقاسمة
 المذكورة في المتن جعلها الشارح شاهدا للمقاسمة فيما اذا كان هناك صاحب
 فرض والمقاسمة فيما اذا لم يكن هناك صاحب فرض حيث قال به ذهاسواء كان
 معه صاحب فرض أم لا فيه كون ما ذكره ثلاثة أحوال لا حالان كما قال وبقى
 من الخمسة أحوال لا ثلاثة كما قال نعم يظهر ما قاله لو حمل المقاسمة في المتن
 على المقاسمة اذا لم يكن هناك صاحب فرض انتهى وأنت خير بأن ذلك مبنى
 على ان قول المصنف يقاسم الاخوة الخ بيان لبعض الاحوال وقد ذكرتم

وهذا كله (ان لم يكن هناك)
 أى هناك مع الجدوالاخوة
 (ذووسهم) أى أصحاب
 فروض من الزوجين والام
 والجدتين والبنات
 الابن (فاقنع بايضاحى) لأن
 الاحكام (عن استقهاى)
 أى طلب الفهم منى بطلب
 زيادة الايضاح فاني قد
 أوضحتها الايضاح المحتاج
 اليه وسياقى معنى القناعة
 وشىء مما ورد فيها (تدبيه)
 ما ذكره من المقاسمة
 والثالث حالان

عن العلامة الاميران هذا البيت ذكره المصنف بياناً للاحوال على وجه الاجمال
وعليه فيكون أول الاحوال قوله فتارة يأخذ ثلثاً كاملاً وثاني الاحوال المقاسمة
المأخوذة من كلامه بالمفهوم كما يفصح بذلك قول الشارح فان لم يكن نازلاً عنه الى
أن قال فانه يقاسم الاخوة حينئذ فاذكره المصنف منطوقاً ومفهوماً من المقاسمة
والثالث خالان من الاحوال الخمسة ويبقى منها ثلاثة أحوال فتدبر (قوله من
الاحوال الخمسة) أي التي هي المقاسمة أو ثلث المال ان لم يكن هناك صاحب فرض
أو المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال ان كان هناك صاحب فرض وقوله
انني أشرت اليها أول الباب أي في قوله وباعتبار ما له من المقاسمة والثلث وغيرها
خمس أحوال بعد قول المصنف واعلم بأن الجذ ذوا أحوال (قوله يبقى ثلاثة أحوال)
كتب عليه بعضهم قد علمت ما فيه وأنت قد علمت ما فيه فكلام الشارح مستقيم
(قوله ويرجع الخالان) أي المذكوران وهما المقاسمة والثلث وقوله الى ثلاثة
أحوال من عشرة أي التي هي تعين المقاسمة وتعين الثلث واستواء الامرين ان لم
يكن هناك صاحب فرض وتعين الثلث الباقي وتعين سدس جميع
المال واستواء المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال أو ثلث
الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض كما تقدم
بيانها (قوله وهي) أي الثلاثة أحوال وقوله يبقى سبعة أي من العشرة وقد علمتها
(قوله اذا تقر بذلك فقد ذكر الخ) أي فأقول قد ذكر الخ لاجل أن يترتب الجواب
على الشرط وقوله في ثلاثة أحوال أي اجمالا وهي ترجع لسبعة تفصيلاً كما علم
بما مر وقوله بقوله تعلق بذكر (قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي) لانه لو لم يكن ذو فرض
أخذ ثلث المال فاذا كان هناك ذو فرض أخذ ثلث الباقي كما في اللؤلؤة (قوله بعد
ذوي الفروض الخ) أي بعد أخذهم فروضهم وارتزاقهم وقوله جميع فرض أي هي
جميع فرض فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله وتقدم تعريفه أي بأنه نصيب مقدر شرعاً
للوارث (قوله وتقدم من يرثهم) أي مع الجد والاخوة وقوله آنفاً أي قريباً عند
قول الناظم ان لم يكن ثم ذوسهم فالدولة (قوله والارزاق) هو عام أريد به
خاص لان المراد به رزق مخصوص وهو الارث بالفرض كما ذكره الشارح فعمد
الارزاق حينئذ على الفروض من عطف المرادف أو التفسير ويحتمل ان يراد بها
ما يشمل الوصية والدين الذي على الميت فانه ما تقدمان على الارث (قوله جمع
رزق) أي هي جمع رزق فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله وهو ما ينتفع به هذا ما قاله
أهل السنة وقالت المعتزلة هو ما ملك امكن لم يتبع هذا القول لانه يقتضي

من الاحوال الخمسة التي
أشرت اليها أول الباب
يبقى ثلاثة أحوال
سبعة ذكرها فيما اذا كان
معهم صاحب فرض ويرجع
الخالان كما تقدم الى ثلاثة
أحوال من عشرة وهي تعين
المقاسمة وتعين الثلث
واستواء الامرين يبقى سبعة
سواء ان شاء الله تعالى
فيما اذا كان معهم صاحب
فرض والله أعلم اذا تقر
بذلك فقد ذكر حكم
ما اذا كان معهم صاحب
فرض في ثلاثة أحوال وهي
المقاسمة وثلث الباقي
وسدس جميع المال وهي
تلك احوال الخمسة
بقوله (وتارة يأخذ ثلث
الباقي بعد ذوي) أي اصحاب
(الفروض) جمع فرض
وتقدم تعريفه في باب
الفروض وتقدم من يرث
هم بالفروض آنفاً
(والارزاق) جمع رزق
وهو ما ينتفع به

ان الدواب لا ترزق لانها الاتك وبرده قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وما احسن قول صاحب الجوهرة

والرزق عند القوم ما به انتفع * وقيل لابل ما ملك وما اتبع
(قوله ولو محرما) أى سواء كان حلالا أو مكروها أو محرما قال صاحب الجوهرة
فيرزق الله الحلال فاعلم * ويرزق المكروه والمحرما

قوله ويدل لذلك قوله تعالى قل أرأيتم ما أنزل الله من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا وقالت المعتزلة لا يكون الاحلال بالاستناد الى الله تعالى في الجملة والمستند اليه تعالى لا انتفاع عبده يقع أن يكون حراما بعباقرون عليه وردبانه لا يقع بالنسبة اليه تعالى بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وعباقهم على الحرام ليسوء مباشرتهم أسبابه وقالوا أيضا أمر الله تعالى بالانفاق من الرزق فقال أنفقوا مما رزقاكم ومذح على الانفاق منه فقال ومما رزقكمهم ينفقون وهو تعالى لا يأمر بالانفاق من الحرام ولا يمدح عليه وردبان قرينة الامر والمدح خصته بالحلال ويلزمهم ان المتغذى طول عمره بالحرام ولم يرزقه الله أمثلا وهو باطل ذكره الشهاب الزلي في شرح الزبد انتهى من المخصص من الأولوة (قوله عند أهل السنة) راجع لكل من قوله ما ينتفع به وقوله ولو محرما ومقابلته بالنظر للاول ملحقه المعتزلة من انه ما ملك وبالنظر للثاني ما ملوه ايضا من انه لا يكون الاحلال كما علمت آنفا (قوله والمراد) أى في عبارة المصنف وقوله رزق مخصوص أى فهو عام أريد به خاص (قوله وهل الارث بالفرض ايضا) الاولى حذوها اذ لا معنى لها الا أن يراد بها ان الرزق فسر بهذا المعنى الخاص كما فسر بالمعنى العام (قوله فهذا) أى أخذه ثالث الباقي بعد الفروض وقوله والحال الاول أى من الاحوال الثلاثة (قوله والثاني) أى والحال الثاني وقوله هو المقاسمة أى فيما اذا كان هناك ذو فرض وقوله وهو يومئذ كرهه أى من مفهومه كما بينه الشارح بقوله فان لم تقصه المقاسمة الخ وقوله بقوله متعلق بالقبل قبله (قوله هذا) أى أخذه ثالث الباقي وقوله اذا ما كانت المقاسمة الخ بزيادة ما أى اذا كانت المقاسمة الخ بأن كان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ولا بد ايضا أن يكون خيرا من سدس جميع المال والا كان له السدس كما يعلم مما يند (قوله تقصه) بفتح التاء لا بضمها لان ما فيه تقص لا أنقص قال تعالى ثم لم يمهوكم شيئا انتهى زيات (قوله عن ذلك) متعلق بتقصه واسم الإشارة راجع لثالث الباقي كما أشار اليه الشارح بقوله أى عن ثالث الباقي (قوله بالمزاجه) أى بهم افا الباء سجيبة كما قاله الزيات وقوله في القسمة متعلق

ولو محرما عند أهل السنة والمراد رزق مخصوص وهو الارث بالفرض أيضا فهذا هو الحال الاول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكره بقوله (هـ) اذا ما كانت المقاسمة تقصه عن ذلك) أى عن ثالث الباقي (بالمزاجه) في القسمة لم يذكره الاخوة

بالمزاجية وقوله **لكن** مرة الاخوة على قوله تنقصه عن ذلك بالمزاجية (قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ) بيان لفهوم قول المصنف بهذا اذا ما كانت المقاسمة الخ ودخل تحت هذا المفهوم أربع صور لان المقاسمة اما ان تكون أحظ من ثلث الباقي ومن سدس الجميع أو تكون مساوية لثلث الباقي أو لسدس الجميع أو لا أشار بقوله لكونها أحظ الخ لصورة من هذه الأربع وبقوله أو مساوية الخ لثلاثة منها ودخل تحت قوله وتارة يأخذ سدس المال صورتان وهما ما اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وكذلك ثلث الباقي أو كان ثلث الباقي يساويه وقد تقدمت صورة في قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي الخ وهي ما اذا كان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن سدس جميع المال فقد تمت الصور السبع فتدبر (قوله لكونها أحظ من ثلث الباقي) فيه اظهر في مقام الأضمار ولعل النكتة مناسبة العطف فتأمل (قوله فهي له) أي فالمقاسمة له والجملة جواب الشرط في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله أو مساوية) عطف على قوله أحظ وقوله لهما أي لثلث الباقي وسدس الجميع وقوله أولا أحدهما أي لثلث الباقي أو لسدس الجميع وقوله فهي له أيضا أي فالمقاسمة له في صور المساواة كما هي له في صورة كونها أحظ (قوله على مائة قضيه عبارته) أي بناء على مائة قضيه عبارته ومن اختيار التعبير بالمقاسمة عند المساواة وقوله سابقا راجع لقوله أو مساوية لهما ولقوله أولا أحدهما أن كان بالنظر مساواة المقاسمة لثلث الباقي واقتضاء عبارته سابقة لذلك بالمفهوم فان مفهوم قوله سابقا هذا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك الخ أن له المقاسمة في صورتي المساواة المذكورتين وقوله لاحقا راجع لقوله أولا أحدهما بالنظر لمساواة المقاسمة للسدس واقتضاء عبارته لاحقا لذلك باعتبار مفهوم القيد الملاحظ وهو ان كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وحذفه المصنف اكتفاء بذكره فيما قبله والتقدير تارة يأخذ سدس المال ان كانت المقاسمة تنقصه عنه فان مفهوم ذلك ان المقاسمة له اذا لم تنقصه عنه وهو صادق بمساواتها له فقوله من معنى قوله الخ راجع لقوله لاحقا لكن باعتبار مفهوم القيد الملاحظ ولما في ذلك من الخفاء قال بعضهم في أخذ ذلك من قوله وتارة يأخذ سدس المال تأمل انتهى وقوله ذا كرا الحال الثالث أي حال كونه ذا كرا الحال الثالث (قوله وتارة يأخذ سدس المال) أي اذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثلث الباقي تنقصه عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو تعصيا صرح البلقيني بالأول وقال ابن الهائم في مخرج كفايته الظاهر انه بالعصوية اه قال في شرح الترتيب والاوجه

فان لم تنقصه المقاسمة
لكونها أحظ من ثلث الباقي
ومن سدس الجميع فهي له
أو مساوية لهما أو لا أحدهما
فهي له أيضا على مائة قضيه
عبارته سابقة ولا حاجة من
معنى قوله ذا كرا الحال
الثالث (وتارة يأخذ سدس
سدس المال)

الاول اهـ من الاولوة (قوله وليس عنه نازلا الخ) أى لان الاولاد لا يقصونه
 عنه فلا خوة أولى قاله في الاولوة (قوله اسما لا حقيقة) أى من جهة الاسم وهو
 لفظ السدس لان جهة الحقيقة فلا يرده قديماً أخذ سدساً عادلاً كاه أو بعضه كما
 سيذكره الشارح فالواجب المحافظة له على اسم السدس لا حقيقة كما قاله المولا في
 (قوله بحال) أى في حال فالباء بمعنى في (قوله فان كانت المقاسمة أو ثلث الباقي
 الخ) غرضه بهذه الجملة والتي بعدها أنى قوله فان ساواة ثلث الباقي فكذلك
 بيان الصورتين المندرجتين تحت قوله ونارة يأخذ سدس المال ولو قال بدل ذلك
 تقييد الالهتين أن كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثلث الباقي ينقص عنه أيضا
 أو يساويه لكان أحسن (قوله بنقص الجد فيهما) الاولى فيه لان العطف بأو (قوله
 فكذلك) أى فالسدس له (قوله فعلم مما قرره الخ) فترجع على ما تقدم في شرح
 كلام المصنف وقوله سبعة أحوال ثلاثة منها تعلم من منطوق كلام المصنف وأربعة
 منها لم من مفهومه وقد بينها الشارح في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله
 وهى) أى السبعة أحوال (قوله في نحو أم وجد وخمسة أخوة) أى مما كان فيه
 الغرض دون النصف وكانت الأخوة أكثر من مثليه ووجه تعيين ثلث الباقي في ذلك
 ان الباقي بعد سدس الام خمسة على الجد والخمسة أخوة وثلاثا واحدا وثلاثا ولا
 شك ان ذلك أكثر من المقاسمة والسدس لكن الباقي ليس له ثلث صحيح فتضرب
 الثلاثة في أصل المسألة وهو ستة تبلغ ثمانية عشر فاللام واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد
 ثلث الباقي خمسة يبقى عشرة على خمسة أخوة لكل واحد اثنين (قوله في نحو زوج
 وجد وأخ) أى مما كان فيه الغرض قدر النصف وكانت الأخوة أقل من مثليه
 ووجه تعيين المقاسمة في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجد
 والأخ ولا شك ان نصفه وهو الربع أكثر من ثلث الباقي ومن السدس لكن الباقي
 لا ينقسم على الجد والأخ فتضرب اثنين في أصل المسألة وهو اثنين تبلغ أربعة فالزوج
 واحد في اثنين باثنين يبقى اثنين للجد واحد وللأخ واحد (قوله في نحو زوج وأم وجد
 وأخوين) أى مما كان الغرض فيه قدر الثلثين وكانت الأخوة أكثر من مثله بواحد
 ولو أنشئ ووجه تعيين السدس في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج وسدس الام اثنين
 على الجد والأخوين ولا شك ان السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة لكن
 يبقى واحد على الأخوين لا ينقسم عليهم ما يضرب اثنين في أصل المسألة وهو ستة
 تبلغ اثني عشرة فالزوج ثلاثة في اثنين ستة وللأم واحد في اثنين باثنين وللجد واحد
 في اثنين باثنين يبقى اثنين للأخوين لكل واحد منهم واحد (قوله في نحو أم وجد

(وليس عنه نازلا) سما
 لا حقيقة (بحال) من
 الاحوال فان كانت المقاسمة
 أو ثلث الباقي ينقص فيه
 عن السدس فالسدس له
 فان ساواة ثلث الباقي فكذلك
 فعلم مما قرره في كلامه
 سبعة أحوال وهى اما ان
 تبين له ثلث الباقي في نحو أم
 وجد وخمسة أخوة واما ان
 تبين له المقاسمة في نحو
 زوج وجد وأخ واما ان
 تبين له السدس في نحو
 زوج وأم وجد وأخوين واما
 أن يساوى له المقاسمة
 وثلث الباقي في نحو أم وجد
 وأخوين

وأخوين) أى مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الاخوة مثليه ووجه استواء المقاسمة وثلاث الباقي ان الباقي بعد سدس الام خمسة على الجدة والاخوين ثلث الباقي واحد وثلثان وهو مساو للمقاسمة لكن لا ثلث الباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسألة وهو ستة تبلغ ثمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى خمسة عشر للجدة خمسة بالمقاسمة أو لو كونها ثلث الباقي ولكل أخ خمسة (قوله في نحو زوج وجدة وجد وأخ) أى مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاخوة مثله ووجه استواء المقاسمة والسدس أن الباقي بعد نصف الزوج وسدس الجدة اثنان على الجد والآخر للجد واحد بالمقاسمة أو لو كونه السدس والاخ واحد (قوله في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة) أى مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة أكثر من مثليه ووجه استواء السدس وثلاث الباقي ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجد والثلاثة أخوة فالسدس قدر ثلث الباقي لكن ليس للباقي ثلث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسألة وهو اثنان تبلغ ستة للزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد واحد وهو ثلث الباقي وهو مساو للسدس ويبقى اثنان لا ينقسمان على ثلاثة أخوة فتصح من ثمانية عشر بضرب ثلاثة في ستة للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على الثلاثة أخوة لكل أخ اثنان (قوله في نحو زوج وجد وأخوين) أى مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة مثليه ووجه استواء الامور الثلاثة ان الباقي بعد نصف الزوج المصنف الآخر على الجد والاخوين ثلث الباقي والمقاسمة والسدس متساوية لكن لا ثلث الباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسألة وهو اثنان بستة للزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد واحد على كل حال ولكل من الاخوين واحد (قوله تمت بها العشرة) أى بواسطة انضمامها الى الثلاثة أحوال فيما اذا لم يكن هناك صاحب فرض (قوله وحيث استوى الامران) أى كالمقاسمة وثلاث الباقي أو المقاسمة والثلث وقوله أو الامور الثلاثة أى المقاسمة وثلاث الباقي والسدس (قوله الاقوال الثلاثة) فقل يختار التعبير بالمقاسمة وقيل يختار التعبير بثلاث الباقي وقيل بخير المقتضى وعلى هذا القياس وهذا ظاهر في استواء الامرين وأما استواء الامور الثلاثة فقد يقال يأتى في التعبير أقوال أربعة التعبير بثلاث الباقي التعبير بالسدس التعبير بالمقاسمة التخيير والاولى التعبير بالسدس لانه الفرض المنصوص عليه كما قاله الاستاذ الحنفى ^{في} تنبيهه ^{في} استفيد مما تقدم انه يعين للجد الاحتياط وان رضى بغيره وصرح به في شرح الترتيب وفارق ما لو غصب من ثلثا وصار متقوما حيث خير المال بين المثل وقيمة ما صار اليه حتى لو أراد المالك أخذ غير

وأما أن يستوى له المقاسمة والسدس في نحو زوج وجدة وجد وأخ وأما أن يستوى له السدس وثلاث الباقي في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة وأما أن يستوى له الامور الثلاثة في نحو زوج وجد وأخوين فهذه الاحوال السبعة مع ذوى القروض تمت بها الاحوال العشرة وحيث استوى الامران أو الامور الثلاثة في التعبير الاقوال الثلاثة التي سبقت الإشارة اليها

الا حقا كان له ذلك بأن الارث قهرى فلا نزول للمالك عن الزائد بمجرد الاختيار
 بخلاف الغصب هكذا قال شيخ الاسلام ثم قال وفي الحقيقة هذه ليست نظرية
 ذلك لان الثابت من الخبرية وثم التخيير انتهى ذكره المولاي بنوع تصرف
 (قوله وهذا كله) أى ما ذكر من الأحوال السبعة فيما إذا كان معه صاحب فرض
 وقوله حيث بقي الخ أى كائن في حالة تلك الحالة هى أن يبقى الخ والحاصل أن للجد
 باعتبار ما يفضل عن الفرض وجودا وعندما أربعة أحوال الحال الاول أن يفضل
 عن الفرض أكثر من السدس للجد خير الأمور الثلاثة من المقاسمة وثالث الباقي
 وسدس المال الحال الثانى أن يبقى قدر السدس فهو للجد فرضا على الأوجه الحال
 الثالث أن يبقى دون السدس في حال للجد تمام السدس الحال الرابع أن لا يبقى
 شىء لاستغراق الفروض جميع المال في حال بالسدس للجد وفي هذه الثلاثة
 أحوال تسقط الأخوة الاخت في الأكدية أهولاقى بتقديم وتأخير لمناسبة
 ترتيب الشارح (قوله فان بقي الخ) أى بعد الفرض كبتين وأم وجد وأخوة هذه
 المسألة من ستة فللمبتين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد يبقى قدر السدس
 وهو واحد للجد وسقطت الأخوة (قوله أو دون السدس) أى أو بقي قدر دون
 السدس (قوله كزوج وبنتين وجد وأخوة) أصل هذه المسألة من اثني عشر
 فللزوجة الربع ثلاثة وللمبتين الثلثان ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس لانه
 اثنان في حال للجد بواحد تمام السدس وسقطت الأخوة فأصل المسألة من اثني
 عشر وعالت لثلاثة عشر (قوله أو لم يبق شىء) أى لم يبق بعد الفرض شىء أصلا
 (قوله كبتين وزوجة وأم وجد وأخوة) هذه المسألة من اثني عشر فللمبتين الثلثان
 ثمانية وللزوجة الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان في حال لها بواحد تمام سدسها
 ويزاد في العول للجد بسدس وسقطت الأخوة فأصل المسألة من اثني عشر وعالت
 خمسة عشر (قوله فللجد السدس) أى فرضا على الأوجه في الثلاث مسائل
 وقوله ويعال أى يستأنف ويبدأ العول وهذا راجع للثانية وهى ما إذا بقي دون
 السدس في حال فيها تمام السدس للجد وقوله أو يزداد في العول أى لحصول أصل
 العول قبل ذلك فيزداد في العول للجد وهذا راجع للثلاثة وهى ما إذا لم يبق شىء
 بل عالت المسألة بواحد ثم يزداد في العول بالسدس للجد كما تقدم توضيحه وقوله
 ان احتج الى ذلك أى المذكور من أصل العول أو زيادته فان لم يحتج اليه فلا عول
 أصلا كما في الاولى (قوله وتسقط الأخوة) أى في الثلاثة أحوال المذكورة
 وقوله الاخت في الأكدية أى فانها يفرض لها النصف ويفرض له السدس

(فائدة) هذا كله حيث بقي
 بعد الفروض أكثر من
 السدس فان بقي قدر السدس
 كبتين وأم وجد وأخوة
 أو دون السدس كزوج
 وبنتين وجد وأخوة أو لم يبق
 شىء كبتين وزوجة وأم
 وجد وأخوة فللجد السدس
 ويعال أو يزداد في العول ان
 احتج الى ذلك وتسقط
 الأخوة الا الاخت
 في الأكدية وسبأني

ثم يعودان الى المقاسمة كما سيأتي (قوله وحيد أخذ سدسا أثلا كله) أي
 كافي المسألة الثالثة فانه يزداد فيها بالعدل بالسدس للجد وقوله أو بعضه أي أو عا ثلا
 بعضه كافي المسألة الثانية فانه يعال فيها بنصف السدس للجد كما مر ولا يخفى
 أن قوله كله فاعل بما ثلا وقوله أو بعضه عطف عليه وقوله فالسدس اذذاك أي
 وقت كونه عا ثلا كله أو بعضه وانتم الاشارة بهتة أخبره محذوف أي اذذاك
 ثابت أو حاصل أو محو ذلك كما مر وقوله يكون اسما لا حقيقة أي مجرّد اسم لا سدسا
 حقيقة لنقصه عنه بالعدل (قوله كما شرحت الى ذلك آنفا) أي قريبا عنه قوله
 وليس عنه نازلا بحال (قوله مع الاناث) أي جنسهن الصادق بواحدة وقوله
 من الاخوات مكذا في نسخة وهي ظاهرة في نسخة من الاخوة وعليها الظاهر
 بالاخوة ما يشمل الاخوات على سبيل التغليب ومن للتبعيض المشوب ببيان
 والمعنى مع الاناث المالاتي من بعض الاخوة بطريق التغليب اه زيات وبعضه
 من الحافني (قوله عند القسم) المراد به القسم من الجانبين فهو بمعنى المقاسمة كما أشار
 اليه الشارح بقوله أي المقاسمة الخ (قوله مثل أخ) أي لان كلامه ما يدل بالاب وقوله
 في سهمه أي نصيبه وقوله من كونه أي السهم (قوله والمحكم) أي المعهود كما أشار
 اليه الشارح بقوله من كونه الاخت الخ وعليه فعطف الحكم على ما قبله
 من عطف أحد الملة لازمين على الآخر لانه يلزم من أن يكون له مثل حظ الانثيين
 أن تكون الاخت تصير معه عصبه بالغير وبالعكس هذا وجعل الحكم على الحكم
 المعهود كما اقتضاه منيع الشارح لا يناسب الاستثناء في قوله الامع الام الخ لان
 الاستثناء معيار العموم فالاولى جملة على العموم لاجل الاستثناء منه الا أن يجعل
 منقطعا والمعنى لكن مع الام الخ (قوله كما أشارت الى ذلك الخ) أي عند قوله
 والابن والاخت مع الاناث الخ حيث قال هناك وتزيد الاخت شقيقة كانت أولاد
 بأنه يعصبها الجد (قوله لا في جميع الاحكام) أي بل في بعضها فقط وقوله فلهذا قال
 أي فلا جعل أنه ليس مثله في جميع الاحكام قال به كن فيه أن هذا لا يناسب
 الاستثناء الا أن يجعل منقطعا كما مر (قوله الامع الام الخ) بخلاف الاخ فانه يحجبها
 بانضمامه الى الاخت من الثلث الى السدس وقوله فلا يحجبها مفاد الاستثناء
 والضمير للام كما لا يخفى (قوله بانضمامه الى الاخت) أي بسبب انضمامه اليها وقوله
 لانه ليس بأخ علة لقوله فلا يحجبها أي لانه ليس بأخ حقيقة (قوله بل ثلث المال الخ)
 اضراب انتقال عن قوله فلا يحجبها وقوله يصحبها حال وقوله كاملا حال من الضمير
 الرجوع الى الثلث وقوله لانه ليس معها الخ علة لقوله بل ثلث المال لها الخ (قوله

وحيد أخذ سدسا أثلا
 كما - أو بعضه فالسدس
 اذذاك يكون اسما لا حقيقة
 كما أشارت الى ذلك سابقا
 والله أعلم (وهو) أي الجد
 (مع الاناث) من الاخوات
 (عند القسم) أي المقاسمة
 بينه وبينهن (مثل أخ) فيما
 ذكره بقوله (في سهمه) من
 كونه مثل حظ الانثيين
 (والحكم) من كون الاخت
 تصير معه عصبه بالغير كما
 أشارت الى ذلك سابقا في
 باب التعصيب لاني بجميع
 الاحكام فلهذا قال (الامع
 الام فلا يحجبها) بانضمامه
 الى الاخت لأنه ليس بأخ
 (بل ثلث المال لها) أي
 للام (يصحبها) كاملا لانه
 ليس معها علة من الاخوة

ففي زوجة الخ) تفريع على قوله الامع الام الخ وأصل هذه المسئلة من اثني عشر
 للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة يبقى خمسة على الجد والاخت لا تنقسم
 عليهم ما أثلاثا فتضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين ومنها تصح للزوجة ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة وللأم أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى خمسة عشر للجد عشرة
 والاخت خمسة وهذا توضيح ما ذكره الشارح (قوله وفي المسئلة) عطف على قوله
 ففي زوجة الخ وقوله المسئلة بالخرقاء بالحاء المعجمة والراء والقاف مع المذ
 كافي البولاق (قوله لتخرق أقوال الصحابة فيها) أي اختلافها فيها كما سيأتي بيانه
 فكان بعض الأقوال يخرق بعضها وقوله أولان الأقوال خرقها أي وسعها بكثر
 الكلام فيها وهذه العلة لا تنافي ما قبلها بل تنجسها والنكسات لا تتراحم وقوله
 لكثرتها أي الأقوال (قوله وهي) أي المسئلة المسئلة بالخرقاء وقوله أم الخ أصل هذه
 المسئلة من ثلاثة للأم الثلث يبقى اثنان على الجد والاخت لا ينقسمان عليهما أثلاثا
 فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة ومنها تصح للأم واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة للجد
 أربعة والاخت اثنان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الأم
 لها الثلث والباقي بين الجد والاخت أثلاثا وقوله وهو مذهب الأئمة الثلاثة أي
 ما عدا الإمام أبي حنيفة (قوله وأما عند الإمام أبي بكر الصديق الخ) مذهبه رضي
 الله عنه أن الاخت محجوبة بالجد فالمسئلة عنده من ثلاثة للأم واحد وللجد الباقي
 ولا شيء للاخت كما ذكره الشارح (قوله وهي عشرة) أولها الخرقاء لما ذكره
 الشارح آقاؤه ثمانية المسئلة لقول عثمان بن عفان رضي الله عنه بأن لكل من
 الثلاثة الثلث وثالثها المربعة لقول ابن مسعود رضي الله عنه بأنها تصح من
 أربعة لأنه جعل للاخت النصف والباقي بين الجد والأم نصفين لأن كلامهم ماله
 ولادة على الميت والأم قوة القرب والجد قوة الذكورة فاستويا لكان النصف للباقي
 صحيح فيضرب اثنان في اثنين بأربعة فالاخت اثنان ولكل من الجد والأم واحد
 ورابعها الخمسة لقضاء خمسة من الصحابة في عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن
 عباس رضي الله عنهم وخامسها السادسة لأن بعضهم يحكي فيها ستة أقوال
 وسادسها السابعة لأن بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال وسابعها الثامنة لأن فيها
 روايات ثمانية وثامنها العثمانية لأن عثمان انفرد فيها بقوله السابق عنه وناسعها
 وعاشرها الحجازية والشعبية لأن الحجاز أهدن فيها الشعبي حين طفر به فأصاب
 فيها ففعا عنه فكملت ألقابها عشرة وتضمن ذكر الألقاب شيئا من الأقوال (قوله

ففي زوجة وأم وجد وبحث
 للزوجة الربع وللأم الثلث
 كاملا والباقي بين الجد
 والاخت مقاسمة له مثلا
 مالهما وفي المسئلة المسئلة
 بالخرقاء لتخرق أقوال
 الصحابة رضي الله عنهم
 أولان الأقوال خرقها
 بكثرتها وهي أم وجد وبحث
 للأم الثلث والباقي بين
 الاخت والجد أثلاثا مثلا
 مالهما فأصلها ثلاثة وتصح من
 تسعة للأم ثلاثة وأربعة
 للجد وللاخت اثنان وهذا
 مذهب الإمام زيد بن ثابت
 رضي الله عنه وهو مذهب
 الأئمة الثلاثة رحمهم الله
 وأما عند الإمام أبي بكر
 الصديق رضي الله عنه
 فالأم الثلث والباقي للجد
 ولا شيء للاخت وهو
 مذهب الإمام أبي حنيفة
 رحمه الله وفيها أقوال كثيرة
 ذكرتها مع القابها وهي
 عشرة ومائة فرع عليها
 في شرح الترتيب وأثبت فيه
 بالمعجب العجائب وجميع
 ما ذكره من أول الباب إلى
 هنا وفيها إذا كان معه
 أحد الصنفين سواء كان معهم صاحب فرض أم لا

(أحد الصنفين) أي الأخوة الأشقاء والأخوة لأب (قوله وهو) أي ماذا اجتمع معه
 الصنفان وقوله باب المعادة أي العدة بالمفاعلة بمعنى أصل الفعل كدفعه بمعنى دفعه
 كذا في الحنفية أي لأن العدو واقع من الأشقاء لبني الأب فقط لا من الجد وقيل إنها على
 بابها لأن الأشقاء يعدون بنبي الأب على الجد أثباتا وهو يعدهم عليهم نفيا بالمفاعلة
 بالآخر أعدهم نفيا فاله الزيات (قوله وبه تتم الأحوال الأربعة المشار إليها سابقا) أي
 في قوله بعد قول المصنف وألم بأن الجد ذوا حوال وباعتبار أفراد الصنفين معه
 واجتماعهما معه أربعة أحوال اهـ (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله واحسب)
 يضم السين من باب نصر بمعنى عدم صدره الحسبان بالضم بخلاف حسب بمعنى ظن
 فصدر الحسبان بالكسر وهضارعه بكسر السين وفتحها اهـ زيات بتصرف وزيادة
 (قوله بنبي الأب فقط) أي دون الأم وزاد الشارح لفظا قط للاحتراز من الأشقاء
 فإنه يصدق عليهم بنو الأب لكن ليس مرادا (قوله وهم) أي بنو الأب فقط وقوله
 مع الأخوة الأشقاء مرتبط باحسب أي احسبهم معهم (قوله لدا) ترسم بالالف وهو
 ظرف لقوله احسب وقوله الأعداد بفتح الهمة جمع عدد والمراد بالجمع الجنس
 المتحقق في المفرد وهو العدد بمعنى العدد كما أشار إليه الشارح بقوله أي عدو يحتمل
 أن يقرأ المتن الأعداد بكسر الهمة بمعنى العد فان قيل في كلام المصنف طلب
 تحصيل الحاصل لأن معناه عد بنبي الأب عند العدد ولا معنى له صحيح أجيب بأنه على
 تقديره مضاف والأصل عند ارادة العدو لك أن لا تقدر مضافا ويكون المعنى مستقيما
 لأن الخطأ طيب بالعد الفرضي عند عد الأخوة الأشقاء للأخوة للأب والمعنى حينئذ
 عدائهم الفرضي بنبي الأب عند عد الأخوة الأشقاء للأخوة لأب انتهى حفي
 بتصرف وزيادة (قوله في المقاسمة) متعلق باحسب أو بالأعداد بمعنى العدو وكذا
 قوله على الجد (قوله لينقص بسبب ذلك نصيبه) علة لاحسب أي لينقص بسبب
 حسبه نصيب الجد وعلم من ذلك أن الأخوة الأشقاء لو كانوا مثلي الجد أو أكثر
 فلا معادة لأمه لا فائدة لها فال في شرح الترتيب ولذلك انحصرت مسائل المعادة
 في ثمان وستين انتهى بولا في (قوله وذلك) أي حسبه لما ذكر وقوله في ثمان
 وستين مسألة وجه الحصر في ذلك كما قاله شيخ الإسلام إن مسائل المعادة لا يزيد فيها
 أن يكون الأشقاء دون المثلين والأفلا فائدة للمعادة كما علم مما مر ويختصرون
 المثلين في خمسة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق وشقيقة
 ويكون مع من ذكر من يكمل المثلين ودونهم ما من أولاد الأب فأما الشقيقة فيكون

ثم ذكر حكم ما إذا اجتمع
 معه الصنفان سواء كان معهم
 أيضا صاحب فرض أم لا وهو
 باب المعادة وبه تتم الأحوال
 الأربعة المشار إليها أيضا
 سابقا قال (واحسب بنبي
 الأب) فقط وهم الأخوة
 للأب مع الأخوة الأشقاء
 (لدا) أي عند (الأعداد)
 أي عدد الأخوة الأشقاء
 والأخوة للأب في المقاسمة
 على الجد لينقص بسبب
 ذلك نصيبه وذلك في ثمان
 وستين مسألة ذكرتها
 في شرح الترتيب

معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاثة أخوات كذلك أو أخ لاب أو أخ وأخت
 كذلك فهذه خمس وأما الشقيقة ثمان فيكون معها أخت لاب أو أختان كذلك أو أخ
 كذلك وهذا مع الشقيق فهذه ست وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن
 إلا الأخت للاب وهكذا مع الأخ والأخت الشقيقة بين فهاتان اثنتان فكملت الصور
 ثلاث عشرة ثم لا يخلو فاما أن لا يكون معهم ذوفرض أو يكون وعلى الثاني فالقروض
 اما ربع أو سدس أوهما أو نصف فهذه خمسة تضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس
 وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع الشقيقة أخت لاب والفرض ثلثان أو نصف
 وسدس أو نصف وعن فهذه ثمان وستون وهذا باعتبار أهل الفرض مع قطع النظر
 عن خصوص من يرث والا فيزيد العدد على ذلك انتهى لؤلؤة (قوله وارفض) أي
 اترك بنى الام الخ أي لا تعدوهم على الاشقاء وقوله مع الاجداد أي حال كونهم
 أصحابين للاجداد (قوله محجبهم بالجد) علة لقوله وارفض الخ واعتراض بأن نظير
 هذه العلة موجود في بنى الاب مع الاشقاء فهل لا قبل برفض بنى الاب مع الاشقاء
 محجبهم بهم ولذلك روى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أنهم لا يعدونهم على الجد
 كما أنه لا يعد بنى الام عليهم وأجيب من طرف الجمهور بالفرق بين الاخوة للاب
 والاخوة للام لان الاخوة للاب شاركوا الاخوة الاشقاء في جهة الاستحقاق
 وهي الاخوة فلذلك عدوهم على الجد وأما الاخوة للام فلم يشاركوا الجد في جهة
 الاستحقاق اذ جهة استحقاق الجد قرابته بالاب وجهة استحقاق الاخوة للام
 قرابتهم بالام فلذلك لم يعدوهم على الاشقاء وأيضا بنى الاب ليسوا محرومين أبدا
 بل يأخذون قسطا مما قسم للاشقاء فيما لو فضل بعد نصف الشقيقة شيء كما يأتي
 بخلاف بنى الام فانهم محرومون مع الجد أبدا انتهى شيخ الاسلام أفاده في اللؤلؤة
 (قوله كما تقدم في باب المحجب) أي في قوله وبفضل ابن الام بالاستقاط (قوله بالجد
 فافهمه على احتياط) وقضية ذلك أن ما هنا مكرر مع ما سبق ولذلك اعتذر عن
 اعادته بقوله وإنما أعاده الخ وقد يقال لا تكرار لان ما سبق مذكور من حيث
 عدم الارث وما هنا مذكور من حيث عدم العد لانه لا يلزم من عدم الارث عدم
 العد الا ترى أن الاخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء ويعدونهم على الجد ولذلك قال
 العلامة الامير والظاهر أن قصد المصنف التنبيه على الفرق في الحكم بأن الشقيق
 يعد محجوبه على الجد والجد لا يعد محجوبه على الشقيق وذلك لان الاخوة من واحد
 واحد ولا كذلك الجد مع بنى الام انتهى ببعض تصرف (قوله وإنما أعاده هنا)

والقارضية (وارفض) أي
 اترك (بنى الام) فقط وهم
 الاخوة للام (مع الاجداد)
 محجبهم بالجد كما تقدم في باب
 المحجب

أى فى باب الجد والاختوة وغرضه بذلك الاعتذار عن التكرار الذى أشار إليه بقوله كما تقدم وقد عرفت أنه لا تكرر إلا حاجة الاعتذار أصلاً (قوله استطراداً أولئك كلمة البيت) قال العلامة الأمير أبو تجوز الجمع انتهى أى لأنه لا تنافى بين الاستطراد والتكملة ولا مانع من أن يكون أعاده لهما ويكونها تجوز الجمع اندفع ما قبل من أن الأولى حذف أو تكون تكملة البيت علة للاستطراد وإنما لم يقل أو تكملة بالنصب عطف على استطراد لأن التكملة ليست مصدر بل أثر المصدر وهو التكميل وليس من هذا الباب أى بل هو من باب النجب وقد علمت ما فيه (قوله واحكم على الاختوة الخ) محل الشارح الاختوة على ما يشمل الاشقاء وللأب ولذلك احتاج للتأويل بقوله أى احكم بينهم ولو حمل الاختوة على خصوص الاختوة للأب لما احتاج لهذا التأويل لأن المعنى حينئذ واحكم على الاختوة لأب بعد عددهم على الجد كما حكمت فيهم عند فقد الجد وهو عدم الارث (قوله حكمت) على تقدير مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أى مثل حكمتك (قوله وذلك) أى وبين الحكم فيهم المماثل للحكم فيهم عند فقد الجد وقوله أنه أى الحال والشان (قوله إذا كان فى الاشقاء ذكر الخ) حاصل ما ذكره أنه إما أن يكون فى الاشقاء ذكر أولاً وعلى الثاني فإما أن يكون هناك شقيقان وإما أن تكون شقيقة وقد بينهما الشارح على هذا الترتيب (قوله فلا شىء للاختوة للأب) أى محجبهم بالأخ الشقيق ولا فرق فى ذلك بين أن لا يكون هناك ذو فرض أولاً ولذلك مثل الشارح بمثالين (قوله كجدة وأخ شقيق الخ) مثال لما إذا لم يكن هناك ذو فرض وهذه المسئلة من ثلاثة فللجدة الثلث بالمقاسمة أو الواحدة ثلث المال يبقى اثنان يأخذهما الأخ الشقيق ولا شىء للأخ للأب (قوله وكزوجة وجد الخ) مثال لما إذا كان هناك ذو فرض وهذه المسئلة من أربعة فللزوجة الربع وللجد واحد بالمقاسمة أو لكونه ثلث الباقي وهو ربع أيضاً يبقى اثنان وهما نصف المال يأخذهما الشقيق ولا شىء للأخ للأب (قوله وإن لم يذكر فى الاشقاء ذكر الخ) هذا مقابل لقوله إذا كان فى الاشقاء ذكر (قوله فإن كانتا شقيقتين) أى فإن كانت الاختتان شقيقتين وقوله فلهما إلى الثلثين أى فللاختين الشقيقتين الأخذ إلى الثلثين وإنما قال إلى الثلثين لأنهما قد ينقصان عن الثلثين فلا يلزم أن يكمل لهما الثلثان بل قارة يكملان لهما كما فى مثال الشارح الآتى وقارة ينقصان نحو زوج وجد وشقيقتين وأخ لأب أو أكثر فللزوج النصف وللجد ثلث الباقي يبقى للشقيقتين دون الثلثين ولا يعال لهما لأنه ليس إرثهما هنا بالفرض المحض بل هو

وإنما أعاده هنا استطراداً أولئك كلمة البيت وليس من هذا الباب (واحكم على الاختوة) الاشقاء وللأب أى احكم بينهم (بعد العد حكمت) أى مثل حكمتك (فيهم عند فقد الجد) وذلك أنه إن كان فى الاشقاء ذكر فلأبى للاختوة للأب كجدة وأخ شقيق وأخ لأب فالأخ الشقيق يعبد الأخ للأب على الجد فيستوى للجد إذا المقتسمة والثلث فاذا أخذ الجد حظه وهو ثلث المال بقي الثلثان فيأخذهما الأخ الشقيق ولا شىء للأخ للأب وكزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لأب فالزوجة الربع ويعبد الشقيق الأخ للأب على الجد فيأخذ أيضاً ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة وهو ربع أيضاً يبقى نصف المال يأخذ الشقيق ولا شىء للأخ للأب وإن لم يكن فى الاشقاء ذكر فإن كانتا شقيقتين فلهما إلى الثلثين

للاخوة للاب لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصه الجدة

والفرض ان كان شيء
فلا شيء للاخوة للاب مع
الشقيقتين ففي جسد
وشقيقتين وأخ لاب يستوي
للجسد المقاسمة والثلث
فله ثلث المال والباقي
للشقيقة — بين لانه ثلثان
ولا شيء للاخ للاب وان
كانت شقيقة واحدة
فأها الى النصف فان بقي بعد
حصه الجدة والفرض ان كان
نصف المال أو أقل فهو
للاخت الشقيقة ولا شيء
للاخوة للاب كزوجة وجد
وشقيقة وأخوين لاب
فلا لزوجة الربع والاخط
للجد ثلث الباقي فيبقى بعد
الربع وثلث الباقي نصف
المال فتخصص به الشقيقة
ولا شيء للاخوين للاب
وكزوج ووجد وأخت
شقيقة وأخوين للاب
فلا زوج النصف ثلثان
وللجد السدس أو ثلث
الباقي سهم من ستة وبقي
اثنان من ستة هما أقل من
نصف المال فهو مال الشقيقة
ولا شيء للاخوين للاب

مشوب بتعصيب الكون ماع الجد (قوله ولو فضل شيء الخ) قضية شرطية لا تقتضي
الوقوع ولذلك قال لكن لا يبقى الخ وقوله ان كان أي ان وجد فكان تامة وفاعلها
ضمير يعود على الفرض وأما قوله شيء فهو فاعل يبق المنفى وقوله فلا شيء للاخوة
للأب الخ تفريع على قوله لكن لا يبقى الخ (قوله ففي جسد وشقيقتين وأخ لاب) أي
أختين لاب وقد عرفت أنه في هذا المثال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله
يستوي للجد المقاسمة والمسئلة حيث من ستة عدد الرؤس فللجد اثنان يبق أربعة
بأخذها الشقيقتان ولا شيء للاخ للاب وقوله والثلث أي ثلث المال والمسئلة
حيث من ثلاثة فللجد واحد يبق اثنان بأخذها الشقيقتان ولا شيء للاخ للاب
(قوله فله ثلث المال) أي اما بالمقاسمة أو لكونه الثلث لاستوائهم له في هذه
المسئلة وقوله والباقي أي الذي هو أربعة باعتبار المقاسمة أو اثنان باعتبار كونه له
الثلث وقوله ولا شيء للاخ للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله وان كانت شقيقة)
هذا مقابل لقوله فان كانتا شقيقتين وقوله فلها الى النصف أي فلاخت الشقيقة
الاخذ الى النصف ويأتي فيه نظير ما تقدم في قوله الى الثلثين (قوله وان بقي الخ)
هذا تفصيل لما قبله لانه محمل وقد فصله بذلك وقوله ان كان أي ان وجد فكان
تامة وفاعلها ضمير يعود على الفرض وأما قوله نصف المال فهو فاعل يبق وقوله
أ وأقل عطف عليه وقوله فهو للاخت الشقيقة جواب الشرط في قوله وان بقي وقوله
ولا شيء للاخوة للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله كزوجة وجد الخ) هذه المسئلة من
أربعة للزوجة الربع وللجد ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبق اثنان وهما نصف
تأخذها الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وهذا مثال لما اذا كمل للشقيقة النصف
(قوله والاخط للجد ثلث الباقي) أي لزيادة الاخوة على مثليه (قوله فتخصص به
الشقيقة) أي تستقل بأخذها وقوله ولا شيء للاخوين للاب أي لانه لم يبق شيء
(قوله وكزوج ووجد الخ) هذه المسئلة من ستة وقد قسمها الشارح وهذا مثال
لما اذا كمل للشقيقة النصف ولا يعمل لها تمامه لانه ليس ارشها هنا بالفرض
المحض بل مشوب بنوع تعصيب فليس بالفرض المحض ولا بالتعصيب المحض (قوله
ولللجد السدس أو ثلث الباقي) أي لاستوائهم له في هذه المسئلة وقوله سهم بدل
من السدس أو ثلث الباقي (قوله فهو مال الشقيقة) أي ولا يعمل لها ما علمت وقوله
ولا شيء للاخوين للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله وان بقي بعد حصه الجدة الخ)

وان بقي بعد حصه الجدة
النصف والباقي للاخوة للاب

٥٦

والفرض ان كان أكثر من نصف المال كان للشقيقة

مقابل لقوله وان بقي بعد حصه الجدة الخ وقوله ان كان أي ان وجدوا عليها ضمير يعود على القرض وقوله أكثر من نصف المال فاعل بقي وقوله كان الخ جواب الشرط (قوله وذلك في ست صور) أي وبقاء أكثر من النصف كائن في ست صور وهي أن يكون مع الجدة والشقيقة عن أولاد الاب أخ أو أختان أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع أو يكون في الأخيرتين صاحب سدس بقطع النظر عن أن يكون أما أوجدة لان النظر الى اسم القرض لان يأخذ كذا كره في شرح الترتيب وقوله أو ثمانية أي نظرا الى أن صاحب السدس في الأخيرتين أم أوجدة (قوله وذ كرت في شرح الترتيب أيضا) أي كما ذ كرت فيه مائة تدم وقوله هل هو بالقرض أو بالتعصيب قال العلامة الاميرالحق أنه ليس فرضا محضا والا لا عيل لحساب كمال النصف في غير هذه المسائل مما تقدم ولا تعصيا محضا والا لكان للجدة مثلا ذافله من كل شبه وقد استحسنوا في هذا الباب أشياء كثيرة مخالفة للقواعد اه وقد تقدم التنبيه على ذلك وهذا أحسن ما كتبوه هنا وقال البولاق وبالجمله فهني مسئلة مشككة (قوله الزيديات) نسبة لزيد لانه الذي حكم فيها بذلك (قوله العشرية) أصلها خمسة عدد الرؤس وانما نسبت الى العشرة لعكتهما منها وفي اللؤلؤة أنها باقح السنين وفي البولاق أنها باسكون السنين ووجه محتمل من العشرة أن للشقيقة المصنف ولا نصف للخمس صحيح فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو خمسة فتصح من عشرة للجدة خمسها وأربعة وللأخت نصفها خمسة يبقى واحد للاخ للاب (قوله والعشرية) نسبة للعشرين لعكتهما منها فأصلها خمسة عدد الرؤس كالتي قبلها للجدة منها سهمان بالمقاسمة والشقيقة نصف المال ولا نصف للخمس صحيح فيضرب اثنان في خمسة يحصل عشرة للجدة أربعة وللأخت خمسة يبقى واحد للاختين للاب بينهما مائة فاضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل عشرون للجدة ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الاختين للاب سهم كذا في شرح الترتيب وهو أولى كما قاله ابن الماثم مما في شرح كشف الغواض من أن يقال أصلها خمسة للجدة سهمان والأخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين الاختين للاب لكل أخت ربع سهم فانكسرت المسئلة أولا على مخرج النصف وثانيا على مخرج الربع والاول داخل في الثاني فيكتفي به وتضرب الاربعة في أصلها وهو خمسة تصع من عشرين أفاده في اللؤلؤة (قوله ومختصرة زيد) سميت بذلك لان تعصيهما من مائة وثمانية باعتبار المقاسمة وتصع بالاختصار من أربعة وخمسين اما التوافق الانصاء بالنصف وأما بأن تعدل الى ثلث الباقي لانه ساوي المقاسمة هنا قاله العلامة الامير توضيح

وهذا في ست صور على
ما ذكرته في شرح
الترتيب أو ثمانية على
ما ذكرته في شرح الفارضية
تعالى ابن الماثم رحمه الله
وذ كرت في شرح الترتيب
أيضا الخلاف في أن النصف
الذي تأخذه هل هو بالقرض
أو بالتعصيب فمن الصور
التي يبقى فيها الولد الاب
تسمى الزيديات الاربعة
وهي العشرية وهي جده
وشقيقة وأخ لاب
والعشرية وهي جده
وشقيقة وأختان لاب
ومختصرة زيد وهي أم وجد
وشقيقة وأخ وأخت لاب

ماذا كره العلامة أنه يستوى للجدي هذه المسئلة المقاسمة وثلاث الباقي فان اعتبرت
 المقاسمة كان أصلها من ستة للام سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لا تنقسم وتباين
 فتضرب الستة عدد الرؤس في ستة أصل المسئلة بستة وثلاثين للام سدسها ستة
 وللجدي عشرة بالمقاسمة يبقى عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملا وهو ثمانية
 عشر يفضل سهمان على الاخ والاخت للاب اثنا فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين
 يحصل مائة وثمانية للام ثمانية عشر وللجدي ثلاثون والشقيقة أربعة وخمسون
 والاخ للاب أربعة ولاخته اثنا وترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين لتوافق
 الانصباء بالنصف وترجع المسئلة الى نصفها وترجع كل نصيب الى ضعفه
 وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الاحسن فأصلها من ثمانية عشر باعتبار ثلث الباقي
 مع السدس وان شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس يبقى بعد سهم الام
 خمسة ولا ثلث لها صحیح فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجدي
 خمسة والشقيقة تسعة يبقى سهم بين الاخ والاخت للاب اثنا فتضرب ثلاثة
 في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين والاول أنسب بتسميتها مختصرة زيد فلم كان
 في المسئلة أخ لاب دون أخت لاب أو بالعكس لم يرث الاخ في الاولى ولا الاخت
 في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها مختصرة زيد ووجه ذلك أن الجدي تعين له
 المقاسمة فيم ما فالاولى من ستة للام واحد وللجدي اثنا يبقى ثلاثة هي نصف المال
 فيعطى للشقيقة ولا شيء للاخ للاب لانه لم يبق له شيء والثانية من ستة للام واحد
 يبقى خمسة منكسرة على أربعة رؤس تضرب في أصل المسئلة وهو ستة بأربعة
 وعشرين للام السدس أربعة وللجدي عشرة يبقى عشرة وهي أقل من النصف فتعطى
 للشقيقة ولا شيء للاخ للاب فلو كانت امرأة الاب حاملا وقف الامر الى البيان
 ويعاينها ويقال جاءت امرأة حبل الى ورثة يقتسمون تركتها فقالت لا تجلوا
 فاني حبل فاني ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهم ما وان ولدتهم ما معنوا ورثا فهاذا
 ميت ترك أما وشقيقة وجد أوهاك امرأة اب حامل فان ولدت ذكرا أو أنثى
 لم يرث كل منهم ما وان ولدتهم ما معنوا ورثا وهي حينئذ مختصرة زيد انتهت
 الأصول وزيادة من الحنفی (قوله وتسعين زيد) نسبة لتسعين لهما منها ولم يقل
 والتسعينية كما قال العشرية والعشرية نسبة للاحفاظة على ما وضعه اهل الفن من
 أسماء هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان الاحتفاظ للجدي ثلث الباقي بعد
 سدس الام فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبرت ثلث الباقي مع السدس
 وان شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لا ثلث لها

وتسعينية زيد وهي أم وجد
 وشقيقة وأخوان وأخت
 لاب

ولما كان من الاحكام السابقة في الجدة انه حيث بقي بعد الفروض قدر السدس أخذه الجدة وسقطت الاخوة الا الاخت في الاكدرية ومنها انه لا يفرض الاخت مع الجدة في غير مسائل المعادة على نزاع فيها الا الاخت في الاكدرية وكان من أحكام العاصب انه اذا استغرقت الفروض التركة سقط العاصب الا الاخت في الاكدرية أعقب باب الجدة والاخوة ببيانها لكونها منه بقوله (والاخت) شقيقة كانت أولاب (لا يفرض مع الجدة لها) في غير مسائل المعادة (فيما عدا مسألة كلها زوج وأم وهما) أي الزوج والام (تمامها) مع الجدة والاخت أي وهما أي الجدة والاخت تمامها مع الزوج والام

مصحح تضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر والام منها ثلاثة وللجد خمسة والاخت الشقيقة نصف المال تسعة بقي واحد بين الاخوين والاخت للاب انكسر على خمسة رؤس فتضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصح والام ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللجد خمسة في خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة وأربعين ولكل من الاخوين للاب سهمان والاخت للاب سهم فلو كان الميت في هذه المسئلة ترك تسعين ديناراً لخص هذه الاخت ديناراً واحداً وبما يابها فيقال لنا ميت ترك ثلاثة ذكور وثلاث اناث وتسعين ديناراً فأخذت احدى الاناث ديناراً وليس ثم دين ولا وصية وهي الاخت للاب في هذه الصورة انتهى اولؤة بتصرف (قوله ولما كان من الاحكام الخ) هذا دخول على كلام المصنف وقوله الا الاخت في الاكدرية أي يفرض لها ابتداء كما سيأتي (قوله ومنها) أي من الاحكام السابقة في الجدة (قوله على نزاع فيها) فقد قيل انها ترث فيها بالفرض وقيل بالتعصيب وقد تقدم أن الحق أن فيه الشائبين (قوله وكان من أحكام العاصب) عطف على كان من الاحكام السابقة وقوله الا الاخت في الاكدرية يقتضي أن ميراث الاخت في الاكدرية بالتعصيب وما قبله يقتضي أنه بالفرض وقد يقال هو بالفرض بالنظر لا قول الامر وبالتعصيب بالنظر لانتهائه أفاده الزيات (قوله أعقب باب الجدة والاخوة ببيانها) أي ذكر بيانها في عقبه أي آخره لقوله لكونها منه كآب عليه العلامة الامير (قوله بقوله) متعلق بالبيان (قوله والاخت) مبتدأ خبره قوله لا يفرض مع الجدة أي لا يفرض لها حال كونها مع الجدة (قوله في غير مسائل المعادة) أي على نزاع فيها كما أسلفه قاله العلامة الامير وبهذا تعلم أن هذا لا يفتكر على قول الشارح فيما تقدم هل هو بالفرض أو بالتعصيب خلافاً لما توجه بعض الافاضل (قوله فيما عدا مسألة) أي وهي الاكدرية كما سيذكره المصنف وقوله كلها أي كل أركانها وقوله وهما تمامها أي تمام أركانها فالضمير في كلها وتمامها للمسئلة لكن على تقدير مضاف (قوله أي الزوج والام) وعلى هذا يكون الضمير في قوله وهما الزوج والام وهو الاولى لانه يعود لا قرب مذكور لكن فيه تكرار مع قوله كلها زوج وام اذ يعلم منه أنها تمامها ويدفع التكرار للضرب بأنه زيادة توضيح وقوله أو وهما أي الجدة والاخت على هذا يكون الضمير في قوله وهما للجد والاخت لكن يلزم عليه التناقض في كلامه اذ قوله كلها زوج وام يقتضي أن الزوج والام تمامها وقوله وهما تمامها يقتضي أن الجد والاخت تمامها ويدفع بأن هذا أمر اعتباري فكل منهما تمامها مع الآخر أفاده

العلامة الامير توضيح (قوله فأركانها أربعة) تفريع على ما تقدم (قوله فاعلم) أي حصل العلم بالا كدربة وبغيرها أخذ من حذف المعمول لانه يؤذن بالعموم (قوله فخير أمة) أي فأكل جماعة فخير بمعنى أكل وأمة بمعنى جماعة وقوله علامها أي علام تلك الأمة وعلام مصيغة مبالغية وترادفيه التاء كثير التأكيد المبالغة وقد جاء في القرآن بدونها قال تعالى انك انت علام الغيوب وعليه كلام الناظم كافي حاشية الاستاذ الحفني (قوله أي عالمها) أوله الشارح بما ليس فيه مبالغة للإشارة إلى أنه لا يتوقف حصول فضل العلم على كثرتة بل يحصل لمن كان عنده أصل العلم ولو على غير وجه المبالغة لكن يتفاوت الفضل بذلك أفاده الزيات (قوله وأتى بصيغة المبالغة) أي بحسب الظاهر وان كان المراد منها ما ليس فيه مبالغة أخذ بما قبله وقوله ما يريد الاهتمام أي لطلب الاهتمام الزائد فهو على تقدير مضاف والمزيد بمعنى الزائد وإضافته للاهتمام من إضافة الصفة للموصوف كافي الزيات (قوله وتقدم شيء مما يدل) أي من الآيات والاحاديث التي تدل وقوله في شرح المقدمة أي الخطبة (قوله وما ورد الخ) خبر مقدم وقول النبي مبدء مؤخر وكل ما ورد في فضل العلماء فمحمول على العلماء العاملين قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء بل كلام صاحب الزيد حيث قال

وعالم بعلمه لم يعــمان * معذب من قبل عباد الوثن

يقيد أنه أسوء حالا حتى من عابد الوثن ووجهه الشهاب الرملي في شرحه عليه بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بقرعها وعابد الوثن غير عالم بتحريم عبادته وجاهله بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غير وأوبدلوا وكنتموا الحق وقيل ان تعذبه قيل عباد الوثن ليس اكونه أسوء حالا منهم بل للاسراع بتطهيره كافي حواشي البردة (قوله فضل العالم على العابد الخ) المراد بالعالم من غلب اشتغاله بالعلم لكن مع العمل وبالعابد من غلب اشتغاله بالعبادة لكن مع العلم الذي تتوقف عليه العبادة والا فالعالم من غير عبادة أصلا لا فضل له والعابد مع جهل لا اعتبار به لان العبادة مع الجهل ليست عبادة معتد بها شرعا وآل في العالم والعابد جنسية أو استغراقية أي فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفضلي على أدناكم أي العجائب أي جميع الأمة وهو مدح للعالم وعلى كل فهو تقرب على وجه المبالغة لاجل الخبث على العلم والا فالفرق كبير كالا يخفى على كل ذي بصيرة فسقط ما تمسك به بعضهم هنا (قوله ان الله الخ) جملة مستأنفة أتى بها البيان فضل العالم وقوله ليصلون فيه تغليب العاقل على غيره حيث أتى بضمير

فأركانها أربعة زوج وأم
وجد وأخت شقيقة أولاد
(فاعلم فخير أمة علامها) أي
عالمها وأتى بصيغة المبالغة
لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل
العلم مشهور وتقدم شيء
مما يدل على فضل العلم
والعلماء في شرح المقدمة
وتماورد في فضل العلماء
قول النبي صلى الله عليه
وسلم فضل العالم على العابد
كفضلي على أدناكم ان الله
وملائكته وأهل السموات
والارضين حتى النملة
في جحرها وحتى الحوت
في البحر ليصلون على معلم
الناس الخير رواه الترمذي

العقلاء وهو الواو والمراد من الصلاة القدر المشترك وهو المعطف ويفسر بالنسبة لله
بالرجة وبالنسبة لله بالائتكال بالاستغفار وبالنسبة لغيرهم بالدعاء كما اختاره ابن
هشام في المغني وهو أولى مما قاله الجوهري ومن أنهم ساء من الله الرجة ومن الملازمة
الاستغفار ومن غيرهم الدعاء كما اشتهر لانه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه
في الحديث وفيه خلاف وقوله على مع علم الناس الخير يؤخذ منه أن ذلك لتعليمه
الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أي وقال الترمذي حسن من
طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حسنا صحيحا من طريق واحد فان رجال
الحسن أقل في الوثوق من رجال الصحيح كما هو معلوم في فن المصطلح لكن ينافي هذا
قوله غريب فالاحسن الجواب بأنه حسن لذاته لكون رجاله رجال الحسن صحيح
لغيره لكونه أقوى بحديث آخر وقوله غريب أي مروي من طريق واحد قال
صاحب البيهقي وقيل غريب ما روى راو فقط وقوله والطبراني أي ورواه
الطبراني (قوله وتعرف) بالبناء للمجهول وثائب الفاعل ضمير يعود على المسئلة
السابقة وقول الشارح هذه المسئلة بدل من الضمير أو على تقدير أي التفسيرية
وابس نائب فاعل لانه لا يجوز حذف نائب الفاعل إلا في مسائل مخصوصة (قوله
يا صاحب) جعله الشارح من قبيل الترخيم وعليه فهو شاهد قال العلامة الامير
والاحسن أنه صاحب من غير ترخيم يجعل الباء في كلام المصنف ليست بباء جر
داخلة على الاكدرية بل جزء من صاحب والاكدرية مفعول لتعرف من غير باء
جراهم بنونج (قوله بالتخيم) أي حذف الآخر لانه لا يمكنه شاذ هذا لانه ليس
بعلم ولا ذي تأنيث وقوله بالاكسر أي للهاء وقوله على لغة من ينتظر أي بقدر الحرف
المحذوف وهو الباء هنا يبقى ما قبله على حاله قبل المحذف وقوله وبالضم أي للهاء
وقوله على لغة من لا ينتظر أي لا بقدر الحرف المحذوف ويجعل الباقي كأنه اسم تام
موضوع على تلك الصيغة وقوله أي يا صاحب قيل أصله يا صاحبي وفيه اللغات الست
في يا غلامني (قوله بالاكدرية) وتعرف بالغراء أيضا لظهورها حتى صارت
كالكواكب الاغراض ليس في مسائل الجذمة مسئلة يمرض فيها الاخت في غير مسائل
المعادة على ما مر فيها سواها وقيل لان الجذمة غارة على نصيب الاخت كما في اللواؤة
(قوله لا وجه كثيرة) علة لكونها تعرف بالاكدرية وقوله منها الخ ومنها كون الجذمة
كدر على الاخت ميراثها حيث أخذت النصف ثم عاد عليها اليقاسمها ومنها أن عبد
المالك بن مروان سأل رجلا من أكدر عنها فأخطأ فيها ومنها أن امرأة من أكدر

وقال حسن صحيح غريب
والطبراني عن أبي أمامة
رضي الله عنه (تعرف)
هذه المسئلة (يا صاحب)
بالتخيم بالاكسر على لغة
من ينتظر وبالضم على لغة
من لا ينتظر أي يا صاحب
(بالاكدرية) لا وجه كثيرة
ذكرتها في شرح الترتيب
منها كونها كدرت على زيد
وله به رضي الله عنه

(وهي) أي الأكدرية (بأن تعرفها حريه) أي حقيقة بذلك فللزوج النصف واللام الثالث فأصلها من ستة للزوج
ثلاثة واللام اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس (٢٢٧) فياخذ الجدة فكان مقتضى ما سبق أن تسقط

ما أتت وخلفتهم ومنها أن الزوج اسمه أ كدرونها غير ذلك وقوله كونها كدرت على
زيد مذهبه أي لأن زيد لا يفرض للاخوات مع الجدة ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه
أذا لم يقولهم شيء وهذا أعال للاخت ثم جمع الفروض قسمها على جهة التعصيب
فخالف هذه القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا الوجه
أن تسمى مكذوبة لا أكدرية اهـ فالانسب والاحسن نسبتها لا كدركا قال العلامة
الامير (قوله وهي) مبتدأ خبره حرية وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وقوله أي هذه
الاكدرية تفسير للضمير وقوله أي حقيقة بذلك تفسير لمحرية بأن تعرفها على
التقديم والتأخير (قوله وللزوج الخ) أي إذا أردت بيانها فأقول لك للزوج الخ
(قوله فأصلها ستة) أي بضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثلث وهو ثلاثة
(قوله فكان مقتضى ما سبق) أي من أنه لا شيء للاخوة حيث لم يفضل
الا السدس انتهى زيات (قوله يفرض النصف لها) أي ابتداء أخذ من قوله ثم
يعودان إلى المقاسمة وقوله حتى تعول بالفروض أي بسببها وقوله إلى تسعة متعلق
بتعول (قوله لكن لما كانت الخ) استدراك على ما قبله لأنه قد يروم أنه لا تعصيب
وقوله لو استقلت بما فرض لها لزادت الخ اعترض بأن هذا يجري في مسائل المعادة
مع أنهم لم يردوها فيها إلى التعصيب وأجيب بأن العمدة في ذلك النقل فما يسعنا
إلا الوقوف على النص (قوله لزادت) جواب لو وقوله ردت جواب لما وقوله
ويقسمان الأربعة بينهما أنلانا لكهن الأربعة قسم أنلانا صحيحة فتضرب ثلاثة
في المسألة عولها وهي تسعة تباع سبعة وعشرين كما سيذكره الشارح في الفائدة
(قوله فلهذا) أي فلاجل كونها ترد إلى التعصيب وتقسم مع الجدة (قوله ثم يعودان
إلى المقاسمة) استشكل أنه ان كان اعطاؤها النصف ثابتا بكتاب أو سنة
والوجه للعود إلى المقاسمة وان لم يكن ثابتا بذلك فلا وجه لفرض النصف لها
وأجيب بأن فرض النصف ثبت لها بالكتاب والسنة لكنهما أبقيا شيئا للاجتهاد
وقد اختلفت في ذلك ومن تبعه فأوجبوا التعصيب فأعطيناها النصف ابتداء عملا
بالكتاب والسنة أي بظاهرها ثم رجعت إلى المقاسمة عملا بالاجتهاد نقله في الأولوة
عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما مضى) أي مثل المقاسمة التي
مضت من أنه يقاسم كاخ (قوله فاحفظه) أي بقلبك وقوله فكل حافظ امام أي
لان كل حافظ امام فهو تعليل للامر بالحفظ (قوله واشكر ماظمه) أي ناظم ما ذكر

الاخت وهو مذهب
الحنفية وأما مذهبنا
كالماكية والحنابلة تبعها
لزيد رضي الله عنه فهو
ما ذكره بقوله (يفرض
النصف لها) أي الاخت
وهو ثلاثة من ستة
(والسدس له) أي الجدة
وهو واحد من الستة (حتى
تعول) المسئلة بالفروض
المجملة أي المجمعة إلى تسعة
للزوج ثلاثة واللام اثنان
وللجدة واحد وللأخت ثلاثة
لكن لما كانت الاخت
لو استقلت بما فرض لها
لزادت على الجدة بعد
الفرض إلى التعصيب بالجدة
فيضم حصته إلى حصتها
ويقسمان الأربعة بينهما
أنلانا للذكر مثل حظ
الأنثيين فلهذا قال (ثم
يعودان) أي الجدة والأخت
(إلى المقاسمة) بينهما المذكور
مثل حظ الأنثيين
(كما مضى) في قوله وهو مع
الاناث عند القسم مثل أخ
في سهمه والحكم
(فاحفظه) أي ما ذكرته
لك فكل حافظ امام (واشكر

ناظمه) بالدعاء له أو بذكره بالجمل أو بغير ذلك

لأنه قد صنع معك معروفاً بنقله لك الأحكام وبينها (٢٣٨) فرج الله رجة واسعة وقد روى الترمذي

وغيره عن أسامة بن زيد
رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال من صنع اليه معروف
فقال لفاعله جزاك الله خيراً
فقد أبلغ في الثناء قال
الترمذي رحمه الله تعالى
حديث حسن غريب
وروى البيهقي رحمه الله
عن أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
صنع اليه معروف فليتكافئه
فإن لم يستطع فليذكره في
ذكره فقد شكره (فائدة)
قد قلناه إنه يضم حصته
لخصتهما ويقسمان ذلك
أثلاثاً فمجموع حصتهما
أربعة وإذا قسمتهما على
ثلاثة عدد رؤسهما كانت
غير منقسمة ولا موافقة
فاضرب ثلاثة في تسعة
فتصح من سبعة وعشرين
للزوج ثلاثة في ثلاثة
بتسعة وهي ثلث المال
وللام اثنتان في ثلاثة بتسعة
هي ثلث الباقي وللجسد
والاغت أربعة في ثلاثة
بأثني عشر والاغت أربعة
ثلث باقي الباقي وللجسد ثمانية

هي الباقي فلهذا بلغزها

وما أحسن قول بعضهم

إذا فادك انسان بقاعدة * من العلم فلازم شكره أبداً
وقل فلان جزاء الله صالحة * أفادنيها وألقى الكبر والحسد
وقوله بالدعاء له أو يذكره الخ أو في كلامه مازمة خلفت جواز الجمع بين هذه الأمور
وقوله أو بغير ذلك أي كالتصدق عنه (قوله لأنه قد صنع الخ) علة لقوله فاشكر
ناظمه (قوله فرج الله رجة واسعة) أي عامة شاملة (قوله وقد روى الترمذي الخ)
استدلال على النوع الأول وهو الشكر بالدعاء وقوله من صنع اليه معروف يثناه
الفعل للمفعول ومعروف نائب فاعله وضمن صنع معنى أوصل فعدي بالي وقوله
فقال لفاعله جزاك الله خيراً أي جعل جزاءك على ما صنعت من المعروف ثواباً
عظيماً وقوله فقد أبلغ في الثناء أي أكثر فيه (قوله حديث حسن غريب) لا تنافي
بين كونه حسناً وكونه غريباً لا مكانه أنه تفرد به الراوي لكن بلغ في التوثق
رجال الحسن (قوله وروى البيهقي الخ) استدلال على النوع الثاني من الشكر
وهو ذكره بالجمل وفيه أيضاً طلب المكافأة وقوله من صنع اليه معروف يقال فيه
ما قيل في الحديث قبله وقوله فليتكافئه أي فليصنع معه معروفاً مثله والضمير
المنصوب عائد على صانع المعروف المفهوم من صنع وقوله فإن لم يستطع فليذكره أي
فإن لم يستطع المكافأة فليذكره بالجمل وقوله فنذكره فقد شكره أي لأن من
ذكر صانع المعروف بالجمل فقد شكره وأثنى عليه (قوله فائدة) غرضه بهذه
الفائدة تكميل العمل في المسئلة لا كدريته وقوله قد قلنا أي فيما سبق قبل قوله
ثم يعودان إلى المقاسمة (قوله كانت غير منقسمة ولا موافقة) أي بل مباينة وقوله
فاضرب ثلاثة في تسعة أي التي هي المسئلة بعوئها (قوله وهي ثلث المال) لكنه
نصف عاقل وقوله وهي ثلث الباقي لكنه ثلث المال عاقل (قوله فلهذا بلغزها الخ)
نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم * ميراث ميتهم بحكم واقع
فلو أخذ ثلث الجميع وثلث ما * يبقى لثانيهم برأى جامع
ولثالث من بعده ثلث الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع

وأجابه المحقق الأمير بقوله

أفدى الذي حاجي يعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع

سحر البيان وحكمة الشعر التي منها بوجه الحل سكر السامع
 يعني التي ميتها من أكره معسروفة لاسيما للبارع
 قوله فيقال خلف أربعة من الورثة أي وهم الزوج والام والجدة والاخت وقوله
 فورث أحدهم ثلث المال أي وهو الزوج لكنه نصف عاقل وقوله والثاني ثلث
 الباقي أي وهو الام لكنه ثلث عاقل وقوله والثالث ثلث باقى الباقي أي وهو
 الاخت وقوله والرابع الباقي أي وهو الجد (قوله شيأ من المعايضة) المعايضة
 قال الجوهري هي أن تأتي بشي ولا تهدي له من ذلك أن يقال خلف أربعة من
 الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف
 الجزئين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك المحقق الامير بقوله
 أي شخص له من الارث جزء ولشان سهم عاقل دار نصفه
 ثم نصف الجزئين يعطى لشخص ولشخص نصف الثلاثة ضعفه
 وتوضيح ذلك ان الجد أخذ ثمانية والاخت أخذت أربعة وهي نصف الثمانية والام
 أخذت ستة وهي نصف الاثني عشر والزوج أخذت تسعة وهي نصف الثمانية عشر
 التي هي ضعف التسعة (قوله ومختار أركانها) فلولم يكن زوج لكانت الحرة
 وهي أم وجد وأخت وقد تقدمت ولولم يكن أم لقاسم الجد والاخت فيما بقي بعد فرض
 الزوج ولولم يكن جد لفازت الاخت بفرضها بعد العول بما يكمله ولو كان
 بدل الاخت أخ لسقط وصحت من أصلها وهو ستة ولو كان خنثى فأجعل له مسألة
 لذ كورته ومسألة لانوته وجامعة بينهما مسألة الذ كورة من ستة ومسألة الانوته
 من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المستثلين توافق بالثالث فاضرب وفق احدهما
 في كامل الاخرى يحصل أربعة وخسون وهي الجامعة فاقسمها على ستة مسألة
 الذ كورة يخرج لكل سهم تسعة فهي جزء سهم مسألة الذ كورة واقسمها أيضا
 على تسعة مسألة الانوته قبل التصحيح يخرج ستة فهي جزء سهم مسألة الانوته
 فاضرب نصيب كل وارث في كل من الجزئين وأعطيه أقل النصيبين فلا زوج
 من مسألة الذ كورة ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومن مسألة الانوته ثلاثة
 في ستة ثمانية عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر ومن مسألة الانوته لانها
 الاضر في حقها ويوقف له تسعة والام من مسألة الذ كورة اثنان في تسعة ثمانية
 عشر ومن مسألة الانوته اثنان في ستة باثني عشر فتعطى أقل النصيبين وهو اثنان
 عشر من مسألة الانوته لانها الاضر في حقها ويوقف لها ستة والجد في مسألة
 الذ كورة واحد في تسعة وتسعة ولا شي الخنثى من مسألة الذ كورة والجد والخنثى

فيقال خلف أربعة من
 الورثة فورث أحدهم ثلث
 المال والثاني ثلث الباقي
 والثالث ثلث باقى الباقي
 والرابع الباقي وقد ذكرت
 في شرح الترتيب شيأ من
 الاية بها ومختار أركانها
 والا قول فيها وغير ذلك
 فراجع والله أعلم

من مسألة الاثوة أربعة في ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللخني على تقدير
 اثوته ثمانية فيعطى الجدا أقل النصيبين وهو تسعة من مسألة الذكورة لأنها
 الاضر في حقه ولا يعطى الخني شيئا معاً من ذلك الاضر في حقه وهو مسألة الذكورة
 ويوقف خمسة عشر لان جملة ما أخذوه تسعة وثلثون يبقى خمسة عشر فان اتضح
 الخني بالذكورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تسعة لثلاثة على مسألة
 الذكورة وأعطيت الام السنة الموقوفة لها تسعة لثلاثة على مسألة الذكورة
 أيضا وان اتضح بالاثوة أخذ ثمانية وأعطى للجد سبعة على التسعة التي معه
 فيصير له ستة عشر وقد صار مجموع نصيبهما أربعة وعشرين وقسمت بينهما ما أن لا
 للذكورة مثل حظ الانثيين اه اولزة بتوضيح من الخفي وغيره (قوله ولما انتهى
 الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله على شيء من المسائل الفقهية أي
 المتسوية لافقه من نسبة المتعلق للمتعلق والمراد فقه الموارث خاصة لا مطلق الفقه
 بتميزه المقام وقوله شرع في المسائل الحسابية أي النسوية للحساب من نسبة
 المتعلق للمتعلق والحاصل أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسمة الموارث
 كقولنا للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل
 وتصحيحها كقولنا كل مسألة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم أنكر على فريق
 وبانته سهمه يضرب عدد رؤسه في أصل المسألة فلما فرغ المصنف من الكلام
 على الجزء الاول أعنى المسائل المتعلقة بفقه قسمة الموارث أخذ يتكلم على الجزء
 الثاني أعنى المسائل المتعلقة بالحساب وانما قال على شيء لانه بقي مسائل فقه
 ميراث الخني والمفقود والعرق والمهدى كما قاله الامير (قوله فقال) عطف
 على شرع

ولما انتهى المصنف رضى
 الله عنه الكلام على شيء
 من المسائل الفقهية شرع
 في المسائل الحسابية فقال
 (باب الحساب) أي
 حساب الفرائض وهو
 تأصيل المسألة وتصحيحها
 لا علم الحساب المعروف مع
 أنه لا بد من معرفته ان يريد
 الاثان علم الفرائض كما قال
 الشيخ بدر الدين سبط
 الباردي رحمه الله في شرح
 هذا الكتاب

(باب الحساب)

أي باب بين الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وهو الجزء
 الثاني من علم الفرائض كما مر (قوله أي حساب الفرائض) أشار بذلك الى أن
 العلم بالمعهود وحساب الفرائض أو الى أنها عوض عن المضاف اليه وهو تأصيل
 المسألة وتصحيحها لا يعني أن هذا تعريف للحساب بالمعنى المصدري وهو هذا المعنى
 ليس هو الجزء الثاني من علم الفرائض كما هو المراد في الترجمة ويمكن أن يقدر في كلام
 الشارح ما يناسب ذلك بأن يقال وهو المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل
 وتصحيحها (قوله لا علم الحساب المعروف) أي لانه ليس بمراد وهو علم بأصول
 يتوصل بها الى استخراج الجهولات العددية وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها

وقوله مع أنه الخ الاستدلال أن يقول وأن كان لا بد من معرفته الخ وقوله لا بد
 من معرفته الخ أي لا غنى وجود عن معرفته الخ فلا يحصل اتقان علم الفرائض
 بدونه (قوله وأن ترد معرفة الحساب) أي وأن ترد معرفة القضاء المتعلقة بتأصيل
 المسائل وتصحيحها وظاهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذي قاله وهو تأصيل
 المسائل وتصحيحها والمعرفة على ما قلناه تصديقية وعلى ظاهر ما قاله الشارح
 تصورية (قوله المعهود) أي علما قال في الحساب في كلام المصنف للعهد العلى
 على حد قولك خرج الاميراذم يكن في البلد الامير واحد في حيث ذكر الحساب
 عند أهل هذا الفن لا ينصرف الى الحساب المذكور (قوله لتهتدى فيه الخ) أي
 تهتدى بسببه الى الصواب في علم الفرائض في سببية على حد قوله صلى الله عليه
 وسلم دخلت امرأة النار في هرة أي بسببها ويحتمل ابقاء في على بابها ويكون المعنى
 لتهتدى في علم الحساب المتعلق بعلم الفرائض الى الصواب أفاده الاستمالة الخفى
 (قوله أي الحساب) تفسير للضمير (قوله الى الصواب) أي الحكم المطابق للواقع
 وهو ضد الخطأ الذي هو الحكم غير المطابق للواقع فنقول الشارح وهو خلاف الخطأ
 فيه نظرا لأنه ضد لا خلاف إلا أن يجاب عنه بأن مراده بالخلاف مطاق الثاني
 لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافي أنه ضد والفرق بين الخلاف والاضداد أن الخلاف
 قد يجامع خلافا كالضد والقيام والاضد لا يجامع ضده كالسواد والبياض
 والصواب لا يجامع الخطأ فهو ضد لا خلاف (قوله وتعرف القسمة الخ) أي ولتعرف
 القسمة الخ فهو معطوف على مدخول لام العلة وكان ينبغي لناظم تقديم المعرفة
 المتعلقة بالتأصيل والتصحيح على المتعلقة بالقسمة والتفصيل لأن الاولى مبنية
 على الثانية إلا أن يقال الاولى لا تقتضى ترتيبا وقوله للتركة متعلق بالقسمة وقوله
 والتفصيل لاى للتركات وهو عطف تفسير وقوله بين الورثة الاولى أن يقول بين
 المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين في عبارته قصور وقد يقال اقتصر عليهم
 لانهم الاصل (قوله وتعرف التصحيح الخ) أي ولتعرف التصحيح الخ ولا يلزم عليه
 تعليل الشيء بنفسه كما توهم لان الملل الارادة المذكورة في قوله وأن ترد معرفة
 الحساب والعلة المعرفة على أن المراد هناك بالحساب القضاء الكاية المتعلقة
 بتأصيل المسائل وتصحيحها وذلك غير التأصيل والتصحيح فمعرفة الاول غير معرفة
 الثاني لكن الاولى سبب في الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على
 التصحيح مع ان المصنف آخره لا نقول الاولى لا تقتضى ترتيبا وقوله للمسائل راجع
 لكل من التصحيح والتأصيل (قوله فان قسمة التركات الخ) أي وانما احتج بمعرفة

(وأن ترد معرفة الحساب)
 أي حساب الفرائض
 المعهود (لتهتدى فيه) أي
 الحساب المذكور (الى
 الصواب) وهو خلاف
 الخطأ (وتعرف القسمة)
 للتركات (والتفصيل) بين
 الورثة (وتع) لم التصحيح
 والتأصيل (للمسائل فان
 قسمة التركات تبني على ذلك)

التصحيح والتأصيل لان قسمة التركات الخ وقوله بتني على ذلك أي على التصحيح
 والتأصيل (قوله وتصحيح المسئلة) أي مصححها بدليل قوله هو أقل عدد الخ وبدليل
 قوله وأصلها الخ وعلى هذا فالصحيح والتأصيل في كلام المصنف يعني المصحح
 والأصل ويحتمل أن يبقى على ظاهره ويكون قوله هو أقل عدد الخ أي تحصيل أقل
 عدد الخ ويكون قوله وأصلها الخ أي وتأصيلها هو تحصيل مخرج فرضها الخ وهذا هو
 الأنسب والمراد بالمسئلة هنا الانصباء التي يسأل عنها وإضافة التصحيح إليها
 ظاهرة لان المعنى وتصحيح الانصباء كذا وكذا وهكذا يقال في إضافة التأصيل إليها
 هذا هو الاظهر مما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عدد بتاني منه الخ) ظاهرة سواء
 سبقه كسر أو لا وهو كذلك كما يؤخذ من قوله

وإن تكن من أصلها تصح فترك تعامل الحساب ربح
 خلا فالن قيده بما إذا كان هناك كسر وعلى ما قلناه فالصحيح يجامع التأصيل
 وينفرد التصحيح عن التأصيل فيما إذا حصل كسر فيهمم العام والخصوص المطلق
 وقوله نصيب كل واحد من الورثة الأولى أن يقول من المستحقين ليشمل
 الموصى له ورب الدين كما تقدم وقد يجاب بما تقدم (قوله وأصلها هو مخرج الخ) أي
 وتأصيلها هو تحصيل مخرج الخ كما هو الأنسب بما سبق ويحتمل إبقاءه على ظاهره
 ونرجع ما سبق إلى ما هنا كالحرا التنبيه عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة للانصباء
 التي يسأل عنها وإضافة الأصل إليها ظاهرة لان المعنى والأصل المنسوب للانصباء
 كذا وكذا هذا هو الاظهر وقوله ان كان فيها فرض فأكثر فيه مع ما قبله لف ونشر
 مرتب لان قوله فرض راجع لقوله مخرج فرضها وقوله فأكثر راجع لقوله أو فروضها
 والمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أما إذا تمحضت الخ) مقابل لقوله ان كان فيها
 فرض فأكثر وقوله تعدد رؤسهم أصل المسئلة على التقديم والتأخير فعدد رؤسهم
 خبر مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لانه الحدث عنه وقوله مع فرض كل ذكر
 بآئين الخ وإنما يعكس لئلا تعطى الآئين من كسر افلومات الميت عن ذكر
 وآئين فالمسئلة من أربعة عدد رؤسهم بفرض الذكور آئينين للذكور آئين واحد لكل
 أنثى واحد ولو جعل الآئينان بذكر لكانت المسئلة من آئينين للذكر واحد ولكل
 أنثى نصف سهم (قوله ومنه تصح) أي ومن هذا العدد تصح المسئلة وقوله أيضا
 أي كما هو أصلها فقد اجتمع التصحيح والتأصيل وهكذا أي كما تقدم من كون عدد رؤسهم
 أصل المسئلة وقوله في غير الولاء أي كالنسب وقوله أمافي الخ أي وأمافي الولاء ففيه
 تفصيل (قوله فان تساوا) أي أصحاب الولاء في الخفض كمتقين لكل واحد منهما

وتصحيح المسئلة هو أقل عدد
 آئين منه نصيب كل واحد
 من الورثة صحبها وأصلها هو
 مخرج فرضها أو فروضها ان
 كان فيها فرض فأكثر اما ان
 تمحضت الورثة كالأهل
 عصبات فعدد رؤسهم أصل
 المسئلة مع فرض كل ذكر
 بآئين ان كان فيهم آئين
 ومنه تصح أيضا وهذا في غير
 الولاء أمافي فان تساوا
 فكذا ذلك

النصف وقوله في ذلك أي فعدد رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذ كرهنا
 كالاثني ففي قوله في ذلك شيء لانه يوههم انه يفرض الذ كرهنا أيضا اثنيين
 الآن يقال التشبيه ليس من كل وجه (قوله والا فعلى حسب الحصص) أي وتجعل
 المسئلة من مخرج أقلهم نصيبا يخرج نصيب كل واحد منهم صحيحا فالومات عتيق عن
 ثلاثة أحدهم له نصفه والا آخر له ثلثه والثالث له سدسه فالمسئلة من ستة فظرا
 للنصيب الا دق الاول ثلاثة والثاني اثنان والثالث واحد ولا تفاوت في ذلك بين
 ذكره وأثوته أفاده في اللزومة نقلا عن شرح الترتيب (قوله ولما كان التصحيح الخ)
 دخول على كلام المصنف وقوله مبنيا على التأصيل قبله أي قبل التصحيح لاحتياجه
 اليه فلا بد من التأصيل أولا فان صححت منه المسئلة فذاك والاصححت على العمل
 الا في وقوله قدم التأصيل جواب لما وقوله فقال عطف على قدم (قوله فاستخرج
 الاصول) أي أخرج الاصول من مخرج الفروض وقوله في المسائل أي الكائنة
 في المسائل باعتبار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض قيدها لان كلام
 المصنف فيها أخذ ما بعد والافصول المسائل التي لا فرض فيها عدد رؤس
 عصبتها يفرض الذكر بآثنيين في غير الولاء كما مر (قوله ولا تكن عن حفظها الخ)
 أي واحفظها ولا تكن عن حفظها الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به الى أن الواو
 عاطفة على محذوف وقد يقال ان هذا ليس بلازم لاحتمال كون الواو للاستئناف
 (قوله أي متناس) أي متعاط أسباب النسيان وانما لم يقل ناس لان النسيان
 ليس في مقدوره حتى ينهي عنه فالنهي انما هو عن تعاطي أسبابه وقوله
 أو تتشاغل أي مشتغل وانما عبر بتشاغل لما افقته متناس (قوله يقال الخ) غرضه
 بذلك الاستدلال على التفسير الذي ذكره وقوله ذهات الشيء وعنه اشارة الى أنه
 يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وتعدى بحرف الجر هي الاكثر خلافا
 لما يوههم كلام الشارح حيث قدم تعدى بنفسه وقوله بالفتح والكسر لكن الفتح
 أكثر ولذلك قدمه وقوله تناسيته وشغلت عنه كل من تناسيته وشغلت عنه
 راجع لكل من المتعدى بنفسه والمتعدى بحرف الجر وليس على التوزيع كما يعلم
 من المختار وغيره اذ لا يلزم من كون اللفظ متعديا أن يفسر بم تعد ولا من كونه لازما
 أن يفسر باللازم بل قد يفسر المتعدى باللازم وبالعكس كما قاله الحفني (قوله فانهم
 الخ) الفاء للاستئناف لا للتفريع لانه لم يتقدم ما يتفرع عليه ذلك حتى قال بعضهم
 الاولى الا تيان بالواو بدل الفاء لكن قد علمت أنها للاستئناف وقوله أي اصول
 المسائل تفسير للخبر وقوله المنفق عليها أي به لدفع ما يرد على قوله سبعة من أنها

والا فعلى حسب الحصص
 ولما كان التصحيح مبنيا
 على التأصيل قبله قدم
 التأصيل فقال (فاستخرج
 الاصول في المسائل) أي
 التي فيها فرض (ولا تكن
 عن حفظها) أي اصول
 المسائل (بذاها) أي
 متناس أو تتشاغل يقال
 ذهات الشيء وعنه بالفتح
 والكسر تناسيته أو شغلت
 عنه (فانهم) أي اصول
 المسائل المنفق عليها

تسعة بزيادة الامرين المختلف فيهما فالأخبار بأنها سبعة غير صحيح فأشار الشارح
الى أن المراد المتفق عليها وهي سبعة فقط فالأخبار صحيح (قوله سبعة أصول)
لا يفي أن أصول بدل من سبعة لا يوضح والافهم معلوم مما قبله وإنما انحصرت
في السبعة كما نقله في الأصول عن الشيخ عميرة رحمه الله تعالى لان للفروض حالة انفراد
وحالة اجتماع وفي الانفراد يخرج خمسة لان الفروض وان كانت ستة لكن الثالث
يعني عن الثلثين وفي الاجتماع يخرج اثنان آخران لانه عند الاجتماع لا يخلو الحال
من تماثل أو تداخل أو تباين أو توافق ففي الأول يكتفي بأحد التماثلين وفي الثاني
بأكبر المتداخلين وفي الأخير من يحتاج الى الضرب فيحصل اما اثنا عشر أو أربعة
وعشرون فإذا ضمنا الى الخمسة السابقة كانت الجملة سبعة (قوله وهي اثنان الخ)
أخبر من هذا أن تقول وهي اثنان وضعفها ما وضعف ضعفها ما وثلاثة وضعفها
ضعف ضعفها وضعف ضعف ضعفها (قوله وأما المختلف فيهما) أي وأما الأصول
المختلف فيهما والمراد بالجمع ما فوق الواحد وهذا مقابل لقوله المتفق عليها كما هو
ظاهر (قوله فهي ثمانية عشر) أي كافي أم وجد وخمسة أخوة للام ثلاثة وهي
السدس وللجد ثالث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية وقوله وستة
وثلاثون أي كافي أم وزوجة وجد وسبعة أخوة للام السدس وستة وللزوج الربع
تسعة وللجد ثالث الباقي سبعة ولكل أخ اثنان من الاربعة العشر الباقية (قوله
والراجح انهما أصلان) لا تصحح هذا ما عليه المحققون لان ثالث الباقي فرض
مضموم لفرض آخر أو لفرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثالث
الباقي صحاح ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثالث الباقي
صحاح ستة وثلاثون وقال بعضهم بما تصحح لان الأصول مدارها على الفروض
المذكورة في الكتاب والسنة وثالث الباقي لم يرد فيهما أفهما تصحح لا تأصيل
فأصل الأولى من ستة عشر يخرج السدس ولثالث صحيح الباقي بعد سدس الام تضرب
ثلاثة في ستة ثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثانية من اثني عشر يخرج
السدس والربع ولثالث صحيح الباقي بعد سدس الام وربع الزوجة تضرب
ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين وقد علمت قسمتها (قوله كما بينت وجه ذلك الخ)
هو أن التصحيح للرؤس وهذا تأصيل في الانصاء قاله العلامة الأمير (قوله ثم هذه
الأصول السبعة الخ) أي وأما الأصلان المزيديان فلا عول فيهما لان السدس
وثالث الباقي لا يستغرفان ثمانية عشر والسدس والربع وثالث الباقي لا تستغرف
ستة وثلاثين كما أفاده الشهاب عميرة انتهى أو لا (قوله قسمان) قسم

(سبعة أصول) وهي اثنان
وثلاثة وأربعة وستة وثمانية
واثنا عشر وأما المختلف
وعشرون فيهما ثمانية عشر
فيها ثمانية وثلاثون ولا يكونان
وستة وثلاثون ولا يكونان
الا في باب الجدة والاخوة
والراجح انهما أصلان
لا تصحح كما بينت وجه ذلك
في شرح الترتيب ثم هذه
الأصول السبعة قسمان
قسم يعول وقسم لا يعول

يعول وقسم لا يعول ضابط الذي يعول هو الذي تساويه أجزاؤه الصحيحة أو يزيد
عليه ويسمى العدد حينئذ تاما فالسنة أجزاؤها الصحيحة تساويها لأن أجزائها
الصحيحة الثالث وهو اثنان والنصف وهو ثلاثة والسدس وهو واحد ومجموع ما ذكر
سنة والاثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاؤها الصحيحة تزيد عليهم ما أما أجزاء
الاثني عشر أصحبة فالسدس وهو اثنان والثالث أربعة والنصف ستة والرابع
ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاثنى عشر وأما أجزاء الأربعة والعشرين الصحيحة
فالسدس أربعة والثالث ثمانية والنصف اثنا عشر والرابع ستة والثلث ثلاثة
ومجموع ذلك يزيد على الأربعة والعشرين وضابط الذي لا يعول هو الذي تنقص
أجزاؤه الصحيحة عنه ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالاربعة الباقية فان أجزاء كل
تنقص عنه اه الأولى بتوضيح (قوله وقد ذكر الأول) أي الذي هو القسم الذي يعول
(قوله أي الامول المذكورة) هـ ذاك تفسير للضمير في قوله منهم (قوله وهى) أي
الثلاثة (قوله قد تعول فيه اكتماء) كما أشار إليه المشرح بقوله وقد لا تعول (قوله
والعول الخ) أي اصطلاحا وأما لغة فيقال إيمان منها الارتفاع يقال عال الميزان أي
ارتفع ومنها القيام بكفاية العيال يقال عال عياله اذا قام بكفائتهم ومنها الاستعداد
يقال عال الامر اذا استعد ومنها الغلبة يقال عال الشيء اذا غلبه ومنها الميل يقال
عال الميزان اذا مائل من هذا المعنى قوله ذلك أدنى أن لا تعولوا أي أن لا تملوا
ولا تجوروا وعن امامنا اشدنا نرى الله تعالى عنه أن لا تكثروا عيالكم وهو لم
يفرد بذلك بل سبقة اليه زيد بن أسلم وجابر بن زيد وهما تابعيان وخطأه بعضهم
بأن ذلك إنما هو معنى أعال لا معنى عال وبأنه تعالى أباح التسرى في الآية بلا حصر
وفيه تكثير العيال اه وهو المحطى في تحطيه لان عال جاء بمعنى أعال أي أكثر عياله
كما هو منقول عن الكسائي والاصمعي وأبي عمر وغيرهم وفراطاوس أن لا تعيلوا
من أعال وهو عاضد لما قاله امامنا رضي الله عنه ولان التسرى مظنة قلة الولد بحسب
القصد الاصلي لانه يقصد للتمتع والولد اذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه
تكثير العيال كما دل أفاده في الأولى (قوله زيادة في السهام ويلزمه الخ) ففيه
زيادة كمها المنفصل وهو العدد ونقص كمها المتصل وهو القدر واعلم أنه لم يقع العول
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول من
حكم به حين رفعت اليه مسألة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالأختين
لم يبق للأخر حق فأنشروا على فأشار عليه العباس بالعول وقيل على وقيل زيد
ابن ثابت وأما هم تكلموا بذلك في مجلس واحد لاستشارة عمر اياهم وأجمعت

وقد ذكر الأول بقوله
(ثلاثة منهم) أي الأصول
المذكورة وهى الستة
والاثني عشر والأربعة
والعشرون (قد تعول) وقد
لا تعول والسهام ويلزمه النقص
في الأصابع

الصحابة على الدول ثم اسامات عراظهر ابن عباس الخلاف فيه وقال ان الذي
أحصى رمل عالج عدد الم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً هذا ان النصفان قد ذهب
بالمال فأين اثبات وذلك في مسئلة زوج وأم وأخت شقيقة أولاد فانها تقول
بنثلها كما سيأتي وقال لوقد. واما قدم الله وأخرها ما أخر الله ما عالت فريضة قط
وروى عنه أنه قال من أهدى الله من فرض الى فرض فهو الذي قدمه الله ومن
أهبطه من فرض الى غيره فهو الذي أخره الله وروى عنه غير ذلك ف قيل له ما بالاك
لم تقل هذا العرف قال كان رجلاً ماهايا فهبته فقال له عطاء بن أبي رباح ان هذا لا يغني
عني ولا عنك شيئاً لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس اليوم فقال
فان شأوا فلندع بناءنا وأبناءهم ونساءنا ونفساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نتمل
فجعل لعنة الله على الكاذبين ولذلك تسمى المباحلة وظاهر ما تقدم أنه كان مخالفاً
في زمن عمر لكنه كتم ذلك كما يقتضيه التعبير بقولهم ثم أظهر ابن عباس الخلاف
ويؤيده قوله كان رجلاً ماهايا فهبته قال السبكي وليس معناه أنه خاف عدم انقياد
عمره للعلم القطعي بانقياده للحق ولكن الهيبة خوفاً من شره التعظيم فله عظمة عمر
في صدر ابن عباس لم يبدأ ذلك له كما يعرض ذلك لطالب العلم فتمتعه عظمة شيخه من
أن يبدى احتمالات تحتاج بصدوره واستشكال ذلك بأنه كيف يسكت عما يظهر له
لاجل هذا مع أن غير الصحابة لا يظن به هذا فكيف بهم وأجيب بأنه لما كانت
المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دأيل ظاهر يجب المصير اليه ساع له عدم اظهار
مناظره له واحتج مثبتوا العول باطلاق آيات المواريث ومحدث الحقوا الفرائض
بأدلهما وبالقياس على الديون والوصايا اذا ضاق عنها المال ذكر ذلك شيخ الاسلام
أفاده في الأصول (قوله وفي بعض النسخ) خبر مقدم وقوله مبتدأ مؤخر وبديل هذا
البيت خال (قوله وهي) أي الأصول وقوله يدخل عليها العول أي قد يدخل عليها
العول وقد لا يدخل (قوله وما وقع عليه الحل الخ) أي والبيت الذي وقع عليه حل
الشارح أولى من هذا البيت وقوله لتصريحه الخ أي وأما هذا البيت فلم يصرح بذلك
وان كان يعلم منه (قوله وبعدها) الضمير عائد على الثلاثة المذكورة كما أشار اليه
الشارح بالحل والبعدي ليست في الرتبة بل في الذكر كما أشار اليه الشارح أيضاً
بقوله والمراد الخ (قوله والافلا ترتيب الخ) أي والانتقل ان المراد ببعدها في الذكر
بأن قد ابعدها في الرتبة فلا يصح لانه لا ترتيب الخ (قوله أربعة تمام) أي متممة
للسبعة وهو صفة لأربعة (قوله وهي) أي الأربعة التمام (قوله لا عول
يعروها) لانافية للجنس وعول اسمها ووجه يعروها خبر لا ويعرو مضارع

وفي بعض النسخ بدل هذا
البيت قوله وهي اذا فصل
فيها القول ثلاثة يدخل فيها
العول وما وقع عليه الحل
أولى لتصريحه بأن جـ لـ
الأصول سبعة وذكر
القسم الثاني بقوله
(وبعد) أي الثلاثة
المذكورة والمراد بعدها
في الذكر والافلا ترتيب
بين القسمين (أربعة تمام)
وهي الاثنان والثلاثة
والاربعة والثمانية
(لا عول يعروها)

عري من باب غري وأما عري من باب علم فمناه خلا وتجرد كما أفاده العلامة
الأمير (قوله أي يعترها) تفسير ليبريها. وتفسير ذلك التفسير بقوله أي يغشاها
ثم فسره أيضا بقوله وينزل بها فهو عطف تفسير وقوله يقال الخ استدلال على تفسير
يعترها يغشاها وينزل بها (قوله ولا انشلام) قضية كلام الشارح أن المراد
بالانشلام هنا العول فيكون العطف من قبيل عطف المرادف وقوله أي خلل
وكسر هذا تفسير له بحسب أصله وقوله يقال الخ استدلال على تفسيره بالكسر
والخلل لكن كان المناسب لما في المتن أن يقول يقال انتم الشيء انشلاما إذا حصل
فيه كسر وخلل (قوله من الحائط وغيره) يحتمل من المحسوسات فقط ويحتمل
ما هو أعم (قوله ولما كان العول الخ) عرضه بذلك توجيه إطلاق المصنف على
العول انشلام بمعنى الخلل وقوله لكونه الأولى حذفه وحديث يكون قوله يؤدي الخ
خبر كان وعلى منيع الشارح قد ضاع خبر كان لأن يقال قوله لكونه متعلق
بمحر كان المحذوف ولتقدير ولما كان العول منتهيا لكونه الخ كما قدوة الاستاذ
الحقني (قوله جعله كالخلل) فيه أنه جعله خلا حيث جعله انشلاما والانشلام
هو الخلل لأن يقال كلام المتن على معنى التشبيه فهو كالانشلام فيكون
كالخلل ولعله حيث لا حظ الخلل الحسي فزاد الكافي كما أفاده العلامة الأمير
(قوله على مسائل) هي مفردات تلك الصور وقوله منها أي من المسائل (قوله
بقوله) متعلق بذكر (قوله فالسدس الخ) أي إذا أردت بيان الأصول المذكورة
فالسدس الخ (قوله وحده) أي حال كونه وحده (قوله بجدة وعم)
مستلهم من ستة للجدة سهم وللم الباقي وهو خمسة (قوله أومع النصف) أي
أو كان السدس مع النصف لدخول مخرج النصف في مخرج السدس فيمكن
بالأكبر (قوله بجدة وبنيت وعم) مستلهم من ستة للجدة سهم والبنيت ثلاثة
وللم الباقي وهو اثنان (قوله أومع الثلث) أي أو كان السدس مع الثلث
لدخول مخرج الثلث في مخرج السدس فيمكن بالأكبر كما مر (قوله كام
وأخوين لام وعم) مستلهم من ستة للام سهم وللأخوين للام سهمان وللم
الباقي وهو ثلاثة (قوله أومع سدس آخر) أي أو كان السدس مع سدس
آخر لثلاثة فيمكن بواحد منها (قوله بجدة وأخ لام وعم) مستلهم من ستة
للجدة سهم وللأخ للام سهم وللم الباقي وهو أربعة (قوله أومع ثلثين) أي أو كان
السدس مع ثلثين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس كما تقدم في الثلث
(قوله كام وبنيتين وعم) مستلهم من ستة للام سهم والبنيتين أربعة وللم الباقي

أي يعترها أي يغشاها
وينزل بها يقال اعتراني
الامرغشي يني ونزلني
(ولا انشلام) أي كسر وخلل
يقال لم الشيء فلما كسره
والثلم الخلل من الحائط
وغیره ولما كان العول
لكونه يؤدي الى نقص كل
ذي فرض من فرضه جعله
كالخلل الذي يدخل على
المسائل ويعترها أي ينزل
بها وقد بدأ بالمسائل التي
تعول وأولها السبعة
ولها صور تشتمل على مسائل
كثيرة منها ما ذكره بقوله
(فالسدس) وحده بجدة
وعم أومع النصف بجدة
وبنت وعم أومع الثلث كام
وأخوين لام وعم أومع
سدس آخر بجدة وأخ لام
وعم أومع ثلثين كام وبنيتين
وعم

وهو واحد (قوله أو مع نصف وثلاث) أى أو كان السدس مع نصف وثلاث
 لدخول كل من خرجي النصف والثلاث في مخرج السدس (قوله كام وأخت
 شقيقة وأخوين لام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة
 وللأخوين للام اثنان (قوله أو مع نصف وسدس آخر) أى أو كان السدس
 مع نصف وسدس آخر لدخول مخرج النصف في مخرج السدس وإتمام مخرجه
 مع مخرج السدس الآخر (قوله كبنت وبنت ابن وأم وعم) مسئلتهم من ستة
 للبنت ثلاثة وللبنت الابن سهم وتكلمة الثلثين والام سهم والعم الباقي وهو واحد
 (قوله أو مع نصف الخ) أى أو كان السدس مع نصف الخ لماعلمته مسمار (قوله كام
 وثلاث أخوات متفرقات) أى واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام ومسئلتهم
 من ستة للام واحد وللشقيقة ثلاثة وللبنت واحدة تكلمة الثلثين وللبنت
 واحدة أيضا (قوله أو مع ثلثين الخ) أى أو كان السدس مع ثلثين الخ لماعلمته
 (قوله كام وأختين شقيقتين وأخت لام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللشقيقتين
 أربعة وللأخت للام سهم (قوله من ستة أسهم يرى) أى يعلم خروجه صحبا
 من ستة أسهم فالسنة أصل مخرج السدس سواء كان وحده أو مع ما ذكر
 كما في الشارح (قوله فجميع الخ) تفريع على قوله من ستة أسهم الخ بواسطة
 ما ذكره الشارح من المسائل وقوله أصلها من ستة أى أصلها التي تصح منه ستة
 مخرج السدس فن زائدة أو تجريدية فيكون قد جرد من الستة شيئا مما نالها
 مبتدئا منها على سبيل التجريد كما يفيد كلام المحقق الامير (قوله لانها مخرج
 السدس) أى لان الستة محل خروج السدس صحبا واحدا ومبتدئا وهذا تعليل
 لقوله أصلها من ستة وقوله وما عداها مما ذكر معه أى كالنصف والثلاث وقوله
 فمخرجه الخ هذه الجملة خبر المبتدأ وقرنها بالقاء المشبهة المبتدأ بالشرط في العموم
 فيه كتنفي بها تفريع على قوله داخل في الستة وقوله لان المتداخلين الخ علة
 للتفريع (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أى مثل ما ذكر في كون أصله ستة
 وهو زائد على ما ذكره المصنف ولو قال الشارح ومنهما اذا اجتمع الخ لكان
 أنسب بقوله فيما تقدم منها ما ذكره المصنف بقوله الخ (قوله كزوج وأم وعم)
 مسئلتهم من ستة فائمة من ضرب مخرج النصف وهواثنان في مخرج الثالث وهو
 ثلاثة للزوج ثلاثة للام اثنان والعم الباقي وهو واحد (قوله للمباينة الخ) علة
 لقوله وكذا الخ المفيد ان أصل ذلك ستة أى وحيف كان بينهما مباينة ضرب
 أحدهما في الآخر يحصل ستة (قوله ومسطح الخ) أى حاصل ضرب اثنين مخرج

أو مع نصف وثلاث كام
 وأخت شقيقة وأخوين لام
 أو مع نصف وسدس آخر
 كبنت وبنت ابن وأم وعم
 أو مع نصف وسدس
 وسدس ثالث كام وثلاثة
 أخوات متفرقات أو مع
 ثلثين وسدس آخر كام
 وأختين شقيقتين وأخت
 لام (من ستة أسهم يرى)
 فجميع هذه الصور أصلها
 من ستة لانها مخرج
 السدس وما عداها مما ذكر
 معه فمخرجه داخل
 في الستة فيكتفي بها لان
 المتداخلين يكتفي بأكبرهما
 كما سيأتي وكذا اذا اجتمع
 النصف مع الثالث كزوج
 وأم وعم للمباينة بين مخرجي
 النصف والثالث ومسطح
 اثنين وثلاثة ما ذكر

النصف في ثلاثة مخرج الثالث فالسطح ما تحصل من ضرب أحد العددين في الآخر
وقوله ما ذكر أي ستة (قوله وجميع ما ذكره الخ) الحاصل ان مسائل الستة
أقسام ثلاثة إما ناقصة وهي التي اذا جمعت فروضها نقت عنهما وإما عادلة وهي
التي اذا جمعت فروضها عادتها وإما عادلة وهي التي تعول وستأتي (قوله من الصور)
المناسب من المسائل لانه جعل المسائل مندرجة تحت الصور (قوله لا عول
فيها) فهي ليست عادلة وهل هي ناقصة أم عادلة فلما كانت عبارة تصدق
بها أضرب عن ما تقدم الى قوله بل هي الخ وقوله في بعض الصور المناسب في بعض
المسائل لماعلمت (قوله ناقصة) أي لانك لو جمعت فروضها لنقصت عنها وقوله
عادلة أي لانك لو جمعت فروضها عادتها (قوله ثم اعلم الخ) الاسباب أن يقول وقد
علم مما ركز أو كذا لان ذلك علم بما قدمه (قوله قد تكون من فرض واحد) أي
قد تحصل وتوجد من مخرج فرض واحد كالدس وحده وقوله وقد تكون من
فرضين أي قد تحصل وتوجد من مخرجي فرضين كالنصف والثالث وقوله أو أكثر
لم يظهر من أمثله كون الستة من أكثر من فرضين الا ان اعتبر الداخل والمسائل
كما اذا كان الدس مع نصف وثالث أو مع نصف وسدس آخر أفاده العلامة الامير
بتوضيح (قوله وأما الاثنا عشر الخ) مقابل الستة وقوله الا من فرضين أي من
مخرجيها (قوله والثالث والرابع الخ) ذكر الاثني عشر عقب الستة لانها ضعفها
(قوله كزوجة وأم الخ) مسائلهم من اثني عشر لزوجته ثلاثة وللأم أولاد اخوين
لام أربعة والباقي وهو خمسة لأم فقوله أو اخوين لام أي بدل الأم وقوله وعم أي
في المسئلتين (قوله من اثني عشر) أي يخرجان محبين من اثني عشر فالاثنا عشر
أصل مسائلهم (قوله لان الثلاثة الخ) علة لقوله والثالث والرابع من اثني عشر
وقوله مخرج الثالث بالنصب على أنه بدل من الثلاثة وقوله والاربعة بالنصب عطفا
على الثلاثة وقوله مخرج الربع بالنصب على أنه بدل من الاربعة وقوله متباينان
خبر لان وحيث كانا متباينين يضرب أحدهما في الآخر يخرج اثنا عشر (قوله
ومسطحهما) أي الحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كما علم مما مر (قوله وكذا
اذا اجتمع الخ) أي ومثل الثالث والرابع في كونهما من اثني عشر ما اذا اجتمع الخ
وقوله والربع مع الثلثين أي فالثلاثة مخرج الثلثين والاربعة مخرج الربع
متباينان ومسطحهما ما اثنا عشر كما في الثالث مع الربع (قوله كزوجة وأختين الخ)
مسائلهم من اثني عشر لزوجته ثلاثة وللأختين الشقيقتين ثمانية وللأم الباقي وهو
واحد (قوله أو الربع مع السدس) أي أو اجتمع الربع مع السدس لتوافق بين

وجميع ما فرضت من
الصور لا عول فيها بل هي
في بعض الصور ناقصة وهي
التي ذكرت فيها الم
وفي بعضها عادلة وهي التي
لم أذكر فيها وسأتي ما فيه
العول ان شاء الله تعالى ثم
اعلم أن الستة قد تكون من
فرض واحد وقد تكون من
فرضين أو أكثر كما ظهر لك
في التمثيل وأما الاثنا عشر
والاربعة والاربعون
الاثنيان فلا يكونان الا من
فرضين فأكثر وقد ذكر
الاثني عشر بقوله (والثالث
والربع) كزوجة وأم
أو اخوين لام وعم (من
اثني عشر) لان الثلاثة
مخرج الثالث والاربعة
مخرج الربع متباينان
ومسطحهما اثنا عشر وكذا
اذا اجتمع الربع مع
الثلثين كزوجة وأختين
شقيقتين وعم أو الربع
مع السدس

الاربعة التي هي مخرج الربع وربع الستة التي هي مخرج السدس بالصف
 فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر (قوله كزوجة وحنة
 وعم) مسئلتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللحنة اثنان وللم الباقي وهو سبعة
 (قوله وهو) أي كون الربع مع السدس يخرج من اثني عشر (قوله أو الربع مع
 النصف والسدس) أي أو اجتمع الربع مع النصف والسدس للتوافق بين مخرج
 الربع ومخرج السدس وأما النصف فهو داخل فيهما فلا يعتبر (قوله كزوج
 وبنات وبنات ابن وعم) مسئلتهم من اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنات ستة وبنات الابن
 اثنان وللم الباقي وهو واحد (قوله وفي جميع هذه الصور الخ) الحاصل أن مسائل
 الاثني عشر قسما ان امانا قصة أو عائلة ولا تكون عادلة أبدا (قوله هي) أي
 الاثنا عشر وقوله ناقصة أي لانها لو جمعت فروضها لنقصت عنها (قوله أصلا)
 أي لا قليلا ولا كثيرا (قوله والثلث ان ضم اليه الخ) ذكر الاربعة والعشرين
 عقب الاثني عشر لانها ضعفتها (قوله كزوجة وأم وابن) مسئلتهم من أربعة
 وعشرين للزوجة الثلث وللأم السدس وأربعة وللابن الباقي وهو سبعة عشر
 (قوله أو الثلثان) عطف على السدس أي أو ضم اليه الثلثان لان بين مخرج الثلث
 وهو ثمانية ومخرج الثلثين وهو ثلاثة تباين كما سيذكره الشارح فيضرب
 أحدهما في الآخر يحصل أربعة وعشرون (قوله كزوج وبنات وابن ابن)
 مسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة الثلث وللبنات الثلثان ستة عشر ولابن
 الابن الباقي وهو خمسة (قوله أو النصف والسدس) أي أو ضم اليه النصف
 والسدس فيعتبر مخرج الثلث مع مخرج السدس ولا يعتبر مخرج النصف لدخوله
 فيهما (قوله كزوجة وبنات ابن وعم) ومسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة
 الثلث ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر وبنات الابن السدس أربعة تكملة الثلثين
 وللم الباقي وهو خمسة (قوله أو الثلثان والسدس) أي أو ضم اليه الثلثان والسدس
 فيعتبر مخرج الثلث مع مخرج السدس ويضرب وفق أحدهما في كامل الآخر
 ولا يعتبر مخرج الثلث لدخوله في مخرج السدس كما سيذكره الشارح (قوله
 كزوجة وبنات وأم وعم) مسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة الثلث ثلاثة
 وللبنات الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللم الباقي وهو واحد (قوله
 فأصله) أي أصل الثلث المذكور الذي يخرج منه صحبها وقوله الصادق نعت للأصل
 لكنه نعت سببي لرفعه الظاهر وهو الخدس (قوله أي الظن) تفسير للخدس
 بحسب اللغة وقوله والتخمين عطف تفسير أو مرادف والمراد بالخدس هنا الجرم

كزوجة وحنة وعم وهو
 معنى قوله في بعض النسخ
 والسدس والربع من اثني
 عشر أو الربع مع النصف
 والسدس كزوج وبنات
 وبنات ابن وعم وفي جميع
 هذه الصور هي ناقصة
 ولا يكون في الاثني عشر
 صورة عادلة أصلا وستأتي
 الصور التي فيها عادلة ثم
 ذكر الاربعة والعشرين
 بقوله (ولثلث ان ضم اليه
 السدس) كزوجة وأم
 وابن أو الثلثان كزوجة
 وبنات وابن ابن أو النصف
 والسدس كزوجة وبنات
 وبنات ابن وعم أو الثلثان
 والسدس كزوجة وبنات
 وأم وعم (فأصله الصادق
 فيه الخدس) أي الظن
 والتخمين

ولذلك قال يعرفها الحساب أجمعونا ويحتمل أنه نظر لاحتتمال أن يكون الأصل
ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب ثمانية في ستة أفاده العلامة الأمير (قوله أربعة)
خبر عن المبتدأ وهو أصل في قوله فأصلها وجلة قوله يتبعها الخ صفة له وقوله
في النطق بها أي لافي الرتبة (قوله لأن مخرجي الثمن والسدس) فقط أي فيما فيه
ثمان وسدس فقط كالمثال الأول وقوله متوافقان بالنصف أي لأن لكل منهما
نصفاً فنصف الثمانية أربعة ونصف الثلاثة ستة فيضرب نصف أحدهما في كامل
الآخر يحصل أربعة وعشرون ولذلك قال وحاصل ضرب الخ (قوله ما ذكر) أي
وهو أربعة وعشرون (قوله وكذا فيما إذا ضم الخ) أي وكذا يقال في العلة
فيما إذا ضم الخ وقوله للسدس أي المصاحب للثمن وقوله شيء مما ذكر أي في الأمثلة
كافي المثالين الآخرين فإنه ضم للسدس المصاحب للثمن النصف في أولهما والثلاثان
في ثانيهما وقوله لأن مخرجه الخ علة لقوله وكذا يقال الخ أي لأن مخرج الشيء
الذي ضم للسدس كالنصف والثلاثين داخل في مخرج السدس فيمكن في الأكبر
ويعتبر مع مخرج الثمن (قوله وأما الثمن والثلاثان فقط) أي فيما فيه ثمن وثلاثان فقط
كالمثال الثاني وهذا مقابل لمقدر تقديره أما الثمن والسدس فقد علمت علم ما وقوله
متباينان أي فيضرب أحدهما في الآخر وحاصل ضرب أحدهما في الآخر أربعة
وعشرون (قوله ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث) أي لأن الوارث للثمن
الزوجة بشرط وجود الفرع الوارث والوارث للثالث الأم أو العدد من الأخوة للأم
بشرط عدم الفرع الوارث فشرط ارت الثمن نقيض شرط ارت الثلث والنقيضان
لا يجتمعان وما أحسن قول الجعبري في ذلك * وثالث وثمن لا يجعلان منزلاً *
وقوله ولا مع الربع أي ولا يتم توارث الثمن مع الربع لأن الوارث للثمن الزوجة
بشرط وجود الفرع الوارث كأم والوارث للربع أما الزوج بشرط وجود الفرع
الوارث أو الزوجة بشرط عدم الفرع الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير
ممكناً إلا في مسألة الملقوف وهي نادرة على ما فيه من الكلام وقد ساق ابن المصنف
محصل ذلك في بيت واحد حيث قال

والثمن في الميراث لا يجامع * ثلثا ولا ربعاً وعز واقع

* فائدة * كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله إلا النصف
والسدس فقد يجتمع نصفان وقد يجتمع سدسان بل ثلاثة أسداس كما في شرح
الترتيب أفاده في الأولوة (قوله ثم اعلم أن الأربعة والعشرين الخ) الحاصل
أن مسائل الأربعة والعشرين قسمان إما ناقصة أو عاتلة ولا تكون عادلة أبداً

(أربعة يتبعها) في النطق
بها (عشرون يعرفها) أي
الأربعة والعشرين
المذكورة (الحساب)
جمع حاسب (اجمعون)
تأكيد وإنما كانت هذه
المسائل من أربعة
وعشرين لأن مخرجي الثمن
والسدس متوافقان
بالنصف وحاصل ضرب
نصف الثمانية في الستة
أو نصف الستة في الثمانية
ما ذكر وكذا فيما إذا ضم
للسدس شيء مما ذكر لأن
مخرجه في مخرج السدس
داخل وأما الثمن والثلاثان
فقط فلا أن مخرجهما
متباينان ولا يتصور
أن يجتمع الثمن مع الثلث
ولا مع الربع ثم اعلم
أن الأربعة والعشرين
في جميع هذه الصور ناقصة
ولا تكون عادلة

(قوله وستأتي الصور الخ) أل في الصور للجنس لان الاربعة والعشرين لا تعول
 الا في صورة واحدة (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المتن وقوله
 بغير عول أي حال كونها متلبسة بغير عول وقوله شرع جواب لما وقوله فقال
 عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تفريع على قوله فيما تقدم ثلاثة منها
 قد تعول وقوله الستة الخ يدل من الثلاثة الاصول (قوله ان كثرت فروضها) أي
 بحيث زادت سهام أصحاب الفريضة على أصل المسئلة كما أشار السارح لذلك بقوله
 أي تراجت فيها (قوله اجماعا) أي باجماع الصحابة لانهم اتفقوا عليه في زمن عمر
 رضي الله عنه وقوله قبل اظهار ابن عباس الخ أي لانهم لم يظهروا الخلاف الا بعد
 موت عمر كما تقدم وقوله الخلاف في ذلك أي المخالفة في العول (قوله فتبلغ الستة
 في عولها الخ) أي اذلا أردت بيان ذلك فأقول لك فتباغ الستة في عولها الخ فتعول
 أربع مرات وهذا على كلام الجمهور وتتعول مرة خامسة على قول معاذ فتعول
 لاجد عشر كزوج وأم وشقيقتين وأختين لام فلزوج النصف ثلاثة وللأختين
 الشقيقتين الثلثان أربعة وللأختين اللام الثلث اثنان وللأم الثلث اثنان أيضا
 لان معاذ لا يرد هاهنا من الثلث الى السدس بالاخوات الخ لخص كما في الاؤلوة (قوله
 من سبعة) متعلق بعولها وكذلك قوله على التوالي (قوله عقد العشرة) أي
 عقدها والعشرة فالاضافة للبيان (قوله فتعول لسبعة ولثمانية الخ) تفريع
 على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله كمال
 الحساب مقدم من تأخير ومعنى كونها عقدا مفردا أنها غير مركبة من عقدين
 بخلاف العشرين مثلا فلا ينافي أن العشرة مركبة من خمسة وخمسة (قوله
 وفي كلامه أيما لذلك) أي وفي كلام المصنف إشارة لكونها عقدا مفردا حيث
 نطق بالعقد مفردا وأضافه الى العشرة الاضافة التي للبيان وانما لم يجعله تصريحا
 لان الأصل تغاير المتضايقين مع أنه لم يصرح بالافراد كما قاله العلامة الامير (قوله
 فتعول لسبعة) أي فتعول الستة الى سبعة وقوله كزوج وأختين الخ فلزوج
 النصف عائلا ثلاثة وللأختين الثلثان عائلا أربعة فأصلها من ستة وعالت لسبعة
 (قوله وهذه أول فريضة عالت في الاسلام) أي لانه لم يحكم بالعول الا عمر بإشارة
 العناية عليه حين رفعت اليه مسئلة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج
 أو بالأختين لم يبق الا اخرجقه فأشير واعلى فأشار واعليه بالعول كما تقدم (قوله
 ومشيت عليه) أي على هذا القيل وسيأتي مقابله في قوله وقيل أيضا الخ (قوله
 ولثمانية) أي وتعول الستة الى ثمانية وقوله كالمباهلة هي على وزن المقابلة من

وستأتي الصور التي فيها
 عولها ولما انتهى الكلام
 على شيء من صور هذه
 الاصول الثلاثة بغير عول
 شرع وذكر عولها
 وما يعول اليه كل منها فقال
 (فهذه الثلاثة الاصول)
 الستة والاثنان عشر
 والاربعة والعشرون
 (ان كثرت فروضها) حتى
 تراجت فيها (تعول) اجماعا
 قبل اظهار ابن عباس رضي
 الله عنه ما الخلاف في ذلك
 (فتبلغ الستة) في عولها من
 سبعة على التوالي (عقدا
 العشرة) فتعول لسبعة
 ولثمانية بقرينة واحدة
 والعشرة كما قال الحساب
 عقد مفرد وفي كلامه أيما
 لذلك فتعول لسبعة كزوج
 وأختين شقيقتين أو لاب
 وهذه هي أول فريضة
 عالت في الاسلام كما قيل
 ومشيت عليه في شرح
 الترتيب ولثمانية كالمباهلة

المهمل يقال بهله الله أى لعنه سميت هذه المسئلة بذلك لان ابن عباس لما خالف فيها
 قال له بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فان شأؤنا فلندع أبناءنا وأبناءهم
 ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتل فنجعل لعنة الله على الكاذبين كما مر
 (قوله وهى زوج وأم وأخت الخ) فللزوجة النصف عائلا ثلاثة وللأم الثلث عائلا
 اثنان وللأخت النصف عائلا ثلاثة فقد عالت الستة اثمانية (قوله وقيل أيضا الخ)
 مقابل لقوله كما قيل ومثيت عليه الخ (قوله وقيل ان المباهلة الخ) مقابل لقوله وهى
 الخ (قوله ولتسعة) أى وتقول الستة الى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات
 متفرقات وأم فللزوجة النصف عائلا ثلاثة وللأخت الشقيقة النصف عائلا ثلاثة
 أيضا وللأخت للاب السدس عائلا واحد تكمله الثلثين وللأخت للام السدس
 عائلا واحد أيضا وللأم السدس عائلا واحد كذلك فقد عالت الستة لتسعة (قوله
 وكالغراء) لقبت هذه المسئلة بذلك لان الزوج أراد النصف كاملا فسأل بنو أمية
 فقهاء الحجاز فسالوا له ثلث المال بالعول فاشتهرت حتى صارت كالكوكب الاغر
 وقيل ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمية هذه بالغراء هو ما رجه
 فى الفصول ومثى عليه فى الكفاية (قوله وهى زوج وأختان لام وأختان لابوين
 الخ) فللزوجة النصف عائلا ثلاثة وللأختين للام الثلث عائلا اثنان وللأختين
 لابوين أولاب الثلثان عائلان أربعة فقد عالت لتسعة أيضا (قوله ولعشرة) أى
 وتقول الستة عشرة وقوله فى صورة لوقال فى صور له كان أحسن لان كلامه يومهم
 أنها تقول الى عشرة فى صورة فقط وليس كذلك بل فى صور كثيرة ريم كن حمل
 كلامه على ارادة الجنس (قوله معروفة) أى معلومة وقوله مشتهرة أى شائعة
 مستفيضة ولما يلزم من كونها معروفة كونها مشتهرة قال بعد قوله معروفة
 مشتهرة (قوله تاقب بأم الفروخ) بالخاء المعجمة بدليل قوله لكثرة ما فرخت
 قال أبو عبد الله الو فى شهورها بطائرة معها أفرأخها وقال القمولى أنها تلقب بأم
 الفروخ بالجيم أيضا لكثرة الفروخ فيها وتلقب أيضا بالشرىحية لان شرىحها هو
 قاض بالبصرة أتاه رجل فسأله عنها فأعطاه ثلاثة أعشار المال فكان اذالقى
 الفقيه يقول له اذا ماتت الزوجة ولم تترك ولدا ولا ولدا بن فما يخص زوجها
 فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شريح نصف ولا ثلثا فباقى الفقيه شريحا
 فيسأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فكان شريح اذالقى الرجل قال اذا رأيتنى ذكرتى
 حكما جائرا واذا رأيتنى ذكرت بك رجلا فاجرا بينى فخورك انك تشيع
 الفاحشة وتكتم الفضيلة وفى رواية أنك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى اهـ من

وهى زوج وأم وأخت
 شقيقة أولاب وقيل أيضا
 انها أولاب فمريضة عالت
 فى الاسلام وقيل ان المباهلة
 لقب لكل عائلة ولتسعة
 وثلاث أخوات
 كزوج وأم وكالغراء وهى
 متفرقات وأم وأختان
 زوج وأختان لام وأختان
 لابوين أولاب وأخوة
 (فى صورة معروفة) بين
 الفرضين (مشتهرة) بينهم
 تاقب بأم الفروخ لكثرة
 ما فرخت فى العول

الاولوة (قوله وهي زوج وأم وأختان لام وأختان شقيقة ثان أولاب) فالزوج
 النصف عائلا ثلاثة وللأم السدس عائلا واحد وللأختين للام الثلث عائلا اثنان
 وللأختين الشقيقتين أولاب الثلثان عائلا اربعة فقد عالت الستة لعشرة (قوله
 وقال بعضهم الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله كزوج) وأم وأخوين لام وأخت
 شقيقة وأخت لاب فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأم السدس عائلا واحد
 وللأخوين لام الثالث عائلا اثنان وللأخت الشقيقة النصف عائلا ثلاثة ولأختي
 لاب السدس تكلمة الثامنين فقد عالت لعشرة أيضا (قوله وتلق الخ) أي وتلقها
 الخ فالفعول محذوف والتي فاعل وضمير المفعول المقدر يعود على الستة وقوله تليها
 أي تتبعها والضمير عائدا على الستة كما أشار إليه الشارح بقوله أي تلي الستة وقوله
 في الاثر متعلق بتليها ولعل المراد به الخبر في قوله م ثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة
 وعشرون وكتب الشيخ الزيات على قوله تليها ما نصه أي تليها وتبعها أي ما سبق
 في قوله والثالث والرابع من اثني عشر وعبر بالمضارع لضيق النظم انتهى وقوله
 وهي أي التي تليها (قوله في العول) متعلق بتلق وقوله أفرادا بفتح الهمزة أي
 في الافراد لا في الشفع وقوله إلى سبع عشر متعلق بالعول وكان حقه سبعة عشر
 لكن حذف التاء جائزا لان المعدود محذوف وهذا عند الجمهور وأما عند معاذ
 فقد تعول إلى تسعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام فالزوجة
 الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة على مذهب معاذ فإنه لا يرذل الأم من الثلث إلى
 السدس بالأخوات الخلف والأختين الشقيقتين الثلثان ثمانية والأختين
 للام الثلث أربعة فقد عالت المسئلة إلى تسعة عشر على غير مذهب الجمهور
 كما في الأولوة (قوله فتعول ثلاث عولات) تغريب على ما قبله وقوله على توالي
 الافراد بفتح الهمزة (قوله فتعول إلى ثلاثة عشر) أي فتعول الاثنا عشر إلى
 ثلاثة عشر وقوله كزوجة وأختين شقيقتين وأم فالزوجة الربع ثلاثة
 والشقيقتين الثلثان ثمانية وللأم السدس اثنان فقد عالت إلى ثلاثة عشر (قوله
 وإلى خمسة عشر) أي وتعول إلى خمسة عشر وقوله كبنيتين وزوج وأبوين فلا بنيتين
 الثلثان وهو ثمانية والزوجة الربع ثلاثة ولكل من الأبوين السدس فلها أربعة
 فقد عالت إلى خمسة عشر (قوله وإلى سبعة عشر) أي وتعول إلى سبعة عشر
 وقوله كثلاث زوجات وبنيتين وأربع أخوات لام وثمان شقيقات أولاب
 فلثلاث زوجات الربع ثلاثة لكل واحدة واحد وللبنيتين السدس اثنان لكل
 واحدة واحد وللاربعة أخوات لام الثلث أربعة لكل واحدة واحد وللثمان

وهي زوج وأم وأختان لام
 وأختان شقيقتان أولاب
 وقال بعضهم ان أم الفروع
 لقب لكل عائلة إلى عشرة
 كزوج وأم وأخوين لام
 وأخت شقيقة وأخت لاب
 (وتلق التي تليها) أي تلي
 الستة (في الاثر) وهي
 الاثنا عشر (في العول
 أفرادا إلى سبع عشر)
 فتعول ثلاث عولات على
 توالي الأفراد له ثلاثة عشر
 وخمسة عشر وسبعة عشر
 فتعول إلى ثلاثة عشر
 كزوجة وأختين شقيقتين
 وأم وإلى خمسة عشر كبنيتين
 وزوج وأبوين وإلى سبعة
 عشر كثلاث زوجات
 وبنيتين وأربع أخوات
 لام وثمان أخوات
 شقيقات أولاب فهن سبع
 عشر امرأة وعالت المسئلة
 لسبعة عشر

شقيقات أولاد الثلاثين ثمانية لكل واحدة واحد ويلغزها فيقال رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية وما أحسن قول بعضهم ملغزافي ذلك نظاما

قل لمن يقرأ الفرائض واسئل * ان سئلت الشيوخ والاحداثا مات ميت عن سبع عشرة أنثى * من وجوه شتى فحزن الترانأ أخذت * هذه كما أخذت تلك عقبارا ودرهما وأناثا

وجوابه

قد فهمنا السؤال فهمنا ما صحها * فحسبنا الموروث والميراثا
خص ثلثا ترانه أخوات * من أبيه ثمانية واثنا
ومن الأم أربع خزن ثلثا * ولزوجاته وكن ثلثا
ربع المال لا ينزع من فيه * فيوزع ربعه أذلا
وله ثلثان يامسح أيضا * حازنا السدس صامتا وأناثا
فاستوى القوم في السهام يعول * كان في فرضهم وحازوا الترانأ
كل أنثى لها من المال سهم * أخذته من ماله ميراثا
لقبوها أم الارامل اذ كا * ن جميع الوارث فيها أناثا

اه لؤلؤة عن شرح الترتيب (قوله فلهذا) أي لما ذكر من انهن سبع عشرة امرأة الخ وقوله بأم الفروج لان جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجيم أي لبالخاء كالتى تقدمت وقوله وبأم الارامل أي لانهن لم يكن متزوجات حين وقعت والارامل جمع أرمل وهى التى لازوج لها وقوله وبالسبعة عشرية أي لعهولها الى سبعة عشر وقوله وبالدبنارية الصغرى أي لانه اذا كانت اتركة فيها سبعة عشر دينارا أخذت كل أنثى دينارا وستاتى الدبنارية الكبرى فى الملقبات ان شاء الله تعالى ولهم دبنارية صغرى الصغرى لكنها غير مشهورة وهى أربع أخوات أشقاء أولاد وأختان لام فأصلها من ثلاثة وتصح من ستة فقد خلف ست نسوة واذا كانت التركة ستة دنانير أخذت كل أنثى دينارا كما فى شرح الترتيب اه لؤلؤة (قوله والعدد الثالث) مبتهدا ونعت خبره قوله قد يعول وقوله وهى أنت الضمير باعتبار الخبر (قوله قد يعول) أي وقد لا يعول كما سيذكره الشارح وقوله بثمنه أي بمثله وقوله لسبعة وعشرين أي عند الجمهور وأما عند ابن مسعود فقد تعول الى احد وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام وولد كافر فعنده أصلها أربعة وعشرون وتعول الى واحد وثلاثين بحجة الزوجة الى الثمن بالولد الكافر فالزوجة

واذا كانت التركة فيها
سبعة عشر دينارا أخذت
كل أنثى دينارا فلهذا لقب
بأم الفروج بالجيم وبأم
الارامل وللسبعة عشرية
وبالدبنارية الصغرى
(والعدد الثالث) من
الاصول التى تعول وهى
الأربعة والعشرون (قد
يعول بثمنه لسبعة وعشرين

كالنبرية وهي زوجة وأبوان
وبنتان وقد لا يعول كما تقدم
تصويره وكذلك ما قبله من
الاصليين الا تخرين لكن
لما كان هذا الاصل عوله مرة
واحدة دون ما سبق عبر بقوله
التي هي للتقليل في المضارع
ولذلك تسمى بالخييلة لانها
يخت باليعول واذا علمت
ما سبق (فاعمل بما قول)
في حكم العول واقض به
وأفده للطلبه فانه أمر استقر
الاجماع وعمل القرصيين
عليه أو عمل بما قلته لك وما
يقوله في هذا الكتاب من
المسائل الفقهية وما يتبعها
من الاعمال الحسابية فانه
مذهب الامام زيد بن ثابت
رضي الله عنه ووافقه عليه
أكثر الأئمة ولما انتهى
الكلام على الاصول
الثلاثة التي تعول شرع
في الاربعة التي لا تعول
وأولها الاثنان فقال
(والنصف والباقي) كزوج
أوبنت أوبنت ابن أو أخت
شقيقة أو أخت لاب وعم

الثنى ثلاثة والام السدس أربعة وللاختين الشقيقتين الثلثان ستة عشر
وللاختين للام الثالث ثمانية فقد عالت عنده الى واحد وثلاثين كافي للثلاثة (قوله
كالنبرية) سميت بذلك لان سيدنا عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على
منبر الكوفة يخطب وكان صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويميز
كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسئل عنها حينئذ فأجاب ارتجالا بقوله
صار من المرأة تسعا ومضى في خطبته (قوله وهي زوجة وأبوان وبنتان) فالزوجة
الثنى ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية وللبنتين الثلثان ستة عشر فالجمله سبعة
وعشرون فقد عالت الى سبعة وعشرين (قوله وقد لا يعول) أشار الى أن في كلام
المصنف اكتفاء على حدة قوله تعالى سراجكم الخراى والبرد وقوله كما تقدم
تصويره أى في قوله بعد قول المصنف والثنى ان ضم اليه السدس كزوجة وأم
وابن الخ (قوله وكذلك ما قبله من الاصليين) أى تارة يعول كل منهم ما تارة لا يعول
وهذا أتورك على المصنف حيث يوههم كلامه أن الاصليين السابقين ملازمان للعول
وليس كذلك وقوله لكن لما كان الخ جواب عن التورك الذي قبله (قوله التي هي
للتقليل في المضارع) كقولهم قد يجد البخل وقد يصدق الكذب وزعم بعضهم
أنه في هذين المثالين للتحقيق وأما التذليل فهو مستفاد من التركيب لان البخل
والكذب صفتان متضادتان كثرة البخل والكذب يلزم من ذلك قلة الجود
والصدق فإفاده في شرح القواعد (قوله ولذلك تسمى بالخييلة) أى وتسمى هذه
المسئلة بالخييلة لكون عولها مرة واحدة وقوله لانها يخت بالعول علة للعلل مع علته
المنقذمة عليه وكان الاولى أن يقول كأنها بخلت بالسكاف (قوله واذا علمت
ما سبق فاعمل الخ) أشار الشارح الى أن الفاء واقعة في جواب شرط مقدور وقوله
بما أقول أى بما قلته لك وهذا على الحل الاول الذي أشار اليه الشارح بقوله في حكم
العول أى في حكم هو العول وقوله واقض به الخ عطف تفسير وقوله فانه أمر الخ أى
لان العول أمر الخ وهذا تعليل لقوله فاعمل بما أقول على التفسير الاول وأما على الحل
الثاني الذي أشار اليه الشارح بقوله وأعمل الخ فيكون في كلام المصنف اكتفاء
والتقدير فاعمل بما أقول وبما قلته لك وقوله فانه مذهب الخ أى لانه مذهب الخ
وهذا تعليل لقوله فاعمل على الحل الثاني (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على
كلام المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله وأولها الاثنان أى والحال أن أولها
الاثنان وقوله فقال عطف على شرع (قوله والنصف والباقي) أى مع الباقي (قوله
كزوج) أى وعم أخذا مما يأتي فالزوج النصف واحد والام الباقي وقوله أوبنتا

أى وعم أخذ ما يأتى فللمبت النصف واحد وللم الباقي وقوله أو بنت ابن أى وعم
أخذ ما يأتى فلبنت الابن النصف واحد وللم الباقي وقوله أو أخت شقيقة أى
وعم أخذ ما بعد مدة فلاخت الشقيقة النصف واحد وللم الباقي وقوله أو أخت
لاب وعم فلاخت الاب النصف واحد وللم الباقي وعلم بما تقر بأن قوله وعم
راجع للخمسة قبله (قوله فأصلها اثنان) أى فأصل المسألة المشتملة على النصف
والباقي اثنان وقوله وهى اذ ذاك ناقصة أى والمسألة اذ ذاك، وجود ناقصة فالضمير
للمسألة المعروفة من السياق واسم الإشارة مبتدأ خبره محذوف ودهك كذا يقال
فى نظيره وسميت المسألة حينئذ ناقصة لانه قص فروضها اذا جعت عنها والحاصل أنه
اذا جعت فروض المسألة التى فيها فان نقصت عنها سميت ناقصة أو ساوتها سميت
عادلة وان زادت عليها سميت عائلة واعلم أن الاصول باعتبار ذلك أربعة أقسام قسم
يتصور فيه الثلاثة وهى الستة فقط وقسم لا يكون الا ناقصا وهو الاربعة وضعفها
والاملان المختلف فيهما وقسم يمكن أن يكون عادلا وناقصا وهو الاثنان والثلاثة
وقسم يمكن أن يكون ناقصا وعائلا وهو الاثنا عشر وضعفها كفى الاولوة (قوله أو
النصفان) عطف على قوله والنصف والباقي وقوله كزوج وأخت شقيقة أو
لاب فالزوج النصف وللشقيقة أو التى لاب النصف الآخر وقوله فأصلها من
اثنين أى فأصل المسألة اثنان ومن زائدة وقوله وهى اذ ذاك عادلة أى والمسألة
اذا ذاك موجود عادلة لمعادلتها الغروضها كالم (قوله وتسمى هاتان المسائلتان)
أى مسألة الزوج والاخت الشقيقة ومسألة الزوج والاخت للاب دون مسألة
النصف والباقي لانها لا تسمى بذلك كما قاله الزيات (قوله بالنصفيتين) أى
لانه يورث فيها نصفان فقط بالفرض وقوله باليتيميتين أى وتسميان باليتيميتين وقوله
تسميان الخ علة لقوله وباليتيميتين وقوله بالدرجة القيمة أى الاولوة المنفردة فى الحسن
كما قيل والدواحسن ما يكون يتيميا وقوله التى لا نظير لها كالتفسير لقوله باليتيمية
وقوله لانه ليس الخ أى لان الحال والشأن ليس الخ وهذا دليل لقوله تسميان الخ
وقوله نصفان فقط احترز به عما اذا كانت المسألة عائلة فانه يورث فيها نصفان
لكن مع غيرهما بالمول وقوله بالفرض احترز به عن التعصيب وقوله الا هاتين
المسئلتين نصبه جيدا ورفع ارجح على البدلية لانه استثناء من كلام تام غير
موجب وحكمه ما ذكر (قوله وقوله) مبتدأ خبره محذوف والتقدير نقول
فى شرحه كذا وكذا وهو فى غنية عن ذلك لان جملة قوله أصلها الخ خبر عن قول
المعنف والنصف والباقي الخ لكن الشارح قد دل ذلك خبرا وقصر فى كلام

فأصلها اثنان وهى اذ ذاك
ناقصة (أو النصفان)
كزوج وأخت شقيقة
أو لاب فأصلها من اثنين
وهى اذ ذاك عادلة وتسمى
هاتان المسائلتان بالنصفيتين
وباليتيميتين تسميان
بالدرجة القيمة التى لا نظير لها
لانه ليس فى الخ
مسألة يورث فيها نصفان
فقط بالخ
المسئلتين وقوله

المصنف وهو محل معنى لا محل اعراب . (قوله أى النصف وما بقى) أو النصفين
تفسير للضمير المضاف اليه وقد وقع في بعض النسخ أو النصفان وهو غير مناسب الا
على لغة من يلزم المتننى الالف (قوله فى حكمهم) أى الكائن فى متعلق
حكمهم وقوله الثابت بين القرنيين صفة للحكم (قوله لان يخرج الخ) علة
لقوله أصلها . وفى حكمهم . اثنان وقوله من اثنين أى اثنان من زائدة أو أن يخرج
بمعنى الخروج كإنبه عليه العلامة الامير فيما سبق (قوله فى الاولى) أى مسئلة
النصف وما بقى وقوله والاثنان والاثنان هكذا بالتكرير مرة بدأ وقوله مخرجا
النصف والنصف صفة فالأثنان الاولى يخرج النصف الاول والاخرى يخرج
النصف الآخر وقوله فى الثانية أى مسئلة النصفين وقوله متماثلان خبر عن المبتدا
وقوله والمتماثلان الخ من تمة التعليق بل هو روح العلة (قوله والاصل الثانى مما
لا يعول) أى من الاصول التى لا تعول (قوله والثالث) جملة الشارح على ما لو
كان وحده ولذلك قال فقط ثم زاد على كلام المصنف ما ذكره بعد ولو قال أى
جنسه الصادق بالواحد والمتمم ما ذكره (قوله كأنهم وعم) فلابد
الثالث واحد وللم الباقي (قوله والثلاثان فقط) ظاهره أن هذا زائد على كلام
المصنف وقد علمت ما فيه وقوله كبتين وعم فالبنتين الثلاثان اثنان وللم الباقي
(قوله وهى اذذاك فيهم ما ناقصة) أى والمسئلة اذذاك موجود فى صورتين
المذكورتين ناقصة لتقصان فروضها عنها (قوله والثلاثان) أى معا
وقوله كاختين لام وأختين شقيقتين أو لآب فلاختين للام الثالث واحد وهو
لا ينقسم عليهم . ما فتضرب اثنين عددهما فى ثلاثة بسمة فلاختين للام واحد
فى اثنين باثنين لكل واحدة واحد . وللشقيقتين أو اللتين لآب اثنان فى اثنين
بأربعة لكل واحدة اثنان (قوله وهى اذذاك عادلة) أى والمسئلة اذذاك
موجود عادلة لمعادلتها لغرضها (قوله من ثلاثة يكون) أى يكون خروجه من
ثلاثة صحيحا فهى أصل المسئلة التى فيها ثالث ولو قال الشارح هكذا لكان أظهر
(قوله أصلها) بدل من الضمير المستتر فى يكون وليس هو اسم يكون (قوله لان
مخرج الخ) تعليل لقوله من ثلاثة يكون وقوله الثالث أى وحده وقوله أو اللتين
أى وحدهما وقوله من ثلاثة من زائدة أو أن يخرج بمعنى خروج كما علمت غير مرة
وقوله وفى اجتماعهما أى الثالث والثلثين وهو من تمة التعليق وقوله مخرجا
متماثلان أى لان يخرج الثالث ثلاثة وكذلك يخرج اللتين فيمكننى بأحدهما ويجعل
أصل المسئلة ولذلك قال واحد هما ثلاثة هو أصلها (قوله والاصل الثالث مما

(أصلها ما) أى النصف وما
بقى أو النصفان (فى حكمهم)
الثابت بين القرنيين
(اثنان) لان يخرج النصف
من اثنين فى الاولى والاثنان
مخرجا النصف والنصف
فى الثانية متماثلان
والمتماثلان يكتفى بأحدهما
والاصل الثانى مما لا يعول
الثلاثة وقد ذكره بقوله
(والثالث) فقط كأنهم وعم
والثلاثان فقط كبتين وعم
وهى اذذاك فيهم ما ناقصة
أو الثالث والثلاثان كأختين
لام وأختين شقيقتين أو
لآب وهى اذذاك عادلة (من
ثلاثة يكون) أصلها
لان يخرج الثالث أو اللتين
من ثلاثة وفى اجتماعهما
مخرجاها متماثلان
وأحدهما ثلاثة هو أصلها
والاصل الثالث مما لا يعول
الإربعة وقد ذكره بقوله

لا يعول) أى من الأصول التى لا تعول (قوله والرابع فقط) أى وحده بمعنى
 أنه ليس معه فرض آخر والأفهوم مع الباقي وقوله كزوجته وعم فلزوجة الرابع وللم
 الباقي وقوله أو زوج وابن فللزوج الرابع وللإبن الباقي (قوله أو معه نصف) عطف
 على قوله فقط أى أو مع الربع نصف لدخول يخرج النصف في يخرج الربع
 فيكتفى بالأكثر (قوله كزوج وبنت وعم) فللزوج الربع واحد وللبن النصف
 اثنان وللم الباقي وقوله أو زوجة وأخت شقيقة أولاد وعم فللزوج الرابع واحد
 وللأخت النصف اثنان وللم الباقي وقوله أو معه ثالث الباقي أى أو مع الربع
 ثالث الباقي أى لثالث لو ألقيت من مخرج الربع بسطه وهو واحد بلى ثلثه وثلاثة
 منقسمة على مخرج ثلث الباقي وحينئذ يكون مخرج الأول هو أصل المسئلة
 كما سيأتى عن شرح التحفة (قوله كزوج وأبوين) فللزوج الرابع وللأب ثلث
 الباقي وللأب الباقي رهي إحدى الغراوين (قوله من أربعة) أى يخرج
 من أربعة صحى وقوله مسنون أى ويكون الربع من أربعة أمر مسنون أى مجعول
 سنة وطريقة هذا ما يشير إليه الشارح فقد يقال إن قوله مسنون مأخوذ من
 السنن بمعنى الطالب فالله فى الربع مطلوب من أربعة أى مطلوب إخراجها منها
 فتدبر (قوله من السنن) أى مأخوذ من السنن وقوله فالسنة الطريقة أى
 وكذا السنن لانه مشاركتها فى المادة فعناء الطريقة (قوله أى كون
 الربع من أربعة طريقة) فى هذا التفسير شى لأن المذكر فى المتن اسم
 المفعول فلا يناسب تفسيره بالطريقة وكان الأولى أن يقول أى كون الربع من
 أربعة مجعول طريقة كما أشيرنا إليه فى حل كلام المصنف وقوله مذ كورة عند
 الحساب أى مذ كور كما هو عند الحساب باعتبار لازمه وهو أن يخرج الربع
 أربعة وذلك جزئى وكمية أن يخرج الكسر سمية كما ذكره الشارح (قوله وهو)
 أى كما هو باعتبار لازمه كما هو وقوله سمية أى مشاركه فى المادة فمخرج الربع
 من أربعة ومخرج السادس من ستة وهكذا وغيره من الحواشى بالاشتقاق
 وفيه تسهيج لأن الاشتقاق من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله إلا النصف أى
 فليس مخرجه سمية لانه من المتناصف فكأن المتقاسمين تناصفا واقتسما بالسوية
 ولو قيل له ثنى لكان جازيا على القسامة فيه يكون مخرجه سمية وهو اثنان
 كما يفيد كلام الأصول (قوله فالربع سمية الخ) تفريع على المستثنى منه
 وقوله فهى مخرجه هو عطف التفريع (قوله وان كان معه النصف فمخرجه
 داخل الخ) أى فيكتفى بالأكثر وهو مخرج الربع (قوله وان كان معه ثلث

(والربع) فقط كزوجته
 وعم أو زوج وابن أو معه
 نصف كزوج وبنت وعم
 أو زوجة وأخت شقيقة
 أولاد وعم أو معه ثلث
 الباقي كزوج وأبوين (من
 أربعة مسنون) من السنن
 والسنة الطريقة أى كون
 الربع من أربعة طريقة
 مذ كورة عند الحساب
 فى مخرج الكسر وهو أن
 يخرج الكسر الفرد سمية
 إلا النصف فمخرجه اثنان
 فالربع سمية الأربعة فهى
 مخرجه وان كان معه
 النصف فمخرجه داخل
 فى مخرجه وان كان معه ثلث
 الباقي

الباقي فنقد ذكر وجهه الخ) هو انه اذا اجتمع كسر مفرد وكسر مضاف
 للباقي اخذت مخرج الكسر المفرد وألقيت منه بسطه ونظرت فيما بقي فان
 انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع
 وثلاث الباقي فانك لو ألقيت من الاربعة واحدا وهو بسط الربع وجدت
 الباقي منقسم على ثلاثة فبقيت أصل المسئلة أربع وان لم ينقسم فاما أن يبين
 كنصف وثلاث الباقي فانك لو ألقيت من الاثنين واحدا وهو بسط النصف وجدت
 الباقي مائتا لثلاثة فتضرب اثنين في ثلاثة بستة واما أن يوافق كسبع وربيع
 الباقي فانك لو ألقيت من السبعة واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا
 للاربعة بالنصف فتضرب نصف الاربعة وهو اثنين في سبعة بأربعة عشر اه
 لثلاثة موصفا (قوله في شرح القفصة) هي في الحساب البسيط كما قاله الامير
 (قوله والثمن ان كان الخ) كان هنا تامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي وجد
 (قوله وحده) أي سواء كان وحده بمعنى أنه لم ينضم اليه فرض غيره والا فهو مع
 الباقي وقوله كزوجته وابن فللزوجة الثمن واحد والباقي لابن (قوله أو كان
 معه نصف) أي أو كان مع الثمن نصف لدخول مخرج النصف في مخرج الثمن
 فيمكن في بالا كزوجته وبنت وعم فللزوجة الثمن واحد وبنت النصف
 أربعة والباقي للعم (قوله فن ثمانية) أي فمخرجه من ثمانية فأصل المسئلة ثمانية
 ولو قال الشارح ذلك لكان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قدره إشارة
 الى ان قوله من ثمانية خبر لمبتدأ محذوف (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من
 الاقسام الاربعة المتقدمة في الحاصل السابق وقوله من أصل الاربعة والثمانية
 الاضافة للبيان وقوله الاناقص أي لا عادلا ولا عائلا (قوله فهذه الخ) تفريع
 على ما سبق وقوله الاصول يدل من اسم الإشارة أو عطف بيان له والاربعة صفة
 وقوله الانسان الخ يدل من الاربعة يدل مفصل من مجمل (قوله هي الاصول
 الثانية) هذه الجملة خبر عن اسم الإشارة وقوله في الذ كراي لاني الرتبة (قوله
 وهي لا يدخل العول عليها) فلا تكون عائلة أصلا وقوله بل هي الخ اضطراب انتقال
 عما قبله لا انطالي وقوله اماما لازمة للنقص أي لنقص فروضها عنها وقوله وذلك أي
 المذكور من الملازمة للنقص وقوله واما ناقصة أو عادلة أي لنقص فروضها عنها مرة
 ومعادلتها مرة أخرى وقوله وذلك أي المذكور من الناقصة أو العادلة وقد تقدم
 ان الاقسام أربعة تنقسم (قوله فاعلم) حذف المعمول يؤذن بالعموم كما أشار اليه
 الشارح بقوله ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (قوله ثم اسلك التصحيح الخ)

فقه قد ذكر وجهه
 في شرح القفصة (والثمن
 ان كان) أي وجد وحده
 كزوجته وابن أو كان معه
 نصف كزوجته وبنت وعم
 (في ثمانية) أصلها ولا
 يكون كل من أصل الاربعة
 والثمانية الاناقصا (فهذه)
 الاصول الاربعة الانسان
 والثلاثة والاربعة والثمانية
 (هي الاصول الثانية)
 في الذ كروهي (لا يدخل
 العول عليها) بل هي أما
 لازمة لانه نقص وذلك الاربعة
 والثمانية وأما ناقصة أو
 عادلة وذلك الاثنين والثلاثة
 كما تقدمت الإشارة لذلك
 (فاعلم) ما ذكرته لك في أصول
 المسائل وغيرها (ثم اسلك
 التصحيح فيها)

شروع في الكلام على التصحيح بعد الكلام على التأميل وقوله فيها الضمير
 عائد الى جميع الاصول كما أشار اليه الشارح بقوله أي في جميع أصول المسائل
 المذكورة (قوله ان احتاجت اليه على ماسياني) أخذه من قوله وان تكن من
 أصلها تصح الخ ولذلك دخل عليه بقوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها فلا
 تحتاج لعمل وتصحيح أي معاير التأميل لانه قد اجتمع التصحيح والتأميل كما سيأتي
 (قوله واقسم) مفعوله مخذوف أشار اليه الشارح بقوله مصححها (قوله فائدة)
 غرضه هذه الفائدة توضيح الاصلين المختلف فيهما (قوله تقدم أن الاصلين المختلف
 فيهما الخ) عبارته فيما سبق وأما المختلف فيهما فهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا
 يكونان الا في باب الجد والاخوة انتهى المراد منها وقوله وانهم ما الخ معطوف
 على قوله أن الاصلين الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا (قوله فأما الثمانية عشر
 فأصل كل مسئلة فيمات سدس وثلاث مائتي وما بقى) أي لانه اذا اجتمع السدس
 وثلاث الباقي فالباقي بعد القاء بسط الكسر المفرد خمسة وهي مائة للثلاثة التي
 هي مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة ثمانية عشر وهذا تأصيل على
 المعتمد لان التصحيح في الرأس وهذا تأصيل في الانصاء كما قاله العلامة الامير (قوله
 كما وجد خمسة اخوة الخ) فاللام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي وهو خمسة
 والباقي للاخوة اكل واحد اثنان (قوله وأما الستة والثلاثون فأصل كل
 مسئلة فيمات ربع وسدس وثلاث مائتي وما بقى) أي لانه اذا اجتمع ربع وسدس
 وثلاث الباقي فالأصل أولان ضرب وفق أحد مخرجي الكسرين المفردين
 في الآخر اثنان عشر فاذا أقيمت منها بسطها مائة سبعة لان الربع ثلاثة والسدس
 اثنان والسبعة تباين مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي مخرج ثلث الباقي
 في الاثنى عشر بستة وثلاثين (قوله كزوجته وأم وجد وسبعة اخوة كذلك) أي
 لا يوين أولاب فللزوجته الربع تسعة وللأم السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة
 والباقي وهو أربعة عشر للاخوة اكل واحد اثنان (قوله وذكر ما يؤخذ
 من ذلك الخ) هو عين ما ذكرنا لك وقوله في مخرج الكسور يدل من قوله في شرح
 التحفة يدل بعض من كل (قوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها الخ) دخول
 على كلام المصنف وقوله فلا يحتاج لعمل تقريب على قوله تصح من أصلها وقوله
 وتصحيح عطف تفسير للعمل (قوله وقد أشار الى ذلك) أي لكونها قد تصح
 من أصلها وعدم الاحتياج للعمل والتصحيح (قوله وان تكن) اسم تكن ضمير
 وقول الشارح المسئلة يدل منه وجوبه تصح خبره تكن ومن أصلها متعلق بتصحيح

أي في جميع الاصول
 المذكورة ان احتاجت اليه
 على ماسياني (واقسم) أي
 اقسم مصححها بين الورثة على
 ماسياني فائدة تقدم ان
 الاصلين المختلف فيهما
 ثمانية عشر وستة وثلاثون
 وانهم لا يكونان الا في باب
 الجد والاخوة فأما الثمانية
 عشر فأصل كل مسئلة فيها
 سدس وثلاث مائتي وما بقى
 كما وجد خمسة اخوة
 لا يوين أولاب وأما الستة
 والثلاثون فأصل كل مسئلة
 فيها ربع وسدس وثلاث
 مائتي وما بقى كزوجته وأم
 وجد وسبعة اخوة كذلك
 وذكر ما يؤخذ
 توجيه ذلك في شرح التحفة
 في مخرج الكسور والله
 اعلم ثم اعلم ان المسئلة قد
 تصح من أصلها فلا يحتاج
 لعمل وتصحيح وقد أشار الى
 ذلك بقوله (وان تكن)

ويحيى تذييل التأميل والتصحيح بالذات ويختلفان بالاعتبار فلا يلزم في الاصطلاح
 أن يسبق على التصحيح كسر كاه والاصل بل قد يكون التصحيح أمليا أفاده
 الامر (قوله أي بأن انقسم نصيب كل فريق الخ) تصوير لكونها نصح من أصلها
 أو الباء للسببية وقوله عليهم متعلق بانقسام وجع نظر المعنى الفريق فانه جمع معنى
 (قوله وذلك) أي انقسام نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أي كائن في جميع
 (قوله ما عدى الله الذي الخ) وهو اختان لام واختان شقيقتان أولاب وقوله
 في أصل ثلاثة الاضافة للبيان وقوله السابق صفة للمثال وفاد الاستثناء انه وقع
 فيه الانكسار وهو كذلك فانه انكسر نصيب الاختين للام اذ هما الثلث وهو
 واحد على اثنين فتضرب اثنين عدد هـ في ثلاثة ستة كما تقدم (قوله فترك تطويل
 الحساب الخ) جواب الشرط وقوله بضرب عدد الخ تصوير للتطويل لا لتركه
 وقوله عدد الفريق أي ان كان هناك فريق واحد وقوله أو الفرق ان كان هناك
 أكثر من فريق وقوله المنقسم عليه أو عليهم فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب وقوله
 ربح أي ثمة وفائدة وقوله بترك التعب تصوير للربح (قوله فأعط كالخ) مفرع
 على قوله فترك تطويل الحساب ربح وقول سهمه أي نصيبه وقوله من أمليهما مع
 بأعط وكذا قوله من عولها وقوله مكمل من أصلها ان لم فعل ويكون عائلا من عولها
 وأو في كلامه للتنويع فيكون مكمل من أصلها ان لم فعل ويكون عائلا من عولها
 ان عالت كإشارته الشارح (قوله فيكون) أي سهمه العائل وقوله ناقصا أي
 عن نصيبه الكامل وقوله بنسبة ما عالت به الخ أي بمقدار تعرف نسبتته إلى نصيبه
 الكامل أو العائل بنسبة ما عالت به الخ فقله إلى المسئلة عائلة أو غير عائلة راجع
 لهذا المقدار على ألف والنشر المرتب فنسبته إلى المسئلة عائلة راجع لنسبته إلى
 نصيبه الكامل ونسبته إلى المسئلة غير عائلة راجع لنسبته إلى نصيبه العائل
 وتوضيح ذلك أنك اذا أردت أن تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث
 إلى نصيبه الكامل أو نصيبه العائل فانصب ما عالت به المسئلة إلى المسئلة عائلة
 فبتلك النسبة تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث إلى نصيبه العائل
 ففي المثال الذي ذكره الشارح وهو زوج وأختان شقيقتان أولاب قد عالت
 المسئلة بواحد فاذا نسبته الواحد إلى المسئلة عائلة وهي سبعة كان سهمه افسد
 أن ما نقص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل واذا نسبت الواحد إلى
 المسئلة غير عائلة وهي ستة كان سهمه افسد تعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث
 سدس نصيبه العائل والحاصل أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث ثارة

المسئلة (من أصلها تصح)
 بأن انقسم نصيب كل فريق
 من أصل المسئلة عائلة أو غير
 عائلة عليهم وذلك في جميع
 ما ذكرته من الأمثلة العائلة
 وغير العائلة ما عدا المثال
 الذي مثلت به في أصل ثلاثة
 في اجتماع الثالث والذين
 السابق (ترك تطويل
 الحساب) بضرب عدد
 الفريق أو الفرق المنقسم
 عليه أو عليهم في أصلها
 (ربح) بترك التعب الذي
 لا يحتاج إليه (فأعط كالخ)
 من الورثة (سهمه من أصلها
 مكمل) ان لم فعل (أو عائلا
 من عولها) ان عالت فيكون
 ناقصا بنسبة ما عالت به إلى
 المسئلة عائلة أو غير عائلة

ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العاقل فالنسبة الاولى تعرف
 بنسبة ما عالت به المسئلة اليها عاقله والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عالت به
 المسئلة اليها غير عاقله ولم يشتر الشارح لما يرق معرفة نسبة ما نقص من نصيب
 كل وارث الى مجموع المال وخامس ما عالت في المقام أن المقدار الذي نقص من نصيب
 كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العاقل وتارة ينسب
 لمجموع المال وطريق معرفة ذلك كله أن تحصل عددا ينقسم على المسئلة عاقله
 وغيره فهد بأن تنظر بين المسئلة عاقله وغير عاقله فإوجدت بينهما التباين كالسبعة
 والمسئلة في المثال اندكور فاضرب احدهما في الاخرى يحصل العدد المنقسم على
 المسئلة فاقسمه على كل منهما فالخارج هو جزء سهم المسئلة المقسوم عليها
 فاضرب نصيب كل وارث في جزء سهم كل منهما ما يظهر نصيبه في الحالين وخذ الفضل
 بينهم ما فهو ما نقص من نصيبه الكامل فاذا نسبت به لكل من النصيبين اللذين
 ظهرا عرفت نسبتيه من النصيب الكامل والنصيب العاقل واذا نسبت به لمجموع
 العدد عرفت قدره بالنسبة لمجموع المال فالعدد المنقسم على المسئلة عاقله وغير
 عاقله في المثال المذكور اثنان وأربعون بضرب احدهما في الاخرى اثنان هما
 فاذا قسمتهما على المسئلة عاقله وهى سبعة يخرج جزء السهم ستة واذا قسمتهما على
 المسئلة غير عاقله وهى ستة يخرج جزء السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج
 وهو ثلاثة في جزء سهم الاولى وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه عاقله
 واذا ضربت نصيبه وهو ثلاثة في جزء سهم الثانية وهو سبعة حصل أحد وعشرون
 وهذا نصيبه الكامل والتفاوت بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتها الى الاحد
 والعشرين كانت سبعة فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبت به الى نصيبه
 الكامل سبعة واذا نسبتها الى الثمانية عشر كانت سدس ساقفة وفي حينئذ أن مقدار
 ما نقص من نصيبه نسبت به الى نصيبه العاقل سدسه واذا نسبتها الى مجموع العدد
 وهو اثنان وأربعون كانت نصف سبع فتعرف حينئذ أن نسبة ما نقص من نصيبه
 الى مجموع المال نصف سبع فتحصل أن ما نقص من نصيب الزوج نسبت له لنصيبه
 الكامل سبع ونسبته لنصيبه العاقل السدس ونسبته لمجموع المال نصف
 السبع انتهى لمصالح المواثي (قوله فان نسبت به) أى ما عالت به المسئلة
 وقوله اليها عاقله أى الى المسئلة حال كونها عاقله وقوله كان ذلك ما نقصه
 من نصيب الخ أى كان ذلك الكسرا الحاصل بالنسبة كالسبع في المثال الا ترى هو
 ما نقص من نصيبه الخ أى كانت نسبت به الى المسئلة عاقله كنسبة ما نقص من نصيبه

فان نسبتها اليها عاقله كان
 ذلك ما نقصه من نصيبه
 الكامل لولا الاول

الى نصيبه الكمال وقوله لولا العول قيد في قوله الكمال (قوله وان نسبت ذلك)
 المناسب وان نسبت به أى ما عالت به المسئلة فالمقام للضمير لان اسم الإشارة كالظاهر
 أو هو منه كما هو مقرر في قنه وقوله اليها غير عائلة أى الى المسئلة حالة كونها غير
 عائلة وقوله كان ذلك مانقصة من نصيبه العائل أى كانت نسبة ذلك الكسر
 كالسدس في المثال الا ترى كنسبة مانقص الى نصيبه العائل فن بمعنى الى وهى
 متعلقة بالنسبة المقدرة وايست متعلقة بقوله نقصه والا لا يقتضى ان نصيبه العائل
 نقص شيئا وليس كذلك والحاصل ان النقص ليس الا من الكمال الا انك تارة
 تعتبر نسبتة الى نصيبه الكمال وتارة تعتبرها الى نصيبه العائل كما أنه عليه
 العلامة الامير (قوله ففي زوج وأختين الخ) تفريع على ما تقدم وقوله أصلها
 ستة أى من مخرج النصف ومخرج النامنين فاذا ضربت أحدهما فى الآخر حصل
 ستة وقوله وتعمل السبعة أى لاجل كمال النامنين (قوله فعالت بواحد) تفريع
 على ما قبله (قوله فان نسبت الواحد للسبعة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة
 وهو واحد اليها عائلة وقوله فنقص لكل من الزوج والاختين أى من حصة
 كل منهما الكاملة لولا العول (قوله وان نسبت الواحد للستة) فقد نسبت
 ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها غير عائلة وقوله فقد نقص لكل من الزوج
 والاختين أى من نصيب كل منهما (قوله وقد لا تصح المسئلة من أصلها) معطوف
 على قوله فيما تقدم قد تصح من أصلها الخ وقوله فتحتاج الخ تفريع على قوله لا تصح
 من أصلها وقوله الى تصحيح وعمل العطف فيه للتفسير كما تقدم نظيره (قوله وان ترى)
 أى تعلم فالرؤية هنا علمية والسهم مفعول أول وجهة ليست تنقسم مفعول ثان
 (قوله وتسمى) أى السهم باعتبار مفردهما وهو السهم ولو قال الشرح جمع سهم
 ويسمى الخ لكان أولى وبالجملة فالسهم والخط والنصيب ألفاظ مترادفة (قوله ليست
 تنقسم) ليس المراد أنها ليست تنقسم أصلا بل المراد أنها ليست تنقسم قسمة
 صحيحة كما ذكره الشارح (قوله على ذوى الخ) انما قال المصنف ذوى الميراث
 ولم يقل ذوى الفروض ليشمل كلامه من يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب وقوله
 أى أصحاب تقسيم لذوى وقوله الميراث أى الارث وقوله قسمة صحيحة أشار بذلك الى
 أنه ليس مراد المصنف أنها ليست تنقسم أصلا كما مر التنبيه عليه (قوله فاتبع الخ)
 جواب الشرط وقوله مارس أى مارسه الفرضيون وقد بينه الشارح بقوله من
 الطرق الخ (قوله واطلب طريق الاختصار الخ) أى طريقها هو الاختصار الخ
 فالإضافة للبيان وهذا أخص من قوله فاتبع مارس واعلم أن النظر بين السهم

وان نسبت ذلك اليها غير
 عائلة كما ذكر ذلك مانقصة من
 نصيبه العائل ففي زوج
 وأختين شقيقين أولاب
 أصلها ستة وتعمل السبعة
 فعالت بواحد فان نسبت
 الواحد للسبعة كان سبعة
 فنقص من كل من الزوج
 والاختين سبع حصته
 أى صاوية التى كانت له
 لولا العول وان نسبت
 الواحد للستة كان سدسا
 فنقص لكل من الزوج
 والاختين سدس حصته
 المائلة وقد لا تصح المسئلة
 من أصلها فتحتاج الى تصحيح
 وعمل وقد ذكره بقوله
 (وان ترى السهم) وتسمى
 الخط والنصيب (ليست
 تنقسم على ذوى) أى
 أصحاب (الميراث) قسمة
 صحيحة (فاتبع مارس) من
 الطرق التى ذكرها
 الفرضيون (واطلب طريق
 الاختصار

والرؤس بنقارين فقط لانه اما ان يكون بينهما مباينة أو موافقة لكن الاختصار
لا يكون الا عند الموافقة دون المباينة (قوله بالوفق) أي الموافقة بين السهام
والرؤس فالمراد من الوفق الموافقة وقوله أي بالنظر في الوفق أي بالنظر في الموافقة
بين السهام والرؤس هل بينهما موافقة أو مباينة لكن قد علمت أن الاختصار
لا يكون الا عند الموافقة (قوله والضرب للوفق) أي وضرب الوفق في المسئلة عائلة
أو غير عائلة بدون عمل ان كان الانكسار على فريق واحد أو بعد عمل يأتي ان كان
على أكثر من فريق ورعا يشير لذلك قوله على الوجه الآتي (قوله فهو أخصر
الخ) كالتعليق لقوله والضرب للوفق فكأنه قال لانه أخصر الخ وقوله فلا تعول على
العدد السكامل تفريع على قوله واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق والضرب
وقوله متى وجدت الموافقة أي وأما ما أوجدت المباينة عولت على العدد السكامل
لانه لا تأتي الاختصار حينئذ (قوله بجانب الزل) يحرم الفعل في جواب الأمر
وقوله أي الخطأ صناعة أي في الصناعة لا في العمل (قوله والواقيت الخ) أي
والانقل ان الخطأ صناعة بأن لما ان الخ في العمل فلا يصح لانك لو أقيت الخ
فان شرطية مدغمة في لا المباقية وكل من فعل الشرط وجوابه محذوف وأما قوله
فلو أقيت الخ لتعليق للجواب المحذوف (قوله ولم ترده الى وفقه) في قوة التفسير لما قبله
(قوله وتصرفت فيه بالاعمال الآتية) وضربت ما انتهى اليه العمل الخ هذا كله
انما يناسب اذا كان الانكسار على أكثر من فريق لانه اذا كان الانكسار
على فريق لا عمل هناك الاضربه في المسئلة فتدبر (قوله لصحت) جواب لو وقوله
من ذلك أي من الحاصل بابقاء الموافق على حاله وضربت ما انتهى اليه العمل
في أصل المسئلة وقوله أيضا أي كما صحت من الحاصل بضرب الوفق في المسئلة (قوله
لكن يطول ويعسر) استدراك على قوله لصحت من ذلك أيضا لانه ربما يوهم
أنه مثل ذلك في عدم الطول والعسر (قوله ويكون من الخطأ الصناعي) أي
ويكون العمل المذكور من الخطأ في الصناعة لان ترك التطويل والعسر متعين
في الصناعة (قوله فافهم ذلك) أي المذكور من كونه من الخطأ الصناعي وقوله
فلهذا أي لكون ذلك من الخطأ الصناعي وهو علة مقدمة على المعلول وهو قال
(قوله فاردد الى الوفق الخ) عطف على قوله فاطلب طريق الاختصار الخ وقوله
الفريق الذي الخ أي جنس الفريق الذي الخ فيصدق بالواحد والاكثر كما اشار له
بقوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله واضربه) عطف على اورد وقوله أي
الوفق المذكور أي بدون عمل وقوله فبعد عمل أي فاضربه بعد عمل (قوله

في العمل بالوفق) أي بالنظر
في الوفق لعلة تجزئ
الرؤس وسهامها موافقة
(والضرب) للوفق على
الوجه الآتي فهو أخصر
من ضرب السكامل
فلا تعول على العدد
السكامل في شئ من
الاعمال متى وجدت
الموافقة (بجانب الزل)
أي خطأ صناعة ولا
فلو أقيت الموافق على حاله
ولم ترده الى وفقه وتصرفت
فيه بالاعمال الآتية
وضربت ما انتهى اليه
العمل في أصل المسئلة
لصحت من ذلك أيضا لكن
يطول ويعسر ويكون من
الخطأ الصناعي فافهم ذلك
فلهذا قال (واردد الى
الوفق) الفريق الذي
يوافق سهامه (واضربه)
أي الوفق المذكور ان كان
الانكسار على فريق واحد
وان كان على أكثر من ذلك
فبعد عمل آخر سيأتي

وقوله (في الأصل) أي
للمسئلة غير عائل أو بموله
ان كان عائلا (فأنت)
ان فعلت ماذا (الحادق)
أي العارف المتقن أو المحكم
يقال حذقه بالاكسر أي
عرفه وتقنته ويقال
حذق العمل بالفتح والاكسر
حذقا وحذقاو - ذاقا
و - ذاقه أ - كمه وقوله
(ان كان جنسا واحدا
أو كثيرا) يشبهه إلى أنك
تنظر بين كل فريق
وسهامه وما ان تباينه
سهامه وما ان توافقه فان
يأينته سهامه أبقية بحاله
وان وافقه سهامه رددته
أو وفقه لافرق في النظر
بين كل فريق وسهامه بين
اذا يكون المنكسر عليهم
فريقا أو أكثر من فريق
ثم ان كان المنكسر عليه
فريقا واحدا ضربته أو وفقه
في أصل المسئلة كما ذكر
وان كان المنكسر عليهم فرقا
وردت الموافق منها إلى
وفقه وأبقيت المباين منها
بحاله فتحتمل بعد ذلك العمل
آخر سيأتي في كلامه

فكان عليه أن يقول المنكسر عليه وبعضهم جوز فيها مراعاة المعنى وكلام الشارح
 يتمشى عليه (قوله فاحفظ) المفعول محذوف كما أشار إليه الشارح (قوله
 الجدال على الباطل) أي لاجل اظهار الباطل فعلى تعليلية بمعنى لاجل مع تقدير
 مضاف وأشار الشارح الى أنه ليس المراد طلب ترك الجدال ولولا اظهار الحق
 بل المراد طلب ترك الجدال لاظهار الباطل (قوله قال ابن الاثير الخ) غرضه
 بذلك بيان معنى الجدال والاستدلال على التعميد بكونه على الباطل بقوله في معنى
 حديث الخ أي في بيان معنى حديث واصله حديث لما بعده للبيان (قوله ما أوتي)
 بما لله مرة أي ما أعطى والتعبير به تمكك هو الا فهو ابتلاء لا اعطاء فالتعني المراد
 ما أتى قوم بالجدل الخ وقوله الاضلال أي أنخطوا لان الصواب ترك الجدال (قوله
 والجدل الخ) مقول قول ابن الاثير وقوله ما باله الحجة بالحجة أي بأن يقيم الخصم دليلا
 على شيء فقيم دليلا على ضدّه يطلق الجدل في اللغة على القتل تقول جدلت
 الحمل قتله سميت به الخاصة لانه كان كلاً من الخصمين يريد أن يقتل الآخر
 عن الحق أي يصرفه عنه اه زيات بزيادة (قوله والمجادلة) أي التي هي على
 وزن المفاعلة من الجدل وقوله المناظرة أي مقابلة النظر بالنظر وقوله والخاصة
 عطف سبب على مسبب (قوله والمراد به في الحديث الخ) أي وأما التفسير السابق
 فهو تفسيره في ذاته بقطع النظر عن الحديث وهو يشمل ما اذا كان على الباطل
 أو على الحق وقوله الجدل على الباطل أي لاجل اظهار كآمر وقوله وطلب
 المغالبة به أي وطلب مغالته لصالحه بالباطل (قوله فأما الجدل لاظهار الحق الخ)
 هذا من كلام ابن الاثير وهو مقابل لقوله الجدل على الباطل وقوله فان ذلك محمود
 أي ان آفاد بخلاف ما اذا لم يقدفانه لا يكون محمودا بل يطلب تركه عليه به يحمل قوله
 صلى الله عليه وسلم في الحديث الاتي ومن تركه وهو حق بني له بيت في وسطها
 (قوله لقوله تعالى الخ) استدلالا على قوله فان ذلك محمود وقوله وجادلهم بالتي هي
 احسن أي وجادلهم كفار بالخاصة التي هي احسن وقوله وجادلهم بالتي هي
 الاثير (قوله وفي مختصر الصحاح الخ) كلامه يفيد الفرق بين الجدل والمجادلة لانه
 يقتضى أن الاول احكام الخصومة والثاني الخصومة بخلاف كلام ابن الاثير فتدبر
 (قوله والمرأ) من قبيل عطف المراد في كما يصرح به الشارح وهو محدود وقصر
 هذا الوقت وقوله أي الجدل والخاصة العطف فيه للتفسير (قوله قال القرطبي
 الخ) استدلال على تفسير المرأ بالجدال وكذلك قوله قال المنذرى الخ لانه فسر
 المرأ والمجدال بمعنى واحد وقوله في كتاب الترخيب والترهيب أي في الكتاب

(فاحفظ) ما ذكرته لك
 (ودع) أي اترك (عندك
 الجدل) على الباطل قال
 ابن الاثير رحمه الله
 في النهاية في معنى حديث
 ما أوتي قوم الجدل الاضلال
 الجدل مقابلة الحجة بالحجة
 والمجادلة المناظرة والخاصة
 والمراد به في الحديث الجدل
 على الباطل وطلب المغالبة
 به وأما الجدل لاظهار الحق
 فان ذلك محمود لقوله تعالى
 وجادلهم بالتي هي احسن
 انتهى وفي مختصر الصحاح
 للقرطبي رحمه الله تعالى
 جدل بالتركس جـ د لا أحكم
 الخصومة وجادله جـ د لا
 ومجادلة خاصه انتهى
 (والمرا) أي الجـ دال
 والخاصة قال القرطبي
 في مختصر الصحاح ما رثه
 أماريه مرأ جادله انتهى

وقال المنذري رحمه الله تعالى في كتاب الترغيب والترهيب قوله بالترغيب والترهيب (قوله الترهب) أي القوي مبتدأ ومن المراء والجدال متعلق به وقوله والترغيب أي الحث في تركه أي الحث عليه عطف على الترهب وقوله للمحقق والمبطل خبر المبتدأ كنهه بالنسبة للمحقق يحمل على ما اذالم يقدوالا كان محمودا وأما قوله وهو الخاصة الخ فيجوز له معترضة قصدها تفسير المراء والجدال (قوله فعلنا) أي من كلام القرطبي والمنذري وقوله وان العطف فيهما أي وعلمنا أن العطف فيهما الواقع في كلام المصنف وقوله عطف المترادفين أي عطف أحد المترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث الشريف الخ) غرضه بذلك هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للمحقق والمبطل (قوله من ترك المراء وهو مبطل الخ) أي من تركه والحال أنه مبطل للمحقق ومظهر للبطل ولا بد أن يكون تركه له لأجل التوبة ولا جمل الرجوع عن الباطل حتى يمازى هذا الجزاء وقوله بني له بيت في ربض الجنة أي بني الله له بيتا فيحول الجنة كما سيذكره الشارح ومن تركه وهو محقق أي ومن تركه والحال أنه مظهر للمحقق لكن عند علمه بعدم افادته أو بزيادة المبطل في فجوره أو عند خوفه على نفسه مثلاً وأما عند فقد ذلك كله فلا يطلب تركه للمحقق كما تقدم وقوله بني له بيت في وسطها أي بني الله له بيتا في وسط الجنة (قوله ومن حسن خلقه الخ) وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمنين أيماناً أحسنهم خلقاً وروى أيضاً عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أكلهم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الإنسان قال خلق حسن وما أحسن قول بعضهم

وقال المنذري رحمه الله تعالى في كتاب الترغيب والترهيب قوله بالترغيب والترهيب (قوله الترهب) أي القوي مبتدأ ومن المراء والجدال متعلق به وقوله والترغيب أي الحث في تركه أي الحث عليه عطف على الترهب وقوله للمحقق والمبطل خبر المبتدأ كنهه بالنسبة للمحقق يحمل على ما اذالم يقدوالا كان محمودا وأما قوله وهو الخاصة الخ فيجوز له معترضة قصدها تفسير المراء والجدال (قوله فعلنا) أي من كلام القرطبي والمنذري وقوله وان العطف فيهما أي وعلمنا أن العطف فيهما الواقع في كلام المصنف وقوله عطف المترادفين أي عطف أحد المترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث الشريف الخ) غرضه بذلك هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للمحقق والمبطل (قوله من ترك المراء وهو مبطل الخ) أي من تركه والحال أنه مبطل للمحقق ومظهر للبطل ولا بد أن يكون تركه له لأجل التوبة ولا جمل الرجوع عن الباطل حتى يمازى هذا الجزاء وقوله بني له بيت في ربض الجنة أي بني الله له بيتا فيحول الجنة كما سيذكره الشارح ومن تركه وهو محقق أي ومن تركه والحال أنه مظهر للمحقق لكن عند علمه بعدم افادته أو بزيادة المبطل في فجوره أو عند خوفه على نفسه مثلاً وأما عند فقد ذلك كله فلا يطلب تركه للمحقق كما تقدم وقوله بني له بيت في وسطها أي بني الله له بيتا في وسط الجنة (قوله ومن حسن خلقه الخ) وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمنين أيماناً أحسنهم خلقاً وروى أيضاً عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أكلهم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الإنسان قال خلق حسن وما أحسن قول بعضهم

بمكارم الاخلاق كن متخلقاً * ليفوح مساك ثنائك العطر الشدي وانفع صديقك ان صدقت صداقة * وادفع عـدوك بالتي فاذا الذي فالخلق بضمين أو بضم فسكون كما قاله الدميري السخية والطبيعة وحقيقته أنه صورة الانسان الباطنية ولها أوصاف حسنة وقيمة والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنية أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرية أه لؤلؤة تصرف (قوله وربض الجنة) مبتدأ وقوله قال المنذري أي في ضبطه وتفسيره (قوله والضاد) أي وبالضاد (قوله هو ما حولها) انظر هل المراد ما حولها من داخل أو من خارج والظاهر بل المتعين الأول (قوله وفي الجامع الكبير الخ) غرضه بذلك الاستدلال على طلب ترك المراء لأنه توقع في هذا الحديث على المراء بقوله أوليما يري به الخ (قوله من طلب العلم ليباهي به العلماء) أي ليفاخرهم به وقوله

أولهم أرى به السفهاء أي أولي جادل به السفهاء الجهال الذين لا يتقادون للحق
وقوله أولي صرف به ونجره الناس إليه أي كبروا وياؤا ما تحذوا بنعمة الله ونفعها
لخالقه فمحمود وقوله فهو في النار وفي رواية فليتبوء مقعده من النار وعن مسروق
كفى بالمرء علما أن يخشى الله وكنى بالمرء جهلا أن يحب بعلمه أي لأن علمه فضل
من الله فإذا أعجب به فقد جهل لأنه أعجب بعلمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من تعلم علما يتغنى به وجهه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا
لم يجد عرف الجنة أي ربحها يوم القيامة رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه أنه قال يا حلة العلم إعلموا به فإن العالم من عمل بعلم ووافق
علمه علمه وسيعكون أقوام يحملون العلم لا يحياؤا وترأفهم يخالف علمهم علمهم
وتخالف سريرتهم علانيتهم يحلمسون حلقا يباهي بعضهم بعضا حتى أن الرجل
ليغضب على جلسائه أن يجلس إلى غيره ويدعه أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم
تلك إلى الله تعالى وقد صرح عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال وردت أن
الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى حرف منه فأحب أن تعلم الخلق علمه من
غير أن ينسب إليه منه شيء لا خلاصه كما ذكره النووي في البستان وقد بسط
الغزالي في الأحياء الكلام على ذلك فمن أراد ذلك فليراجع اه من اللؤلؤة
بتصرف (قوله إذا تقر بذلك) أي إذا ثبت ما ذكر في قرار وهو الذهن أو محل
رسمه وهو الورق وقوله فأنكسار السهام الخ أي فأقول أنكسار السهام الخ (قوله
أما أن يكون على فريق) أي أما أن يكون الانكسار على فريق واحد كافي مسألة
ثبت وعين فالمسألة أصلها من اثنين مخرج النصف لثنت واحد يبق واحد على
العمين لا ينقسم عليهم ما وبانهم ما قسرت اثنين في اثنين بأربعة لثنت واحد
في اثنين باثنين يبق اثنان للعمين لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أي
أو يكون الانكسار على فريقين كافي مسألة ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام
فأصل المسألة ثلاثة مخرج الثلث للأخوة للام الثلث واحد على ثلاثة لا ينقسم
وبين والباقي وهوانان على ثلاثة أعمام لا ينقسمان وبانان وبين الرأس
بعضهم مع بعض تماثل فتكتفي بأحدهما وتضربه في أصل المسألة وتصح من تسعة
فالأخوة للام واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد يبق ستة للأعمام
الثلاثة كل واحد اثنان (قوله أو على ثلاثة اتفاقا) أي أو يكون الانكسار
على ثلاثة فرق باتفاق الأئمة كما في مسألة خمس جذات وخمسة أخوة لأم
وخمسة أعمام فأصل المسألة ستة مخرج السدس للجذات السدس واحد على

إذا تقر بذلك فأنكسار
السهام على الرأس أما أن
يكون على فريق أو على
فريقين ثلاثة اتفاقا

خمس لا ينقسم وتباين والاخوة للام الثالث اثنان على خمسة لا ينقسمان وتباينان
 يبقى للاعمام ثلاثة على خمسة لا تنقسم وتباين وبين الرؤس تماثل فتسكن في
 الواحد منها وتضرب في أصل المسئلة وتصح من ثلاثين فلجدات واحد في خمسة
 بخمسة لكل واحد منهم واحد والاخوة للام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد
 اثنان يبقى خمسة عشر للاعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أي
 أو يكون الانكسار على أربعة فرق كما في مسألة زوجتين وأربع جدات وثمان
 اخوة للام وست عشرة شقيقة وأصل المسئلة اثنا عشر لأنها الحاصلة من ضرب
 وفق مخرج السدس في مخرج الربع أو بالعكس وتعمل السبعة عشر للزوجتين
 الربع ثلاثة على اثنتين لا تنقسم وتباين وللأربع جدات السدس اثنان لا ينقسمان
 ويوافقان بالنصف فتد لا ربع لوفقها وهو اثنان وللثمان أخوات للام الثالث أربعة
 لا تنقسم وتوافق بالربع فتد الثمانية لوفقها وهو اثنان يبقى من أصل المسئلة ثلاثة
 فيعال بخمسة لا كمال الثلثين للاخوات الشقيقات فيصير نصيبهن ثمانية على ست
 عشرة لا تنقسم وتوافق بالثلث فتد الست عشرة لوفقها وهو اثنان وبين المحفوظات
 تماثل فتسكن في الواحد وتضرب في المسئلة بعولها فتضرب اثنين في سبعة عشر
 بأربعة وثلاثين ومنها تصح للزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة
 وللأربع جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثمان أخوات
 للام أربعة في اثنين بثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين
 بستة عشر لكل واحدة واحد (قوله عندنا كالحنفية) أي لان الشافعية
 كالحنفية يورثون أكثر من ثلاث جدات وقوله والحنابلة أي لانهم يورثون
 ثلاث جدات أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها (قوله
 خلافاً للمالكية) أي لانهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الأم وأمهاتها وأم
 الأب وأمهاتها ولا يجمع أربعة أصناف متعددة إلا في أصل اثنين عشر وضعفها
 ونصيب الجدتين من كل منهما ما ينقسم عليهما (قوله ولا يتجاوز الانكسار الخ)
 أي لانه اذا اجمع الذكور والانات لم يرث الا خمسة كما هو ولا يمكن التعدد
 إلا في أربعة أصناف وقوله في الفرائض احتريه عن الوصايا فانه يتجاوز الانكسار
 فيها أربعة وكذلك في المناسخت فالكل كلام على مسائل الفرائض التي
 لا مناسخة فيها وقوله ذلك أي المذكور من الأربعة وقوله عند الجميع أي
 جميع الأئمة (قوله فان كان الانكسار على فريقين واحد نظر في الخ)
 أي نظرين فقط اما المباني أو الموافقة دون المباني والمدخلية كما سيجري به

أو على أربعة عندنا
 كالحنفية والحنابلة خلافاً
 لأم المالكية ولا يتجاوز
 الانكسار في الفرائض فان كان
 ذلك عند الجميع
 الانكسار على فريق واحد
 نظرت بين ذلك الفريقين
 وسهامه

الشارح (قوله في أصل المسئلة) أي بدون عول ان لم تعمل أخذنا ما بعد وكذا
يقال في نظيره (قوله وذلك كله معنى ما قدمه المصنف) أي مما صدق عليه
معنى ما قدمه المصنف اذا ما قدمه المصنف يشمل ما اذا كان المنكسر عليه
أكثر من فريقين دليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر وفي كلام الشارح نظرو
لان المصنف لم يذكر المباشرة فان كلامه لم يكن الا في الموافقة الا ان يقال انها
تفهم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى حزبا) بكسر الحاء وسكون الزاي
وقوله وحيزا يفتح الحاء وتشديد الياء لانه يحوز سهماه فهو موضع الحوز وقوله
ورؤسا هو في الاصل جمع رأس وقوله ومنه فاكسر الصاد وسكون النون فعلم
من ذلك ان الفريق والحزب والحيز والرؤس والمصنف ألفاظ مترادفة (قوله
والمراد به) أي بالفريق وقوله جماعة اشتر كوا في فرض أي ان كانوا أصحاب فرض
وقوله أو في ما بقي أي ان كانوا عصة (قوله وقد يعالقي) أي الفريق في غير هذا المقام
(قوله ولمثل ذلك الخ) ذكر ثلاثة وعشرين مثالا وبأصل اثنين ثم ذكر أصل
ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل ستة ثم أصل ثمانية ثم أصل اثني عشر ثم أصل أربعة
وعشرين ثم أصل ثمانية عشر ثم أصل ستة وثلاثين (قوله فنقول) أي فنحن نقول
ولو قال فنقل عطف على مثل لكان أو لي (قوله بنت وعمان) هذا مثال لأصل اثنين
ولا يأتي فيه الا المباشرة كما سيأتي (قوله أصلها اثنان) أي مخرج النصف للبنت
النصف واخديتي واحد على العمين لا ينقسم وبما ينقسم اثنين عدد الرؤس
في أصل المسئلة وهوانان يحصل أربعة ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء
سهمها اثنان) سمي بذلك لانك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على أصل
المسئلة يخص السهم اثنان وقوله لامباشرة أي بين الواحد والعمين لان الواحد
يبين كل عدد (قوله وتصح من أربعة) فللبنت واحد في اثنين باثنين وللعمين
الباقى وهوانان لكل واحد منهما واحد (قوله أم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل
ثلاثة مع المباشرة (قوله أصلها ثلاثة) أي مخرج الثلث فالأم الثلث واخديتي
اثنان على ثلاثة أعمام لا ينقسم وتباين فتضرب ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة
وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) سمي بذلك
لانك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو تسعة على أصل المسئلة يخص السهم
ثلاثة وقوله لامباشرة أي بين الاثنين والثلاثة أعمام (قوله وتصح من تسعة)
فالأم واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة للثلاثة أعمام لكل واحد اثنان (قوله

فان باين الفريقين سهماه
ضربت عدد الفريقين
في أصل المسئلة أو مبلغها
بالعول ان عالت فابالغ فيه
تصح وان وافق الفريقين
سهماه فرد ذلك الفريقين
الى وقته واضرب وقته
في أصل المسئلة أو مبلغها
بالعول ان عالت فابالغ فيه
تصح وذلك كله معنى
ما قدمه المصنف رحمه الله
تعالى والفريق يسمى أيضا
حزبا وحيزا ورؤسا ومنه
والمراد به جماعة اشتر كوا
في فرض أو فيما بقي بعد
الفروض وقد يطلق أي
الفريق على الواحد المنفرد
ولمثل ذلك فنقول بنت
وعمان أصلها اثنان وجزء
سهمها اثنان لامباشرة وتصح
من أربعة أم وثلاثة أعمام
أصلها ثلاثة وجزء سهمها
ثلاثة لامباشرة وتصح من
تسعة

أم وستة أعمام) هذا مثال لأصل ثلاثة مع الموافقة (قوله أصلها وجزءه سهمان
 وتصح كالتي قبلها) فأصلها ثلاثة يخرج الثلث كالتي قبلها وجزءه سهمان ثلاثة
 كالتي قبلها وتصح من تسعة كالتي قبلها فالأصل واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على
 ستة أعمام لكل واحد منهم واحد وعلم من ذلك أن قوله كالتي قبلها أراجع للثلاثة
 فكانه قال أصلها كالتي قبلها وجزءه سهمان كالتي قبلها وتصح كالتي قبلها
 (قوله للموافقة) أي بالنصف بين الاثنين والستة فإنه إذا أخذت الأم الثلث
 واحد من أصل المسئلة بقي اثنين على ستة أعمام لا ينقسم عليهم وتوافق عددهم
 بالنصف كما علمت (قوله زوجة وعمان) هذا مثال لأصل أربعة مع المباينة
 (قوله أصلها أربعة) أي يخرج الربع فالزوجة الربع والعمان الباقي وهو
 ثلاثة وهي لا تنقسم على العمين وقابن عددهم فتضرب اثنين عدد الرأس
 في أصل المسئلة وهو أربعة يحصل ثمانية ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله
 وجزءه سهمان) سمي بذلك لأنه لو قسم المصحح بالضرب على أصل المسئلة
 لخص كل سهم اثنين (قوله وتصح من ثمانية) فالزوجة واحد في اثنين
 باثنين يبقى ستة على العمين لكل واحد منهم ثلاثة (قوله للمباينة) أي بين
 الثلاثة والاثنين (قوله زوجة وستة أعمام) هذا مثال لأصل أربعة مع الموافقة
 (قوله أصلها وجزءه سهمان) كالتي قبلها (قوله أصلها أربعة يخرج الربع
 كالتي قبلها وجزءه سهمان اثنين كالتي قبلها وتصح من ثمانية كالتي قبلها
 والزوجة واحد في اثنين يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد
 (قوله للموافقة) أي بين الثلاثة والستة بالثلث فإنه إذا أخذت الزوجة الربع
 واحد من أصل المسئلة بقي ثلاثة على ستة أعمام لا ينقسم عليهم وتوافق عددهم
 بالثلث كما علمت (قوله بنت وأم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع
 المباينة من غير عول (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس وأما يخرج
 النصف فداخل في خروج السدس فالبنت النصف ثلاثة والأم السدس واحد
 تبقى اثنين على الثلاثة أعمام لا ينقسمان عليهم وبما بين عددهم فتضرب الثلاثة
 عدد الرأس في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ثمانية عشر ومنها تصح
 كذا ذكره الشارح (قوله وجزءه سهمان ثلاثة) أي لأنك لو قسمت الحاصل
 بالضرب على أصل المسئلة لخص كل سهم ثلاثة (قوله للمباينة أي بين الاثنين
 والثلاثة) (قوله وتصح من ثمانية عشر) فالبنت ثلاثة في ثلاثة تسعة والأم
 واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعمام لكل واحد منهم اثنين

أم وستة أعمام أصلها
 وجزءه سهمان وتصح
 كالتي قبلها للموافقة زوجة
 وعمان أصلها أربعة وجزءه
 سهمان اثنين للمباينة وتصح
 من ثمانية زوجة وستة
 أعمام أصلها أربعة وجزءه
 سهمان اثنين وتصح كالتي
 قبلها للموافقة بنت وأم
 وثلاثة أعمام أصلها ستة
 وجزءه سهمان ثلاثة للمباينة
 وتصح من ثمانية عشر

(قوله بنت وأم وستة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع الموافقة من غير عول
 (قوله أصلها وجزء سهمها وتصح كالتى قبلها) أى أمها ستة كالتى قبلها وجزء
 سهمها ثلاثة هكذا التى قبلها وتصح من ثمانية عشر كالتى قبلها فللبنت ثلاثة
 فى ثلاثة بتسعة وللأم واحد فى ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أعمام لكل
 واحد منهم واحد (قوله زوج وخمس شقيقات) هذا مثال لأصل ستة
 مع المبانيئة بالنول (قوله أصلها ستة) أى حاصلة بضرب مخرج النصف فى مخرج
 الثلثين فالزوج النصف ثلاثة يبقى ثلاثة ويعل بواحد ليكمل الثلثان للشقيقات
 فلذلك قال وتعمل لسبعة وأربعة على خمس لانقسم وتبان فتضرب خمسة
 عدد الرأس فى المسئلة يعولها وهى سبعة يحصل خمسة وثلاثون ومنها تصح
 كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها خمسة) أى لآنك لو قسمت المصح على
 أصل المسئلة يعولها لخمس كل واحد خمسة وقوله للمبانيئة أى بين الأربعة
 والخمسة (قوله وتصح من خمسة وثلاثين) فالزوج ثلاثة فى خمسة بخمسة عشر
 وللشقيقات أربعة فى خمسة بعشرين (قوله وكذلك لو كانت عدة الشقيقات
 عشرين) أى فأصلها ستة وتعمل لسبعة وجزء سهمها خمسة وتصح من خمسة
 وثلاثين فالزوج ثلاثة فى خمسة بخمسة عشر وللشقيقات العشرين أربعة فى خمسة
 بعشرين لكل واحدة واحد (قوله للموافقة) أى بين الأربعة وبين العشرين
 بالربيع فترد العشرين لربيعها وهو خمسة وهى جزء السهم (قوله زوجة وخمس بنين
 أو خمسة وثلاثون ابناً) هذان مثالان لأصل ثمانية الأول له مع المبانيئة والثانى
 مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية) أى أصل المسئلة بمثلها ثمانية مخرج الثمن
 (قوله وجزء سهمها خمسة) أى عدد الرأس فى الأولى وعدد الوق فى الثانية (قوله
 وتصح من أربعين) فالزوج واحد من أصل المسئلة مضروب فى خمسة بخمسة
 يبقى خمسة وثلاثون على الخمسة بنين فى الأولى لكل واحد سبعة وعلى خمسة
 وثلاثين ابناً فى الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله للمبانيئة فى الأولى) أى بين
 السبعة والخمسة وقوله للموافقة فى الثانية أى بالسبع فترد الخمسة والثلاثين
 لوفقهما خمسة وتضربه فى أصل المسئلة (قوله زوج وأم وثلاثة بنين أو أحد
 وعشرون ابناً) هذان مثالان لأصل اثنى عشر من غير عول الأول له مع المبانيئة
 والثانى له مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أى لأنها الحاصل من ضرب
 وفق مخرج الربيع فى مخرج السادس أو بالعكس وقوله وجزء سهمها ثلاثة أى
 عدد الرأس فى الأولى وعدد الوق فى الثانية وقوله للمبانيئة فى الأولى أى بين

بنت وأم وستة أعمام أصلها
 وجزء سهمها وتصح كالتى
 قبلها للموافقة زوج وخمس
 شقيقات أصلها ستة وتعمل
 لسبعة وجزء سهمها خمسة
 للمبانيئة وتصح من خمسة
 وثلاثين وكذلك لو كانت عدة
 الشقيقات عشرين للموافقة
 زوجة وخمس بنين أو خمسة
 وثلاثون ابناً أصلها ثمانية
 وجزء سهمها خمسة وتصح
 من أربعين للمبانيئة فى الأولى
 والموافقة فى الثانية زوج
 وأم وثلاثة بنين أو أحد
 وعشرون ابناً أصلها اثنا
 عشر وجزء سهمها ثلاثة
 للمبانيئة فى الأولى والموافقة
 فى الثانية

السبعة الباقية للبنيين وبين الثلاثة وقوله والموافقة في الثانية أي بالسبع فترو
 الاحد والعشرين لوفقه ثلاثا وتضربه في أصل المسئلة (قوله وتصح من ستة
 وثلاثين) فللزوج الربع ثلاثة من أصل المسئلة تضرب في ثلاثة تسعة وللأم
 السدس اثنان من أصل المسئلة فمضروبان في ثلاثة تسعة يبقى أحد وعشرون على
 الثلاثة بنيين في الاولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد وعشرين ابنا في الثانية
 لكل واحد منهم واحد (قوله زوجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة)
 هذان مثالان لأصل اثني عشر مع العول الاقل له مع المباشنة والثاني له مع الموافقة
 (قوله أصلها اثنا عشر) أي لانها الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج
 السدس أو بالعكس كما مر فللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان يبقى
 سبعة ويعمل بواحد ليكمل الابن للشقيقات ولانه قسم الثمانية على الخمس
 شقيقات وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فترو الاربعين شقيقة لوفقه
 خمسة وتضربه في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر يحصل خمسة وستون ومنها تصح
 كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها خمسة) أي عدد الرأس في الاولى
 وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباشنة في الاولى أي بين الثمانية والخمسة وقوله
 والموافقة في الثانية أي بالثمن (قوله وتصح من خمسة وستين) فللزوج ثلاثة
 في خمسة بخمسة عشر وللأم اثنان في خمسة بعشرة وللخمس شقيقات في الاولى
 ثمانية في خمسة بأربعين لكل واحدة ثمانية ولكل واحدة من الاربعين
 شقيقة في الثانية واحد (قوله زوجة وأم وابنان أو أربعة وثلاثون ابنا)
 هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من غير عول الاقل له مع المباشنة والثاني له
 مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لانها الحاصل من ضرب وفق
 مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فللزوج الثمن ثلاثة وللأم السدس
 أربعة يبقى سبعة عشر وهي لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بجزء
 من سبعة عشر جزءا فترو الاربعة والثلاثين لاثنين لانك لو قسمتها على سبعة
 عشر لمخرج لكل واحد اثنان فتضرب اثنين في أصل المسئلة وهو أربعة
 وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها اثنان)
 أي عدد الرأس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباشنة في الاولى أي بين
 السبعة عشر والاثنين وقوله والموافقة في الثانية أي بجزء من سبعة عشر جزءا
 كما علمت (قوله وتصح من ثمانية وأربعين) فللزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم
 أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون للابنين في الاولى لكل واحد بأحد

وتصح من ستة وثلاثين
 زوجة وأم وخمس شقيقات
 أو أربعون شقيقة أصلها اثنا
 عشر وتعمل الى ثلاثة عشر
 وجزء سهمها خمسة للمباشنة
 والموافقة في الاولى
 في الثانية وتصح من خمسة
 وستين زوجة وأم وابنان
 أو أربعة وثلاثون ابنا أصلها
 أربعة وعشرون وجزء سهمها
 اثنان للمباشنة في الاولى
 والموافقة في الثانية وتصح
 بين ثمانية وأربعين

سبعة عشر وكل واحد من الاربعة والثلاثين يأخذ واحدا في الثانية (قوله زوجة وأبوان وثلاث بنات أو أربع وعشرون بنتا) هذان مثالان لاصل أربعة وعشرين مع العول الاول مع المبانيه والثاني مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لانها الحاصل من ضرب وفق خرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فالزوجة الثمن ثلاثة والابوين السدس ثمانية يبقى ثلاثة عشر ويعال بثلاثة ليكمل الثلثان للبنات فيكون لمن ستة عشر وهي لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فتد الاربعة والعشرين الى ثمنها ثلاثة وتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة وعشرون يحصل أعـدو ثمانون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وتقول الى سبعة وعشرين) أي لا كمال الثلثين للبنات وقوله وجزء سهمها ثلاثة أي عدد الرأس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمبانيه في الاولى أي بين الستة عشر والثلاث وقوله والموافقة في الثانية أي بالثمن كما علمت (قوله وتصع من أحدو ثمانين) فالزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة والابوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين والبنات ستة عشر في ثلاثة ثمانية وأربعين لكل واحدة في الاولى ستة عشر ولكل واحدة في الثانية اثنتان (قوله أم وجدو سبعة اخوة أشقاء أولاب أو سبعون أخا كذلك) أي أشقاء أولاب هذان مثالان لاصل ثمانية عشر الاول مع المبانيه والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية عشر على الارجح) أي على القول الارجح بأنها تأصيل لا تصحح فاللام السدس ثلاثة وللجدات الباقي خمسة والباقي وهو عشرة للأخوة لكن العشرة لا تنقسم على السبعة اخوة وتباين ولا تنقسم على السبعين أخا وتوافق بالعشر فتد السبعين لعشرها وهو سبعة وتضرب السبعة في ثمانية عشر التي هي أصل المسئلة يحصل مائة وستة وعشرون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها سبعة) أي عدد الرأس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمبانيه في الاولى أي بين العشرة والسبعة وقوله والموافقة في الثانية أي بالعشر كما علمت (قوله وتصع من مائة وستة وعشرين) فاللام ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين وللجدات خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في سبعة بسبعين فلكل واحد منهم في الاولى عشرة وفي الثانية واحد (قوله زوجة وأم وجدو ثلاثة اخوة أشقاء أولاب أو ستة كذلك) أي أشقاء أولاب هذان مثالان لاصل ستة وثلاثين الاول مع المبانيه والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ستة وثلاثون على الارجح) أي على القول الارجح بأنها تأصيل لا تصح فالزوجة الربع تسعة واللام السدس

زوجة وأبوان وثلاث بنات
أو أربع وعشرون بنتا
أصلها أربعة وعشرون
وتقول الى سبعة وعشرين
وجزء سهمها ثلاثة للمبانيه
في الاولى والموافقة
في الثانية وتصع من أحد
و ثمانين أم وجدو سبعة
أخوة أشقاء أولاب
أو سبعون أخا كذلك أصلها
ثمانية عشر على الارجح
و جزء سهمها سبعة للمبانيه
في الاولى والموافقة
في الثانية وتصع من مائة
وستة وعشرين زوجة وأم
وجدو ثلاثة اخوة أشقاء
أولاب أو ستة كذلك
أصلها ستة وثلاثون على
الارجح

وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصع من مائة وثمانية (تنبيه) اذا تأملت هذا التمثيل وجدت الانكسار على فريق واحد يتأني في كل أصل (٢٦٦) من الاصول التسعة وانه في أصل اثنين

لا يتأني فيه الموافقة بين السهام والرؤس لان الباقي بعد النصف واحد والواحد يبين كل عدد وان النظر بين الرؤس والسهم بالمباينة أو الموافقة لا المماثلة والمداخلة ووجه ذلك كما ذكرته في شرح الفارضية ان المماثلة بين الرؤس والسهم ليس فيها انكسار والمداخلة ان كانت الرؤس داخلة في السهم فكذلك وان كان بالعكس فنظر وابتار الموافقة لان كل متداخلين متوافقان مع أن ضرب الوفاق أخصر من ضرب الكل والله أعلم ولما انتهى الكلام في الانكسار على فريق واحد شرع يتكلم في الانكسار على فريقين ويقاس عليه الانكسار على ثلاثة وأربعة وأعلم قبله ان للفرضيين في ذلك نظرين النظر الاول بين كل فريق وسهامه وقد قدمه المصنف مع الكلام في الانكسار على فريق

سنة وللجذات الباقي سبعة يبقى أربعة عشر وهي لا تنقسم على الاخوة بل تبانهم في الاولى وتوافق عددهم بالنصف في الثانية فتد السبعة لصفها وتضرب الثلاثة في الستة والثلاثين بمائة وثمانية ومنها تصع كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفاق في الثانية وقوله للمباينة في الاولى أي بين الاربعة عشر والثلاثة وقوله والموافقة في الثانية أي بالنصف كما علمت (قوله وتصع من مائة وثمانية) فالزوجية تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين واللام ستة في ثلاثة بثمانية عشر وللجذات سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين يبقى اثنان وأربعون لكل أخ أربعة عشر في الاولى وسبعة في الثانية (قوله اذا تأملت هذا التمثيل) أي السابق من قوله ولنمثل لذلك فنقول الى هنا وقوله وجدت الخ جواب الشرط وقوله من الاصول التسعة أي التي هي أصل اثنين وأصل ثلاثة وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين (قوله وأنه في أصل اثنين الخ) أي وجدت أنه في أصل اثنين الخ وقوله وأن النظر الخ أي وجدت أن النظر الخ (قوله ووجه ذلك) أي عدم كونه بالمماثلة والمداخلة (قوله ليس فيها انكسار) أي لا تنقسم السهام على الرؤس (قوله ان كانت الرؤس داخلة في السهم) أي كما موبنتين وعم فان للفتين أربعة فالرؤس داخلة في السهم وقوله فكذلك أي ليس فيها انكسار لانقسام السهام على الرؤس (قوله وان كان بالعكس) أي وان كان الامر متلبسا بالعكس وهو أن السهام داخلة في الرؤس كما موعشرة بين فان الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلة في العشرة (قوله فنظر وابتار الموافقة) أي لا باعتبار المداخلة ثم عمل ذلك بقوله لان كل متداخلين الخ وقوله مع أن ضرب الوفاق أخصر من ضرب الكل أي مع أن ضرب وفق الرؤس اذا اعتبرت الموافقة أخصر من ضرب كل الرؤس اذا اعتبرت المداخلة (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله ثم مع الخ جواب لما (قوله وأعلم قبله) أي قبل الكلام في الانكسار على فريقين وقوله في ذلك أي في الانكسار على فريقين (قوله وقد قدمه المصنف) أي في قوله وان ترى السهام ليست تنقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثرا (قوله فهذه ثلاثة أحوال) أي تفصيلا وان كانا نظرين فقط (قوله فأثبت) أي في ذهنك

واحد فاما ان يوافق كل من الفريقين سهامه واما ان يبين كل منهما سهامه واما ان يوافق فريق وقوله
سهامه ويبين الاخر سهامه فهذه ثلاثة أحوال فأثبت فيها المباني بتساوي

وقوله ووفق الموافق أى وأثبت وفق الموافق (قوله بالنسب الاربع) التى هى
 اثباتين والتداخل والتوافق والتماثل (قوله وان ترى الكسر الخ) أى وان تعلم
 الكسر الخ فترى معنى تعلم فتتعدى الى مفعولين الاول الكسر والثاني متعلق
 الجار والمجرور رأى واقعا على أجناس وجوز بعضهم ان تكون ترى بمعنى تبصر
 فتتعدى لمفعول واحد وفيه ان الكسر لا تبصر (قوله على أجناس) أى فرق
 والمراد بالجمع ما فوق الواحد كما يشير اليه قول الشارح اثنين فأكثر (قوله
 لكن لم يكمل كلامه الخ) استدراك على قوله اثنين فأكثر في حل كلام المصنف
 لانه ربما يوهم ان المصنف كل كلامه فيشمل الاكثر وليس كذلك لقوله فنخذ
 من المثالين واحدا الخ (قوله وذكر آخر البار الخ) أى بقوله فهذه من الحساب
 جعل يأتى على مثالين العمل (قوله فانها الخ) الانسب بالسوابق والواحق
 ان الضمير راجع للأجناس باعتبار النسب فجعل الشارح اياه راجعا للنسب
 خلاف الانسب (قوله أى النسب) أى المعلومة من المقام وفيه ما علمت (قوله
 في الحكم) أى سبب الحكم وقوله عند الناس أى المعهودين قال للعهد
 كما أشار اليه الشارح بقوله أى الفرضيين (قوله فهو عام أريد به الخصوص)
 الا وبأن يقول أريد به الخاص ويمكن أن يقال أراد بالخصوص الخاص وانما كان
 ذلك من قبيل العام الذى أريد به الخصوص أى لان عمومته ليس بمراد لا تناولا
 ولا حكما وأما العام المخصوص فضابطه أن يكون عمومته مراد لا تناولا ولا حكما
 كالمستثنى منه فى الكرامة الشريفة ونحو قام القوم الازيد فان عمومته مراد لا تناولا
 فلذلك كان الاستثناء متصلا بالاحكام والاناقض أول الكلام آخره ولزم الكفر
 فى الكرامة المشرفة (قوله كفى قوله تعالى) هذا تنظير لما هنا وانما كانت
 الآية نظيرة لما هنا لان المراد بالناس الاول عبد القيس أو نعيم بن مسعود
 الانصبي وبالناس الثاني أبو سفيان وأعوانه كما يؤخذ ذلك من القصة وهى ما روى
 أن أباسفيان نادى عند منصرفه من أحد ما محمد موعدا موسم القابل ان شئت
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله فلما كان القابل خرج أبوسفيان
 فى أهل مكة حتى نزل محلا يقال له المظهران فألقى الله الرعب فى قلبه فبداه
 أن يرجع فأتى نعيم بن مسعود الانصبي وقد قدم معتمرا فقال يا نعيم انى واعدت محمدا
 أن تأتي بموسم بدر وان هذا عام حذر ولا يصلح الا عام نزعى فيه الشجر ونشرب فيه
 اللبن وقد بدى أن لا يخرج اليه وأكره أن يخرج محمدا وأنا لا أخرج فيزيدهم ذلك
 جراءة علينا ولا يكون الخلف من قبلهم أحب الى من أن يكون من قبلى فألحق

ووفق الموافق والنظر الثاني
 بين المثبتين بالنسب
 الاربع وقد ذكره بقوله
 (وان ترى الكسر على
 أجناس) اثنين فأكثر
 لكن لم يكمل كلامه الا فى
 الجنس بين فقط وذكر آخر
 الباب أنه يقاس على ذلك
 ما زاد (فانها) أى النسب
 الاربع الواقعة بين المثبتين
 (فى الحكم عند الناس)
 الفرضيين فهو عام أريد به
 الخصوص كما فى قوله تعالى
 الذين قال لهم الناس
 ان الناس قد جمعوا لكم
 فاخشوهم فزادهم ايمانا
 وفلوا حسبا لله وذمهم
 الوكيل

بالمدينة فسطوهم وأعلمهم أنى في جمع كبير ولا طاقة لهم بنا ولاك عندي عشرة
 من الأبل فخرج نعيم حتى أتى المدينة فوجد الناس يعجزون لميعاد أنى سفيان فقال
 أين تريدون فقالوا وأعدنا أنوسفیان بموسم يدون تقتل بها فقال إن الناس قد جمعوا
 أنكم فاضشوههم والله لا يقتل منكم أحد فزادهم ذلك القول إيماناً بالله وقالوا
 حسبنا الله أى كافينا أمرهم ونعم الوكيل أى المفوض إليه الأمر وسبحانه وخرجوا
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا سارق بدر وكان معهم تجارات فباعوا ورجعوا
 ولذلك قال تعالى فاتقوا الله وابتغوا من الله وفضل الآية انتهى من تفسير الخطيب
 بزيادة (قوله محصر في أربعة أقسام) بتدوين أربعة للضرورة ووجه المحصر
 أن العددين إما أن يتساويا أو لا فإن تساويا كانت الخمسة والخمسة فهما المتماثلان
 والألفان أنى أصغرهما أكبرهما في مرتين أو أكثر كالثلاثة أو الاثنين والستة
 فهما المتماثلان والألفان بقى بعد الأصغر عدد من للعددين غير الواحد فهما
 المتوافقان كالاربعة والستة فإن الباقي بعد الأصغر اثنين وهما يفيان الاربعة
 والستة والألف فهما المتباينان كالاربعة والخمسة (قوله وهى التماثل الخ) هذا
 على ما قدمه من أن الضمير عائد على النسب والمناسب لما قدمناه أن يقال وهى
 التماثل الخ بصيغة اسم الفاعل فيه وفيما بعده (قوله يعرفها) أى الاربعة
 أقسام وقوله فى الأحكام أى المعهودة وهى الفرضية والحسابية كما أشار إليه
 المشرح (قوله فأنها) أى الأقسام الاربعة وقوله أصل أى ضابط وقوله عليه
 مدار الخ هذه الجملة صفة ثانية لأصل كما قاله الأستاذ الحنفى (قوله ثم بين الاربعة
 بقوله مماثل الخ) هذا يناسب عود ضمير فأنها للأجناس كما قلنا لا للنسب كما قال
 المشرح (قوله أى عدد مماثل لعدد غيره) أشار بذلك إلى أن أحد العددين
 محذوف من كلام المصنف والتماثل تعالى من الجانبين لأن كلا من العددين
 مائل صاحبه ويقال مثله فى التباين والتوافق بخلاف التداخل كما سيأتى (قوله
 فهما متماثلان) أى فالعددان متماثلان (قوله من بعده فى الذكر) أى
 لا فى الرتبة وقوله عدد مناسب لعدد آخر منه أشار بذلك إلى أن أحد العددين
 محذوف من كلام المصنف كما مر فى نظيره (قوله فهما متناسبان) أى فالعددان
 متناسبان (قوله وهو) أى التناسب وقوله أن يكون أقله ما جزء من أكبرها
 أى جزء أصحيا غير مكرو فخرج ما فيه كسر وخرجت الاربعة بالنسبة للستة
 لأنها وإن كانت جزء أصحيا لكنه مكرو لأنها ثلاثان والمناسب قراءة أكبرها
 بالمثلثة لكون الذى فى الفسخ أكبرها بالبناء الموحدة (قوله أى ينسب الخ) دفع بذلك

(فه صر فى أربعة أقسام)
 وهى التماثل والتباين
 والتوافق والتباين (يعرفها
 المصنف) أى الحاذق
 (فى الأحكام) الفرضية
 والحسابية فانها أصل كبير
 فى الفرائض والحساب
 عليه مدار أكثر الأعمال
 الفرضية والحسابية ثم بين
 الاربعة بقوله (مماثل) أى
 عدد مماثل لعدد غيره فهما
 متماثلان أى متساويان
 كخمسة وخمسة (من بعده)
 فى الذكر عدد (مناسب)
 لعدد أكبر منه فهما
 متناسبان كاثنتين وأربعة
 قال الشيخ بدر الدين بسط
 الماردينى رحمه الله وهو
 أن يكون أقله ما جزء من
 أكبرها أى ينسب إلى
 الأكبر بالجزئية

ماتوجهه العبارة من أن الأقل بعض الأعداد آخر مستقل فأشار بذلك إلى أنه
 ليس جزء حقيقة بالفعل بل يصح نسبته إليه بالجزئية (قوله كنصفه) أي كالثلاثة
 بالنسبة للسته وقوله وثله أي كالاثني بالنسبة للسته وقوله وعشره أي كالاثني
 بالنسبة للعشرين وقوله ونصف ثمة أي كالأثنين بالنسبة إلى الاثنين والثلاثين فإن
 نصف ثمة اثنان (قوله وهذا تعبير العراقيين) أي التعبير بالتناسيب تعبير
 العراقيين (قوله والمتأخرون يعبرون عنهم) أي عن المتناسيبين وقوله بالمتداخلين
 أي العديدين الذين دخل أحدهما في الآخر فليس التفاعل على بابه كما سيصرح به
 الشارح (قوله وقد ذكرت في شرح التحفة الخ) غرضه بذلك بيان معنى قول
 السبط وهو أن يكون أقله ما جزأ من أكبرهما (قوله الذي إذا ساط الخ)
 خرج بذلك الجزء المكرر كالاربعة بالنسبة للسته فهم متوافقان لا متداخلان
 (قوله ومعلوم أن الأصغر الخ) بين ذلك أن التفاعل ليس على بابه لأن الدخول
 للأصغر فقط (قوله ويقال أيضا) أي كما قيل ما سبق (قوله يقني أصغرهما
 أكبرهما) أي ولو في أكثر من مرتين (قوله وبعده في الذكر) أي لا في الرتبة
 وقوله موافق صفة موصوف محذوف قدره الشارح بقوله عدد وقوله مصاحب صفة
 نافية له وهي مجرد الإيضاح واتسكك به البيت وقوله بعد آخر متعلق بموافق وأشار
 بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في نظيره (قوله فهمما)
 أي العددان فالضمير راجع للعددين وكذلك الضمير في قوله ويقال لهما الخ
 وقوله مشترك كان أي في جزء من الأجزاء كنصف (قوله وهما) أي المتوافقان
 أو المشترك كان وقوله اللذان يكون الخ أي كالسته والأربعة فإن بينهما موافقة
 في النصف إذ السته لهما نصف والأربعة لهما نصف (قوله ويقال أيضا) أي
 كما قيل ما سبق (قوله المتوافقان هما اللذان لا يقني الخ) هذا تعريف بالاعم
 لأنه يصح بالمتباينين فالتعريف الأول أولى (قوله وإنما يقنيهما عدد ثالث)
 أي غير الواحد لأنه يقني كل عدد ويبينه اه أمير وهو ظاهر على القول بأن
 الواحد عدد والمشهور أنه ليس بعدد وعليه فلا حاجة لإخراج الواحد لأنه خارج
 من أول الأمر (قوله كأربعة وستة) هذا مثال للذين لا يقني أصغرهما أكبرهما
 وإنما يقنيهما عدد ثالث وقد عمل التمثيل لذلك بما ذكره بقوله فإن الأربعة لا تقني
 الخ (قوله فهذه ثلاثة أعداد الخ) هذا تقريع على ما تقدم من قوله مماثل الخ
 وراده هذه الثلاثة المشار إليها الثلاثة المذكورة في المتن وقوله بينهما وبين ثلاثة
 أخرى هذه النسب السابقة أي بين هذه الثلاثة وبين ثلاثة أخرى مقابلة لها هذه

كنصفه وثله وعشره
 ونصف ثمة وهذا تعبير
 العراقيين من المتقدمين
 والمتأخرون يعبرون عنهم
 بالمتداخلين انتهى وقد
 ذكرت في شرح التحفة
 في علم الحساب أن جزء
 الشيء هو كمره الذي إذا
 ساط عليه أفضاء ومعلوم أن
 الأصغر داخل في الأكبر
 دون العكس فليس التفاعل
 فيهما على بابه ويقال أيضا
 في تعريف المتداخلين
 هما اللذان يقني أصغرهما
 أكبرهما (وبعده) في الذكر
 عدد (موافق مصاحب)
 بعد آخر فهم متوافقان
 ويقال لهما مشترك كان أيضا
 وهما اللذان يكون بينهما
 موافقة في جزء من الأجزاء
 ويقال أيضا المتوافقان
 هما اللذان لا يقني أصغرهما
 أكبرهما وإنما يقنيهما عدد
 ثالث كأربعة وستة فإن
 الأربعة لا تقني الستة ويقني
 كلاهما الاثنان فهذه
 ثلاثة أعداد بينهما وبين
 ثلاثة أخرى هذه النسب

النسب السابقة وهي التماثل والتداخل المعبر عنه في المتن بالنسب والتوافق
ومراد به الثلاثة الأخرى الثلاثة المحذوفة من المتن التي قد رها الشارح بقوله بعدد
غيره وبقوله بعدد أكثر منه وبقوله بعدد آخر (قوله ويعبر عنها) أي عن هذه
النسب وقوله بالاشتراك وظاهره أن الاشتراك يطلق على الثلاثة نسب وقضية
قوله في المتوافقين ويقال لهما مشتركان أنه خاص بالتوافق فتأمل (قوله والرابع
العدد المبين للعدد الآخر) أشار الشارح إلى أن أحد العددين محذوف من كلام
المصنف كما علمت في نظيره فقد علمت مما تقرر أن أحد العددين محذوف من كلام
المصنف في المراضع الأربعة وقوله المخالف له كالتفسير للمباين (قوله فهما متباينان
ومتخالفان) أي فالعددان متباينان ومتخالفان (قوله ينبك عن تفصيلهن)
أي يخبرك عن تفصيلهن وقوله أي تفصيل النسب الخ هذا على ما سبق له من جعل
الضمير فيما تقدم للنسب وأما على ما قلناه فالمناسب أن يقال أي تفصيل الأعداد الخ
(قوله العارف) أي جنس العارف فأل فيه للجنس ويحتمل أنه كناية عن نفس
المصنف ويكون تحتها بالعمدة (قوله وقد أوضحت الكلام فيها) أي في هذه
الأعداد باعتبار طرقها وقوله وبين ما تعرف به من الطرق أحسنه تسليط الأصغر
على الأكبر وطرحه منه في مرتين فأكثر فإن لم يبق شيء كانا متداخلين كائنين
وأربعة أو ستة وإن بقي شيء فإن بقي غير واحد كانا متوافقين كأربعة وستة
وإن بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كأربعة وخمسة أو تسعة
فإن المدار في التباين على بقاء واحد بعد طرح الأصغر من الأكبر وقد يطرح بعد
ذلك ما بقي للأكبر من الأصغر كأربعة وسبعة فأنك إذا طرحت الأربعة من السبعة
ثم طرحت ما بقي للسبعة من الأربعة بقي واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل
وطريق معرفة التوافق وطريق معرفة التباين وأما التماثل فواضح لا يحتاج
بمعرفة الطريق اهـ أمير بتوضيح من الزيات (قوله إذا علمت النسبة الخ) أشار
بذلك إلى أن قول المصنف فخذ الخ جواب شرط مقدر قد رده بقوله إذا علمت النسبة
الخ وقوله من هذه النسب أي الأربع التي هي التماثل والتناسب والتوافق
والتباين وقوله بين المثبتين طرف للنسبة وقوله من رؤس الفريقين أي عند مباينة
كل فريق لسهامه وقوله أو وفاقهما أي عند موافقة كل فريق لسهامه وقوله
أورؤس فريق ووفق فريق آخر أي عند مباينة فريق لسهامه وموافقة الفريق
الآخر لسهامه (قوله فخذ من العددين الخ) قد علمت أنه جوابه شرط مقدر
قد رده الشارح بقوله إذا علمت النسبة الخ (قوله فيكون المأخوذ جزء السهم)

ويجب برعنا بالاشتراك
(والرابع) العدد (المباين)
لعدد (المخالف) له فهما
متباينان ومتخالفان (ينيبك
عن تفصيلهن) أي تفصيل
النسب الأربع بين هذه
الأعداد (العارف) أي
العلم بالأعمال الحسابية
والفرضية وقد أوضحت
الكلام فيها وبين ما تعرف
به النسب من الطرق
في شرح الترتيب إذا علمت
النسبة من هذه النسب بين
المثبتين من رؤس الفريقين
أو أرفاقهما أو رؤس فريق
ووفق فريق آخر فخذ من
العددين المثبتين المماثلين
عددا (واحدا) واكتف به
عن الآخر فيكون المأخوذ
جزء السهم فاضربه في أصل
المسألة إن لم تعمل أو في مبلغها
بالعمل إن عالت لأن ذلك
جزء السهم كما سيأتي

(وخدمن) المثبتين (الماسبين) (٢٧١) أي المتداخلين العدد الزائد) أي الأكبر أو كثره عن الأصغر

فيكون جزء السهم فاضربه
في أصل المسئلة أن لم تعمل
أو مبلغها بالعدل أن عالت
لأنه جزء السهم كما سيأتي
(واضرب) في المثبتين
المتوافقين (جميع الوفاق)
الراجع من أحد العددين
(في) العدد الآخر
(الموافق واسلك بذاك) أي
بما حصل (أنهج الطرائق)
أي أوضحها فإن المنهاج هو
الطريق الواضح وذلك بأن
تضرب ما حصل من ضرب
وفق أخذهما في كامل
الآخر في أصل المسئلة أو
مبلغها بالعدل أن عالت لأن
ذلك جزء السهم كما سيأتي
(وخذ جميع العدد المبين)
من المثبتين للآخر
(واضربه في) العدد (الثاني)
المباين له فما حصل فهو جزء
السهم فاضربه في أصل
المسئلة أن لم تعمل وفي مبلغها
بالعدل أن عالت (ولا تدهن)
أي لا تصانع قال القرطبي
رحمه الله المداينة
والادهان المصانعة وقيل
داهنت بمعنى وارتبت
وأدهنت بمعنى غشيت
(فذاك) أي ما حصلت به

أي كما يعلم من عموم قوله فذاك جزء السهم فاعلمنه وقوله فاضربه في أصل المسئلة
أي بدون عدول كما هو ظاهر وهو كذا يقال فيما بعد (قوله وخدمن المثبتين) أي
من العددين المثبتين (قوله واضربه في المثبتين المتوافقين) أي في صورة المثبتين
المتوافقين فليس المراد أنهم مضروبون فيهم كما لا يخفى (قوله في العدد الآخر)
متعلق بضرب (قوله واسلك بذاك الخ) يحتمل أن المعنى واسلك بذاك الضرب أي
ضرب الوفاق في الموافق أو فتح الطرائق وهذا أولى مما ذكره الشارح لما يأتي (قوله
فإن المنهاج الخ) علة لنفسه يراد منهج الطرائق وأوضحها (قوله فذلك بأن تضرب
ما حصل الخ) أي وسلكك أنهج الطرائق وأوضحها يتحقق بأن تضرب ما حصل الخ
وهذا الحل يستلزم التكرار في كلام المصنف لأنه قال بعد واضربه في الأصل الذي
تأصل لا فيكون على الحل المذكور مكرراً بالنسبة لصورة التوافق مع قوله واسلك
بذاك أنهج الطرائق فالأولى الحل الذي ذكرناه آنفاً (قوله لا تختر متعلق
بالمباين ولا تدهن) أي ولا تظهر لغير ما يريد مع انطواء شرك على خلافه وهذا
هو المراد بقوله أي لا تصانع وانما نهى عن ذلك لأنه تفقاف لكن التفقاف هو الذي
يروج في هذا الزمان وما يعزى للزخشي هذا البيتان

زمان كل حب فيه خب وطم الخلل خل لا يذاق

له سوق بضاعته نفاق ففاق فالتفاق له نفاق

والمنهى عنه بذل الدين ليسلم المال ويقال لذلك مداينة ومصانعة ومواراة وما
بذل المال ليسلم الدين فمعهود ويسمى مداة وفي الحديث بعثت بمداة الناس
وفي مسند الفردوس عن ابن مسعود من عاش مداة يامات شهيدا أه لؤلؤة
وجفني مع زيادة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على التفسير وقوله المداينة
والادهان الخ صريحه أنهم مترادفان وقوله وقيل الخ صريحه أنهما غير مترادفين
لأنه فسر المداينة بالمواراة والادهان بالغش (قوله فذاك الخ) هذا راجع لجميع
النسب السابقة وقوله أي ما حصلت به من النسب الأربع المناسب أن يقول من
المتناسبات الأربع ويمكن أن يقدر مضاف في كلامه أي من ذي النسب الأربع
(قوله وهو) أي ما حصلت به وقوله أحد المتماثلين أي فيما إذا كان هناك
تمائل كما قال المصنف فخذ من المتماثلين واحداً وقوله وأكبر المتداخلين أي فيما إذا
كان هناك تداخل ويعبر عنه بالتناسب كما قال المصنف وخدمن الماسبين
الزائد أو قوله ومسطح وفق الخ أي وحاصل ضرب وفق أحد المتوافقين في كامل
الآخر فيما إذا كان هناك توافق كما قال المصنف واضرب جميع الوفاق في الموافق

في النسب الأربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين

ومسطح وفق أحد المتوافقين
في كامل الآخر ومسطح
المتباينين (جزء) أى حظ
(السهم) الواحد من أصل
المسئلة أو مبلغها بالعول
ان عالت من التصحيح ووجه
تسميته بذلك كما قال ابن
المعالم رحمه الله انه اذا قسم
المصحح على الاصل تاما
أو عالتا خرج هو لان الحاصل
من الضرب اذا قسم على أحد
المضروبين خرج المضروب
الآخر والمطلوب القسمة
ونصيب الواحد من
المقسوم عليه من جملة
المقسوم والواحد من المقسوم
عليه وهو الاصل أو المنتهى
اليه بالعول يسمى سهم-ما
والحظ يسمى جزءا فلذلك قيل
جزء السهم أى حظ الواحد
من الاصل أو المنتهى اليه
(فاعلمه) أى جزء السهم
المذكور، واحفظه

وقوله ومسطح المتباينين أى وحاصل ضرب أحد المتباينين فى الآخر فيما اذا كان
هناك تباين كما قال المصنف وخذ جميع العدد المبين واضربه فى الثانى ولا
تداهن (قوله جزء الخ) خبر اسم الإشارة وقوله أى حظ أى نصيب (قوله من
أصل المسئلة) أى الكائن من أصل المسئلة ان لم تعمل أخذ ما بعد (قوله من
التصحيح أى من المصحح وهو متعلق بحظ (قوله ووجه تسميته بذلك) أى
وجه تسمية ما حاصره من المتناسبات الأربع بجزء السهم أى بهذا اللفظ
وقوله انه أى الحال والشأن وقوله اذا قسم المصحح أى الذى صححته بالضرب وقوله
على الاصل أى أصل المسئلة وقوله تاما أى حال كونه تاما ان لم تعمل وقوله أو عالتا
أى أو حال كونه عالتا ان عالت وقوله خرج هو أى ما حصلته من المتناسبات (قوله
لان الحاصل الخ) علة لقوله خرج هو وقوله من الضرب أى ضرب أحد العددين
فى الآخر وهذا قد ضربت ما حصلته فى أصل المسئلة ان لم تعمل وفى مبلغها بالعول
ان عالت وقوله على أحد المضروبين هو هنا أصل المسئلة تاما أو عالتا وقوله خرج
المضروب الآخر هو هنا ما حصلته وهما لثالث زوج وست شقيقات فهذه
المسئلة من ستة وعول اسبعة للزوج لنصف ثلاثة وللشقيقات الثلاثان أربعة
وهى لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتتردى وفقها وهو ثلاثة وتضرب
فى المسئلة بعولها وهى سبعة يحصل واحد وعشرون فاذا قسمت هذا المصحح
على سبعة خرج لكل سهم منها ثلاثة فهى جزء السهم (قوله والمطلوب بالقسمة)
أى والغرض منها وقوله نصيب الواحد من المقسوم عليه أى نصيب السهم الواحد
حال كون ذلك الواحد بعض المقسوم عليه الذى هو أصل المسئلة ان لم تعمل
ومبلغها بالعول ان عالت كالسبعة فى المثال السابق وقوله من جملة المقسوم
متعلق بنصيب كما فى الحنفى (قوله والواحد من المقسوم عليه) مبتدأ خبره
جملة قوله يسمى سهما وأما قوله وهو الاصل أو المنتهى اليه بالعول فجملة معترضة
قصد به تفسير المقسوم عليه فالضمير عائد عليه والمراد أصل المسئلة بالعول ان لم
تعمل والمنتهى اليه بالعول ان عالت وقوله والحظ مبتدأ خبره جملة قوله يسمى
جزءا وقوله فلذلك قيل جزء السهم أى فلما ذكر من ان الواحد من المقسوم عليه
يسمى سهما والحظ يسمى جزءا قيل لما حصلته جزء السهم وقوله أى حظ
الواحد تفسير لجزء السهم فحظ تفسير لجزء الواحد تفسير للسهم وقوله من الاصل
أو المنتهى اليه أى الكائن من أصل المسئلة بالعول ان لم تعمل أو المنتهى اليه
بالعول ان عالت (قوله واحفظه) هو ثابت فى بعض النسخ ولا يستقيم النظم

لا يحدف فيه كما هو المحفوظ (قوله هديت) جملة معترضة بين الفعل وهو واحد
 ومعه وله وهو أن تضل عنه غرضه من الدعاء للواقف على هذه المقدمة (قوله
 في الأصل) أي أصل المسألة (قوله وما تحصلا) تفسير (قوله فهو ما تصح منه
 المسألة) تعليل لما قبله فكأنه قال لأنه الذي تصح منه المسألة (قوله وأقسمه)
 الضمير يعود لما انضم وما تحصل لا ولذلك قال الشارح أي ما تحصل وإنما لم يقل أي
 ما انضم وما تحصل لما علمت أن ما تحصل تفسير لما انضم فهو عينه (قوله وهو)
 أي ما تحصل وقوله بين الورثة طرفي لاقسمه (قوله من الوجوه التي الخ) وقد
 ذكر في اللؤلؤة وجوها خمسة فراجعها إن شئت (قوله منها الخ) ومنها أن
 تقسم جزءا سهما على عدد الصنف ثم تضرب الخارج في النصيب من الأصل
 يخرج نصيب كل واحد من ذلك الصنف في ثلاث بنات وأخوين لأبوين أو لأب
 أصلها ثلاثة يخرج الثلثين فله بنات الثلثان اثنان وهما لا ينقسمان على ثلاثة
 وبما ينان وللاخوين واحد لا ينقسم عليهم ما وبما ينان وبين الرؤس بعضها مع بعض
 بنان فاضرب ثلاثة في اثنين بسنة وهي جزء السهم ثم تضربها في أصل المسألة
 وهو ثلاثة ثمانية عشر فإذا قسمت جزء السهم وهو ستة على عدد البنات
 وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنان وإذا ضربت الخارج وهو اثنان
 في نصيب البنات من الأصل وهو اثنان يخرج أربعة وهي نصيب كل بنت وإذا
 قسمت جزء السهم وهو ستة على الأخوين يخرج لكل واحد ثلاثة وإذا
 ضربت الخارج في نصيب الأخوين من الأصل وهو واحد بقي ثلاثة وهي
 نصيب كل أخ ومنها غير ذلك من الوجوه التي ذكرها في اللؤلؤة (قوله أن
 تضرب حصة كل فريق الخ) فنصيب البنات في المثال السابق من الأصل
 اثنان يضرب في جزء السهم وهو ستة يحصل اثنا عشر لكل بنت أربعة
 وللأخوين واحد يضرب في جزء السهم وهو ستة بسنة لكل أخ ثلاثة وهذا
 الوجه هو أصل الأوجه وأعلاها وأفضلها ومن ثم اقتصر عليه الشارح كما
 في اللؤلؤة (قوله من أصل المسألة) أي بلا عمل أو لم تعمل وبهذه الحال
 (قوله فان كان الفريق شخصا واحدا أخذه) أي لأن الشخص الواحد
 ينقسم عليه نصيبه دائما وقوله وان كان جماعة فاقسمه الخ أي وان كان الفريق
 جماعة فاقسمه الخ في أم وثلاثة أخوة لأم وعم أصلها ستة للام واحد وللثلاثة
 أخوة لأم اثنان لا ينقسمان وبما ينان والساقى لأم فتضرب ثلاثة في أصل المسألة
 وهو ستة يخرج ثمانية عشر فنصيب الأم واحد من الأصل يضرب في جزء السهم

وأعذر هديت (أن تضل)
 وفي بعض بعض النسخ أن
 تزيغ (عنه واضربه) أي جزء
 السهم المذكور (في الأصل)
 أن لم يعمل وبهذه الحال
 وفي قوله (الذي تأمنا)
 تأمنا كيد لا صالحة (وأحص)
 أي اضبط (ما انضم وما
 تحصلا) بالضرب فهو
 ما تصح منه المسألة وقسمه
 أي ما تحصلا وهو ما صحت
 منه المسألة بين الورثة بوجه
 من الأوجه التي ذكرها
 الفرصيون وقد كرت بعضها
 في شرح الترتيب منها أن
 تضرب حصة كل فريق
 من أصل المسألة في جزء
 السهم فان كان الفريق
 شخصا واحدا أخذه وان
 كان جماعة فاقسمه على
 عددهم يخرج ما لكل
 وارث مما صحت منه
 المسألة

(قال قسم اذا صحح) لانك قد صححت المسئلة بالقواعد السابقة وهي قواعد جديدة (يعرفه الاجم) قال القرطبي رحمه الله تعالى الاجم لذى لا يقدر على الكلام أصلا والذي لا يفصح ولا بين كلامه والذي في لسانه عجمة وان أفصح بالعجمية (والفصح) البليغ قال القرطبي أيضا فصيح بالضم فمأخوذة صار فصحا أي بليغا انتهى واذا فهمت ما ذكرنا علم أن الانكسار على فريقين فيه اثنا عشر صورة وذلك لان كل فريق منهما إما أن تباينه سهامه وإما أن توافقه وإما أن توافقه فريقا سهامه وتباين فريقا سهامه فهذه ثلاثة أحوال كما تقدم والمثبتان في تلك الأحوال الثلاثة إذا نظرت بينهما بالنسب الأربع فلا يخلوان من واحدة منهما وأربعة في ثلاثة بائني عشر

وهو ثلاثة بثلاثة تأخذها الام لانها شخص واحد ونصيب الاخوة من الاصل اثنان يضربان في جزء السهم وهو ثلاثة بسنة لكل واحد اثنان ونصيب الم ثلاثة من الاصل تضرب في جزء السهم وهو ثلاثة بتسعة يأخذها الم لانه شخص واحد (قوله قال قسم اذا صحح) أي فقصك المسئلة بين الورثة اذا صححتها بالقواعد السابقة صحح لا منكسر (قوله يعرفه) أي يعرف كونه صحيحا (قوله قال القرطبي الخ) ذكر الاعمى ثلاثة معان فقوله الذي لا يقدر الخ أي كالاخرس وهذا هو المعنى الاول وقوله والذي لا يفصح الخ الواو بمعنى أولان هذا هو المعنى الثاني وقوله ولا بين تفسير وقوله والذي في لسانه الخ الواو بمعنى أولان هذا هو المعنى الثالث وقوله عجمية أي لغة كابدال الكاف بالتاء وقوله وان أفصح بالعجمية أي وان تكلم بالكلام الفصح بالعجمية (قوله والفصح عطف على الاعمى وقوله البليغ) أي لغة وفي الاصطلاح من له ملكة يقدر بها على الاتيان بالكلام الفصح ولا يلزم من ذلك أن يكون بليغا لان البليغ من له ملكة يقدر بها على الاتيان بالكلام البليغ والبلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته فيشترط فيه زيادة على الفصاحة المطابقة لمقتضى الحال (قوله قال القرطبي الخ) غرضه بذلك الاستدلال على تفسير الفصح بالبليغ لغة (قوله واذا فهمت ما ذكر) أي من النظر بين الرأس والسهام واثنان المبين ووفق الموافق والنظر بين الرأس المثبتة بعضها مع بعض وأخذ أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين وحاصل ضرب وفق أحد المتوافقين في الآخر وحاصل ضرب أحد المتباينين في الآخر إلى آخر ما سبق وقوله فاعلم أن الانكسار على فريقين الخ جواب الشرط (قوله فيه اثنا عشر صورة) سيأتي عيشل لها بائني عشر مثالا (قوله وذلك لانه كل فريق الخ) أي وكون الانكسار على فريقين فيه اثنا عشر صورة ثابت لان كل فريق الخ فذلك مبتدأ وخبره محذوف تقديره ثابت وقوله لان كل فريق الخ تعليل للخبر المحذوف (قوله فهذه ثلاثة أحوال) لان النظر بين الرأس والسهام وان كان ينظرين فقط وهما المبينة والموافقة لكن إما أن يتباين كل فريق سهامه وإما أن يوافق كل فريق سهامه وإما أن يتباين فريقا سهامه وتوافق فريقا سهامه كما أفصح بها الشارح (قوله والمثبتان) أي اللذان هما عدد الفريقين أو وفقاها أو عدد فريق ووفق فريق آخر كما يصرح بذلك قوله في تلك الأحوال الثلاثة (قوله فلا يخلوان من واحدة منها) أي من النسب الأربع التي هي التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وأربعة

في ثلاثة) أي مضروبة في ثلاثة وقوله باثني عشر أي قائمة من ضرب أربعة
 في ثلاثة (قوله وان نظرت باعتبار العول وعدمه) أي وان نظرت للصورة المذكورة
 مع اعتبار العول وعدمه فالبناء مع أي أو متباعدة باعتبار العول وعدمه فالبناء
 لا ملائمة (قوله كانت العبور أربعة وعشرين) أي قائمة من ضرب اثنين حال
 العول وعدمه في اثني عشر (قوله وان نظرت باعتبار الاصول) أي ما عدا أصل
 اثنين كما نبه عليه الشارح بعد بقوله ثم اعلم أن الانكسار الخ قوله زادت الصور على
 أربعة وعشرين أي فتبلغ ستا وتسعين بضرب عدد الاصول الثمانية في الصور
 الاثني عشر بقطع النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجري في جميع الاصول
 وان نظرت للعول وعدمه وان كان العول لا يجري في الشكل وضربت الثمانية
 في الاربعة والعشرين بلغت الصور مائة واثنين وتسعين لكن الصور حقيقته
 يكون بعضها عاقلما علمت من أن العول لا يجري في الجميع والصور الواقعة مائة
 واثنين وثلاثون لان الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين تضرب في أربعة
 وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول لا يجري فيها يحصل اثنا وسبعون
 والثلاثة والاربعة والثمانية والثمانية عشر والستة والثلاثون تضرب في اثني عشر
 باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجري فيها يحصل ستون فاذا جمعت لما تقدم
 كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة فتدبر (قوله ثم اعلم أن الانكسار على
 فرقتين لا يتأتى في أصل اثنين) أي لان هذا الاصل لا يقوم الا من النصفين كزوج
 وأخت شقيقة أو اب أو من النصف وما بقي كتبت وعم مستحق النصف
 لا يكون الا واحدا وكل عدد يجمع على الواحد ولا يقع الانكسار على فرقتين
 واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك نصف وما بقي وكان مستحق ما بقي متعددا كما
 في مسألة بنت وعين اه شرح كشف الغوامض ببعض تصرف أفاده في التولية
 (قوله ويتأتى فيما عدا من الاصول) أي وهو ثمانية لانها تسعة نخرج منها
 أصل اثنين (قوله اذا تقرر ذلك فله مثل للانكسار على فرقتين باثني عشر مثلا
 أي لان صورها اثنا عشر كما تقدم وقد بدأ بأصل ثلاثة وترك أصل اثنين لما سبق من
 انه لا يتأتى فيه الانكسار على فرقتين وثني بأصل أربعة وثلاث بأصل ستة
 الخ كما يعلم بتتبع عبارة الشارح (قوله في ثلاثة اخوة لام وثلاثة أعمام الخ)
 فلثلاثة اخوة لام الثالث واحد وهو لا ينقسم على الثلاثة ويباينها ولثلاثة أعمام
 الباقي وهو اثنان لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وبين الثلاثة اخوة لام وبين
 الثلاثة أعمام تماثل فيكتفي بأحدهما وهو ثلاثة فهي جزء السهم فتضرب في أصل

وان نظرت باعتبار العول
 وعدمه كانت الصور
 أربعة وعشرين وان نظرت
 باعتبار الاصول زادت
 الصور ثم اعلم أن الانكسار
 على فرقتين لا يتأتى
 في أصل اثنين ويتأتى فيما
 عدا من الاصول اذا تقرر
 ذلك فله مثل للانكسار
 على فرقتين باثني عشر
 مثلا لا في ثلاثة اخوة لام
 وثلاثة أعمام

المسألة وهو ثلاثة وتسعة ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها ثلاثة) أي
مخرج الثالث الذي للثلاثة اخوة لام (قوله وجزء سهمها ثلاثة أي التي هي عدد
رؤس أحد الفريقين وقوله للمائلة في المباني أي للمائلة بين الرؤس بعضها مع
بعض فأنها ثلاثة وثلاثة وسبعة بمائلان في حال المباني بين كل فريق وسهامه
وفي معنى مع وهكذا يقال فيما بعد (قوله وتصح من تسعة فللثلاثة اخوة لام واحد
في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد وللثلاثة أعمام اثنان في ثلاثة بستة لكل
واحد منهم اثنان (قوله وفي زوجتين وثمانية أعمام الخ) فللزوجتين الربع
واحد وهو لا ينقسم على الزوجتين ويباينها والثمانية أعمام الباقي وهو ثلاثة
لا تنقسم على الثمانية ويباينها وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد
الأعمام تداخل فيكتفي بأكبرها وهو ثمانية فهي جزء السهم فتضرب
في أصل المسألة وهو أربعة باثنين وثلاثين ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله
أصلها أربعة) أي مخرج الربع الذي للزوجتين (قوله وجزء سهمها ثمانية)
أي التي هي عدد رؤس الأعمام وقوله للمدخلة في المباني أي للمدخلة بين الرؤس
بعضها مع بعض فإن الاثنين داخلان في الثمانية في حال المباني بين كل فريق
وسهامه (قوله وتصح من اثنين وثلاثين) فللزوجتين واحد في ثمانية بثمانية
لكل واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين لكل
واحد ثلاثة (قوله وفي أربع جدات وستة أعمام الخ) فللأربع جدات
السدس واحد وهو لا ينقسم على أربع جدات ويباينها وللسبعة أعمام الباقي
وهو خمسة لا تنقسم على الستة أعمام ويباينها وبين الأربع عدد الجدات وبين
الستة عدد الأعمام توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كمال الآخر باثني
عشر وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ستة باثنين وسبعين ومنها تصح
كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السدس الذي للجدات
(قوله وجزء سهمها اثنا عشر) أي عدد الحاصل من ضرب نصف أحد المعددين
في الآخر وقوله للموافقة في المباني أي للموافقة بين الرؤس بعضها مع بعض
في حال المباني بين كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وسبعين) فللأربع
جدات واحد في اثني عشر باثني عشر لكل واحدة ثلاثة وللسبعة أعمام خمسة
في اثني عشر بستين لكل واحد عشرة (قوله وفي أربع زوجات وخمسة بنين الخ)
فللأربع زوجات الثمن واحد وهو لا ينقسم على الأربع ويباينها وللخمسة بنين
الباقي وهو سبعة لا تنقسم على الخمسة ويباينها وبين الأربع عدد الزوجات وبين

أصلها ثلاثة وجزء سهمها
ثلاثة للمائلة في المباني
وتصح من تسعة وفي زوجتين
وثمانية أعمام أصلها أربعة
وجزء سهمها ثمانية للمدخلة
في المباني وتصح من اثنين
وثلاثين وفي أربع جدات
وسبعة أعمام أصلها ستة وجزء
سهمها اثنا عشر للموافقة
في المباني وتصح من اثنين
وسبعين وفي أربع زوجات
وخمسة بنين

الخمسة عدد البنين تبين فيضرب أحد العددين في الآخر بعشرين وهي جزء
 السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ثمانية بمائة وستين ومنها تصح كذا ذكره الشارح
 (قوله أصلها ثمانية) أي يخرج الثمن الذي للزوجات (قوله وجزء سهمها عشرون)
 أي عدد الخصال من ضرب أحد العددين في الآخر وقوله للمباينة في المباينة أي
 للمباينة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه فقد
 عمها التباين (قوله وتصح من مائة وستين) فللأربع زوجات واحد في عشرين
 بعشرين لكل واحدة خمسة والخمسة بين سبعة في عشرين بمائة وأربعين
 لكل واحد ثمانية وعشرون (قوله وتسمى سهام) أي لأنها كالجورالاصم أي
 الشديد لتعق الشدة فيها بواسطة عموم التباين فيها (قوله وكذا كل مسألة الخ)
 أي ومثل ذائع في المذكور من المسألة السابقة كل مسألة الخ فتسمى بالسهام (قوله)
 وفي أم وأربعة أخوة لأم وثمان شقيقات الخ) فالأم السدس واحد وللأربعة
 أخوة لأم الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الأربعة وتوافقها بالانصف فتزد
 الأربعة لاثنتين وللثمان شقيقات الثلثان أربعة فيعال على الثلاثة الباقية بواحد
 فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية وتوافقها بالربيع فتزد الثمانية لاثنتين
 وبين الوفقيين مسائل فيكمفي باثنين فهم اجزاء السهم فيضربان في المسألة بعولها
 وهي سبعة بأربعة عشر ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي
 مخرج السدس الذي للام وأما مخرج كل من الثلث والثلثين فداخل في مخرج
 السدس (قوله وتعمل لسبعة) أي لتكمل الثلثين للشقيقات (قوله وجزء
 سهمها اثنان) أي عدد أحد الوفقيين وقوله للمماثلة في الموافقة أي للمماثلة بين
 الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه (قوله وتصح
 من أربعة عشر) فالأم واحد في اثنين باثنين وللأربعة أخوة لأم اثنان في اثنين
 بأربعة لكل واحد منهم واحد وللثمان شقيقات أربعة في اثنين بثمانية
 لكل واحد منهم واحد (قوله ولو كانت الأخوة للام في ثمانية أيضا) أي
 كما ان الشقيقات ثمانية وقوله كانت مثالا للمداخلة في الموافقة أي لانه حينئذ
 يكون بين الثمانية أخوة لأم وبين الاثنين سهمان متوافق بالانصف فتزد الثمانية
 لنصفها أربعة مع كون الثمان شقيقات تردل بعها اثنين وبين الأربعة والاثنين
 تداخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وقوله وكان جزء سهمها أربعة
 أي عدد وفق الأخوة للام وقوله وتصح من ثمانية وعشرين أي لضرب أربعة
 في سبعة وحاصلها ماذ كذا للام واحد في أربعة بأربعة وللثمانية أخوة للام اثنان

أصلها ثمانية وجزء سهمها
 عشرون للمباينة في المباينة
 وتصح من مائة وستين
 وتسمى سهام وكذا لكل
 مسألة عمها التباين أي بين
 كل فريق وسهامه وبين
 الفرق بعضها بعضا وفي أم
 وأربعة أخوة لأم وثمان
 شقيقات أصلها ستة وتعمل
 لسبعة وجزء سهمها اثنان
 للمماثلة في الموافقة وتصح
 من أربعة عشر ولو كانت
 الأخوة للام في ثمانية
 أيضا كانت مثالا للمداخلة
 في الموافقة وكان جزء سهمها
 أربعة وتصح من ثمانية
 وعشرين

في أربعة ثمانية لكل واحد منهم واحد ولثمان شقيقات أربعة في أربعة
 بستة عشر لكل واحدة منهن اثنان (قوله ولو كانت الشقيقات أربعة
 وعشرين) وأولاد الام ثمانية مع الام كانت مثلالام واقفة في الموافقة أي لانه
 حيث يذكرون بين الشقيقات وسهامها توافق بالربع فترد الاربعة والعشرون الى
 ربعها ستة مع كون الاخوة لالام ترد لنصفها أربعة وبين الستة والاربعة توافق
 بالنصف فيضرب نصف أحداهما في كامل الآخر باثني عشر وهي جزء السهم
 فتضرب في المسألة بعولها وهي سبعة بأربعة وثمانين ومنها تصح كذا كره الشارح
 وقوله وكان جزء سهمها اثني عشر أي عدد حاصل ضرب وفق أحد المثبتين من
 الوفقين في كامل الآخر وقوله وتصح من أربعة وثمانين أي لضرب اثني عشر
 في سبعة وحاصله ماذكر لالام واحد في اثني عشر باثني عشر ولثمانية الاخوة لالام
 اثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللاربعة والعشرين
 شقيقة أربعة في اثني عشر ثمانية وأربعين لكل واحدة منهن اثنان (قوله
 وفي زوج وأربعة اخوة لالام واثنتي عشرة شقيقة الخ) فلزوج النصف ثلاثة
 وللاربعة اخوة لالام الثالث اثنان وهما لا ينقسمان على الاربعة ويوافقانيها بالنصف
 فترد الاربعة للاثنتين في واحد ويعال بثلاثة لتكمل الثلثين أربعة للشقيقات
 وهي لا تنقسم على اثنتي عشرة وتوافقها بالربع فترد الاثنتي عشرة للاثنتين
 الاثنتين والثلاثة ثباين فتضرب اثنتين في ثلاثة بستة وهي جزء السهم فتضرب
 في المسألة بعولها وهي تسعة بأربعة وخمسين ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله
 أصلها ستة) أي لانهم الحاصلة من ضرب مخرج النصف في مخرج الثالث أو الثلثين
 وقوله وتعمل لتسعة أي لتكمل الثلثين للشقيقات كما مر (قوله وجزء سهمها
 ستة) أي عدد الحاصل من ضرب أحد الوفقين في الآخر ثباينها وهو قوله للمباينة
 في الموافقة أي للمباينة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق
 وسهامه (قوله وتصح من أربعة وخمسين) أي لضرب ستة في تسعة وحاصله ماذكر
 للزوج ثلاثة في ستة ثمانية عشر وللاربعة اخوة لالام اثنان في ستة باثني عشر
 لكل واحدة ثلاثة ولللاثنتي عشرة شقيقة أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل
 واحدة اثنان (قوله وفي زوجة وأربع جدات وعمين الخ) فلزوجة الربع
 ثلاثة وللاربعة جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان عددهن
 بالنصف فترد الاربع للاثنتين ولعمين الباقي وهو سبعة وهي غير منقسمة عليهما
 ومباينة لهما وبين وفق الجدات وبين العمين تماثل فيكتفي باثنتين فهما جزء السهم

ولو كانت الشقيقات
 أربعة وعشرين وأولاد الام
 ثمانية مع الام كانت مثلالام
 واقفة في الموافقة وكان
 لالام واقفة في الموافقة تصح
 جزء سهمها اثني عشر وهي
 من أربعة وثمانين وفي
 زوج وأربعة اخوة لالام
 واثنتي عشرة شقيقة أصلها
 ستة وتعمل لتسعة وجزء
 سهمها ستة في الموافقة
 في الموافقة وتصح من أربعة
 وخمسين وفي زوج وعمين
 وأربع جدات وعمين

ويضربان في أصل المسألة وهو اثنا عشر بأربعة وعشرين ومنها تصح كذا كره
 الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها الحاصلة من ضرب وفق مخرج
 الربع في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله ولا غول فيها أي لعدم
 الاحتياج إليه (قوله وجزء سهمها اثنان) أي لأنهما عدد أحد المتماثلين من
 وفق أحد الصنفين وعدد الآخر مخرج ما وضعه الشارح بقوله لأن نصيب الجدات
 الخ (قوله وتصح من أربعة وعشرين) أي لضرب اثنين في اثنين وعشر وحاصله
 ما ذكره فلا زوجة ثلاثة في اثنين بستة وللأربع جدات اثنان في اثنين بأربعة
 لكل واحدة منهم واحد وللعمين سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد منهم
 سبعة (قوله فهذا مثال المسألة) أي بين وفق فريق وعدد فريق آخر وقوله
 في موافقة الخ أي في حال موافقة الخ (قوله وفي أربع زوجات واثنين وثلاثين بنتا
 وأبوين الخ) فلا أربع زوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على الأربع وتباينها
 ولأثنين وثلاثين بنتا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على الاثنين وثلاثين وتوافقه
 بنصف الثمن فترد الاثنان وثلاثون لنصف ثمنها اثنان وبين الأربع عدد الزوجات
 والاثنين عدد وفق البنات تداخل فيكتفي بالأكثر وهو الأربع فهي جزء السهم
 وللأبوين السدسان في حال له ما بثلاثة لتكميل سدسهم فأصل المسألة من أربعة
 وعشرين وعالت لسبعة وعشرين وتضرب جزء السهم وهو أربع في المسألة يعولها
 وهي سبعة وعشرون بمائة وثمانية ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها
 أربعة وعشرون) أي عدد حاصل من ضرب وفق مخرج الثمن في كامل مخرج
 السدس أو بالعكس وقوله تعول لسبعة وعشرين أي لتتميم السدسين للأبوين
 إذ لم يبق له ما بعد اثنين والثلاثين الخمسة في حال له ما بثلاثة (قوله وجزء سهمها
 أربعة) أي عدد رؤس الزوجات لدخول عدد وفق البنات فيه مع مباينة أحد
 الصنفين سهامه وموافقة النصف الآخر سهامه كما أشار لذلك بقوله لا مداخله الخ
 (قوله وتصح من مائة وثمانية) أي لضرب أربعة في سبعة وعشرين وحاصله
 ما ذكره فلا أربع زوجات ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحدة ثلاثة وللأثنين
 وثلاثين بنتا ستة عشر في أربعة بأربعة وستين لكل واحدة اثنان وللأبوين ثمانية
 في أربعة باثنين وثلاثين لكل واحد منهم مائة وستة عشر (قوله وفي جد وجدة
 لا تدلي واحدة منهم مائة وستة أخوة الخ) فللجدتين السدس ثلاثة وهي لا تنقسم
 عليهما وتباينهما وللجدة ثلث الباقي خمسة وللستة أخوة الباقي عشرة وهي لا تنقسم
 على الستة وتوافقه بالنصف فترد الستة لوفقه اثنان وبين الاثنين عدد الجدتين

أصلها اثنا عشر ولا غول
 فيها وجزء سهمها اثنان لأن
 نصيب الجدات وهو ثمان
 يوافق عدد هـن بالنصف
 ونصف الأربعة — اثنان
 ونصيب العمين وهو سبعة
 مباين له — بدوها وثمان
 واثنان متماثلان فيكتفي
 باثنين منهما فلهما جزء السهم
 كما قلنا وتصح من أربعة —
 وعشرين فهذا مثال المسألة
 في موافقة أحد الصنفين
 سهامه ومباينة الآخر
 سهامه وفي أربع زوجات
 واثنين وثلاثين بنتا وأبوين
 أصلها أربعة — وعشرون
 وتعول لسبعة وعشرين
 وجزء سهمها أربعة لأمه داخله
 في مباينة أحد الصنفين
 نصيبه وموافقة النصف
 الآخر نصيبه وتصح من
 مائة وثمانية وفي جد
 وجدة لا تدلي واحدة
 منهما مائة وستة أخوة أشقاء
 أولاد

وبين ان ثلاثة عدد وفق الاخوة تبين في ضرب أحدهما في الآخر ستة وهي جزء
 السهم فتضرب في ثمانية عشر التي هي أصل المسألة بمائة وثمانية ومنها تصح
 كما ذكره الشارح واحد ترز بقوله لا تدلي واحدة به من ماعمال الوادات واحدة منها به
 فانها تنجب به (قوله أصلها ثمانية عشر) أي على الراجح لان فيها سدسا
 وثلاث الباقي كما مر وقوله وجزء سهمها ستة أي عدد حاصل ضرب اثنين في ثلاثة
 أو بالعكس وقوله للمباينة في مباينة الخ أي للمباينة بين الرأس وبعضها مع بعض
 فان اثنين عدد الجذنين تبين ثلاثة عدد وفق الاخوة مع مباينة أحد الصنفين وهو
 الجذد نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه بالنصف كما مر (قوله وتصح
 من مائة وثمانية) فالجذنين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللجذد
 خمسة في ستة ثلاثين وللستة اخوة عشر في ستة ستة عشر لكل واحد عشر (قوله
 وفي أربع زوجات واثنى عشر أخا شقيقا أولاب وحدث وأم) فللاربعة زوجات
 الربع تسعة وهي لا تنقسم على الاربع وتباينها واللام السدس ستة وللجذد ثلث
 الباقي تسعة وللانثى عشر أخا أربعة عشر وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دم
 بالنصف فتزدل اثنا عشر لنصفها ستة وبين الاربعة عدد الزوجات وبين الستة عدد
 وفق الاخوة توافق بالنصف في ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثنى عشر
 وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسألة بأربعة مائة واثنين وثلاثين
 ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لان فيها سدسا وربعها
 وثلاث الباقي وتقدم أن أصلها ستة وثلاثون على الراجح وقوله وجزء سهمها اثنا عشر
 أي عدد الحاصل من ضرب وفق الاربع في الستة أو بالعكس كما علمت وقوله
 للموافقة في مباينة الخ أي للموافقة بين الرأس وبعضها مع بعض فان الاربع توافق
 الستة بالنصف مع مباينة أحد الصنفين وهو الزوجات نصيبه وموافقة الآخر وهو
 الاخوة نصيبه (قوله وتصح من أربعة مائة واثنين وثلاثين) فللاربعة زوجات تسعة
 في اثني عشر بمائة وثمانية لكل واحدة تسعة وعشرون واللام ستة في اثني عشر
 باثنين وسبعين وللجذد تسعة في اثني عشر بأربعة وثمانين وللانثى عشر أخا أربعة
 عشر في اثني عشر بمائة وثمانية وستين لكل واحد أربعة عشر (قوله فتقدم
 استوفيت الخ) تفريع على جميع ما تقدم من الامثلة (قوله مفرقة) أي حال كونها
 مفرقة (قوله ما عدا أصل اثنين) أي لما تقدم لك من ان الانكسار على فريقين
 لا يتأتى في أصل اثنين (قوله فهذا الخ) تفريع على ما سبق والناسب تفسير
 اسم الاشارة بالقواعد التي ذكرها ليظهر الاخبار عنه بقوله جعل والمعنى حينئذ

أصلها ثمانية عشر وجزء
 سهمها ستة للمباينة
 في مباينة أحد الصنفين
 نصيبه وموافقة الآخر
 نصيبه وتصح من مائة
 وثمانية وفي أربع زوجات
 واثنى عشر أخا شقيقا أولاب
 وحدث وأم أصلها ستة وثلاثون
 وجزء سهمها اثنا عشر
 للموافقة في مباينة أحد
 الصنفين نصيبه وموافقة
 الآخر نصيبه وتصح من
 أربعة مائة واثنين وثلاثين
 فتقدم استوفيت الاقسام
 الاثنى عشر بالامثلة مفرقة
 في جميع أصول المسائل
 بمسؤول وبغيره بمسؤول ما عدا
 أصل اثنين قال المؤلف
 رحمه الله تعالى (فهذه)

فهذه القواعد المذكورة جمل من الحساب وأما تفسيره بالأحكام التي ذكرها
فلا يناسب حمل الجمل عليه إلا بتقديره ضاف أي مدلول جمل أن قدر في الآخر
أو قدر آل هذه أن قدر في الأول (قوله من الحساب) أي بعض الحساب فمن
التبعض والجمار والمجور وصفة الجمل متقدمة عليه وقوله في تأصيل المسئلة الخ يلزم
على كلامه ظرفية الشيء في نفسه لأنه تقدم له أول تفسير الحساب بتأصيل المسائل
وتصحيحها ويحيا بأنه من ظرفية الأجزاء في الكل بأن يلاحظ في الحساب
المظروف كل جزء من جزئية المذكورين وفي الظرف جملة الجزئين كذا يفيد كلام
الاستاذ الحنفى وقد تقدم لك هناك أن الأولى تفسير الحساب بالقواعد المتعلقة
بالتأصيل والتصحيح وعلى هذا الظرفية المتعلق بالكسوف في المتعلق بالفتح فتدبر
(قوله وما ينبغي عليه ذلك) أي التصحيح فقط لا هو والتأصيل كما قد يتوهم لأنه
قد فسر ما ينبغي عليه ذلك بالنسب الرابع بين الأعداد والذي ينبغي على ذلك
التصحيح فقط كما لا يخفى (قوله وهو) أي ما ينبغي عليه ذلك وقوله بالنسب أي
الرابع (قوله جمل) خبر عن اسم الإشارة وقد علمت ما فيه على كلام الشارح
من أنه يحتاج لتقديره ضاف (قوله والجملة مرادة للكلام عند بعض النحاة)
هو ما عليه الزمخشري واختاره الكافي وهو ما ينبغي على اشتراط الفائدة بالفعل
فيها كالكلام فكل جملة كلام وبالعكس ولا يرد على ذلك قولهم جملة الشرط
مع أنها لا فائدة فيها وحدها لأنه من المجاز كأنه عليه الأمير (قوله وأعم منه عند
بعضهم) هو ما مشى عليه ابن هشام وهو الحسن كما قاله العلامة الأمير (قوله
لكن في المؤاونة أن المختار هو الترادف) وهو ما ينبغي على عدم اشتراط الفائدة
بالفعل فيها فكل كلام جملة ولا عكس عكس الغويان فيهما العموم والخصوص
المطلق قيمته معان في نحو زيد قائم وتنفرد الجملة في نحو أن قام زيد (قوله يأتي على
مثالين الخ) أي يأتي على طريقتين الخ وهذا صفة الجمل وقوله العمل في الانكسار الخ
سبب يأتي ترضيح ذلك في الشارح (قوله من غير قطو بل الخ) مرتبط بقوله جمل
كما يؤخذ من كلام الشارح ويحتمل أنه مرتبط بقوله يأتي على مثالين العمل وقوله
بل بالاختصار ضرب انتقالي (قوله ولا اعتساف) هكذا في بعض النسخ وهو
حينئذ يوصل المهمة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو حينئذ يقطع المهمة وهو
الذي يظهر عليه قوله بكسر المهمة دون الأول لسقوط المهمة عليه قال في القاموس
عسف عن الطريق يعسف أي من باب ضرب مال وعدل كاعتسف وتعسف
ثم قال وأعتسف سار بالليل خط عشوى اه أفاده الاستاذ الحنفى (قوله أي

أي الأحكام التي ذكرها
(من الحساب) في تأصيل
المسئلة وتصحيحها وما ينبغي
عليه ذلك وهو النسب بين
الأعداد (جمل) بفتح الميم
جمع جملة بكونها والجملة
مرادفة للكلام عند بعض
النحاة وأعم منه عند بعضهم
(بأني على مثالين) أي تلك
الجمل (العمل) في الانكسار
على ثلاثة فرق وعلى أربعة
(من غير قطو بل) في العمل
بل باختصار (ولا اعتساف)
بكسر المهمة أي ركوب
خلاف الطريق بل هي
على الطريق الجادة بين
الفرضين والحساب

ركوب خلاف الطريق) تفسير الاعتساف وقوله بل هي على الطريق الجادة
اضراب انتقالي أي الجمل المذكورة على الطريق المستقيمة فالضمير راجع للجمل
وهذا يؤيد أن قوله من غير تطويل الخ مرتبط بقوله الجمل والجادة بمعنى المستقيمة
قال في المختار الجادة معام الطريق والجمع جواد بتشديد الدال والمراد هنا المستقيمة
كما علمت (قوله فاقنع الخ) لا بد في كلام المصنف من التحديد لأن القناعة معناها
الرضى باليسير من المطاوعة يكون معنى كلام المصنف فأرض باليسير من العطاء
بما بين فيلزم التسكّر في الرضى به فيجوز عن بعض معناه أو يراد بها الرضى فيصير
المعنى فأرض بما بين (قوله من القناعة) أي مأخوذ من القناعة وقوله رهي
الرضى باليسير ومبناها الزهد في الدنيا فإن القناعة منها فوز والاسترسال فيها عجز
فمقتضى أن علم أن المال متروك لوارث أو صاب بمجاذب أن يكون زهداً فيها أقوى
من رغبته وتركه أكثر من طلبه وإذا أردت أن ترهّد فيها فانظر هي عند من
وفي يد من مع أن حلالها حساب وحرامها عقاب ومن طلبها فاقته ومن نظر اليها
أعنته ومن استغنى فيها فنن ومن اقتصر فيها حزن وما أحسن قول الامام الشافعي
رضي الله عنه

(فاقنع) من القناعة وهي
الرضى باليسير من العطاء
من قوله قنع بالكسر قوعاً
وقناعة إذا رضى ولا حديث
في فضل القناعة كثيرة
ثم يروى ما روى البيهقي
ثم يروى عن جابر رضي الله
في الزهد عن رسول الله
قال صلى الله عليه وسلم أنه قال
القناعة كنز لا يفنى وفي
النهي لابن الأثير رحمه الله
حديث عز من قنع وذل من
طمع انتهى وأما قنع بالفتح
فمضاه سأل وقوله

أمت مطامعي فأرحمت نفسي * فإن النفس ما طمعت تهون
وأحييت القنوع وكان هيتا * ففي أحيائه عرضي مصون
إذا طمع يحمل بقلب عبدا * علته مهانة وعلاؤه هون
أفاده في الأوّل (قوله من العطاء) أي من المعطى فهو اسم مصدر أعطى لكن
بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الاستاذ الحفقي (قوله من قوله) قنع
بالكسر حاملة أن قنع بالكسر كرضى وزناو معنى وقنع بالفتح كسأل وزناو معنى وقد
قال بعضهم العبد حران قنع أي رضى فهو بالكسر والحر عبدان قنع أي سأل فهو
بالفتح فاقنع ولا تقنع فما * شي وبشيز سوى الطمع
(قوله والاحاديث في فضل القناعة) أي الواردة في بيان فضل القناعة وقوله
كثيرة شهيرة خبران عن المبتدأ والمالم يلزم من الكثرة الشهرة جمع بينهما ولم يكتف
بالكثرة (قوله القناعة كنز لا يفنى) أي كالكنز الذي لا يفرغ لأنها تحمله على
عدم التطلع لما في أيدي الناس كما أن الكنز المذكور يحمّل صاحبه على ذلك
(قوله عز من قنع وذل من طمع) الظاهر أنهما جملتان لأنشاء لدعاء ويحتمل
أنهما لاخبار عما يحصل لمن قنع وإن طمع (قوله وأما قنع بالفتح الخ) مقابل
لقوله قنع بالكسر (قوله وقوله) مبتدأ خبره متصيد من الكلام أي يقول في شرحه

كذا وكذا (قوله بمباين) المتبادر أن ما موصولة وقال بعضهم الأولى أنه تكون
مصدرية والمعنى فاقنع بتبييني فهي كقوله في باب الجرد والاختوة فاقنع بإيضاحي
عن استغهام وحيث قد ليس المراد الأمر بالرضي بمباين في هذه الأرجوزة بأن يقتصر
عليه لأن طلب العلم الزائد ينبغي قطعاً ولو كانت موصولة اسمياً لزم عليه ذلك
أهـ ويمكن أن يقال ليس لأزما على ذلك أيضاً لأن المراد أنه بالذي بينه له المصنف
بحيث لا يطلب مباينته غيره المساوي لمباينته هو فلا ينبغي أنه يطلب العلم الزائد
فتدبر (قوله في بيان العمل الخ) أي وهو النظر بين كل فريق وسهامه أما
بالمباينة وأما بالموافقة ثم بين المتيقن بعضها مع بعض بالنظر أربعة إلى آخر
ما يأتي عن الشارح (قوله عند من الخ) راجع أقوله وعلى أربعة وقوله وهو ما عدا
المباينة أي من أهل المذاهب الثلاثة لأنهم يورثون أكثر من جديتين (قوله
وفي أمثلة) عطف على ما في بيان العمل فالفائدة في شيئين وقوله من ذلك أي
من المذكور من الانكسار على ثلاث فرق أو على أربعة أي من مسائل ذلك
قوله أعلم أنه) أي الحال والشأن (قوله فلك نظران) أي تنظر بين كل فريق
وسهامه أما بالمباينة وأما بالموافقة ونظر بين الرؤس بعضها مع بعض كما سيوضحه
الشارح (قوله أولهما) أي أول النظريين وقوله أن تنظر بين فريق وسهامه
هـ كذا في النسخ وهو الصواب وفي نسخة بين كل فريق وهي غير صواب أقوله
بعد ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه إلى أن قال ثم تنظر بين الثالث وسهامه
كذلك ثم بين الرابع وسهامه كذا (قوله فاما أن يتباينا واما أن يتوافقا)
فالنظر بين الفريق وسهامه بهذين النظريين فقط (قوله فان يتباينا فابق ذلك
الفريق الخ) ولا تضربه في السهام لأنه لا يضرب الفريق في السهام أصلاً وقوله
وأثبتته أي في الذهن وكذا يقال في قوله وان توافقا فرد ذلك الفريق الخ (قوله
ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين الفريق الأول
وسهامه في أنه أما بالمباينة وأما بالموافقة (قوله وأثبت ذلك الفريق) أي عند
مباينته لسهامه وقوله أو وفقه أي عند موافقه لسهامه (قوله ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين كل من الفريق الأول والثاني وسهامه في أنه
أما بالمباينة وأما بالموافقة فتثبت الفريق يتمايه عند المباينة أو وفقه عند الموافقة
(قوله ثم بين الرابع وسهامه) أي أن كان وقوله كذلك أي مثل ذلك كما مر (قوله
فهذا) أي النظر بين الرؤس والسهام وقوله هو النظر الأول أي من النظريين
الكائنين في الانكسار على ثلاث فرق وعلى أربعة (قوله والنظر الثاني بين

(بمباين) بالبناء للمجهول
أي وضع (فهو كافي) أي مغل
عن غيره فائدة في بيان
العمل في الانكسار على
ثلاثة فرق وعلى أربعة عند
من يتأتى عنه وفي أمثلة
من ذلك اعلم أنه إذا وقع
الانكسار على ثلاثة فرق
أو أربعة فلك نظران كما
تقدم في الانكسار على
فريقين أو لهما أن تنظر بين
كل فريق وسهامه فاما أن
يتباينا واما أن يتوافقا فان
يتباينا فابق ذلك الفريق
بتمامه وأثبتته وان توافقا فرد
ذلك الفريق إلى وفقه
وأثبت وفقه مكانه ثم تنظر
بين الفريق الثاني وسهامه
كذلك وأثبت ذلك الفريق
أو وفقه ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك ثم بين
الرابع وسهامه كذلك فهذا
هو النظر الأول والنظر
الثاني بين المثبتات بعضها
مع بعض

المثبتات) أي من الفرق الثلاث أو الأربع كلها أو بعضها (قوله فان تماثلت
 كلها) أي خمسة وخمسة وخمسة كما سيأتي في الامثلة وقوله واكتف باحدها أي
 واضربه في المسئلة وكذلك قال فهو جزء السهم (قوله وان تداخلت كلها) أي
 خمسة وخمسة عشر كما سيأتي في الامثلة وقوله فأكبرها جزء السهم أي فاضربه
 في المسئلة (قوله وان تباينت كلها) أي كالثلاثة واثنين وخمسة كما سيأتي في الامثلة
 وقوله فمسطحها جزء السهم أي ما حصل من ضرب بعضها في بعض على الوجه
 الآتي وقوله جزء السهم أي فاضربه في المسئلة (قوله وان توافقت) أي كأربع
 واثنى عشر وست وثلاثين كما سيأتي في الامثلة وقوله واختلفت أي بأن يابن بعضها
 ووافق بعضها (قوله وهي) أي طريق الكوفيين وقوله أن تنظر بين مثبتين
 منها وتوصل أقل عدد ينقسم على كل منهما أي بأن تنظر بينهما بالنسب الأربع
 فان تباينا كأربعة وخمسة فاضرب أحدهما في كامل الآخر يحصل عشرون
 فمحصيات أقل عدد ينقسم عليهما وان توافقا كأربعة وستة فاضرب وفق
 أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر فمحصيات أقل عدد ينقسم عليهما
 وان تداخلتا فاكثف بأكبرهما وان تماثلتا فاكثف بأحدهما فهذا هو أقل عدد
 ينقسم عليهما فانظر بينه وبين ثالث كما قال الشارح (قوله فمأحصل) فانظر
 بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فان تباينا فاضرب أحدهما
 في كامل الآخر إلى آخر ما تقدم وكذلك يقال في قوله وما حصل فانظر بينه وبين
 رابع وقوله ان كان أي ان وجد وقوله وحصل أقل عدد الخ أي فان تباينا فاضرب
 أحدهما في كامل الآخر إلى آخر ما مر (قوله فاضربه في أصل المسئلة) أي بدون
 قول ان لم تعمل أخذما بعد (قوله فمأحصل) أي بالضرب المذكور وقوله
 فهو المطلوب أي من الضرب وقوله وهو أي ما حصل الذي هو المطلوب (قوله
 فاذا أردت فسمه المصحح) أي بين الورثة وقوله فاضرب حصه كل فريق من أصل
 المسئلة في جزء السهم الخ في المثال الأول من الامثلة الآتية تضرب حصه الخمس
 جذات من أصل المسئلة وهي واحد في جزء السهم وهو خمسة يحصل خمسة وتنقسم
 ذلك الحاصل وهو خمسة على ذلك الفريق وهو الجذات يحصل مال الواحد وهو
 واحد لكل جذة وهكذا الباقي كما سيأتي (قوله من التصحيح) أي من المصحح
 (قوله وان كان الفريق شخصا واحدا) أي كالم في بعض الامثلة الآتية وهذا
 مقابل لقوله ان كان متعددا (قوله فما يحصل من ضرب حصته الخ) أي كالعشرين
 الحاصلة من ضرب حصه الم وهو واحد في جزء السهم وهو عشرون وقوله هو

فان تماثلت كلها فاكتمل
بأحدها فهو جزء السهم
وان تماثلت كلها فأكثرها
جزء السهم وان تماثلت
كلها فمسطحها جزء السهم
وان توافقت أو اختلفت
فأوجه منها طريق
الكوفيين وهي أن تنظر
بين مثبتي منها وتحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فما حصل فانظر بينه وبين
ثالث وحصل أقل عدد
ينقسم على كل منهما
فما حصل فانظر بينه وبين
رابع ان كان وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فما حصل فهو جزء السهم
فاضربه في أصل المسئلة
أو مبلغها بالعول ان عالت
فما حصل فهو المطلوب وهو
ما تصح منه المسئلة فاذا
أردت قسمة المصحح فاضرب
حصه كل فريق من أصل
المسئلة في جزء السهم واقسم
الحاصل على ذلك الفريق
ان كان متعدد اجعل
مالواحدة من التصحيح
وان كان الفريق شخصا
واحدا فما حصل من ضرب

ماله من التصحيح أي من المصحح (قوله إذا تكرر ذلك) أي ما ذكر من النظر
 بين الرأس والسهم بنسبتين والنظر بين الرأس وبعضها مع بعض بالنسب الأربع
 إلى آخر ما مر (قوله فأنتمثل أمثلة) أي سبعة من الانكسار على ثلاثة فرق
 واثنين من الانكسار على أربعة فرق فالجمله تسعة (قوله ولا يتأتى ذلك)
 أي الانكسار على ثلاثة فرق وقوله إلا في الأصول الخ أي لأن أصل اثنين لا يقع
 فيه الانكسار إلا على فريق واحد كما سبق وأصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين
 وأصل أربعة وثمانية وان تصور فيهما ثلاثة فرق لكن منها صاحب نصف وهو
 لا يتعدد وأصل ثمانية وعشيرة ثلاث فرق منها الجد وهو لا يتعدد وانما يتعد
 الجدات والاخوة اهـ لؤلؤة (قوله في خمس جدات وخمس أخوات لام وخمسة
 أعمام) فالخمسة الجدات السادس واحد وهو لا ينقسم على الخمسة وبها ينقسم
 وللخمسة أخوة لام الثالث اثنان وهما لا ينقسمان على الخمسة وبها ينقسمان وللخمسة
 أعمام الباقي وهو ثلاثة وهي لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين المنبات التماثل
 فيكتفي بواحد منها وهو خمسة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ستة
 ثلاثين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السادس الذي
 للجدات وقوله وجزء سهمها خمسة أي للتماثل بين الرأس وبعضها مع بعض في حال
 اليانعة بين الرأس والسهم (قوله وتصح من ثلاثين) أي لضرب خمسة في ستة
 وحاصل ما ذكر فالجدات واحد في خمسة بخمسة لكل واحد من واحد والاخوة
 للام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمسة أعمام ثلاثة في خمسة بخمسة
 عشر لكل واحد ثلاثة (قوله ولو كانت الأعمام عشرة كان جزء سهمها
 عشرة) أي لا مداخل حينئذ بين الرأس وبعضها مع بعض إذا الخمسة داخله
 في العشرة فيكتفي بالأكبر وهو العشرة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة
 وهو ستة يحصل ستون فصح من ضعف الثلاثين وكذلك قال الشيخ وتصح
 من ضعفها أي الذي هو ستون فالخمس جدات واحد في عشرة بعشرة لكل
 واحد اثنان وللخمسة أخوة لام اثنان في عشرة بعشرين لكل واحد أربعة
 وللعشرة أعمام ثلاثة في عشرة ثلاثين لكل واحد ثلاثة (قوله وفي جدتين وثلاثة
 أخوة لام وخمسة أعمام) فالجدتين السادس واحد لا ينقسم عليهما وبها ينقسمان
 والثلث اثنان لا ينقسمان عليهما وبها ينقسمان عددهم وللخمسة أعمام الباقي وهو
 ثلاثة لا تنقسم عليهما وتباين عددهم وبين عدد الجدتين وعدد الثلاثة أخوة لام
 تباين فيضرب أحدهما في الآخر ستة وبين الستة وعدد الخمسة أعمام تباين

في جزء السهم هو مال من
 التصحيح إذا تكرر ذلك
 فأنتمثل أمثلة من الانكسار
 على ثلاثة فرق ولا يتأتى
 ذلك إلا في الأصول الثلاثة
 التي تعول وفي أصل ستة
 وثلاثين في خمس جدات
 وخمسة أخوة لام وخمسة
 أعمام أصلها ستة وجزء
 سهمها خمسة تصح من
 ثلاثين ولو كانت الأعمام
 عشرة كان جزء سهمها
 عشرة وتصح من ضعفها
 وفي جدتين وثلاثة أخوة
 لام وخمسة أعمام

فيضرب أحدهما في الآخر بثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو
 ستة بمائة وعشرين ومنها تصح كما ذكره الشرح (قوله أصلها ستة) أي
 مخرج السدس الذي للجدتين وقوله وجزء سهمها ثلاثون أي لأم بانية بين كل فريق
 وسهامه وبين الرؤس بعضها مع بعض (قوله وتصح من مائة وعشرين) أي لضرب
 ثلاثين في ستة وحاصله ما ذكر للجدتين واحد في ثلاثين بثلاثين لكل واحدة
 خمسة عشر وللثلاثة أخوة لأم اثنتان في ثلاثين بستين لكل واحد عشر و
 والخمسة أعمام ثلاثة في ثلاثين بستين لكل واحد ثمانية عشر (قوله وهي
 حماء) أي لشدة تبعهم والتباين لها (قوله وفي جدتين وثمانية أخوة لأم وثمان
 عشرة شقيقة) فالجدتين السدس واحد لا ينقسم عليهما وبانيهما والثمانية
 أخوة لأم الثلاث اثنتان وهما لا ينقسمان عليهما ويوافقان عدددهم بالنصف فتزد
 الثمانية لنصفها أربعة وللشقيقات الثلاثان أربعة لكن الذي بقي ثلاثة وهي أقل
 عن الثلاثين فيعمل بواحد لتكميل الثلاثين فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية
 عشر وتوافقها بالنصف فتزد الثمانية عشر لنصفها تسعة وبين عدد الجدتين
 وعدد وفق الأخوة لأم تداخل فيه كتنفي بالا كبر وهو أربعة وبينهم وبين وفق
 الشقيقات وهو تسعة تباين فتضرب أحدهما في الآخر بستة وثلاثين وهي جزء
 السهم فتضرب في المسألة بعولها وهي سبعة بمائتين واثنين وخمسين ومنها تصح
 كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السدس الذي للجدتين وقوله
 وتعمل السبعة أي لتكميل الثلاثين وقوله وجزء سهمها ستة وثلاثون أي لمبانية وفق
 الشقيقات وهو تسعة لوفق الأخوة لأم وهو أربعة الداخل فيه عدد الجدتين
 (قوله وتصح من مائتين واثنين وخمسين) أي لضرب ستة وثلاثين في سبعة وحاصله
 ما ذكر للجدتين واحد في ستة وثلاثين بستة وثلاثين لكل واحدة ثمانية عشر
 وللثمانية أخوة لأم اثنتان في ستة وثلاثين بستين لكل واحد تسعة وللثمان
 عشرة شقيقة أربعة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحدة ثمانية
 (قوله وفي أربع زوجات واثني عشرة جدة وستة وثلاثين شقيقة) فلزوجات
 الربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهن وتباين عددهن وللجديات السدس اثنتان
 وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان عددهن بالنصف فتزد الجديات لنصفهن ستة
 وللشقيقات الثلاثان ثمانية لكن الذي بقي سبعة فيعمل بواحد لتكميل الثلاثين
 فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالربع فتزد الشقيقات لربعهن
 تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعدد وفق الجديات وهو ستة توافق بالنصف

أصلها ستة وجزء سهمها
 ثلاثون وتصح من مائة
 وعشرين وهي حماء
 وفي جدتين وثمانية أخوة
 لأم وثمان عشرة شقيقة
 أصلها ستة وتعمل السبعة
 وجزء سهمها ستة وثلاثون
 وتصح من مائتين واثنين
 وخمسين وفي أربع زوجات
 واثني عشرة جدة وستة
 وثلاثين شقيقة

فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر وبينها وبين عدد وفق
 الشقيقتان وهوتسعة توافق بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر بست
 وثلاثين وهي جزء السهم فتضرب في المسألة بعولها وهي ثلاثة عشر بأربع مائة
 وثمانية وستين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) عدد حاصل
 ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو بالعكس وقوله وتعمل لثلاثة عشر
 أي لتكمل الثلاثين (قوله وجزء سهمها ستة وثلاثون) أي عدد حاصل ضرب
 وفق أحد العددين من الرأس في كامل الآخر (قوله وتصح من أربع مائة
 وثمانية وستين) أي لضرب ستة وثلاثين في ثلاثة عشر فالأربع زوجات ثلاثة
 في ستة وثلاثين بمائة وثمانية لكل واحدة سبعة وعشرون وللاثني عشرة جدة
 اثنتان في ستة وثلاثين باثني وسبعين لكل واحدة ستة والست وثلاثين شقيقة
 ثمانية في ستة وثلاثين بمائتين وثمانية وثمانين لكل واحدة ثمانية (قوله
 وفي أربع زوجات وعشرين بنتا وأربعين جدة وعم) فالأربع زوجات الثمن
 ثلاثة وهي لا تنقسم على الأربع وتباينها والعشرين بنتا الثلثان ستة عشر وهي
 لا تنقسم على العشرين وتوافقها بأربع فترد العشرين بنتا إليها وهو خمسة
 والأربعين جدة السدس أربعة وهي لا تنقسم على الأربعين وتوافقها بأربع فترد
 الأربعين إلى أربع عشرة والباقي وهو واحد والع و بين عدد الأربع زوجات وفق
 البنات وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين وبينها وبين وفق الجدات
 وهو عشرة تدخل فيه ككتفي بالا كبر وهو العشرون فهني جزء السهم فتضرب
 في أصل المسألة وهو أربع وعشرون بأربع مائة وثمانين ومنها تصح كما ذكره الشارح
 (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي عدد الحاصل من ضرب وفق مخرج الثمن في كامل
 مخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزء سهمها عشرون أي عدد الحاصل من ضرب
 عدد الزوجات الأربع في وفق عدد البنات وذلك عشرون وقد دخل فيها وفق
 عدد الجدات فلذلك اكتفي بالا كبر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانين)
 أي لضرب العشرين في أربعة وعشرين وحاصله ما ذكره الأربع زوجات ثلاثة
 في عشرين بستين لكل واحدة خمسة عشر والعشرين بنتا ستة عشر في عشرين
 بثلاثمائة وعشرين لكل واحدة ستة عشر والأربعين جدة أربع في عشرين
 بثمانين لكل واحدة اثنتان والع و واحد في عشرين بعشرين واعلم أن ذكر الأربعين
 جدة إنما هو بحسب الامكان العقلي فقط لأن ذلك لا يتصور في الخارج بل قال
 بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جدات ثلاث وراثات وواحدة غير

أصلها اثنا عشر وتعمل
 لثلاثة عشر وجزء سهمها
 ستة وثلاثون وتصح من
 أربع مائة وثمانية وستين
 وفي أربع زوجات وعشرين
 بنتا وأربعين جدة وعم
 أصلها أربعة وعشرون وتصح من
 سهمها عشرون وتباين
 أربع مائة وثمانين

وارثة فالوارثات أم أم الأم وأم أم الأب وأم أمي الأم وغير الوارثة أم أمي الأم وأما
تذكر الزيادة على ذلك للتمرين (قوله وفي زوجتين وأربع جدات وجة الخ)
فالزوجتين الربع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينهما وللا ربع جدات
السدس ستة وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عدد من بالنصف فترد الجدات لنصفها
وهو اثنان وللجدات الباقي وهو سبعة والعشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة
وهي لا تنقسم على العشرة وتوافق بالنصف فترد العشرة لنصفها خمسة فبين عدد
الزوجتين ووفق الجدات وهو اثنان تماثل فيكون بأحدهما وهو اثنان وبينهما
وبين وفق الاخوة وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرة وهي جزء
السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ستة وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها تصح
كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لأن فيها ربعا وسدسا وثلاث
الباقي وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلاث الباقي فأصلها ستة وثلاثون
على الراجح كما تقدم (قوله وجزء سهمها عشرة) أي لمباينة وفق الاخوة وفق
الجدات المتماثل له عدد الزوجتين (قوله وتصح من ثلاثمائة وستين) أي لضرب
عشرة في ستة وثلاثين وحاصلها مائة وستين تسعة في عشرة بتسعين لكل
واحدة خمسة وأربعون وللاربعة جدات مائة في عشرة بتسعين لكل واحدة خمسة
عشر وللجدة سبعة في عشرة بتسعين وللعشرة اخوة أربعة عشر في عشرة بمائة
وأربعين لكل واحد أربعة عشر فقس على ذلك أي على ما ذكرنا نظائره من
مسائل الانكسار على ثلاثة فرق (قوله ومن الانكسار على أربعة فرق) عطف
على قوله من الانكسار على ثلاثة فرق أي ولنمثل أمثلة من الانكسار على أربعة
فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد دلالة ذكر مثالين من ذلك (قوله ولا يتأتى ذلك
الأي أصل الخ) أي فلا يتأتى ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربعة وخمانية وعمانية
عشر لما تقدم من أنه لا يتأتى فيها الانكسار على ثلاثة فرق فلا يتأتى فيها الانكسار
على أربعة بالاولى ولا يتأتى في أصل ستة وثلاثين لأنه في أصل ستة متى اجتمع
فيه أكثر من ثلاثة فرق فلا بد أن يكون هناك ذوا نصف ولا يكون الا واحدا
وفي أصل ستة وثلاثين انما يتعدده في زوجات والجدات والاخوة وأما الجد فلا
يكون الا واحدا اهـ (قوله وفي زوجتين وأربع جدات وثمان أخوات
لام وست عشرة شقيقة) فالزوجتين الربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما وتباينهما
والاربعة جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقا تهن بالنصف
فترد الاربع جدات الى نصفها وهو اثنان ولثمان أخوات لام الثلاث أربعة وهي

وفي زوجتين وأربع
جدات وجد أمي أبي أب
في الدرجة الرابعة حتى
لا يجب واحدة من الجدات
وعشرة اخوة لاب أصلها
ستة وثلاثون وجزء سهمها
عشرة وتصح من ثلاثمائة
وستين فقس على ذلك ومن
الانكسار على أربعة
فرق ولا يتأتى ذلك الا
في أصل اثنين عشر وضعفها
وفي زوجتين وأربع جدات
وثمان أخوات لام وست
عشرة شقيقة

لا تنقسم عليهم وتوافقهم بالربيع فترد الثمان أخوات الى ربعةا وهو اثنان والست
عشرة شقيقة الثمان ثمانية لكن اليه في ثلاثة فقط في حال خمسة له كميل
الثلاثين فتصير حصته ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها بالثمن فترد
الست عشرة الى ثمنها وهو اثنان وبين المثبتات الثمان في كلتي بأحد ما وهو اثنان
فهما جزء السهم فاذا ضربتهما في المسألة يعرف لها وهي سبعة عشر حصل أربعة وثلاثون
ونحن ما تصح كاذ كره الشارح (قوله أم لها اثنا عشر) أي لان فيهما ساربعًا وسدسًا
وكل مسألة فيها أربع وسدس فهي من اثني عشر لانها الحاصلة من ضرب وفق مخرج
أحدهما في كامل مخرج الآخر (قوله وتقول لسبعة عشر) أي لتكمل الثلاثين
وقوله جزء سهمها اثنان أي لهما ثلاثة بين المثبتات (قوله وتصع من أربعة وثلاثين)
أي لضرب اثنين في سبعة عشر وحاصلها ماذ كره فالزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل
واحدة ثلاثة وللاربعة جذات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثمان
أخوات لام أربعة في اثنين ثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية
في اثنين بستة عشر لكل واحدة واحد (قوله وفي مسألة الامتحان) سميت بذلك
لأنها تعين بها الطلبة كما سيذكره الشارح (قوله وهي أربع زوجات وخمس
جذات وسبع بنات وتسعة أعمام) للاربعة زوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم
على أربع زوجات وتباينها والخمس جذات السدس أربعة وهي لا تنقسم على
الخمس جذات وتباينها والسبع بنات السبع بنات الثمان ستة عشر وهي لا تنقسم على
السبع بنات وتباينها والتسعة أعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم وتباينهم
وبين عدد الزوجات الاربع وعدد الجذات الخمس اثنا عشر فيضرب أحدهما
في الآخر بعشرين ويبنهما وبين عدد البنات السبع بنات فيضرب أحدهما
في الآخر بمائة وأربعين ويبنهما وبين التسعة أعمام ثمانية فيضرب أحدهما
في الآخر بألف ومائتين وستين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو
أربعة وعشرون بثلاثين ألفًا ومائتين وأربعين لان ألفًا في أربعة وعشرين بأربعة
وعشرين ألفًا وان مائتين في أربعة وعشرين بأربعة آلاف وثمان مائة وان ستين
في أربعة وعشرين بألف وأربعمائة وأربعين فيحتاج اثلاث ضربات وبوجه ذلك
ثلاثون ألفًا ومائتان وأربعون ونها تصح كاذ كره الشارح (قوله أصلها أربعة
وعشرون) أي لان فيهما ثمنًا وسدسًا وكل مسألة فيها ثمن وسدس فأصلها أربعة
وعشرون لانها الحاصل من ضرب وفق مخرج أحدهما في كامل مخرج الآخر

أصلها اثنا عشر وتقول
لسبعة عشر وجزء سهمها
اثنان وتصع من أربعة
وثلاثين وفي مسألة الامتحان
وهي أربع زوجات وخمس
جذات وسبع بنات
وتسعة أعمام أصلها أربعة
وعشرون

(قوله وجزء سهمها ألف ومائتان وستون) أي لما بينة بين المائتين فيبين الأربع
عدد الزوجات والخمس عدد الجدات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين
وبينها وبين السبع عدد البنات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين
وبينها وبين التسعة عدد الأعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر بألف ومائتين
وستين كما تقدم (قوله وتضع من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين) أي لضرب ألف
ومائتين وستين في أربعة وعشرين وحاصلها مائة ألفاً وأربعمائة وتسعة مائة
وحصة كل فريق من أصل المسألة في جزء السهم وأما أن تعطى كل فريق من المصحح
بمثل نسبة ماله من أصل المسألة إلى أصل المسألة فهو أسهل فللأربع زوجات الثمن
ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانون لكل واحدة منهن تسعمائة وخمسة وأربعون
والخمس جذات السدس خمسة آلاف وأربعون لكل واحدة ألف وثمانون والسبع
بنات الثلاث عشرة ألفاً ومائتين وستون لكل واحدة ألفان مائة وثمانون
والثلاثة أعمام الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحدة مائة وأربعون (قوله
يتحن بها الطلبة) أي يختبر بها فهم الطلبة وهذا هو وجه تسميتها بمسألة الامتحان
وقوله فيقال خلف أربعة فرق الخ هذه تسمية لقوله يتحن بها الطلبة وقوله ومع ذلك
أي ومع كونه خلف أربعة فرق من الورثة كل فريق منها أقل من عشرة وقوله صححت
من أكثر من ثلاثين ألفاً أي لأنها صححت من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين وقوله
ما مورثها فيقال في الجواب مورثها مات الميت عن أربع زوجات وخمس
جذات وسبع بنات وتسعة أعمام وقد تقدم لك العمل فيها فلا تغفل (قوله وتسمى
أيضا صماء) أي وتسمى صماء كما تسمى بمسألة الامتحان وإنما سميت صماء لانهما
التباين إذ كل فريق بائنه سهمهما وبين المائتين تباين (قوله فقوله على ذلك)
أي على ما ذكر من المثالين نظائرهما (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول
على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وهو المسمى بالمناسخة)
ظاهره يقتضي أن المناسخة اسم لتصحيح المسائل بالنسبة لميتين فأكثر مع أن قوله
يدل في اصطلاح الفرضين أن الموت الخ يقتضي أن المناسخة اسم لموت واحد فأكثر
من ورثة الأول قبل قسمة تركته لكن لا يخفى ما فيه من التسميح والتحقيق أنها اسم
للمصحح الذي تصح منه المسائلان فافهم (قوله فيقال) عطف على شرع

و جزئ سهمها ألف ومائتان
وستون وتضع من ثلاثين ألفاً
ومائتين وأربعين فيضرب بها
الطلبة فيقال خلف أربعة
فرق من الورثة كل فريق
منهم أقل من عشرة ومع ذلك
صححت من أكثر من ثلاثين
ألفاً ما مورثها وتسمى أيضاً
صماء فقس على الكلام على
أعلم وإنهى الكلام على
تصحيح المسائل بالنسبة لميتين
واحد شرع في تصحيح
المسائل بالنسبة لميتين
فأكثر وهو المسمى
بالمناسخات فقال
(باب المناسخات) *
جمع مناسخة

(باب المناسخات)

أي باب بيان العمل فيها كما به من كلام المصنف وهذا الباب من مستصعبات هذا
الفرع ولا يتقنه إلا ماهر في القرائض والحساب كما في الأولوة (قوله جمع مناسخة)

دفع الدين على الا شهر صدر وانما جيت مع ان المصدر لا ينفى ولا يجمع لاختلاف
 انواعها او اسم مفعول ويصح كسرهما على خلاف الا شهر اسم فاعل وعلى كل
 فالمفاعلة ليست على بائها الا الاولى ومنسوخة فقط والثانية ناسخة فقط والمفاعلة
 تقتضى الفعل من الجانبين كما مضى وبذلك ان يجعلها على بائها باعتبار اخذها من
 النسخ بمعنى النقل لانك عند قسمة الجامعة تنقل الكلام من الاولى للثانية ومن
 الثانية للاولى لانك تقول من له شيء من الاولى اخذته مضروبا في جميع الثانية
 او وقتها ومن له شيء من الثانية اخذته مضروبا في سهام مورثه او وقتها ودهمهم
 جمعها شبيهه بمفاعلة حيث مات من ورثة الاول أكثر من واحد لان المتوسط بين
 الاولى والاخيرة ناسخة للاولى ومنسوخة والثالثة وهكذا وحيث لم يمت من ورثة
 الاول الواحد يكون اطلاقها حينئذ طردا للباب لانه ليس هناك متوسطا ناسخة
 ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لا مفاعلة حقيقة لان المتوسط ناسخة
 للاولى ومنسوخة بالثالثة وحقيقة المفاعلة انما تكون اذا كان الفعل من الجانبين
 كما نقله في التولوة عن شيخ الاسلام (قوله من النسخ) أى مأخوذة من النسخ بمعنى
 الازالة لار الجامعة تزيل حكم المسألين قبلها أو بمعنى التغيير لانها تغير حكمهما
 أيضا أو بمعنى النقل لان النظر انقل من المسألة الاولى للثانية فالمناسبة موجودة
 على كل من المعاني الثلاثة ولذلك قال الشارح بعد ومناسبة الاصطلاح للغوى
 ظاهرة (قوله وهو) أى النسخ وقوله لغة أى فى لغة العرب وقوله الازالة ومنه بهذا
 المعنى نسخت الشمس الظل أى ازالته وقوله أرتغير ومنه بهذا المعنى نسخت
 الريح آثارا لا بارأى غيرتها وأو فى ذلك وفيما به مدته تنويعه وقوله أو النقل ومنه
 بهذا المعنى نسخت الكتاب أى نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلاصحيا فان نقل المعنى
 لكن باللفظ أخر قيل له سلخ وان أفسد المعنى واللفظ أفساد كليا قيل له مسخ
 بالميم أو له ولذلك قال فى شرح ترتيب الفرق بين النسخ والسيلخ والسيلخ أن النسخ نقل
 اللفظ والمعنى نقلاصحيا وان السيلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسخ أفساد اللفظ
 والمعنى أفساد كليا كما فى التولوة (قوله وشريعا) عطف على لغة وقوله رفع
 حكم شرعى بآيات أخرى كرفع وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال
 الكعبة ومقتضى كلامه حيث قال بآيات أخرى انه لا يكون الا الى بدل وعليه
 امام الشافعى رضى الله عنه وكذا بعض الأئمة ذهب بعضهم الى أنه قد يكون
 لا الى بدل ومثل ذلك بآية يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي
 نحوكم صدقة فانه نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا بدل ومنع

من النسخ وهو ازالة
 أو التغيير أو النقل وشريعا
 رفع حكم شرعى بآيات أخرى

الاولون كونه لا الى بدل بل الى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم صدقة فاده
 الاستاذ اعني (قوله وفي اصطلاح الفرضيين الخ) وأما المعنى الذي قبله فهو
 في اصطلاح الأصوليين (قوله أن يموت من ورثة الأول الخ) تقدم أن فيه مسامحة
 ولعل وجه تسميته بذلك كون المذكور سببه النسخ بمعنى الإزالة أو التغيير أو النقل
 كما تقدم توضيحه وكلام الشارح في معنى النسخ ولا يخفى أنه إذا كان النسخ
 في اصطلاحهم معناه ما ذكره فلتكن المناصفة المأخوذة منه معناها في اصطلاحهم
 ما ذكره على التسميح السابق (قوله وقد يكون بعض الموتي من ورثة ورثة الأول)
 أي فيكون قوله في التعريف أن يموت من ورثة الأول الخ باعتبار الغالب وكتبوا
 لعل الأولى وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة الأول أي فينقل المال من ورثة الأول
 إلى غيرهم وهو من معاني النسخ لغة فيكون ذلك توجيه الأخذ بذلك من النسخ لكن
 فيه بعد من صنيع الشارح قد دبر (قوله ومناسبة الاصطلاح للغوى ظاهرة) أي
 ومناسبة المعنى الاصطلاحى للمعنى اللغوى ظاهرة لا تحتاج إلى بيان وقد علمتها
 (قوله إذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضيين أن يموت الخ
 وقوله فتارة يموت أي في حالة يموت الخ فتارة يموت في حالة وهو منصوب بنزع الخافض
 وقوله فتارة يموت أكثر أي في حالة يموت أكثر من واحد (قوله وفي الحالتين) أي
 موت ميت فقط من ورثة الأول وموت أكثر من واحد وقوله قبل العمل ليس
 بقيد بدليل قول الشارح في آخر الباب تنبيهه كما يمكن الاختصار قبل العمل
 كذلك يمكن الاختصار أيضا بعد العمل (قوله فهذه أربعة أحوال) سيأتي
 توضيح واحد منها في كلام المصنف وتوضيح الثلاثة في كلام الشارح في التمه (قوله
 على حال واحد) أي وهو ما ذمات من ورثة الأول ميت فقط ولم يكن
 الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وأن يموت الخ)
 هذا شرط سيأتي جوابه وهو قوله فصح الحساب الخ وقوله من ورثة الميت الأول
 حال مقدمة من الميت الآخر أي حال كونه كائنا من ورثة الميت الأول وقوله
 ميت آخر أشار الشارح إلى أن قوله آخر صفة لموصوف معدوف وقوله يقع الخاء أي
 لا يكسر ها لأنه هنا بمعنى المغاير وهو بالفتح وأما بالكسرة وبمعنى المتأخر وهوليش
 مرادها وقوله وهو الميت الثاني أي والميت الآخر والميت الثاني (قوله قبل
 القسمه) ظرف لميت آخر وقوله لتركة الميت الأول متعلق بالقسمه وفي تعبيره
 بذلك دون أن يقول أي قسمه تركة الميت الأول نظر لما ذهب البصريين الذين
 لا يعملون إل عوضا من المضاف إليه (قوله ولم يمكن الاختصار) أي قبل العمل

وفي اصطلاح الفرضيين
 أن يموت من ورثة الميت
 الأول واحد أو أكثر قبل
 قسمه لتركة وقد يكون
 بعض الموتي من ورثة ورثة
 الأول ومناسبة
 الاصطلاح للغوى ظاهرة
 إذا تقرر ذلك فتارة يموت من
 ورثة الميت الأول ميت فقط
 وتارة يموت أكثر وفي
 الحالتين تارة يمكن
 الاختصار قبل العمل وتارة
 لا يمكن فهذه أربعة أحوال
 اقتصر المصنف منها على حال
 واحد فقال (وأن يموت) من
 ورثة الميت الأول ميت
 (آخر) يقع الخاء وهو
 الميت الثاني (قبل القسمه)
 لتركة الميت الأول
 ولم يمكن اختصاره

لأنه هو الحال التي ذكرها المصنف، (قوله فصيح الحساب للمسألة الاولى) أي
 أفعالها ما سبق بحيث يخرج ما يخص كل واحد منها صحيحاً (قوله واعرف سهمه)
 أي سهمه فسيم مفرده مضاف يشمل المتعدد ولذلك قال المصنف به ودون تكن أي
 سهام الميت الثاني فأعاد التضمير على السهام المأخوذة من قوله سهمه بواسطة
 الإضافة وقوله أي الميت الثاني تفسير للتضمير في قوله سهمه وكان المناسب أن يقول
 أي الميت الآخر لأنه هو الواقع في كلام المصنف وكأنه لاحظ المعنى وكذا يقال
 فيما به ودون قوله من مصحح المسألة الاولى مرتبطة بقوله سهمه والإضافة فيه من إضافة
 الصفة للموصوف أي من المسألة الاولى الصحيحة (قوله واجعل بمعنى صحيح) كما قاله
 الشارح فلا بد من تصحيح المسألة الثانية بحيث يخرج مال كل من الورثة فيها
 صحيحاً وقوله مسألة أخرى أي مغايرة للأولى وقوله تأنيث آخر أي بفتح الخاء (قوله
 أي صحيح للميت الثاني الخ) تفسير لا جعل له الخ لكن أدخل بتفسير آخر (قوله
 كما قد بين التفصيل) أي جعلاً جارياً على الوجه الذي بين تفصيله فالكاف بمعنى على
 وما معنى الذي صفة الموصوف مذكوف وأل في التفصيل عوض عن المضاف إليه على
 مذهب الكوفيين وجعل به ضمهم الكاف بمعنى اللام وعليه فالمعنى جعلاً
 موافقاً للوجه الذي بين تفصيله وقوله فيما قدمته ما بين أي فيما قدمه المصنف
 وقوله في باب الحساب متعلق بقديم وقوله من تأصيل المسائل وتصحيحها بيان
 لما قدم (قوله فاذا عرفت مصحح الثانية الخ) الموافق لما في النظم أن يقول
 فاذا جعلت للثاني مسألة الخ لكنه صرح بأنه لا بد من معرفة مصحح الثانية وقوله
 سهام الميت الثاني أي وعرفت سهام الميت الثاني وقوله من المسألة الاولى مرتبطة
 بسهام وقوله فاعرض الخ جواب اذا وقوله فلا يخلون ثلاثة أحوال أي فاذا عرضتها
 عليهم فلا يخلوها ما عرض حال من ثلاثة أحوال (قوله لأنه الخ) علمه لقوله يخلوا الخ
 والتضمير للحال والشأن (قوله إما أن تنقسم الخ) أي كما في أم وابن ثم مات أحد
 الابنين قبل قسمة التركة عن ابنين وبنت فأصل الاولى من ستة مخرج السدس
 وتضع من اثني عشر لأم اثني عشر لكل ابن خمسة وأصل الثانية من خمسة عدد
 رأس الورثة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وهي منقسمة على مسائله
 كما سيأتي في الشارح (قوله وإما أن توافقه) أي كالومات رجل عن ابنين وبنتين
 ثم ماتت إحدى البنتين قبل قسمة التركة عن جذها أي أبيها الذي كان أباً في الاولى
 وجذته أم أبيها التي كانت أماً في الاولى واختها الشقيقة أولاب التي كانت بنتاً
 في الاولى فالاولى من ستة مخرج السدس لأن فيها سدسها ولا ينظر لمخرج الثلث

(فصيح الحساب) للمسألة
 الاولى (واعرف سهمه)
 أي الميت الثاني من مصحح
 المسألة الاولى (واجعل له)
 أي الميت الثاني (مسألة
 أخرى) تأنيث آخر أي
 صحيح للميت الثاني مسألة
 (كما قد بين التفصيل فيما
 قدم) في باب الحساب من
 تأصيل المسائل وتصحيحها
 فاذا عرفت مصحح الثانية
 وسهام الميت الثاني من
 المسألة الاولى فاعرض
 سهام هذا الميت الثاني على
 مسائله فلا يخلون ثلاثة
 أحوال لأنه إما أن تنقسم
 سهام الميت الثاني على
 مسائله وإما أن توافقه

لدخوله في مخرج السدس لكل من الابوين سهم ولسكل من البنين سهمان وأصل
 الثانية من ستة مخرج السدس الذي للجدة فلها سهم والجدة لها نصيب الاخت
 في الباقي فهو ولها اثلاثا فان كسرت على ثلاثة رؤس لان الجذر رأسين والاخت
 برأس فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر ومنها تصح للجدة منها ثلاثة وللجدة عشرة
 وللأخت خمسة فاذا عرضت سهام احدى البنين على مسألتهم ما وجدت بينهما
 موافقة بالنصف لان سهمها اثنان نصفها واحد ومساألتهم ثمانية عشر نصفها
 تسعة فقد وافقت سهام الميت الثاني مسألتها بالنصف كما سيأتي في الشارح
 (قوله واما أن تبينها) أي كما في أم وابن ثم مات أحد الابنين قبل قسمة التركة
 عن ابنين فالأولى تصح من اثني عشر كما مر لابن منها خمسة ومسألتها اثنان وخمسة
 لا تنقسم على اثنين وتبينها فقد بينت سهام الميت الثاني مسألتها كما سيأتي
 في الشارح (قوله فان انقسمت عليها) أي كما في المثال الاول وهذا هو الذي يقابله
 قول المصنف وان تكن ليست عليها تنقسم فهو مقابل لهذا المقدر وقوله فلا ضرب
 أي أصلا لا المسئلة الثانية ولا لوفقه في الاولى وقوله وتصح المناصفة مما صحت منه
 الاولى أي وتصح الجامعة للمسألتين من العدد الذي صحت منه الاولى وهو
 في المثال المذكور اثنا عشر (قوله وان تكن الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدر كما أشار
 اليه الشارح حيث دخل عليه بقوله فان انقسمت وقوله سهام الميت الثاني تفسير
 للضمير في تكن العائد على السهام المعلومة من قوله سهمه بواسطة الاضافة
 كما تقدم وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام (قوله ليست الخ) هذه الجملة
 خبر تكن واسمها الضمير المستتر وقوله عليها متعلق بتنقسم (قوله فان وافقتها)
 أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف فارجع الى الوفاق جواب شرط مقدر
 والجملة جواب الشرط المصريح به أعني قوله وان تكن الخ وهذا الحل يستلزم التكرار
 مع قوله وانظر فان وافقت السهام الخ ولذلك جعل العلامة الحنفية البيت الآتي
 من التطويل الذي لا يحتاج اليه ولو حذفه لكان أولى ويمكن دفع التكرار بحل
 كلام المصنف بغير ما حله به الشارح بأن يقال معني فارجع الى الوفاق فارجع الى
 التوفيق بين سهام الميت الثاني وسهام الاول فتعاقب بينهما فتارة تجد بينهما موافقة
 وتارة تجد بينهما مباينة ثم فصل ذلك بقوله وانظر فان وافقت السهام الخ كما يؤخذ
 من كلام السبكي فكان الاولى للشارح أن يحذف قوله فان وافقتها ويحل كلام
 المصنف بهذا ليندفع التكرار (قوله أي وفق مسألة الثاني) ربما يشير الى أن ال
 عوض من المضاف اليه على مذهب الكوفيين (قوله بهذا) متعلق بقوله حكم بعده

واما أن تبينها فان انقسمت
 عليها فلا ضرب وتصح
 المناصفة مما صحت منه
 الاولى (وان تكن) سهام
 الميت الثاني من المسئلة
 الاولى (ليست عليها) أي
 على مسألة الثاني (تنقسم)
 فان وافقتها (فارجع الى
 الوفاق) أي وفق مسألة
 الثاني (بهذا) أي بالرجوع
 لا وفق

وانما قدمه عليه مع كونه نائب فاعله للضرورة وقد فسر الشارح اسم الاشارة بالرجوع الى الوفاق فهو راجع للرجوع المعلوم من ارجع وقوله في الموافق الاولى في الموافقة (قوله أى حكم به الفرضيون والحساب) أى علماء الفرائض وعلماء الحساب المتعاق بالفرأض وهذا تفسير لقوله بهذا قد حكم مع الاشارة الى أن الجار والمجرور مقدم على متعلقه (قوله وبين كيفية النظر الخ) هذا لا يناسب الا على الحل الذى قد مناه واما على حل الشارح فهو محض تكرار كما علمت (قوله وانظر أيها الناظر في هذا الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أيها المشتغل بمسألة المناصفة لان هذا أمس بالمقام من ذاك (قوله فان وافقت مسألة الميت الثانى السهام) أى ان كان بينهما موافقة في نصف أو ربع أو غيرهما وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هديت أى يأبى الناظر في هذا الكتاب أو المشتغل بمسألة المناصفة ونفقاتهما أى الوقف بتسامه أى حال كونه تاما وقوله فهو قائم مقامها تعليل لقوله فخذ ونفقاتها لانه قائم مقامها (قوله فقوله هديت الخ) الاولى وقوله هديت الخ لان هذا لا يتفرع على ما قبله ويمكن أن تجعل الفاء استثنائية لا تفرعية وقوله دعائية أى لانشاء الدعاء لا مخاطبة وقوله بين الفـ عمل أى الذى هو خذ وقوله مفعوله أى الذى هو وفاق (قوله واضربه) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا لقوله فان وافقت وقوله أو اضرب جميعها لا يصح عطف ذلك الا على قوله فان وافقت السهام فلا بد من تقدير الفـ عمل الذى قدره الشارح ويكون معطوفا على ذلك ويمنع من عطف قوله أوجيها على الضمير فى واضربه لان ذلك مرتبط بقوله فان وافقت السهام وهذا لا يصح ارتباطه به بل هو مرتبط بقوله بعده ان لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بأن كان بينهما ما تبين فقط) لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يصدق بالمباينة والمثالة والمداخلة قصره الشارح على المباينة بقوله بأن كان بينهما ما تبين فقط وعلى ذلك بقوله لما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ يدل من قوله في تصحيح المسائل الخ وقوله أنه الخ أى من أنه الخ فهو بيان لما قدمت الخ وقوله لا تنأى المثالة أى التى تحتاج الى ضرب والافقد يكون هناك مماثلة كأن تكون سهام خمسة ومسئلته خمسة لكنها لا تحتاج الى ضرب وقوله ولا المداخلة أى التى تحتاج الى ضرب الاكبر والافقد يكون هناك مداخلة لكن تارة تكون المسئلة هى المداخلة فى السهام كأن كانت المسئلة خمسة والسهام عشرة فتكون منقسمة فلا تحتاج الى ضرب وتارة بالعكس فتعتبر الموافقة لانها أخصر من المداخلة كما تقدمت الاشارة الى ذلك فى النظر بين السهام والرؤس

فى الموافق (قد حكم) أى حكم به الفرضيون والحساب وبين كيفية النظر فى الموافقة بقوله (وانظر) أيها الناظر فى هذا الكتاب بين سهام الميت الثانى ومسئلته كما أسلفناه (فان وافقت) مسألة الميت الثانى (السهام) أى سهامه (فخذ هديت وبقها) أى وفق المسألة الثانية (تماما) فهو قائم مقامها فقط—وله هديت جملة دعائية متممة بين الفـ عمل ومفعوله (واضربه) أى الوفاق المذكور (أو) اضرب (جميعها) أى المسألة الثانية (فى السابقة) أى الاولى (ان لم يكن بينهما) أى بين المسألة الثانية وسهام الميت الثانى من الاولى (موافقة) بأن كان بينهما ما تبين فقط كما قدمت فى تصحيح المسائل فى النظر بين السهام والرؤس أنه لا تنأى المثالة ولا المداخلة لان الثانية هنا كالرؤس هناك

فقد عاينت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلته أو واقعتها أو مباينتها مما قررت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى واذا ضربت الثانية أو وفقها في الاولى (٢٩٦) فما بلغ منه تصحح المناسخة الجامعة

للاولى والثانية فاذا أردت قسمة هذه الجامعة على وريثة الاوّل والثاني فمن له شيء من الاولى أخذته مضروباً في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله (وكل سهم) من الاولى (في جميع) المسألة (الثانية يضرب) عند التباين (أو في وفقها) عند التوافق (علانية) أي جهرافاً حصل من الضرب المذكور فهو لذلك الوارث صاحب تلك السهام التي ضربتها في الثانية أو في وفقها من مصحح المناسخة ومن له شيء من الثانية أخذته مضروباً في كل سهم مورثه من الاولى عند التباين أو في وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله (وأسهم) المسألة (الآخرى) وهي الثانية (في السهام) للميت الثاني من المسألة الاولى (تضرب) ان لم تكن بين مسألة الثاني وسهامه موافقة بل كانت المباينة (أو في وفقها تمام) ان كانت

(قوله لان الثانية الخ) علمه لانه لم يأت في دليله ما قبله علمه وقوله هنا أي في عمل المناسخة وقوله كالرؤس هناك أي والسهام هنا كانه يجب هناك أي في النظر بين السهام والرؤس (قوله فقد علمت) بالبناء للمجهول وقوله بما قررت به كلام المصنف أي بواسطة ما قد رده بقوله فان انقسمت عليها الخ (قوله واذا ضربت الثانية) أي عند المباينة وقوله أو وفقها أي عند الموافقة واما عند الانقسام فلا ضرب وتصحح المناسخة مما صححت منه الاولى كما مر (قوله فاذا أردت قسمة الخ) هذا دخول على كلام المصنف وهو بيان لكيفية قسمة الجامعة وقوله فمن له شيء الخ أي فقل من له شيء من الاولى أخذته مضروباً في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق (قوله وكل سهم) مبتدأ خبره جملة يضرب وبه متعلق الجار والمجرور وقبله أو بعده وقوله علانية تكلمة أي في العلانية والجهر لا في الخفاء (قوله فما حصل من الضرب المذكور) أي الذي هو ضرب سهام الوارث من الاولى في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق وقوله فهو لذلك الوارث أي فما حصل من الضرب المذكور كائن لذلك الوارث وقوله من مصحح المناسخة أي الجامعة وهو مرتبط بقوله فهو لذلك الوارث (قوله ومن له شيء من الثانية الخ) معطوف على قوله فمن له شيء من الاولى الخ وقوله من الاولى مرتبط بسهام (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وأسهم الاخرى الخ) اسم الإشارة راجع الى كون من له شيء من الثانية أخذته مضروباً الخ وقوله في السهام متعلق بقوله تضرب بعده وكذلك قوله أو في وفقها أي أو في وفق السهام وقوله بتمامه والفاء فيه زائدة (قوله مما حصل من الضرب في كل من الحالتين) أي حالة المباينة والموافقة وقوله فهو أي ما حصل من الضرب وقوله من مصحح المناسخة مرتبط بقوله فهو وحصة ذلك الوارث (قوله واذا وورث شخص من ميتين فاجمع الخ) أي واذا وورث شخص من أحدهما فاقصر على ماله منه ولم يبق له عليه لظهوره (قوله والاختبار) الاظهر قرأته بالرفع مبتدأ وقوله لصحة المناسخة أي لصحة عمل المناسخة وهو متعلق بالاختبار وقوله بأن تجمع الخ الاظهر أنه هو الخبر والبناء فيه للنسب أو زائدة وسبب أي توضيح ذلك في الشارح وقوله فان ساوى الخ مرتبط على محذوف والتقدير فتقابل مجموعها مصحح المناسخة فان ساوى الخ وقوله فهو صحيح أي فالعمل صحيح وقوله والا فهو غلط فأعده أي والا يساوى مجموعها مصحح

بينهما موافقة فما حصل من الضرب في كل من الحالتين فهو حصة ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك السهام أو في وفقها من مصحح المناسخة واذا وورث شخص من ميتين فاجمع ماله منهما والاختبار لصحة المناسخة بأن تجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعها مصحح المناسخة فهو صحيح والا فهو غلط فأعده

الاناسخية فالعمل غلظا فاعده ليصنع (قوله فلهذا الخ) الاظهر انه مستأنف للاخبار
 بأن الطريقة المذكورة طريقة المناسخة ولا يظهر كونه مفرعا على ما قبله كل الظهور
 وقوله طريقة المناسخة أى طريقة العمل فيها لكن في خصوص ماورثته الثاني
 من الاول وأما ان ترك الثاني ما لا يخصه فشيء آخر كما أفاده العلامة الامير (قوله
 التي مات فيها الخ) أى ولم يمكنه فيها الاختصار قبل العمل لان هذه الحالة هي التي
 ذكرها المصنف كأمير (قوله فارق) أمر من رقى بكسر القاف يرقى بفتحها بمعنى معبد
 يصعد ولذلك قال السارح أى اصعد لا من رقى بفتح القاف يرقى بكسرها بمعنى عود
 يعود وما رقى الدمع فعناه جسد ثم ان الرقى حقيقة في الصعود الحسى والمراد هنا
 الصعود المعنوى على سبيل الاستعارة التبعية فيكون قد شبه الصعود المعنوى بمعنى
 الرقى الذى هو الصعود الحسى بجماع الارتفاع في كل واستعير الرقى في الصعود
 الحسى للصعود المعنوى واشتق منه راق بمعنى اصعد صعودا معنويا ويحتمل
 ان يكون في الكلام استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فيكون قد شبه رتبة
 الفضل بشىء حسى يرقى تشبيها مضمرا فى النفس وطوى لفظ المشبه به وورث اليه
 بشىء من لوازمه وهو الرقى فهو تخييل وشاحنة ترشيح أفاده الزيات (قوله بها)
 على تقدير مضاف كما أشار اليه السارح بقوله أى بعزتها (قوله فضل) أى
 كمال وشرف (قوله من قولهم فضل الخ) أى حال كونه مأخوذا من قولهم فضل
 الخ فوظا هذه أن الاشتقاق من الافعال فاما أن يقال انه جار على مذهب الكوفيين
 واما أن يقال ان مادة الاخذ أوسع من مادة الاشتقاق (قوله والفضيلة ضد
 النقص) أى وهو الكمال وكذلك الفضل (قوله شاحنة) مفعلة مخصصة لان
 رتبة الفضل تارة تكون شاحنة أى مرتفعة جدا وتارة تكون غير شاحنة وان كان
 فيها أصل الارتفاع وقوله أى مرتفعة أى جدا وقوله عالية بنفسه يرفع (قوله قال
 القرطبي الخ) استدل على تفسير شاحنة بمرتفعة وقوله شيخ الجبل ضبط فى النسخ
 الصحاح بضم الميم قال بعض الافاضل هكذا سمعته بهذا الضبط ووجدت أنه
 كدخل اهـ وقوله والرجل أى وشيخ الرجل وقوله والانف أى وشيخ الانف
 (قوله كبيرا) بكسر الهمزة وكاف وسكون الباء أى لاجل الكبير (قوله ولثلاث ثلاثة أمثلة)
 أى ولثلاث أمثلة وفيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل وقوله باعتبار
 الانقسام الخ أى بسبب اعتبار انقسام سهام الميت الثاني على مسئلتها وتبانيها
 لها وتوافقها معها (قوله فتال الانقسام الخ) أى اذا أردت ذلك فتال الانقسام الخ
 وقوله أم وبان فلان السدس وللأثنين الباقي فأصلها من ستة للام السدس

(فهذه) الطريقة المناسخة التي
 ذكرها (طريقة المناسخة)
 التي مات فيها من ورثة
 الاول ميت فقط (فارق)
 أى اصعد (بها) أى بهذه
 الطريقة أى بعزتها (رتبة)
 أى منزلة (فضل) من قولهم
 فضل الرجل فضلا صادقا
 ذا فضل والفضيلة ضد النقص
 (شاحنة) أى مرتفعة عالية
 قال القرطبي رحمه الله
 في مختصر الصحاح شاحنة
 الجبل شموخا ارتفاع والرجل
 بأنفه تكبر والانف ارتفاع كبرا
 وأنوف شيوخ وجبال شواخ
 وانتهى ولثلاث ثلاثة أمثلة
 باعتبار الانقسام والتباني
 والتوافق فتال الانقسام

واحد بقي خمسة لا تنقسم على الابنين وتبطينهما فتضرب اثنين في ستة باثني عشر
ومنها تصح فلام اثنان ولكل ابن خمسة كما قاله الشارح بعد (قوله مات أحدهما)
أي أحد الابنين وقوله قبل قسمة التركة أي بخلاف ما لو مات بعد قسمة التركة فإنه
تكون له مسألة مستقلة ولا مناسخة (قوله عن ابني وبنت) أسقط الجدة التي
هي الام في الاولى لعلها لوجود مانع فام بها كالقتل ونحوه فلم يقيم بها مانع لكان
ذلك مثالا للتباين لان المسألة الثانية حينئذ من ستة وسهام الميت الثاني خمسة
وبينهما تباين فتضرب الستة التي هي المسألة الثانية في اثني عشر التي هي الاولى
يحصل اثنان وسبعون فن له شيء من الاولى أخذه وضربا في جميع الثانية وهو
ستة ومن له شيء من الثانية أخذه وضربا في جميع سهام مورثه وهو خمسة فلام
يوصف كونهما اما اثنان من الاولى في ستة باثني عشر ولها بوصف كونها جدة
واحد من الثانية في خمسة بخمسة فيجتمع لها سبعة عشر وللابن الحى خمسة من
الاولى في ستة بثلاثين ولكل من الابنين اثنان من الثانية في خمسة بعشرة وللبنت
واحد من الثانية في خمسة بخمسة ومجموع تلك الحصص اثنان وسبعون وهي
الجامعة (قوله فالاولى من اثني عشر) أي تصح من اثني عشر والافضلها من ستة
كما هو ظاهر وقوله والثانية من خمسة أي التي هي عدد الرؤس لان الابنين بأربعة
والبنت بواحد (قوله وخمسة) مبتدأ وقوله على خمسة متعلق بتقسمة الذي
هو الخبر (قوله فتصح المناسخة كلها) أي الجامعة للمسألتين وقوله من اثني عشر
أي التي صحت منها الاولى وقوله من غير ضرب أي لعدم التباين والتوافق (قوله للام
اثنان) أي من الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما تقدمت الاشارة
اليه وقوله وللابن الباقي أي الباقي حيابه دموت ذلك الابن وقوله خمسة أي
من الاولى وقوله ولكل ابن من ابني الميت الثاني اثنان أي من الثانية وقوله وللبنت
واحد أي من الثانية أيضا ومجموع تلك الحصص اثنا عشر وهي الجامعة (قوله
ومثال المباينة أن يموت الابن الخ) أي والمسألة الاولى باقية بأصلها كما كانت
وقوله عن ابني أسقط الجدة التي هي أم في الاولى لوجود المانع القائم بها كما مر
في مثال الانقسام فلم يقيم بها مانع لصحت المسألة الثانية من اثني عشر وان كان
أصلها من ستة واذا نظرت بينهما وبين سهام الميت الثاني الخمسة وجدت بينهما تباينا
فتضرب مصحح المسألة الثانية وهو الاثنا عشر في مثلها وهو مصحح الاولى وهو سطح
ذلك مائة وأربعة وأربعون فن له شيء من الاولى أخذه وضربا في جميع الثانية
ومن له شيء من الثانية أخذه وضربا في جميع سهام مورثه فلام يوصف كونهما

أم وابنان مات أحدهما قبل
قسمة التركة عن ابني
وبنت فالاولى من اثني عشر
أي بالتصحيح للام اثنان
ولكل ابن خمسة والثانية
لبن خمسة وسهام الميت
الثاني من الاولى خمسة
وخمسة على خمسة منقسمة
فتصح المناسخة كلها من
اثني عشر من غير ضرب للام
اثنان وللابن الباقي خمسة
ولكل ابن من ابني الميت
اثنان وللبنت واحد
ومثال المباينة أن يموت
الابن عن ابنين

اما اثنا من الاولى في اثني عشر بأربعة وعشرين ولما يوصف كونها واحدة اثنا
من الثانية في خمسة بعشرة فيكمل لها أربعة وثلاثون والابن الحى خمسة من
الاولى في اثني عشر بسنتين ولكل من ابن الميت الثاني خمسة في مثلهما بخمسة
وعشرين لكل منهما فلهما معاً خمسة وعشرون وبمجموع تلك الخمسة مائة وأربعة
وأربعون وهى الجامعة (قوله فلاولى من اثني عشر) أى تصح منها كما تقدم
وقوله ومساكنه اثنا أى عدد رؤس الاثنين (قوله فاضرب الاثنين) أى
الذين هما المسألة الثانية وقوله في الاثنى عشر أى التى هى المسألة الاولى (قوله
فمصحح المناسبة) أى الجامعة لكل من المسائلتين وقوله من أربعة وعشرين
فن له شىء من الاولى أخذه مضروباً في جميع الثانية ومن له شىء من الثانية
أخذه مضروباً في سهام مورثه (قوله فاذا أردت القسمة للام) أى فأقول لك
للأم الخ وقوله من الاثنى عشر وهى الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها
كأم وقوله اثنا في جميع الثانية أى مضروباً في جميع الثانية (قوله وللأبن
المختلف) أى بعد الابن الميت وقوله خمسة في جميع الثانية أى مضروباً في جميع
الثانية وقوله اثنين بدل من جميع الثانية (قوله ولكل ابن من ابني الثاني) أى
الميت الثاني وقوله من مسأله أى الثاني وقوله واحد في جميع الخ أى مضروب
في جميع الخ وقوله أى الابن الميت نفسه لمورثه وقوله من الاولى مرتبط بسهام
وقوله وهى أى سهام مورثه (قوله كعهدهما) أى فان له عشرة كما تقدم (قوله
فاذا جعت) أى لاجل الامتحان لاجل صحة عمل المناسبة (قوله وهى ما صحت منه
المناسبة) أى والأربعة والعشرون ما صحت منه الجامعة وقوله فالعمل صحيح
تفريع على قوله وهى ما صحت منه المناسبة (قوله ومثال الموافقة بعض صور
المسألة المأمونية) انما اقبلت بالمأمونية لان المأمون سأل عن ابني بن أكرم
كما سيذكره الشارح وانما جعل لها صوراً باعتبار أن الميت فيها صادق بأن يكون
ذكراً أو أنثى فان كان ذكراً فيجتمعا أن البنيتين أختان شقيقتان أو ألاب ولا يختلف
الحال بذلك واذا كان أنثى فيجتمعا أنهما أختان شقيقتان أو ألام ويختلف الحال
بذلك كما يأتي والمراد بالبعض هنا ما لو كان الميت ذكراً لافرق بين كون البنيتين
أختين شقيقتين أو ألاب (قوله وهى) أى البعض وانما أنت الغمير باعتبار
أنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وليس عائد على المسألة لان الميت فيها
صادق بأن يكون ذكراً أو أنثى كما علمت وقد جعل له هنا رجلاً فتعين رجوع
الضمير للبعض (قوله وخلف أبوين وابنتين) فلكل من الابوين السدس

فلاولى من اثني عشر للأبن
الميت منها خمسة ومسألة
اثنا وخمسة على اثنين
لا تنقسم عليهم ما وتباينهما
فاضرب الاثنين في الاثنى
عشر فتصح المناسبة من
أربعة وعشرين فاذا أردت
القسمة للام من الاثنى عشر
وهى الاولى اثنا في جميع
الثانية وهى اثنا بأربعة
فهى لها وللأبن المختلف
خمس في جميع الثانية
اثنين بعشرة فهى له ولكل
ابن من ابني الثاني من
مسألة وهى اثنا واحد
في جميع سهام مورثه أى
الابن الميت من الاولى وهى
خمس وواحد في خمسة
بخمسة فهى ما لكل ابن
منهما فلهما عشرة كعهدهما
الذى لم يمت فاذا جعت أربعة
حصة الأم وعشرة حصة
الأبن المختلف وخمس
وخمس حصتي ابن الابن
الذى مات كان المجتمع أربعة
وعشرين وهى ما صحت منه
المناسبة فالعمل صحيح ومثال
الموافقة بعض صور المسألة
المأمونية وهى رجل مات
فلم تقسم التركة حتى ماتت هدى البنت وخلف أبوين وابنتين

عن في المسئلة ذلالي من ستة لكل من الابوين سهم (٣٠٠) ولكل من البنين سهمان والثمانية فيها جدة

فلهـ مامعـ الثالث والبنين الثلثان (قوله عن في المسئلة) أي الابوين واحدى
البنين لكن صار الاب جد في الثانية وصارت الام جدة في الثانية واحدى
البنين اختا فصارت الورثة في الثانية جذا وجدة واختا (قوله فالاولى من ستة)
أي مخرج السدس الذي لكل من الابوين وأما مخرج الثلثين فهو داخل في مخرج
السدس وقوله لكل من الابوين سهم أي لأن لكل منهما السدس وقوله ولكل
من البنين سهمان أي لأن لهما الثلثين (قوله والثمانية فيها جدة) وهي التي
كانت أمافي لاولى وقد عبرت افيها بأحد الابوين وقوله وحده وهو الذي كان
أما في الاولى وعبرنا عنه فيها بأحد الابوين وقوله وأخت شقيقة أولاب وهي التي
كانت احدى البنين في الاولى (قوله فأصلها من ستة) أي مخرج السدس
الذي للجدة ولا يقبل أن أصلها من ثمانية عشر لأن فيها سدسا وثلاث الباقي
وقد قدم أن كل مسألة فيها سدس وثلاث الباقي يكون أصلها من ثمانية عشر
على المعتمد لانا قول محل ما تقدم اذا كان ثلث الباقي للجد بالفرض وما هذا ليس
كذلك لأن ثلث الباقي للاخت بالنسبة مع الجد فليس في المسئلة فرض غير
السدس فأصلها من مخرجه فقط وانما بنينا عليه لأن بعض الطلبة قد غلط فيه
(قوله للجدة سهم) أي لأن لها السدس وقوله للجد والاخت الخمسة الخ أي تعصبا
لأن الجد ينزله الاخ فيعصب الاخت كما مر (قوله وحاصل ضرب ثلاثة الخ) أي
والذي يصل من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر (قوله للجدة ثلاثة) أي لأن لها
واحدا في ثلاثة بثلاثة وقوله للجد عشرة أي لأن له ثلث الباقي الذي هو خمسة عشر
وقوله وللأخت خمسة أي لأن لها ثلث الباقي وهو خمسة (قوله فللبنت الخ) أي
اذا أردت بيان العمل في المناسبة التي في هذه المسئلة فأقول لك لبنت الخ وقوله
فاعرضها على الثمانية عشر أي قابل بينهما وقوله مصحح الثانية بدل من ثمانية عشر
(قوله فتجد بينهما موافقة بالنصف) أي لأن للابوين نصفان وهو واحد وللثمانية
عشر نصفان وهو تسعة (قوله فاضرب نصف الثاني الخ) مرتب على محذوف وانما تدر
فرد كلا الى نصفه فاضرب الثانية الخ وقوله تسعة بدل من نصف وقوله تلخ أي
المناسبة وكذا يقال في قوله منها تصح (قوله فن له شيء الخ) هذا بيان لكيفية
قسمة الجماعة (قوله ثانيا) أي في زمن ثان وليس المراد موتا ثانيا لانها لم تمت
موتا أولا ثم ماتت موتا ثانيا ويصح أن يكون المراد موتا ثانيا بالنسبة لموت الميت
الاول (قوله فللام الخ) تفصيل لما قبله (قوله فاذا جعت الخ) أي لامتحان

أم اب وجد أبواب وأخت
شقيقة أولاب فأصلها ستة
للجدة سهم وللجد والاخت
الخمس الباقية بينهم ما على
ثلاثة لأن تسعة وتباين
وحاصل ضرب ثلاثة في ستة
ثمانية عشر منها تصح للجدة
ثلاثة وللجد عشرة وللأخت
خمس فلبنت الميتة من
الاولى اثنان فاعرضها على
الثمانية عشر مصحح الثانية
فتجد بينهما موافقة بالنصف
فاضرب نصف الثمانية عشر
تسعة في الاولى وهي ستة
قيل أربعة وخمسين ومنها
تصح المناسبة فن له شيء
من الاولى أخذه مضروبا
في تسعة وهي وفق الثانية
ومن له شيء من الثانية
أخذه مضروبا في واحد وهو
وفق سهام الميتة ثانيا فللام
من الاولى واحد في تسعة
بتسعة ولها من الثانية
بكونها جدة ثلاثة في واحد
بثلاثة فاجمعها لها يجمع لها
أثنا عشر وللأب من الاولى
واحد في تسعة بتسعة
وله من الثانية بكونه جدا
عشرة في واحد بعشرة

فيجمع له تسعة عشر وللبنت المتخلفة من الاولى اثنان في تسعة بثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضى صحة
كونها اختا خمسة في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلاثة وعشرون فاذا جعت اثنا عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرون
اجتمع أربعة وخمسون

صحة العمل في المناصفة (قوله فالعمل صحيح) تفريع على قوله وهو ما صححت
منه المسئلة (قوله فلو كان الميت الاول الخ) هذا محتمل زقوله فيما تقدم وهو رجل
مات الخ وقوله فلا يرث أى لانه من ذوى الارحام (قوله وكان في الثانية ارث بيت
المال أو الرد) أى ووجد في المسئلة الثانية ارث بيت المال أو الرد فللمجدة التي هي
أم أم السدس والاخت ان كانت لابوين النصف وان كانت لام السدس وما بقي
لبيت المال ان كان منتظماً أو للمجدة والاخت بالرد ان لم يكن منتظماً فيرد عليهم
بحسب انصباهم فاذا كان الباقي لبيت المال كانت المسئلة الثانية من ستة كالأولى
ولميت من الأولى سهمان فاذا عرضتهم على مسئلتها وهي ستة وجدت بينهما موافقة
بالنصف فتضرب نصف المسئلة الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الأولى ثمانية عشر
فللام من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولها بكونها جحدة من الثانية سهم في واحد
بواحد فيجتمع لها أربعة وللاب من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولا شيء له
في الثانية لانه من ذوى الارحام كما علمت وللميت من الأولى سهمان في ثلاثة
بستة ولها بوصف ككونها أختاً في الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة
فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لبيت المال وان كانت لام كان لها من الثانية واحد
في واحد بواحد ومن الأولى ثلاثة في اثنين بستة فيجتمع لها تسعة والباقي أربعة
لبيت المال واذا رد الباقي عليهم ما كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت
الاخت شقيقة لان الباقي بعد فرضهم ما يرد عليهم ما بحسب انصباهم ما وهي أربعة
فتجعل المسئلة من أربعة وسهام الميتة من الأولى اثنان فاذا عرضتهم على مسئلتها
وهي أربعة وجدت بينهم ما موافقة بالنصف فاضرب وفق الثانية وهو اثنان
في الأولى وهي ستة فيحصل اثنا عشر فللام واحد من الأولى في اثنين باثنين ولها
بكونها جحدة في الثانية واحد أيضاً في واحد بواحد فيجتمع لها ثلاثة وللميت
من الأولى اثنان في اثنين بأربعة ولها من الثانية بكونها أختاً شقيقة ثلاثة في واحد
بثلاثة فيجتمع لها تسعة وللاب من الأولى واحد في اثنين باثنين ولا شيء له من
الثانية وان كانت الاخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي بعد
فرض الجدة والاخت للام يرد عليهم ما بحسب فرضهم ما وهما اثنان فتجعل المسئلة
من اثنين وسهام الميتة من الأولى اثنان فاذا عرضتهم على مسئلتها وجدت هما
منقسمتين فتصح مما صححت منه الأولى بلا ضرب فللاب من الأولى واحد ولا شيء له
من الثانية ولللام من الأولى واحد أيضاً ولها من الثانية بوصف ككونها جحدة
كذلك فيجتمع لها اثنان وللميت من الأولى اثنان ولها من الثانية بكونها أختاً للام

وهي ما صححت منه المسئلة
فالعامل صحيح فلو كان الميت
الأول الذي خالف أبوين
واثنين أى كان الجد
في الثانية أباً وأم فلا يرث وكان
في الثانية ارث بيت المال
أولاً

واحد فيجتمع لها ثلاثة فتدبر (قوله على الخلاف المشهور في ذلك) أي حال كون ذلك كاشفا على الخلاف المشهور في توريت بيت المال أو الرد (قوله واحتمل الخ) مغطوف على قوله كان الجد في الثانية الخ (قوله فاختلف الحال الخ) أي لانه برث الاب في الثانية ان كان الميت الاول ذكرا ولا يرث في الثانية ان كان أنثى (قوله فلذلك) أي لاجل اختلاف الحال باعتبار ذكورة الميت وأنوثته (قوله أمير المؤمنين) فاعل والمؤمنون بدل منه ويحيى مفعول وأكرم بالثلاثة هو في الاصل اسم لعظيم البطن ثم جعل علما لابي يحيى (قوله بقوله) متعلق سأل وقوله هلاك هالك الخ مفعول القول ومعنى هالك مات ويستعمل في الكافر والمسلم قال تعالى ان امرء هالك لكن ينبغي التعبير الا ان بمات ميت مجازاة للعرف (قوله فقال يا أمير المؤمنين الخ) أي فقال يحيى يا أمير المؤمنين الخ وقوله الميت الخ على تقدير هرمة الاستفهام وقوله فظننته أي حدقه وفهمه وقوله فولاة القضاء أي قضاء البصرة كما يصرح به ما بعد (قوله وسبب سؤاله عن ذلك) أي المذكور من المسئلة المذكورة وقوله أنه الخ خبر المبتدأ وقوله البصرة مثلثة الباء والفتح أفصح والكثير في النسبة اليها بصرى بالفتح ويقال الكسر وأما الضم فلم يسمع كما نقله الاستاذ الحنفى عن المناوى ثلثا يلتبس بالنسبة الى بصرى بالشام فانها بالضم فقط والقياس أن النسبة الى بصرى مثلثة الباء كما قرر الاستاذ الحنفى في قراءته الشبائل ونقله عنه العلامة الاميرولم يبالوا باللبس انكالا على القرائن (قوله فاستحقه) أي عده حقيرا وقوله فانه الخ تعليل للعلة أعني لصغر سنه وقوله اذ ذاك أي وقت الاحضار وقوله فاحس يحيى بذلك أي فعلم يحيى باستحقار المؤمن له (قوله فان القصد) أي المقصود والمفعول عليه وقوله لا خلقى بفتح فسكون أي لا صورتي من صغرا أو كبر (قوله وكانوا يتحنون) أي يختبرون وقوله العمال جمع عامل وهو المتولى على عمل وقوله والقضاة والامراء عطف خاص على عام وقوله بالفرائض أي بمسائل الفرائض (قوله فقال ما تقول في أبوين الخ) لا يخفى أن المقول هنا غير المقول فيما سبق فلعل الشارح نقله في أحد الموضوعين بالمعنى (قوله عن الباقيين) أي اللذين صار احدا ووجدة واحدى البنين التي صارت أختا وقيل عنهم أي عن الباقيين (قوله استحقه مشايخها) أي علماؤها وقوله واستصغروا عطف سبب على مسبب (قوله فامتنوه) أي اختبروه وقوله فقالوا له الخ تفسير الامتحان وقوله كم سن القاضي أي عدد من السنين سن القاضي وقوله فقال سن عتاب الخ وكان سنه اذ ذاك احدي وعشرين سنة وأجابهم بذلك اشارة الى أنه وقع تولية مثله في السن

فاختلف الحال باعتبار ذكورة الميت الاول وأنوثته فلذلك لما سأل أمير المؤمنين المؤمنون عنها القاضي يحيى ابن أكرم رضى الله عنهم بقوله هالك هالك وخلف أبوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين عن الباقيين فقال يا أمير المؤمنين الميت الاول رجل أو امرأة فعرف المؤمنون قطبته فقال له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاة القضاء وسبب سؤاله عن ذلك انه لما أراد أن يولي قضاء البصرة أحضره فاستحقه لصغر سنه فانه كما حكى الحافظ عبد الغنى المقدسى رحمه الله كان اذ ذاك ابن احدي وعشرين سنة فاحس يحيى بذلك فقال يا أمير المؤمنين سألني فان القصد على لا خلقى وكانوا يتحنون العمال والقضاة والامراء بالفرائض فقال ما تقول في أبوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين عن الباقيين وقيل عنهم وعن زوج فأجاب بما سبق فولاة

فقال سن عن ابن أسيد بن يحيى ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فاذلك سميت بالمأمنية فينبغي أن يسأل عنها
 أن يفحص عن الميت الأول كما يفحص عنه (٣٠٣) يحيى بن أكرم لا اختلاف الحكم كما أسلفناه واعلم انك

لو علمت في المناسخة كل
 مسألة على حدتها بحيث
 لا تعاق لواحدة بأخرى
 لصح ولكن يطول ويفوت
 القصد من قسمة المسائل
 على حساب واحد (تمة)
 جميع ما تقدم اذ مات ميت
 فقط من ورثة الأول ولم يمكن
 الاختصار قبل العمل وهو
 حال من أحوال أربعة كما
 سبقت الإشارة اليها والحوال
 الثاني أن يموت أكثر من
 ميت سواء أكانوا كلهم
 من ورثة الأول أو كان فيهم
 من هو من ورثة ورثة
 الأول وفي ذلك أوجه
 عشرة ذكرتها في شرح
 الترتيب أشهرها وأعلىها
 أن تحصل جامعة لمسألة
 الميت الأول والثاني كما
 أسلفنا وأجعلها أولى
 بالنسبة للميت الثالث
 ومسألة الميت الثالث ثانية
 بالنسبة لها وانظر بينها وبين
 شهام الثالث من تلك
 الجامعة وحصل جامعة
 على ما يقتضيه الحال
 من انقسام وتوافق وتباين
 فان كان معاً رابع فاجعل

منه صلى الله عليه وسلم فلما أجابهم بذلك أسكتهم وقوله ابن أسيد بن يحيى الممزة وكسر
 السين) قوله مكة أي قضاءها (قوله فلذلك سميت الخ) أي فلاجل كون المأمون
 سأل عنها يحيى بن أكرم سميت الخ (قوله فينبغي الخ) تفرع على ما تقدم وقوله أن
 يسأل فاعمل فينبغي وقوله كما يفحص أي سأل وقوله لا اختلاف الحكم على قوله فينبغي
 الخ وقد علمت وجه اختلاف الحكم مما مر (قوله واعلم انك الخ) مجرد فائدة
 وغرضها الإشارة إلى أنه لا يتعين العمل بطريق المناسخة (قوله ولكن يطول)
 فيه نظر لأن الطول على عمل المناسخة بالطريق السابق أكثر ضرورة أنه يحصل
 المسائلان ثم الجامعة فكان الأولى أن يحذف ذلك كما يفيد كلام العلامة الأمير
 وقوله ويفوت القصد أي المقصود وقوله من قسمة الخ بيان للقصد بمعنى المقصود ووجه
 فوات القصد بذلك أنه تقسم كل مسألة على حساب مستقل (قوله تمة) أي الكلام
 المصنف لأنه اتخذ كرخال من أربعة قسم الشارح الكلام بذكر الثلاث حالات
 السابقة فقط أي لا أكثر والغارزة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب هذا هو
 المشهور وكتب بعضهم ان الفاء واقعة في جواب شرط مقدر وقط اسم فعل بمعنى
 انته والقد بران أردت الزيادة عن ميت واحد فأنته اه وفيه تكلف (قوله
 أكثر من ميت) أي ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله سواء كانوا كلهم) أي
 الميتين وقوله من ورثة الأول أي كما سيأتي في المثال الآتي عن شيخ الاسلام وقوله
 أو كان فيهم الخ لم يثل له (قوله وفي ذلك أوجه) أي وفي العمل في ذلك أوجه
 (قوله لا تحصل جامعة) أي بأن تجعل للميت الثاني مسألة وتنتظر شهامه من
 الأولى بعد تصحيحها وتعرضها على مسألة فان انقسمت كانت الجامعة ما صحت منه
 الأولى وان باينت فاضرب جميع الثانية في الأولى وان وافقت فاضرب وفق الثانية
 في الأولى وما حصل فيه ما فهو الجامعة (قوله والثاني) أي ومسألة الميت الثاني
 (قوله واجعلها أولى بالنسبة للميت الثالث) أي واجعل تلك الجامعة بمنزلة المسألة
 الأولى بالنسبة لمسألة الميت الثالث وقوله ومسألة الميت الثالث أي واجعل مسألة
 الميت الثالث وقوله ثانية أي بمنزلة الثانية (قوله وحصل جامعة على ما يقتضيه
 الحال أي جارية على ما يقتضيه الحال ثم بين تلك الحال بقوله من انقسام الخ
 ومعنى تحصل الجامعة حيث قد ملاحظ أن الجامعة ما صحت منه الأولى وان كان
 بالاضرب فاندفع قول بعضهم الأولى حذفه اذ مع الانقسام لا تحصل جامعة (قوله
 وهم جرا) هم في الاصل معناه أقبل لكن ليس ذلك مرادهم وانما المراد استمر

جامعة الثلاث أولى ومسألة الرابع ثانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهم جرا فبلغ منه خمسة المناسخة
 الجامعة لمسائل أو ثمانية الاموات

وجرا في الاصل مصدر جرحه اذا سحبه لم يكن ليس ذلك مراداهنا بل المراد استمرارا
فكناؤه قال واستمر على ذلك استمرارا وهو في الاصل أيضا لطلب والمراد منه الخبر
فالمعنى ويستمر ذلك في الميت السابع والثامن والتاسع وهكذا استمرارا الى
ملا نهاية له (قوله ولنمثل لذلك) أي لما ذكر من موت أكثر من واحد ولم
يمكن الاختصار قبل العمل (قوله مثاله في الاربعة) أي الاربعة أموات
فان الميت الاول في هذا المثال الزوج ثم الاب ثم الام ثم احدى البنتين (قوله
زوجة وأبوان وبنتان) أصلها من أربعة وعشرين وتعمل لسبعة وعشرين
فللزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية لكل أربعة وللبنتين الثلثان
سنة عشر لكل بنت ثمانية (قوله ثم مات الاب عن الباقي) أي الذي هو
زوجته التي كانت أما في الاولى وعبر عنها بأحد الأبوين وبناتها الثلثان كانتا
بنين في الاولى وأما زوجة الميت الاولى فلا ترث الاب لأنها زوجة ابنه وهي
أجنبية عنه وان أوههم كلام الشارح ودخلها في الباقي وقوله وأخ لأبوين أي وعن
أخ لأبوين وهذا لم يكن وارثا في الاولى مع انه عم الميت الاول لانه محجوب بالاب وعلم
من ذلك أن الورثة في الثانية زوجة وبنت ابن وأخ شقيق وهي من أربعة وعشرين
فللزوجة الثمن ثلاثة ولبنتي الابن الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ
الباقي خمسة (قوله ثم الام) أي ثم ماتت الام المعبر عنها في الاولى بأحد الأبوين
وقد صارت زوجة في الثانية وقوله عن الباقي أي الذي هو بنتا ابنتها فقط الثلثان
كانتا بنين في الاولى وصارتا بنتي ابن في الثانية وكذا في الثالثة وقوله وأم وعم
أي وعن أم وعم وهذا لم يكن وارثين في المسألتين السابقتين وعلم من ذلك ان
الورثة في الثالثة بنت ابن وأم وعم وهي من ستة بنتي الابن الثلثان أربعة وللأم
السدس واحد وللأم الباقي واحد (قوله ثم احدى البنتين) أي ثم ماتت احدى
البنتين اللتين صارتا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله عن زوج وهذا لم يكن
وارثا في المسائل الثلاث وقوله ومن بقي أي وهو أختها شقيقتها التي كانت بنتا
في الاولى وصارت بنت ابن في الثانية والثالثة وأما التي كانت زوجة في الاولى
وأما أم أم أم التي في قوله سابقا وأم وعم فمحجوبة بأما وأم أم أم المذكور
في قوله سابقا وأخ لأبوين فلا شيء له لاستغراق القروض التركة وأم أم أم أم
فن ذوى الارحام فعلم من ذلك أن الورثة في الرابعة زوج وأخت شقيقة وأم وأصلها
من ستة وتعمل للثمانية للزوج النصف ثلاثة وللأخت مثله وللأم الثلث اثنان
(قوله فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين) أي بالعول وأصلها أربعة وعشرون

ونمثل لذلك بمثال ذكره
الشيخ ذكره بارجة الله تعالى
في شرح الكفاية بقوله مثاله
في الاربعة زوجة وأبوان
وبنتان ثم مات الاب عن
البقي وأخ لأبوين ثم ماتت
الأم عن الباقي وأم وعم
ثم احدى البنتين عن زوج
ومن بقي فالمسألة الاولى
من سبعة وعشرين

لان فيها اثنا عشرة زوجة وسدس من الاولين ثم كبرها تقول لسبعة وعشرين كامر (قوله
 مات الاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها مات الاول والمراد به الاب
 لانه اول في قوله ثم مات الاب الخ لكن النسخ الاولى اولي (قوله فسألتهم من أربعة
 وعشرين) أي لان فيهم - ثم اوتدلين وسهام الميث الثاني الذي هو الاب من الاولى
 أربعة فاذا عرفت هذا على مسألتهم وجدت بينهم ما توافقا بالربع فذلك قال الشارح
 توافق حظه من الاولى بالربع أي توافق مسألتهم - فله من الاولى وهو أربعة
 بالربع فتضرب وفق الثانية وهو ستة في المسألة الاولى بعولها وهي سبعة
 وعشرون يحصل مائة واثنان وستون وهي الجامعة التي تصح منها المسألان فذلك
 قال الشارح فتصحان من مائة واثنين وستين (قوله ومن له شيء من الاولى ضرب
 في ستة) أي الذي هو وفق المسألة الثانية وقوله ومن له شيء من الثانية ففي واحد
 أي فهو مضروب في واحد وهو وفق سهام مورثه (قوله للزوجة ثمانية عشر)
 أي لان لها من الاولى ثلاثة في ستة ثمانية عشر وليس لها من الثانية
 لانها لا ترث فيها كامر (قوله وللأم سبعة وعشرون) أي لان لها من الاولى
 بوصف كونها أما أربعة في ستة بأربعة وعشرين ولها من الثانية بوصف كونها
 زوجة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجمع لها سبعة وعشرون ولكل بنت ستة
 وخمسون أي لان لكل بنت من الاولى ثمانية في ستة ثمانية وأربعين ولكل بنت
 بوصف كونها بنت ابن في الثانية ثمانية في واحد ثمانية فيجمع مع لها ستة
 وخمسون (قوله وللأخ خمسة) أي لان له من الثانية خمسة في واحد بخمسة
 ولا شيء له من الاولى (قوله ثم ماتت الأم) أي التي هي زوجة في الثانية وقوله
 فسألتهم من ستة أي لان فيها سدا وخمسة ستة وأما الثلثان فمخرجهم ما دخل
 في مخرج السدس وسهام الميث الثالث وهو الأم من الجامعة للمسألين الاولين
 سبعة وعشرون فاذا عرفت هذا على مسألتهم اوجدت بينهم ما توافقا بالثلث ولذلك قال
 الشارح توافق حظه الخ فتضرب وفق المسألة الثالثة وهو اثنان في جامعة الاولين
 وهي مائة واثنان وستون يحصل ثلاثمائة وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي
 تصح منها الثلث مسائل كما قاله الشارح (قوله فمن له شيء من الاولين) أي من
 جامعتهم - ما وقوله ضرب في اثنين أي الذين هما وفق المسألة الثالثة وقوله أو من
 الثالثة ففي تسعة أي ومن له شيء من الثالثة فهو مضروب في تسعة التي هي وفق
 سهام مورثه وهو الأم (قوله فالزوجة الاولى ستة وثلاثون) أي لان لها من
 الاولين ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل

مات الاول عن زوجة
 وبنتي ابن وأخ فسألتهم من
 أربعة وعشرين توافق حظه
 من الاولى بالربع فتصحان
 من مائة واثنين وستين
 فمن له شيء من الاولى ضرب
 في ستة أو من الثانية ففي
 واحد للزوجة ثمانية عشر
 وللأم سبعة وعشرون
 ولكل بنت ستة وخمسون
 وللأخ خمسة ثم ماتت الأم
 عن أم وبنتي ابن وعام
 فسألتهم من ستة توافق
 حظه من الاولين بالثلث
 فتصح الثلث من ثلاثمائة
 وأربعة وعشرين فمن له شيء
 من الاولين ضرب في اثنين
 أو من الثالثة ففي تسعة
 فالزوجة الاولى ستة
 وثلاثون

بنت مائة وثلاثون) أي لان لكل بنت من الاولين ستة وخمسين في اثنين بمائة
 واثنى عشر ولكل بنت من الثالثة بوصف كونها بنت ابن اثنان في تسعة بمائة
 عشر فيجتمع مع لكل بنت مائة وثلاثون (قوله والآخر عشرة) أي لان له من الاولين
 خمسة في اثنين بعشرة (قوله ولام الثالثة تسعة) أي ولام المائة الثالثة لان لها
 من الثالثة واحد في تسعة بتسعة وقوله ولعمها كذلك أي لان له واحدا
 في تسعة بتسعة (قوله ثم ماتت احدي البنيتين) أي اللتين مسارتا بنتي ابن
 في الثانية والثالثة وقوله وأم أي التي هي زوجة الميت الاول وقوله وأخت أي
 شقيقة وهي بنت الميت الاول (قوله فسألتها من ثمانية) أي بالعول لان أصلها
 ستة اذ فيها نصف لكل من الزوج والاخت وثلث للام وبين مخرجيهما اللتان
 فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة فهي أصل المسألة لكنهم أقول لثمانية
 وسهام الميت الرابع وهو احدي البنيتين من جامعة المسائل اثلاث مائة وثلاثون
 فاذا عرفت هذا على مسائلها وجدت بينهم ما توافقا بالنصف فنصف سهامها خمسة
 وعشرون ونصف الثمانية أربعة فذلك قال الشارح توافق حظها بالنصف فتضرب
 أربعة التي هي وفق المسألة الرابعة في جامعة المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة وأربعة
 وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة وتسعون وهي الجامعة التي تصح منها الرابع
 مسائل ولذلك قال الشارح فتصح الرابع الخ (قوله فن له شيء من الثلاث
 الاول) أي من جامعة وقوله ضرب في أربعة أي التي هي وفق الرابعة وقوله أو من
 الرابعة ففي خمسة وستين أي ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في خمسة وستين
 التي هي وفق سهام مورثه (قوله فللزوجة الاولى التي هي أم في الرابعة مائتان
 وأربعة وسبعون) أي لان لها من جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثين في أربعة
 بمائة وأربعة وأربعين ومن الرابعة بوصف كونها أما اثنين في خمسة وستين
 بمائة وثلاثين فيجتمع مع لها مائتان وأربعة وسبعون (قوله وللبنت الباقية
 سبعمائة وخمسة عشر) أي لان لها من جامعة الثلاث مسائل مائة وثلاثين
 في أربع مائة بخمسمائة وعشرين والرابعة بوصف كونها اختا شقيقة ثلاثة في خمسة
 وستين بمائة وخمسة وتسعين فيجتمع مع لها سبع مائة وخمسة عشر (قوله والآخر
 أربعون) أي لان له من جامعة المسائل الثلاث عشرة في أربعة بأربعين ولا شيء له
 من الرابعة (قوله ولام الثالثة) أي ولام المائة الثالثة وقوله ست وثلاثون أي
 لان لها من جامعة الثلاث تسعة في أربعة بست وثلاثين وقوله ولعمها كذلك
 أي ست وثلاثون لان له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة بست وثلاثين (قوله

ولكل بنت مائة وثلاثون
 والآخر عشرة ولام الثالثة
 تسعة ولعمها كذلك ثم
 ماتت احدي البنيتين عن
 زوج وأم وأخت فسألتها
 من ثمانية توافق حظها
 بالنصف فتصح الرابع
 من ألف ومائتين وستة
 وتسعين في له شيء من
 الثلاث الاول ضرب
 في أربعة أو من الرابعة ففي
 خمسة وستين فللزوجة
 الاولى التي هي أم في الرابعة
 مائتان وأربعة وسبعون
 وللبنت الباقية سبع مائة
 وخمسة عشر والآخر أربعون
 ولام الثالثة تسعة وثلاثون
 ولعمها كذلك

ولزوج الرابعة) أي ولزوج الميت الرابعة وقوله مائة وخمسة وتسعون أي لانه
 من الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين (قوله انتهى) أي
 كلام شيخ الإسلام زكريا (قوله والحالان) أي الباقيان من الاحوال الاربعة
 وقوله الثالث والرابع نعتان للماتين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أي
 فيها ما أعني في الميت الواحد وفي الأكثر (قوله ويسمى اختصار المسائل) أي
 لان الملاحظ فيه اختصار المسألة وان تبعه اختصار السهام (قوله وهو) أي
 اختصار المسائل وقوله منها أي من الانواع وقوله ان تقصر ورثة من بعد الاول أي
 من بعد الميت الاول (قوله بطلاق العسوة) أي بالعضوية المطلقة عن اشتراط
 الجهة المخصوصة كجهة البنوة أو الاخوة فلا يشترط الا اتفاق في جهة مخصوصة
 الا ترى أنهم ورونا من الميت الاول في مثال الشارح بجهة البنوة ومن بعده بجهة
 فلم يتفقوا في خصوص جهة من أول البطون الى آخرها وقد يتفقون في جهة
 مخصوصة كاخوة ماتوا واحدا بعد واحد حتى بقي منهم اثنان مثلا (قوله سواء كان
 معهم من يرث من الاول فقط بالفرض) أي كالزوجة في المثال الاول وقوله أم لا أي
 أم لم يكن معهم من يرث من الاول فقط بالفرض كالمثال الثاني الا في الشرح
 (قوله وعشرة بنين من غيرها) أي من غير تلك الزوجة لكن بشرط أن يكونوا
 كلهم من أم واحدة أو من عشرة أمهات وان اسمتهن وان كنهن أشقاء أو لا
 والاختلف الحكم كما هو ظاهر (قوله ماتوا كلهم) أي معظمهم بدليل قوله بعد
 حتى بقي مع الزوجة من الاول اثنان وقوله واحد بعد واحد أي مرتين وقوله من
 الاولاد الانسب من البنين لان الاولاد يشمل الاناث وان كان توهمناه ندفعها
 بالتعبير أولا بالبنين (قوله فيقدر كان الاول مات عن زوجة وابنين) أي للاختصار
 وأصل المسألة من ثمانية لكن انكسر الباقي على الابنين فضرب عددهما وهو
 اثنان في ثمانية بسبعة عشر ومنها تصح ولذلك قال الشارح فتصح بالاختصار الخ
 (قوله ولو ساكت طريق المناسخة) بأن تصح الاولى من ثمانية لانكسار الباقي
 بعد اثنين على عشرة فضرب في الثمانية بثمانين فيخص الميت الثاني من الاول
 سبعة ومسألته من تسعة لانها عدد رؤس ورثته الذين هم الاخوة وبين مسألته
 وسهامه ثمانين فيحتاج الى ضربها في الاولى فيحصل فهو الجامعة وتنتظر سهام الميت
 الثالث من تلك الجامعة وتجعل له مسألة وتعرض سهامه عليها وهكذا حتى تصح
 المناسخة الجامعة لكل (قوله لصحت من عدد كثير) وهو الفان وثمان مائة
 وستون وقوله رجعت بالاختصار لما ذكر أي لستة عشر لتوافق الانصاء بثلاث

ولزوج الرابعة مائة وخمسة
 وتسعون انتهى والحالان
 الثالث والرابع أن يموت
 بعد الاول ميت أو أكثر
 ويمكن الاختصار قبل العمل
 ويسمى اختصار المسائل
 وهو أنواع ذكرتها في شرحي
 الفارضية والترتيب منها
 أن تختصر ورثة من بعد
 الاول فبين بقي من ورثته من
 قبله ويرثون كلهم بطلاق
 العسوة سواء كان معهم
 من يرث من الاول فقط
 بالفرض أم لا كزوجة
 وعشرة بنين من غيرها ماتوا
 كلهم واحدا بعد واحد حتى
 بقي مع الزوجة من الاولاد
 اثنان فيقدر كان الاول
 مات عن زوجة وابنين فقط
 فتصح باختصاره من ستة
 عشر للزوجة اثنان ولكل
 ابن سبعة ولو ساكت
 طريق المناسخة لصحت من
 عدد كثير ثم رجعت
 بالاختصار لما ذكر

سدس عشر (قوله ولو خلف الاولاد) المناسب البنون (قوله فتصح من اثنين) أي
 اختصارا (قوله نبيه) غرضه به ذكر المقابل لقوله قبل العمل (قوله كذلك)
 لا حاجة اليه لانه أتى بالكاف في قوله كما يمكن الخ ولا حاجة الى قوله أيضا لذلك
 لكن كل منه ما للتوكيد (قوله وهو) أي اختصارا لاسهام وقوله ان يوجد أي
 ذوان يوجد لان الاختصار ليس هو عين الوجود وقوله في جميع الانصباء قيد
 سيأتي محترزه في كلامه (قوله كزوجة وابن وبنت منها) أي من تلك الزوجة
 وأصلها من ثمانية لان فيها اثنا عشر خرج ثمانية وتصح من أربعة وعشرين لان كسار
 الباقي وهو سبعة على عدد رؤس الابن والبنت وهو ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة
 في الثمانية بلغت ما ذكره الزوجة ثلاثة وللابن أربعة عشر وللبنات سبعة (قوله)
 توفيت البنت عن بقى وهما الخ) وهما اللذان من ثلاثة مخرج فرض الام والاممية الثانية
 من الاولى سبعة واذا عرضتها على مسائلها وجدت بينهما ما تبينا فتضرب ثلاثة
 عدد المسألة الثانية في أربعة وعشرين عدد الاولى يحصل اثنان وسبعون وهي
 الجامعة التي تصح منها المسألتان فنلشئ من الاولى أخذه مضر وباقى ثلاثة
 ومن لشيء من الثانية أخذه مضر وباقى سبعة فللزوجة من الاولى ثلاثة في ثلاثة
 بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها أما واحد في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة
 عشر وللابن من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين وله من الثانية بوصف
 كونه أختا اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة وخمسون ويمكن
 اختصارها الى ثمانية تسعة ويرجع كل نصيب الى ثمانية فيرجع نصيب الابن الى
 سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين (قوله فتصح المناسخة من اثنين وسبعين) أي
 حاصلة من ضرب الثانية في الاولى لان الاولى صحت من أربعة وعشرين والثانية
 من ثلاثة ونصيب الميت الثاني مابين مسألتيه فتضرب في الاولى يحصل ما ذكر
 (قوله للزوجة ستة عشر) أي لان لها من الاولى ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولها من
 الثانية بوصف كونها أما واحد في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة عشر وقوله وللابن
 ستة وخمسون أي لان له من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين وله من
 الثانية بوصف كونه أختا اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة وخمسون (قوله)
 والنصيبان مشتركان بالثمن) فمن نصيب الزوجة اثنان ومن نصيب الابن
 سبعة (قوله واذا اشتركت الانصباء كلها الانصباء منها الخ) هذا محترزه وقوله
 سابقة في جميع الانصباء (قوله من هذا) أي الاختصار بعد العمل (قوله)
 وما يتبعه) كتصحيح المسألة وتأصيلها والنسب بين السهام والورثة وبين الرؤس

ولو خلف الاولاد نقط من
 غير زوجة فساتوا كلهم
 واحد بعد واحد حتى بقي
 اثنان فكانت مات عن
 اثنين فقط فتصح من اثنين
 (نبيه) كما يمكن الاختصار
 قبل العمل كذلك يمكن
 الاختصار أيضا بعد العمل
 ويسمى اختصارا لاسهام وهو
 أن يوجد بعد تصحيح المسائل
 في جميع الانصباء اشتركا
 فترجع المسئلة وكل نصيب
 الى الوفق كزوجة وابن
 وبنت منها فبمعدل خمسة
 التركة توفيت البنت عن من
 بقى وهما أمها وأخوها فتصح
 المناسخة من اثنين وسبعين
 للزوجة ستة عشر والابن
 ستة وخمسون والنصيبان
 مشتركان بالثمن فترجع
 المسئلة الى ثمانية تسعة وكل
 نصيب الى ثمانية فيرجع
 نصيب الابن الى سبعة
 ونصيب الزوجة الى اثنين
 واذا اشتركت الانصباء
 كلها الانصباء منها فلا اختصار
 ومن أراد المزيد من هذا فعليه
 بكتنا شرح الترتيب والله
 أعلم ولما أتت في الكلام
 على الارث المحقق وما يتبعه

المثبتة كما في الحنفى (قوله بالتقدير والاحتياط) أى المتبسط به ما عطف الاحتياط
على التقدير من عطف السبب على المسبب وهو الارث بالتقدير والاحتياط (قوله
فبدأ منها بالحنفى) أى فبدأ من تلك الأنواع بأثر الحنفى فهو على تقدير مضاف لأن
الذى من أنواع الارث بالتقدير والاحتياط انما هو ارث الحنفى المشكك (قوله
فقال) عطف على بدأ

(باب ميراث الحنفى المشكك)

أى باب بيان ارث الحنفى المشكك فيراث بمعنى الارث وحكى الغزالي قولاً بأن الحنفى
لا ميراث له وبناء المعقباني في شرح الوانى على أنه خلق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله
تعالى انما قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلم يذكر الحنفى
وسبب الحنفية على ما قيل تساوى الابوين في الانزال لأنه قيل سبق الماء من
أحدهما بما يقتضى موافقته له في الذكر والأنثى وعلى هذا فتساوىهما
في الانزال يقتضى كونه حنفى ووقع السؤال عن الحالة التى يدخل عليها الجنة
فأجيب بأنه يرجع لنوعه في الواقع ان قلنا بأنه لا يخرج عن أحد النوعين وان قلنا
أنه خلق ثالث فهو مفوض للمشيئة وأما الحنفى فيكون على حاله وفي حاشية الحرشى
عن بعضهم أنه يدخل الجنة على أنه ذكر لكن لا يخفى أن الامر توقيفى أفاده
الحقق الامير (قوله والمفقود والمحل) فيه اشارة الى نقص في الترجمة وقد سبق
الكلام على نظير ذلك (قوله والحنفى) مأخوذ من الانحناء وألقه لتأنيث لفظه
وان كان معناه مذكراً باعتبار كونه شخصاً فمن ثم ذكر ضميره ووصفه وقوله
ولوا تضح بالانثوية والظاهر أنه كغيره يصح فيه ألف التأنيث المقصورة كجلى
ولا ينون وان تجرد من أل كما أفاده العلامة الامير (قوله وهو التثني والتكسر)
العطف فيه للتفسير والمراد التثني والتكسر في الكلام بأن يتكلم كالنساء
لا في الافعال بأن هزم معاطفه وان صدق بذلك ومن هذا المعنى المتخفف والمتخفف
لمن يشاء به النساء بحيث يثنى وتكسر في كلامه (قوله أو من قولهم الخ) أى
من مصدره على الاصح من أن الاشتقاق من المصادر لا من الافعال أو يقال الاخذ
يكون من المصادر وغيرها بخلاف الاشتقاق فيكون الاخذ أوسع باباً من الاشتقاق
وقوله خنت بكسر النون من باب تعب وقوله اذا اشتبه أمره أى تقول ذلك
اذا اشتبه حاله فلما اشتبه أمر الحنفى قيل له حنفى وان اتضح بعد ذلك بالذكورة
أو الانثوية باعتبار ما كان وقوله فلم يخلص طعمه أى لأنه لم يخلص طعمه فهو تمليل

شرع في الارث بالتقدير
والاحتياط وهو أنواع فبدأ
منها بالحنفى فقال *(باب
ميراث الحنفى المشكك)*
والمفقود والمحل والحنفى
مأخوذ من الانحناء وهو
التثني والتكسر أو من قولهم
خنت الطعام اذا اشتبه
أمره فلم يخلص طعمه

لما قبله (قوله وهو آدمي الخ) أي الخبيث هنا آدمي الخ والافهوي يكون في الابل
والبقرا لا آدمي واعلم أنه لا نزاع في جوارزه ولا في وجود غير المشكل منه وانما النزاع
في وجود المشكل منه فذهب الاكثرون الى وجوده وذهب الحسن البصري الى
عدم وجوده وقال القاضي اسماعيل لا بد من علامة تزيل الشك كاله والحق أنه
لم يصح عن الامام مالك فيه شيء بخلاف ما نحاكي عنه أنه قال هو ذكر تغلبا
لذا كورة فقد غلبت مع الانفصال كالف امرأة ورجله فانه يخاطب الجميع خطاب
الذكر تغلبا لئلا كورة مع الانفصال فأولى مع الاتصال (قوله أوله ثقبه الخ)
أو تنويعة فانحنى المشكل نوعان وقوله منهما أي من التي الرجل والمرأة (قوله
من شكل الامر) بفتح الكاف من باب تعدو في أخذه من شكل وقوله لأن
قياسه حينئذ شا كل كفا عدم من عدم فلا يظهر أنه من أشكل وقوله قال كلام
الشارح في بيان المادة المأخوذ هو منها ويستعمل شكل بمعنى قيد ومنه شكل
الكتاب اذا قيل منه بالاعراب لكن مصدره شكل لا شكول ويستعمل أشكل
بمعنى أزال أشكاله وخففاه ومنه أشكلت الكتاب أي أزلت أشكاله وخففاه
وقوله التمس راجع لهما (قوله مادام متكلا) بخلاف ما اذا انضح (قوله لا يكون
أبوا ولا أما الخ) أي في الغالب فلا ينافي مانس - ق في مص - مثله الملقوف فلو ولد نفسه
قال ج برث الاولاد ويرثونه بالا اعتبارين الا بودة والامومة وهما أسقاء قال بعضهم
وهل يرث من اولاد أولاده على أنه جد أو جدة لم أر نصا والظاهر ان يرثه - ما اذ
قال المحقق الامير بن عبد الله ذلك والظاهر اجراؤه على ما تقدم في ذي الجهتين على أن
الوجه الجزم بأنوثته ويحد حمل على الزنا فلا ولا داخوة لا م وقوله انه حمل من نفسه
شبهة ضعيفة بمنزلة قول المرأة ان فرجها شرب منيا من الحمام مثلا فليتأمل وليجرب
اه (قوله والكلام فيه) أي في الخبيث أي في أحكامه وقوله في مقامين أي باعتبار
المهم من مباحثه والافيه مباحث كثيرة مذ كورة في ختم الشيخ خليل الحكم
لا يتخلون النادر في النادر (قوله أحدهما) أي أحد المقامين وقوله فيما يتضح به
وما لا يتضح أي في بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح به منها وفي كلامه
حذف العائد المحرور لان التقدير وما لا يتضح به مع أنه لم يجز بما جاز به الموصول
ويمكن أن حذف أولا الجار ثم التضمير فلم يحذف وهو محرور (قوله وعمله
كتب الفقه) محصله أن ذا الثقبمة المقدمة يتضح بالانوثه بعد البلوغ بحبل أرحض
فان لم يحبل ولم يحض فان أخبر بيميله للنساء فذكر أو بيميله للرجال فأنثى أو بيميله لهما
فان غاب أحدهما فالحكم له وان استويا فهو باق على أشكاله ومن له اللتان

وهو آدمي له النال الزوج
والمرأة أوله ثقبه لا تشبه
واحدة منهما والمشكل
مأخوذ من شكل الامر
شكولا وأشكل التمس
والخبيثي مادام مشكلا
لا يكون أبوا ولا أما ولا جد
ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة
وهو منحصر في أدب -
جهات النسب - قوة والاخوة
والامومة والولاء والكلام
فيه في مقامين أحدهما فيما
يتضح به وما لا يتضح وبجمله
كتب الفقه

المتقدمتان فان أمتي بذ كره أو بال منه فقط فهو ذ كر وان حاض أو حبل أو أمتي
 أو بال من فرج النساء فأنثى وان بال منهن ما فان سبق من أحدهما فالحكم له
 والافقى ميسل للنساء أو للرجال أو لهما ما سبق في ذى الثقبه ولا يتضح بالذ كورة
 بنيات اللجيمه ولا يتضح بالانوثه بنهود الشديين ونزول الابن ولا دخل لعد الاضلاع
 في الاتضاع والامام أحمد يحكم بذ كورة من ثبتت لحيته وكذا الامام مالك ويزيد
 عليه بأنه يحكم بأنوثه من ثبت ثديه فان ثبتت لحيته وثدياه معافيه ومث كل مالم تظهر
 فيه علامة أخرى تقوى أحد العلامتين ويزيد على ذلك أبو حنيفة بأنه يحكم بالانوثه
 بظهور الابن ويحكم بالاتضاع بعد الاضلاع فان كانت أضلاع الجنب الأيسر ثمانية
 عشر ضلعا كاليمين حكم بأنوثته وان كانت سبعة عشر حكم بذ كورته لما اشتهر
 من أن حواء خلقت من ضلع آدم الايسر لكن قال أهل الشبريح باستواء الرجل
 والمرأة فيها ومن استدل بعد الاضلاع على بن أبي طالب رضى الله عنه فإنه رفع له
 رجل تزوج بابنة عمه وكانت خنثى فوقع على جارية فأحبلتها فأمر غلامه فقيرا
 بعد الاضلاع الخنثى فاذا هو رجل فزياد بنى الرجال وأعييل عدأضلاعه لعدم الجرم
 بأن الحمل منه والاف هو أقوى وحبله يقتضى القطع بالانوثه ويعد على الكل
 حتى لو حكم بذ كورته باحباله لامرأة ثم حبل هو أبطلنا الحكم الا قول وحكمنا
 بأنوثته ولذلك قيد قولهم اذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافا لم ينقل الحكم
 بمسألة لم تكن الثابتة أقوى كالبول فانه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان
 ضمه مقاوس مثل صلى الله عليه وسلم عنه نقال يورث بفتح الواو وتشديد الراء من
 حيث يبول وهما من قبيل الافتاء فلا ينافي قولهم قول من قضى فيه في الاسلام
 على بن أبي طالب وأما قول من حكم فيه في الجاهلية فعامر بن الظرب يفتح الظاء
 المسألة وكسر الراء المهملة كان يفرض له في كل مهموم ومشكل فلما سئل عنه
 قال حتى أنظر فوالله ما نزل بي مثل هذه منكم يامعشر العرب فبات ليلة ساهرا
 وكان له جارية ترعى غنمه يقال لها خبيلة فلما رأت قلعه قالت له ما عراك في ليلة
 هذه فقال لها ويحك وبلك دعى أمر اليس من شأنك ليس هذا رعى الغنم وقيل
 ان السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له
 انه مقام هؤلاء عنده أسرع في غنمك فقال لم تشك كل على حكومة قط مثل
 حكومتهم فقالت أخبرني لعل عندي مخرجا وكبرت عليه الكلام فأخبرها فقالت
 أتبع القضاء المبال أقعده فان بال من حيث يبول الذ كرهذ كر وان بال من حيث
 يبول الانثى فأنثى فخرج للناس حين أصبح فقضا بالذى أشارت عليه به وفيه عبرة

من حيث ان الحكمة قد يحرم الله تعالى على لسان من لا تظن عنده ومحبهم من
من هو مستعد لها وفيه اشارة الى ان القاضي او المفتي يترقب فيما لا يعلمه خلافا
لما فعله قضاة هذا الزمان وقته فان هذا جاحل يترقب في حادثة سئل عنها أربعين
يوما على ما قيل حكى أن بعض العلماء سئل في درسه عن مسألة فقال لا أدري
فقال له المسائل ان هذا ليس مكان الجهال فقال له المكان الذي يعلم أشياء
ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له اهم لمخصا من حاشيتي العلامتين
الحق والامير (قوله والثاني في ارثه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب فعند الشافعية
أنه بالفرض فقط في نحو أخ خنثى وبالتعصيب فقط في نحو ابن أخ خنثى وهو مافق
منهم اعند المالكية فيأخذ عندهم ثلاثة أرباع المال نحو أخ خنثى لانه على
تقدير الذكورة يستحق جميع المال بالتعصيب وعلى تقدير الانوثة يستحق
النصف بالفرض فيعطى نصف مجموعهما وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وقد ذكره)
أي الثاني (قوله وان لم يكن) أي يوجد وقوله في مستحق المال وهم الورثة ولذلك
بينهم الشارح بقوله من الورثة فهو بيان لمستحق المال وهو احتراز عن أرباب الديون
(قوله خنثى صحيح في الاشكال) المراد بكونه صحيحا في الاشكال أنه بين
الاشكال وظاهره بحيث أنه لم يتضح لا بذكورة ولا بانوثة فقوله بين الاشكال
تفسير لقوله صحيح ووضحه الشارح بقوله والمراد الخ (قوله فاقسم التركة) أشار
الشارح الى أن مفعول اقسام محذوف وقوله على الاقل هو مصادق بحالتين من
أحوال الخنثى الخمسة الآتية وهما الثاني والثالث أي كون أرثه بتقدير الذكورة
أكثر منه بتقدير الانوثة وعكسه وقوله ولكل من الورثة والخنثى متعلق بالاقل
وقوله ان وراث أي كل من الورثة والخنثى وقوله متفاضلا أي بأن كان أرثه بتقدير
الذكورة أكثر منه بتقدير الانوثة (قوله كابن خنثى مع ابن واضح) مسألة
الذكورة من اثنين ومسألة الانوثة من ثلاثة وبينهما ما تباين فتضرب احدهما
في الاخرى يحصل ستة وهي الجماعة للمسئلتين فتقسم على كل من المسألتين
فما خرج فهو جزء السهم فاذا قسمت الستة على مسألة الذكورة خرج لكل سهم
ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الذكورة واذا قسمت على مسألة الانوثة خرج لكل
سهم اثنان فهي جزء سهم مسألة الانوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل
من المسألتين في جزء سهمها ما فاقه علم نصيبه بتقدير الذكورة والانوثة فتعطيه أقل
النصيبين فلو واضح من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الانوثة
اثنان في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة لانها أقل النصيبين والخنثى من مسألة

والثاني في ارثه وارث من
معه وقد ذكره بقوله (وان
يكن في مستحق المال)
من الورثة (خنثى صحيح)
في الاشكال (بين) أي
طاهر (الاشكال) والمراد
كونه خنثى مشكلا باقيا
على اشكاله لم يتضح
بذكورة ولا بانوثة (فاقسم)
التركة بين الورثة والخنثى
(على) التقدير (الاقل)
لكل من الورثة والخنثى
ان وراث بتقدير الذكورة
والانوثة متفاضلا كابن
خنثى مع ابن واضح

الذ كورة واحد في ثلاثة ثلاثة ومن مسألة لاثنة واحد في اثنين باثنين فيعطى
 اثنين لانهما اقل النصيبين فيصير الموقوف واحد فان تبين ذ كورة الخنثى أخذه
 وان تبين أنوثته أخذه الواضح (قوله فالأقل الخ) الاظهر في الأعراب ان الأقل
 مبتدأ ونصيب الاثنى خبر وقوله للخنثى اما خبر ثان أو متعلق بمحذوف والتقدير
 يعطى للخنثى وقوله والواضح كوز الخنثى ذكر أي والا ضرر الواضح كوز الخنثى
 ذكر أو ان كان مقتضى سياق الشارح ان المعنى والأقل الواضح كوز الخنثى
 ذكر أي نصيبه باعتبار كونه ذكر أو ان كان في عبارته قلاقه ولو قال فالأقل للخنثى
 نصيبه باعتبار كونه أنثى وللواضح نصيبه باعتبار كونه ذكر أو ان كان أوضح
 (قوله فيعطى الخنثى الثالث) أي وهو اثنان من الجماعة وقوله والواضح النصف
 أي ويعطى الواضح النصف وهو ثلاثة من الجماعة وقوله ويوقف السدس أي وهو
 سهم فان اتضح الخنثى بالذ كورة أخذه وان اتضح بالانثى أخذه الواضح كما مر (قوله
 وكزوج الخ) مسألة الذ كورة من ستة بلا عول الزوج النصف ثلاثة وللأم
 الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي وهو واحد ومسألة الانثى من ثمانية بالعول
 فيعمل باثنين لا كمال النصف للشقيقة وبين المسألتين توافق بالنصف فيضرب
 نصف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهي الجماعة للمسألتين
 فادقسمتها على الستة التي هي مسألة الذ كورة خرج لكل سهم أربعة فهي جزء
 سهم مسألة الذ كورة وادقسمتها على الثمانية التي هي مسألة الانثى خرج لكل
 سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الانثى فالزوج من مسألة الذ كورة ثلاثة في أربعة
 باثنى عشر وله من مسألة الانثى ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة لاثنتي
 النصيبين وللأم من مسألة الذ كورة اثنان في أربعة بثمانية ولها من مسألة الانثى
 اثنان في ثلاثة بستة فتعطيها ستة لاثنتي النصيبين وللخنثى من مسألة الذ كورة
 واحد في أربعة بأربعة وله من مسألة الانثى ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى أربعة
 لاثنتي النصيبين ويوقف الخمسة الباقية فان اتضح الخنثى بالانثى أخذهما
 وان اتضح بالذ كورة ردهما للزوج ثلاثة تكمى بالنصف ورذا اثنان للام تكمى
 لثلاثها (قوله فالأضر في حق الخنثى ذ كورته) أي لان نصيبه على تقدير الذ كورة
 أربعة وعلى تقدير الانثى تسعة وقوله وفي حق الزوج والام أنوثته أي لان نصيب
 الزوج على تقدير الذ كورة اثنان عشر وعلى تقدير الانثى ستة (قوله واليقين) هو
 صادق بالأحوال الخمسة الانية فيه كون عطفه على الأقل من عطف العام على
 الخاص وبذلك التحقيق تعلم ما في جعل بعضهم العطف للتفسير (قوله أي المتيقن)

فالأقل نصيب الاثنى للخنثى
 والواضح كوز الخنثى
 ذكر فيعطى الخنثى الثلث
 والنصف ويوقف
 الواضح وكزوج وأم
 السدس وكزوج وأم
 وخنثى شقيق فالأضر
 في حق الخنثى ذ كورته
 وفي حق الزوج والام أنوثته
 (واليقين) أي المتيقن الذي
 لا شك فيه

فالمراد بالمد راسم المفعول وقوله الذي لاشك فيه صفة كاشفة للمتيقن أي بها
 اثباتهم أن المراد بالمتيقن ما يشمل ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق التردد
 (قوله وهو) أي المتيقن الذي لاشك فيه وقوله الأقل فيما سبق أي فيما إذا ورت
 بتقدير يرى الذكورة والانوثة متساوية لا بأن كان أثره بتقدير الذكورة أكثر
 أو العكس فهاتان حالتان أو العدم أن ورت بأحد هما فقط أي بالذكورة
 أو الانوثة فهاتان حالتان وكان عليه أن يقول أو المساوات لانهما من المتيقن فهي
 حالة فتمت الاحوال خمسة (قوله كولدعم خنثى مع معتق) فيه عامل كل بالأضرب لا ضرب
 في حق ولد المم الخنثى أنوثته لأن بنت المم لاشي لها والأضرب في حق المعتق ذكوره
 لأن المعتق متباخر عن ابن المم فلذلك قال السارح فلاشي له الخ (قوله وكزوج
 وأم الخ) هو على العكس مما قبله لأن الأضرب هنا في حق الخنثى ذكوره وفي حق
 غيره أنوثته ومسئلة الذكورة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
 ولولدى الأم الثلث اثنان ويسقط الخنثى لاب على تقدير الذكورة لانه عاصب
 وقد استغرقت الفروض التركة ومسئلة الانوثة من تسعة لانه يعال للخنثى على
 تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسألتين توافق بالثلث فإذا ضربت وفق
 احدهما في كامل الأخرى يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة للمسألتين فإذا قسمتها
 على الستة التي هي مسئلة الذكورة خرج جزء السهم ثلاثة وإذا قسمتها على
 التسعة التي هي مسئلة الانوثة خرج جزء السهم اثنان فالزوج ثلاثة من مسئلة
 الذكورة في ثلاثة بتسعة وله من مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى ستة
 لأنها أقل النصيبين وللأم واحد من مسئلة الذكورة في ثلاثة بثلاثة ولها واحد
 من مسئلة الانوثة في اثنين باثنين فيعطى الاثنين لانهما أقل النصيبين ولولدى
 الأم من مسئلة الذكورة اثنان في ثلاثة بستة ولهما من مسئلة الانوثة اثنان في اثنين
 بأربعة فيعطيان الأربعة وللخنثى من مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة ولاشي له
 من مسئلة الذكورة فتوقف هذه الستة فان انقض الخنثى بالانوثة أخذها وان انقض
 بالذكورة ردت للزوج ثلاثة وللأم واحد أو لولدها اثنين (قوله وخنثى لاب) أي أخ
 لاب فلو كان خنثى لام كانت المشتركة والغيبة قرابة الاب كما لم يعمد (قوله
 فلا يعطى شيأ في الحال) بخلاف ما إذا انقض بالانوثة فانه يعطى في المسأل وقوله
 لا احتمال ذكوره فهي الأضرب في حقه وقوله فيسقط الاستغراق الفروض
 أي لا استغراق الفروض التركة وهو عاصب يسقط حينئذ (قوله والأضرب في حق
 الزوج الخ) فهي العكس مما قبلها كما قدم وقوله لعولها عالة لقوله والأضرب الخ

وهو الأقل فيما سبق
 أو العدم أن ورت بأحدهما
 فقط كولدعم خنثى مع
 معتق فلاشي له بتقدير
 الانوثة ولا يعال المعتق شيأ
 لا احتمال ذكوره وكزوج
 وأم ولدى أم وخنثى لاب
 فلا يعال شيأ في الحال
 لا احتمال ذكوره فيسقط
 لا استغراق الفروض والأضرب
 في حق الزوج والأم ولدى
 الأم أنوثته له ولها

وقوله اذذاك وجوده مثلاً اسم الإشارة راجع للمذكور من الانوثة (قوله
واذا عامات الخ) راجع لمجموع ما تقدم لا بخصوص المسئلة التي قبله وقوله الى
الاتصاح أى بذكورة أو انوثة وقوله أو الصلح يتساو أو تفاضل أى اذالم يكن فيهم
محجور عليه والا فلا عبرة بالصلح المذكور (قوله ولا بد من جريان التواهب) أى
ولا بد لبراءة اللزمة من جريان التواهب بأن يهب بعضهم بعضاً (قوله ويعتقر الجهل
الخ) جواب عما يقال كيف يصح التواهب مع الجهل بالموهوب وشرطه العلم به
وقوله الضرورة أى لتقدير العلم بقدر الموهوب مادام على اشكاله فلم يتواهبوا
لم تقدّمهم القسمة شيئاً لانه لم يحصل بينهم ما يقتضى الملك (قوله وهذا كله) أى
ما تقدم من قوله فاقسم على الاول الخ وفرضه تقيم الاحوال المحسبة لئلا
عرفت ان هذه الحجة لداخلية في قوله واليقين فكان الاولى أن يدرجها في حل
المتن (قوله كولد أم) أى خنى فلا يختلف حاله بالذكورة والانوثة لان له
السدس على كل من الحالتين وقوله أو معتق أى خنى فلا يختلف حاله أيضاً
بذلك (قوله فالامر واضح) أى فالحكم وضع وهو أن ولداً لا يأخذ السدس
على كل من الحالتين وكذلك المعتق يأخذ المال على كل من الحالتين (قوله
نحظ الخ) وقع هنا اختلاف في نسخ المصنف فالنسخة التي شرح عليها الشارح
تحتفظ بحق القسمة المبين وفي نسخة تحتفظ بالقسمة واليدين وفي نسخة تحتفظ بالقسمة
والليدين لكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد من زيادة حق وحذف
الثناء ويصير هكذا تحتفظ بحق القسم واليدين (قوله جواب الامر) فهو محجوز
بحذف الالف على نسخة تحتفظ وبحذف الياء على نسخة تحتفظ (قوله بحق القسمة)
من اضافة الصفة للموصوف كما أشار اليه الشارح بقوله أى القسمة الحق أى
المطابقة للواقع وقوله المبين صفة للحق وقوله أى الواضح تفسير للمبين وقوله
الظاهر تفسير للواضح وعلم من ذلك ان المبين اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى
وضح وظهر (قوله فائدة) أى هذه فائدة أولى أخذ ما يأتي (قوله ما قلناه)
أى من ان كل ما يعامل بالآخر في حقه (قوله ومذهب الخنفية أنه يعامل الخ)
واذا اتضح بعد ذلك مما يفتضى خلاف الاضرة نقض الحكم الاول كما هو
مقتضى النواعيد وان قال بعضهم لم نجد نقضاً في ذلك (قوله فان كان الآخر
لاشئ الخ) أى كفى ولعمري خنى ومعتق فالآخر في حق الخنى لاشئ ولا احتمال
لانوثة ولا يوقف المال بل يعطى للميت واذا تبين كون الخنى ذكر انتقض
ذلك كما مر (قوله ومذهب المالكية له نصف نصبي ذكر وأتى) أى

اذذاك لتسعة واذا
عامت كلا من الخنى
ومن معه بالاضرة يوقف
المشكوك فيه الى الاتصاح
أو الصلح يتساو أو تفاضل
ولا بد من جريان التواهب
ويعتقر الجهل هنا للضرورة
وهذا كله اذا ورث
تقدري الذكورة والانوثة
مقتضى لا أو بأحد هما فقط
كما قد مر الإشارة لذلك فان
ورثهما متساوياً كولد
أم أو معتق فالامر واضح
وقوله (نحظ) جواب لامر
(بحق القسمة) أى القسمة
الحق و(المبـين) أى
الواضح الظاهر فائدة ما قلناه
هو الخنفية من مذهب
الشافعية ومذهب الخنفية
أنه يعامل الخنى وحده
بالآخر فان كان الآخر
لاشئ فلا يعطى شيئاً
ولا يوقف شيء ومذهب
المالكية له نصف نصبي
ذكر وأتى ان ورثهما
مفاضلاً

بأن تجمعهما كما سيأتي وتعطيه نصف مجموعهما وهذا ظاهر إذا كان الخنثى واحدا
 بخلاف ما إذا تعدد والضابط الكل أي أنه يعطى بمثل نسبة واحد هو أي الحالات
 فإن كانت حالاته أربعة فله ربع مجموع انصبائه التي له باعتبار حالاته
 لأن نسبة الواحد للأربعة ربع وهكذا قوله وإن ورث هـ مائة فاضلا أي
 كافي ولد خنثى وابن واضح وسيأتي بيان كيفية العمل في ذلك (قوله وإن ورث
 بأحدهما فقط) أي كافي ولد عم خنثى فإنه يرث بتمديد المذكورة فقط
 وقوله فله نصف نصيبه فيكون له في المثال المذكور النصف (قوله وإن ورث هـ مائة
 متساويا) أي كافي ولد أم خنثى فإن له السدس على كل من الحالتين وقوله
 فالأمر واضح أي الحكم ظاهر وهو أنه يأخذ على كلا الحالتين (قوله ومذهب
 الحنابلة أن لم يرج الخ) أي فذهبهم التفصيل وقوله فكالمالكية أي في أنه له
 نصيب مجموع نصيبه الخ وقوله فكالمشافعية أي في أنه يعمل كل من الورثة
 والخنثى بالأضر (قوله فائدة ثانية) أي هذه فائدة ثانية (قوله للخنثى خمسة
 أحوال) قد تقدم التنبيه على صدق كلام المصنف به (قوله كأبوين الخ) مسـ ثلثتهم
 من ستة اعتبارا بمخرج السدس الذي لكل من الأبوين وأما مخرج النصف فهو
 داخل في مخرج السدس فالأبوين السدسان اثنان ولابنت النصف ثلاثة ولولد الابن
 الخنثى السهم الباقي سواء قدرناه ذكرا أو أنثى لأنه إن كان ذكرا فله ما بقي بعد
 أقروض وهو هـ مائة واحد وإن كان أنثى فلهما السدس تسـ مائة الثلثين وهو
 هـ مائة واحد (قوله بتقدير الذكور أكثر) من أرثه بتقدير الأنثى (قوله
 كذبت الخ) مسألة الذكور من اثنين لأن فيه نصف ما بقي ومسئلة الأنثى
 من ستة لأن فيه سدس ما لبنت الابن تسـ مائة الثلثين وبين المسألتين تدخل فيكتفي
 بالأكثر فللبنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف الباقي وهو اثنان
 فإن اتضح بالذكورة أخذها وإن اتضح بالأنثى فلهما للعاصب إن كان والاردا
 عليهم ما يحسب فرضهم ما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا (قوله ثالثا
 عكسه) أي عكس نانيةا وهو أن يكون أرثه بتقدير الأنثى أكثر منه بتقدير
 الذكور (قوله كزوج الخ) مسألة الذكور من ستة بلا عول للزوج النصف
 ثلاثة والام الثلث اثنان والاب الباقي وهو واحد ومسئلة الأنثى من ثمانية
 بالعول لأنه يعمل للأخت للاب باثنين لا كمال النصف وبين المسألتين توافق
 بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهي
 الجامعة للمسألتين فإذا قسمتها على الستة يخرج جزء السهم أربعة وإذا قسمتها على

وإن ورث بأحدهما فقط فله
 نصف نصيبه وإن ورث
 هـ مائة متساويا فالأمر واضح
 ومذهب الحنابلة أن لم يرج
 اتضاحه فكالمالكية
 وإن رجي اتضاحه
 فكالمشافعية والله أعلم
 فائدة ثانية للخنثى خمسة
 أحوال أحدها يرث
 بتقدير الذكور والأنثى
 على السواء كأبوين وبنت
 وولد ابن خنثى نانيةا بتقدير
 الذكور أكثر كزوجة
 وولد ابن خنثى نانيةا
 عكسه كزوج وأم وولد ابن
 خنثى

الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فللزوج ثلاثة من مسألة الذكورة في أربعة بائني عشر
وله ثلاثة من مسألة الانوثة في ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة فقط وللأم اثنان من
مسألة الذكورة في أربعة بتمانية ولها اثنان من مسألة الانوثة في ثلاثة بتسعة فيعطى
السبعة فقط ولولد الاب اثني واحد من مسألة الذكورة في أربعة بأربعة وله ثلاثة
من مسألة الانوثة في ثلاثة بتسعة فيعطى الأربعة فقط وتوقف الخمسة الباقية
الى الاتصاح أو الصلح فان اتضح بالاثني أخذها أو بالذكورة رد ثلاثة للزوج
واثنان للأم (قوله بتقدير الذكورة فقط) أي دون تقدير الانوثة وقوله كولد أخ
خنثى) أي فانه بتقدير الذكورة يرث كونه ابن أخ وبتقدير الانوثة لا يرث
لانها من ذوات الارحام (قوله خامسها عكسه) أي عكس رابعها وهو انه يرث
بتقدير الانوثة فقط (قوله كزوج وشقيقة الخ) مسألة الذكورة من اثنين ومسألة
الانوثة من سبعة بالعول وبينهما تبان تضرب احدهما في الاخرى يحصل أربعة
عشر وهي الجامعة فاذا قسمتها على الاثنين يخرج جزء السهم سبعة واذا قسمتها على
السبعة يخرج جزء السهم اثنان فللزوج في مسألة الذكورة واحدة في سبعة
بسبعة وله في مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى السبعة فقط ويوقف له
واحد وهكذا يقال في الشقيقة ولولد الاب الخنثى في مسألة الانوثة واحد في اثنين
بائنين ولا شيء له في مسألة الذكورة فلا يعطى في الحال شيئا وتوقف الاثنان
فان اتضح بالانوثة أخذها أو بالذكورة رد واحد للزوج وواحد للشقيقة (قوله
فائدة ثالثة) أي هذه فائدة ثالثة ويضع أن يكون قوله فائدة مبتدأ وثالثة صفة
وقوله في حساب مسائل الخنا ما خبر وأل في الخنا للجنس المصادق بالواحد
والثمة بد (قوله أما على مذهبن) أي أما كيفيته على مذهبن معاشر الشافعية
وقوله فتصح الخ أي فتصح له مسئلتان مسألة الذكورة ومسألة لانوته (قوله
ثم تنظر بين المسألتين بالنسب الرابع) أي التي هي التباين والتوافق والتداخل
والتماثل وبمحت فيه بأن التماثل لا يمكن هنا إذ مسألة الذكورة مخالفة لمسألة
الانوثة ولا بد وأجيب بأنه يتأني في نحو ولد خنثى وبنت فان مسألة الذكورة
من ثلاثة عدد الرؤس ومسألة الانوثة من ثلاثة يخرج الثلثين وهما ثمانان (قوله
ويحصل أقل عدد الخ) أي بأن تضرب احدهما في الاخرى ان كانا متباينين أو تضرب
وفي احدهما في الاخرى ان كانا متوافقين أو تكتفي بالأكبر ان كانا متداخلين
أو تكتفي باحدهما ان كانا متمثلين (قوله بالتقديرين) أي تقديرى الذكورة
والانوثة (قوله فما كان فهو الجامعة) أي فما وجد فهو الجامعة للمسألتين (قوله

رابعها يرث بتقدير الذكورة
فقط كولد أخ خنثى خامسها
عكسه كزوج وشقيقة
ولولد أب خنثى والله أعلم
فائدة ثالثة في حساب
مسائل الخنا أما على
مذهبن فتصح المسألة بتقدير
ذكورة فقط وبتقدير
أنوثة فقط ثم تنظر بين
المسألتين بالنسب الرابع
وتحصل أقل عدد يتقسم على
كل من المسألتين بالتقديرين
فما كان فهو الجامعة

فأقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة) أى بالطريق الذى ذكرناه وهذا كما
 إذا كان الخنثى واحداً فإن تعدد فاجعل له مسائل بعدد أحوالهم ثم انظر بينها
 بالنسب الاربع وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها فما كان فهو الجامعة
 فأقسمها على كل من الخنثا وبقية الورثة بحسب تلك الاحوال وانظر أقل الانصاء
 لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح (قوله وأما على مذهب
 الحنفية) أى وأما كيفية حساب مسائل الخنثا على مذهب الحنفية فتصح
 المسألة على تقدير الاضرب فى حق الخنثى وحده الخ أى كفى ولد خنثى وابن واضح
 فتصح المسألة على تقدير الانوثة لأنها الاضرب فى حق الخنثى وحده وأعطه الثلث
 واحداً وأعط الابن الواضح الثلثين ولا وقف على مذهبهم (قوله وبقية الورثة
 الباقي) أى وأعط بقية الورثة الباقي (قوله فان كان لا يرث بتقدير الخ)
 أى كفى ولد عم خنثى فإنه لا يرث بتقدير الانوثة (قوله وأما على مذهب المالكية)
 أى وأما كيفية حساب مسائل الخنثا على مذهب المالكية (قوله فعلى مذهب
 أهل الاحوال) أى الذين يقولون بضرب الجامعة فى حالتى الخنثى أو أحوال
 الخنثا (قوله تحصل الجامعة كما علمت) أى بأن تصحح المسألة بتقدير كورثة
 فقط وتصحها أيضاً بتقدير أنوثته فقط ثم تظرب بين المسألتين بالنسب الاربع
 وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسألتين فما كان فهو الجامعة (قوله
 وتضربها فى عدد جالى الخنثى وهما حال الذكورة والانوثة وقوله أو أحوال الخنثا
 فان كانوا اثنين فأحوالهما أربعة وهى ذكورتهما وأنوثتهما وذكورة أكبرهما
 وأنوثة أصغرهما وبالعكس فى خنثيين وعاصب مسألة تذ كيرهما من اثنين
 ومسألة تأنيثهما من ثلاثة مخرج الثلثين ومسألة ذكورة الأكبر وأنوثة الأصغر
 من ثلاثة عدد الرؤس وكذلك مسئلة العكس فبين هذه المسائل الثلاثة التماثل
 فيكتفى باحداً هما وبين وبين مسألة تذ كيرهما تباين فتضرب ثلاثة فى اثنين ستة
 ثم تضرب الستة فى عدد الاحوال الاربعة بأربعة وعشرين ثم أقسمها على كل
 تقدير من الاحوال الاربعة فما اجتمع لكل أخذ ربه فاذا قسمتها باعتبار
 ذكورتهما حصل لكل اثنا عشر وباعتبار أنوثتهما حصل لكل ثمانية وباعتبار
 ذكورة الأكبر وأنوثة الأصغر حصل للأكبر ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه
 بعكسه فيجتمع لكل أربعة وأربعون يعطى ربهما وهو واحد وعشرون من الاربعة
 والعشرين اثنا عشر للعاصب (قوله فما اجتمع الخ) أى ثم تجمع ما لك كل شخص
 فى جميع الاحوال فما اجتمع الخ وقوله فأعطه من ذلك أى مما اجتمع ولو قال فأعطه منه

فأقسمها على كل من الخنثى
 وبقية الورثة وانظر أقل
 النصيبين لكل منهم فادفعه
 له وتوقف المشكوك فيه
 الى البيان أو الصلح وأما على
 مذهب الحنفية فتصح
 المسألة على تقدير الاضرب
 فى حق الخنثى وحده
 وأعطه الاضرب وبقية الورثة
 الباقي فان كان لا يرث
 بتقدير فلا يعطى شيئاً وأما
 على مذهب المالكية
 فعندهم خلاف فى كيفية
 العمل فعلى مذهب أهل
 الاحوال تحصل الجامعة
 كما علمت على مذهبنا
 وتضربها فى عدد جالى
 الخنثى أو أحوال الخنثا ثم
 تقسم على كل حالة فما اجتمع
 لكل شخص فأعطه من
 ذلك بمثل نسبة الواحد
 لحالات اثنين أو الخنثا

ففي ابن واضح وولد خنثى
بتقدير الذكور من اثنين
وبتقدير الانوثة من ثلاثة
والجامعة لهما ستة للمباينة
ففيها تصح عندنا فيعطى
المشكك اثنين والواضح
ثلاثة ويوقف سهمهم وعند
المساكية تضرب هذه
الستة في اثنين حالي
الخنثى فتصح من اثنين عشر
للخنثى بتقدير الذكور
ستة وبتقدير الانوثة أربعة
ومجموع الحصصتين عشرة
نصفها خمسة فهي له
والواضح بتقدير الذكور
الخنثى ستة وبتقدير انوثة
ثمانية ومجموع الحصصتين
أربعة عشر ونصفها سبعة
فهي له وأما عند الحنفية
فالخنثى الثلث والواضح
الثلثان فقس على ذلك والله
أعلم ولما أنهى الكلام
على الخنثى شرع في المفقود
فقال (وأحكم على المفقود)
إذا كان من جملة الورثة
(حكم الخنثى) أى حكمه
من معاملة الورثة
الحاضرين بالاضر في حقهم
من تقدير حياته وموته

الكان أنسب وقوله بمثل نسبة الواحد أي المواتى وقوله لحالات الخنثى أو الخنثانا
كان الانسب نسبا بانه أن يقول لحالي الخنثى أو أحوال الخنثانا والخطب سهل (قوله)
ففي ابن واضح وولد خنثى) هذا مثال للخنثى الواحد وقد علمت مثال الخنثيين (قوله)
بتقدير الذكور (الخ) أى فمساكينهم بتقدير الذكور كورة الخ (قوله والجامعة لهما
سبعة للمباينة) أى بين المسائلتين فتضرب أحدهما في الأخرى بستة وهي الجامعة
(قوله فيها تصح عندنا) أى في تلك الجامعة تصح مسألة الخنثى عندنا معاشر
الشافعية (قوله فيعطى المشكك اثنين) أى لأن له واحدا بتقدير الانوثة في اثنين
بأثنين وله واحد بتقدير الذكور في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له بالاضر
(قوله والواضح ثلاثة) أى ويعطى الواضح ثلاثة لأن له واحدا بتقدير الذكور
في ثلاثة بثلاثة وله اثنان بتقدير الانوثة في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة معاملة له
بالاضر (قوله ويوقف سهمهم) أى إلى البيان أو الصلح فان اتضح الخنثى بالذكور
أخذه أو بالانوثة أخذه الابن الواضح (قوله فتصح من اثنين عشر) فإذا قسمت
على مسألة الذكور كورة خرج جزء السهم ستة وإذا قسمت على مسألة الانوثة خرج جزء
السهم أربعة فاضرب مال الكل وارث من كل من المسائلتين في جزء سهمها واجمع
ما حصل له وأعطه منه بمثل نسبة الواحد المواتى للأحوال فذلك قال الشارح له
للخنثى الخ (قوله نصفها سبعة فهي له) قال ابن خروف حيث كان نصيب الذكر
الحق على علمهم هذا سبعة فنصيب الانثى ثلاثة ونصف فنصفهم الذى يستحقه
الخنثى خمسة ورابع وتكون القسمة حينئذ من اثنين عشر ورابع الاثنى عشر فقط
فقد غبنوه في ربع قال ومذهب أهل الحساب أنهم يجمعون مسألة التذكير بعد
تضعيفها ومسألة التأنيث بالتضعيف فمسألة التذكير هنا من اثنين فيضعفونها
أربعة ومسألة التأنيث ثلاثة ويجمعون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة
لأن كرمها أربعة أسباعها وللخنثى ثلاثة أسباعها قال وهذا اعتبار صحيح لا غبن
فيه على أحدها ورد ذلك إليه القرائى بأن المراد نصف نصيبه نفسه على أنه ذكر
ونصف نصيب نفسه على أنه أنثى لأن نصف نصيب الذكر والاثنى المقابلين له حتى
يرد البحث حتى قال بعضهم هو حد بر بالانكار (قوله وأما عند الحنفية الخ) أى
أما عندنا وعند المساكية فالحكم قد علمته وأما عند الحنفية الخ (قوله فالخنثى
الثالث الخ) أى لأنه يعامل الخنثى وحده بالاضر بخلاف غيره لكن ان تبين خلاف
ذلك نقض الحكم كالم (قوله ولما أنهى الكلام على الخنثى) أى على ارثه
وقوله شرع في المفقود أى شرع في ارثه وقوله فقال عطف على شرع (قوله وأحكم

على المفقود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح بقوله إذا كان من جملة الورثة
وأما إذا كان مورثاً فسيأتي حكمه في الفائدة الثانية والمفقود هو من غاب عن
وطنه وطالت غيبته وخبره وجهل حاله فلا يدري أي هو أو ميت وقوله حكمكم
الخنثى منصوب بترع الخافض كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمكم لكن التقدير
في الخنثى للذكورة والاثنية وفي المفقود للحياة والموت وقوله من معاملة الخ بيان لمثل
حكم الخنثى ويؤخذ منه أن المعنى واحكم على من مع المفقود كحكمك على من مع
الخنثى وهو معاملة ماتهم بالاضران كأن هناك أضر والافتقار يكون الإرث على حد سواء
فتأتي الأحوال الخمسة السابقة هنا (قوله ان ذكر الخ) أي ان كان ذكر الخ
والغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار إليه الشارح بقوله يعني الخ وقوله أو هو
بفتح الواو وسكون الهاء ليستقيم الوزن (قوله فن يرث بكل من التقديرين واتحد
أرثه يعطاه) كزوجة مع ابن حاضر وابن آخر مفقود فانها ترث بكل من تقدير
الحياة والموت واتحد أرثها لان نصيبها الثمن على كل حال (قوله ومن يختلف أرثه
يعطى الأقل) كأنهم مع آخر حاضر وآخر مفقود فانها يختلف أرثها إذا ترث بتقدير
الحياة السدس وبتقدير الموت الثلث (قوله ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى
شيئاً) كهم حاضر مع ابن مفقود وكبنت ابن مع بنتين وابن ابن مفقود فان الم لا يرث
بتقدير الحياة وبنت الابن لا ترث بتقدير الموت فلا يعطى كل منهم شيئاً (قوله
ويوقف المال) راجع لمن لا يرث في أحد التقديرين وقوله أو الباقي راجع لمن يختلف
أرثه ففيه نشر على تشويش الف وقوله حتى يظهر الحال بموته أو حياته أي إلى أن
يظهر الحال المصور بموته أو حياته فالبراءة للتصوير ويصح أن تكون له الولاية
من ملابس العام للنخاص وقوله أو يحكم قاض بموته اجتهد اعطف على قوله يظهر
الحال وقوله على ماسنينيه أي في الفائدة الثانية (قوله وهذا) أي معاملة الورثة
الحاضرين بالاضر في حقهم من تقدير حياته وموته (قوله بتقدير موته) أي لانه
الظاهر من حاله اذ لو كان حيالته اصل خبره غالباً وقوله في حق الجميع أي جميع
الورثة سواء كان الاضر في حقهم موته أو حياته وهكذا يقال فيما بعد (قوله فان ظهر
خلافه) أي كأن ظهر حياً بينة وقوله غيرنا الحكم فيمقتض الحكم الاول (قوله
قال الوفي) المسموع فتح الواو منه لكن قال بعضهم وجدته بضبط بعض الفضلاء
بضم الواو قال وهو من أئمة الحنابلة وان وقع في طبقات السبكي أنه من الشافعية
(قوله وبهذا المعنى) أي تقدير موته في حق الجميع (قوله الا أنه الخ) مستثنى
من تقدير الموت في حق الجميع فيقول بتقدير الموت في حق الجميع الآن كان المال

(ذكر اكان أو هو أنثى)
يعني سواء كان المفقود ذكراً
كان أو أنثى فن يرث بكل
من التقديرين واتحد أرثه
يعطاه ومن يختلف أرثه
يعطى الأقل ومن لا يرث
في أحد التقديرين لا يعطى
شيئاً ويوقف المال أو الباقي
حتى يظهر الحال بموته
أو حياته أو يحكم قاض بموته
اجتهد اعلی ماسنينيه وهذا
هو الصحيح من مذهبننا وهو
قول أبي يوسف والأولوى
وابن القاسم عـ من مالائ
وقول الامام أحمد ومقابل
الصحيح عندنا وجهان
أحدهما بتقدير موته في حق
الجميع فان ظهر خلافه
غيرنا الحكم قال الوفي
وبهذا المعنى قال محمد بن
الحسن الا أنه جعل القول
قول من المال في يده انتهى

والوجه الثاني تقدر حياته
في حق الجيـ مع فان ظهر
خلافه غيرنا الحكم وهل
يؤخذ من الحاضرين كقيل
على هـ ذين الوجهين
لاحتمال تغيير الحكم قال
الشيخ زكريا رحمه الله فيه
خلاف ذكره في البسيط
وقال أيضا واعلم أنه اذا كان
الموقوف بين الحاضرين
لاحق للمفقود فيه على كل
تقدير جاز أن يصطلح
الحاضرون عليه كما نقله
السبكي عن أبي منصور
انتهى (فائدة) كيفية
حساب المفقود أن تعمل
لكل حال من حالتيه مسألة
وتحصل أقل عدد ينقسم
على كل من المسألتين فابالغ
ففيه تصح فاقسمه على كل
تقدير يظهر الأقل فيه عطاء
كل وارث ويوقف المشكوك
فيه كما سبق مسألة زوج
حاضر وأختان لاب
حاضران وأخ لاب مفقود
فبتقدير موت الأخ تكون
المسألة من سبعة بالعول
وبتقدير حياته أصلها من
اثنتين وتصح من ثمانية

في بد واحد منهم فالقول قوله في حياته أو موفته لترجحه بالبد (قوله تقدر حياته) أي
لأنها الأصل (قوله وهل يؤخذ الخ) المراد بأخذه طابعه ولعل الأرجح أخذ الكفيل
كما قاله الأستاذ الحنفى (قوله لاحتمال تغيير الحكم) أي مع أنه قد يتلف المال
فيه عذر وموله المستعق (قوله فيه خلاف) أي في جواب الاستفتاء خلاف
(قوله وقال) أي الشيخ زكريا (قوله اذا كان الموقوف بين الحاضرين الخ) أي
كما في أخ لاب مفقود وأخ شقيق وجد حاضرين كما سيأتي قريبا (قوله فائدة)
أي هذه فائدة أولى أخذنا مما يأتي (قوله كيفية حساب المفقود) أي كيفية
حساب مسألتيه وقوله أن تعمل لكل حال من حاله أي حال موته وحياته وقوله
وتحصل أقل عدد الخ أي بأن تضرب مسألة الحياة في مسألة الموت أن تباينا
أو وفق أحدهما في كمال الأخرى أن توافقا وقوله فابالغ فيه تصح أي المسألة
الجامعة وقوله فاقسمه على كل تقدير أي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير
حياته أو موته أو على كل مسألة ذات تقدير وشيأتي توضيح ذلك في المسائل الاشتية
(قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله زوج حاضر الخ) حاصل العمل في هذه المسألة
أن تقول مسألة الموت من سبعة بالعول للزوج ثلاثة وللأختين أربعة لكل
واحدة اثنان ومسألة الحياة تصح من ثمانية للزوج أربعة وللأختين اثنان ولكل
أخت واحد وبين المسألتين تباين فتضرب أحدهما في الأخرى يحصل ستة
وخسون وهي الجامعة فإذا قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة خرج جزء المنهم
ثمانية وإذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية خرج جزء المنهم سبعة ومن له
شيء من إحدى المسألتين أخذه مضر وبافي جزء سهمها وباعمل بالأخرى فالزوج من
مسألة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة
بثمانية وعشرين فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالأخرى ولكل من الأختين من
مسألة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهم في مسألة الموت اثنان في ثمانية
بسبعة عشر فيعطى كل منهم سبعة معاملة له بالأخرى ويوقف الباقي وهو ثمانية عشر
إلى البيان فان ظهر ميتا فالباقي للأختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان للزوج
منه أربعة وللأختين أربعة عشر كما ذكره الشارح (قوله تكون المسألة من سبعة
بالعول) أي لأن أصلها من ستة فان فيها نصفه وثلثين وبين مخرجيهما تباين
فيضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر بسبعة للزوج النصف الثلاثة فيعادل
بواحد لكمال الثلثين للأختين (قوله أصلها من اثنتين) أي لأن فيها نصفها ومخرج
اثنان يبقى واحد بعد اخراج نصف الزوج على الأخ وللأختين بأربعة رؤس

والمسألة ثلثان متباينتان
ومسطحهما ستة وخمسون
فهى الجامعة فالأضر
فى حق الزوج موت الأخ
فله أربعة وعشرون من
ضرب ثلاثة فى ثمانية
والأضر فى حق الاختين
حياته فكل منهما سبعة
من ضرب واحد فى سبعة
فمجموع ما أخذوه ثمانية
وثلاثون ويوقف ثمانية
عشر بين الزوج والاختين
والأخ المفقود فان ظهر ميتا
فع الزوج حقه وجميع
الموقوف للاختين وان ظهر
حييا كان للزوج منه أربعة
والأخ أربعة عشر مسألة
أخ لأب مفة وود وأخ شقيق
وبعد حاضران فان كان الأخ
لأب حيا فللبعد الثلث
والأخ الشقيق الثلثان لانها
من مسائل المعادة فهى من
ثلاثة وان كان ميتا فالأب
بينهما بالسوية فتكون من
اثنين فيقدر فى حق الجدة
حياته وفى حق الأخ موته

فتضرب أربعة فى اثنين بثمانية ومنها تصح وبذلك قال السارح وتصح من ثمانية
(قوله والمسائلتان متباينتان) أى مسألة الحياة ومسألة الموت متباينتان لان بين
سبعة وثمانية تبانيا (قوله ومسطحهما) أى حاصل ضرب احدهما فى الأخرى (قوله
فهى الجامعة) فتقسم على مسألة الموت وهى سبعة يخرج جزءه منها ثمانية
وتقسم على مسألة الحياة وهى ثمانية يخرج جزءه منها سبعة ومن له شىء من
احدى المسألتين أخذه مضر وباقى جزءه منها ويعامل كل بالأضر كما قدم (قوله
فالأضر فى حق الزوج موت الأخ) أى لا رله فى مسألة الحياة أربعة فى سبعة بثمانية
وعشرين وله فى مسألة الموت ثلاثة فى ثمانية بأربعة وعشرين فالأضر فى حقه
تقدير الموت فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالأضر (قوله من ضرب ثلاثة) أى
اتى هى حصته من مسألة الموت وقوله فى ثمانية أى التى هى جزء السهم من مسألة
الموت (قوله والأضر فى حق الاختين حياته) أى لان لكل منهما من مسألة الحياة
واحد فى سبعة بسبعة ولكل منهما من مسألة الموت اثنين فى ثمانية بسبعة عشر
فيعطى كل منهما سبعة معاملة لكل منهما بالأضر (قوله من ضرب واحد) أى الذى
هو لكل منهما من مسألة الحياة وقوله فى سبعة أى التى هى جزء السهم (قوله
فع الزوج حقه) أى لان معه أربعة وعشرين وهى نصف عائل وقوله وجميع
الموقوف للاختين أى لا كمال الثلثين (قوله كان للزوج منه أربعة) أى لا كمال
نصفه من غير عول وقوله وللأخ أربعة عشر فكون له مثل الاختين بطريق
التعصيب (قوله مسألة) أى هذه مسألة (قوله أخ لأب مفقود الخ) حاصل العمل
فى هذه المسألة أن تقول مسألة الحياة من ثلاثة للجد الثالث واحد والأخ الشقيق
الثلثان لانهم من مسائل المعادة ومسألة الموت من اثنين للجد واحد وللشقيق واحد
وبين المسألتين تبان فتضرب احدهما فى الأخرى يحصل ستة وهى الجامعة
فاذا قسمتها على ثلاثة وهى مسألة الحياة خرج جزء السهم اثنين واذا قسمتها على
اثنين وهى مسألة الموت خرج جزء السهم ثلاثة فن له شىء من احدى المسألتين
أخذه مضر وباقى جزءه منها ويعامل كل بالأضر فللبعد من مسألة الحياة واحد
فى اثنين باثنين وله من مسألة الموت واحد فى ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له
بالأضر وللشقيق من مسألة الحياة اثنين فى اثنين بأربعة وله من مسألة الموت واحد
فى ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضر ويوقف سهم الى البيان ويجوز الصلح
فيه قبل ظهور الحال لانه لاحق للمفقود فيه (قوله لانها من مسائل المعادة) أى
التي يعد فيها الاشقاء الاخوة للأب على الجد (قوله فيقدر فى حق الجدة حياته) أى

فيها الاخر في حقه وقوله وفي حق الاخ فوته أي لانها الاخر في حقه (قوله
 في الجامة سنة للمباينة) أي بين مسألة الحياة ومسألة الموت فتضرب احداها
 في الاخرى يصل سنة فهي الجامة (قوله للجدان) أي لان له واحدا في اثنين
 باثنين في مسألة الحياة لانها الاخر في حقه وقوله وللشقيق ثلاثة أي لانه واحد
 في ثلاثة بثلاثة في مسألة الموت لانه الاخر في حقه (قوله ويوقف سهم الخ) فان ظهر
 الاخ للاب حيا فاسهم للشقيق وان ظهر ميتا فهو للجد فعلى كل من الحالين لاشي
 لامة وقوله في (قوله فلاخ والجد أن يصلح) أي اذا لم يظهر الحال (قوله فيما نقله) أي
 السبكي كما يعلم من عبارته السابقة وفي بعض النسخ كما تقدم نقله وهو اظهر (قوله
 فائدة) أي هذه فائدة ثانية (قوله ما تقدم) أي من أنه يعامل من معه بالاضر من
 حياته أو موته وكيفية حسابه كما سبق (قوله أو حكم قاض الخ) ويرثه من كان
 موجودا حين الحكم بالامانع لا من مات قبل ولو بالحظ ولا من زال عنه المانع بعده
 ولو بالحظ أيضا وهذا حيث حكم بالموت الا ان كان حكم به في زمن مضى فالعبرة
 بمن كان موجودا في ذلك الزمن بالامانع ولو مات قبل صدور الحكم (قوله والمشهور
 عندنا الخ) هذا والمعتد عندنا ماشر الشافعية فالمدار على مضى مدة يغلب على
 الظن أنه لا يعيش اليها (قوله وهذا والمشهور عن مالك) الرجح عنده أن العبرة
 بمدة التعمير وهي سبعون على المرح وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا
 في مفقود غير القتال وأما مفقود القتال فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته
 بمجرد انفصال الصفين حيث لم يوجد ويضرب القضاة له مدة من غير تحديد بالمدة
 المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء وان كان القتال بين المشركين
 والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال أسره وحل الاحتياج لكم بموته حيث
 لم يمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يحج لحكم ماكم بل يورث ماله من
 غير حكم أفاده العلامة الامير (قوله وقيل تقدر الخ) هذا مقابل المشهور السابق وهو
 ضعيف عندنا معتد عند المالكية (قوله فيه) أي في تقدير المدة (قوله ثمانين) هو
 وما بعد بيان لا أقوال الثلاثة (قوله بتقدير) أي تلك المدة (قوله ومهما قيل به الخ)
 أي وأي مدة قيل بها فهي معتبرة من ولادته فالضمير في به عائدا على مهمما من المدة
 بيان لهما (قوله بأن كان الخ) تصويرا لكونه يرجي رجوعه والاظهر أن الباء
 للسببية (قوله أو نزها) هي البعد عن الاكدار وان شراح الصدر بمشاهدة المياه
 والخضرة والامور الغريبة وفي القاموس ان استعمالها في الخروج للبساتين ونحوه

على سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة أو نزدة فيوقف ماله وينتظر به تمام تسعين

خطأ والحق صحتهم كما قاله بعضهم فإن ذلك بعد دعيا يكدر أفاده العلامة الأمير
 (قوله بأن كان الخ) هو نظير مامر (قوله أو قالوا عدوا) المناسب أو في قتال
 عدو ويكون معطوفا على في سفينة (قوله أو خرج) عطوف على كان الخ (قوله
 فاذا مضى أربع سنين) أي من وقته وقوله حينئذ أي حين اذ مضى أربع سنين
 (قوله على المفقود) أي على أرثه أي أرث من معه (قوله شرع في الحمل) أي في أرثه
 أي أرث من معه (قوله فقال) عطوف على شرع (قوله وهكذا) أي وحكم
 المفقود أي من معه من الورثة من معاملتهم بالأضر في حقهم وقوله يحكم جل الخ أي
 من معه من الورثة من معاملتهم بالأضر في حقهم ولما كان ظاهر كلام المصنف
 أن الموقوف له صاحبات الحمل لا نفوس الحمل وليس مراداً قدر الشارح المضاف
 في كلامه (قوله الذي يرث أو يحجب) نعت للحمل وخرج به الحمل الذي
 لا يرث ولا يحجب بكل تقدير كحل أم الميت مع وجود ابن له فإنه لا يرث ولا يحجب
 بكل تقدير (قوله ولو ببعض التقادير) أي سواء كان أرثه أو حجبته بكل
 التقادير أو ببعض التقادير فيقال الأول حمل زوجة الميت بالنسبة للاخوة لأم
 فإنه يرث ويحجب بكل التقادير ومثال الثاني حمل زوجة أبي الميت مع زوج وأم
 واخوة لأم فإن قدر ذكرها أسقط لاستغراق اقروض التركة مع كونه أخا لأم
 وإن قدر أنثى أعيل له بالنصف وحمل زوجة الميت بالنسبة لأم مثلاً فإن قدر ذكرها
 حجب الأم وإن قدر أنثى لم يحجب (قوله فيعامل الورثة الخ) تفريع على قوله وهكذا
 حكم ذوات الحمل لأن المعنى وهكذا حكم من مع حل ذوات الحمل كما مر التنبيه
 عليه (قوله بالأضر) أي إن كان أضر وقد لا يكون أضر كما في من لا يختلف
 نصيبه كالزوجة مع الفرع الوارث فإن لها الثمن قدر الحمل ذكرها أو أنثى من غير
 أوتة تداء (قوله من وجوده الخ) بيان مشوب بتبعض (قوله رذ كورته
 وأنثته) هذا التعميم والذي بعده يناسبه أن طرف الوجود من التعميم الأول
 (قوله كله) فلو انفصل بعضه لم يكن قلوبات بعد انفصال بعضه لم يرث وقوله حيا
 فلو انفصل ميتاً لم يرث وقوله حياة مستقرة فلو انفصل حياً غير مستقرة لم يرث
 وهذا وما قبله غير محتاج اليه ما في وقف المشكوك فيه بل في أرث الحمل والسياق
 في الأول لا في الثاني فتبصر (قوله أو بيان الحال) المراد به ظهور أن لا حمل
 كان ظهراً ما به انقضاء انفس فغاب ما قبله فلذلك صح عطفه عليه بأو (قوله
 فذلك) أي لا حل أن الورثة الموجودين يعاملون بالأضر (قوله فابن عمك) أشار إلى
 أن كلام المصنف فيه حذف المفعول (قوله إن لم يصبروا وطلبوا) فإن صبروا

وإذا كان لا يرجي رجوعه
 بأن كان الغالب على سفره
 الهلاك كما إذا كان في سفينة
 فانه كسرت أو قالوا عدوا
 ولم يعلم من هلك من نجا
 أو خرج من بين أهله ففقد
 فاذا مضى أربع سنين قسم
 ماله بين ورثته حينئذ والله
 أعلم ولما انتهى الكلام على
 المفقود شرع في الحمل فقال
 (وهكذا حكم) حمل
 (ذوات) أي صاحبات
 (الحمل) الذي يرث أو يحجب
 ولو ببعض التقادير فمعامل
 الورثة الموجودون بالأضر
 من وجوده وعنده
 وذكوره ونوثة
 وانفراده وتده ويوقف
 المشكوك فيه إلى الوضع
 للحمل كله حياة
 مستقرة أو بيان الحيات
 فذلك قال المصنف رحمه
 الله تعالى (فابن) عمك
 في القسم بين الورثة
 الموجودين إن لم يصبروا
 وطلبوا

أرطاب بعضهم القسمة قبل الوضع (على اليقين والاقول) فن يجيب ولو به بعض التقادير لا يعطى شيئاً ومن لا يختلف نصيبه دفع إليه ومن يختلف نصيبه (٣٥) وهو مذكور على الأقل وان كان غير مقدراً فلا يعطى شيئاً فعلى

هذا لا يعطى أخوال الجمل شيئاً لأنه لا ضبط لعدد الجمل عندنا على الأصح وقيل يقدر أربعة ويعامل بقيمة الورثة بالأضربة تقدر الأربعة ذكوراً أو اثناً وهو قول أبي حنيفة وأشهب رحمهم الله تعالى ورجحه بعض المالكية رحمهم الله تعالى ومن العلماء من يقدر الجمل اثنين ويعامل الورثة بالأضربة تقدر الذكورة فيهما أو أحدهما أو الاثنين وهو مذهب الحنابلة ومحمد والشافعية رحمهم الله تعالى ومن العلماء من يقدر الجمل واحداً لأنه الغالب ويعامل الورثة بالأضربة تقدر ذكورة وأثنى وهو قول الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ الكفيل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المتمد عندنا وقال الفقهاء رحمهم الله تعالى توقف القسمة إلى الوضع

أول مطالب القسمة آخر قسمة التركة إلى وضع الجمل وقوله أو بعضهم عطف على الضمير في لم يصبروا وطلبوا من غير فاصل وهو جائز عند ابن مالك (قوله على اليقين) أي المتيقن وهو عدم الاعطاء بالنسبة لمن يجيب ولو به بعض التقادير ودفع النصيب الذي لا يختلف بالنسبة لمن لا يختلف نصيبه وأقل النصيبين بالنسبة لمن يختلف نصيبه فمطاف الأقل عليه من عطف الخصاص على العام (قوله فن يجيب ولو به بعض التقادير) أي كهم مع حمل زوجة الميت وقوله ولا يختلف نصيبه أي كزوجته مع الفرع الوارث فانه الثمن على كل تقدير وقوله ومن نصيبه وهو مقدراً والحال انه مقدراً كالأول الحامل فانه ان كان الجمل مقدراً كان لها الثلث وان كان متعدداً كان لها السدس (قوله وان كان غير مقدراً) أي كافي أخ الجمل (قوله فعلى هذا) أي قوله وان كان غير مقدراً الخ (قوله لأنه لا ضبط لعدد الجمل) ولذلك حكى ان امرأة ولدت أربعة بنين ولدها كل واحد منهم مثل الأصبع فكبروا وركبوا الخيل خلف أبيهم وحكى أيضاً أن الإمام الشافعي قال جالست شيخاً لا يستفيد منه فدخل عليه خمسة كهول قبلوا ما بين عينيه ودخلوا الخباء ثم دخل خمسة شبان ثم خمسة دونهم ثم خمسة حدان وفعلوا كذلك فمثل الشيخ عنهم فأخبرناهم أولاده وان كل خمسة توأثم (قوله وقيل الخ) مقابل الأصح (قوله ومن العلماء الخ) انما لم يقل وقيل الخ كما قال فيما قبله لأن هذا القول ليس في مذهبنا معاشراً الشافعية ولو قال ما ذكرناه من ان هذا القول في مذهبنا ويكون مقابلاً للأصح (قوله ويؤخذ هذا كقيل) أي لا احتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه بأن يظهر أن نؤمنه والظاهر ان هذا جار على جميع الأقوال بالتقدير (قوله إلى الوضع مطلقاً) أي اختلف نصيب بعض الورثة أولاً سواء قلنا أنه لا ضبط له أو له ضبط (قوله الغرة) هي أمة أو عبد يساوي كل منهم عشرة دية أمه وانما ورثت عنه لأنه لا يقدر انهاد خات في ما كنه ثم مات عنها (قوله وكأنه) أي الجمل وقوله لذلك أي لاه وقوف وقوله أيضاً أي كأنه كعدم بالنسبة للموقوف فيما اذا وضع ميتاً بدون حناية فاندفع بذلك قول بعضهم الأول حذفه لأنه عين قوله أولاً وكأن الجمل لم يكن (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله لا يخفى الحكم) فان ظهر الجمل ذكرنا

مطلقاً وهذا هو الأرجح من مذهب ٨٢ ش المالكية ثم اعلم أنه اذا وضعت الجمل ميتاً عاد الموقوف له وجود بن وكأن الجمل لم يكن ولو كان انفصاله ميتاً مجتنباً على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه نقط دون الموقوف لأجله فيعود لبقية الورثة وكأنه كعدم بالنسبة لذلك أيضاً (مسألة) خلف أمه حاملاً وأخا شقيقاً فلا يعطى الأخ شيئاً مادامت حاملاً بالأجماع وبعد ظهور الحال لا يخفى الحكم

عليهم ان جميع الانصبا عاثة من اربعة وعشرين لسبعة وعشرين (قوله ويوقف
 ستة عشر) أى الى ظهور الحمل فان ظهر أن الحمل أنثيان فأكثر فالوقوف
 لهما وان بان أنه أنثى فقط فلها النصف ويرد الباقي للزوجة والابوين وان بان أنه
 ذكر فأكثر ولو مع الاناث لكل للزوجة والابوين فروضهم والباقي للأولاد
 وان بان أن لا حمل أو نزل ميتا لكل للزوجة والابوين فروضهم (قوله ومذهب
 الحنابلة كذلك) أى لانهم يقدرونه اثنين والاضر كونهما اثنين (قوله ومذهب
 الحنفية تعطي الزوجة الخ) أى لانهم يقدرونه واحدا والاضر في حق الاب كونه
 ذكرا ولذلك قال والاب كذلك أى اربعة (قوله وعند المالكية لا قسمة الخ)
 أى لان المرجح عندهم أنه توقف القسمة الى الوضع مطلقا (قوله مسألة) أى
 هذه مسألة (قوله فالاضر في حق الام كون جها عددا) أى لانه لو قدر كونه
 واحدا لكان لها الثلث ولو قدر كونه عددا حجت من الثلث الى السدس فلذلك
 قال الشارح فلها السدس (قوله وفي حق الاب عدم تعدده) أى والاضر
 في حق الاب عدم تعدده أى لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقى بعد سدس الام وهو
 خمسة أسداس ولو قدر عدم تعدده لكان له الثلثان فقط (قوله فتعطي سدسا) أى
 معاملة لهما بالاضر من تقدير تعدده وقوله والاب ثلثين أى وتعطي الاب ثلثين
 معاملة لهما بالاضر من تقدير عدم تعدده (قوله ويوقف سدس بين الام والاب) أى
 الى البيان فان بان تعدده فهو للاب وان بان عدم تعدده فهو للاب ويجوز لهما
 أن يصطفا فيه قبل البيان كما هو مقتضى ما تقدم (قوله فلاشى والعمل منه) أى من
 السدس لحجه بالاب (قوله وعند الحنابلة كذلك) أى لانهم يقدرونه اثنين
 لكن هذا ظاهر بالنسبة للام دون الاب اذ مقتضى تقديرهم الحمل اثنين
 في جميع الورثة أن يأخذ الاب خمسة أسداس ولا وقف ويؤخذ منه كقيل فتدبر
 (قوله وعند الحنفية لهما ثلث الخ) أى لانهم يقدرون الحمل واحدا (قوله ويؤخذ
 منها كقيل) أى يطلب منها كقيل وقوله لاحتمال ان تلد عددا أى وحينئذ
 يكون لهما السدس فقط ويرجع عاها بسدس (قوله على مسائل الحمل) بحث
 فيه بأنه انما تكلم على مسائل الورثة مع الحمل ولم يتكلم على مسائله وأجيب
 بأن المراد الحكم المنطبق عليها وقوله في ميراث أى ارث وقوله الغرقى جمع غريق
 وقوله والهدى جمع هديم وكان عليه أن يزيد ونحوهم كالغرقى (قوله لأن الخ)
 على بطل الشرع في ميراث الغرقى والهدى ونحوهم بانها الكلام على مسائل
 الحمل فيكأنه قال لمساكنهم ما من المناسبة وقوله في بعض مسائل أى وهو ما اذا علم

ويوقف ستة عشر ومذهب
 الحنابلة كذلك ومذهب
 الحنفية تعطي الزوجة الثلث
 ثلثه من اربعة وعشرين
 والام اربعة منها والاب
 كذلك ويوقف ثلثة عشر
 وعند المالكية لا قسمة الى
 الوضع (مسألة) خلف أما
 حاملا وأبافلاضرى في حق
 الام كون جها عددا فلها
 السدس وفي حق الاب
 عدم تعدده فتعطي سدسا
 والاب ثلثين ويوقف سدس
 بين الام والاب فلاشى
 للعمل منه وعند الحنابلة
 كذلك وعند الحنفية لهما
 ثلث والاب ثلثان ويؤخذ
 منها كقيل لاحتمال أن تلد
 عددا من الاخوة وعند
 المالكية لا قسمة الى الوضع
 والله أعلم ولما انتهى
 الكلام على مسائل الحمل
 شرع في ميراث الغرقى
 والهدى لان في بعض
 مسائله توقفنا الى البيان
 أو الصالح وقال

عين السابق ثم نسي كما يأتي

(باب ميراث الغرقى والمدمى)

أي هذا باب بيان ارثهم وقوله ونحوهم أي كالحرقى والقتلى في معركة القتال (قوله لم يضرها) هو الثالث الذي هو تحقق حياة الوارث بعدموت المورث (قوله وهذا أو أن يبينها) أي وقته (قوله ثلاثة) زاد به عنهم رابعاً وهو تحقق وجود الوارث عندهم وبموت المورث ولا يغني عنه الثالث إذ يصدق بمن حدث من الورثة بعد موت المورث (قوله ويختص بالقضاء) أي بالحكم باستحقاق الوارث (قوله العلم بالجهة) أي كالقربة والنكاح والولاء وقوله وبالدرجة أي كالبنوة والاختوة وهكذا وقوله أتى اجتماع فيها الخ أي حصل بسببها ارتباط كالاخوة فإنها حصل بسبب الرتبة بين الوارث والمورث ولو قال حل فيها الوارث كان أوضح في شمول الابن والاب وقوله تفصيلاً أي بيان قوتها ككونه أحاشيقاً أو ضعفها ككونه أخاً لاب (قوله فلو شمل الخ) تفرع على مفهوم الشارح وقوله شخص أي جنسه الصادق بالمتعد وقوله فلا يكفي ذلك أي فلا يكفي المذكور من هذه الشهادة في القضاء بآرائه (قوله لا خلاف العلماء في الورثة) أي كاختلافهم في توريث أم أبي أبي الاب وفي الجهة والاختوة تحقق موت الخ أي موت المورث حقيقة أو حكماً أو تقديرًا فمجموع ذلك هو الشرط الثاني كما إذا شوهد ميتاً مثال لتحقيق موته (قوله أو الحاقه الخ) عطف على تحقق الخ وقوله وذلك أي الحاق وقوله الذي انفصل بجملة الخ فيقدر أنه كان حياً ثم مات (قوله لا يورث عنه غيرها) كان الأولى أن يقول ولا يورث عنه غيرها لأنه لم يتقدم ما يصلح أن يكون هذا تعليلاً وبعضهم جعله تعليلاً المحذوف والتقدير يورث عنه الغرة فقط إذ لا يورث عنه غيرها (قوله تحقق حياة الوارث الخ) أي حياة الوارث حقيقة أو تقديرًا (قوله حياة مستقرة) هي التي يكون معها ابصار باختيار وحركة باختيار بخلاف حركة المذبح (قوله لو قت) أي في وقت فاللام بمعنى في وهو متعلق بانفصال وقوله يظهر الخ صفة لوقت ولا بد من تقدير ضمير يعود عليه بأن يقال يظهر وجوده عند الموت بالنسبة إليه هذا أن قرئ يظهر بفتح الياء والماء فان قرئ بضم الياء وكسر الميم كان في يظهر ضمير يعود على الوقت ولا يحتاج لتقدير وذلك ولده لدون ستة أشهر من موت المورث ولو كانت فراشا أول ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين ولم تكن فراشا بخلاف ما إذا كان لا أكثر من أربع سنين أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين وكانت فراشا (قوله ولو نطفة أو علقه مبالغة) أي سواء كان

(باب ميراث الغرقى)
والمدمى ونحوهم وقد قدمت
أن شروط الارث يعلم بضرها
من ميراث الغرقى وهذا
أو أن يبينها فنقول اعلم
أن شروط الارث ثلاثة
أحدها ويختص بالقضاء العلم
بالجهة المقضية للارث
وبالدرجة التي اجتمع فيها
المورث والوارث تفصيلاً
فلو شهد شخص عند قاض
بأن هذا وارثه فلا يكفي ذلك
حتى يبين سبب ارثه
تفصيلاً لا خلاف العلماء
في الورثة فربما ظن الشاهد
من ليس بوارث وارتأى الشرط
الثاني لتحقيق موت المورث
كما إذا شوهد ميتاً أو الحاقه
بالموت حكماً وذلك
في المفقود الذي حكم
القاضي بموته اجتهاداً
كما تقدم في باب أو الحاقه
بالموت تقديرًا وذلك
في الجنين الذي انفصل
بجملة على أمه ترجب الغرة
إذ لا يورث عنه غيرها كما تقدم
في باب الحمل الشرط الثالث
تحقق حياة الوارث بعدموت
المورث حياة مستقرة
أو الحاقه بالأحياء تقديرًا

كحل انفصل حياة مستقرة لو قت يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة أو علقه

إذا تفرع ذلك فيتفرع من الشرطين الآخرين ما ذكره بقوله (وان يمت قوم) متوارثون من رجال أو نساء أو منهما وهو في الأصل اسم للرجال دون النساء قال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح والقوم للرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه التبعية انتهى وهو المراد هنا وقوله (يهدم) يسكون للدال الفاعل من قوله يهدم هدمت البناء هدماً أسقطته وينفتح الدال اسم للبناء المهدوم وقال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح المهدم بالتحريك ما تهدم من حوائط البئر فسقط فيها والمهدم بالكسر أي كسر الماء الغوب البالي (أو غرق) في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر غرقاً بفقههما فهو غرق وغارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غمس فيه فهو مغرق وغريق (أو) أمر (حادث) أي نازل قال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح حدث

مضعة مثلاً أو نطفة أو عاقبة قوله إذا تفرع ذلك أي المذكور من الشروط وقوله فيتفرع من الشرطين الآخرين تفرعه من الشرط الأخير أظهر من تفرعه على ما قبله وجه التفرع أن ذلك يفهم بطريق المفهوم (قوله وان يمت قوم متوارثون) أي يرث بعضهم بعضاً والمفاعلة على غير بابها ألا يشترط أن يرث كل منهما الآخر بتقدير موهنة قبله بل كذلك ما لو كان يرث بعضهم من بعض دون العكس كما عتق والعتيق (قوله من رجال أو نساء أو منهما) بيان المراد هنا من القوم (قوله وهو) أي القوم وقوله في الأصل أي اللغة وقوله اسم للرجال دون النساء ولذلك قال زهير

فأدري ولست أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

(قوله فقابل بر القوم والنساء) لكونه اسماً للرجال خاصة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على قوله وهو في الأصل الخ (قوله وربما دخل النساء فيه) ومنه قوم نوح قوم لوط قوم صالح وقوله على وجه التبعية أي على وجه هو التبعية (قوله وهو المراد هنا) أي في عبارة المصنف لكن كلامه يوهم أن المراد هنا ما دخل فيه النساء على وجه التبعية ولا يشمل الرجال فقط ولا النساء فقط وليس كذلك كما قال أولاً من رجال أو نساء أو منهما ما فكان الأولى أن يقول والمراد به هتاهما هو أعم وهو الجماعة فيشمل الرجال فقط والنساء فقط والرجال والنساء (قوله وقوله يهدم) مبتدأ أخبره محذوف أي تقول فيه كذا وكذا كما تقدم مراراً كثيرة (قوله للبناء المهدوم) ظاهره أعم من أن يكون من حوائط البئر أو من غيره فكلام القرطبي أخص من هذا (قوله أي بكسر الميم) أي وسكون الدال (قوله الثوب) أي جنسه وقوله البالي أي الخلق (قوله أو غرق في الماء) حقيقة لا تكون إلا في الماء وأما استعماله في الخير والشر فهو مجاز والمراد هنا الحقيقي (قوله فهو غرق) بفتح فكسر على أنه صفة مشبهة وقوله وغارق أي بصيغة اسم الفاعل ويقال غريق أيضاً من غرق فهو لا يختص بالمشة ودان أو همه كلام السارح (قوله أو حادث) أي غير مناسب ليصح عطفة عليه بأو والافعطف العيام على الخاص لا يصح بأو إلا أن يجعل بمعنى الواو (قوله أي نازل) سواء كان منكراً أو لا كما يدل عليه عموم كلام القرطبي (قوله وأحدث الرجل) أي مثلاً وقوله معروف أي معلوم معناه (قوله وفي النهاية) خبر مقدم والحديث الأمر الخ مبتدأ مؤخر وقوله في حديث المدينة أي في الكلام على الحديث المتعلق بالمدينة وقوله من أحدث فيها الخ يدل من حديث المدينة وقوله أو أي بالمدلول كبريقية الحديث وهي فعلية لعنة الله والملائكة

الشيء خذونا واحداً واحداً نانا ٨٣ ش نزل وأحدث الرجل معروفاً والحديث ضد القديم

انتهى وفي النهاية لابن الأثير في حديث المدينة من أحدث فيها أحداً أو أي محدداً

الحديث الامر بالحادث المتكرر
الذي ليس بمستاد ولا
موقوف في السنة انتهى
وقوله (عم الجميع) أي
من القوم المذكورين
ومثل الحوادث النازل بهم
يقوله (كالخرق) بفتح الحاء
والراء وقال الشيخ بدر الدين
سبط المازديني رحمه الله
تعالى بكسر الحاء المهملة
وفتح الراء النون انتهى ووجه
الاول ما قاله ابن الاثير
في النهاية في حديث الفتح
دخل صلى الله عليه وسلم
مكة وعليه عمامة سوداء
حرقانية قال الزخشي
رحمة الله الحرقانية هي التي
عملى لون ما أحرقت النار
كانها منسوبة بزيادة الالف
والنون الى الحرق بفتح الحاء
والراء وقال يقال الحرق
بالنار والحرق معاً انتهى
وقال فيها أيضاً حرق النار
بالضرب لهما أو قد يسكن
انتهى أي وان مات
متوارثان فأكثر بانهدام
شيء عليهم أو غرقهم أو
حرقهم أو في معركة قتال
أو في أسر أو في غربة (ولم
يمكن يعلم حال السابق) منهم

والناس أجمعين لا قبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل (قوله الحديث) أي
في الحديث وقوله الامر بالحادث مبني لما قبله لان ما قبله أفاد ان الحادث معناه
نزول الشيء وهذا أفاد انه نفس الامر بالحادث نعم المعنى الثاني أخص من متعلق
معنى الاول وقوله الذي ليس بمستاد كالنفسيرة وقوله المنكر وقوله ولا معروف
عطفت تفسير (قوله وقوله عم الجميع) مبتدأ خبره محذوف أي نقول في شرحه كذا
وكذا كما سبق وقوله من القوم المذكورين بيان للجميع ولو قال أي جميع القوم
المذكورين لكان أوضح (قوله ومثل الحادث) أي مثل له وقوله النازل تفسير
للحادث كما يعلم مما تقدم (قوله بفتح الحاء والراء) هذا والضبط الاول وسبأني
تفسيره على هذا الضبط بلهيب النار (قوله وقال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه
بذلك بيان ضبط آخر في الحرق مع تفسيره على هذا الضبط فقوله النار تفسيره على
الضبط الثاني (قوله ووجه الاول) كان الاولى ويقيد الاول لان كلامه يوم
ان ما ذكره توجيه للضبط الاول وليس كذلك بل بيان له (قوله في حديث الفتح)
أي فتح مكة وقوله دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمعنى دخل النبي صلى الله
عليه وسلم مكة الخ. قوله وعليه عمامة سوداء فيه بيان لحل لبس الاسود وان كان
الابيض أفضل منه وفي لبسه في ذلك اليوم إشارة إلى أن ما عليه من الدين لا يتغير
كما أن السواد كذلك فلا يتغير بسرعة (قوله حرقانية) بفتح الحاء والراء والقاف
وكسر التون بعد الالف وتشديد الباء (قوله قال الزخشي الخ) غرضه تفسير
ما ذكره في النهاية وقوله على لون ما الخ وهو السواد وقوله كأنها منسوبة الخ أي
وليس القصد النسبة حقيقة بل هذا اللفظ اسم للتي على لون ما أحرقت النار هذا هو
المتبادر من العبارة فتأمل (قوله وقال) أي الزخشي الحرق بالنار والحرق معاً هذا
يفيد اضطرابين معاً ويحتمل أن تكون الباء في قوله بالنار لتصوير فيكون الحرق
هو نفس النار ويحتمل أن تكون لام لا بسمة فيكون غيرها كاللهب (قوله وقال
فيها) أي في النهاية وقوله أيضاً أي كما قال ما تقدم وقوله بالتحريك أي لاراء وقوله
وقد تسكن أي رأوه (قوله أي وان مات متوارثان الخ) هذا راجع لاول كلام
المصنف وهو دخول على ما بعده وفيه إشارة إلى أنه أراد بالقوم الاثنان فأكثر
وقد عرفت أن التوارث من الجانبين ليس بشرط وقوله بانهدام الخ أي بسبب
انهدام الخ (قوله ولم يمكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم يكن الحال والشان يعلم
عين السابق من القوم المذكورين فيمكن مضارع كان الثانية فاسمها خبر الحال
والشان والجملة بعدها خبرها والمراد بحال السابق عينه كما يشير له قول الشارح أي

لم يعلم عينه ونخرج بذلك ما اذا علم حال السابق فتارة يستمر علمه وتارة لا يستمر بل ينسى فالمفهوم تحتها صورتان وهما الاثنان في الفائدة (قوله بأن علم أن أحدهم الخ) تصوير لكلام المصنف فلهذه صورة المنطوق وهي ما اذا علم السابق لم يكن لم يعلم غير السابق وبقي صورتان وهما ما اذا لم يعلم سبق ولا معينة أو علم أنهم ماتوا معا وقد ذكرهما الشارح بقوله وكذا الخ وظاهر كلام الشارح بل مريجه أنهم لا يؤخذان من كلام المصنف ولذلك زادهما من عنده وأنت خير بأن الذي في قول المصنف ولم يكن يعلم حال السابق يصدق بعدم السابق جزما أو احتمالا لأن السلبية تصدق بنفي الموضوع وعلى هذا فالمنطوق تحتها ثلاث صور والمفهوم تحتها صورتان فتكون الجملة خمسة (قوله فلا تورث زاهقا الخ) أي فلا تحسبكم يا أيها القاضى أولادها ولا تفت يا أيها المفتى بآثر شخص زاهق من القوم المذكورين من شخص زاهق آخر منهم فال مخاطب بذلك القاضى أو المفتى (قوله والزاهق الزاهق) لكن الزاهق والذاهب انما هو روحه بدليل قوله يقال زهقت روحه الخ (قوله بالكسر) أي لاهاه (قوله أي فلا تورث ميتا الخ) تفسير للحكم الواقع وإن لم يكن في كلام المصنف على منيع الشارح مع أن الاجماع والخلاف لا يستفاد منه قطعا (قوله أماتا معا أو مرتبا) أي جواب هذا الاستفهام والضمير في ماتا للمتوارثين والمناسب أماتا ويكون المراد بضمير الجمع ما فوق الواحد فيشمل المتوارثين والاكثر وقوله فعند زيد أي لعدم التورث عند زيد (قوله بعضهم من بعض) فكل منهم يرث من الآخر ويكون ما ورثه كل من كل لورثته وقوله من تلاد أموالهم دون طريقه أي من قديم أموالهم دون جديدها وسيد ذكر الشارح أن المراد بالتلاد مال الذي بيده والطريق ما ورثه من الآخر وانما لم يرث من الطريق لأنه لو ورث منه لادى إلى أن الشخص يرث من نفسه فلو مات زوجان وترك كل منهما ما ابتاعه فقط وخاف كل منهما أربعين دينار الورث الزوج من زوجته ربع الأربعين وهو عشرة وورثت منه ثلث الأربعين وهو خمسة لأن ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي ورثها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لأن ذلك طريق أموالهم وحينئذ يكون لابن الزوج خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون وبه أي بتورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقه ولا يخفى أنه لما كان في تورث أحدهما من الآخر دون العكس تحسبكم ورث كل منهم من الآخر لكن يلزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وارثا أنه متأخر ومقتضى كونه مورثا أنه مقدم (قوله وهذا) أي هذا

أي لم يعلم عينه بأن علم أن أحدهم مات قبل الآخر لكن لم يعلم عينه وكذا أن لم يعلم سبق ولا معينة أو علم أنهم ماتوا معا (فلا تورث زاهقا) منهم (من زاهق) آخر منهم والزاهق الذاهب يقال زهقت روحه اذا خرجت وزهقت النفس بالكسر لغة أي فلا تورث ميتا منهم من آخر اجاءا فيما اذا علم موتهم معا أو ما اذا لم يعلم أماتا معا أو مرتبا فعند زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله تعالى فلا تورث وذكرا أن عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقه ما وبه قال أحمد رحمه الله تعالى وهذا عند الحنابلة ما لم يقع التداعي فان ادعى ورثة كل ميت تأخر موته وموتهم ولا ينفق

أو تعارضت بينهما حالف كل على إبطال دعوى صاحبه وحيثما توارث بينهما فيكون الحكم اذذاك كالمذهب
الاول والمراد بالتلاذد ما لا الذي بيده والطريف ما ورثه من (٣٣٣) الميت الذي معه ويجري الخلاف

المذكور فيما اذا علم السبق
ولم يعلم عين السابق وحيث
لم توارث أحدهم من الآخر
شيئا فهم كالأجانب فلذا قال
(وعدهم) أي المولى بغرق
وبجوه (كانهم أجانب) أي
لا قرابة بينهم ولا غيرها مما
يقتضي الإرث (فهكذا
القول السديد) أي الصواب
يقال سدا الشيء سدا اذا
كان صوابا وسدا الرجل اذا
جاء بالصواب في قول أو فعل
ورجل مسدد موفق
لالصواب فقول (الصائب) أي
المصيب غير المخطئ عطف
تفسيره فائدة اذا علم
موت أحد المتوارثين بالغرق
ونحوه بعد الآخر معيناً ولم
ينس فالامر واضح أن المتأخر
يرث المتقدم اجاب عاوان علم
موتها مرتباً وعين السابق
ثم نسي وقف الامر الى البيان
أو الصلح ونهايتين الحاليتين
تمت أحوال الغرق في خمسة
أحوال ولما انتهى المصنف
رحمه الله تعالى الكلام
على ما أراد أن يورده في هذه
المنظومة ختمها بالحمد لله

الحكم وقوله ما يقع التسامح أي بأن يدعى ورثة كل ميت تأخير مورثهم (قوله
على إبطال) الاولي بطلان (قوله وحيثما) أي وحيثما اذحلف كل على بطلان
دعوى صاحبه (قوله اذذاك) أي اذذاك موجود مثلاً أي وقت التسامح والخلاف
(قوله كالمذهب الاول أي مذهب زيد) (قوله ويجري الخلاف المذكور) أي عدم
توارثهم عند زيد ومن تبعه وتوارث بعضهم من بعض من التلاذد دون الطريف
(قوله فيما اذا علم) هي صورة كلام المصنف على صريح السارح (قوله وحيث
لم توارث الخ) دخول على كلام المصنف وقوله فلذا أي لاجل كونهم كالأجانب
(قوله وعدهم) أي اجعلهم (قوله وبجوه) أي كالحرق والهدم (قوله ولا غيرها)
أي كالزوجية والولاء (قوله وهكذا) أي مثل ما قلناه من عدم التوارث (قوله
القول السديد) فيه حتم اختتام وإشارة الى أن جميع ما ذكره في هذا الكتاب
هو القول السديد (قوله أي الصواب) بمعنى المصيب الموافق للواقع (قوله يقال
سدا الخ) استدلال على قوله أي الصواب (قوله أي المصيب) فسر الصائب الذي
هو اسم فاعل صاب بالمصيب الذي هو اسم فاعل أصاب لشهرته وأكثرته
(قوله عطف تفسير) فيه أنه لا عطف في كلام المصنف فكان الاولي أن يقول
صفة موضحة (قوله فائدة) أي هذه فائدة وقد ذكر فيها مورق المفهوم كأن تقدم
الذنب عليه (قوله بعد الآخر) طرف للموت وقوله معيناً حال من الآخر (قوله
فالامر واضح) أي فالحكم ظاهر وقوله أن المتأخر الخ أي وهو أن المتأخر الخ (قوله على
ما أراد) أي يورده أي مما يتعلق بأحكام الميراث فلا ينافي أن الباقي من جملة المنظومة
(قوله كما ابتدأها بذلك) أي بالمدح كور من الحمد والصلاة والسلام والدعاء (قوله
رجاء الخ) أي فعل ذلك لرجاء الخ فعامله محذوف وليس العامل ختم وابتدأ التلا
يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وقوله قبول ما بينهما أي لأن الله أكبر
من أن يقبلها ما يدل على ما بينهما (قوله فقال) عطف على ختم (قوله على التمام)
أي لاجله فعلى تعليلية وقوله أي تمام الكتاب يشير الى أن ألعوض عن المضاف
اليه وهو مذهب الكوفيين ولو قال أي الكتاب لا أشار الى مذهب الكوفيين
وقوله على اكمله فيه إشارة الى أن التمام بمعنى الاتمام وهو الاكمال ليكون الحمد على
الفعل ولو أبقينا على ظاهره لكان الحمد على المثل والحمد على نفس الفعل أكمل
من الحمد على الآخر (قوله حمد كثيراً) أي كما وقوله تم أي كيفاً فتعابراً الكثرة

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء كما ابتدأها بذلك رجاء قبول ما بينهما
فقال (والحمد لله على التمام) أي تمام الكتاب أي اكمله (حمداً كثيراً)

ترجع للعبد واليه يتم يرجع لا قدر (قوله في الدوام) أي معه وفي معنى مع ثم الدوام
 اما عرف حكمي أو باعتبار الثواب أو باعتبار المحمودية من أوصافه تعالى والافتقار
 الجدل في الشخص وهو لازم له (قوله هو الشكر في اللغة) أي وهو فعل يني عن
 تعظيم النعم بسبب كونه منع ما على الشاكر أو غيره (قوله وشكر النعم واجب)
 الوجوب على ظاهره ان كان المراد بالشكر اعتقاد ان الله هو النعم بحيث لو سئل
 لا اعترف بذلك وأدع له وليس على ظاهره ان فسر بالشكر باللسان أو بعمل
 الجوارح ويكون المراد أنه كل واجب في الثواب فيثاب عليه ثواب الواجب وقوله
 بالشرع أي لا بالعرف خلاه له معتزلة فن لم يتبناه دعوة لم يجب عليه شكر (قوله
 وأسأله العفو الخ) لما كان قد شوه من قوله جدا كثيرا ثم في الدوام أنه قام بحق
 النعمة رفعة بقوله وأسأله العفو الخ (قوله صفحا وكرما) أي اصفح عني وكرمه على
 (قوله أي التواني في الامور) أي المطالبة شرعا (قوله وخير الخ) أي وأسأله خير الخ
 وقوله نأمل بفتح النون وضم الميم وقوله في المصير متعلق بمحذوف أي حال فكونه
 واتعا في المصير وليس متعلقا بنأمل لان الامل حاصل في الدنيا والمأمول يقع
 في الآخرة وقوله أي المرجع تفسير للمصير فأشار به الى أنه وقت الصيرورة الى
 الرجوع الى الله تعالى (قوله الى الله) أي الى جزائه لان تعالى يستحيل عليه
 المكان وقوله اليه أي الى جزائه لما علمت وقوله مرجعكم أي رجوعكم (قوله
 وغفر الخ) أي وأسأله غفر الخ وقوله أي ستر فسر الغفر بالستر والاولى تفسيره بالمحو
 من العينة فقد وقع خلاف في تفسير المغفرة فقبل ستر الذنب عن أعين الملائكة
 مع بقائه في الحقيقة وقيل محو من الحقيقة بالكيفية (قوله وهو الجرم) بضم الجيم
 وسكون الراء أي مافيه عقاب (قوله وستر) أي تغطية أي بحيث لا يظهر ذلك
 للناس لئلا تحصل فضيحة وقوله ماشان أي مما فيه لوم فقط فيكون مغيبرا لما قبله
 أو مما فيه لوم أو عقاب فيكون أعم منه (قوله وأفضل الصلاة والتسليم
 على النبي) أي أعلاها وأكملها كائن على النبي (قوله المصطفى) فيه إشارة الى
 حديث ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى
 من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار وكان
 مقتضى صدر الحديث أن يزداد في عجزه من خيار لكن العرب لا تكرر شيئا زيادة
 على الثلاث وإن اقتضاه المقام (قوله ليدعوهم) علة لا اختياره صلى الله عليه وسلم
 من الخلق أي حكمه له لان أفعال الله لا تعمل وقوله الى دين الاسلام أي دين هو
 الاسلام (قوله والمصطفى من الصفوة) فأما له صفة تقواً بدلت واوه ألفا التحركها

أي كل (في الدوام) أي
 في البقاء أي جدا كثيرا
 دائما والحمد على النعمة هو
 الشكر في اللغة وشكر النعم
 واجب بالشرع (وأسأله
 العفو) أي ترك المؤاخذة
 صفحا وكرما (عن التقصير)
 أي التواني في الامور
 (وخير ما نأمل) أي نرجو
 في المصير أي المرجع
 والمراد به يوم القيامة يوم
 يرجع فيه الخلق الى الله
 تعالى قال الله تعالى الى الله
 مرجعكم جميعا (وغفر) أي
 ستر (ما كان من الذنوب)
 فلا يظهرها بالعقاب عليها
 والذنوب جمع ذنب وهو
 الجرم (وستر) أي تغطية
 (ماشان) أي قبح من الشين
 وهو اتقبح (من العيوب)
 جمع عيب وهو النقص
 (وأفضل الصلاة والتسليم
 على النبي المصطفى) أي
 المختار من الخلق ليدعوهم
 الى دين الاسلام والمصطفى
 من الصفوة وهي الخالص
 فأبدلت الناء طاء

ويجوز كسر ها وهوة فيض
الثميمة انتهى وهو الجواد
أو الجامع لأنواع الخير
والشرف والفضائل
أو الصفوح (محمد) صلى الله
عليه وسلم (خير الانام)
الخلق (العاقب) أي الذي
لأنبي بعده قال ابن الأثير
رحمه الله في النهاية في أسماء
النبي صلى الله عليه وسلم
العاقب هو آخر الأنبياء
والعاقب والعقب الذي
يخلف من كان قبله (وآله
النقر) بضم الغين المعجمة
الاشراف (ذوي) أي
أصحاب المناقب (الفاخرة
والمناقب جمع منقبة وهي
ضد المنلبة وجمعها مثالب
وهي العيوب) وصحبه
الفاضل) من فضل الرجل
سارذا فضل وفضيلة ضد
النقص (الاخيار) جمع
خير يشدد ويخفف من
الخير ضد الشر والاختيار
خلاف الشرار والخير
الفاضل من كل شيء
(السادة) جمع سيد أي
شريف من قولهم ساد القوم
سيادة شرف عليهم فهو
سيد وجميع سادة

وأفضل الخلق على الإطلاق * نينا قل عن الشقاق
وأل في الانام للاستغراق ولا يلزم نقص من حيث تضمن ذلك لفضله على الناقص
وتفضيل الكامل على الناقص نقص لان محل ذلك اذا فضل الكامل على الناقص
بخصوصه كقولهم السلطان أفضل من الزبال بخلاف ما اذا كان على جهة العموم
فلا داعي لجعلها للعهد والمعهود من له دخل في التفضيل وهم الانس والجن
والملائكة (قوله الذي لاني بعده) أي تبدا فلا يرد عيسى عليه الصلاة والسلام
لانه وان كان ينزل آخر الزمان لكن يحكم بشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
لابشر بعته هو ونبوته موجودة من قبل وليست مبتدأة اذ ذاك (قوله في أسماء
النبي) أي في مهبط أسماء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله العاقب الخ) مقل
القول (قوله وآله) أي وعلى آله وقوله الغر جمع أغر وصفوا بذلك لاشتغالهم
كالكوكب الاغر (قوله المناقب) أي المفاخر وقوله الفاخرة صفة كاشفة (قوله
جمع منقبة) هي المعجزة وقوله وهي ضد المنلبة أي العيب وقوله وهي أي المثالب
قوله من الخير مصدر خاف خير الوصف مأخوذ من خير المصدر فلم يتخذ على التخفيف
المأخوذ والمأخوذ منه (قوله والجمع سادة) من جملة القول فليس مكررا مع قول
الشارح جمع سيد (قوله وهو الكامل في الشرف) لعل هذا التفسير بحسب المراد
بقريته المقام فلا ينافي قوله من قولهم عهد الرجل الخ من حيث أنه يقتضي أن الماحد

هو المتصف بأصل الشرف (قوله بكرم الأفعول) أي بالأفعال السكرية فهو من إضافة
 الصفة للموصوف (قوله جمع بر) بفتح الباء أي محسن (قوله يقال الخ) غرضه به
 بيان أنه يقال بروبار وقوله بررت ملائنا أي صنعت معه برا أي معروفا واحسانا
 (قوله وقال ابن الأثير الخ) غرضه الاستدلال على أن ابرار جمع بر (قوله بالاولياء)
 جمع ولي وقوله والزهاد جمع زاهد وقوله والعباد جمع عابد (قوله وهذا) أي
 ما ذكرناه من الجملة الأخيرة (قوله ولنختم) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو
 قليل (قوله تشمل على أبواب) من اشتمال الجمل على الفصل (قوله الباب الاول
 في الرد وذوي الارحام) أي في الخلاف فيما بيننا وبينهم (قوله وفيه فصول) أي ثلاثة
 والظرفية من ظرفية المصطل في الجمل أو الأجزاء في السكل (قوله الفصل الاول
 في الخلاف فيما) أي في بيان الخلاف في الرد وذوي الارحام (قوله فعند
 الحنفية الخ) أي اذا أردت بيان ذلك فأقول عند الحنفية الخ فانها فاء الفصيحة
 (قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض) بخلاف ما اذا كانت الورثة أصحاب
 تعصيب وقوله لا تستغرق أي لا تستغرق تلك الفروع التركة فالجملة صفة
 للفروض (قوله فيرد الباقي الخ) جواب الشرط وعندهم متعلق بالباقي وعليهم متعلق
 بيرد وكذلك بنسبة فهو متعلق بيرد وقوله بنسبة فروضهم أي التي مجموعها في بنت
 وأم للبنت النصف ثلاثة وللأم السدس واحد فمجموع فروضهم ما أربعة ونسبة
 الثلاثة للاربعة ثلاثة لأربعها ونسبة الواحد لها ربعها فيرد عليهم الباقي عنهم بتلك
 النسبة فللبنت ثلاثة أرباع الباقي بطريق الرد وللأم ربعه كذلك والاخصر
 أن تجعل المسئلة من أربعة للبنت ثلاثة أرباع المال فمما وردة أو للام ربعه كذلك
 ودليل الرد من القرآن كما قاله السيد في شرح السراجية قوله تعالى وأولوا الارحام
 بعضهم أولى ببعض فافضل بعد الفروض التي دلت عليها آيات الموارث برده
 عليهم بعموم الاولوية ولذلك لا يرده على الزوجين لانهم من حيث الزوجية لا رحم لهم
 وان اتفق أن لهم رجما من جهة أخرى ومن السنة منعه صلى الله عليه وسلم لسعد من
 أن يزيد في الوصية على الثلث ولم يرثه الابنت فدل على أن لها حقا فيما فوق النصف
 وليس الابالرد (قوله ما عدا الزوجين) أي لانه لا رحم لهما من حيث الزوجية
 وان اتفق أن لهم رجما من جهة أخرى كما علمت وقوله فانه لا يرده عليهم ما عدا
 لاسم ثنائهم ما وما قيل من أنهم ما ان كانوا من ذوي الارحام كزوجة هي بنت خال
 أو زوج هو ابن خال رد عليهم ما رده شيخ الاسلام في شرح الفصول بأن الرد مختص
 بذوي الفروض النسبية فالزوجات لا يرده عليهم ما مطلقا وارثهم ما بالرحم لا بالردة

من قولهم مجد الرجل مجددا
 شرف به كرم الأفعال
 (الابرار) جمع بر يقال
 بررت فلانا بالكسر أبرره بفتح
 الباء وضم الراء برا فانا برره
 وبار قال ابن الأثير في النهاية
 يقال برير فهو بار وجمعه
 بررة وجمع البررة ابرار وهو
 كشيء ما يخص بالاولياء
 والزهاد والعباد انتهى
 وهذا آخر ما شرب حشابه كلام
 المؤلف رحمه الله تعالى
 ولنختم هذا الشرح بحاشية
 تشمل على أبواب (الباب
 الاول) في الرد وذوي
 الارحام وفيه فصول
 (الفصل الاول)
 في الخلاف فيما
 الحنفية والحنابلة اذا كانت
 الورثة أصحاب فروض
 لا تستغرق فيرد الباقي عنهم
 عليهم بنسبة فروضهم
 ما عدا الزوجين فانه لا يرده
 عليهم

في الأول (قوله فان لم يكن له ورثة) أي بالفرض أي وبإتباعه صيب وقوله وكان له الخ راجع للصورتين أعني قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان الخ وقوله فإله في الأولى هي قوله فان لم يكن له ورثة من المجمع على أرثهم وقوله أو الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية هي قوله أو كان له أحد الزوجين وقوله لذوى الأرحام أي ولا شيء وليت المال انتظم أم لا (قوله وسيأتي تعريفهم) أي في قوله وهم كل قريب الخ (قوله وعند المالكية الخ) المعتمد عندهم أنه ان لم ينتظم بيت المال ولم يوجد من يرده عليهم ورث ذوى الأرحام كالعمد عند الشافعية فان لم يكن هناك ذوى الأرحام صرفت الحركة في المصالح ويناب من تولى ذلك ويجوز له الاخذ منها بقدر حاجته ان كان له حق في بيت المال (قوله اذ لم يخلف ورثة) أي بالفرض أو بالتعصيب وقوله أو خلف ذافرض لا يستغرق أي أو خلف جنسه الصادق ولو بالتعبد وقوله فإله أي في الأولى وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي جنسها المتحقق ولو في واحد وقوله لبيت المال أي ولا شيء لذوى الأرحام وقوله سواء انتظم أو لا قد علمت ضعفه (قوله فأصل المذهب) أي المذهب الأصلي أي المنقول عن المتقدمين وقوله كمذهب المالكية أي قبله أو الفاضل لبيت المال سواء انتظم أو لا وهذا ضعيف من مذهبنا وكذا من مذهب المالكية كما علمت (قوله والمفتي به) مبتدا خبره أنه اذ لم ينتظم الخ وجلة وهو المذهب معتزلة (قوله المتأخرون) هم من بعد الأربعة مائة المتقدمين من قبل الأربعة مائة لكن هذا بحسب الاصطلاح القديم والأفان المتأخرون من بعد النوى والرافعي والمتقدمون من قبله ما (قوله وهو المذهب) أي المعتمد فلا ينافي أن القول السابق مذهب أيضا لكن ضعيف (قوله أنه اذ لم ينتظم أمر بيت المال الخ) أي أن الحال والشان اذ لم ينتظم حال بيت المال أي مثوله وقوله لكون الإمام غير عادل أي بأن لم يبط كل ذي حق حقه وقوله العقل بالرد جواب الشرط وكان عليه أن يقرنه بالفاء لأنه جملة اسمية وهي لا تصلح لمباشرة الاداة وقوله ما فضل الخ معمول بالرد مع كونه محلي بال وعمله قليل كقوله ضعيف النكابة أعداءه والكبير عمل المصدر المجرد وفي بعض النسخ يرد على أهل الفروض الخ وهو ظاهر وقوله بالنسبة متعلق بالرد أو يرد أي بنسبة فروضهم الى مجموعها (قوله وسيأتي كيفيته) أي الرد (قوله فان لم يكن أحد من أهل الفروض الذين يرد عليهم) أي بأن لم يكن هناك أحد من الورثة أصلاً أو كان هناك أحد من أهل الفروض الذين لا يرد عليهم وقوله فإله أي جميع مل الميت في الأولى وقوله أو الفاضل أي في الثانية وقوله لذوى الأرحام أي ولا يختص بالفقراء منهم على الأصح

فان لم يكن له ورثة من المجمع على أرثهم أو كان له أحد الزوجين وكان له أحد من ذوى الأرحام فإله في الأولى أو الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية لذوى الأرحام وسيأتي تعريفهم وعند المالكية اذ لم يخلف ورثة من المجمع على أرثهم أو خلف ذافرض لا يستغرق فإله أو الفاضل بعد الفروض لبيت المال سواء انتظم أم لا وأما عندنا بما مر من الشافعية فأصل المذهب كمذهب المالكية والمفتي به من مذهبنا الذي أفتى به المتأخرون من الشافعية وهو المذهب انه اذ لم ينتظم أمر بيت المال لكون الإمام غير عادل القول بالرد على أهل الفروض غير الزوجين ما فرض من الفروض الذي يرد عليهم فإله أو الفاضل بعد فرض أحد الزوجين لذوى الأرحام على ما سيأتي وان انتظم أمر

كفى بالإلوة (قوله وان انتظم حال متوليه وقوله فالمال له
 أى ارنا ما رعى فيه المصلحة قال السبكي أورد الحنفية أنه لو كان المال له ارنا لم تصح
 الوصية بالثالث للفقراء والمساكين إذ لم يكن له وارث خاص لأنهما وصية لوارث وهى
 باطلة وأجاب القاضى حسين والقاضى أبو الطيب بأنه لا يمتنع ذلك ويكون حكمها
 مخالفا لحكم الوصية لوارث الخاص ثم قال السبكي ويؤخذ من هذا مسألة وهى
 أنه إذا أوصى للفقراء وكان الوارث فقيرا أو افتقر بعد ذلك يجوز الصرف اليه
 من الوصية وإن كان وارثا لأن الارث له منه والوصية لا لعينه أفاده العلامة الامير
 (قوله الفصل الثانى فى الرد) أى فى بيان كيفية (قوله وهو ضده العول) أى
 ومن المعلوم أن العول زيادة فى السهام ونقص من الانصباء فيكون الرد الذى هو ضده
 زيادة فى الانصباء ونقص فى السهام ولذلك فرعه الشارح حيث قال فهو الخ فى بنت
 وأم يزداد فى انصباءهم وينقص من سهام المسئلة فبعد أن كانت من ستة
 صارت من أربعة (قوله وقد من أنه لا يرد على الزوجين) وإنما ذكره هنا توطئة
 لما بعده (قوله فان لم يكن هناك) أى فى الورثة (قوله فله) أى لمن يرد عليه
 الذى هو الشخص الواحد وقوله فرضا ورثا أى بالفرض والردا ومن جهة الفرض
 والرد (قوله صنف واحد) أى لكنه متعدد بخلاف الشخص الواحد فقد علمته
 (قوله فأصل المسئلة) أى مسألة الرد وقوله من عددهم فإذا كانوا ثلاثة كانت
 المسئلة من ثلاثة أو أربعة كانت من أربعة وهكذا وقوله كالعصبة أى فان أصل
 المسئلة من عددهم فإذا خلف خمسة بنين مثلا كانت المسئلة من خمسة (قوله
 صنفين) أى كبنين وبناتين وقوله فأكثر أى بأن كانوا ثلاثة أصناف فقط
 كبنات أخوات متفرقات ولا بنات وأخت شقيقة وأخت لاب أو عائلة كام وأختين
 لام وشقيقة وأخت لاب فية صر قوله أو أكثر على الثلاثة فقط وليس على ظاهره
 من شموله للأكثر من ثلاثة أصناف (قوله جمعت فروضهم) أى كنصف وسدس
 وقوله لتلك الفروض مرتبة بقوله أصل المسئلة وقوله فالمجتمع أى فعدد المجتمع مع
 من فروضهم أصل لمسئلة الرد ولا ينظر للباقي فيجعل كالعدم مثلا لو كانت الورثة
 بنتا وبنت ابن فلبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس واحد فإذا جمعت
 فروضهم من أصل المسئلة لتلك الفروض كانت أربعة فهى أصل لمسئلة
 الرد فتجعل مسألة الرد من أربعة ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كأنه
 لم يكن فلبنت ثلاثة فرضا ورثا ولبنت الابن واحد فرضا ورثا (قوله)

﴿الفصل الثانى﴾ فى الرد
 وهو ضده العول فهو زيادة
 فى انصباء الورثة ونقصان
 من السهام وقد من أنه
 لا يرد على الزوجين فان لم
 يكن هناك أحد الزوجين
 فان كان من يرد عليه
 شخصا واحدا كام أو ورثا
 أم فله المال فرضا ورثا
 أو كان من يرد عليه صنفان
 واحدا كام ولأدأى أوجبات
 فأصل المسئلة من عددهم
 كالعصبة أو كان من يرد
 عليه صنفان فأكثر جمعت
 فروضهم من أصل المسئلة
 لتلك الفروض فالمجتمع أصل
 لمسئلة الرد فاقطع النظر عن
 الباقي من أصل مسئلة تلك
 الفروض كأنه لم يكن

واعلم أن مسائل الرد أي التي فيها عدة من أول ثلاثة وقوله متقطعة من ستة أي مأخوذة من ستة ولا تبلغها لأن ما زاد على الستة لا بد أن يكون فيه أحد الزوجين وكانت الستة عادلة أو عاثلة ولا رد فيها فلا تبلغ تلك المسائل الستة وهو معنى الاقتطاع كما قاله العلامة الأمير (قوله وانها الخ) أي واعلم أنها الخ وقوله قد تحتاج إلى تعحيح أي كما في بنت وبنتي ابن فساتم من أربعة عدد فروضهم وتحتاج إلى تعحيح لأن نصيب بنتي الابن غير منقسم عليهم ما يضرب اثنان في أربعة وتصح من ثمانية قال بنت ستة بناتي الابن اثنان كل واحدة واحد (قوله وان كان هناك أحد الزوجين الخ) هذا مع ما قبل لقوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية وهو نصف أو ربع أو ثمن (قوله فقط) أي لا يخرج فرض غيره من انصبااء الورثة (قوله وهو) أي فرضه أعني أحد الزوجين وقوله واحد من اثنين أي فيما لو كان الموجود زوجا وليس هناك فرع وارث أو زوجة وليس هناك فرع وارث وقوله أو ثمانية أي فيما لو كان الموجود زوجة وهناك فرع وارث (قوله واقسم الباقي) أي بعد اخراج فرض أحد الزوجين وقوله على مسألة من يرده عليه أي التي تحصلت من جمع فروض غير الزوجين من أصل مسألة تلك الفروض (قوله فان كان من يرده عليه الخ) هذا تفصيل لقوله واقسم الباقي على من يرده عليه وقوله شخصا واحدا أي كفي زوج وأم وقوله أو صنف واحد أي وذلك الصنف متعدد كما في زوجة وثلاث جدات وقوله فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية فأحد الزوجين يأخذ فرضه والباقي لذلك الشخص أو لذلك الصنف (قوله وان كان من يرده عليه أكثر من صنف) أي كما في زوجة وأم وولديها (قوله فاعرض على مسألة) أي مسألة من يرده عليه التي تحصلت من جمع فروضه وقوله الباقي أي بعد اخذ فرض الزوجية (قوله فان اتقسم) أي الباقي على مسألة من يرده عليه وقوله فمخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد فأحد الزوجين يأخذ فرضه ويقسم الباقي على من يرده عليه (قوله كزوجة وأم وولديها) فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة من يرده عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فللام سهم ولكل من ولديها سهم (قوله وان لم ينقسم) أي الباقي على مسألة من يرده عليه كما في زوجة وأخت شقيقة وأخت لاب فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على مسألة من يرده عليه وهي أربعة عدد فروضهم من أصل

واعلم أن مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين كلها متقطعة من ستة وانها قد تحتاج لتعحيح وان كان هناك أحد الزوجين فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسألة من يرده عليه فان كان من يرده عليه شخصا واحدا أو صنف واحد فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرده عليه أكثر من صنف فاعرض على مسألة الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فمخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد كزوجة وأم وولديها وان لم ينقسم

مسئلة تلك الفروض وقوله ضربت مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية أى
 فتضرب في المثال المذكور أربعة وهى مسئلة من يرد عليه في أربعة وهى مخرج
 فرض الزوجة بستة عشر (قوله لانه لا يكون الامباينا) أى لان الباقي
 بعد فرض الزوجية لا يكون الامباينا المسئلة الرد (قوله فبالبع فهو أصل المسئلة
 الرد) أى ومن له شىء من مسئلة الزوجية أخذه مضروباً في مسئلة الرد ومن له
 شىء من مسئلة الرد أخذه مضروباً في الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا
 بمنزلة سهام إيت الثاني في مسئلة المناسخة (قوله وقد تحتاج مسئلة الرد التى فيها
 أحد الزوجين الى تصحيح) أى كما فى زوجتين وأم فإن فرض الزوجية واحد من
 أربعة وهو غير منقسم على الزوجتين فيضرب اثنان فى أربعة بثمان فللزوجتين
 اثنان والباقي للام فرضاً ورداً وقوله أيضاً أى كما قد تحتاج مسئلة الرد التى لم يكن
 فيها أحد الزوجين الى التصحيح (قوله اذا تقرر ذلك) أى ما ذكر من قوله فان لم يكن
 هناك أحد الزوجين الى هنا (قوله بجدة وأخ لام) فأصل مسئلة الرد اثنان عدد
 فروضهم ما من مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض ستة مخرج السدس
 فلجدة واحد وللأخ للام كذلك ومجموع فروضهم ما اثنان فهما أصل مسئلة الرد
 وهذه من المسائل التى ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوج وأم) فأصل مسئلة
 الرد اثنان مخرج فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فلزوج واحد
 وللأم واحد وهذه من المسائل التى فيها أحد الزوجين كام ولديها فأصل مسئلة
 الرد ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض
 ستة مخرج السدس الذى للام وللأم واحد ولولديها اثنان ومجموع فروضهم ثلاثة
 فهى أصل مسئلة الرد للام وللأم واحد ولولديها اثنان ومجموع فروضهم ثلاثة
 ليس فيها أحد الزوجين (قوله كبت وأم) فأصل مسئلة الرد أربعة عدد
 فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض ستة مخرج
 السدس الذى للام فللبنت ثلاثة وللأم واحد ومجموع ذلك أربعة فهى أصل مسئلة
 الرد فللبنت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التى ليس فيها أحد الزوجين
 (قوله وكزوجة وأم ولديها) فأصل مسئلة الرد أربعة لانك اذا أخذت فرض
 الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهى منقسمة على مسئلة
 الرد التى هى ثلاثة عدد فروض من يرد عليه فللزوجة واحد وللأم واحد ولكل من
 ولديها واحد وهذه من المسائل التى فيها أحد الزوجين (قوله كام وشقيقة) أى

ضربت مسئلة من يرد عليه
 في مخرج فرض الزوجية
 لا بد لا يكون الامباينا فبالبع
 فهو أصل مسئلة الرد التى فيها
 تحتاج مسئلة الرد التى فيها
 أحد الزوجين لتصحیح أيضاً
 اذا تقرر ذلك فأصول
 مسائل الرد سواء كان
 فيها أحد الزوجين أم لا
 ثمانية أصول اثنان بجدة
 وأخ لام وكزوج وأم
 وثلاثة كام ولديها
 وأربعة كبت وأم
 وكزوجة وأم ولديها
 وخمسة كام وشقيقة

أولاب وأصل مسألة الرد خمسة فروض - من أصل مسألة تلك الفروض
 فان أصل مسألة الفروض ستة حاصل ضرب مخرج الثلث في مخرج النصف واللام
 اثنان وللشقيقة أو التي لاب ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد واللام
 اثنان وللأخت ثلاثة وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله
 كزوجة وبنت) فأصل مسألة الرد ثمانية مخرج فرض الزوجية لان من يرد عليه
 شخص واحد فالزوجة واحد وللبنت سبعة فرضا وردا (قوله وستة عشر) هي
 حاصلة من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو ثلاثة
 لمسئلة الرد في لهشيء من مسألة الزوجية أخذه مضموبا في مسألة الرد ومن لهشيء
 من مسألة الرد أخذه مضموبا في الباقي فالزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة
 بأربعة وللشقيقة ثلاثة من مسألة الرد في ثلاثة بتسعة فرضا وردا والتي للاب
 واحد من مسألة الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين
 (قوله واثنان وثلاثون) هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج
 فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في لهشيء من مسألة الزوجية
 أخذه مضموبا في مسألة الرد ومن لهشيء من مسألة الرد أخذه مضموبا في الباقي
 فالزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللبنت ثلاثة من مسألة الرد
 في سبعة بواحد وعشرين فرضا وردا وللبنت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة
 بسبعة (قوله وأربعون) هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية
 مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في لهشيء من مسألة
 الزوجية أخذه مضموبا في مسألة الرد ومن لهشيء من مسألة الرد أخذه مضموبا
 في الباقي فالزوجة واحد في خمسة بخمسة وللبنت ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين
 فرضا وردا وللبنت الابن واحد في سبعة بسبعة وللجدة كذلك (قوله الفصل
 الثالث في ذوى الارحام) أي بيانهم وكيفية ارثهم والارحام جمع رحم وهو
 القرابة (قوله وهم) أي ذوى الارحام اصطلاحا وأما لغة فهم أصحاب القرابات
 مطلقا وقوله كل قريب غير من تقدم أي بحيث يكون ليس عصبية ولا ذافرض
 وقوله من المجمع على ارثهم بيان لمن تقدم (قوله وهم وأن كثروا) أي من
 حيث الأفراد (قوله من ينتمي الى الميت) أي من يتسبب اليه لكونه أصله
 (قوله أولاد البنات) فينزلون منزلة البنات وقوله وأولاد بنات الابن فينزلون
 منزلة بنات الابن (قوله من ينتمي اليهم - الميت) أي من يتسبب اليهم - الميت
 لكونهم أصوله (قوله الاجداد) أي كآبي الائم وأبيه وان علا وقوله والجدات

وعمامية كزوجة وبنت
 وستة عشر كزوجة
 وشقيقة وأخت لاب
 واثنان وثلاثون كزوجة
 وبنت وبنت ابن وأربعون
 كزوجة وبنت وبنت
 ابن وجدة (الفصل
 الثالث) في ذوى الارحام
 وهم كل قريب غير من
 تقدم من المجمع على ارثهم
 وهم وأن كثروا يرجعون
 الى أربعة أصناف الأول
 من ينتمي الى الميت وهم
 أولاد البنات وأولاد بنات
 الابن وان نزلوا الثاني من
 ينتمي اليهم الميت وهم
 الاجداد

أى كالجدة القاسدة وهى أم أبى الام وأمه وهاوان علت و ينزلون منزلة الام (قوله الساقطون) صفة للأجداد والجدات بتغليب المذكور وقوله وان علوا أصله علوا وفتركت الوار وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله من ينتمى الى أبوى الميت) أى من ينسب اليهم لكونهم ما أصلا جامعا لذلك المسمى وليت وشمل ذلك من ينتمى اليهم معا كبنات الاخوة الاشقاء ومن ينتمى الى أحدهما كأولاد الاخوة فانهم يدلون بالام فقط (قوله أولاد الاخوات) أى اشقاء أولاد أولام ولا فرق في الأولاد بين الذكور والإناث ولذلك عبر الشارح هنا بأولاد الاخوات بخلاف ما بعد ذلك فانه عبر ببنات الاخوة ليخرج أبناء الاخوة الاشقاء أولاد وقوله وبنات الاخوة أى الاشقاء أولاد أولام وقوله وبنات الاخوة للام بخلاف بنى الاخوة الاشقاء أولاد فانهم عصبة لئسرا من ذوى الارحام (قوله ومن يدل بـم) أى ومن يدل الى الميت بمن ذكر (قوله من ينتمى الى أجداد الميت وجداته) أى من ينسب اليهم لكونهم ما أصلا جامعا لذلك المسمى وليت (قوله العمومة) أى ذوى العمومة والعمومة جمع عم وقوله للام أى منسبا على تقديره مضاف أى من جهة تباينها بخلاف العمومة للأبوين أولاد فانهم عصبة وارتبون (قوله والعمات مطلقا) أى شقيقات أولاد أولام وقوله وبنات الاعمام مطلقا أى سواء كان الاعمام أشقاء أولاد أولام (قوله والخولة) أى ذوى الخولة والخولة جمع خال وقوله مطلقا أى سواء كان الاخوال والخالات أشقاء أولاد أولام (قوله اذا علمت ذلك) أى ما ذكر من أنهم أربعة أصناف (قوله أن من انفرد) أى ذكرنا كان أو أنفى وقوله خارج جميع المسال ظاهرة ارب ذوى الارحام بطريق التعصيب ولعل ذلك عند الافة راد وقال بعضهم اربهم بارة يكون بالفرض بارة يكون بالتعصيب كما يظهر بالتأمل في الامثلة الانشائية (قوله وفي ذلك مذهب) أى مذهب أهل التنزيل ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم وقوله هجر بعضهم مذهب أهل الرحم فيسبون بين ذوى الارحام لا فرق بين القريب والبعيد والذكر وغيره فاذا وجد بنت بنت بنت بنت خال فالسالم بينهم مساوية عندهم (قوله ومالم يهجر منها) أى من المذاهب (قوله مذهب أهل التنزيل) سموا بذلك لانهم ينزلون كلام ذوى الارحام منزلة من يدل به الا الاخوال والخالات فينزلونهم منزلة الام والا الاعمام للام والعمات فينزلونهم منزلة الاب (قوله وهذا لاقيس) أى الاشتداد وانفة للقياس وقوله الاصح أى المعتمد وقوله عند الشافعية وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى

والجدات الساقطون وان
علوا الثالث من ينتمى الى
أبوى الميت وهم أولاد
الاخوات وبنات الاخوة وبنو
الاخوة للام ومن يدل بـم
وان نزلوا الرابع من ينتمى
الى أجداد الميت وجداته
وهم العمومة للام والعمات
مطلقا وبنات الاعمام مطلقا
والخولة مطلقا وان تباعدوا
وأولادهم وان نزلوا اذا علمت
ذلك فلا خلاف عندهم من
ورث ذوى الارحام أن من
انفرد من هؤلاء خارج جميع
المسال وانما يظهر الخلاف
عند الاجتماع وفي ذلك
مذاهب هجر بعضها ومالم
يهجر منها مذهبان أحدهما
مذهب أهل التنزيل وهو
الاقيس

الارحام (قوله أنه ينزل كل منهم منزلة من يدل به) فينزل كل فرع منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهكذا درجة درجة إلى أن تصل إلى أصل وارثه واعلم أن من نزل منزلة شخص يأخذ ما كان يأخذ ذلك الشخص فيغرض موت ذلك الشخص وإن هذا المنزل منزلته وارثه (قوله فنزلة الام) أي لا منزلة من أدلوا به وهم الاجداد فثبتت للام من كل المال عند الانفراد أو وثته أو سدسه عند عدم الانفراد فثبت لمن نزل منزلته من الإخوال والخالات وكذا يقال في الأعمام والعلمات منزلتين منزلة الأب (قوله والأعمام للام والعلمات) أي وبنات الأعمام وقوله فنزلة الأب أي لا منزلة من أدلوا به وهم الاجداد (قوله فان تسبق أحدا إلى وارث الخ) فبعد تنزله كل شخص منزلة من أدلى به درجة بعد درجة يعتبر السبق إلى الوارث وقوله مطلقا أي سواء قربت رتبته أم بعدت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن ابن المال للثانية تسبقه بالوارث وإن كانت الأولى أقرب إلى الميت (قوله وإن استووا في السبق إلى الوارث) كأولى وإن استووا في الأدلاء إلى الوارث لأن السبق لا بد فيه من سابق ومسبق فلا يعقل فيه الاستواء فكان فيه تعجيدا بأن يراد به مجرد الانتساب كما يفيد كلام العلامة الأمير (قوله قدر كان الميت خلف من يدلون به) أي فرض أن الميت خلف الوارث الذي يتسبون إليه في درجة واحدة فالضمير في يدلون راجع لذوي الارحام والضمير في به راجع إلى قوله وقسم المال أي إن لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله أو الباقي الخ أي إن كان هناك أحد الزوجين (قوله بعد فرض الزوجية علم منه أنهم لا يدخلون على الزوجية ضرر عول وإن حصل بينهم عول فليسوا كمن أدلوا به من كل وجه ففي زوج وبنتي أختين للزوج النصف كاملا من غير عول وما بقي لبني الأختين وتضع المسئلة من أربعة لأن الزوج له النصف ومخرجه أشان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنتي الأختين فيضرب اثنين في اثنين بأربعة ولو كان مع الزوج نفس الأختين لمألت المسئلة بمثل سدسها وفي أي أم وبنتي أختين لام وبنتي أخت شقيقة وبنتي أخت لاب فلا يلام السدس ولبنتي الأختين لام الثلث ولبنت الأخت الشقيقة النصف ولبنت الأخت للاب السدس فالمسئلة من ستة وعول لسبعة فيحصل العول بينهم لكن إن وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا من غير عول ويختص بضرر العول إن كان ذوا الارحام أفاده الزيات (قوله بينهم) أي بين من يدلون به وراعي هنا معنى من فلذلك أتى بضمير الجمع بخلافه قبل ذلك فإنه راعي لفظه فلهذا أتى بضمير المفرد في قوله (قوله فن يجب) أي ممن يدلون به والمراد من يجب يجب شخص

الأصح عند الشافعية وهو
مذهب الحنابلة ومحصله أنه
ينزل كل منهم منزلة من
يدل به إلا الإخوال والخالات
فنزلة الام والأعمام للام
والعلمات فنزلة الأب على
الأرجح فان سبق أحد إلى
وارث قدم مطلقا وإن استووا
في السبق إلى الوارث قدر
كان الميت خلف من يدلون به
وقسم المال أو الباقي بعد
فرض الزوجية بينهم كما أنهم
موجودون فن يجب لأشئ
من يدل به

بمخلاف من يحجب بحجب وصف فترث بنت الاخ الرقيق أو القاتل ولو في حياته لان
وجوده كعدمه وقوله لاشي لمن يدلي به في بنت اخ لاب مع بنت اخ شقيق فلا
شيء الاولي لانها ادلت بالاخ للاب وهو محجوب بالاخ الشقيق والمسال كله للثانية
(قوله وما اصاب كل واحد) أي ممن يدلون به وقوله قسم على من نزل منزله أي
بحسب ارثهم منه ولذلك قال الشارح كأنه أي كل واحد مات وخلفهم أي من
نزل منزله فراجعي معني من فأتى بضمير الجمع (قوله الا اولاد ولد الام) أي اولاد
الاخوة للام وهـ ذا استثناء من قوله وما اصاب كل واحد قسم على من نزل منزله
كأنه مات وخلفهم وقوله فيقسم بين ذكورهم وانا بهم بالسوية أي فيقسم ما اصاب
من اولاديه من ولد الام بين ذكورهم وانا بهم بالسوية فلا يفضل ذكورهم على
انثاهم وقوله كأنهم أي فانهم يرثون بالسوية فيما اذا مات الميت عن اولاد ام
فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله مع ان ولد الام لومات وخلف اولاد ذكورا
وانا ناقسم ميراثهم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين أي لان الاولاد يعصب ذكورهم
انثاهم فلذا كرمثل حظ الانثيين (قوله والا انحال والحالة للام) أي والا انحال
والحالة الذين من جهة الام وهذا استثناء ثان من الضابط السابق وقوله فيقسم
بينهم أي ما اصاب من نزل منزله وهو الام وقوله مع أنه لومات الام وخلفهم أي
مع ان الحال والشأن لومات الام وخلفت الحال والحالة فالمراد بضمير الجمع ما فوق
الواحد (قوله وهم من المنزل) هذا علم مما سبق من قوله وهو مذهب الحنابلة فلا
حاجة له هنا وقوله أيضا أي كما ان الشافعية من المنزلين وقوله أنه اذا كان الذكور
والانثى من جهة واحدة الخ أي كولي بنت احد أعمام ذكور والآخرى أنثى وقوله
لا يفضل ذكور على أنثى كالتوضيح لقوله بالسوية (قوله والمذهب الثاني) كان
الانساب بقوله أحدهما أن يقول وانا بهم ما وكأنه توهم أنه قال أولا المذهب الاول
(قوله مذهب أهل القرابة) سمو بذلك لانهم يورثون الاقرب الى الميت فالاقرب
كالعصبات كما قال الشارح وهم يقدمون الاقرب فالاقرب كالعصبات أي يقدموه
الاقرب فالاقرب الى الميت كتقديم الاقرب فالاقرب من العصبات (قوله والظاهر
من مذهبهم) أي الحنفية وأهل القرابة وقوله تقديم الصنف الاول هو من ينتمي الى
الميت وهـ اولاد اولاد البنات وأولاد بنات الابن وان نزلوا وقوله على الثاني هو من
ينتمي اليهم الميت وهو الاحد او الجدات الساقطون (قوله والثاني على الثالث)
أي تقديم الثاني وقد علمته على الثالث وهو من ينتمي الى أبوي الميت وهـ اولاد
الاخوان وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يدلي بهم وان نزلوا (قوله

وما اصاب كل واحد قسم
على من نزل منزله كأنه مات
وخلفهم الا اولاد ولد الام
فيقسم بين ذكورهم وانا بهم
بالسوية كأنهم مع أن وله
الام لومات وخلف اولاد
ذكورا وانا ناقسم ميراثه
بينهم للذكور مثل حظ الانثيين
والا انحال والحالة للام
فيقسم بينهم للذكور مثل حظ
الانثيين مع أنه لومات الام
وخلفهم كانوا اخوة الامها
فلا تفضل بينهم وعنده
الحنابلة وهم من المنزلين
أيضاً انه اذا كان الذكور
والانثى من جهة واحدة
في درجة واحدة فالقسمة
بينهم بالسوية لا يفضل ذكور
على أنثى والمذهب الثاني
مذهب أهل القرابة وهو
مذهب الحنفية وبه قطع
البخوي والمتولي من أصحابنا
وهو يقدمون الاقرب فالاقرب
كالعصبات والظاهر من
مذهبهم تقديم الصنف الاول
على الثاني والثاني على الثالث

والثالث على الرابع (أي وتقدم الثالث وقد علمته على الرابع وهو من ينتمي إلى أجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعومات وبنات الاعمام والخولة وأولادهم (قوله فإدام أحدهم الخ) تفرع على ما قبله (قوله من الفروع) هم الصنف الأول وقوله من الأصول هم الصنف الثاني (قوله لأولاد الاخوات الخ) هم الصنف الثالث (قوله للأخوال) أي والأخالات وهم الصنف الرابع (قوله وعن أبي حنيفة الخ) مقابل للظاهر (قوله الصنف الثاني) هو الأصول وقوله على الأول هو الفروع (قوله تقدم أبو يوسف ومحمد) هذا أيضا مقابل للظاهر (قوله الصنف الثالث) هو أولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام وقوله على الثاني هو الأصول كما مر (قوله ومتى كان) أي وجد فمكان تامة وقوله في ذلك تفصيل طويل حاصله انه ان اختلفت درجاتهم قدم الأقرب فالأقرب إلى الميت فتقدم بنت البنت على بنت بنت البنت وان استووا ورثوا جميعا وكيف يرثون اختلف فيه أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا ذكورا واناثا سوى بينهم وان اختلفوا فللذكر مثل حظ الانثيين وقال محمد ينظم في المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الارحام إلى آخر ما قاله فليراجع في لاقى (قوله وقد ذكر طرفا منه الخ) قد علمت بعضه وانظر مرتبته في المولاي (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة أو الامثلة بهذه فهو اما خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف (قوله على مذهب أهل التنزيل) أي لا على مذهب أهل القرابة فن الامثلة على مذهبهم ابن بنت وبنت بنت أخرى وثلاث بنات بنت كذلك فعلى مذهب أهل التنزيل لابن البنت الثلاث ولبنت البنت الأخرى كذلك ولثلاث بنات البنت الأخرى أيضا كذلك تنزيلا لكل منزلة من أدلى به وعلى مذهب أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن الأمثلة على مذهبهم أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى مذهب أهل التنزيل وأبي يوسف المال بينهم ما بالسوية وعند محمد ثلث المال للأولى وثلثاه للثانية لا اعتباره المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الارحام كما مروى من الأمثلة على مذهبهم أيضا بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لبنت بنت البنت النصف بالسوية وللثلاث بنات ابن البنت الأخرى النصف اثلاثا وعند أبي يوسف المال بين الخمسة بالسوية وعند محمد يقسم المال بين الذكر والانثى المتوسطين ويقدر الذكرا ثلاثة كور ربعه ودرع وبقدر الانثى اثنتين بعدد فترعيها فيكون المال على ثمانية حصص الذكرا ستة

والثالث على الرابع فإدام أحدهم من الفروع فلا شيء لواحد من الأصول وما دام أحدهم من الأصول فلا شيء لأولاد الاخوات وبنات الاخوة للام وما دام أحد من هؤلاء فلا شيء للأخوال والعومات والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدلى بهم وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية تقدم الصنف الثاني على الأول وتقدم أبو يوسف ومحمد الصنف الثالث على الثاني ومعنى كان اثنان فأكثر من صنف واحد من الاصناف الأربعة ففي ذلك تفصيل طويل مذكور في كتب الحنفية وقد ذكرنا طرفا منه في كتابنا شرح الترتيب الامثلة على مذهب أهل التنزيل

فهذه لبناته بالسوية وحصة الاثنى سهمان هما البتيمهما اه بولاقي (قوله بنت بنت ابن وابن بنت بنت) هذا المثال من الصنف الاول وقوله المال الاولى أى التى هى بنت بنت الابن وقوله لسببها للوارث أى الذى هو بنت الابن وأما الثانى فبينه وبين الوارث واسطة (قوله أبوام أم وأم أبى أم) هذا المثال من الصنف الثانى وقوله المال الاولى أى الذى هو أبوام الأم وقوله لسببها للوارث أى الذى هو أم الأم وأما الثانى فبينه وبين الوارث واسطة (قوله بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن آخر) هذا المثال من الصنف الاول، (قوله نصف المال الاولى ونصفه الآخر) أى تنزىل لكل منزلة من أدلى به فكان الميت مات وخلف الابن نصف الابن الاول يكون لمن أدلى به ونصف الابن الثانى لمن أدلى به اثلاثا لكنه لا ينقسم فتضرب ثلاثة فى أصل المسئلة وهواثمان بسمة للبنت الاولى ثلاثة وللابن سهمان وللبنت سهم ولذلك قال الشارح اثلاثا عندنا لا نأفضل الذكر على الاثني وقوله وانصافا عند الحنابلة أى لانهم لا يفضلون الذكر على الاثني اذا كانا من جهة واحدة فى درجة واحدة كما مر عنهم وتصح من أربعة فللبنت الاولى اثنان وللابن سهم ولاخيه كذلك (قوله ابن أخ لام وبنت أخ لام) هذا المثال من الصنف الثالث وقوله المال بينهما انصافا أى لانه لا تقضيل بين الذكر والاثني فى أولاد ولد الأم كأصولهم كما مر (قوله بنت أخ لابن أخ) هذا المثال من الصنف الثالث كالذى قبله وقوله المال الاولى والثالثة الخ أى لانه ينزل كل منزلة من أدلى به فكان الميت مات وخلف أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام فالأخ الشقيق خمسة أسداس والأخ لام السدس ولاشئ والأخ للاب لمحجبه بالأخ الشقيق فتعطى بنت الأخ الشقيق الخمسة أسداس وتعطى بنت الأخ للام السدس ولاشئ وللبنت الأخ للاب لمحجبه أبيها كما علمت (قوله ثلاثة أخوال) هذا المثال وما بعده من الصنف الرابع وقوله متفرقين أى أحدهم شقيق والثانى لاب والثالث لام وقوله للخال الخ فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام وقوله وسقط الآخر أى لمحجبه بالخال الشقيق (قوله ثلاث حالات متفرقات) أصل مسائل اثنين باعتبار الفروض ستة ومسألة الرد خمسة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها النصف ثلاثة ولأبى السدس تسكيلة الثلثين ولأختى للام السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتجعل أصل مسألة الرد (قوله متفرقات) أى أخذاهن شقيقة والأخرى لاب والأخرى لام فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أختا شقيقة وأختا لاب وأختا لام (قوله ثلاثة أخوال متفرقين وثلاثة حالات كذلك)

بنت بنت ابن وابن بنت
بنت المال الاولى لسببها
للوارث أبوام أم وأم أبى أم
المال الاول لسببها للوارث
بنت بنت ابن وابن بنت
من بنت ابن أخرى نصف
المال الاول ونصفه بين
الاخيرين اثلاثا عندنا
وانصافا عند الحنابلة ابن
وبنت أخ لام المال بينهما
انصافا عندنا وعند الحنابلة
بنت أخ لابون وبنت أخ
لاب وبنت أخ لام المال
للأولى والثالثة على ستة
أسهم ولاشئ للثانية منزلة
أخوال متفرقين

أى متفرقات أصل هذه المسئلة من ثلاثة يخرج الثالث وتصح من تسعة عندنا ومن ستة عند الحنابلة لأنك سار على ثلاث عندنا وعلى اثنين عندهم (قوله للخال والخالة من الأم الخ) فيقدر في تلك الحالة أن الأم ماتت وخلفت أختا وأختا لام وأختا لأبوين وأختا لأبوين وأختا لأبوين ولا يخفى الحكم حينئذ (قوله اثلاثا عندنا) أى لا تافضل الذكر على الأنثى وقوله وانصافا عند الحنابلة أى لا تهم لا يفضلون الذكر على الأنثى وقوله كذلك عندنا وعند الحنابلة أى اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة (قوله ولا شيء للخال والخالة من الأب) أى لحجبهما بالخال الشقيق (قوله ثلاث عمات متفرقات) أى شقيقة ولأب ولأم وقوله المال بينهما كالحالات أى فالمال بينهما على خمسة لأن مسألة الرد من خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل من الباقيين واحد ويقدر أن الأب مات عن أخت شقيقة وأخت لأب واخت لام وحكمهن ما ذكر (قوله ثلاث بنات أعمام متفرقات) أى أحدها بنت عم شقيق والآخرى بنت عم لأب والآخرى بنت عم لام وقوله المال لبنت العم الشقيق وحدها أى دون بنت العم لأب وبنت العم للام وقوله أسبقها للوارث أى بالنظر لبنت العم للام وقوله مع حب الخ بالنظر لبنت العم للأب (قوله بنت أخ لام) هى من الصنف الثالث وقوله مع بنت عم شقيق أولاب هى من الصنف الرابع (قوله للاولى السدس والباقي للثانية) أى تنزل لهما منزلة من أدلوا به (قوله ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك) أى متفرقات فتنزل الثلاث حالات منزلة الأم والثلاث عمات منزلة الأب ومعلوم أنه إذا اجتمع الأم والأب كان للام الثلث فيكون للخالات وكنان للأب الثلثان فيكونان للعمات (قوله الثلث للخالات على خمسة) أى نظر المسألة الرد فيقدر كأن الأم ماتت عن ثلاث أخوات متفرقات وأصل مسألتين ستة وترجع بالرد لخمسة ويقدر أن الأب مات عن ثلاث أخوات كذلك وأصل مسألتين ستة وترجع بالرد لخمسة فيبين المسألتين تماثل فتضرب إحدى المسألتين فى أصل المسألة العامة للمسألتين ثلاثة يحصل خمسة عشر فلخالة من الأبوين ثلاثة وللاتى من الأم سهم وللاتى من الأب كذلك وللعمة الشقيقة ستة وللاتى من الأم سهمان وللاتى من الأب كذلك (قوله الباب الثانى فى الولاء) أى فى بيان سببه وحكمه قيل كان الأولى تقديمه على ذوى الأرحام لأن الإرث بالولاء مقدم على إرث ذوى الأرحام وأجيب بأنه لما كان إرث ذوى الأرحام مناسبا للرد ذكره معه فى الباب الأول (قوله وفيه فصلان) الظرفية فى ذلك من ظرفية المفصل فى الجمل (قوله الفصل الأول فى سببه) أى فى بيان سببه (قوله وهو زوال المالك) أى إزالته بعق لا يبيع مثيلا (قوله فى

الخال من الأم السدس والخال من الأبوين الباقي وسقط الآخر ثلاث حالات متفرقات المال بينهما على خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيين واحد وثلاثة أخوال متفرقة — رقين وثلاث حالات كذلك للخال والخال من الأم الثلث اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة والباقي للخال والخالة من الأبوين كذلك عندنا وعند الحنابلة لذو لا شيء للخال والخال من الأب ثلاث عمات متفرقات المال بينهما كالحالات ثلاث بنات أعمام متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها أسبقها للوارث مع حب الأم الشقيق الأم للأب بنت أخ لام مع بنت عم شقيق أولاب للاولى السدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك الثلث للخالات على خمسة والثلثان للعمات كذلك وفى كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله أعلم (الباب الثانى فى الولاء) وفيه فصلان (الفصل الأول فى سببه وهو زوال المالك عن رقيق

أعتق عبداً) هذا شرط سيأتي جوابه بعد في قوله ثبت له الولاء عليه والمراد بالعبد ما يشمل الأمة (قوله منجزاً) أي عتقاً منجزاً أي غير معلق كأن قال لعهده أنت حراً وأعتقتك أو نحو ذلك (قوله أو بصفة) أي أو معلقاً بصفة كأن قال لعهده أن كملت زيداً فأنت حر فالتحق معلق بصفة الكلام (قوله أو دبره) أي العبد كأن قال له أنت حر بعد موتي وقوله أو استولدها أي الأمة بأن أحبلها وقوله فعتقها أي المدبر والمستولدة (قوله أو عتق بالكتابة) بأن أدى النجوم فعتق بسبب الكتابة (قوله أو التمس من مالك الخ) بأن قال له أعتق عبدك عني على كذا ففعل فاعتق عن الطالب لتضمن ذلك المبيع فيك أنه قال بعني به بكذا وأعتقه عني وقد أجابه ويسمى هذا بما ضمنه وأصل ذلك إذا لم يكن العبد أصلاً لطلب أو فرعاً له والأفلا يعتق عنه للدور فيكون باقياً على ملك مالك كافي للؤلؤة ووجه الدوران عتق الأصل أو الفرع متوقف على ملكه ومالكه في البيع الضمني متوقف على عتقه بمعنى أنه يتبين أنه حصل قبله وعند المالكية يعتق عنه ولو كان العبد أصلاً أو فرعه كما قاله العلامة الأمير قال فيافي للؤلؤة لا يوافق مذهبهم أنه خرج بالالتماس ما لو أعتقه عن غيره بغير إذنه كأن قال له أعتقت عبدي عن زيد عتق عن مالك وكان الولاء له خلافاً للأمام مالك رضي الله عنه كما قاله الاستاذ الحنفى فلا مفهوم للالتماس عند المالكية فلن أعتق عنه الولاء لو لم يشعر كما قاله العلامة الأمير (قوله أو أعتق نصيبه الخ) كأن يقول أعتقت نصيبى من هذا العبد وأنصفه الذى أملكه أو أعتقت الجميع فاعتق نصيبه أولاً ثم سرى إلى نصيب شريكه فإن أعتق نصيب شريكه انقضى ملك له فيه ولا تبعية وإن أعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعاً لأنه لم يخصه بملك نفسه أو على ملكه لأن الإنسان إنما يعتق ما يملكه وجهان فمقتضى كلام الأصحاب الثانى كما فى اللؤلؤة (قوله فسرى) أي بشرط أن يكون المعتق موسراً بقيمة حصه شريكه أو بعضها فسرى إلى مالك يسره وقت الاعتراف بخلاف ما إذا كان معسراً فلا يسرى بل يبقى الباقي على ملك الشريك وبشرط أن يكون عتق الشخص باختياره فلو ملك بعض أصله أو فرعه بارت عتق عليه ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وبشرط أن لا يكون العتق أمة مستولدة فلو أعتق نصيبه من مستولدة لم يسر العتق إلى باقيه لأن السراية تتضمن النقل والمستولدة لا تقبله وبشرط أن يعتق نصيبه كما تقدم توضيحه فشروط السراية أربعة كما فى اللؤلؤة (قوله أو مالك قريبه) أي أصله أو فرعه فالمراد بالقريب خصوص الأصل أو الفرع لا ما يشمل الحواشي ولو

فمن أعتق عبداً من منجزاً
أو بصفة أو دبره أو استولدها
فعتق بالكتاب أو عتق عليه
بالكتابة أو التمس من مالك
عتق عبده على مال فأجابه
أو أعتق نصيبه من مشترك
فسرى أو مالك قريبه

قريبة كالأخوة خلافاً للمالكية (قوله ثبت له الولاء عليه) أي ثبت لمن أعتق عبداً الولاء على ذلك العبد وقد تقدم أنه جواب الشرط (قوله ولعصبته) تعبيره بالواو يفيد أن الولاء يثبت لعصبة المعتق في حياته وموتها وذلك والمدة آخر انما هو فرائده من ارث وغيره وقد عبر بها شيخ الاسلام في نهجيه واعترض في شرحه على أصله في تعبيره بثلاثها تفيد أنه لا يثبت الولاء للعصبة إلا بعد العتق ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظراً لغوائل (قوله المتعصبين بأنفسهم) بخلاف المتعصبين بغيرهم ومع غيرهم (قوله ولو اختلف دينهما) هذا عند تأملنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فلا ولأولاء عند اختلاف الدين ولو أعتق الكافر مسلماً فلا ولأولاء له عليه لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وإنما الولاء للمسلمين نعم إن كان لأصيت وارث مسلم فله في أولي وقوله وإن لم يكن الخ أي والحال أنه لم يكن الخ (قوله والولاء كالنسب) فلا يثبت عن مستحقه كالنسب وقوله لا يباع أي لا يصح بيعه فلو باع الولاء الذي له على زربكذ لم يصح وكذا يقال في قوله ولا يورث (قوله ولا يورث) فإذا مات المعتق عن أخ لم يرث إلا الخ الولاء لكن إذا مات العتيق عنه ورث بالولاء الذي له ولذلك قال الشارح لكن يورث به (قوله وكما ثبت الولاء على العتيق) أي بطريق المباشرة وقوله يثبت على أولاده الخ أي بطريق السرية وقوله واحفاده بالمدال المهمل جمع حقه مدة جمع حافده والمراد بهم أولاد الأولاد ويراد بهم الأسباط كما قاله الاستاذ الحنفى وبعضهم يجعل الاحفاد غير الأسباط فالخفيد ابن الابن والسبط ابن البنت (قوله وإنما يثبت على فرع العتيق بشرطين) أي لا يثبت الولاء على فرع العتيق إلا بشرطين لكن الشرط الأول عام في ثبوت الولاء لموالي الأب أو لموالي الأم والشرط الثاني في ثبوت الولاء لموالي الأم (قوله أحدهما أن لا يمس الرق ذلك الفرع) أي لا يصيبه الرق بأن كان حراً أصلاً (قوله فلولاً لمعتقه) أي لأنه المباشرة لعنتقه فهو أولى بالولاء من معتق الأصل وقوله وعصبته أي قبالة وقوله من بعده مقتضاه أنه لا يثبت الولاء لعصبة المعتق في حياته وليس كذلك فلعل قوله من بعده بالنظر لغوائله وإن كان بعيداً (قوله) فان لم يوجدوا أي عصبة المعتق وقوله فليبت المال أي فلولاً لمعتقه المال وقوله ولا ولأولاء عليه لمعتق الأصول أي لأنه منع منه ولأولاء المعتق الذي يورثه لكونه أنوى (قوله الشرط الثاني) مبتدأ أخبره في ثبوت الولاء لموالي الأم (قوله وهو) أي الشرط الثاني وقوله أن لا يكون الأب حراً أصلاً كان الأولى أن يقول أن يكون رقيقاً لأن قوله أن لا يكون الأب حراً أصلاً صادق بكونه رقيقاً وبكونه عتيقاً مع

فعتق عليه ثبت له الولاء عليه ولعصبته المتعصبين بأنفسهم ولو اختلف دينهما وإن لم يرثه في صورة الاختلاف والولاء كالنسب لا يباع ولا يورث ولا يورثه ولكن يورث به وكما ثبت الولاء على العتيق المذكور أو لا يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتيقه وعلى عتيق عتيقه وإنما يثبت على فرع العتيق بشرطين أحدهما أن لا يمس الرق ذلك الفرع فإن كان رقيقاً وعتيق فلولاً لمعتقه وعصبته من بعده فإن لم يوجدوا فليبت المال ولا ولأولاء عليه لمعتق الأصول الشرط الثاني في ثبوت الولاء لموالي الأم وهو أن لا يكون الأب حراً

الاصل على الصحيح وأما
عكسه وهو أن يكون الاب
عتيقا والام حرة لاصل فهل
يكون عليه الولاء لموالى
الاب لانه ينسب اليه أولا
تغليباً للحرية كعكسه
الصحيح الاقول قال الامام
النووي رحمه الله تعالى
في الروضة فرع من مسه
رق وعتيق فلاولاء عليه
لما تقي أيه وأمه وسائر
أسوله كما سبق سواء وجدوا
في الحال أم لا فالباشر اعترفه
ولاؤه عتيقه ثم اعصبة فأما
إذا كان حراً لاصل وأبواه
عتيقان أو أبوه عتيق فولاؤه
لمولى أبيه وإن كان الاب
رقيقا والام معتقة فالولاء
لمعتقها فإن مات والاب رقيق
بعد ورثه معتق الام وإن
أعتق الاب في حياة الولد
انجبر الولاء من مولى الام الى
مولى الاب ولومات الاب
رقيقا وعتيق الجدة انجبر من
موالى الام الى موالى الجدة
ولو عتيق الجدة والاب رقيق
ففي انجراره الى مولى الجدة
وجهان

أما إذا كان عتيقا يكون الولاء لموالى الاب وأما إذا كان الاب حراً لاصل فلاولاء على
الفرع لاحد والحاصل أن الاب ان كان رقيقا فالولاء على الفرع لموالى الام وإن كان
عتيقا فالولاء على الفرع لموالى الاب وإن كان حراً لاصل فلاولاء على فرعه لاحد
(قوله على الصحيح) وقابله أنه لا يشترط ذلك بل يثبت لموالى الام تبعالاً له: (قوله
وأما عكسه) أي عكس مفهومه الذي هو كون الاب حراً لاصل والام عتيقة
وعكس ذلك أن يكون الاب عتيقا والام حرة لاصل كما قاله الشارح وهو أن يكون
الخ فهذا هو عكس المفهوم وأما عكس للمعقوف فهو أن تكون الأم رقيقة والاب
عتيقا (قوله فهل يـ) يكون عليه الولاء لموالى الاب أي تبعالاً اليه وقوله أولا
أي أولا يكون عليه الولاء لموالى الاب وقوله تغليباً للحرية أي الحرية الام فتكون
مانعة من ثبوت الولاء عليه لموالى الاب وقوله كعكسه أي وهو أن يكون الاب حراً
لاصل والام عتيقة الذي هو مفهوم الشرط فلاولاء عليه في ذلك تغليباً للحرية (قوله
الصحيح الاقول) هو أن يكون الولاء لموالى الاب (قوله قال الامام النووي الخ)
غرضه بذلك تقوية ما قبله مع بسط المقام (قوله من مسه رقيق الخ) يعلم من الشرط
الاقول (قوله سواء وجدوا في الحال) أي حال ما عتيق وقوله أم لا أي بأمر انقرضوا قبل
العتيق (قوله فالباشر اعترفه) الاظهر أنه بفتح الشين على أبيه أسمه فمفعول فهو يعني
العتيق اسكنه عبر بالمباشر اعترفه دون العتيق إشارة الى أن مباشرة الاعتراف هي
المانعة من ثبوت الولاء لموالى الاب أو الام أو سائر الأصول (قوله ثم اعصبة)
تقدم أن التعبير بتم معترض فالاولى التعبير بالولد والآن يجاب بأنه بالنظر لغوائد
(قوله فاما إذا كان حراً لاصل الخ) مقابل لقوله من مسه رقيق وعتيق وقوله وأبواه
عتيقان كأن ترزق عتيق بعتيقة فولد اولدافه وهو حراً لاصل وأبواه عتيقان وقوله
أو أبوه عتيق أي والام حرة لا رقيقة والاب كان الولد تابعاً لها في الرق وقد لا يتبعها
في صور (قوله وإن كان الاب رقيقا الخ) يؤخذ منه الشرط الثاني (قوله
فإن مات) أي الولد الذي هو حراً لاصل وقوله والاب رقيق بعد أي والحال أن الاب
رقيق الآن فبعد يعني الآن (قوله وإن أعتق الاب في حياة الولد) مقابل لقوله فإن
مات والاب رقيق وقوله انجبر الولاء من موالى الام الى موالى الاب أي لان تبعية الاب
أقوى من تبعية الام لانه ينسب له ولو انقرض موالى الاب فهو أيت المال ولا يعود
لموالى الام (قوله ولومات الاب رقيقا الخ) مقابل لقوله وإن أعتق الاب وقوله انجبر
من موالى الام الى موالى الجدة أي لقوة تبعية الجدة عن تبعية الام (قوله ولو عتيق
الجدة والاب رقيق الخ) هذا مقابل لقوله ولومات الاب رقيقا وعتيق الجدة وقوله

أى بالنفس (قوله وهكذا) أى فان لم نجد لهم فليعتق معتق معتق المعتق ثم لعصبته
 وهم جبر (قوله ولا ميراث المعتق عصبته المعتق) أى ولا وارث للمعتق عصبته المعتق
 كاعتق ابنه ومعتق أخيه وقوله لا للمعتق أبية أوجدته أى لا للمعتق أبى المعتق
 وللمعتق جدته (قوله ولا لعصبة عصبته المعتق) أى ولا ميراث لعصبة عصبته المعتق
 وقوله اذالم يكن عصبته للمعتق فان كان عصبته له فله ميراث كما اذا تزوجت امرأة
 من قبيلتها كابن عمها فولدت منه ابنا فاذا ماتت عتيقها بعد موتها وموت ابنها
 عن عصبته ابنها كابن عمها ورث لانه عصبته للمعتق كما هو عصبته عصبته لكن ارثه
 من جهة كونه عصبته للمعتق لامن جهة كونه عصبته عصبته المعتق (قوله
 كما اذا تزوجت الخ) مثال لقوله اذالم يكن عصبته للمعتق وقوله من غير قبيلتها أى
 أنها تزوجت بأجنبي وخرج ما اذا تزوجت من قبيلتها أى بعصبتها كابن عمها
 كما تقدم وقوله ثم ماتت عتيقها عن ابن عم ولدها أى بعد موتها وموت ابنها وكان
 الاولى أن يقول عن ابن عم ابنها (قوله فلا يرث) أى فلا يرث ابن عم ابنها عتيقها
 وقوله لانه ليس بعصبته لها أى بل هو أجنبي منها وقوله وان كان عصبته لابنها أى
 والحال أنه عصبته لابنها (قوله فقد ذكر الخ) أى فإقول لك قد ذكر الخ (قوله هو) أى
 من يرث من عصبته المعتق بالشرط الذى ذكره وقوله ذكر أى ختمه الصادق
 بالواحد والمتعدد قيدا أول خرج به الاتى كنف المعتق وأخته وقوله يكون عصبته
 قيدا ثان خرج به الاخ لا لام حيث لم يكن ابن عم فانه وان كان ذكر الكنه لا يكون
 عصبته وقوله وارثا للمعتق قيدا ثالث خرج به ابن ابن المعتق مع وجود ابن المعتق
 فانه وان كان ذكره يكون عصبته لكنه ليس وارثا للمعتق لانه محجوب بابنه وقوله
 لومات المعتق يوم موت العتيق مرتبة بقوله وارثا للمعتق أى يكون وارثا للمعتق
 بتقدير موت المعتق فى الزمن الذى مات فيه العتيق فالمراد باليوم مطلق الزمن لئلا
 كان أو نهارا كما هو أحد اطلاقيه لا مقابل الليل وقوله بصفة العتيق متعلق بيمات
 أى ملائمة بصفة العتيق وهذا قيد رابع خرج الابن المسلم فى صورة ما لو أعتق مسلم
 عبدا كافر أو مات المعتق عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق عن الابنين فان الابن
 المسلم لا يرث لانه وان كان ذكره يكون عصبته وارثا للمعتق لومات المعتق يوم
 العتيق لئلا يصفى العتيق التى هى التكفير بل بصفة أخرى وهى الاسلام
 ودخل به الابن الكافر فى هذه الصورة فانه يرث العتيق لانه ذكر يكون عصبته
 وارثا للمعتق على تقدير موت المعتق يوم العتيق بصفة العتيق فهذا القيد مدخل
 وخرج كالتقرير (قوله وخرجوا على ذلك مسائل) أى فرعوا على ذلك الضابط

فان لم نجد لهم فليعتق معتق
 المعتق ثم لعصبته وهكذا
 ولا ميراث للمعتق عصبته
 المعتق الا للمعتق أبية أوجدته
 ولا لعصبة عصبته المعتق
 اذالم يكن عصبته للمعتق
 كما اذا تزوجت امرأة من غير
 قبيلتها فولدت ابنا وأعتقت
 عبدا ثم ماتت عتيقها عن ابن
 عم ولدها المذكور فقط
 فلا يرث لانه ليس بعصبته لها
 وان كان عصبته لابنها وقد
 ذكر الشيخ بدر الدين سبط
 الماردينى رحمه الله فى شرح
 كشف الغوامض انه نازع
 بعض معاصريه فيها وأطال
 الكلام فيها اذا علمت ذلك
 فقد ذكر الاصحاب رضى
 الله عنهم ضابطا لمن يرث
 من عصبته المعتق اذالم يكن
 المعتق حيا فقلوا هو ذكر
 يكون عصبته وارثا للمعتق
 لومات المعتق يوم موت
 العتيق بصفة العتيق
 وخرجوا على ذلك مسائل

مسائل (قوله منها) أي تلك المسائل وقوله أنه أي الحال والبشأن وقوله لا ترث امرأة بولاء الغير أصلاً وإنما ترث بالمباشرة

بسبب مباشرتها العتق ولذلك قال المصنف

وأيضاً في النساء طرأ عليه **اللاتي منت بعتن الرقبه**

(قوله فلها الخ) تفريع على ما قبله (قوله كالرجل) أي في أن له الولاء على عتيقه

وعلى أولاده وأحفاده وعتيقته (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لو اعتق

عبداً الخ هذا يخرج على قوله وارثاً للمعتق وقوله ومات عن ابنين أي مات المعتق

عن ابنين له وقوله وخلف ابن معتقه وابن ابنه أي وابن ابن معتقه وقوله ورثه

ابن المعتق جواب لو وقوله دون ابن ابنه أي لأنه ليس وارثاً للمعتق لو مات وقت

موت العتيق (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لو مات المعتق الخ هذا

يخرج على قوله وارثاً للمعتق لو مات المعتق يوم العتيق فإنه لو مات المعتق يوم موت

العتيق ورثه واعتباراً بالسوية وهذا بخلاف ما لو ظهر مال للاب في هذه الصورة

فإنهم يقتسمون أثلاً ثانياً لكل ورثة ابن يأخذون نصيبه (قوله ومنها) أي من تلك

المسائل وقوله لو اعتق مسلم عبداً كافراً الخ هذا يخرج على قوله بمدة العتيق

فإنه لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق ورثه الابن الكافر دون الابن

المسلم (قوله لأنه الذي يرث المعتق بصفة الكفر) أي حال كونه متلبساً بصفة

هي الكفر فلاضافة للبيان (قوله ولو أسلم العتيق الخ) هذا إذا لم يسلم العتيق

قبل موته وقوله فيرثه الابن المسلم أي لأنه هو الذي يرث المعتق لو مات يوم موت

العتيق بصفة العتيق (قوله ولو أسلم الابن الكافر) أي هذا إذا لم يسلم الابن

الكافر وقوله فالميراث بينهما ما أي لأنه ما يرثان المعتق لو مات يوم العتيق بصفة

العتيق (قوله وهذه المسائل تخرج أيضاً على أن الولاء يورث به ولا يورث) أي

كما تخرج على الضابط المتقدم ووجه تخرج المسئلة الأولى وهي أنه لا ترث امرأة

بولاء الغير أصلاً على أن الولاء يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثته المرأة أيضاً

بما كانت ترث بولاء الغير ووجه تخرج المسئلة الثانية وهي أنه لو اعتق عبداً

ومات عن ابنين فمات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن معتقه وابن ابنه ورثه

ابن المعتق دون ابن ابنه على أن الولاء لا يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثه ابنا

المعتق عنه ثم ورث ابن ابن المعتق ما ورثه أبوه فكان يرث مع الابن ووجه تخرج

المسئلة الثالثة وهي أنه لو مات المعتق عن ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابن وآخر

عن أربعة وآخر عن خمسة فلو مات العتيق ورثه أعشاراً بالسوية على أن الولاء

منها أنه لا ترث امرأة بولاء

الغير أصلاً وإنما ترث بالمباشرة

فلهذا على عتيقها الولاء وعلى

أولاده وأحفاده وعتيقه

كالرجل وتقدمت الإشارة

إلى ذلك آخر العصبات ومنها

لو اعتق عبداً ومات عن

ابنين فمات أحدهما عن ابن

ثم مات العتيق وخلف ابن

معتقه وابن ابنه ورثه ابن

المعتق دون ابن ابنه ومنها

لو مات المعتق عن ثلاثة بنين

فمات أحدهم عن ابن وآخر

عن أربعة وآخر عن خمسة

فلو مات العتيق ورثه

أعشاراً بالسوية ومنها

لو اعتق مسلم عبداً كافراً

ومات عن ابنين مسلم وكافر

ثم مات العتيق فيرثه الابن

الكافر لأنه الذي يرث

المعتق بصفة الكفر ولو أسلم

العتيق ثم مات فيرثه الابن

المسلم ولو أسلم الابن الكافر

ثم مات العتيق مسلماً

فالميراث بينهما وهذه المسائل

تخرج أيضاً على أن الولاء

يورث به ولا يورث

لا يورث وإنما يورث به لأنه لو ورث الولاء لورثوه أن لا تأفل ابن المنفرد ثلثه ولا أبناء
 الأربع ثلثه ولا أبناء الخمسة ثلثه ثم ورث الجميع المعتيق بهذا الاعتبار بحيث
 يكون لابن المنفرد ثلث ميراثه وللأربعة ثلثه وللخمسة ثلثه ووجه تخرج المسئلة
 الرابعة وهي أنه لو أعقب مسلم عبدا كافر أو مات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات
 العتيق فميراثه لابن الكافر على أن الولاء يورث به ولا يورث لأنه لو ورث الولاء لورثه
 الابن المسلم فقط ثم يرث به العتيق فيأخذ ميراثه من الكافر (قوله فرعان)
 أي هذان فرعان وقوله أحدهما أي أحد الفرعين (قوله الذين يرثون بالولاء من
 عصبة المعتق يترتبون ترتيب عصبات النسب) أي ترتيبا كترتيب عصبات
 النسب فيقدم الابن ثم ابنه وإن سفل ثم الأب وبعده الجد والاخته ويليهم الأعمام
 ثم بنوهم (قوله لكن الأظهر الخ) مقابله أن الجد والاخت في مرتبة واحدة وبعدهما
 الأخ كالنسب (قوله أن أخا المعتق وابن أخيه يقدمان على جده) أي لأنهما
 يدلان بالنسبة للأب أما الأخ فابن الأب وأما ابن الأخ فابن ابنه والجد يدل بالابوة
 للأب لأنه أبوالأب والبنوة أقوى من الابوة بدليل أنه لا عصوبة للأب مع وجود
 الابن ومقتضى هذا التوجيه أن يقدم الأخ وابنه على الجد في النسب أيضا لكن
 صدقنا عن ذلك الإجماع وهذا أحد الموضعين اللذين خالف الولاء فيهما النسب كما نص
 عليه في شرح كشف الغوامض وثانيهما ما لو كان للميت ابنان أحدهما أخ لام
 فانه في النسب يكون لابن العم الذي هو أخ لام السدس فرضا باخوة الاخته والباقي
 يقسم بينهم ما عصوبة وأما في الولاء فينفرد ابن العم الذي هو أخ لام بميراث العتيق
 وحده ما عصوبة على ما نص عليه الامام الشافعي في الصورتين والفرق بينهما
 أن الأخ لا يرث في النسب فأمكن أن يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهم ما تصفين
 لاستوائهما في العصوبة وفي الولاء لا يرث باخوة الأم فقرابة الأم معطاة من
 الميراث فكانت مقوية للعصوبة فنزحت بها عصوبة من يدلي به فأخذ الجميع
 كأن الأخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه ترجواها لكونها معطاة من الميراث
 فكانت مقوية لعصوبتهم فلذلك قدموا على غير الاشقاء لكن هذا خلاف ما عليه
 جمهور المالكية حيث شركوا بين ابني العم في الميراث ولا أثر لاخته الأم عندهم
 كما يؤخذ من كلام العلامة الأمير (قوله الثاني) أي الفرع الثاني والانسب
 أن يقول والأخرا كان يقول أولا الأول (قوله لو اشترت امرأة أباهما) أي وخذها
 في هذه المسئلة بخلاف التي بعدها فإنها اشترت مع أخيها كما سيأتي (قوله فعقب
 عليهما) أي قهرا (قوله ومات عتيقه بعده) أي بعد موته (قوله وللمعتيق عصبة) أي

فرعان أحدهما الذين يرثون
 بالولاء من عصبة المعتق
 يترتبون ترتيب عصبات
 النسب لكن الأظهر
 أن أخا المعتق وابن أخيه
 يقدمان على جده الثاني
 لو اشترت امرأة أباهما
 فعليهما ثم اعتق الأب عبدا
 ومات عتيقه بعده وللمعتيق
 عصبة بالنسب

كانه (قوله فبراث العتيق له) أي للعصبة (قوله عن عصبة النسب) أي عن عصبة العتيق من النسب (قوله وهذه) أي هذه الصورة وقوله أخطأ فيها أربع مائة قاض أي حيث قالوا ارث العتيق للبنت لانها معتقة العتيق ووجه خطئهم أن ابن العتيق مقدم على معتق العتيق وقوله غير المتفقة أي غير المجتهدين (قوله ومصور بعضهم مسألة القضاة بما لو اشترى ابن وابنة الخ) لعل الحادثة تعذرت وعلى هذا التصوير قول السبكي

إذا ما اشترى ابنة وابن أباها * وصار له بعد العتاق موالى
وأعتقه م ثم المنة عجلت * عليه وما توبع بعده بليالى
وقد خالفوا مالا فاحكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس ببالى
أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور حل سؤالي
أجاب بقوله

للأبن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لغرض البنت ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا حجت فافهم حديث سؤالي
وقد غلبت فيها طوائف أربع * مائتين قضاة ما وعوه ببالى
(قوله فعتق عليها) أي قهرا (قوله لانه عصبة المعتق بالنفس) وفي نسخة بالنسب
أي وهما معتقة المعتق شريكة مع أخيها ومعتق المعتق تأخر عن عصبة المعتق بالنفس
(قوله أربع مائة قاض) أي غير المتفقة بدليل ما سبق (قوله فقالوا الخ) بيان لغلطهم
وقوله ارث العتيق بينهم أي لسكون الولاء لهم ووجه غلطهم أن الابن عصبة للمعتق
بالنسب وهو مقدم على معتق المعتق (قوله الباب الثالث في قسمة التركات) أي
في بيان كيفية تقسيمها والقسمة تميز الانصبااء بعضهم عن بعض والتركات جميع تركته وهي
بمعنى المتروك (قوله وهي الثمرة المقصودة بالذات من علم الفرائض) أي لان الغرض
بذاته من علم الفرائض معرفة كيفية القسمة (قوله وما تقدم) أي من بيان الفروض
وأصحابها والتأصيل والتحصيل ونحو ذلك وقوله فوسيلة لها قرن الخبر بالغاء لشيء
المبتدأ بالشرط في العموم (قوله وهي مبنية الخ) الضمير راجع لقسمة التركات
(قوله الاربعة أعداد) عرف الشارح الجزء الاول دون الثاني وهو خلاف المشهور
من تعريف الجزء الثاني أو تعريف الجزئين وأجاز بعضهم ما صنعه الشارح (قوله
المتناسبة) أي مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها لثانيها كنسبة ثالثها لاربعها
كالاربعة والثمانية والخمسة والعشرة فنسبة الاربعة للثمانية كنسبة الخمسة
للعشرة فالاول نصف الثاني والثالث نصف الرابع (قوله التي) هي أصل كبير

فبراث العتيق له دون البنت
لانها معتقة المعتق فتؤخر
عن عصبة النسب وهذه
قيل أخطأ فيها أربع مائة
قاض غير المتفقة فتسمى
مسألة القضاة ومصور
بعضهم مسألة القضاة
بما لو اشترى ابن وابنة
أباها فعتق عليهم ما ثم أعتق
عبيدا ومات العتيق بعد
موت الاب عنهم ما في رآه
لأبن دون البنت لانه
عصبة المعتق بالنسب
وغلط فيها أربع مائة قاض
فقالوا ارث العتيق بينهم ما
وفي الولاء مباحث كثيرة
ذكرت أكثرها في شرح
الترتيب

*(الباب الثالث)
في قسمة التركات وهي
الثمرات المقصودة بالذات
من علم الفرائض وما تقدم
فوسيلة لها وهي مبنية على
الاربعة أعداد المناسبة
التي هي أصل كبير
في استخراج المجهولات وهي
مذكورة في كتب الحساب

في استخراج المجهولات صفة الاعداد الاربعية وبيان ذلك أن من خواص تلك
الاعداد أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل
من الضرب على المعلوم فإنه يخرج المجهول وإن جهل أحد الوسطين ضرب أحد
الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فإنه يخرج المجهول
ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت بثلاثة أولاد لا يخفى أن للزوج ثلاثة من
مصحح المسئلة ثمانية وهما معلومان ونصيبه من التركة مجهول ونفس التركة
أربعة وعشرون ديناراً أو خرج القيراط الذي هو أربعة وعشرون معلوم فالطرفان
معلومان وأحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة الزوج وهي الطرف الأول المعلوم
في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع المعلوم أيضاً يحصل اثنان وسبعة وعشرون
واقسم ذلك على الثمانية وهي الوسط المعلوم يخرج خمسة وهي الوسط المجهول
وعلى هذا أبداً فقس (قوله وذلك) أي وبيان كونها مبنية على ذلك وقوله
أن نسبة الخ فيها أعداد أربعة متناسبة وحاصلها أن نصيب الوارث مما حلت
المسئلة عدد أول وما حلت منه المسئلة عددان وماله من التركة عدد ثالث
والتركة أو يخرج القيراط عدد رابع فالطرفان معلومان وأحد الوسطين معلوم
والآخر مجهول (قوله من تصحيح المسئلة) أي حال كونه من المسئلة المصححة فالجار
والخروج رجال من ما واصله تصحيح المسئلة من إضافة الصيغة للموصوف وقوله
إلى تصحيح المسئلة متعاقب نسبة والإضافة فيه كالإضافة فيما قبله (قوله إذا تقر
ذلك) أي ما ذكر من الأعداد الأربعة المتناسبة (قوله مما لا يمكن قسمته) أي
افرازه بالعدد أو الوزن أو الكيل أو الذرع لكونه غير مستوي الأجزاء كالعقار
وأما مستوى الأجزاء كالارض الخالية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع (قوله بقدر
تلك النسبة) أي نسبة ماله من تصحيح المسئلة إلى تصحيح المسئلة وقوله تكون
حصته من ذلك الموروث أي تكون حصته ذلك الوارث من التركة لما علمت من
أن نسبة مال الكل وارث من تصحيح المسئلة إلى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من
التركة إلى التركة (قوله ثم تارة يعبر المفتي عنها بالقراريط) أي كان يقول في المثال
الآتي للزوج تسعة قراريط وقوله وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة أي من ثلث
وثلث وغيرها كان يقول في المثال الآتي للزوج ربع الأربعة والعشرين وثلثها (قوله
فهو مخير) أي بين أن يعبر بالقراريط وأن يعبر بالكسور المشهورة (قوله وتارة
تكون التركة مما لا يمكن قسمته) مقابل لقوله فتارة تكون التركة المخوف في الكلام
حذف بقدر بقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث أيضاً هذا إن أريد

وذلك أن نسبة مال الكل
وارث من تصحيح المسئلة
إلى تصحيح المسئلة كنسبة
ماله من التركة إلى التركة
إذا تقر وذلك فتارة تكون
التركة مما لا يمكن قسمته
كالعقارات والحيوانات
بقدر تلك النسبة تكون
حصته من ذلك الموروث
ثم تارة يعبر المفتي عنها
بالقراريط وتارة يعبر عنها
بالكسور المشهورة فهو
مخير والأولى مراعاة عرف
ذلك البلد ولجميع بينهم
كأن يقول مثلاً للاثم
السدس أربعة قراريط
لأن الأولى وتارة تكون
التركة مما لا يمكن قسمته
كالنقد

القسمه بتلك النسبة وحينئذ يكون قوله أو أريد قسمته ما يمكن قسمته أو ما لا يمكن
بالقراريط مقابلا لقوله هذا أن أريد القسمه بتلك النسبة لكن فكان الاظهر
فإن أريد قسمته الخ فعلى هذا يكون تكلم الشارح أولا على القسمه بالنسبة
في القسمين أي ما يمكن قسمته وما لا يمكن ثم تكلم على القسمه بالقراريط
في القسمين وبالحجة فعبارة الشارح هنا لا تخلو عن حذرة (قوله كالنقد) هو في الأصل
مصدر نقدت الدراهم اذا عرفت جيدها من رديتها - حتى صار حقيقة عرفية
في المنقود (قوله أو ما يقدر الخ) أو بمعنى الواو ويكون من صنف الغام على الخاص
لان النقد مما يقدر بالوزن وقوله أو العدد أو الذرع (قوله أو ثمن أو قيمة ما لا يمكن
قسمته) الفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما وقع عليه عقد البيع والقيمة ما قطع به
المقوسون وحيث كان كل من الثمن والقيمة مما لا يمكن قسمته كان داخل تحت
المقدرات المذكورة فلا حاجة لافراده لكن الشارح لاحظ أن المقدرات المذكورة
كانت تركه ابتداء فغابت ذلك (قوله أو أريد قسمته الخ) كان الاظهر أن أريد
قسمته ويكون مقابلا لمحدوف تقديره هذا أن أريد قسمته ذلك بالنسبة كما مر التنبيه
عليه (قوله دينار مثلا) أي أو درهما (قوله في هذه الصور كلها) أي صور ما يمكن
قسمته وما لا يمكن (قوله ان كانت التركة مماثلة للتصحیح) أي ان كان المتروك
مواثقا للصحيح بأن كان المتروك أربعة وعشرين وتصحيح المسئلة من أربعة
وعشرين وقوله فالامر واضح أي فالامر وهو قسمتها ظاهرا وقوله فلا يحتاج لعمل أي
لأنه لا يحتاج لعمل فهو تعجيل لما قبله (قوله كزوجة وبنت وأبوين) أصل مسئلتهم
من أربعة وعشرين لان فيها ثلثا وثلثا سدسا وتصحيح منها الثلث ثلاثة وثلثا
النصف اثنا عشر وللأم السدس أربعة وللأب خمسة فرضا وتعصيا (قوله عبد
مثلا) أي أو ثوب فيعتبر في نحو ذلك مخرج القيراط أربعة وعشرين (قوله دينار)
أي مثلا (قوله أربعة وعشرين) من بدل من أصلها (قوله للزوجة ثلاثة) أي لان لها
الثلث وقوله وثلثا اثنا عشر أي لان لها النصف وقوله وللأم أربعة أي لان لها
السدس وقوله وللأب خمسة أي فرضا وتعصيا فله أربعة فرضا وواحد تعصيا
(قوله أو خمسة) بل أكثر فمن زيادة على ما ذكره الشارح أن تقسم التركة
أو مخرج القيراط على ما صحت منه المسئلة ثم تضرب نصيب كل وارث في جزء السهم
في المثال الآتي تقسم الاربعة والعشرين على الثمانية يخرج جزء السهم ثمانية
ثم تضرب نصيب الزوج مثلا وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ثلاثة يخرج تسعة فهي
نصيبه من الاربعة والعشرين ومنه غير ذلك مما ذكره في التلوة (قوله وهو

أوما لا يمكن بالقراريط
فيقدر مخرج القيراط
وهو أربع وعشرون
كتركة مقدارها أربعة
وعشرون دينارا مثلا في
هذه الصورة كلها ان كانت
التركة مماثلة للتصحیح
فالامر واضح لا يحتاج لعمل
كزوجة وبنت وأبوين
والتركة عبد مثلا أو أربعة
وعشرون دينارا فتصح
المسئلة من أصلها أربعة
وعشرين للزوجة ثلاثة
وللبنت ثلثا عشر وللأم
أربعة وللأب خمسة
ومخرج القيراط أو التركة
مساوكل منهما للتصحیح
فللزوجة ثلاثة قراريط
من العبد أو ثلاثة نانير
وللبنت اثنا عشر قيراطا من
العبد أو اثنا عشر دينارا
والأم أربعة قراريط من
العبد أو أربعة نانير
والأب خمسة قراريط من
العبد أو خمسة نانير
وان كانت التركة غير
مساوية لمصحح المسئلة
ففي قسمه التركة خمسة
أوجه بل أكثر الوجوه
الأول وهو المشهور

أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في التركة أو مخرج القيراط وتقسيم الحاصل على التصحيح يخرج بالذالك الوارث
ففي المباحة وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاد لو كانت التركة عقاراً أو أربعة وعشرين ديناراً فاصل المسئلة
سنة وتعمل الثمانية ومنها تصح (٣٥٧) كما تقدم فاضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط

أو عدد الدنانير يحصل لثلاثين
وسبعون فاقسمها على
الثمانية يخرج تسعة
فلا للزوج تسعة قراريط
في العقار أو تسعة دنانير
ولاخت كذلك واضرب
للأم اثنين في الأربعة
والعشرين واقسم الحاصل
وهو ثمانية وأربعون على
الثمانية يخرج لها ستة
قراريط في العقار أو ستة
دنانير ومنها واحد وأثنى
الأوجه وهو أعفها نصفها
لثانيه غير أن لا تمكن قسمته
أيضاً أن تنسب كل حصة
من المصحح اليه وتأخذ من
التركة أو من مخرج القيراط
بذلك النسبة ففي المثال
المذكور أنسب للزوج
حصته وهي ثلاثة إلى
الثمانية مصحح المسئلة
تكون ربعاً وثماناً ربع
الأربعة والعشرين وثماناً
وذلك تسعة قراريط
أو دنانير وان شئت قلت له
ربع التركة وثماناً للاخت
كذلك وأنسب للام اثنين

المشهور) ولذا بدأ به (قوله أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح) أي كنصيب
الزوج في المثال الآتي وهو ثلاثة من ثمانية وهي تصحيح مسئلته وقوله في التركة
أي إن كانت أربعة وعشرين ديناراً مثلاً وقوله أو مخرج القيراط أي إن كانت
عقاراً مثلاً (قوله وتقسيم الحاصل) أي الذي يحصل من الضرب المذكور وهو
في المثال الآتي اثنتان وسبعون وقوله يخرج بالذالك الوارث فيخرج من قسمته اثنتان
وسبعون على الثمانية تسعة فهي مالذالك الوارث وهو الزوج في المثال الآتي
(قوله وهي زوج وأم وأخت) فلا للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان يعني
للاخت واحد ويعال لها باثني عشر من ستة وتعمل الثمانية (قوله وللأخت
كذلك) أي تسعة قراريط في العقار أو تسعة دنانير (قوله ومنها) الأنسب بقوله
سابقاً بالاول أن يقول الثاني لكن عذره أن لا وجه غيره فصوره لكن كان الاول
أن يقول سابقاً بما يدل الاول (قوله وهو أصل الأوجه) لبيانها في المعنى عليه
وكتب أيضاً قوله وهو أصل الأوجه أي أكثره لوقوع لانه أعفها نصفها فيكون قوله
وهو أعفها نصفها بياناً لا أصالة بمعنى كثرته (قوله وهو أعفها نصفها) الحق عموم
الاول أيضاً اذ يصح أن تضرب للزوج ثلاثة في العبد مثلاً وهو واحد بثلاثة ثم تقسم
الثلاثة الحاصلة على المسئلة يخرج ثلاثة اثنان فهي ماله من التركة فالاول
أن يقول ودواً سهلاً أفاده العلامة الأمير (قوله لثانيه فيما لا تمكن قسمته)
يقضي أن الوجه الاول لا يتأتى فيما لا تمكن قسمته وإيس كذلك فالحق حذف هذا
التعليل (قوله أيضاً) أي كما يتأتى فيما تمكن قسمته (قوله أن تنسب كل الخ) لا يخفى
أن هذا الوجه هو المشتار له فيما تقدم بقوله فبقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك
الموروث وقوله اليه متعلق بنسب (قوله وان شئت قلت الخ) أي فان شئت جعت
بين التعبير بالكسور والتعبير بالقراريط كما ذكرنا وان شئت قلت الخ (قوله ومن
أراد معرفة بقية الأوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملقبات) أي
في بيانها والمراد بالملقبات المسميات بأسماء مخصوصة وان لم تشعر بمدح أو ذم كما علم
من ذكر أسمائها وان كانت الملقبات في الأصل معناه المجعول لها القاب بحيث
تشعر بالمدح أو بالذم وانما تلعب المسئلة اذا اشتهرت أو خالفت القياس أو مثل فيها
شخص فأخطأ أو أصاب ونحو ذلك (قوله الغراوان) هما زوج وأبوان وروضة

الى الثمانية تمكن ربعاً ٩٠ ش فلها ربع الأربعة والعشرين ستة دنانير أو قراريط وان شئت قلت لها
ربع التركة ومن أراد معرفة بقية الأوجه مع زيادة فعلية يكتبها شرح الترتيب فقد أتيت فيه من ذلك بالخ
الحجاب والله أعلم (الباب الرابع) في المسائل الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان

وأبوان ولا يخفى أن للام في مسئلة الزوجة الربع مع أن لازوجة الربع فيكون
في المسئلة ربعا ولذلك ألفرفيفها العلامة الأيرحيث قال

قل لمن آتقن الفرائض فهما * أيما امرأة لها الربع فرض
للعول ولا يرث وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا
ثم قل لي ربعان في أي ارث * ليس فيه عند الأئمة نقض

(قوله وتسميان بالعزيتين) أي لقضاء عمر رضى الله عنه فيها بالحكم السابق (قوله
والنصفيتان) هما زوج وأخت شقيقة وزوج وأخت لأب (قوله والمباهلة) هي
زوج وأم وأخت لأبوين أو لأب (قوله والمشركة) هي زوج وأم أو جدة وعدد من
أولاد الأم وشقيق واحد أو أكثر (قوله والا كدرية) هي زوج وأم وجدة وأخت
شقيقة أو لأب (قوله والديارية الصغرى) هي جدتان وثلاث زوجات وأربع
أخوات لام وثمان أخوات لأبوين أو لأب (قوله وأم الفروع) بالخاء المعجمة أو بالجيم
هي زوج وأم وأختان شقيقتان وأختان لام (قوله والغراء) زوج وأختان لام
وأختان شقيقتان وتسمى البر وانية نسبة لعبد الملك بن مروان (قوله والمنبرية) هي
زوجة وأبوان وابنتان (قوله والخيلة) هي كل مسئلة عائلية من أربعة وعشرين إلى
سبعة وعشرين كزوج وأبوين وبنتي ابن ابن فعطفاها على ما قبلها من عطف
الاعلام على الخاص (قوله والمأمونية) هي أبوان وابنتان مانت إحدى البنيتين عن
فيها قبل قسمة التركة (قوله ومسئلة الامتحان) هي أربع زوجات وخمس جدات
وسبع بنات وتسعة أعمام (قوله والصماء) هي كل مسئلة عيها التباين كجدتين
وثلاثة أخوة لام وسبعة أعمام فعطفاها على ما قبلها من عطف العام على الخاص
(قوله والخرفاء) هي أم وجد وأخت شقيقة أو لأب (قوله والعشرية) هي جد
وشقيقة وأخ لأب (قوله والعشرينية) هي جد وشقيقة وأختان لأب (قوله
ومختصرة زيد) هي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب (قوله وتسعينية زيد) هي
أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأب (قوله ومسئلة القضاة) هي بنت اشترت
هي وحدها أو هي وأخوها أباها فعتق ثم أعتق الأب عبدا ومات عتيقه بعده (قوله
ومنها المناقضة) بالضاد المعجمة سميت بذلك لأنها تنقضت على ابن عباس أصلية
أحدهما أنه لا يعول أصلا ثانيهما أنه لا يجب الام من الثلث إلى السدس إلا بثلاث
فأكثر من الأخوة فيلزمه في هذه المسئلة اما العول أن أعطى الام الثلث ولما يجب
الام من الثلث إلى السدس بالاثنتين من الأخوة أن أعطاهما السدس ولابن عباس
أن يقول كل من الزوج والام يحجبان من فرض إلى فرض فلا ينقص نصيبهما

وتسميان بالعزيتين أيضا
والنصفيتان والمباهلة
والمشركة والا كدرية
والديارية الصغرى وأم
الفروع والغراء والمنبرية
والخيلة والمأمونية ومسئلة
الامتحان والصماء والخرفاء
والعشرية والعشرينية
ومختصرة زيد وتسعينية زيد
ومسئلة القضاة ومنها
المناقضة

وأولاد الام بحجبان من فرض لا الى شئ أصلاً ومن كان كذلك دخل عليه النقص
فلو لدن الام في هذه المسئلة السدس عبده ولا تقص عليه في أحد الاصلين رضي
الله عنه (قوله وهي زوج وأم وولداها) أصلها ستة لزوج النصف ثلاثة وللأم
السدس واحد ولولدها الثلث اثنان (قوله وهي زوجة الخ) أصلها أربعة وعشرون
لان فيها ثمانية وسدسها فلان زوجة الثمن ثلاثة والبنات الثلثان ستة عشر وللأم السدس
أربعة يبقى واحد لا ينقسم على الاثنى عشر أخاً وعلى الاخت وعدد رؤسهم خمسة
وعشرون فتضرب في أربعة وعشرين بثمانية فلان زوجة ثلاثة في خمسة وعشرين
بخمسة وسبعين والبنات ستة عشر في خمسة وعشرين بأربعة مائة وللأم أربعة
في خمسة وعشرين بثمانية يبقى خمسة وعشرون لكل أخ اثنان والاخت واحد
(قوله وتسمى بالعامرية) أي لقضاء عامر الشعبي فيها بذلك وقوله وبالشاكبة
وبالركابية أي لان الاخت شكت لعل وهي ممسكة بركابه فقالت يا امير المؤمنين
ان اني ترك ستمائة دينار فأعطاني منها مئتين ديناراً واحداً فقال على الفور لعل
أخاك ترك زوجة وأمًا وبنين واثنى عشر أخاً وانت فقالت نعم فقال ذلك حقك
فلم يظالم شريح شيئاً فلذلك سميت بالشاكبة وبالركابية وبالشرعية ولبعضهم
اذا امرأة جاءت الى بيت عالم * وقالت أخى أودى فأعطيت درهماً
وخاف نصف الارث مالا وعشرة * ولم أعط شيئاً غيره فتفهمها
يقول لها أودى وخلف زوجة * وبنين فمع أم لها كان مكرماً
ومثل شهر العمام في العداوة * وأنت لهم أخت لك الدرهم أنتم
(قوله ومنها أم البنات) سميت بذلك لان جميع ورثتها بنات (قوله وهي ثلاث
زوجات الخ) فلان زوجات الثلاث الربع ثلاثة وللاربعة أخوات لام الثلث أربعة
ولثمان أخوات لابون أولاب الثلثان ثمانية مع ان الباقي من أصل المسئلة خمسة
في حال ثلاثة ولذلك قال السارح أصلها اثنا عشر وتقول لخمس عشرة (قوله ومنها
الدفانة) سميت بذلك لكثرة دفنها أزواجها وقوله وسأذكرها في المعايه هي امرأة
ورثت أربعة أخوة أشقاء بالزوجية كما سيأتى (قوله عند المالكية) أي لا عند
الشافعية وقوله وهي المالكية سميت بذلك لنص الامام مالك عليه ان خصوصها وقوله
وشبهه المالكية سميت بذلك لانها تشبه المسئلة التي نص عليها الامام مالك
وأما هذه فنص عليها أصحابه وقوله وعقرب تحت طوبة سميت بذلك لخفاء
ما أقرب به للعصبة تكفاه العقرب تحت الطوبة كما سيذكره السارح (قوله
فالمالكية) زوج وأم وخذوا أخوة لام وأخوة لاب أصلها من ستة فلان زوج النصف

وهي زوج وأم وولداها
ومنها الدنيارية الكبرى
وهي زوجة وبنات وأم
وانا عشر أخاً وأخت كلهم
لاي والتركة فيها ستمائة
دينار فخص الاخت دينار
واحد وتسمى بالعامرية
وبالشاكبة وبالركابية
ومنها أم البنات وهي
ثلاث زوجات وأربع
أخوات لام وثلاث أخوات
لابون أولاب أصلها اثنا
عشر وتقول لخمس عشرة
ومنها الدفانة وسأذكرها
في المعايه ومنها عند
المالكية ملقبات ثلاث
وهي المالكية وشبهه
المالكية وعقرب تحت
طوبة فالمالكية زوج وأم
وخذوا أخوة لام وأخوة

لاب

ثلاثة وللأم السدس واجد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع
وعند نامة شرا الشافعية للجد السدس يتي واحد للأخوة للاب ولا شيء للأخوة
للأم اتفاقا (قوله فلا شيء للأخوة الجميع) أي الأخوة للأم والأخوة للاب أما الأخوة
للأم فلا شيء محجوبون بالجد وأما الأخوة للاب فلا شيء للجد، منهم لم يكن لهم شيء
لأن الأخوة للأم حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الأخوة للاب لاستغراق
الفروض التركية لم يكن حضوره معهم موجبا لهم شيئا لم يكن (قوله ولا شيء للأخوة
للأم اتفاقا) أي لأنهم محجوبون بالجد عندنا وعندهم (قوله ولا شيء للمالكية) هي
في هذه إذا كان الخ فأمهات شته مثلها للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعند نامة شرا الشافعية للجد
السدس والباقي بعد ذلك للأخوة الأشقاء ولا شيء للأخوة للأم اتفاقا ولذلك قال
المشايخ وأما حكم في الخ (قوله فترث الأخوة الأشقاء عندنا) أي معاشرة الشافعية
وقوله بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله وللأم أي وبعد فرض الأم وهو
السدس وقوله والجد أي وبعد فرض الجد وهو السدس الخ (قوله ولا شيء للأخوة
جميعا من المصنفين) أي الأخوة للأم والأخوة للأشقاء أما الأخوة للأم فلا شيء
محجوبون بالجد وأما الأخوة للأشقاء فلا شيء لا يرثون إلا من أجل قرابتهم بالأم
وقرابةهم بالاب ساقطة والجد قد يجب من كان من جهة الأم فلا شيء لهم معه (قوله
وعقرب تحت طوبة) هي زوج وأم وأخت من أم أي وعاصب بدليل ما بعده (قوله
فهى عند المالكية) أي وأما عند الشافعية فالأقرار باطل لا يكون المقر غير حاضر
لكن يجب على الأخت للأم حيث كانت صادقة في نفس الأمر أن تسلم نصيبها
للبنات والعاصب يقتسمانه على حسب حصتهما (قوله في الإنكار من ستة
وفي الأقرار من اثني عشر) فتجعل مسألة الإنكار وبمسئلة للأقرار أما مسألة
الإنكار فهي من ستة لأن فيها سدس للأخت للأم فالزوج النصف ثلاثة وللأم
الثبات ثمان وللأخت للأم السدس واحد وأما مسألة الأقرار فهي من اثني عشر
لأن فيها ربعا وسدسا فالزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان والبنات النصف
سبعة يبقى واحد للعاصب وبعد ذلك تجمع حصص البنات والعاصب ومجموعها سبعة
وتقسم عليهم فنصيب الأخت للأم من مسألة الإنكار وهو واحد فلا ينقسم على
السبعة فتضرب السبعة في مسألة الإنكار وهي ستة تبلغ اثنين وأربعين فالزوج
ثلاثة من مسألة الإنكار في سبعة بواحد وعشرين وللأم اثنان من مسألة الإنكار
في سبعة بأربعة عشر والبنات المقرات ستة والعاصب واحد ولا شيء للأخت للأم

فلا شيء للأخوة الجميع
عند المالكية والباقي بعد
فرض الزوج والأم للجد
وحده وعندنا للزوج
النصف وللأم السدس
وللجد السدس لأنه لاحظ
ولا أخوة للاب الباقي
ولا شيء للأخوة للأم اتفاقا
وشبهه المالكية هي هذه
إذا كان بدل الأخوة للاب
أخوة أشقاء والحكم فيها
عندنا وعندهم كالحكم
في المالكية فترث الأخوة
الأشقاء عندنا الباقي
بعد فرض الزوج والأم
والجد ولا شيء للأخوة
جميعا من المصنفين عند
المالكية وعقرب تحت
طوبة هي زوج وأم وأخت
من أم وعاصب أقربت
الأخت للأم ببنية فهي
عند المالكية في الإنكار
من ستة وفي الأقرار من
اثني عشر

تضرب السبعة في الستة
تباغ اثنين واربعين للزوج
احد وعشرون وللأم أربعة
عشر وللبنات المقر به سبعة
وللعصبة واحد ولا شيء
للأخت للام وانما لقيت
بذلك لعقله من تلقى عليه
عما أقرت به للعصبة قال امام
الحرمين رضي الله تعالى
عنه في النهاية وقد أكر
الفرضيون من الملقبات
والنهيمة لها ولا حسم لابوابها
انتهى والله أعلم (الباب
الخامس) في متشابه
النسب والانعاز وهو باب
واسع وفيه فصلان (الفصل
الاول) في متشابه النسب
فن ذلك رجلان كل منهما
عم الآخر وصورتها رجلان
تزوج كل منهما أم الآخر
فأولدهما ابنا فكل من
ابنيهما عم الآخر
رجلان كل منهما خال
الآخر وصورتها ان ينكح
كل من رجلين بنت الآخر
فيولد لكل منهما ابن وكل
من الابنين خال الآخر
وفي ترتيب المجموع شخص
قال شخص ياعني يا خالي
صورتها أن أخا زيد من أمه
تزوج بأخت زيد من أبيه أو بالعم

(قوله للبنات من سبعة وللعاصب واحد) فقد أقرت للبنات وللعاصب لكن إقراره
لبنات بالتمرج وللعاصب بالانترام (قوله والمجموع) أي مجموع - حتى البنات
والعاصب (قوله فيقسم عليه انصيب الاخت للام) أي من مسئلة الانكار لانه
لا شيء لها من مسئلة الاقرار (قوله في الستة) أي مسئلة الانكار (قوله للزوج أحد
وعشرون) أي حاصلة من ضرب ثلاثة من مسئلة الانكار في سبعة وقوله وللأم
أربعة عشر أي حاصلة من ضرب اثنين من مسئلة الانكار في سبعة (قوله ولا شيء
للأخت للام) أي يحجبها بمقتضى إقرارها (قوله وانما لقيت بذلك) أي وانما لقيت
هذه المسألة بعقرب تحت طوبة وقوله لعقله من تلقى عليه عما أقرت به للعصبة أي
لان ما أقرت به للعصبة خفي تحت إقرارها بالبنات فأنشبه العقرب التي تحت الطوبة
(قوله ولا حسم لابوابها) أي لا قطع ولا ضبط لمسائلها بل هي منتشرة كثيرة جدا
(قوله الباب الخامس في متشابه النسب والانعاز) أي في المشكل منها ما واجهه أهل هذا
لا يضر لانه لا يعيب كل العيب (قوله وهو باب واسع) لكثرة مسائله (قوله وفيه
فصلان) من ظرفية المفصل في الجمل أو الاجزاء في الدليل كالمزناييره (قوله الفصل
الاول في متشابه النسب) أي في مشابهة ومن لطيفة رجل جلس مع ستة عشر
امراة سافرات الوجوه فأنكر الناس عليه فقال لا تنكر واعلى فأمر بعاشق وأربعة
أخوات وأربعة عمتي وأربعة أخواتي وكلهن من امرأتين فهذه رجل تزوج امرأة
لهما ثلاث بنات وتزوج أبو بنت وجد أبو أبيه بأخرى وجدته أبو أمه بأخرى
فجاءت كل واحدة منهن بأربع بنات فالاربعة الاولى التي أتت بهن المرأة
التي تزوجها ذلك الرجل بناته والاربعة الثانية التي أتت بهن البنات التي
تزوجها أبو أخواته من أبيه والاربعة الثالثة التي أتت بهن البنات التي
تزوجها جد أبو أبيه عمتاه لان أخوات أبيه والاربعة الرابعة التي أتت بهن
البنات التي تزوجها جد أبو أمه خالاته لان أخوات أمه (قوله فن ذلك) أي
إذا أردت بيان ذلك فأقول لك من ذلك أي متشابه النسب (قوله في كل من اثنين
عَم الآخر) أي لان كلا منهما أخواتي الآخر (قوله فكل من الاثنين
خال الآخر) أي لان كلا منهما أخواتي الآخر (قوله صورته ان أخا زيد من
أمه الخ) أي بان تزوج شخص امرأة من غيرهم ومعه بنت من غيرهم فزوجة منها
زيد فالابن الذي معه من غيرهم أخو زيد من أمه والبنات التي معه من غيرها أخت
زيد من أبيه فيحوز أن أخا زيد من أمه يتزوج بأخت زيد من أبيه فيكونها أجنبية
منه وقوله أو بالعكس هو ان أخا زيد من أبيه يتزوج بأخت زيد من أمه بأن تزوج

فأولدها ولدان فزید عمه ونحاله انتهى وقيل فيها نظما (٩٦٣) بام بسؤاله يعنى به قل خالى كيف صار عى

وقال الشيخ زكريا رحمه الله تعالى فى آخر شرح الفصول الكبير رجلان كل منهما ابن خال الآخر صورة أن يتكلم كل من رجلين أخت الآخر فيولد لكل منهما ابن امرأتان التقتا بزوجين فقاتا امرحبايا بينهما وزوجينا وابنى زوجينا صورتهما رجلان تزوج كل منهما ام الآخر وهى من المسائل التى سأل عنها أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى الشافعى رضى الله عنه يجلس الرشيد فأجابهم بما

شخص امرأة معها بنت من غيرهم ومعه ابن من غيرها فرزق منها بزيد فالابن الذى معه من غيرهما أخو زيد من أبيه والبنت التى معها من غيرهما أخت زيد من أمه فيتوزان أخا زيد من أبيه يتزوج بأخت زيد من أمه لكونها أجنبية منه (قوله فزيد عمه) أى من حيث أنه أخو أبيه وقوله ونحاله أى من حيث أنه أخو أمه (قوله وقيل فيها نظما) أى حال كون المقول فيها نظما أى منظوما فالجار والجارور نائب فاعل قيل وهو وإن كان ليس من الأوزان المشهورة لكنه من مجز وذويت وهو من الأوزان المهمة كما قاله العلامة الأمير (قوله بام بسؤاله يعنى) أى يخفى ويشكل وقوله قل خالى كيف صار عى أى قل فى سؤالك الذى تعنى به خالى كيف صار عى وجوابه ما سبق من الصورة التى ذكرها الشارح وله صورة أخرى وهى أن يتزوج أبوا أبيه بأم أمه أو أبوا أمه بأم أبيه فيرزق منها ابن فهذا الابن عم الرجل ونحاله لأنه فى الأولى أخو أبيه لأبيه وأخو أمه لأمها وفى الثانية أخو أبيه لأمه وأخو أمه لأبيه (قوله فيولد لكل منهما ابن فكل من الابنين ابن خال الآخر لأن أبا كل منهما أخو أم الآخر (قوله وزوجينا) أى حالاً وقوله وابنى زوجينا أى سابقاً (قوله وهى من المسائل التى سأل عنها الخ) أى على صحة اجتماع الامام الشافعى بن ذكر وفيه نزاع (قوله أبو يوسف) ومحمد فاصحها الامام أبى حنيفة رضى الله عنهم (قوله الفصل الثانى فى الالغاز) أى فى بيان شىء منها أو الالغاز جمع لغز وهو الكلام المبهى كأنه يذم عند قوله مبرأ عن وصمة الالغاز (قوله وهى كثيرة تكاد تخرج عن الحصر) أى تقرب من الخروج عن حصرها فى عدد وهذا كناية عن كثرتها جدا (قوله فن ذلك) أى إذا أردت بيان ذلك فأقول لك من ذلك أى المذكور من الالغاز (قوله رجل هو ابن الاب) وقوله له خال هو ابن الابن وقوله وعم أى أخو أب (قوله فورته الخال دون العم) وجه الالغاز إيهام أن الارث من جهة كونه خلافة يقتضى أن الخال مقدم على العم وليس كذلك لأن الارث من جهة كونه ابن أخ ولا يخفى أن الابن الاخ مقدم على العم (قوله فابن الاب عم ابن الابن) أى لأنه أخو أبيه لأبيه وقوله وابن الابن خال ابن الاب أى لأنه أخو أمه لأمها (قوله ومن ذلك) أى من المذكور من الالغاز وقوله حبلى هى زوجة الابن كما ذكره الشارح وقوله رأت قوما هم زوج وأبوان وبنت كما ذكره الشارح أيضا وقوله فقالت لا تجلوا أى على قسم المال (قوله فاحبلى زوجة الابن) أى ابن الزوجة

نحاله الذى هو ابن أخيه وعمه فالسؤال لابن أخيه دون عمه ومن ذلك حبلى رأت قوما يقتسمون مالا فقالت لا تجلوا فاني حبلى أى إن ولدت ذكرا لم يرث وإن ولدت أنثى ورثت فاحبلى زوجة الابن

والورثة الظاهرون (قوله والورثة الظاهرون) أي وأما الحمل وإن كان واردا في بعض التقادير
 لكنه ليس من الورثة الظاهرين (قوله زوج وأبوان وبنت) أصل مسئلتهم
 من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسين فلزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدسان
 أربعة يبقى خمسة فيقال للبنت بواحد ليكمل لها النصف ستة فان ولدت الحبل
 المذكورة ذكر اسقط لاستغراق الفروض التركية مع كونه عاصبا وان ولدت أفي
 ورثت السدس تسعة الثلثين ويغال لها أيضا باثنين فبعد ان عالت المسئلة لثلاثة
 عشر عالت خمسة عشر (قوله فلو قالت) أي الحبل (قوله فهسي) أي الحبل
 وقوله وزوجة ابنه ألا تنحر وجازله نكاحها لانها بنت عمه وقوله وهناك بنتا صلب
 فأصل المسئلة من ثلاثة للبنتين الثلثان مهمان يبقى سهم فان ولدت هذه الحبل ذكر
 عصبها وورثها هذا السهم أثلاثا فتصبح المسئلة من تسعة وانما عصبها لانها بنت
 ابن الميت وهو ابن ابن الميت ولا شيء لها من الثلثين فيعصبها وان ولدت أنثى
 لم ترث كلها الاستكمال الثلثين للبنتين فان كان هناك عاصبا أخذ السهم الباقي
 والارذ على البنتين (قوله ومن ذلك) أي الميت كور من الانغاز (قوله زوجا أخذ
 ثلث المال) هما الأبوان وهما زوجان لان أحدهما زوج الآخر وقوله وآخران ثلثيه
 أي وزوجان آخران أخذ ثلثيه وهما بنت ابن الميت وابن ابنه الآخر وهما زوجان لان
 أحدهما زوج الآخر (قوله صورته أبوان وبنت ابن في نكاح ابن آخر) أي عمي
 أنها زوجة له فالأبوان زوجان ولهما ثلث المال لانهما السدسين وبنت الابن وابن
 الابن زوجان آخران ولهما ثلثا لانهما الباقي وأصل المسئلة من ستة لان
 فيها السدسين للأبوين فلهما السدسان اثنان يبقى أربعة على ثلاثة رؤس
 لا تقسم فتضرب الثلاثة في ستة ثمانية عشر ومنها تصح للأبوين اثنان في ثلاثة
 ستة يبقى اثنا عشر لابن الابن ثمانية ولبنت الابن أربعة (قوله ومن ذلك) أي
 المذكور من الانغاز (قوله رجل هو زوج) هو ابن عم وقوله وبنته هي بنت
 الميت فللبنت النصف فرضا وللزوج الذي هو ابن عم الربع فرضا والباقي تعصبا
 فالمسألة من أربعة (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الانغاز (قوله امرأة
 ورثت أربعة أخوة) هي زوجة لهم وهذه الدفانة (قوله فلما مات الاقل) أي
 عنها وهي زوجته وعن ثلاثة أخوة فالمسئلة من أربعة للزوجة الربع درهمان
 وللثلاثة أخوة الباقي وهو ستة دراهم فلكل واحد درهمان (قوله ثم مات الثاني)
 أي عنها وهي زوجته وعن أخوين فالمسألة من أربعة أيضا للزوجة الربع درهمان
 فلكل أخ ثلاثة (قوله ثم مات الثالث) أي عنها وهي زوجته
 ثم مات الثالث عن ثمانية فأصابها درهمان فصارت ثمانية والباقي لأخيه فصارت اثنا عشر

والورثة الظاهرون زوج
 وأبوان وبنت فلها ثلث المال
 ولدت ذكر ورثت
 وان ولدت أنثى لم ترث ولم
 أرث فهسي بنت ابن الميت
 وزوجة ابن ابن له آخر
 وهناك بنتا صلب ومن ذلك
 زوجان أخذ ثلث المال
 وآخران ثلثيه صورته
 أبوان وبنت ابن في نكاح
 ابن ابن آخر ومن ذلك رجل
 فينته ورثا مالا نصفين
 صورته ماتت عن زوج
 هو ابن عم وبنت منه ومن
 ذلك امرأة ورثت أربع
 أخوة أشقاء واحد بعد
 واحد فحصل لها نصف
 أموالهم كم مال كل واحد
 منهم الجواب هم أربعة
 أخوة أشقاء للأول ثمانية
 وللثاني ستة وللثالث ثلاثة
 وللرابع درهم واحد فلما
 مات الاقل أصابها منه
 درهمان ولكل أخ درهمان
 فصارت الثاني ثمانية وللثالث
 خمسة وللرابع ثلاثة ثم مات
 الثاني عن ثمانية فأصابها
 منه درهمان فصارت لها أربعة
 والباقي لأخيه فصار
 للثالث ثمانية وللرابع ستة
 ثم مات الثالث عن ثمانية فأصابها درهمان فصارت ثمانية والباقي لأخيه فصار له اثنا عشر

فلما مات عنها أصحابها منه ثلاثة فصار لها تسعة وهي نصف مجموع (٣٦٤) أموالهم ولقيت بالذات كذا ثبت

الى ذلك في الملقبات لان المرأة
دقت جيع أزواجها
ونظمها بعضهم فقال
ووارثه بعلها وبعين بعده
وبعلا أبوهم ذوالجناحين جعفر
فكان لها من قسمة المال نصفه
بذلك يقضى الحاكم المتفكر
وما جاوزت في مال بعل سهامها
اذا مات ربة في الورثة زهر
ومن ذلك امرأة تزوجت
أربعة أزواج فووتت من
مال كل منهم نصفه الجواب
هذه امرأة ورثت هي
وأخوها أربعة أعبد
فأعتقاهم ثم تزوجتهم
واحد بعد واحد على
التعاقب وماتوا جميعا فلها
من مال كل واحد الربع
بالنكاح وثالث الباقي بالولاء
فيجتمع لها نصف المال
وفيها يقول الشاعر
وما ذات صبر على الناثبات
تزوجها نفراً بعنه
فتوزن من مال كل امرء
لعمرك شطر الذي جمعه
وما ظلمت أحدا منهم
نقيرا ولا ركبت مقطعه

وعن أخ فالمسألة من أربعة أيضا الزوجة الربع درهمان والباقي وهو ستة لآخيه
(قوله فلما مات عنها) أي وهي زوجته وقوله أصحابها منه ثلاثة أي لان الربع
ثلاثة والباقي للعاصب ان كان والا فليت المال (قوله وهي نصف مجموع أموالهم)
اذ مجموع أموالهم ثمانية عشر (قوله ووارثه) أي ورب وارثه وقوله بعلها أي
زوجها وقوله وبعين بعده أي زوجين بعد الزوج الاول وقوله وبعلا أي زوجها
رابعا وقوله أبوهم مبتدأ خبره ذوالجناحين وجعفر يدل منه فالرجال المذكورون
كانوا من ذرية مبيد فاجعه قريظ بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعت يداه
في الغزو فغوضه الله تعالى جناحين يطير بهما في الجنة كذا في الحديث وقوله فكان
لها من قسمة المال نصفه أي فكان لها من قسمة أموالهم نصفها وقوله بذلك يقضى
الحاكم للمتفكر أي يحكم الحاكم المتأمل بهذا الحكم وقوله وما جاوزت في مال
بعل سهامها اذا مات ربة أي وما زادت سهامها في مال زوج من الاربعة اذا مات
ربيع التركة وقوله في الورثة زهر أي يقضى هذا الحكم في أحكام الوراثة فقوله
في الوراثة متعلق بزهر (قوله ومن ذلك) أي من المذكور من الانغاز امرأة
تزوجت أربعة أزواج الخ وجه الانغاز فيها أنه يؤهم أنها ورثت من مال كل منهم
نصفه من حيث الزوجية فقط وليس كذلك بل الربع بالزوجية وثالث الباقي
بالولاء كما سيذكره الشارح (قوله فاعتقاهم) فثبت لها الولاء اثلاثا فإلا لا خ لثلاث ولها
ثلثه (قوله وثالث الباقي) هو في الحقيقة ربع وأما ثلث الباقي وهما في الحقيقة ربعان
فهما لآخيهما بالولاء لأن له ثلثيه كما علمت (قوله وما ذات صبر) أي وأي امرأة ذات
صبر وقوله على الناثبات أي المصيبات وهي جمع نائبة بمعنى المصيبة وقوله تزوجها
نفراً أربعة أي جماعة أربعة وقوله فتوزن من مال كل امرء أي تجمع من مال كل
امرء وقوله لعمرك أي حياتك قسمي وقوله شطر الذي جمعه أي نصف الذي جمعه
من المال وقوله نقيرا والنقرة في ظهر النواة وأما القليل فهو الخيط الرقيق في بطنها
وأما القطيع فهو القشر الرقيق فوقها ويضرب بهذه الثلاثة المثل في القلة وقوله
ولا ركبت مقطعه بكسر الميم أي آلة قطع ويروى مطعمه بميمين والمعنى لم تلبس بالآلة
قطع تقطع بها شيئا من ماله لها زيادة على حقها ولم ترسكب طمعا في غير مالها (قوله
ومن ذلك) أي المذكور من الانغاز (قوله صحيح) أي كزيد وقوله قال المريض أي

ومن ذلك صحيح قال المريض أوص فقال انما يرثني أنت وأخواك وأبواك وعماك فالصحيح أخو المريض كعمرو
لامه وابن عمه وأخوه أخو المريض لامه وأبواه عم المريض وأمه وعماء عم المريض

كعبرو وقوله أوص أي لي مثلاً وقوله فقال انما يرثني الخ أي فلا حاجة لك
 لان تطالب ان أوصي لك وقوله أنت وأخوالك وأبوك وعمك صورتها أربعة أخوة
 تزوجت امرأة واحدة منهم فولدت منه ولدا يسمى عمرا وتزوجت واحدا آخر منهم
 فولدت منه ثلاث بنين أحدهم يسمى زيدا مات أبو عمر وتم مرض عمرو فدخل عليه
 زيد فقال له أوص فقال انما يرثني أنت الخ وقوله فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه
 أي فالصحيح الذي هو زيد أخو المريض الذي هو عمرو لأمه لان أمهما واحدة تعاقب
 عليها رجلان أخوان وابن عمه لانه ابن أخي أبيه وقوله وأخوه أخو المريض لأمه أي
 لان أم الجميع واحدة تعاقب عليها الرجلان المذكوران فولدت من أحدهما ولدا ومن
 الآخر ثلاثة وقوله وأبوه عم المريض وأمه أي لان أبا الصحيح أخو أي المريض
 وأم الصحيح هي أم المريض وقوله وعماء عم المريض أي لان أخوى أبي الصحيح
 هما أخوا أبي الصحيح هما أخوا أبي المريض لما علمت من أنهم أربعة أخوة (قوله
 فالحاصل ثلاثة أخوة لأم وأم وثلاثة أعمام) أصل مسئلتهم من ستة للام السدس
 واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان وبإيمان وللأعمام الثلاثة الباقي
 فاضرب ثلاثة في ستة تبلغ ثمانية عشر ومنها تضع للام واحد في ثلاثة بثلاثة
 وللأخوة للام اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد اثنان وللأعمام ثلاثة في ثلاثة بتسعة
 لكل واحد ثلاثة (قوله ولوقال) أي المريض للصحيح لما قال له أوص وقوله يرثني
 زوجتك وبناتك وأختك وعمتك وخالتك صورتها رجل تزوج بامرأتين فولدت له
 من احدهما بنت تسمى هند ومن الأخرى ابن يسمى زيدا فهذه أخت زيدا لأمه ثم
 ان الرجل المذكور تزوج بامرأة أخرى معها ابن من غيره يسمى عمرا فولدت له منها
 بنتان فهما أختا عمرو ومن أمه وأختا زيد من أبيه ثم ان عمرا تزوج أخت زيد لأمه
 وأم زيد به مفاارقة أبي زيد لها فوطا بلق فولدت له منها بنتان فهما أختا زيد من أمه
 وبنتا عمرو وقد تزوج زيد ببخالتى عمرو وعمته ثم مرض فدخل عليه عمرو فقال له
 ماذا كر (قوله فزوجنا الصحيح أم المريض وأخته لأمه) أي لما علمت من
 ان الصحيح الذي هو عمرو تزوج أم المريض الذي هو زيد وأخته لأمه التي هي هند
 وقوله وبنتا الصحيح أختا المريض لأمه أي لما علمت من أن بنتي عمرو وأختا زيد لأمه
 لانه تزوج أمه فولدت له منها بنتان وقوله وأختا الصحيح لأمه أختا المريض لأمه أي
 لما علمت من أن أبا زيد تزوج بأم عمرو فولدت له منها بنتان فهما ابنتان البنتان أختا عمرو
 لأمه وأختا زيد لأمه وقوله وعمتا الصحيح احدهما الاب والأخرى لأم أي ليجوز الجمع
 بينهما اذ لو كانتا شقيقتين أو لاب أو لأم لم يجر الجمع بينهما وقوله وخالتاه كذلك أي

فالْحاصل ثلاثة أخوة لأم
 وأم وثلاثة أعمام ولوقال
 يرثني زوجتك وبناتك
 وأختك وعمتك وخالتك
 فزوجنا الصحيح أم المريض
 وأخته لأمه وبنتا الصحيح
 أختا المريض لأمه وأختا
 الصحيح لأمه أختا المريض
 لأمه وعمتا الصحيح احدهما
 الاب والأخرى لأم وخالتاه
 كذلك وأربعة بن زوجات
 المريض

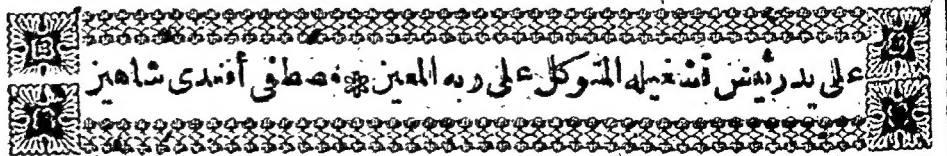
احداهما الاب والآخرى لام ليجوز الجمع بينهما كما علمت في الذي قبله وقوله وأربعه
 أي المذكورات من العتق والخالتين وقوله زوجنا الرض أي لما علمت من أن زيدا
 تزوج بعتى عمر وخالته (قوله فالحاصل أربع زوجات وأم واختان لام
 وثلاث أخوات لاب) أصل مسئلتهم اثناء عشر لان فيها ربعا وسدسا وتعول لسبعة
 عشر فللاربعة زوجات الربع ثلاثة وهي لا تنقسم وتباين وللأم السدس اثنان
 والاختين لام الثلث أربعة ولله اثنان أخوات لاب اثنان ثمانية لا تنقسم وتباين
 فقد انكسرت السهام على فريقين وباينتها سهامها وبين الرضين بعضها مع بعض
 تباين أيضا فالاربعة تباين الثلاثة فتضرب أحد العددين في الآخر يبلغ الحاصل
 اثني عشر وهي جزء السهم ثم تضرب في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر تبلغ مائتين
 وأربعة ومن له شيء من أصلها أخذته وضربا في جزء سبعة وأوهو اثناء عشر للاربعة
 زوجات ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين لكل واحدة تسعة ولأم اثنان في اثني
 عشر بأربعة وعشرين وللأختين لام أربعة في اثني عشر بثمانية وأربعين لكل
 واحدة أربعة وعشرين وللأخوات لاب ثمانية في اثني عشر بستة وتسعين لكل
 واحدة اثنان وثلاثون (قوله والله أعلم) الغرض من ذلك التبري من دعوى الاعلية
 وتقويض ذلك لله تعالى وليس الغرض منه الإشارة الى الانتهاء لان ذلك لا يليق
 بحال الشارح وأفعّل التفضيل على بابيه بالنظر لظاهره وهو ان لغيره تعالى علما
 بظواهر الامور لا على وجه الاعاطة وعلى غير بابيه بالنظر لباطنه وهو أنه ليس غيره
 علما بباطن الاشياء (قوله ومن أراد المزيد من هذا) أي الزيادة من المذكور
 من الانقار وقوله مع البحر مع التعق وكثرة الاطلاع وقوله والدوريات
 في الاقارير أي المسائل المتعلقة بالدور في الاقارير كاقرار الوارث بوارث آخر وتقدم
 الكلام على الدور في أول الكتاب (قوله يظفر) أي يقر (قوله في ذلك) أي
 المذكور من علم الفرائض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب الخ (قوله وهذا آخر
 ما أردنا الخ) اسم الإشارة يعود للكلام الأخير وهو أنجزة الأخيرة ويحتمل
 عود الحساب الأخير أو لفصل الأخير (قوله جعله الله خالصا) أي من الامور
 التي تعوقه عن القبول كالرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة وحينئذ يصدق
 بمراتب الاخلاص الثلاث المرتبة الاولى أن تعبد الله لتقسيرك الدنيا لكونك تعلم
 أن من أطاع الله يسر له أمرها وهي أدنى المراتب والثانية أن تعبد الله طلبا للثواب
 وهربا من العقاب وهي أوسطها والثالثة أن تعبد الله لذاته لا لاطماع في جنته ولا هرب
 من ناره وهي أعلاها لانها مرتبة الصديقين (قوله لوجهه الكريم) أي لذاته التفضل

فالحاصل أربع زوجات
 وأم واختان لام وثلاث
 أخوات لاب والله تعالى أعلم
 بالصواب واليه المرجع
 والمآب أنه ع. لى ما يشاء
 قد روي بالاجابة جدير
 بعبادكم في خبره ومن
 أراد المزيد من هذا مع البحر
 في علم الفرائض والوصايا
 وما يحتاج اليه من الحساب
 والدوريات في الاقارير وغير
 ذلك فعليه بكتابنا شرح
 الترتيب يظفر بما يريد
 فانه كتاب يغني عن كتب
 كثيرة في ذلك وهذا آخر
 ما أردت ابراده في هذا الشرح
 المبارك جعله الله خالصا
 لوجهه الكريم

الحسن فالمراد من الوجه الذات على مذهب الخلف وهو التأويل التفصيلي ببيان
 المعنى المراد وأما مذهب السلف فهو تفويض المعنى المراد لله مع تنزيهه تعالى عن
 الجارحة اتفاقاً فليس المراد بالوجه الجارحة بالاجماع وهذا هو التأويل الاجمالي
 لأنه صرف اللفظ نحن نطهره ومكشاً يقال في مثل هذا كما قال الشيخ اللقاني
 وكل نص أو هم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها
 (قوله وعصمى) أى حفظنى فالمراد بالعصمة إطلاق الحفظ لا الحفظ مع استحالة
 الذنب لأن هذا مختص بالأنبياء والملائكة فلا يجوز سؤاله لغيرهم وقوله من
 الشيطان من شاط اذا حترق أو من شطن ادا بدو وله الرجيم أى المرحم للناس
 بالوسوسة والمرجوم بالشبه فهو فعيل امامه بنى فاعل أو بمعنى مفعول (قوله
 وأسأله النفع به) أى ايسال الثواب بسببه لأن النفع ايسال الخير لغيره وهذا آخر
 ما يسره الله تعالى على الفوائد الشنوبية * جعله الله تعالى خالصاً لرب البرية *
 بحمد سيدنا محمد الرفيع على كل مخلوق في الرتبة الثمانية * والمنزلة المرضية صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أولى البهجة السنية * وقد وافق التمام مبيعة يوم
 الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف ومائتين وست
 وثلاثين من الهجرة النبوية * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية والسلام
 والحمد لله رب العالمين آمين



قد تم طبعها الانيق * مع غاية التحقيق والتدقيق * على ذمة مترجمها عطية
 الوائق بربه المعين * دائم الاحتياج الى ربه الكريم * حضرة الشيخ محمد شاهين *
 غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين * مصححة على نسخة مؤلفها
 العلامة * البحر الفهامة * الشيخ ابراهيم البناجورى عليه رحمة الباري *
 على يد راجي القرآن * عبده أحمد مروان * المالكي مذهباً * الا فهرى محلاً *
 احسن الله تعالى اليه * وأزلة المسنى لديه * والمسلمين آمين وكان حسن
 الختام في خمسة عشر خات من شهر جمادى الاولى سنة اثنين وثمانين بعد الالف
 من هجرة من خلقه الله تعالى على أحسن وصف * صلى الله عليه وعلى آله *
 وأصحابه والسالكين على منواله



على يد رئيس تشغيله المتوكل على ربه المعين * مصطفى أفندي شاهين

وعصمى وفارثة من الشيطان
 الرحيم وأسأله النفع به
 ولوالديه ولجميع
 المسلمين في الدنيا والآخرة
 آمين قال ذلك مؤلفه سيد
 ومولانا الامام العالم العلامة
 والبحر الفهامة الشيخ عبد
 ماله بن الشيخ العلامة
 المعروف به المدين محمد بن
 الشيخ الحاج عبد الله
 الشيخ الصالح سيدي
 الحى الشهير نسبه
 بالشنشورى الشافعى
 الغرضي الخطيب بالجامع
 الازهر وغفر الله له ولوالديه
 ولا ولاده وأطف به ورحمهم
 آمين انه على ما يشاء تقدير
 وبالأجابة جدير وبعادة
 لطيف خبير والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 تسليماً كثيراً آمين الى يوم
 الدين